

دكتور محمد صابر عرب

حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢

والحياة السياسية المصرية



دار المعارف

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية

تأليف

دكتور محمد صابر عرب

معيد للتاريخ الحديث والمعاصر جامعة الأزهر

الطبعة الأولى ١٩٨٥

لناشر

مكتبة دار المعارف



الناشر : دار المعارف بمصر — الطبعة الكورنيش النيل — القاهرة ج ١٠ ع

تقديم

للمكتبة الوطنية بمحفوظات مكتبة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد ..

لنى حياة كل أمة من الأمم أحداث جسام تترك بصماتها على
تاريخها بل وتؤثر بخلافها . وتظل الأجيال تنكرها جيلاً بعد جيل ،
ومن هذه الأحداث التي حوت على تاريخ مصر الحديث أحداث ٤ فبراير ١٩٢٢

... ورغم أنها الحادثة لا يمكن أن تكون بحد ذاتها بمرور الزمن
وامتداد على كتابتها ، وبذلك تكون الأحداث الموقفة التي وقعت من جانب
بريطانيا سواء في عهد الاحتلال أو في عهد الحماية ، أو بعد الاستقلال
التقص الذي حصلت عليه مصر منذ سنة ١٩٢٢ إلا أن هذا الحدث كان له
دور واسع بين صفوف الشعب المصري أشعل جذوة حماسه ، وذلك في
فترة انتشر فيها الوعي السياسي إبان الحرب العالمية الثانية ولذلك كان
لهذا الحدث تداعج عميقة سواء على الصعيد الداخلي من ناحية علاقة
الشعب المصري بمختلف القوى السياسية في البلاد : القصر والأحزاب
وزعمائها ، أو على الصعيد الخارجي من حيث نظرة الشعب نحو بريطانيا
ومثيلها في مصر وكذا نحو الداعمين إلى مهادنتها وتوثيق عرى المهادنة
والتحالف والتعاون معها .

وقد تناول هذا الحدث بالدراسة كثير من الباحثين مصريين وأجانب ،
ويرغم أن هذه الأبحاث كانت لها قنيتها وقت ظهورها إلا أنه كان
ينقصها إمران : الأمر الأول : أنه بعض هؤلاء الباحثين كانت لدى كل منهم
فكرة مسبقة ووجهة نظرية معينة أراد أن يثبتها ويقدم الدليل عليها
من خلال تحليله بينا الموضوع ألا يكون البحث وجهة نظره إلا بعد الانتهاء
من الدراسة وعرض كل جوانبها . أما الأمر الثاني : فهو نقص المصادر
التي اعتمدت عليها معظم هذه البحوث وذلك باستثناء المصادر الرسمية
والمعتمدة على بعض الصحف والمجلات التي كانت تصدر في ذلك الوقت
والتي اعتمدت على وجهات النظر من جانب واحد دون استقراء وجهات النظر

الأخرى بالرجوع الى نوعيات أخرى من المصادر ، حتى لقد ذكر أحد الباحثين الإفاضل الذين أسهموا في هذه الدراسات بأنه « من ثم لم تدرس » هذه الحادثة دراسة كافية من أحد المؤرخين .

ومن ثم جاء هذا البحث الذي أعده الدكتور محمد صابر عرب ليسد هذا النقص .

والدكتور محمد صابر عرب ليس غريبا على فهو تلميذ في كلية الحقوق للجامعة المصرية ، وهو حاليا أحد فرسان التاريخ الحديث بجامعة الأزهر ، وقد عرفت فيه الاستقامة في الخلق وفي العمل ، ولمست فيه حب مصر الذي تفيض به كل قطرة من دمه وعرفته صبوراً جليلاً على البحث عن حقائقها على السبيل المسمى وراء الحقيقة وحده ولا شيء سواها . بهمة ، كلفة ، ذلك من جهد وصال وفؤاد ونصب ، وهو يتمتع بمهنية ، منطقتة ، وتفكير عميق ومتمسكة . ملين للتصليب .

وعندما أشرفت عليه في رسالته للماجستير تلمكت لي هذه الصفات والسجايا ، وذلك فأنه عندما طرح موضوع حادث ١ فبراير لرسالة الدكتوراه رأيت أن صابر عرب هو خير من يستطيع القيام بعبء هذه الدراسة عن هذا الحادث الذي أخطفت فيه الآراء بدرجة جمعت بعض الأطراف توجه تهمة الخيانة الى أطراف أخرى بسبب موقفها خلال هذا الحادث .

ولقد دأب محمد صابر عرب على هذا البحث طوال سنوات أربع خرجت منه عدة بحوث في الدراسة التي بين أيدينا والتي تضمنت بها على درجة عالية (الدكتوراه) في التاريخ الحديث بمرتبة الشرف الأولى والتي يستحق ويكرمني أن أكتب لها هذا التكريم وهي في طريقتها التي

ولست جناب في مجال عملي لهذا الدراسة بمحتوياتها فأنه قد أتى ذلك للقارئ ليتمتع عليها بقراءتها بعين عصرية ، ولكنني لود أن أسجل أن ما دفعني الى كتابة هذا التقديم ليس الرابطة الشخصية ، ولكن ما يميز به البحث من ميزات عديدة .

يوظف هذه الميزات التي تتيح للمعجم الظهور من حيث موضوعه الحقائق التي
استقاناها من معجمنا من الأصلية المتوفرة وحوض وجهات النظر وتطبيقاتها في
اعتدنا وندوة وطنية من قسما ، ومحاولة الوصول إلى أقصى درجة من
الصحة ، وهذا صفة أساسية من الصفات التي يجب أن يحظى بها المعجم
الذي يريد أن يحظى بالكلية التاريخية والحضارية الإحداثيات التي
التي اختلقت فيها الآراء كحدث ١ فبراير ، وما أشبه البلط هناك
بالتأني على منصة القضاء العادل .

والى جانب ذلك فإن نظرة إلى المصادر العديدة والمتنوعة التي
استقى منها مؤلفه العلمية لتدلنا على الجهد الكبير الذي بذله والإمالة
العلمية التي التزم بها ، فمن تقارير الأمن العام وأوراق الأحزاب السياسية
المحفوظة بدار الوثائق الحكومية بـ القاهرة إلى وثائق وزارة الخارجية
البريطانية من الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٦٥ والتي تضم معلومات في بعض
الأمور والظواهر بـ مصر في المراسلات المتبادلة بين دار السيرة البريطانية
في القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية .

ولاول مرة بين القلوب والباحثين المصريين يستخدم الباحثون
الأمريكية الملتحقين بالمراسلات المتبادلة بين البعثة الدبلوماسية الأمريكية في
القاهرة ووزارة الخارجية الأمريكية وكذلك جلبها على العالم ، وهي تضمن
معلومات ذات قيمة تاريخية لا يستهان بها .

وبالإضافة إلى ذلك اعتمد على مضبوط مجلس النواب والشيوخ
خلال الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٤٥ واستلهم منها مساهمة علمية على جانب
كبير من الأهمية والخطورة ولا أعتقد أن أي من الكتب التي صدرت
منها مثلاً فعل د. محمد صابر عرب سواء من حيث الكم أو الكيف .

وفي اعتقادي أن هذه المضبوط كثر فني بالخدمة التاريخية يجب أن
يلتفت إليها الباحثون في تاريخ مصر الحديث .

واحد ان ثلوه ضمن مصادر المدة الطويلة التي استغلها فيها بالعمليات الشخصية التي اجراها مع بعض الزعماء السياسيين الذين هم الولاة على تيم الحياة ويملكون اتجاهات مختلفة ، ومن الوفيد التي بالاستاذ محمد فاخر سراج الدين ، ومن الجانب الآخر التي بالاستاذ فتحي وضوان ومن النباط الاحرار التي بالسيد حسن الشافعي وخالد جبر الدين .

وبما تجدر الاشارة اليه ان الباحث استخدم هذه المصادر الأصلية استخداما حقيقيا ، ولم يفعل مثليا فعل البعض حين يرسمون ابحاثهم بوثيقة هنا ووثيقة هناك لايهام القارئ بلتهم استخدموا وثائق تاريخية املا في زعم القيمة العلمية لآبحاثهم . وتدل على ذلك حراشي البحث فلا تخلو صفحة من عدة مصادر أصلية .

وبهذه الإمكانيات استطاع الباحث الدكتور محمد مسيلر عرض ان يتوصل الى حقائق واداء قيمة ، منها بما يخص سياسية ، فخصه مجر ويلات الصراع ، وان ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن سياسية برهوتية بحقة كانت بعض العناصر من الزعماء المصريين فيالعين فيها بالتحريض وتكرير بريطانيا في الغاء النظام الملكي في مصر واقامة نظام جمهوري ورده للعمل لحدث ٤ فبراير على الجيش المصري اذعي اليه حركة الضوابط الاحرار ، وحلولة الملك الانتقم من الهند يقويهم من الداخل وتتحقق ذلك بالتشاقلي مكرم عبيد واخيرا وليس آخرا طه حسين الجديد من الاتجاهات السياسية الجديدة التي كان بعضها ينجح الي العنف وذلك بعد ان عقدت الجماهير ثقتها في الاحزاب القديمة التي كانت تشمل مهادنة الاحتلال .

وتلخصه كان هذا بحث مختصر يستغنى ان اقدمه لكل مبرري بوجه على وثائق لهم على اساليب التاريخية على وجه الخصوص ،
سيفلا ع هذا شخصه مبدية
وبالله التوفيق ،،

د. محمود حسن مسيلر
استاذ التاريخ بالحديث بجامعة الأزهر سابقا

مقدمة

ينفرد حدث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بكلفة خاصة سواء بالنظر للظروف الموضوعية التي أدت إليه أو للآثار التي ترتبت عليه وعلى مختلف المستويات :

ولعل البداية العملية لمسألة المصالحة بين القصر والتجلى ترجع الى اول شهر سنة ١٩٣٧ حيث تمكن الملك فاروق من اقالة الوكيل الذي وصفها بالبريطانية الامريكية بأنها بداية للعهد من العلاقات بين فاروق والسفير البريطاني في الوقت الذي كان السفير البريطاني قد بقل جهدا شاقا في محاولة الوساطة بين الملك والنحاس ، وكان مشله في تلك المهمة موضع لوم من حكومته .

وقد عرضت في تلك الأثناء فكرة تخلي الملك فاروق عن العرش ٧٤ ان الكارثة البريطانية لم توافق عليها بحجة ان هذا الاجراء سيهدد الركيزة في صفوف الشعب المصري بسببه الشعبية للكثرة التي يتمتع بها الملك الشيعي .

٥ - ثم تطورت الخلافات في سبتمبر سنة ١٩٤٩ حين واجه السفير البريطاني ان هناك تعلقا في القصر تجاه الملك فاروق شخصيا على ملأه بعض الدوائر الاستوائية ، وفي محاولة من بريطانيا لطرد هذا القصر فقد صدرت الاوامر البريطانية باخراج علي ماهر عن الحكم . ثم جاءت الأزمة مرة اخرى الى الظهور في يونيو سنة ١٩٤٠ بعد ان دخلت ايطاليا للفرجة بقميصها المائل ويونفى اقتربت الحكومة البريطانية من التخلي عن موقفها من عرشه الملك فطلبه من مرسى ، ووجه المسيحيين البريطاني انذارا الى الملك فاروق بضرورة خروج علي ماهر من الحكم واستدعاء النحاس والعمل بشفارته . فوافقت الحكومة البريطانية على التهديد بعزل فاروق عن العرش اذا لم يستجب للطالب البريطانية ، وانتهت الأزمة بلا حل في القصر الملكي في حين لم تستجب النحاس للطلب في الموقف وخارج علي ماهر من الحكم وهو علي العرش الى نهاية ديوانه الملك . وقد اصر السفير البريطاني في نهاية تعيينه للأزمة بقوله :

(وقد نخرج من الثورة المغالية دون حاجة الى تعيين الملك، ولكن اثنى كثيرا في انه سيقتى طويلا ملكا على مصر) .

وفي يناير ١٩٢٢ كان الحكم لوزارة حسين سرى الذى خلف حسن صبرى في نوفمبر سنة ١٩٢٠ وكان حسين سرى صديقا للانجليز بل بيا كلمة مطالبهم غير ان وزارته قد بدأت تعانى من ازمات متلاحقة تسببت كلها او اغلبها في يناير ١٩٢٣ . ولعل اشدها خطرا أزمة التموين لدرجة ان الناس خرجوا المخازن للحصول على الخبز وكانوا يتخطفون الرفيق من جابه في الشوارع وزاد من ضعف هذه الوزارة المظاهرات التى انطلقت والثبات تنادى بمتوسط الانجليز في الوقت الذى عجزت فيه الحكومة عن السيطرة على الموقف تماما .

ولعل للدوائر البريطانية كاتب وراء حركة الاضطرابات الي عبت العاصبة كوسيلة لمسا قد تتيم عليه من تدخل . ومن ناحية اخرى فلم تعد الحكومة موضع ثقة فاروق بسبب أزمة حكومة نيش حيث طلبت بريطانيا من حسين سرى قطع العلاقات مع حكومة نيش (الشرعية) حدث هذا وفاروق في رحلته الى البحر الاحمر ساكن سببا في اقالة وزير الخارجية (محتلب ساسى ٢٠٠٤ في الوقت الذى اعتبرت فيه بريطانيا ان اقالة وزير الخارجية المصرى بسبب تليفه للمصالح البريطانية بعد عملا عدائيا بين الملك فاروق ومجاهد المصالح البريطانية .

وهكذا وصلت العلاقات بين بريطانيا والمصر الى حد التصلب الحاد في الوقت الذى تجاوزت قوات المحور حدود مصر واوغلت في سيطرتها وانسحبت القوات البريطانية فاضلت برضى مطروح واضطراب الاحوال في مصر خوفا من زحف القوات الالمانية والاطالانية صوب الاسكندرية .

وهكذا دفعت فكرة تعيين الوزارة المصرية وعودة الوفد الى مطروح فاروق قتيلا ان يتخلى عن مرمر مصر .

« وعلى جميعاً أن لا تنكسر في عزلة بلروق. وفرض وزارة مصرية معينة وزعيم مصري معين كان موضع تفكير واهتمام دائمين من جانب الحكومة البريطانية . من ثم يمكن القول أن حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٤ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة اتخذت فجأة وإنما كان الفصل الأخير أو الخاتمة لمسألة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها . ووفقاً لراي الخارجية البريطانية : « إن النحاس هو وحده الزعيم الشعبي القادر على تحويل الحفة - فئة مواطني الشعب من الاتجاه نحو المستأبد إلى الاتجاه نحو بريطانيا »

وعكساً أو عزت المصالحات البريطانية إلى حسين سري « رئيس الحكومة » بتقديم استقالته في الوقت الذي كانت التفاوض البريطانية تمتع العدة لعزل فاروق لذا ثم يستجيب لرغبة بريطانيا في عودة للوند في الوقت الذي كان المنصور المصري يصر على رد الاعتبار إلى نفسه في نظر حكومته . (شخصاً فشكل في أبقاء الوند سنة ١٩٣٧)

اذ كان وزير الخارجية « ايدن » قد وجه إليه نوما من اللوم لفشله في الوساطة بين القصر والوند في أزمة ديسمبر ١٩٣٧ التي انتهت باتفاقية الانحياز بالشاء .

وعلى الرغم من أن الوند قد شكر لشكوكيته من تلك الأحداث إلا أن الوثائق البريطانية تدل على أي حد كان الوند ضليلاً في تلك الأحداث .

ويؤيد قيمة حادثة ٤ فبراير بالنظر للنتائج التي تدرت عليه ، حيث تأكد لجموع المصريين أن الوجود البريطاني في مصر إنما هو انتهاك خطير للاستقلال الوطني ، مما اتخذ هذا الوجود من أشكال احتلال أو حماية بوجاهة أو تعاضد .

وبناءً على الأوضاع الدولية هي المسئولية من تدخل البريطاني أو أن الوند كان ضليلاً في تلك الأحداث فإن النتيجة واحدة حيث كان هذا الحادث بداية النهاية للشعبية التي ظل يفتح بها الوند على امتداد العقود

لثلاثة السابقة حيث كان الوفد يستمد الجانب الأكبر من شعبيته من خلال مراعاة مع الاحتلال البريطاني إما أن يصل الوفد الى الحكم بواسطة الدبليات البريطانية فهو امر لم يالفه المصريون ، وكان من الصعب عليهم أن يتقبلوه .

ويبدو أن فارق قد أستغل هذا الحادث بنكاه شديد حيث تمكن من توسيع دائرة شعبيته لدرجة أنه تمكن من اقناع الجيش المصرى في هذا الحادث واستطاع ان يحظى بشعبية كبيرة وسط صفوف القوات المسلحة .

وفي محاولة من القصر لتدمير الشعبية التي يحظى بها الوفد فقد وقع في الحيد من التجاوزات التي تمخضت عن ظهور تيارات سياسة أخرى من الإخوان . والشيوعيين والاشتراكيين وغيرهم انتزعوا قسرا كبيرا من الشعبية التي يتمتع بها الوفد ولعل من أخطر التنظيمات التي تكونت بصورة عملية نتيجة لحادث ٤ فبراير تنظيم الضباط الأحرار . ثم ظهور بعض التنظيمات السرية بهدف اغتيال كل من ساهم في أحداث ٤ فبراير . ويقع التنظيم الحيدى على راس تلك التنظيمات .

غير أنه من الاهمية ان نوضح ان تدخل الانجليز في شئون مصر الداخلية منذ ان احتلوا في سنة ١٨٨٢ كان ضد ارادة الحركة الوطنية المصرية ولحمية القصر من الحركة الوطنية لكن ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ كان تدخلا بريطانيا عنيفا تحت وطأة الحرب العالمية الثانية في صالح حزب الأغلبية « الوفد » بهدف قيام حكومة قوية تمكن من طويع مصر سياسيا وعسكريا واقتصاديا لخدمة القوات المحتلة .

ولعل ما يميز حادث ٤ فبراير انه وقع في ظل معاهدة ١٩٣٦ والتي استردت مصر بمقتضاها قدرا كبيرا من استقلالها وحريتها ، وكان من المتوقع ان ينتقل الحكم من يد الانجليز الى يد الشعب . ولكن الذى كان متوقعا لم يحدث حيث نكذ لجوع المصريين ان الاحتلال حقيقية وانظمة وان معاهدة ١٩٣٦ ساهى الصورة بزيادة لثقافة النفوس المائتة .

ومن هنا عقد كان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٢٢ امتدق دليل على قدم
معاملية تلك المعاهدة لأن ما حدث بعد اعتداء على أبسط حقوق دولة مستقلة .

ولكل هذه العوامل الموضوعية وقع اختياري على حادث ٤ فبراير
ليكون موضوعا للدكتوراه التي اشرف بتقديمها الى قسم التاريخ والحضارة
بجامعة الأزهر وخصوصا وأن العديد من الدراسات التي تناولت العلاقات
المصرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية قد اقتصرت على الموضوع
على الرغم من أهميته سواء على المستوى الوطنى أو على المستوى الخارجى .

وإذا كانت هناك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أنها
قد تناولته إما من منطلق حزبى أو استنادا الى وجهة نظر واحدة من غير
النظر الى وجهات النظر المتعددة سواء التي تساهمت في صنع الأحداث أو
التي سجلت انطباعاتها وهذا ما حاولت أن اتناوله في هذه الدراسة التي
تناولت هذا الموضوع ولقد حاولت أن اتتبع مراحل الصراع بين بريطانيا
والملك فاروق منذ اقالة الورد (ديسمبر ١٩٢٧) هذا من جانب ومن جانب
آخر فقد حاولت رصد كل النتائج التي ترقبت على هذا التحادث وعلى الرغم
من أهميتها إلا أنها لم تحظ باهتمام يلحوظ من الباحثين والمؤرخين .

أما بالنسبة للمصادر والمراجع التي استقيت منها المادة العلمية
للبحث فتكفى في مقدمتها الوثائق البريطانية وهي عبارة عن مراسلات بين
السينير البريطانى في القاهرة (لورد كيلرن) وحكومته في لندن وهي تسجل
لحظة بلحظة تطور الأحداث وتفاصيل الخلاف حتى وصل الى طريق مسدود
(صباح ٢ فبراير) .

وتجدر أهمية تلك الوثائق في أنها توضح مسئولية كل القوى التي
ساهمت في صنع الأحداث . ولعل أخطر ما احتوته تلك الوثائق التفكير
من جانب الحكومة البريطانية في إعادة النظر في النظام الملكى في مصر معها
ومحاولة استطلاع وجهات النظر المصرية في إقامة نظام جمهورى شريطة
أن يحظى بموافقة الراى العام .

ثم تأتي الوثائق الأمريكية في مقدمة المصادر التي اعتصمت عليها حيث يسجل السفير الأمريكي في القاهرة (كريك) انطلاقة ومشاهداته من خلال الصراع الدائر بين مصر والانجليز ومحاولة الملك فاروق الزج بالسياسة الأمريكية في الشؤون المصرية .

ومن خلال التقارير التي يبعث بها السفير الأمريكي الى حكومته يفسر ان الدوائر الأمريكية كانت على علم بتطور الاحداث فولا بلول الا انها كانت حريصة على عدم التدخل في الشؤون المصرية نظرا لان مصر تقع في دائرة النفوذ البريطاني في وقت تحتاج فيه قضية التحالف (البريطاني الأمريكي) الى مزيد من المراقبة والتفاهم .

ويبدو من الوثائق الأمريكية والبريطانية الى اى حد كان التنافس بين القوتين المتحالفتين نظرا لان السياسة الأمريكية قد بدأت تبدي اهتماما خاصا لمنطقة الشرق الاوسط في محاولة لتثبيت اقدامها كبدل من الاستعمار البريطاني وهو ما كان يسبب ازعاجا شديدا لدى الدوائر البريطانية لدرجة ان أعضاء السفارة الأمريكية في القاهرة كانوا يجيئون تحت مراقبة المخابرات البريطانية .

اما عن وجهة النظر المصرية فقد تنبعتها من خلال العديد من المصادر الهامة وفي مقدمتها مضابط مجلس النواب والشيوخ والذين يعدون تسجيلا حيا للحياة السياسية بكل ابعادها .

واسمطيع ان نقول لقنى قد استندت قاعدة كبيرة من بحثي المحررين الهامين على ظوهر الذي تمتعت فيه كل الصحف المصرية من الاستاذة الى حادث ٤ فبراير . عملا بقانون الاحكام العرفية فقد شهدت جلسات مجلس النواب والشيوخ العديد من الآراء المتباينة والتي وصل بعضها الى حد الاعلان صراحة بان النحاس كان على علم بكل ما بيته الانجليز تجاه للعرش .

وعلى الرغم من أهمية حقن المستعزين الا ان العديد من الدراسات التي تناولته تروخ مصر المصاعير لم تعتمد عليها كمستورين من أهم المصادر المصرية .

وحتى تتكثف الخفايا بكل أبعادها فقد أجريت العديد من اللقاءات الشخصية مع بعض الزعماء السياسيين والمثابرين والفكر سواء ممن شاركوا في صنع الأحداث أو ممن عاصروها ، ولعل أهم هذه اللقاءات وأعظمها فائدة لقائي مع الاستاذ مؤاد سراج سكرتير عام حزب الوفد (السابق) .

ونأتى أهمية هذا اللقاء لانه يمثل وجهة نظر الوفد الرسمية .

ثم لقائي مع الاستاذ فتحى رضوان والذي شغل منصب نائب رئيس حزب مصر الفتاة ثم رئيسا للحزب الوطنى الجديد عقب انشقاقه على مصر الفتاة بسبب موقف احمد حسين (رئيس مصر الفتاة) من أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ م وعلى الرغم من أن فتحى رضوان يمثل وجهة النظر المغيرة للوفد الا أنه قد روى الأحداث بموضوعية شديدة وبدقة متناهية .

وحتى تستكمل كل اطراف القضية فقد أجريت حوارا موضوعيا مع حسين الشافعى على اعتبار انه يمثل وجهة نظر الضباط ، والانطباع الذى تركته أحداث ٤ فبراير على تنظيم الضباط الاحرار .

وعلى الرغم من أن كامل زهيرى (الصحفي) لم يشهد أحداث ٤ فبراير الا انتهى قد حرصت على إجراء حوار معه نظرا لاهتمامه الخاصة بتاريخ مصر المعاصر ، وقد اقتصرت الحوار على تسليط بعض المواقف التى اتسمت بقدر كبير من الغموض وكان لتسليطه الموضوعية . أهمية كبيرة فى تحليل بعض المواقف ودراستها .

وتبدو أهمية المذكرات الشخصية التى سجل أصحابها أحداث السياسة المصرية من منطلق مواقفهم كممثلين فى الإدارة المصرية . وفى مقدمتها مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، وحسن يوسف « وكيسلى الديوان الملكى » وابراهيم امام « رئيس البوليس السياسى » ، وكريم ثابت المستشار الصحفي لأمكس غابريو ، وابراهيم عبد الهامى « رئيس الوزراء السابق » وجميع هذه المذكرات منشورة إما فى كتب مطبوعة أو فى الصحف المصرية .

وعلى الرغم من أنني لم أستخدم إلى آرائهم كحقيقة مطلقة إلا أنني استلظمت تفسير كل هذه الأراء ومطابقتها بغيرها من المسارير الأخرى ثم الخروج بوجهه نظر اعتقد أنها اقرب إلى الحقيقة التاريخية .

ثم تجيء العديد من الدوزيات والتي تناولت الحياة السياسية المصرية يوما بيوم وقد أطلعت على أكثر من عشرين دورية بين يومية وأسبوعية . ولعل ما يلاحظ أن الدوريات قد أغفلت الحديث عن ٤ فبراير صراحة خروجاً من دائرة الوقوع تحت طائلة القانون (الاحكام العرفية) إلا أن العديد من الصحف قد تناولته ضمناً وعلى هذا المنع قائماً منذ اعتقال الوفد أريكه الحكم في ٤ فبراير ١٩٢٢ م .

وبالتألة الوفد تبارت الصحف في كشف المومض الذي واكب حصار قصر عابدين وقد نجحت العديد من الصحف في كشفه أطراف القضية . إلا أن بعضاً من الصحف قد غالت في عداوتها للوفد بقدر أخرجه من نطاق الموضوعية .

وكان لابد من الرجوع إلى كل الدراسات التي تناولت تاريخ مصر منذ معاهدة ١٩٢٢ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، سواء ما تعرض منها لحدث ٤ فبراير أو لم يتعرض لـه .

ولقد كانت طريقة تناولى للموضوع من خلال هذا الكم الهائل من المعلومات مبعث تفكير عميق إذ كان السؤال المحير هو : كيف يمكن تقديم كل هذه المعلومات من خلال دراسة تاريخية شاملة تخضع لمنهج البحث التاريخي وتعتمد على كل المعلومات المتاحة بحيث لا تقطع سياق الدراسة أو تقدم معلومات لا حاجة إليها ؟ .

والترتزام بمنهج البحث التاريخي فقد حرصت على تحليل وجهات النظر مهما تباينت . ولما كان في بعض الحالات لا توجد الإرواية واحدة عن حادث معين فقد كنت أتناولها بحذر شديد ونظراً لخطورة النتائج التي قد

تترتب على مثل هذه الحالة فقد اعتبرت على منهج علماء الحديث النبوي الشريف الذين ثابروا على غلبة الروايات وتحليلها ، سواء مايتعلق منها بالاحاديث النبوية أو بالأخبار التاريخية . وقد اتضح لى انهم نطلقوا الى خطورة الاعتماد على رواية الاحاد فجعل العلماء الحديث النبوي درجات واشترطوا فيه أن يبلغ عدد المحدثين مبلغا يمنع في العادة تواطؤهم على الكذب .

وفي الحالات التي كانت تتعارض فيها المصادر فقد كنت أحول التوفيق بين الخبرين المتعارضين دون النظر الى اجماع الآراء على حادث معين أو انفراد رأى واحد بوجهة نظر مغايرة لانه من الجائز أن يكون الرأى الواحد هو الصحيح والكثرة المدعية لا تحدد حتما صحة ما تورد ، والعبرة بقلية في نوع هذه الكثرة أو في نوع الواحد من حيث صفات الرواء وظروفهم ، ولا عبرة بالعدد أحيانا في بعض المسائل التاريخية .

وليس مجرد اتفاق عدة روايات على حادث معين يجعله حادثا صحيحا ففي حياتنا اليومية يميل الناس الى نقل الاخبار والمبالغة فيها وأن أكثر من شخص قد يرجع الى أصل واحد لاستقاء معلوماته وأن عدة صحف قد تنتشر خبرا واحدا أرسله مراسل واحد ، وهو ما قد يحدث في كثير من الأصول التاريخية .

وعلى الرغم من أنني قد التزمت بالمنهج الموضوعي الا أنني لم أسقط الاعتبار الزمني لأهميته في العلاقة بين الأحداث التاريخية من جانب ، ولأنه يعطى للبحث مدحولا موضوعيا ، على اعتبار أن الفترة الزمنية وعلاقتها بموضوعية الأحداث تضي على البحث قدرا من الانسجام والتوافق .

ونظرا لتعدد القضايا وتداخلها عن فترة زمنية محددة فقد حاولت أن أقول كل موضوع بشكل مستقل بحيث يمثل وحدة متكاملة على اعتبار أن كل موضوع يكمل الموضوع السابق له أو اللاحق عليه حتى ينتجم البناء والتكامل الصورة دون ملل أو ضيق .

ولذا كانت الفترة الزمنية التي تناولها تبدأ من ١٩٤٢ م وتنتهى
 ١٩٤٨ م. إلا أن محاولة استكمال الموضوع اضطررتنى إلى أن أتناول العلاقات
 المصرية البريطانية منذ ١٩٣٦ م . على اعتبار أن معاهدة ١٩٣٦ تمثل الجو
 العام الذى تمجرت عنه قضايا الصراع المختلفة والتي دارت في عدة محاور :

أولها : قضية الصراع بين القصر والإنجليز .

وثانيها : قضية الصراع بين القصر والوند .

وثالثها : قضية الصراع بين الوند والإنجليز .

ولعل هذه المحاور الثلاثة قد انطلقت من الجو العام الذى أحدثته معاهدة
 ١٩٣٦ م. ولذا فقد كان من الضروري أن أتناول العلاقات المصرية البريطانية
 عقب معاهدة ١٩٣٦ م وأجمل من هذه الدراسة تمهيدا لبحثي .

أما الفصل الأول : والذي يقع تحت عنوان جذور حثث ٤ فبراير
 سنة ١٩٤٢ فله بعد جزءا أساسيا من أحداث ٤ فبراير لانه يتناول
 الظروف الموضوعية التي دفعت بريطانيا إلى تجاوز معاهدة ١٩٣٦ والوثوب
 إلى شئيل بخاير تماما يعرف في الدبلوماسية المعاصرة « بالتسلط السياسى » .

أما الفصل الثانى : فله يتناول الموقف الذى خضعت فى ٤ فبراير أولا
 بأوله وعلى الرغم من أنها قد تبدو ظاهريا أحداثا عالية إلا أنها تعد انتهاكا
 لأبسط حقوق الدولة المستقلة . ومن جانب آخر فإن شكل الأحداث وتطورها
 يساهم إلى حد كبير في وضوح الرؤيا مما يسهل مهمة الوصول إلى نتائج
 محددة .

أما الفصل الثالث : فكان عنوانه سياسة حكومة ٤ فبراير . وقد
 تنقسم في هذا الفصل السياسة التي اتبعتها حكومة الوند ليس على المستوى
 السياسى فقط وإنما على المستوى الاقتصادى والاجتماعى أيضا . سواء
 فيما يتعلق بالعلاقات المصرية البريطانية أو بعلاقاته بغير مع بقية دول
 الحلفاء ومنها أيضا ما يتعلق بموقف حكومة الوند من قضية الديمقراطية

والتي تفسرته تفسيرات اجتماعية ولعل من أخطر القضايا التي تناولتها هذا الفصل ما يتعلق بديمقراطية الإطارية في محاولة مستميتة لتحقيق الإصلاح.
الاجتماعية ٤ فبراير .

لها الفصل الرابع : وعنوانه : القوى السياسية وموقفها من ٤ فبراير وفي هذا الفصل حاولت أن أضع كل قوة من القوى ألبم مسئوليتها ، سواء «عينا يتعلق بالأحداث التي تساهمت في صنع ٤ فبراير أو فيما يتعلق بمرحوم للفصل التي واكبت الأحداث وقد تناولت من جانب آخر ما سمي بقضية «التفكك السياسي» حيث تبارت القوى السياسية في التقرب من القصر و محاولة لاستثمار الأحداث وتصعيدا انطلاقا من الصراع التقليدي بين الوند وبيقيا الأحزاب الأخرى .

ثم أوضحت العلاقة بين خلف ٤ فبراير وظهور العديد من التيارات السياسية الأخرى ولعل أهمها خطورة تلك التي اتخذت العنف ومسيلة لتحقيق أهدافها ثم أوضحت العلاقة بين أحزاب الأقلية وبريطانيا والسياسة ذات الوجهين والتي دفعت بريطانيا إلى الاستخفاف بالقوى السياسية المصرية .

لها الفصل الخامس : فكان عنوانه : الجيش المصري وحادث ٤ فبراير وقد بينت فيه ردود الفعل التي أحدثها ٤ فبراير داخل الجيش المصري وإلى أي مدى حظى فاروق بشعبية وسط الضباط والجنود ثم تتبع سياسة القصر في محاولة للزج بالجيش في السياسة لتحقيق أهداف سياسته الخاصة .

ونظرا لأهمية تنظيم الضباط الأحرار فقد حاولت أن أوضح العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير ووجود الفعل التي دفعت الضباط إلى تنظيم أنفسهم بصورة جدية ٤- وفطومة حركتهم وانتشاره داخل نموع القوات المسلحة المصرية وفي هذا الفصل أيضا أوضح موقف الجيش من الوند ومحاولة النحاس التكنيل بعدد من الضباط بسبب ميولهم الحورية .

أما الفصل السادس : وعنوانه : سياسة القصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢
وكان تناولت فيه السياسة الهادئة التي التزم بها القصر في محاولة للتفريق
بين الوفد وملكه أخطر تلك المحاولات ما يتعلق بخروج مكرم عبيد من الوفد ،
ولما كان مكرم عبيد يمثل الذراع اليمنى للنحاس فقد حرص القصر على
بتر هذا الذراع ، وقد تتبع دور القصر في تصعيد حدة الخلاف بين
الطرفين الوحديين . ثم إلى أي مدى نجح ماروق في محاولاته .

وإبل من أخطر القضايا التي تناولتها في هذا الفصل ما يسمى
« بالتظيم المصيدي » والذي ابتكره القصر بهدف إشتغال كل من مساهم في صنع
٤ فبراير وفي مقدمتهم النحاس وأمين عثمان وقد نجح التنظيم في اغتيال
أمين عثمان .

وحاولت كشف قدر من الموض الذي كان يخيم على هذا التنظيم .

أما الفصل السابع : وعنوانه : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في
ظل حكومة ٤ فبراير .

وقد أوضحت أن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا وإنما
كان وسيلة لتطويع مصر سياسيا واقتصاديا لخدمة القوى المتحالفة .

ومن البديهي أن الأوضاع الاجتماعية نتاج طبيعي لكل من العوامل
الاقتصادية والسياسية ولذا فقد أوضحت الظروف الاجتماعية التي عاشها
الشعب المصري في ظل حكومة ٤ فبراير .

أما الفصل الثامن : فقد تناولت من خلاله العلاقات المصرية
البريطانية على ضوء التغيرات الجديدة وهذا الفصل ترجمة صليبة للعلاقات
المصرية البريطانية عقب أحداث ٤ فبراير حتى نهاية الحرب العالمية
الثانية . وفي هذا الفصل أوردت دراسة خاصة عن جامعة الدول العربية
وتكيف أن فكرة الجامعة قد خرجت من مجلس الصوم البريطانيين وإلى أي
مدى كانت تهدف بريطانيا من وراء هذه السياسة .

ولا يسعنى الا ان اتقدم بخالص الشكر الى استاذى الدكتور محمود منسى والذي اشرف على هذا العمل العلمي طوال ثلاث سنوات عطفتني كيف يكون البحث وكيف تكون كتابة التاريخ لهذا فانى محين له بكل ما تطبت بل يزيد .

كما اتقدم بخالص الشكر الى الاستاذ الدكتور مصطفى رمضان والذي اشرف على هذا البحث طوال فترة كتابته ولتى استغرقت عاما كاملا .

كما اتقدم الى شيخ المؤرخين الاستاذ الدكتور عبد الحميد البطريق بخالص التقدير لمشاركته فى مناقشة هذا البحث .

واخيرا فاننى اتحمل وحدى تبعه اى تصور فى النتائج التى توصلت اليها فعلى وحدى تقع مسؤوليتها . ويشهد الله اننى قد حاولت واجتهدت قدرا امكانتى ومن اجتهد فأخطأ فله اجر ومن نصاب فله اجران .

وما توفيتى الا بالله عايه توكلت واليه انيب ،،،،

محمد صابر عسرب

١٩٨٣/٧/٢٥ م .

تمهيد

العلاقات المصرية البريطانية عقب معاهدة ١٩٣٦م

- قنيتهم معاً خمسة سنة ١٩٣٦ م .
- موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر .
- الوجود البريطاني في السياسة المصرية (ديسمبر ١٩٣٧ - يونية ١٩٤٠ م)

تقييم معاهدة ١٩٣٦ م :

منذ أن احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ وحتى تردد أن الاحتلال مؤقت، ومع ذلك فقد استمر الوجود البريطاني في مصر بآلة نظمه .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى في أواخر سنة ١٩١٨ ما لبثت الدول الكبرى المنتصرة والمنهزمة على السواء أن اعترفت بالحمية البريطانية على مصر ولذا عقد كان لبريطانيا مركز متميز في مصر .

وحرصت الحكومة البريطانية على أن تظل تلك العلاقة متميزة على الرغم من قبولها مبدأ التفاوض شريطة ألا يتعارض هذا التفاوض مع المكاسب البريطانية .

ولعل الرغبة في الوصول إلى التفاهم من جانب مصر كانت رغبة صادقة ، ومع ذلك فقد تعذر الاتفاق سواء في مفاوضات ملر - سعد زغلول سنة ١٩٢٠ ، أو في مفاوضات كرز - عدلي سنة ١٩٢١ ، إذ كانت مصر تفاوض وهي طالحة إلى التوصل لإلغاء الحمية نهلا ، وإلى الاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة بينما كانت انجلترا - مع قبولها فكرة إلغاء الحمية والاعتراف باستقلال مصر فإنها كانت - تضع مصالحها في مرتبة الحقوق التي لا تقبل نزاعا ، فتضيق من استقلال مصر بمقدار ماتتطلبه من ضمانات لصيانة تلك الحقوق .

وبطبيعة الحال لم يكن فشل المفاوضات يؤدي إلى عودة المسكنة والإطمئنان إلى خلاف النيل ، فصارت الاضطرابات واتخذت شكلا جعل حكم البلاد من الأمور المتعذرة ، فماتت بريطانيا لتضليل هذه المصاحب ربط مصر بمعاهدة في نطاق السياسة التي حددها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (١) ومنذ هذا التاريخ اعتنقت بريطانيا مبدأ التفاوض مع مصر ليس بهدف تحقيق الأمن الوطني المصري وإنما لإعطاء الوجود البريطاني صفة الشرعية الدولية ، ثم أعقب ذلك سلسلة من الحوادث بين حكومة سعد زغلول

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية

ولعل بريطانيا اذا كانت لمن يكون استقلال مصر زمرا فبولومانيا لا أو
 صيغة تعدد نيات الحكومة البريطانية نحو مصر في ظرف معين أو شكلا
 لا يمكن لا يتفق له شيئا ولا يصبح حقيقة واقعة الا متى أبرم اتفاق من
 الأمور المتوقعة بين الدولتين (٢٦) .

ومن المعتقد أن حاجة مصر إلى التفاوض كانت لا تقل عن حاجة بريطانيا
 بلقد بدأت بريطانيا تجري الجديد من المناورات العسكرية على ساحل
 الاسكندرية وعلى الحدود المصرية الليبية من غير رضى السلطات المصرية (٢٧)
 مما كان يسبب قدرا من الطق لدى الدوائر المصرية .

وعلى ضوء كل هذه التطورات تكونت في مصر « الجبهة المتحدة »
 لخصم جميع الأحزاب ، بما عدا الحزب الوطنى ، على أساس أن جولة جديدة
 من المفاوضات مع الحكومة البريطانية مستبدا ، وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥
 قدم زعماء الجبهة مذكرة إلى اللندوب السامى يلتمسون فيها فتح باب
 المفاوضات لعقد معاهدة جديدة وفقا للشروط التى تم الاتفاق عليها سنة ١٩٣٠ ،
 واجابت الحكومة البريطانية بمذكرة وتبليغ شفوى نصرت في المذكرة أنها
 فى الوقت الحاضر تدرى انه ان تصل إلى ابرام معاهدة برمتها فليس فى وسعها
 قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، أو أى مفاوضة أخرى
 لم تنف إلى اتفاق وأثبتت فى تبليغها الشفوى أنها تقترح بهذا للمفاوضات
 أن تتباحث الحكومتان — وبمساعدة مستشاريهما العسكريين — بصفة سرية
 وهادئة للتخالف المتشدد — فى تطبيق الاحكام العسكرية للعودة إلى مشروع
 معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تضمنت مما كانت عليه من قبل (٢٨) .

ووفقا لتطورات الصراع الدولى (حينذاك) فلقد كانت معاهدة سنة
 ١٩٣٦ جزءا من استراتيجية بريطانية غايتها تامين الوسائل البريطانية في

(١) تقرير لجنة الخارجية ، مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثانية

١٠ نوفمبر ١٩٣٦ من ١٤ .

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى — مرجع سبق ذكره من ١٢ .

(٣) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثانية ليدور الاجتياح غير الجادى

١١ نوفمبر ١٩٣٦ من ١٨ .

الشرق الأوسط في حالة تشوب حركت بين بريطانيا وبين ألمانيا وإيطاليا حيث
 تم توقيع ١٩٣٦، وشيخا بفرقيع المعاهدة البريطانية العراقية سنة ١٩٣٠،
 ثم المعاهدة البريطانية الأردنية سنة ١٩٢٨ ثم التي عدلت وفق المصالح
 البريطانية سنة ١٩٣٤ م.

وهكذا أقبلت بريطانيا علاقاتها قبيل الحرب العالمية الثانية مع
 البلدان الثلاثة (مصر، العراق، شرق الأردن) بالشكل الذي يحقق إرضاء
 السياسة البريطانية، ويعتبر عنصر الاختلاف بين المعاهدات الثلاث شكليا
 أكثر منه عمليا.

وعلى الرغم من المبالغ التي أحيطت بتلك المعاهدات، إلا أننا نعتقد
 أن النفوذ البريطاني قبل توقيع تلك المعاهدات كان نفوذا مباشرا، ثم
 أصبح نفوذا غير مباشر، مستندا إلى قوى وطنية تحققت أغراضه وفق
 معاهدة عقباين وجهات النظر في تفسير بنودها.

ومن الملاحظات الغربية إن تنفق هيئة المفاوضات المصرية على أن
 معاهدة ١٩٣٦ قد حققت الاستقلال التام بما لا يتعارض مع حقوق بريطانيا
 في مصر (١).

ويؤكد المناقش الواضح في هذا التصريح اعتقادا منهم بأن الاستقلال
 التام لا يتعارض مع ما أسماه بالعقود البريطانية في مصر، وإذا كانت المادة
 الأولى من المستعمدة تنص صراحة على انتهاء احتلال مصر عسكريا
 بواسطة القوات البريطانية (١٠) فإن ذلك يتعارض صراحة مع نهج
 المساهمة القائمة بالقوة وتوحيش بريطانيا. إن تضمين في الأراضي المصرية
 بجوار القتال قوات بريطانية، بهدف الدفاع عن القتال (١١) هو ضد نهج

(٩) مضبط مجلس النواب في ١٢ نوفمبر ١٩٣٦، من بيان رئيس
 الحكومة أمام مجلس النواب ص ٤.

(١٠) نص معاهدة سنة ١٩٣٦ ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة
 الثانية ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٣٤. عند العزيز الشناوي،
 جلال يحيى: وثائق نصوص التاريخ الحديث والمعاصر من ٧٢٦
 - القاهرة ١٩٦٢ م.

(١١) المصدران السابقان.

المادة الثامنة عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندي وقت المسلم ، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تبني على نفقتها - مع مساهمة مالية بسيطة من الحكومة البريطانية - ثكنات للقوات البريطانية في منطقة الضلح ، وأن تمد طرقا تصلح للاغراض العسكرية معظما بين تلك المنطقة وبين كل من الدلتا والاسكندرية والحدود الغربية ، وعلى الجانب البريطاني نقل تولته الى منطقة القتال على استكمال تلك المشروعات على أن تتمتع تلك القوات من بحر حين يصبح الجيش المصري قادرا وحده على الدفاع عن القناة (١٢) ، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الاحوال ، ومن المتفق عليه ايضا انه اذا اخلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المصعدة على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه .

ورفقا للمادة السابقة من المادة التي تصل بالجيش المصري الى درجة الدفاع وحده عن القناة تعتبر مهمة لان الجيش لكي يصل وحده الى الدفاع من القناة وحرية الملاحة فيها يجب ان يكون جيشا لا يقل عددا ومدة من جيش فرنسا أو إيطاليا ، وهما الدولتان الواقعتان على البحر المتوسط ، وأن عملية (القدرة) تعتبر حالة نسبية تختلف من دولة الى اخرى ، يضاف الى ذلك ايضا انهم بريطانياء بحرية تنسوا القدرة العسكرية لمصر كمبرر لتسليح الجلاء ، وعلى هذا فقد نصت الفقرة الثالثة التي قدمها مصطفى النحاس الى المستر ايند « يخلو البعثة العسكرية البريطانية حق اختيار العناصر القادرة على الارتقاء بمشغري الجيش المصري من طريق الاشراف والتدريب دون التقييد بمدة زمنية محددة » (١٣) .

(١٢) نفس المصدر السابق .

(١٣) المصدر السابق ، محمد شفيق غريال مرجع سابق فقرة ج ١ ص ٢٧٤ ، د. الشناوي مرجع سبق فقرة ص ٧٩١ ، القضية المصرية « الكتاب الأبيض » ص ٢٧٨ رسالة من النحاس الى ايند .

وأعطيت المعاهدة حقوقاً للقوات العسكرية البريطانية من حيث
الانتقال براً أو بحراً أو جواً وكذلك للخبايايراط المطلقة من كل قيد
سواء بالراديو أو غيره كالنظراف أو التليفون أو أية وسيلة من وسائل
الانتقال المباشرة (١٤) .

وفي الوقت الذي حصلت فيه بريطانيا علي كل الحقوق التي تتببع
بها الدول الاستعمارية في مستعمراتها حرمت هذا الحق على الدول
الأخرى فمما يتعلق باستعمال الشفرة بين ممثلى الدول في مصر وبين
حكوماتهم أصدرت الحكومة المصرية قانوناً يحرم استعمال الشفرة
الا للدول الحليفة (بريطانيا) فقط مما كان موضع سؤال في البرلمان
المصري تقدم به النائب الدكتور حنفى ابو العلا ، وعجزت الحكومة
عن إيجاد رد مقنع لهذا السؤال (١٥) .

وتشير الوثائق البريطانية الى إن مشكلة التفاوض حول الامور
المصرية قد أخذت وقتاً طويلاً وخصوصاً فيما يتعلق بالدفاع عن مصر
حيث انجهدت الحكومة البريطانية الى الإبقاء على الوضع العسكري
كما هو . وان تقتصر مهمة الجيش المصري على الحفاظ على الأمن العام
وإن تتفرغ القوات البريطانية للدفاع عن الأراضي المصرية (١٦) .

وقد تمكن التفاوض المصري بأن يكون الدفاع عن مصر من مهام
الجيش الوطني بصفة ان المعاهدة ستفقد الغرض منها ، وكان التماس
بكتلة الحزب وشيوخها خطية الفر على أن تقوم مصر بصفة الدفاع عن نفسها
وتلبية جيفتها حتى يصبح قادراً على القيام بمهماتها الدولية . وإن

(١٤) المصدر السابق ص ١٨٤ ، مضابط مجلس النواب « ملحق
رقم ١ » مجموعة مضابط دور الاعتقاد غير العادى ٢ - ١٩
نومبر سنة ١٩٣٦ ص ٣٥ .

(١٥) مضبطة مجلس النواب - الجلسة العادية والأربعين ١٩ ، ٢٤ ،
١٤ مايو سنة ١٩٤١ . دور الاعتقاد الرابع من ١٩٤٢ .

يتردد الشعب المصري في أجابة دأى الوطن للدفاع عن سلاطته بما عرف
عنه من صدق الحزم وقوة الإيمان (١٧) .

❦❦❦

وقد هبر البعض من هذه الفكرة بشكل أفكار وضوحا عيث قال :
« أن على المصريين أن يستعدوا على اعتبار أنهم أصحاب النصيب الأول
في الدفاع عن بلادهم داخل أراضيهم وعلى الطيففة بقية
المجموع » (١٨) .

وعى الرغم من التنازلات العديدة التى قدمتها جبهة القناوص
المصرية فيما يتعلق بمرکز القوات البريطانية في منطقة القناة
وشواحيها الا أن هذه القضية بالذات كانت موضع استجواب في مجلس
المصوم البريطانى ، وقد اشار وزير خارجية بريطانيا إلى بعض
الاسباب التى من أجلها وافقت الحكومة البريطانية على الانسحاب من
مصر مصر القهرى كالتاهرة والاسكندرية وأرجح ذلك الى عاملين : -

أولاً : أن القوات العربية للبريطانية قوات ميكانيكية يسهل عليها
للتحرك السريع في أى وقت وإلى أى مكان ويتضمن سرعة كبيرة .

ثانياً : أن الطيران للبريطانى قد أعطى حق التطبيق في أى مكان يراه لازماً
لأغراض التدريب ، كما أوضح لهند في نهاية بيانه (أمام مجلس
المصوم) أن الأماكن التى جفت لتدريب القوات الجوية في منطقة
السويس هي مناطق صحية ومريحة وبتناسب مع الانتشار السريع
للطيران ، وهكذا من المأمول إلى أهدافه بالسرعة المطلوبة (١٩) .

ومن البديهي أن هدف بريطانيا من هذا المساعدة هو اعطية
بوجودها في مصر سعة الفرص التى تكفلت لتتقرر إليها تلك احتلالها لمصر

(١٧) مجموعة مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثامنة - بعد الاجتماع

العاى الأول من يونية ١٩٣٩م ص ١٣٠ .

(١٨) جريدة الدستور ٢٢ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨ مقال لمباس الحداد .

(١٩) د . محمد عبد الرحمن جرج : عزيز المصري والحركة الوطنية

المصرية ص ٢٢ القاهرة ١٩٨٠م .

سنة ١٨٨٢ وفي برقية من السيد مايلز لامبسون (سفير بريطانيا في مصر) الى ايجن وزير الخارجية ما يؤكد هذا المذهب ، فهو يشترط في برقيته الى ما يقابل في القاهرة من أن النفوذ البريطاني في مصر سيظل ويؤكد لامبسون أن هذا الكلام لا يطابق الحقيقة ، فإن النفوذ البريطاني ينبغي أن يزداد وأن كان من نوع مختلف حيث لم يحد هناك الآن منصر الاملء ، وإنما النصيحة الودية التي ترمي الى المساعدة وأن تحصل على ما نريد بكل لياقة ، ولكن دورنا كحماء لمصر لن يضر ، بل أنه في الحقيقة قد ازداد قوة ، وأصبح شرميا بالمعاهدة تبعد أن زال عنصر الاملء الذي كان كامننا سوف تكون في وضع الشقيق الأكبر مع الشقيق الأصغر ، أو وضع الشريكين في بيت تجزى ولو أنه بحكم طبيعة الأشياء نلن نفوذنا يجب أن يكون هو الأكبر وخصوصا في الشؤون الدولية (٢٠).

ولقد اقتضى تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية فيما يخص بالطرق العسكرية حشد مهندسي الطرق والكبارى للأشراف على أعمال الطرق العسكرية وسحب الكثرين منهم من التفاتيش التي تقوم بشروعات الطرق في مجالس الخبرات ، فكانت النتيجة أن وقف الجزء الأكبر من هذه المشروعات ، وقد رعت مصلحة الطرق والكبارى مذكرة الى وزارة المواصلات لغت فيها نظرها الى تدرى الحالة في هذا القطاع الحيوى الهام (٢١) .

أما فيما يتعلق بالسودان فتلقد أصبح السودان بموجب معاهدة ١٩٣٦ مستعمرة انجليزية. فخرمه جنود مصرية تحت إمرة حاكمه العام البريطاني (٢٢) .

(٢٠) د. محمد جمال الحسى وآخرون - مصر والصوب الصحاحية

القلمية من ٨٦ القاهرة ١٩٢٨م .

(٢١) الأهرام ٢١ يونيو ١٩٢٨م .

(٢٢) مضابط مجلس القواب - الجلسة الثالثة: ١٥ نوفمبر ١٩٣٦

من ٥٠١ عبد الرحمن الزاوي في: ~~المصطفى في~~ المصطفى في

من ٢٢٤ الأهرام ٦ سبتمبر ١٩٤٧م .

ففي المادة الحادية عشرة : اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من اتفاقيتي (١٩ يناير ، ١٠ يولية ١٨٩٩) ويواصل الحكيم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين (٢٨) .

فهذا النص هو القرار الصادر بأضافة ١٨٩٩ والتي انضمت السودان من مصر وتتضمن المادة السابقة بأن السلطة العسكرية والمدنية في السودان تقوض إلى الحاكم العام الذي يكون تعيينه بناء على طلب الحكومة البريطانية ولا يفصل عن منصبه إلا برضاها (٢٩) . وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم بخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الضالعين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سوادنيون اكهاء (٣٠) .

ولما كانت هذه المادة قد ووجهت بموجة من القضب سواء من جانب المصريين أو السودانيين فإن السير ستيوارت سائير حاكم عام السودان قد عبر عن وجهة النظر البريطانية بأن يقدم للمصريين وعداً بأن تكون لهم الافضلية في شغل الوظائف التي لا يتمكن من شغلها سودانيون أو بريطانيون ولكن — كما قال بالحرف الواحد : « أن مثل هذا الوعد سوف يكون اقرب الى وهم كبير » (٣١) .

وتعد المادة الحادية عشرة من أخطر بنود المعاهدة حيث جعلت السلطان العسكرية والمدنية معا في يد الحاكم العام فهو الذي يحكم

(٢٣) الأوامر ، السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ ، القضية المصرية ، يصدر
شوقي كزوه من ٤٩٨ .

(٢٤) مادة ٣ ، ٤ ، ٥ من اتفاقية ١٨٩٩م

(٢٥) مضابط مجلس النواب ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ من ٣٨ ، محق رقم ١

معاودة ١٩٣٦م

(٢٦) صحيفة السياسة اول يولية ١٩٣٧ ، د . يونان لبيب رزق -
السودان في المفاوضات المصرية البريطانية من ١١٤ : ١١٤

السودان ويعين موظفيه ، ويقوده عسكريا ، وهو الذى يقرر أن تنفذ في السودان القوانين التى تصدرها الحكومة المصرية ، أى أنها لا تنفذ إلا بإقرار منه ولذا فإنه غير مسئول مسئولية كاملة أمام الحكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تقبله بمطلق سلطتها ، فالتقول بأن المعاهدة قد ضمنت الحكم التتالى في السودان هو قول لا يحل قدرنا من الحقيقة ، لأنها تركت الأمر كله في يد الحاكم العام يتصرف فيه كما يشاء ولا يحق للحكومة .

فإذا قيل بعد ذلك أن المعاهدة تنص على أن الحاكم العام يعين الموظفين من المصريين والإنجليز فهو قول غير مفهوم لأن الحاكم العام غير ملزم أصلا ، وكذلك نسبة من يعينون من المصريين إلى زملائهم من الإنجليز غير محددة ولا مقصورة .

ولعل النحاس باشا أو اقطاب الوفد صوبوا وعلى رأسهم مكرم عبيد ، قد فهموا المواد التى جاءت في المعاهدة عن السودان بشكلها الظاهر ، كما يبدو في الخطبة التى ألقاها زعيم الوفد في مجلس النواب « للنظر في معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى » نبيد « لستراض المواد الخاصة بالسودان في المعاهدة اظن النحاس باشا : « لقد أصبح للمصريين نصيب فعلى في إدارة السودان سواء في ذلك الإدارة المحلية أو المالية أو الحربية (٢٧) .

ويلاحظ أن قضية السودان قد أثارت احتجاج عدد كبير من أعضاء مجلس النواب حيث أجمع عدد كبير منهم بأن موضوع السودان سيظل الشجرة التى تؤرق مضاجع المصريين فلقد حصلت بريطانيا على كل شيء من خلال شخصية الحاكم العام الإنجليزى ، ولم تحصل مصر على شيء يقتاسب ، والتضحيات التى تقدمتها حفاظا على السودان (٢٨) .

(٢٧) مضبطة الجلسة الأولى لدور الاجتماع غير العادى لمجلس النواب ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٨ ، الأهرام والسياسة ٣ نوفمبر ١٩٣٦ .

(٢٨) من كلمة النائب عبد العزيز الصوغنى — مضبوط مجلس النواب الجلسة الثالثة ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٦٦ .

ويُرجل أحد تقزير. قياس الزاوي الصنام في السودان انه « نتيجة لما تقرر بمقتضى المعاهدة من عدم وجود بديل سوى القبول بالحكومة البريطانية فان المعلمين السودانيين قد ضايقتهم الطريقة التي تقزير بها مصر بلادهم دون اى تفكير بالاخذ برأيهم » وقد رأى هؤلاء ان وضعهم قد أصبح مهيئاً بسبب ذلك ، ومن ثم فقد قرروا ان عليهم ان يظهروا شخصيتهم المستقلة سواء من اجلتروا او من منسروا التي بدأت في الظهور منذ سنوات تحت شعار « السودان للسودانيين » وان عليهم ان يعبروا عن وجهة نظر جماعية تضعها الدولتان الحاكمات موضع الاعتبار (٢٩) .

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا ان نقول : ان قضية السودان في مفاوضات ١٩٣٦ تؤكد عدم صلاحية المفاوضات المصرية في تلك القضية العامة والاسمية . وعند اتفاقية ١٨٩٩ والتي كانت هي الأساس في مفاوضات ١٩٣٦ فصلا للسودان عن مصر وجعله مستعمرة انجليزية ، فاقرار المعاهدة لهذه الانتدابية هو اقرار لهذا الوضع .

وقد باتت إنجلترا براعياً في اتفاقية ١٨٩٩ عليها ان الغتصبتة لنفسها من حق الفصح وعليها اننا اشتركت مع مصر في استعادته . على ان الحقيقة الثابتة ان إنجلترا هي التي منعت مصر من تثبيت سلاطتها في السودان بعد ثورة المهدي وعملت بذلك على استفحال تلك الثورة ثم تكرهت مصر سنة ١٨٨٤ على اخلائه مما تسبب في استقالة شريف باشا احتجاجاً على هذا التدخل ولذا فمن اتفاقية ١٨٩٩ ليس لها اي سند من الحق أو القانون .

وعلى الجانب الاخر كانت هناك بعض الانجليزيتة لعلى من اعمها ما جاء في مطلع المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ من نص قائل : مع

(٢٩) دكتور : يولان ليب رزق — قضية وحدة وافق النصيب بين المعاهدة وتضيق الواقع الاستعماري ١٩٣٦ — ١٩٤٦ القاهرة ١٩٧٥ ص ٦٧٨ ٦٩ .

الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩٠٦ و١٩٠٧. يوليو ١٨٩٩ (٢٠) .

اذ يعترف هذا النص بمرارة بان الوضع القائم في السودان بعد تنفيذ المعاهدة انها هو وضع مؤقت ثم انه لا يحدد ابداً معيناً للنظر فيه كما حدث لبقيّة مواد المعاهدة التي تحدت مدة عشرين عاماً لاعادة النظر فيها ومعنى ذلك ان مصر تستطيع في أى وقت طرح قضية الوخدة المصرية السودانية على بساط البحث .

وقد نصت المادة الثالثة عشرة على ان نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر لا تعارض بناتاً في الغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الأجانب ويستعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير (٣١) .

ويمكننا القول ان مصر قد اكتسبت من وراء معاهدة ١٩٣٦ بعض المكاسب وفي مقدمتها الغاء الامتيازات الأجنبية ، ودخول مصر عهداً جديداً على قطع كبير من الشعب المصري بالدفعة الا انه لم يعد على بريطانيا بأي نوع من الضرر فلقد سقطت الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأوروبية الاخرى ، امّا بريطانيا فقد تمتعت بامتيازات المعاهدة بحرية كاملة في علاقاتها بمصر سواء اكانت علاقات عسكرية او اقتصادية او سياسية واستطاع كبار رجال المال وبعض كبار الملاك من المصريين ان يوظفوا أموالهم في مجالات الصناعة التي انتعشت بعض الانتعاش (٣٢) .

(٢٠) القضية المصرية ، مصدر سبق ذكره ص ٦٩ ، مضابط مجلس النواب ٤ نوفمبر ١٩٣٦ من ٩٥٨ .

(٣١) المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ ملحق بمضبطة الجلسة الثانية لمجلس النواب في ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٢٩ ، الوقائع المصرية ١٥ نوفمبر ١٩٣٦ .

(٣٢) شهدي عطية الشيساني . تطور الشركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ص ٨٢ .

ولقد ساد شعور بالتقي لدى الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر بما فيها الجالية البريطانية التي لم تستطع أن تخفى قلقها من إلغاء الامتيازات ، وقد عقد اعضاؤها بالأسكندرية اجتماعهم السنوي حيث وقف رئيسهم السيد عزري بلركر ليعبر عن القلق الذي يحس به كثيرون من أفراد الجالية الذين يعيشون في مصر ويقول : ان مجلس الجالية قد اتخذ التدابير لينضج أمام وزارة الخارجية البريطانية النقطة التي راي انه ينبغي لفت نظرها اليها (٣٣) .

وقد ملقت الصحف المصرية على هذا الاجتماع غضبة بقولها : « لماذا لا يتفضل هؤلاء السلاطون على إلغاء الامتيازات بالهجرة التي بلد غير مصر يكون مستعدا لتلكهم بأكرم من المظاهر التي تتسوى مصر أن تتفاهم بها وهي محصرة من الامتيازات (٣٤) .

واعتمد ان الوفد المصري قد حرص على النص صراحة على إلغاء الامتيازات على الرغم من ان هذا من الدول حاولت ان تضغط على بريطانيا لبقاء الوضع كما هو عليه أو النص على وجود فترة انتقالية تنقضي الدول سلبة الامتيازات على مراحلها فيما بعد (٣٥) .

ولقد انعكس موقف الأجانب في مصر على بعض الوفود الأجنبية في مؤتمر الامتيازات خاصة الوفد الفرنسي الذي كان أحد الوفود صلبة في المؤتمر نظرا لضخامة المصالح الاقتصادية والثقافية الفرنسية في مصر ، وحرص الجانب الفرنسي على أن يظل عدد الموظفين الفرنسيين في مصر كما هو وأن تثبت ترنسا حرصا على العلاقات التاريخية التي تربطها بمصر (٣٦) .

(٣٣) د. عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ص ١٥٨ .

(٣٤) آخر ساعة ٧ مارس ١٩٣٧م .

(٣٥) مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين لمجلس النواب في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ من ١٤٤٣ ملحق خالص بإلغاء الامتيازات الأجنبية .

(٣٦) آخر ساعة ٢٣ مايو ١٩٣٧ .

ولقد اثار هذا الموقف نقد الصحف المصرية فعلق بعضها قائلة : يجب ان ننتظر من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب سياسة جديدة غير سياسة استغلال موارد الثروة في مصر دون أن ينال المصريون اكثر من الفئات ، ويجب ان ننتظر من الفرنسيين وغيرهم معاملة غير التي عرقلناها الى اليوم وهي معاملة السادة لتعبيد وانفواجات للولاد انبلد فالمعاملة الأوربية يجب ان تغير والاستقلال المحقوت يجب أن ينتهى والشركات الأجنبية يجب أن تفتح أبوابها ثبئنا مصر ، والمعاهدة يجب ان تبدى احترامها فثقتنايد مصر ولغة مصر أما ان تظل روح الماضي التي تجلت في مؤثر الامتيازات هي الروح السائدة في المستقبل ، فذلك ما لايدع بين انصريين والاجانب سبيلا الى التعاون المنشود ولا هو مما يفيد الاجانب كثيرا ولا قليلا (٢٧) .

ومن الطريف ان موقف فرنسا من الامتيازات الأجنبية كان محل نقد شديد من الصحف الانجليزية (٢٨) .

ولما كانت المصالح الفرنسية في مصر تمثّل ثقلًا حقيقيا فقد عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي اجتماعا لسباع ائوال المسيو بونيه وزير خارجية فرنسا في صدد مشروع إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر (وهي الاتفاقات التي وقعت في مونترو ٨ مايو ١٩٣٧) وقد بسط وزير الخارجية الايضاحات المطلوبة ، وأكد ان الحكومة الفرنسية لن تدخر وسيلة في سبيل الحدسول من الحكومة المصرية على الضمانات التي تصون مصالح فرنسا المالية والأمنية (٢٩) .

(٢٧) آخر ساعة ٢٦ مايو ١٩٣٧ .

(٢٨) التيمس نقلا عن آخر ساعة ٧ مارس ١٩٣٧ ، السياسة ٩ مارس ١٩٣٧ م .

(٢٩) صحيفة الوفد المصري ١٠ يونية ١٩٣٨ - عقد المؤتمر في مدينة مونترو السويسرية ١٦ يناير ١٩٣٧ ، واشترك في المؤتمر الدول صاحبة الامتيازات وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وايرلندا والدانمرك وفرنسا واليونان وايطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد .

ولعل هذا التحالف العسكري بين مصر وبريطانيا واعتراف مصر بالحكم الثنائي في السودان هو الثمن الذي دفعته مصر في مقابل السيادة التي أضاعها عليها تتمتعها بعضوية عصبة الأمم ، والقضاء على امتيازاته الأجنبية .

ولذا فإننا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ كانت وليدة اصطناع القوة بحكم أن إنجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية في الشرق الأوسط كانت تستطيع مواصلة الاحتلال لمصر والسودان سواء رضى المصريون بذلك أم كرهوا . كما كانت تستطيع الدفاع عن مصر سواء اشتركت مصر في هذا الدفاع أم لم تشارك . ولذا تنازل المفاوضون المصريون عن نصف مطالب مصر في سبيل الحصول على النصف الآخر .

وهكذا أدت معاهدة ١٩٣٦ الى تحديد شكل الوجود البريطاني في مصر للمرة الأولى كما تم تعيين هذا الوضع طبقا للتحالف المقنن بين الدولتين ولهذا السبب ذاته سجل المعاهدة نهاية الاحتلال البريطاني بالمعنى القانوني الا انها أيضا تقرر واقع الاحتلال من حيث الجانب العملي .

وخلاصة القول : أن المعاهدة لم تغير كثيرا من طبيعة القهر السياسي الذي مارسه إنجلترا على مصر ، فقد استمرت السيادة الحقيقية للإنجليز الذين لم تقطع مؤامراتهم ضد مصر والميث بالحياء الدستورية المصرية ، وأصبح الوطنيون السامعون الى التخلص من النفوذ البريطاني يظهرين بنظير من ينقض على مصالح بريطانيا الحيوية ، وبذلك أعطت بريطانيا لنفسها الحق في التدخل بالقوة المسلحة محافظة على هذه المصالح ، وبالتالي أصبحت القوى الوطنية التي تطالب بالاستقلال التام معادية للمصالح البريطانية وبالتالي فهي (من وجهة النظر البريطانية) تعمل لخدمة المخططات النازية والفاشية .

وطبقا للمعاهدة فقد تعهد الملك تمهدا ضمنيا باعتبار مصر مستقلة إنجلترا . الحيوية مصالح حيوية بالنسبة لمصر أيضا (١) .

(١) - الوثائق المصرية أول نوفمبر ١٩٣٧ ، مضبوط مجلس النواب ١١

نوفمبر ١٩٣٦ ملحق رقم ٢ ص ٤٠ .

وبفلك كانت المعاهدة أن تشكل جزءا لا يتجزأ من الدستور ، ولذا نلتنا نعتقد أن معاهدة ١٩٣٦ مسئولة عن تدهور الأوضاع السياسية في مصر بالشكل الذي حتم نمو الاتجاهات الثورية التي كانت تستهدف ضرب النفوذ البريطاني ، والغاء المعاهدة التي لم تحقق كل المطبوعات الوطنية التي فتحى الشعب المصرى كثيرا من أجلها .

ومن الواضح أن الاحتلال وأن تغير في شكله إلا أنه لم يتغير في جوهره بناء على هذه المعاهدة والتي عندها الوزارة المصرية في ذلك الوقت نصرا يستحق التبريل ، واتخذت من يوم توقيع المعاهدة عيدا من الاعياد القومية هو في الواقع لا يخرج عن كونه عارا لحق بمصر من جراء انمسيق حكليها وراء اوامر ورغبات سلطات الاحتلال (١) .

ووفق معاهدة ١٩٣٦ فإن العلاقات المصرية للبريطانية قد دخلت مرحلة جديدة تحكمها معاهدة واضحة للشروط وخصوصا بعد دخول مصر في عصبة الأمم حيث امتلكت مقولت الدولة من الناحية القانونية إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ قد شجع بريطانيا على أن تضرب عرض الحائط بنصوص المعاهدة .

ويذهب البعض الى أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وما ترتب عليها من ردود فعل متباينة قد أفقد الوفد قدرا كبيرا من قوته وشعبيته (٢) ، ويصد ردود الفعل الناجمة عن توقيع المعاهدة نقد تباعيت وجهات نظر القوي السياسية في مصر وبدأ ذلك داخل الأحزاب وفي الاجتماعات التي عقبتها للنظر في المعاهدة .

وعن موقف الحزب الوطني فعلى الرغم من أنه رفض جدا « المفوضة » إلا بعد الجلاء إلا أن شغلت مجلس النواب المصري ، قد شهدت العديد من الانتقادات الموضوعية والتي أبداها أعضاء الحزب

(١). محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ج١ ص ٩ .
(٢). د. يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٣٩٢ ، القاهرة سنة ١٩٧٥ .

الوطني بالذات على الرغم من ديكتاتورية الأغلبية ومحاولاتها التقليل من حجم تلك الاعتقادات (٤٢) .

إما موقف الأحرار الدستوريين فقد اتسم بالتخبط فقد شن أعضاؤه حملة شديدة على المعاهدة في أول جلسة مقدها الحزب حتى شعر محمود - وهو الذي كان يمثل الحزب في جبهة المعارضة - بأن الحملة ليست موجهة إلى موضوع المعاهدة بقدر ما هي موجهة إلى شخصه بالذات (٤٤) .

وقد اقترح الدكتور هيكلي تشكيل لجنة لدراسة المعاهدة وتقديم تقرير عنها إلى مجلس إدارة الحزب (٤٥) .

وبعد ولادة عصرة تخفضت من قرار له بقمة طويلة تصدد أوجهه القصور في المعاهدة وخصوصا المسائل العسكرية ومشكلة السودان إلا أنه خشية الانقسامات داخل الحزب وبرااة لموقف محمود (رئيس الحزب وعضو لجنة المناوئة) فقد قرر الحزب قبول المعاهدة في الوقت الحالي مع العمل على تعديلها بالسرع ما يستطيع تعديلا يزيل منها ما يمس استقلال مصر ، وتبادل الثقة بين الطرفين خير مبرور لهذا التعديل (٤٦) .

ولكن محمد محمود كان في موقف لا يحدد عليه حينها عاد ليؤكد أن معاهدة ١٩٣٦ لا تحقق مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية وأنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، ولم ير محمد محمود في نزايها شيئا يتحقق عنه سوى مسألة الامتيازات (٤٧) .

-
- (٤٢) مضابط مجلس اللواب من الجلسة الاولى الى الجلسة الخامسة
٢ نوفمبر - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ من ٩ الى ١٢١ .
(٤٤) آخر سبعة أول نوفمبر ١٩٣٦ ، الأهرام ٢٢ أكتوبر ١٩٣٦ م .
(٤٥) الأهرام ١١/١٠/١٩٣٦ ، المصور ٢٥ أكتوبر ١٩٣٦ م .
(٤٦) نص قرار مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ، الميسلة ٢/١١/١٩٣٦ م .
(٤٧) مضابط مجلس النواب - جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ من ٩٦ .

لما من موقف حزب الاتحاد ، والذي نشأ في أحضان القصر
وتحت رعايته وكان لسان حاله المبرر عن مصالحه فإن نسبة الأعضاء
المعارضين للمعاهدة لم يتجاوز الثلث ، فقد وافق على المعاهدة تسعة
بينما رفضها ثلاثة ووقف واحد على الجهاد وهو تونيق رنعت بلالاً (٤٨) .

لذا فقد وقف اسماعيل صحتي باشا (رئيس حزب الاتحاد) في
مجلس النواب ليعلم موافقته بصفته الشخصية مؤكداً على أن المعاهدة هي
خطوة في سبيل الاستقلال وليست الاستقلال الفاع (٤٩) .

لما الإخوان المسلمون والمعاهدة ١٩٣٦ غطى الرغم من أن الرؤيا
السياسية للإخوان لم تكن قد اتضحت بعد إلا أن إحدى الرسائل التي
بعث بها الشيخ البنا إلى رئيس الوزراء (علي ماهر) في أكتوبر ١٩٣٩ يفهم
منها أن معاهدة ١٩٣٦ قد وقعت تحت ضغط ظروف وأحوال خاصة لا على
أنها غاية ، ترجوه مصر ولكن على أنها خطوة في سبيل تحقيق الأهداف
المصرية وينيف حسن البنا في رسالته قائلا : فالإخوان المسلمون وهم
الذين يرون في المعاهدة المصرية الإنجليزية إجحافاً كبيراً بحقوق مصر
واستقلالها الكامل يريدون من حكومة مصر أن لا تتجاوز هذه الحدود
المرسومة على ما فيها من إجحاف بآية حال (٥٠) .

وعلى ما يبدو فإن مجلس النواب والشيخ في جلسته المنعقدة في
١٤ نوفمبر ١٩٣٦ قد وافق على معاهدة ١٩٣٦ بما فيها من تجاوزات وأنتقل
بحجة الظروف الدولية القاتية ، وما كان يحق مصر من خطر إيطاليا
الفاشية ومن عدم استقرار الحالة السياسية والدمورية والاقتصادية
في البلاد ، وأيا كانت هذه الظروف فهي لا تبرر التنازلات التي قدمها
ولقد مصر والتي تتعرض بشكل واضح مع حقوق مصر الوطنية وهي تنازلات
كلن لها أكبر الأثر على حركة النهضة المصرية ضد الاستعمار بل كان واجبا

(٤٨) آخر ساعة ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦ م .

(٤٩) مضابط النواب ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ م ص ٤٦ .

(٥٠) حسن البنا : مفكرات الدموع والدايمية ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ،

بيروت ١٩٧٤ م .

على الجانب المصري أن يستمر في مقاومته ولا يقبل معاهدة تهدد الاستقلال وتقسر الاختلال (٥١)

موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر :

في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة بالحساب الهلالي وأقسم اليمين الدستورية وكان من الطبيعي أن تستقبل الوزارة القسمة فهي وحيد عن الملك في ولاية السلطة التنفيذية (٥٢) . ولذا فقد تمكن

مصطفى النحاس باستقالة الوزارة إلى الملك فاروق . ولما كان النحاس صاحب الأغلبية البرلمانية في مجلس النواب فقد عهد إليه الملك أن يؤلف الوزارة الجديدة ، وبدأت الأمور وكأنها تسير في اتجاهها الصحيح وخصوصاً أن العلاقات المصرية البريطانية باتت تحكمتها صداقة وأمنحة العالم في الوقت الذي كان فيه الملك فاروق يخشى بشعبية مريضة وسط قطاعات الشعب المصري وزاد من شعبية الملك الخطبة الناجحة التي استخدمها بعض رجال القصر في أوائل عهده (أمثال علي ماهر وأحمد حسنين) في إبراز صورة الملك الصالح الذي يناضل من أجل إيجاد دور لصر الإسلامية ، في الوقت الذي كان فيه النحاس باشا يفقد حذره من جانب القصر تحت وهم أن علاقة التحالف الجديدة بين الوفد وبريطانيا سوف تتيح له فترة التقاط أنفاس دستورية طويلة يوجبها جهوده فيها إلى إعادة بناء الدولة وتعزيز الاستقلال الذي اقترعه من الإنجليز ليتمتع بحقيقة وثقة في المجالين الداخلي والخارجي (٥٣)

وقد بلغت مصطفى النحاس الطمأنينة لمن أغفل المسدود الذي يكاد قد أخذ يصيب الجبهات التنظيمية للوفد ويصل إلى القيادة ذلتها بفعل الصراع على النفوذ بين حكيم عبيد من جهة وبين محمود فهمي اللقياشي والشيخ

(٥١) الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ٣٥

(٥٢) د . محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ٢

صفحة ٣٣

(٥٣) الوفد المصري ١٥ يوليو ١٩٣٧ م .

أحمد، من جهة أخرى، وكان النحاس باشا يضطرب عليه بمكرب، فيسبب تحت فلسفة الوحدة الوطنية المقدسة . ووسط هذه الغبارية، التي تعدد فوجي النحاس بحدث له مغزاه في النظام النيابي، فقد رفض الملك أن يكون يوسف الجندي وزيراً وكان الجندي نائب زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ ثم كان الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية في الوزارة السابقة ، وقد رفض الملك تعيينه بحجة أن تراهنه أبان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية لم تكن تعوق الشبهات (٥٤) .

ولذا فقد تصاعد الموقف وتازمت العلاقات بين الوزارة والقصر وبدأ هذا الحادث وكأنه الأول من نوعه وتناولته الناس بالحديث بين مؤيد للقصر ومعارض للوفد ، وبالرغم من أن الوزارة قد تنازلت عن ترشيحها حرصاً منها على عدم التصادم مع الملك وهو في بداية عهده (٥٥) . إلا أن الخلافات بين الوفد والقصر بدأت تأخذ شكلاً جوهرياً ، فعندما خلا مقعدان في مجلس الشيوخ رشحت الوزارة لهما محمود فهمي النقراشي وحسين نافع ، فوافق القصر على ترشيح الأول ولم يوافق على ترشيح الثاني من غير إبداء للاستجابة ولمست استبكت الوزارة مخرج بك عبد القور ، بتحسن خافع ظل القصر على رفضه مقترحه عند المعزير فهمي بظنا (٥٦) .

ثم تعمقت الخلافات بسبب رغبة القصر في أن يتسم الجيش بيمين الولاء للملك ورات الوزارة أن يتقن هذا القسم بيمين الولاء للدستور (٥٧) .

ولاعتقدت إحدى الصحف للقصر أن هذا الجداء يعني تخويل الجيش بحق التدخل إذا ما انتهكت أي قواعد سياسية الدستور (٥٨) ، ولما كان هذا هو أول هذه القوى فإن ذلك يعني أن يتدخل الجيش ضد الملك

(٥٤) مذكرات كريم ثابت ، جريدة الجمهورية ١٥ يولية ١٩٥٥ ،

دور عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ص ٤٠ .

(٥٥) الوفد المصري أول أكتوبر ١٩٢٧ .

(٥٦) للبلاد ١١/٧/١٩٢٧ م .

(٥٧) الوفد المصري أول سبتمبر ١٩٢٧ م .

(٥٨) المصدر السابق نقلا عن الديلى تلجراف

وبالطبع رفض القصر مثل هذا الاقتراح حفاظاً منه على مبدأ الحيولة بين الجيش والصليمة .

وقد تراهدت شكوك القصر بعد ما لوحظ أن وزير العربية الوندى - هدى سيف النصر - قد دخل في التشريفات الملكية على رأس الضباط بتقديمهم إلى الملك وهو تقليد لم يتبع من قبله (٥٩) .

ولما كان السفير البريطاني حريصاً على الاستعانة من العلاقات بين القصر والوند بهدف إضعاف الفريقين لسلطة السياسة البريطانية في أطوار يتفق مع الوضع السياسي الدولي الذي صار مصر بعد المعاهدة ، ولذا فقد كان الصراع على السلطة بين الوند والعرش هو المخلل المناسب والمتاح للسياسة البريطانية ، وكان السفير على ثقة من أن هذا الانقسام بين القصر والوند سيحفظه إلى حلبة الصراع بدون أي جهد ، وهذا ما حدث حيث تحدثت الشكاوى من رجال القصر إلى السفير أنهموا فيها للوند بأنه يحاول إثارة ديكتاتورية على حساب الحقوق الشرعية للقصر (٦٠) .

ولعل شكوى القصر من الوند كانت من باب جس نبض بريطانيا في محاولة لكسب ودها أو على الأقل لضمان حيدها وهي سياسة ما كسره من القصر .

ووفق سياسة الوند في محاولة منه للسيطرة على القصر فقد تضمن خطاب النحاس باشا إلى مجلس الوصايا بمناسبة تكليف وزارته : أنه بهدف توثيق العلاقة وتقدمهم الثقة بين القصر والامة ، واعتناء بالأمم ذات التقاليد البرلمانية فإنه ينوي اقامة وزارة للقصر (٦١) .

ويعتقد السفير البريطاني أن الهدف من وراء ذلك أن يسيطر الوند تماماً على القصر ، ويقرر الصراع بين الوند والقصر كان يتحدد حجم التدخل

(٥٩) الوثائق البريطانية ، وثيقة رقم ٨٦ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٣٦
F.O. 407-210 من لايبسون إلى حكومته .

(٦٠) الوند المصري ، الصليمة ، البلاغ ٣ أغسطس ١٩٣٧ م .

(٦١) الوثائق البريطانية ، برقية رقم ٨٢ من لايبسون إلى لندن في ٢
سبتمبر ١٩٣٦ م .
F.O. 407-210

البريطاني في محاولة لاستئثار هذا الصراع وتثبيتته لصالح السياسة البريطانية ولعل النحاس باشا ورجالات القصر لم يقدروا حجم الخطر من جراء هذا الصراع .

وشهدت تلك الحقبة اشكالا متعددة للصراع بين القصر والوند لعل أهمها ما قام به القصر من محاولات الاستيلاء على الوند من الداخل كوسيلة لخروج الدكتور أحمد ماهر والنقراشي من الوند على اعتبار أنهما من أكثر زعماء الوند شعبية ، ويشير السفير البريطاني الى مسئولية القصر في تنمية الصراع داخل الوند وخصوصا فيما يتعلق بالنقراشي وأحمد ماهر (٢٢) . والأخطر من هذا أنه واكب خروج النقراشي وأحمد ماهر من الوند دخول عناصر أخرى ممن وصفوا بالانقطاعيين ، وهى عناصر تلك بطبيعتها مقومات إثارة الغفور الشعبي لكثير مما تملك جذب الإعجاب الجماهيرى .

يضاف الى كل ذلك أن خروج هذه العناصر من الوند قد اثار العقيد من التساؤلات حول سمعة هذا الحزب الكبير في الحكم أكثر مما اثار من شكوك حول توافد القصر والعناصر المنشقة ، ولعل السبب في هذا ما كان من تحول واضح سواء في سياسة الحزب الخارجية وخصوصا عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ والتي اثارت العديد من التساؤلات حول تاريخ الحزب وجهاهيرته المطلقة بسبب تشدده الواضح في المطالب الوطنية او فيما يتعلق ببناء الحزب من جديد وفق المتغيرات التي أحدثها انشقاق ماهر والنقراشي هذا البناء الذى اتسم بالعديد من السلبيات التى دفعت الحزب الى التوسع في سلسلة لا تنتهى من الأخطاء لعل أهمها ما وقع في ٤ فبراير وما ترتب على ذلك من خروج بكرم عبيد من الوند وما أعقب ذلك من تجاوزات لعل بدايتها كانت عقد معاهدة ١٩٣٦ م .

ولم تكن عين السفير البريطانى غائلة عن كل ما يجرى من خلافات بين القصر والوند ففى احدى تقاريره يلقى بقدر كبير من المسئولية على

النجلس الذى « لا يبذل أى جهد لإرضاء الملك وكسب وده معتقدا بأن هذا السلوك سيكسبه قدرا كبيرا من شعبيته متناسيا أن فاروق يحظى بشعبية كبيرة لدى المصريين ، ولذا فأننى اعتقد أن النجلس يرتكب أكبر خطأ » ثم أخذ يتبنا بدقة غريبة بما يمكن أن يحدث : « أنه من الموثق ونقلا لتلك التنبؤات الخاطئة أن تقال حكومة الوفد في الخريف القادم » وقد أرجع السفير البريطانى عداء أحد ماهر والنقراشى لمبطنى النجاس لأسباب كثيرة منها : عنصر المنافسة وما زعمه من كراهية المسلمين لاية صورة من صور السيطرة القبطية ، ثم واصل السفير تحليله للوقوف قتلا : أن خصوم النجاس لا يكرهون العهد بلزيمهم بشكل أساسى نقطة تجمع لهم تعد توفير الا فى القصر ، وعلى ملحق هو صاحب كل تلك المؤامرات ولا يوجد بين بين المنعصر المحادية للنجلس من يملك مقومات شعبية لدى الجماهير الا الملك نيلروق شخصيا ، ويختتم السفير تقريره بقوله : « قتل للاجتماع الملك فى خطا انتخاب اجراءات متسارعة ضد الوفد قبل تشويه سمعته بدرجة كافية حتى لا يصور الوفد نفسه فى صورة شهيد الحرية والديمقراطية (١٤) » .

وفي الوقت الذى كانت فيه العلاقة بين الوفد والقصر تلفظ أبصارا مخطفة كانت العلاقات بين السفير البريطانى والملك فاروق تزداد سوءا بدرجة مير عنها للحكور هيك بقوله « لقد اتاح هذا الود المفقود بين السفارة الانجليزية والقصر فرصة ذهبية لطائفة من بطانة الملك كى يفسدوا الجو بينه وبين رئيس الوزراء (١٥) » .

لقد تطورت الأحداث السياسية الداخلية بصورة سريعة لدرجة أن أخذا للقصر ينهيا لأول انقلاب دستورى فى عهد الملك فاروق وانتهت بتقديرات السفير البريطانى للوقوف الى أنه يفضل حكومة وطنية مشاكسة على حكومة قصر موالية للمفاسية (١٥) .

(١٢) الوثائق البريطانية ، وثيقة رقم ٢٠٩٦ من لايبسون الى ايسدن بتاريخ ١٦/٢/١٩٣٧م
F.O. 407-221

(١٤) د . هيك ، مرجع سابق ذكره ج ٢ ص ١٦٠

(١٥) وثائق الخارجية البريطانية بوقية رقم ٨٢ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧
F.O. 407-221 من لايبسون الى ايسدن .

وأدى هذا بطبيعة الحال الى وجود تقارب بين الوند والانتليز ، وهذا ما أكد الدافع وراء عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وحملت رسالة لامبسون الى حكومته في ٢٨ يوليو ١٩٣٧ اخبار العلاقات الجديدة بين السفارة والحكومة الوندية مصورا اياها بقوله : ان الموقف يبعث على الرضا ويشعر بالامل ويسمى ان اعبر عن تقديري لموقف النحاس باشا تجاهنا بالرغم من مبالغته في تطبيق نصوص الدستور بمسجد الحفل الدينى عند تولى الملك العرش ، واعتقد ان موقف النحاس من هذه الناحية لا يتسم بسلامة التقدير ، وغير خاف ان النحاس يريد ان يحد من امكسلوات الملك ما أمكنه ذلك (٦٦) .

ويلاحظ ان العلاقات بين الوند والانتليز قد ارتبطت الى حد كبير بعلاقة الوند بالقصر ، فكما سادت العلاقات بين الوند والقصر يسارع الوند الى توطيد علاقته بالانتليز حماية من ديكتاتورية القصر والتي تجاوزت روح القانون والدستور ومن المؤكد ان عدم حسم الكثير من القضايا الدستورية قد شجع القصر على المضي في سياسته العدائية ضد الوند .

ولعل ما توقعه السفير البريطاني قد حدث بالفعل حيث ذهب اليه النحاس باشا شكوا بعددا الى كثير من الاهاتات التي لحقت بشخص رئيس الحكومة ويضيف السفير قائلا : ان دولاى العمل فى الحكومة كاد ان يتوقف بسبب العديد من تدخلات الملك التي لا تستند الى أى وضع قانونى ، ويعلق السفير قائلا : يكفى النحاس ما لاقاه من غلام عديم التجربة ناقص التعليم ، متفطرس (٦٧) .

ويبدو ان الدوائر البريطانية قد تعالبت مع الطرفين من منطلق سياسة النفس الطويل بهدف اجهاض كل من القوتين المتصارعتين . وانطلاقا من هذا المفهوم فلم يحاول السفير اظهار نفسه بصورة المتضامن مع الوند

(٦٦) الوثائق البريطانية برقية ٢١ بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٧ من لامبسون الى ايدن .
F.O. 407-221

(٦٧) المذكر السابق برقية رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٣٧ من لامبسون الى ايدن .

على حساب العرش أو المتضامن مع العرش على حساب الوفد ، وهكذا كانت سياسته في تعامله مع القصر ، ولعل الغرض من تلك السياسة إن يتكالب النحاس على بريطانيا وإن يلتقى بكل ثقله تجاهها وكانت الحكومة البريطانية تقدر قيمة تلك السياسة اعتقاداً منها بأن الوفد هو القوة السياسية الوحيدة التي يمكن التعامل معها وقت الشدائد باعتباره حزبا يحظى بشعبية مطلقة لدى المصريين .

وهكذا اتاحت الفرصة لكي يتدخل السفير البريطاني في محاولة منه لاقتناع طرق الأزمة بتقديم تنازلات كل من جانبه ، وأبدت الحكومة الوندية استمئاداً طيباً سواء بحل جماعات القمصان الزرقاء أو بقبول الإبقاء على قسم الجيش دون أن يدخل عليه تعديل بأن يتضمن القسم ولاء للدستور . وإن كانت قد تمسكت بحقتها في تعيين أعضاء مجلس انشيوخ وايضاً بحقتها في اقتراح القوانين دون موافقة مسبقة من الملك في تعيين أو فصل المواطنين على مختلف درجاتهم (١٨) .

وفي الوقت انذى كانت تـلـمـيـه انوساطات كن الوفد يستخدم أسلوب المظاهرات الشعبية كنوع من التأثير على القصر من ناحية ، واستأكد على أن الوفد يعنى الشعب المصرى كله من ناحية ثانية وذلك ورقة استعملها الوفد في جميع مراحل صراعه مع العرش ، واخذت الجماهير الوفدية تطوف شوارع القاهرة تهتف « النحاس أو الثورة » (١٩) .

الا أن الوفد قد اخطأ في حساباته هذه المرة لعدة اعتبارات موضوعية من بينها : —

أولاً : أن هذه المظاهرات قد اتسمت بمعامل « الصنعة » التي افتعلتها ، فترك القمصان الزرقاء التي اصطنعها الوفد لنفسه ، وبدأ الوضع أمام الراى العام المصرى وكأنه اعتداء على حقوق الملك الدستورية .

(١٨) الوفد المصرى ٣ أغسطس ١٩٢٧ ، البلاغ ١٢ سبتمبر ١٩٢٧ .

(١٩) المصرى والجهاد ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ م .

النتيجة : لقد أخضعت الوقت في حساباته أيضا حيث أن هذه المظاهرات كانت من الأساليب التي يلجأ إليها الوند أبلم الملك عواد ، أما هذه المرة فلأن الملك خاروق كان يحظى بشعبية كبيرة .

النتيجة : لقد أدرك الفتحاح باشا أن وزارته على أحراب الاتقالة فتقصير أن هذا الأسلوب سيحول بين القصر وبين الأقدام على تلك الخطوة إلا أن هذا التقدير كان خاطئا ، فلقد كانت تلك المظاهرات من أهم العوامل التي سبغت بالاتقالة .

وفي الوقت نفسه سلوت جوع غيره من الشعب المصري في شكل مظاهرة تهدف بحياة الملك واتجهت الى قصر عابدين حيث خرج الملك لتحياتها أكثر من مرة (٧٢) . مما يؤكد رغبته في انتهاز هذا المسلك .

ووفق حديث لامبسون (السفير البريطاني) مع على ماهر عن تصاعد الموقف بين الملك والنحاس يقول لامبسون : أن هذه التصرفات من الملك تؤكد تباينا اعتقادي بأن الملك منيد ومنهور وأحسق ، وقتلت له (أي على ماهر) ~~التي قد يفتكها ما في وسعنا لاحتواء الأزمة ، وإذا تدخلنا أكثر من ذلك فسوف نقتهم بأننا نتدخل في شئون مصر الداخلية ، ولقد وصلت إلى نقيضه وهي أن نمدد الفريقين يخوضون حركتهما إلى النهاية ونحن أن يتمم الملك طبيعة تلك المظاهرات التي تهال له فإن هذا التمهيد يمكن أن يكون مغللا ، ولقد أكدت للبلك مرارا أننا نؤيده بشرطين أن يكون مملوكه مستوريا وأن يكون حكيما ولا اعتقد أن أيا من هذين الشرطين قد تحقق (٧١) .~~

ولقد تطورت الأمور تطورا خطيرا وبقتصر ما تضافت مظاهر الخلاف بين الوند والقصر بقدر ما تفصل السفير البريطاني ، وهذا مما يزيدنا قناعة بعدم إخلاص السفير في محاولته احتواء تلك المشاكل ، وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ تدهور الموقف بشكل خطير بسبب مصافرة الحكومة لجريدة البلاغ - لسان حال القصر - لنشرها نص حديث دار بين الملك خاروق والنحاس طلب فيه الأول على جامعت القمصان الزرقاء (٧٢) .

(٧٠) البلاغ والمصلحة ٢١ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٣٧ م .

(٧١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٢٥ من لامبسون الى ايدن بتاريخ F.O. 407-221

(٧٢) البلاغ ٢٩ أكتوبر ١٩٣٧ .

وانطلاقاً من مفهوم أن الوعد يعني كل الشعب المصري فقد بدأ النحاس باشا يفكر جدياً في خلق فاروق وتنصيب الأمير عبد المنعم ملكاً على مصر (٧٢) .

ووفقاً للمصالح البريطانية وتقدير أهمية أن تبقى الثغرات قائمة في السياسة المصرية لتمكين بريطانيا من التدخل فلم توافق الحكومة البريطانية على خلق الملك فاروق واقترحت على النحاس أن يتدرج بمزيد من الصبر لأن الفرصة مازال قائمة لاصلاح الخلل القائم (٧٤) .

الآن أن محاولات السفير البريطاني لاصلاح الخلل القائم بين النحاس والملك لم تحقق قدراً ملحوظاً من التقدم وخصوصاً بعد محاولة اغتيال النحاس باشا (٢٨ نوفمبر ١٩٢٧) على يد عضو من جمعية « مصر الفتاة » يدعى عز الدين عبد القادر (٧٥) واعتقاداً من النحاس باشا بأن الملك فاروق هو المسئول الأول عن هذا الحادث . فلقد نقل أمين عثمان رسالة شفوية من النحاس إلى السفير البريطاني يطلب منه التبحر المباشر لاتفاق المعاهدة مما قد يحدثه من خسائر الملك المستبد . ويتساءل لامبسون في رسالته التي حكوتها ؟ هل نحن مستعدون لدفع الثمن المحتمل لمستأد النحاس ضد الملك فاروق ؟ وهل نحن على استعداد أن نضحي بالأمور التي نهائياً ؟ إن ذلك قد يعجز جلع الملك نهائياً مع الأخذ في الاعتبار أن الأمير محمد على الذي يليه في ولاية العرش صاحب خبرة كبيرة وبسيكون أسس قياداً أكثر تقبلاً للاتناع والنصح (٧٦) ، ومن الواضح أن وجهات النظر كانت مختلفة بين الوفد والبريطانيين على من يخلّف فاروق . والملاحظ

(٧٢) . مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق . الجمهورية . ١٥ يونيو ١٩٥٥ ، لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٧/١٢ .
(٧٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٦٢٧ من لامبسون إلى حكومتهم بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٢٧ م . F.O. 407-221
(٧٥) الوفد ، المصري والإسرائيلي واليهود ، من ديسمبر ١٩٢٧ ، المسبى وآخرون . مصر في الحرب العالمية الثانية ص ٥٥ .
(٧٦) الوثائق البريطانية ، برقية رقم ٦٧٩ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٧ من لامبسون إلى حكومتهم . F.O. 407-221

على ضوء العلاقات المصرية البريطانية أن الحكومة المصرية قد تجاوزت في علاقتها ببريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦ ، فلم يكن من بين بنود تلك المعاهدة ما ينص صراحة أو ضمنا على أن تتدخل بريطانيا في شئون مصر لدرجة التفكير في خلع الملك فاروق وعلى الرغم من أننا لا نغنى القصر من المسؤولية التي دفعت بالعلاقات بين الحكومة والقصر الى هذا الحد من التردى ، الا أننا لا نغنى الحكومة الوفدية من مسؤوليتها في اعطاء الحكومة البريطانية فرصة التدخل في الشئون الداخلية لمصر ، وهو ما يتعارض مع معاهدة ١٩٣٦ التي تنص على عدم التدخل بأى صورة من الصور .

ولما كانت تلك المسائل الخطيرة تحسم في لندن فقد جاء رد الحكومة البريطانية بعدم الموافقة على خلع الملك فاروق . وخصوصا في هذا الوقت بالذات ، كما طالبت السفير البريطانى بالضغط على النحاس ليقتبل اعادة تشكيل وزارته بما يرضى كل الاطراف وطالبته أيضا بمقابلة الملك وحثه بأشد لغة على التعاون مع الحكومة الحالية مع العمل في الوقت نفسه على كسب ثقة الملك (٧٧) .

ومن الواضح أن موقف الحكومة البريطانية من هذا الموقف الدائر كانت تحكه عدة اعتبارات : —

اولا : ان العلاقات المصرية البريطانية كانت تمر بفترة اختبار لمعاهدة ١٩٣٦ ، واتهام بريطانيا في مثل هذه المسائل الخطيرة سيفسر على أنه ارادة بالاعتماد على ما قبل المعاهدة .

ثانيا : لقد كان الملك يحظى بقدر من الشعبية لدى الرأى العام المصرى والاقدم على عزل الملك قد يترتب عليه عواقب خطيرة ليست في مصلحة بريطانيا .

ثالثا : لقد قدر وزير خارجية بريطانيا أهمية الصراع بين الوفد والقصر حتى تتاح الفرصة لمزيد من النفوذ البريطاني .

ونستطيع بعد كل هذا ان نؤكد على قضية هامة وهى رغبة بريطانيا فى مساندة الوفد تلك المساندة التى تفسرها العديد من الاسباب الموضوعية وفى مقدمتها : —

١ — ان حكومة الوفد تستند الى قاعدة شعبية عريضة تمكنها من تطبيق معاهدة ١٩٣٦ تطبيقا يعتمد على روح المعاهدة قبل التقيد بنصوصها .

٢ — ان حزب الوفد بشعبيته الكبيرة هو الحزب القادر على الوقوف موقف الند ضد شعبية الملك الشاب .

٣ — يمكن لبريطانيا عن طريق حكومة الوفد ان تصدر ما تشاء من قرارات تتفق مع المصالح البريطانية .

وفى الوقت الذى كانت العلاقات بين الملك والنحاس تمضى الى طريق مسدود كانت هناك بعض القوى الملتفة حول القصر بهدف أن تؤجج نيران الفرقة بين العرش والوفد ويعتبر المقال التالى والذى نشرته احمدى الصحف الموالية للقصر نموذجا غريدا لأسلوب الوقعة والمزايدة لا لخدمة الأغراض الوطنية ، وانما لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية ، فكتب جريدة البلاغ تقول : « حينما سافر النحاس الى لندن لأجل المفاوضات ودعته مصلحة خفر السواحل باطلاق المدافع وحينما عاد استقبلته بنفس الطريقة ويدهى ان اطلاق المدافع من مميزات جلالة الملك وحده ، بذلك جرت التواعد وجرت العادة فى مصر .. فاطاقتها للنحاس فى توديعه واستقباله اغتصاب لظهر من مظاهر تلك المميزات ، كُن من الضروري ان يترك اثره فى ذلك القلب البريء الذى يجلس على العرش .. ثم الحفلة الدينية التى كان مزعم قيامها عند تولية الملك سلطاته ولكن النحاس ثار وزعم ان فيها اعتداء على الدستور ، كل هذا والملك وهو طاهر القلب خال الذهن من الأشخاص لا يضمهر غير حب خالص لبلاده ، ثم اخذت

الصحيفة تعدد على النحاس موافقه المناهية لحقوق العرش ، ففى احدى الخفلات التى اقامها النحاس فى قصر الزعفران جلس النحاس بجانب الملك فى الحديقة ، وكان الجو معتدلا ومع ذلك شوهده النحاس يخلع الطربوش ويبقى براسه عاريا لمدة عشرين دقيقة ولم يخلع الملك طربوشه ، فأى معنى يفهم من هذا غير ان النحاس يتامل فى حضرة صاحب الجلالة ، واستقبل الملك مستقبله فى محطة الاسكندرية مصافحا لهم فشوهده النحاس يصطحبهم هو الاخر من ورائه ، ولما ذهب جلالته الى البرلمان فى حفلة التولية شوهده مكرم عبيد واقفا بجانبه ويداه معقودتان خلف ظهره وهذا وذاك يتنايان مع التقاليد (٧٨) .

وهكذا تمكنت بطانة السوء من تعميق الخلاف بين الملك ورئيس الحكومة ومما يؤسف له ان الصحف المصرية قد لعبت دورا خطيرا فى تفاتم الخلافات وأن بعض كبار الكتاب قد انحدر الى هذا الدرك تحت فلسفة « حقوق الملك هى حقوق الأمة » (٧٩) .

وفى الوقت الذى انقسم فيه الشعب المصرى بين مؤيد للملك ومناصر للوند كانت الحكومة البريطانية تضع القواعد الأساسية التى تحكم التدخل فى شئون مصر الداخلية وحددت أربعة أهداف تستدعى التدخل البريطانى :

اولا : اغفال تنفيذ نص المعاهدة أو روحها .

ثانيا : السعى من جانب الحكومة المصرية لتأمين نفسها بالتفاوض مع دولة أخرى لعقد معاهدة أو نحوها .

ثالثا : امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين وسائل الدفاع عن مصر .

رابعا : تدهور الوضع المالى على نحو يترتب عليه ان تصبح مصر عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية (٨٠) .

(٧٨) البلاغ ٣١ يوليو ١٩٣٧ م .

(٧٩) المصدر السابق أول يوليو ١٩٣٧ م .

(٨٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٦٦ بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٣٨ من F.O. 407-221
ايدن الى لامبسون .

على هذا النحو أرست الخارجية البريطانية القواعد التى يتم بموجبها التدخل فى شئون مصر الداخلية ومن المؤكد أن بريطانيا لا يعنىها من مصر إلا القدر الذى يحقق مصالحها سواء العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أما حقوق العرش أو حقوق الأمة أو الديمقراطية فهى قضايا تتشدد بها بريطانيا بهدف تحقيق أغراضها .

ومما يلفت النظر أن على ماهر رئيس الديوان الملكى - قد لعب دوراً مميزاً فى الصراع الدائر بين القصر والوفد اتسم بالدهاء والمكر ومن الطريف ما نلاحظه فى خديعته للسير لامبسون غنى الوقت الذى أحس فيه السفير برغبة الملك فى اقالة الحكومة نجح على ماهر الى درجة كبيرة فى اقتناع السفير بأن الملك لا يمكن أن يفكر فى مثل هذه الأمور مما اضطر لامبسون أن يرسل الى حكومته يطئننها على بقاء حكومة الوفد (٨١) .

واضطرت الحكومة الانجليزية الى استعمال أسلوب التهديد وابلغت الملك صراحة انه سيفقد ثقة الحكومة البريطانية اذا ما استمر فى سياسته وأنه يعرض عرشه للخطر (٨٢) .

ومن خلال هذا الصراع الدائر أعلن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب بياناً أدان فيه الوزارة الوفدية متهما إياها بافساد الأمن والتعليم وخنق الحريات وأنها تعد من أسوأ الحكومات التى حكمت مصر (٨٣) .

وعندما حالت اللحظة الحاسمة وعلم السفير البريطانى أن اقالة الوزارة قد تحققت تراجعت الحكومة البريطانية عن اتخاذ موقف محدد ولعل اختيار محمد محمود باشا ليتولى رئاسة الحكومة بما عرف عنه من صداقته الوطنية مع الانجليز كان من بين العوامل التى شجعت بريطانيا على عدم التدخل .

(٨١) د. عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ص ٣٥ .
 (٨٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٨٢ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ من لامبسون الى ايدن .
 F.O. 407-221

(٨٣) البلاغ ، والسياسة ١٩٣٧/١٢/٢٤ .

ويعد خطاب الملك باقالة الوزارة أغرب خطاب اقالة لاية حكومة حيث جاء فيه « نظرا لما اجتمع لدينا من الادلة على ان شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم وانه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر ايجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها لم يكن بد من اقالمتها تهيئدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة الخ » (٨٤) .

وتاصيلا للحقيقة التاريخية نائنا نعتقد أن على ماهر قد لعب دورا خطيرا في تدعيم سلطة الملك على حساب الحقوق الدستورية ، واستطاع على ماهر ان يلفت نظر الملك الشاب الى ضرورة اقالة الوزارة الوفدية بلا اى تقدير لبدا الشرعية الدستورية (٨٥) .

ويبدو أن هذا المسلك من على ماهر كان بسبب موقف الوفد من تعيينه رئيسا للديوان الملكى ، ففى الوقت الذى استبشرت فيه صحف القصر لهذا التعيين واعتبرته مطابقا لبدا الرجل المناسب فى المكان المناسب على اعتبار أن على ماهر هو أفضل من يصلح لهذا المنصب (٨٦) ، فى نفس الوقت تحفظ صحف الوفد على هذا التعيين بل ان احداها ذكرت أن هذا التعيين قد تم بناء على الصلاحيات التى حصل عليها القصر بمقتضى مرسوم ٨ فبراير ١٩٢٥ الذى اصدرته وزارة زيور باشا وأن الوزارة القائمة تنوى عرض هذا المرسوم على البرلمان بهدف تعديله أو إلغائه (٨٧) .

بل ان على ماهر شخصيا هو الذى قام بكتابة كتاب الاقالة (٨٨) ، وعندما أثرت هذه المسألة فى مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٠ قال على ماهر : اذا تسائل البعض لماذا اقيمت حكومة ١٩٣٧ ، فالجواب أن سبب

(٨٤) الأهرام والبلاغ والدستور ١٩٣٧/١٢/٣١ م .

(٨٥) فاطمة اليوسف ، ذكريات ص ٢٢٤ .

(٨٦) البلاغ ١٩٣٧/١٠/١٠ م .

(٨٧) المصرى ١٩٣٧/١٠/٢٠ م .

(٨٨) الجبهه—ورية ١٩٥٤/١/٧ .

الاتالة خلاف على حقوق العرش وكان من واجبي (اى على ماهر) وقتئذ ان انتقم لايجاد حلول بخصوص هذا الموضوع .

وهكذا تمت اقالة حكومة الوفد بطريقة مهينة على يد الملك فاروق ويتوجبه من رئيس ديوانه على ماهر الذى ضرب عرض الحائط برغبة السفير البريطانى فى بقاء حكومة الوفد فى الحكم ولذا فقد اعتقد السفير ان على ماهر هو السبب الحقيقى وراء كل المتاعب التى تلاقيها بريطانيا فى مصر (٩٠) .

ولقد تخضت أزمة اقالة الوزارة عن مزيد من سوء العلاقة بين على ماهر والجانب البريطانى كما دفع السفير الى ان يكتب لحكومته قائلا : ان على ماهر رجل مخادع لا يمكن الوثوق فيه او الاعتماد عليه (٩١) .

ويصدد مناقشتنا لاقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٧ ، يدفعنا هذا الى التساؤل عن تقاع على عاتقه مسئولية هذه الاقالة ؟ . .

ولعل التفسير الذى يتفق ومنطق الأحداث يدفعنا الى ادانة العديد من الاطراف ، ولعل على ماهر فى مقدمة تلك القائمة لانه المسئول الاول عن هذه الاقالة ولانه سعى الى توسيع سلطات الملك على حساب الأمة حتى يبدو بمظهر الرجل الأمين على حقوق العرش ، ولاشك ان هذه السياسة قد أفرزت نتائج خطيرة تمثلت فى فتح عيون الملك على سياسة التحدى للمبادئ الدستورية واقالة الوزارات وتعطيل البرلمان تلك السياسة التى اکتوى بنارها حزب الاغلبية واحزاب الأقلية على حد سواء ، ولعل على ماهر نفسه قد شرب من نفس الكأس حينما اقاله الملك بطريقة مهينة سنة ١٩٥٢ (مارس) .

(٨٩) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والخمسين ، اول مايو سنة ١٩٤٠ ص ١٨٩٥ .

(٩٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٦١٢ من لامبسون الى ابيدين بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ م .
(٩١) المصدر السابق .

وتعد حكومة الوفد مسئولة بتصرفاتها حيث مهدت الطريق لاقالتها ، وذلك بسبب اعتقاد النحاس أن الملك (شاب صغير) يمكن احتواؤه بشكل أو بآخر ، وكانت معظم تصرفات النحاس تصدر انطلاقاً من هذا المفهوم واستقطت حكومة الوفد من حساباتها وجود على ماهر في معسكر القصر ، تلك الشخصية التي شهد لها كل من عاصرها بالكر والدهاء ، وبدلاً من أن تنهج حكومة الأغلبية نهجاً دستورياً ابتدعت فكرة القمصان الزرقاء التي ضج منها الجميع بسبب سلوكها الإرهابي عن طريق الاعتداءات المتكررة على خصوم الوفد .

ويعتبر الملك فاروق نفسه أحد المسؤولين عن هذه الاقالة فما كان عليه أن يبدأ حياته بهذا المسلك الديكتاتوري ، وكان عليه أن يلجأ الى الأمة ليأخذ رأيها اذا ما اعتقد أن الحكومة لم تعد تحظى برضاء الشعب .

واذا ما علمنا أن الملك فاروق لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة عاماً بالتاريخ الميلادي ، فإن هذا يضاعف من مسئولية على ماهر .

أما السفير البريطاني ومن ورائه تعليمات وزير الخارجية فلقند لعب دوراً هاماً واساسياً في افساد العلاقات بين القصر والحكومة ، وما كان لبريطانيا أن تقبل بأى حال من الأحوال أن يتحد المصريون جميعاً في جبهة واحدة لأن هذا معناه ان تتنبه الأمة للخطر الذي يحيق بها من جراء الهيمنة البريطانية ، وهناك سؤال يستحق ان يجاب عليه : كيف قبل البريطانيون ان يهزموا في أول معركة يخوضونها ضد الملك فاروق ؟..

أولاً : لقد حدد وزير الخارجية البريطاني المسائل التي يمكن للسفير أن يتدخل تدخلها مباشراً من أجلها ولم يكن من بينها اقالة الحكومة الوفدية ..

ثانياً : لعل الحكومة البريطانية قد اعتقدت ان اقالة الوفد لا تستحق التضحية بمعهدة ١٩٣٦ ، ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية كانت تفكر في التدخل الا أنها قد أرجأت ذلك الى وقت ترى فيه أن مصالحها في خطر .

ثالثا : أكد السفير البريطاني في حديثه مع النحاس عقب الاقالة حينما لاه الأخير على عدم تدخله ليحول بين رغبات الملك الطاشنة ، وبين اقالة الحكومة الدستورية - أكد السفير أنه لم يكن في وسعه أن يفعل أكثر من ذلك وليس من مصلحة النحاس باشا نفسه أن تتدخل بريطانيا لكي تستبقه بالقوة (٩٢) .

الا أن الوفد لم يكن ليقنع بالحجج والمبررات التي ساقها السفير البريطاني وأخذت صحف الوفد تلوح بأن التحالف الانجليزى المصرى قد أخفق وأن على مصر أن تبحث لها عن حليف جديد وأشارت الصحيفة الى أن بريطانيا ما زالت تتعامل مع مصر بروح الاستعمار القديم والواجب على الحليفة اذا كانت حريصة على عوامل الود والصداقة أن تترفع عن استغلال حننا واهدار استقلالنا (٩٣) .

وتساءلت صحيفة وفدية أخرى : هل بلغ سوء الظن بين المصريين والانجليز الى الحد الذى لا سبيل معه الى اقرار الوضع بين الحليفتين على اساس من التعاون الصادق السليم ؟ وأشارت الصحيفة الى مسئولية بريطانيا عن اقالة الحكومة الدستورية (٩٤) .

ولقد انتهز الوفد كل الفرص لاجراج الانجليز والقصر معا ، وهذا الموقف من الوفد يدفعنا الى الاعتقاد بأن موقفه من الانجليز وهو خارج الحكم يغير موقفه وهو فى الحكم ، فلقد أخذ زعماء الوفد يصرحون فى كل مكان بأنهم طرفوا من الحكم بناء على رغبة الملك وبإيعاز من الانجليز وأن هذا الموقف ضد رغبة وتأييد جماهير الشعب المصرى ، وترتبطا على ذلك وجد الوفد نفسه مدعو لمهاجمة السياسية الانجليزية وخصوصا ما يتعلق منها بتأييد المعاهدة بل والأكثر من هذا أعلن ممثلو الوفد فى مجلس النواب . بأن

(٩٢) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٠٨ من لامبسون الى ايدن بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٨ .
F.O. 407-22:

(٩٣) المصرى ١٠ نوفمبر ١٩٣٨ .

(٩٤) الوفد المصرى ١١ ، ١٦ نوفمبر ١٩٣٨ .

السفارة البريطانية ورئيس البعثة العسكرية البريطانية يحكيان مصر كما كان يحكمها المعتمد البريطاني والمفتش العام قبل المعاهدة (١٥) .

ومن خلال الخلافات والمشاحنات بين القوى السياسية في مصر والذي كان حقل خصب لنمو النفوذ الإنجليزي المدعوم بمعاهدة ١٩٣٦ أعيدت صياغة العلاقات بين القوى المؤثر في السياسة المصرية على النحو التالي : —

أولاً : لقد اعتقد النحاس أن الملك وحده غير قادر على اتخاذ تلك الخطوة الخطيرة وهي اقالة الحكومة الدستورية ، معتقدا أن الانجليز كانوا وراء تلك المؤامرة ، ومن هنا أعلن الوفد صراحة عن عداوته للانجليز والتلويح بنقض معاهدة ١٩٣٦ (١٦) .

ثانياً : زيادة حدة الصراع بين حزب الأحرار الدستوريين والقصر إلا أن هذا الصراع لم يتعد اطار التحالف ضد الوفد ، وهذا التصارع كان منشؤه أن القصر يريد أن يملك ويحكم وحده ، وأن حزب الأحرار الدستوريين كان يريد أن يشارك الملك في الحكم ، ويلاحظ أن مصدر الخلاف قد دار حول أمور سبق أن تصارعت من أجلها كل الأحزاب ضد ديكتاتورية القصر ، وهي حق رئيس الحكومة في اختيار أعضاء وزارته وهو ما رفضه القصر تماماً .

ثالثاً : أما عن العلاقات بين الانجليز والقصر وخصوصاً بعد أن أهمل فاروق نصائح لاميسون بالبقاء على حكومة الوفد . فقد تزايد العداء بين الطرفين لنفس السبب السابق بالإضافة الى تزايد النفوذ الإيطالي داخل القصر عن طريق البنداري باشا وكيل الديوان الملكي (١٧) .

ومن هنا فقد دخلت العلاقات المصرية البريطانية في مرحلة جديدة اتسمت بالتصادم الواضح بين الملك والانجليز .

(١٥) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثالثة والثلاثون أول يونية

١٩٣٨ ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(١٦) المصري ١٢ نوفمبر ١٩٣٨ م .

(١٧) المسدي وآخرون — مرجع سبق ذكره ص ٦٥ .

**الوجود البريطاني في السياسة المصرية — (ديسمبر ١٩٣٧ —
يونية ١٩٤٠) :**

لقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن تصميم الملك فاروق على اقالة حكومة النحاس وتكليف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة يعد انقلاباً ضد الديمقراطية وعودة الى سلوك الملك فؤاد الاستبدادي (٩٨) .

وقد ألف محمد محمود وزارته في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ حيث جمع فيها بعض المستقلين والمنشقين على الوفد ، وبمجرد الانتهاء من اجراءات تشكيل الحكومة جرت زيارتان متبادلتان بين السفير البريطاني ومحمد محمود باشا تم فيهما وضع أسس التعاون بين مصر وبريطانيا ، وقد حملت رسائل لأمبسون الى حكومته في لندن — رغبة رئيس الوزراء المصري في اقامة علاقات متينة تحكمها المصالح المشتركة والتعاون الصادق بين الطرفين ، وقد اتفق على وضع أولويات العمل المشترك فيما يتعلق بقضية الدفاع عن مصر ، وما يتطلبه ذلك من نفقات ، وأضاف لأمبسون في برقيته : « أن محمد محمود باشا قد ابدى رغبة أكيدة في منع المظاهرات التي تحدث في الشوارع كل يوم والتي تسبب ارتباكاً في كافة المصالح والمؤسسات الحكومية ، ويضيف لأمبسون : أن رئيس الوزراء المصري قد تفهم جيداً طبيعة العلاقات المصرية الإيطالية وأنه مقدر تماماً للاخطار القائمة . واستطيع أن أنثر ان رئيس الوزراء الجديد صديق قديم وحتما سيكون تعاوننا صادقا ومريحا » (٩٩) .

ولعل الملك فاروق قد وقع اختياره على محمد محمود باشا بسبب علاقته الوطيدة مع الانجليز ، ويبدو ان الملك فاروق كان على ثقة من أن بريطانيا لن تعترض حتى لا تقع في حرج نظرا للعلاقات الوطيدة التي تربط رئيس الوزراء الجديد بالسفارة البريطانية ، وقد بدأت الوزارة الجديدة

(٩٨) الوثائق البريطانية برقية رقم ٨٧ من لأمبسون الى ايدن بتاريخ
F.O. 407-222

٢٨ ديسمبر ١٩٣٨ م .

(٩٩) المصدر السابق برقية رقم ١٠ بتاريخ أول يناير ١٩٣٨ من لأمبسون الى ايدن .

في تنفيذ خطة القصر باستصدار المرسوم الملكي بحل البرلمان الوفدى (٣ يناير ١٩٣٨) وقد هاج النواب الوفديون وامروا على الاعتصام داخل البرلمان احتجاجا على تلك السياسة الا ان الشرطة قد تمكنت من اخراجهم بالقوة (١٠٠) .

وخلال الشهر الاول لمن عمر الوزارة اجريت اكبر حركة تنقلات داخل الجهاز الادارى للدولة وتبت عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية حتى لقد شهد السفير البريطانى بأنه بات واضحا ان الانتخابات « ستزيف » بواسطة الحكومة وبموافقة القصر الملكى (١٠١) .

ومضت الوزارة في ادخال العديد من التعديلات في الدوائر الانتخابية تم معظمها تلبية لرغبات مرشحي تلك الدوائر ، ووجدت الفرصة مواتية في التعداد الجديد للسكان حيث زادت عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٢٣ دائرة جديدة فصار عدد الدوائر ٢٦٤ بدلا من ٢٣٢ ، وتدخلت الحكومة في هذه الانتخابات تدخل اداريا لصالح كثير من مرشحيها وانصارها فلم تكن في جملتها انتخابات حرة او سليمة وهذا يعد مخالفة صريحة للدستور وتزييفا لارادة الامة وتواطؤا مشبوها مع القصر (١٠٢) .

وكان الخارجون على الوفد يتزعمهم الدكتور احمد ماهر والنقراشى قد كونوا « الهيئة السعدية » ولم يعتبروا انفسهم خارجين على الوفد بل اعتقدوا ان عامة الوفدية بقيادة النحاس باشا هي التى خرجت عليهم — وعلى المبادئ الاصلية للوفد (١٠٣) . ووجد هؤلاء انفسهم في معسكر القصر الذى يعتبر الخصم الاول للوفد وتقدموا الى الانتخابات مع حزب

- (١١٠) الوفد المصرى ، البلاغ ، السياسة ٤٣ ، ٥ يناير ١٩٣٨ م .
 (١٠١) د. احمد زكريا شلقى — حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ —
 ١٩٥٢ ، دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٢ ص ٣٩٨ .
 (١٠٢) لقاء مع مفتى رضوان في منزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٩/٨ ،
 عبد الرحمن الرافعى ، في اعقاب الثورة ج٣ ص ٦٠ .
 (١٠٣) محمد حسنين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج٢ ص ٨٥ ،
 صحيفة السياسة ١٩٣٨/٢/٤ م .

الاحرار الدستوريين على أمل الفوز بمقاعد تتناسب وما اثير من أن الوند
الحقيقي هو ما يترعمه الدكتور أحمد ماهر (١٠٤) .

وحصلت الهيئة السعدية على ثمانية مقاعد في مجلس النواب وفضل
الدكتور ماهر أن يبقى بهيئته بعيدا عن الحكم يرتقب مائتاً به الوزارة
الجديدة الا أن هذا الموقف كن موضع ريبة من الوزارة الجديدة فما زالت
المساعي تبذل لتعاون الحزبين في الحكم حتى اثمرت هذه المساعي واشترك
السعديون في الوزارة في يونية ١٩٣٨ ، بعد أن تمكنت الحكومة بالتعاون
مع القصر من اقصاء الوند عن الحكم عن طريق تزيف الانتخابات الى حد أن
زعيمى الوند مصطفى النحاس ومكرم عبيد — قد سقطا في دائرتيهما ، وعلى
ضوء ما ترتب على ذلك من صراع أخذ يدب بين القصر يمثل على ماهر
(رئيس الديوان) وبين محمد محمود (رئيس الوزراء) على اعتبار أن كلا
منهما يريد أن يستأثر لنفسه بقدر كبير من السلطة .

وتشير العديد من المصادر الى أن على ماهر باشا لم يترك الوزارة
تمضي في طريقها بل عمل على وضع العديد من العقبات كوسيلة للخلاص
منها حتى يقفز هو الى موقع رئيس الحكومة (١٠٥) .

وبقدر ما بذل على ماهر من جهد للعمل على اضعاف الحكومة والنزول
منها كان محمد محمود باشا يتردد على دار السفير البريطاني مابيا
وبسخاء كل ما يرى أنه ينم عن رغبة انجليزية ، ووفقا لمراعاة مصالح
الحليفة فلقد اتخذت الحكومة المصرية قرارا بمنع الرعايا الأجانب من
حمل السلاح والذي كان مقصودا به بالدرجة الاولى الإيطاليين المتيمين في
مصر (١٠٦) .

(١٠٤) السياسة ١١/٢/١٩٣٨ .

(١٠٥) محمد التابعى . اسرار السياسة والسياسة ص ٥٠٣ — للكتاب
الذهبي العدد ١٩٥ أكتوبر ١٩٧٢ القاهرة ، اخبار اليوم ١/٣/١٩٤٥

(١٠٦) مضبوط مجلس النواب — الجلسة الثالثة اول ابريل ١٩٣٨ ص
٣١٨ ملحق بمشروع قانون حمل السلاح على الرعايا الاجانب .

ومن المؤكد أن السلطات البريطانية كانت ترقب ويحفر شـديد التطورات السياسية في مصر حيث كانت الأوضاع الدولية تنذر بقدوم حرب ضد ألمانيا ففي ١٢ مارس ١٩٣٨ أُنذمت ألمانيا على ضم النمسا ثم تحولت إلى إقليم السودان الذي تفاقمت فيه الحركة النازية ، وقد نصحت إنجلترا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا بعد لقاء ميونيخ الأول بين تشمبرلن وهتلر بالتخلص من الاتهام التي يلقنها الألمان بنسبة تزيد عن ٥٠ في المائة وتطورت الأمور تطورا خطيرا بعد لقاء ميونيخ الثاني ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ ، ويقدر تفاقم الحالة الدولية فقد تضاعف قلق بريطانيا وزاد من رغبتها في فرض سيطرتها على مصر بحجة أن ما يحدث يرتبط بأمن بريطانيا ذاتها ، ومن هنا نظرت بريطانيا إلى موقف القصر بشيء من الريبة والشك ومما ضاعف من هذا الاعتقاد العلاقة الوطيدة بين القصر والجالية الإيطالية التي كانت تعد أكبر جالية بعد الجالية اليونانية وكانوا منتشرين في مدن القطر . ولهم منشآت مالية وثقافية ضخمة منها البنك التجاري الإيطالي والبنك الإيطالي المصري ، والمعهد الإيطالي وغير ذلك من المشروعات التجارية الكثيرة ، ولذا فقد كان الإيطاليون يشكلون عنصرا خطيرا على الإنجليز في مصر ، ولذا فقد كان أهم ما يقلق الإنجليز هو امتداد النفوذ الإيطالي الفشي إلى القصر الملكي حيث أثار الإنجليز صلة بعض موظفي السراى بالطليان وأن الوزير الإيطالي في مصر يحسن استقبالهم عند زيارتهم له ، واعتقدت الحكومة البريطانية أن من حقها وضع حد لهذا الميول وضرورة اقضاء موظفي السراى الذين لا ترضى عن وجودهم (٧٠١) .

ووفقا لتطور الحالة الدولية بما ينذر بقيام حرب مع ألمانيا وانطلاقا من المفهوم البريطاني السائد والذي يعنى أن أمن بريطانيا فوق كل اعتبار فلقد بدأت الحكومة البريطانية تعيد فهم معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق ومصالحها بالدرجة الأولى .

ولعل من بين المسائل التي كانت تثير السفير البريطانى أن يرى الكونت

ماتزولينى (السفير الايطالى) فى مدن مصر الكبرى وهو يستعرض
بقميصه الاسود الشبّاب الفاشى ويردد شعارات الدعاية للامبراطورية
الرومانية (١٠٨) .

ولقد خشى الانجليز مغبة توثق الصلة بين البندارى باشا (وكيل
الديوان الملكى) وبين فيروتشى كبير المهندسين بالسراى ، والذى كان يعد من
وجهة النظر البريطانية كادرا هاما من كوادر قلم المخابرات الايطالية ، بل
لقد اذاع الانجليز ان فيروتشى يطلع على اوراق الدولة ووثائقها من خلال
مكتب البندارى بالقصر الملكى (١٠٩) .

واخذت السياسة البريطانية تتحين الوقت المناسب لكى تتدخل بكل
ثقلها لا لوضع أسس ومبادئ تحدد العلاقة بين القصر والحكومة ، وانما
لوضع أسس جديدة تحدد من خلالها قواعد التدخل البريطانى ، سواء فى
اعمال الحكومة أو فى اعمال القصر ، واستثمر السفير البريطانى (لامبسون)
الخلافت المستمرة سواء بين القصر والحكومة ، او بين المعارضة التى
اصبح يمثلها حزب الوفد وبين القصر وحكومة محمد محمود باشا من
جانب آخر ، وقد بدأ هذا واضحا خلال ما يسمى بأزمة (حرس المتسيكلات)
حيث اعتاد السفير البريطانى أن يحيط به موكبه منذ كان مندوبا ساميا
(قبل توقيع المعاهدة) وكانت حكومة الوفد قد تركت هذا الأمر بصفة
استثنائية بعد توقيع المعاهدة الا ان الملك فاروق طلب الغاء هذا التقليد
والح فى طلبه مما اضطر محمد محمود الى مفاتحة السفير وطلب
منه رفع هذا الحرس (١٠) .

وعلى ما يبدو فان السفير البريطانى لم يشأ أن يجعل من موضوع
الحرس اسما للخلافات مع القصر ، وانما اراد ان يتحين الوقت المناسب

(١٠٨) د. محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ص ٢٧ .

(١٠٩) المصور ١٤ ابريل ١٩٣٩ ، فؤاد سراج الدين لقاء شخصى

١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتى - القاهرة .

(١١٠) د. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية فى مصر

١٩٣٧ - ١٩٤٨ ص ٢٤٢ .

حتى يرد الصاع صاعين للملك ووجد لامبسون ان الفرصة مناسبة حين طلب من محمد محمود أن يعيد كبير مهندسي القصر (فيروتشي) الايطالى الا ان الملك طلب مهلة قصيرة وبعدها سيتخلص منه نهائيا (١١٠) .

ولعلها كانت مناورة من القصر حتى لا يمحط اصطداما مباشرا مع السفير في الوقت الذى كان الوفد يشن اكبر حملاته ضد الانجليز والقصر معا مؤكدا على ان معاهدة ١٩٣٦ قد سقطت في الاختبار الاول (١١٢) .

وكما أوضحنا فقد كان الصراع بين القصر والحكومة من الأسباب الهامة التى اتاحت الفرصة لتدخل السفير البريطانى حتى لو كانت هذه الخلفيات من اخص القضايا الداخلية ، وتصور برقية لامبسون التالية كيف يمثل الخلل القائم بين القصر والحكومة فرصة مناسبة لمزيد من التدخل البريطانى : « ان العلاقة بين القصر والحكومة تتأزم يوما بعد يوم مما دفعنى الى اجراء محادثات مع كل من على ماهر رئيس الديوان وحسين سرى وزير الحربية وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية ، ولقد خرجت من محادثتى بأن على ماهر وراء كل هذه المؤامرات في محاولة للمقضاء على هذه الحكومة (١١٣) .

وفي الوقت الذى كانت فيه الجالية الايطالية تحظى باهتمام خاص لدى فاروق كان على ماهر يبذل جهدا كبيرا لدى بريطانيا اثناء تواجده في لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة في محاولة ليعيد عن نفسه تهمة التعاطف مع ايطاليا تمهيدا لتوليهِ رئاسة الحكومة .

وعلى الرغم من التعاطف الواضح بين القصر والجالية الايطالية في مصر الا ان هذا التعاطف لم يرق الى درجة التعاون المطلق في هذه

(١١١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٦ بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٣٨ من لامبسون الى هاليفاكس .
F.O. 407-222

(١١٢) المصرى الاول من سبتمبر ١٩٣٨ م .

(١١٣) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٥ بتاريخ اول ابريل ١٩٣٨ من لامبسون الى هاليفاكس .
F.O. 407-224

الفترة بالذات (١٩٣٨ - ١٩٣٩) وإنما كان فاروق يتعامل مع الطليان من منطلق كراهيته للسفير البريطانى ، والذى كان يتعامل مع فاروق باعتبارها شابا متهورا وليس باعتباره ملكا على مصر .

ولقد استطاع على ماهر بدهائه وذكائه أن يتقنع الخارجية البريطانية بأهمية التغير في مصر بحجة أن الشعب المصرى قد مل هذا الطراز من الحكام وأن الملك قد اعتزم أن يسقط الوزارة القائمة وأن يعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة .

وعلى ما يبدو فإن اختيار الملك فاروق لعلى ماهر لكى يمثل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة كان قائما على أساس اجراء حوار مع الخارجية البريطانية تمهيدا لاقالة الحكومة ومما يضاعف من هذا الاعتقاد أن على ماهر لم يكن وزيرا للخارجية ولا رئيسا للديوان الملكى ، ومن هنا فإن تمثيله لمصر في هذا المؤتمر يعد مخالفة صريحة للدستور والقانون ، حيث كان من الاولى أن يمثل مصر رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو أى عضو في الحكومة على اعتبار أن أى انقلب قد يحدث في المؤتمر ستقرب عليه التزامات سياسية هي من صميم عمل الحكومة .

ولقد روى محمد محمود أنه لما اجتمع على ماهر باللورد هاليفاكس أرسلت الخارجية البريطانية محضر الحديث الى لامبسون في القاهرة ، ومن بين الحديث تلميح من على ماهر بأنه سيتراس الحكومة وأضاف محمد محمود قائلا : أن السير لامبسون قد اطلع على هذا المحضر (١١٥) .

ولعل السفير البريطانى كان يهدف من وراء اطلاع محمد محمود على محضر الاجتماع السابق الى عدم مسئولية بريطانيا عن اقالته ، التى تمت بايعاز من القصر وعن طريق على ماهر .

(١١٤) مصر الفتاة ٨ يولية ١٩٣٩ ، الجمهورية ١٢/١/١٩٥٤ — منكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق .
(١١٥) أخبار اليوم ١٧ يناير ١٩٤٨ .

وفي حديث لعلى ماهر اشار الى أن اقالة وزارة محمد محمود تمت بمعاونته ولقد بذل جهدا كبيرا لاقتناع كبار الساسة بالاشتراك فيها وتمكنت الوزارة عن طريق كبار السياسيين ، والذين بلغ عددهم ستة عشر وزيرا من توجيه الادارة نحو اجراء انتخابات برلمانية أسفرت عن حرمان الوفد من اية اغلبيه (١١٦) .

ومن ثم سعى على ماهر لكى يثبت لمحمد محمود أن وزارته ليست سوى شكلا دستوريا زائفا. لحكم القصر الحقيقى ، على الرغم من أن الحكومة كانت تعاني من العديد من المشاكل سواء بسبب عدم الوثام بين أعضاء الحكومة أو بسبب الحملات المكثفة والتي كان يشنها الوفد متهمها الحكومة بأنها لا تمثل الا نفسها (١١٧) الا أن عدم رضاء على ماهر من هذه الحكومة قد عجل بستوطها تماما ، وأدرك محمد محمود أن على ماهر هو صاحب المشورة والرأى النافذ في أمر الوزارة (١١٨) .

وحملت العديد من الصحف الموالية للقصر حملة عنيفة على الوزارة وشجع على ماهر جماعة مصر الفتاة على الهجوم العنيف على الوزارة ووصفها بأنها حكومة تنصف بالخمول وعدم النشاط (١١٩) .

وأدرك محمد محمود حجم المؤامرة التي يديرها على ماهر بهـدف اسقاط وزارته ولعله أراد أن يفوت الفرصة على القصر عن طريق اثراء السعديين في الوزارة حتى يدعم وزارته بعناصر لها ثقلها السياسى والوطنى، وتمكن على ماهر من اقناع قطبى السعديين — احمد ماهر والنقراشى — بالاشتراك في الوزارة وتم تشكيل الوزارة الجديدة في ٢٤ يونيه ١٩٣٨م .

ولقد رحب على ماهر بهذا التعديل الوزارى الجديد على اساس أنه جزء جديد من مخططة ، وهو عدم تولى الحكم الا بعد الفراغ من كل المرشحين

(١١٦) الجمهورية ١٢/١/١٩٥٤ .

(١١٧) الوفد المصرى ، أول نوفمبر ١٩٣٨ .

(١١٨) د. محمد حسين هيك ، مذكرات في السياسة المصرية

ج ٢ ص ٧٠ .

(١١٩) مصر الفتاة ١٩ مايو ١٩٣٨م .

لتولى الحكم وإعلان إفلاسهم وعجزهم عن ملا الفراغ السياسى الذى تركه الوفد ، وأخذ على ماهر يلاحق الوزارة الجديدة ويظهر عيوبها وفشلها فى تحقيق النمو الاقتصادى والسياسى معلناً بأن البلاد فى حاجة الى وثبة قوية وسريعة وأن هذه الوزارة عاجزة عن تحقيق ذلك ، وقد وجد من جماعة مصر الفتاة ما شجعه على المضى فى خطته وتبنت صحيفة مصر الفتاة الدعوة الى مقاطعة الحكومة والعمل على إسقاطها .

وأخذت الاشاعات تنتشر مع مرض رئيس الوزراء مرة بالاقول بأنه فى طريقة الى الاستقالة ومرة أخرى بأنه فى طريقة الا الأجزاء بل ان بعض الاشاعات حددت على ماهر باعتباره الخليفة المنتظر (١٧١) .

وقد ظل الصراع بين محمد محمود وبين على ماهر بين مذ وجزر فى الوقت الذى كان فيه رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر الى تقديم استقالته (١٩٣٩/٨/١٢) .

وقد اختلفت الآراء حول استقالة محمد محمود فالبعض يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة ملكية حملها سعيد ذو الفقار الى رئيس الوزراء (١٢٢) ، والبعض الآخر يؤكد أن الاستقالة تمت برغبة محمد محمود الذى عزم على تقديمها بعد أن علم أن على ماهر يتصل ببعض الزعماء ويطلب منهم الاشتراك معه فى تشكيل الحكومة الجديدة (١٢٣) .

أما محمد محمود نفسه فيؤكد فى حديثه للسرا لأميسون أن حالته الصحية كانت السبب فى استقالته حيث لم يتمكن من الجلوس فى آخر جلسة لمجلس الوزراء أكثر من ربع ساعة وذلك مما يضاعف من حرجه أمام أعضاء الحكومة (١٢٣) .

(١٢٠) مصر الفتاة ١٩٣٨/٥/٢٦ .

(١٢١) د. يونان ليبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام — القاهرة سنة ١٩٧٥ ص ١٧٤ ، مصر — الفتاة ١٩٣٨/٥/١٢ م .

(١٢٢) مذكرات حسن وسف وكيل الديوان الملكى ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ — القاهرة ١٩٨٢ ص ١٠٥ ، الرافعى مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٦٨ .

(١٢٣) د. هيك ، مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٦٢ .

وبغض النظر عن أن الملك هو الذى طلب من رئيس الحكومة أن يقدم استقالته أو أن رئيس الحكومة نفسه هو الذى بادر بتقديم استقالته فمن المؤكد أن الاستقالة قد وجدت قبولا لدى الملك فاروق .

و السؤال الذى يستحق أن يجاب عليه : هل كانت بريطانيا تعلم بأن فى نية الملك اسناد رئاسة الحكومة الى على ماهر ؟ .

ان كل الدلائل تشير الى هذا سواء منذ زيارة على ماهر الى لندن وحضور مؤتمر المائدة المستديرة أو مراسلات السفير البريطانى الى حكومته حيث ينهم من احدى برقيات السفير معرفة لندن بكل التفاصيل . ووفق بعض البرقيات التى بعث بها السفير البريطانى الى حكومته ما يؤكد هذا المعنى حيث يقول : « لقد أسندت رئاسة الحكومة الى على ماهر كما كان يتوقع الجميع ، ولكن المهمة لم تكن سهلة فقد توقفت الادارة الحكومية مدة اسبوع بينما تجاهل رئيس الوزراء الجديد حزب الوفد تجاهلا تاما وسمح للسعديين والأحرار الدستوريين بالتصارع على مراكز الوزارة وهم يدركون تماما انهم اذا لم يقبلوا شروطه فقد يستغنى عن تأييدهم (١٢٤) .

وهذا ما ضاعف من اعتقادنا من أن اسناد الوزارة الى على ماهر كان متوقعا وان الدوائر البريطانية كانت على بينة من أمر هذا التغيير .

ويلاحظ أن على ماهر قد شكل وزارته من أصدقائه المقربين ، ومن الشخصيات المستقلة ولم يراع فى اختيارهم أن لهم انصارا فى البرلمان أو احزابا تناصرهم وجعل كل غايته أن تتشكل الحكومة من الذين يتفقون معه فى الراى والاتجاه ، ومن يؤمنون بعقيدته وكتابته ، وهذا ما يؤكد عدم ايمان على ماهر بالحياة النيابية السليمة حيث كان يعتقد أن القصر هو المصدر الفعلى لكل السلطات وأن أى حاكم مصرى يفقد دعم القصر له فقد حكم على حكومته بالمضى فى طريق وعر لا نهاية له .

(١٢٣) وثائق البريطانية برقية رقم ١١ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٥

أغسطس ١٩٣٩م . F. O. 407 — 223

(١٢٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٨٧١ من بتمان « السكرتير الشرقى

للسفارة » الى هاليفاكس بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٣٩ .

F. O. 407 — 223

وعلى الرغم من أن ألمجىء بعلى ماهر رئيسا للحكومة كان رغبنا بموافقة السلطات البريطانية الا انه منذ اللحظة الاولى التى ياشتر فيها سلطاته كرئيس للحكومة عمل على ممارسة سلطاته بعيدا عن النفوذ البريطانى ولعل عدم اخذ رأى السلطات البريطانية فى اختيار اعضاء الحكومة ما يؤيد هذا الاعتقاد مما سبب ضيقا شديدا لدى الدوائر البريطانية (١٢٥) ، وعلى حد تعبير الوثائق الامريكية : « على الرغم من محاولات رئيس الوزراء الاستقلال عن بريطانيا العظمى فلن يمضى وقت طويل حتى تعمق العلاقات وتجاب رغبات بريطانيا فى أكثر المسائل أهمية (١٢٦) ، وفى سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت الحرب العالمية الثانية ، وأخذ الخوف يملك المصريين لما يدركونه من عجز الجيش عن الدفاع عن البلاد ، وكذا عدم كفاية القوات البريطانية فى مصر للقيام بهذه المهمة ، لذلك نلاحظ أن الحاج المسئولين المصريين أخذ يزداد طلبا لزيادة القوات البريطانية فى مصر — أى على العكس مما قد يتبادر الى الذهن — ولعل هذا التغيير فى نظر المسئولين المصريين الى القوات البريطانية فى مصر ، يعد أبرز ما حمله التهديد الغاشى بقيام الحرب العالمية الثانية ، وبحث العيون البريطانية فى مصر ساهرة ترقب تطور الاحداث وتسجل كل نبضة من نبضات الشارع المصرى فى حذر واهتمام شديدين .

وأدركت السياسة البريطانية أهمية حاجة مصر الى الدفاع عمن نفسها ولذا فقد بادرت الحكومة البريطانية بالاعلان عن امداد مصر بالقوات البرية والبحرية والجوية اللازمة لضمان سلامة البلاد وتشير الوثائق الامريكية أيضا الى أن رئيس الوزراء المصرى قد اضطر أمام تلك التطورات الخطيرة الى أن يقطع على نفسه عهدا بأن مصر سوف تقوم بكل دقة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الحليفة (١٢٧) .

(١٢٥) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ١٧٨٤ من « برت قبش »
القتل العام فى الاسكندرية الى حكومته بتاريخ ٢٦ أغسطس
١٩٣٩ م . 43 . 20 C. 865

(١٢٦) نفس المصدر السابق .

(١٢٧) الوثائق الامريكية برقية من السفير الأمريكى فى القاهرة الى
الخارجية الامريكية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ وثيقة رقم «٣٢» .
مذكرات حسن باشا يوسف مصدر سبق فكره ص ١٠٥ .

وهكذا بدت معاهدة ١٩٣٦ محك اختبار على أمام السلطات البريطانية وأدركت السلطات المصرية حجم المسؤولية الكبيرة التي فرضتها معاهدة ١٩٣٦ واجتمع البرلمان المصرى فى جلسة مصرية - ١٢ يونيصة ١٩٣٦م - حيث أفضى رئيس الحكومة ببيان عن سياسة حكومته وخلاصته تجنيد مصر ويلات الحرب مع التزامها بما ورد فى نصصوص معاهدة ١٩٣٦ (١٢٨) ، وكان دخول ايطاليا الحرب بجانب المستيا من اهم العوامل التى أقنعت السلطات البريطانية بأن وزارة على ماهر ليست هى الوزارة المطلوبة وقد يكون هذا راجعا الى العلاقات الوطيدة التى تربط القصر بالجالية الايطالية وبالتالى أن ولاء على ماهر للقصر ليس موضع شك ولذا نسبت السلطات البريطانية الى القصر والى على ماهر ما يؤكد بأن لهما ميولا محورية نحو ايطاليا (١٢٩) .

وفى محاولة من على ماهر لتبديد مخاطر تلك الاتهامات فقد بعث بعدة رسائل الى حسن نشأت السفير المصرى فى لندن لابلغها الى الحكومة البريطانية يبرز فيها موقفه مؤكدا على ان السفير البريطانى فى القاهرة لا يراعى المصالح المصرية ، وأنه يتخذ منه موقفا شخصيا يتعارض تماما مع العلاقات الوطيدة التى تربط مصر بالحليفة (١٣٠) .

الا ان محاولة على ماهر واتصاله بالحكومة البريطانية لم تثمر الثمرة المرجوة ، ولم تلبث الحكومة البريطانية أن بعثت الى سفيرها فى القاهرة لكى يبيلغ الملك فاروق بأن الحكومة المصرية قد خالفت المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ ، وإن بقاء فاروق ملكا على مصر مرهون بتنفيذ كل المطالبات البريطانية التى تتفق مع روح المعاهدة (١٣١) .

(١٢٨) محمد زكى عبد القادر - مجلة الدستور ص ١١٨ .

(١٢٩) د. المسدى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٥ .

(١٣٠) الوثائق البريطانية - برقية من وكيل الخارجية

البريطانية الى السفير البريطانى فى القاهرة رقم ٣٣٣ بتاريخ

١٨ يناير سنة ١٩٤٠م . F.O. 407 - 223

(١٣١) المصدر السابق ، رسالة من الخارجية البريطانية الى سفيرها

فى القاهرة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٠ رقم ٤٣٣ .

وأدرك الملك فاروق ومن ورائه الحكومة المصرية ثقل التبعة التي ألقتها معاهدة ١٩٣٦ على كاهل الشعب المصرى ومن هنا فقد دخلت العلاقات المصرية البريطانية دورا جديدا وخطيرا يتناقى تماما مع بنود المعاهدة ، وهذا مما يضاعف من اعتقادنا بأن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن الا لعبة سياسية قصد من ورائها ما هو أبعد خطرا من نصـوص المعاهدة ذاتها .



الفصل الأول

جنور حانت ٤ فبراير ١٩٤٢

- سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ..
- بريطانيا تستنفذ اغراضها من وزارتي حسن صبرى وحسين سرى .
- تعطش الوفد الى الحكم ..
- قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى ..

سياسة تخريب مصر ويلات الحرب :

لقد شبت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة ١٩٣٩ على اثر اجتياح الجيش الالماني حدود بولندا في أول سبتمبر من تلك السنة ، وفي ٣ سبتمبر أعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على المانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الاراضى البولندية ، وفي مساء أول سبتمبر الذى شهد الهجوم النازى على بولندا قابل السفير البريطانى (سير لامبسون) رئيس الوزراء المصرى (على ماهر باشا) وطلب اليه اتخاذ الخطوات لتطبيق المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ (١) .

وفي الحال قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا واتخذت كل الاجراءات التى نصت عليها معاهدة التحالف حيث أعلنت حالة الطوارئ ورفضت الرقابة على جميع دور النشر وأيضاً فرضت مجموعة من القيود العسكرية والاقتصادية وتم تعيين على ماهر حاكماً عسكرياً وقسمت البلاد الى أربع مناطق عسكرية ووضعت جميع الموانئ والمطارات تحت تصرف بريطانيا ، وتم القبض على الرعايا الألمان كما تم الاستيلاء على أملاكهم (٢) .

ومن أجل احكام السيطرة على كل المرافق المصرية فقد اغلقت قناة السويس في وجه السفن المعادية ، ولم يلبث المرور أن أصبح قاصراً فيها على سفن الحلفاء الحربية مما ترتب عليه أن السفن المحايدة لم يسمح لها أحياناً بالمرور (٣) .

(١) نص المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ . انظر الدكتور عبد العزيز الشناوى ، جلال يحيى ، وثائق نصوص في التاريخ الحديث والمعاصر ص ٧٤٧ ، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر سابق ذكره ص ١٠٥ ، الأهرام ، المصرى ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ م .

(٢) وزارة العدل - مجموعة القوانين والمراسم للثلاثة أشهر - سبتمبر ، أكتوبر ، ونوفمبر سنة ١٩٣٩ ، المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٤٠ ص ٥٣٨ .

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ص ٣١ ، ٣٢ ، مطبوعات معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٨ .

وعلى الرغم من كل تلك الاجراءات فإن السفير البريطانى طالب مصر بضرورة اعلان الحرب ضد المانيا على اعتبار أن فكسرة الموقف الوسط بين الجرب والحياد ليست الا فكرة وهمية ، وأن موقف الحياد يخلق صعوبات فى مواجهة أعمال التخريب والجاسوسية ، ثم أئسار الى اهمية مصر ودورها الرائد فى العالم العربى ولا بد من اعلانها الحرب حتى تكون قدوة لغيرها من الدول العربية وخصوصا العراق (٤) .

ووجدت الحكومة المصرية نفسها فى موقف شديد الخطورة ، هل تعلن قيام حالة الحرب بين مصر والمانيا وفقا لرغبة بريطانيا أم تتمسك بالحيادة ؟ لقد أثار هذا الموقف العديد من المخاوف التى قدرتها الحكومة المصرية على اعتبار أن المانيا لا تنهز وأن تنفيذ رغبة بريطانيا باعلان الحرب خطر النتائج وخصوصا اذا ما اشتركت إيطاليا فى الحرب بجانب المانيا ، لهذا الاعتبار ولعدة اعتبارات أخرى ظل على ماهر متمسكا بموقفه محاولا قدر طاقته أن يقتنع السفير البريطانى بأن مصر ليست ضد مبدأ دخول الحرب ، وأنها توقعت اعلان الحرب هو مصدر الخلاف فى مجلس الوزراء مسيطرة للرأى العام ، الى أن يعود للرعايا المصريون الذين كانوا فى المانيا وقت قيام الحرب ، والى أن يتم التجاء السفن التجارية المصرية التى كانت فى عرض البحر الى مراسى آمنة ، وكذلك أشار رئيس الوزراء الى ضرورة نقل لواء من قوات فلسطين الى مصر ، كما طالب بتزويد الجيش المصرى بالمدايع الحديثة وتسليح الجيش المربط بالبأساق (٥) .

وعلى الرغم مما أبداه على ماهر من استعداد لاجابة كل طلبات بريطانيا ما عدا فكرة دخول الحرب والتى طلب مزيدا من التريث فى شأنها ، إلا أن الحكومة البريطانية تكونت لديها قناعة بأن على ماهر

(٤) وثائق الخارجية البريطانية ، برقية رقم ٦٤٤ من السفير البريطانى فى القاهرة الى وزير الخارجية ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ . F.O. 407 — 223

(٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٥ ، محسن محمد التاريخ السرى لمصر ١٠١ .

ذو ميول محورية وانه متأمر مراوغ لا يمكن الوثوق به ، ولعمل السفير البريطاني قد بنى اعتقاده هذا على ضوء العلاقة الوطيدة التي تربط على ماهر بالسفير الايطالي ، في القاهرة مما دفع لامبسون الى الاعتقاد بوجود تفاهم أو اتفاق سرى بين مصر وايطاليا (١) .

ووفقا لبنود معاهدة ١٩٣٦ فلم يكن هناك ما يلزم مصر بدخول الحرب الى جانب بريطانيا التي اعتبرت أن إعلان الحرب من جانب مصر يتطابق تماما وروح المعاهدة ، وعلى الرغم من تمسك الحكومة المصرية ببدا عدم اعلان الحرب — الا أن موارد مصر وموانئها ومطاراتها وكل مرافق الحياة فيها قد وضعت تحت تصرف انجلترا دون أن تكون رسميا في حالة حرب ضد ألمانيا وهكذا ظل وضع مصر الدولي شاذاً ، إذ أن الفرق العملي الوحيد بين وضع مصر وحالة الحرب هو أن القوات المسلحة المصرية لم تكن ملزمة بالاشتراك في الحرب ولم تعط لها الأوامر بضرب الاهداف الألمانية .

ووجد على ماهر نفسه في حالة مواجهة مباشرة مع السفير البريطاني الذي أخذ يلاحق على ماهر في كل مكان ، وحاول الأخير — قتلا للوقت — أن يطرح افكارا جديدة ، الا أن السفير كان يتعجل القرار ويضغط على رئيس الوزراء المصري بضرورة استصدار قرار الحرب ، وأمام هذا الضغط المتواصل لمقاييد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بالاسكندرية مساء ٧ سبتمبر ١٩٣٩ على اعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، وانما علق موافقته على خطاب يبعث به السفير البريطاني الى ماهر باشا يقول فيه : ان اجراءات اعلان الأحكام العرفية في مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا لم تعد كافية لمواجهة التدابير اللازمة للحفاظ على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية ، وأن المطلوب هو اعلان قيام حالة الحرب (٢) .

(٦) الوثائق البريطانية ، برقية رقم ٥٩٠ من السفير البريطاني في القاهرة الى وزير خارجية بريطانيا ٢٣ يونية سنة ١٩٤٠ .
F.O. 407 — 223

(٧) مضابط مجلس النواب الجلسة الأولى من مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادي ٢ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٧ — ٩ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٠٦ .

وأدرك السفير البريطانى أبعاد الدبلوماسية التى يمارسها على ماهر فهو يريد أن يقول : « ان مصر قد غلبت على أمرها لاعلان الحرب » ، وعلى الرغم من ذلك فقد وافقت الحكومة البريطانية على توجيه الخطاب المشار اليه . الا أن على ماهر قدر حجم المخاطر التى ستعلق بمصر من جراء هذا الاتجاه ولشد ما كانت المفاجأة حيث تلقى على ماهر برقية من سفير مصر فى لندن (٧ سبتمبر) بأنه قابل مستر بتلر (وكيل وزارة الخارجية البريطانية) وأوضح له المزايا التى سوف تترتب على موقف مصر الحيادى اذ أن ذلك من شأنه أن يسهل ورود السلاح والعتاد من أمريكا الى الحلفاء عن طريق مصر ، وقد عبر حسن نشأت عن ذلك بقوله : ان مستر بتلر أبدى ارتياحه لتلك الفكرة ووصفها بأنها خطوة ذكية وماهرة ووعد بعرضها على لورد « هاليفاكس » وزير الخارجية (٨) .

وقد شعر السفير البريطانى بالمرارة لفشله أمام حكومته فى تنفيذ ما سبق أن وعد به على ماهر كتابة ومشاهدة . « دخول الحرب » (٩) .

ومن الواضح أن برقية حسن نشأت (سفير مصر فى لندن) الى على ماهر قد أخرجته من الموقف الذى كاد أن ينزلق اليه حيث أخذ يتذرع بأن مصلحة بريطانيا فى عدم اعلان مصر الحرب ، وأن أعضاء مجلس الوزراء المصرى قد غيروا موقفهم على ضوء رسالة حسن نشأت ، وأن الملك فاروق قد ائتمن بفكرة التريث حتى تتبين الحقيقة (١٠) .

(٨) مذكرات اللواء إبراهيم أمام رئيس البوليس السياسى — صحيفة الجمهورية ١٣ ، ١٤ يناير ١٩٥٦ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر

سبق ذكره ص ١٠٦ .

(٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية من السفير البريطانى فى القاهرة

الى « هاليفاكس » وزير الخارجية رقم ٨٨ بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر

سبق ذكره ص ١٠٧ .

(١٠) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية من مجموعة مضابط

دور الاعتقاد غير العادى ٨ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٢٣ .

ولعل برقية حسن نشأت قد أعطت الفرصة للملك فاروق وعلى ماهر لى بعيدا. مناقشة الامر بشيء من الهدوء والتروى ولا شك ان الملك فاروق كان يميل الى عدم دخول مصر الحرب ، ولذا فقد طلب من عبد الحميد بدوى باشا - رئيس لجنة قضايا الحكومة - اعداد مذكرة قانونية عن موقف مصر من الصراع الدائر وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، وجاءت مذكرة - رئيس لجنة قضايا الحكومة - لتتفق تماما مع الراى القائل بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب (١١) .

والسؤال الذى يمكن أن يطرح نفسه فى هذا المجال : هل كان على ماهر هو صاحب فكرة ابعاد مصر عن ميدان الحرب وهى السياسة التى عرفت « بتجنب مصر ويلات الحرب » ؟ .

من الملاحظ ان غالبية الذين سجلوا هذه الاحداث قد تغافلوا عن دور الملك فاروق فى هذا الصدد مع العلم بأن على ماهر لم يكن يستطيع أن يصعد امام ملاحقة السفير البريطانى له لولا ان الملك فاروق كان يناصر هذه الفكرة ويدعمها من خلال تأكيداته المستمرة لرئيس وزرائه على ماهر ، ويؤكد أحد المؤرخين أن الملك فاروق قد أخبر « فيش » المفوض العام للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة بأن على ماهر كان قد وعد انجلترا فى مناسبات ثلاثة باعلان الحرب على ألمانيا ولكنه « فاروق » منعه من القيام بذلك (١٢)

وتشير بعض المصادر قريبة الصلة من القصر الملكى الى أن الملك فاروق كان صاحب فكرة تجنب مصر ويلات الحرب (١٣) ، الا أن دور الملك لم يكن واضحا نظرا لأن الاتصالات كانت تتم بين رئيس الوزراء المصرى والسفير البريطانى فى القاهرة ، وما يؤكد وجهة النظر السابقة أنه فى

(١١) مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٧ .

(١٢) لوكاز مير وزير ألمانيا الهلرية والمشرق العربى ص ٩٤ ، ترجمة

الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - القاهرة سنة ١٩٧١ .

(١٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر سبق

ذكره ص ١٠٤ .

اليوم التالى لاعلان الحرب دعا على ماهر مجلس الوزراء للاجتماع ،
وقال لزملائه الوزراء انه دعاهم للاتفاق حول صيغة قرار اعلان الحرب
ضد ألمانيا ؟ . الا ان عبد الرحمن عزام « وزير الأوقاف » اعترض على
هذا القرار واخذ يفند الراى القاتل بأن معاهدة ١٩٣٦ تلزم مصر اعلان
الحرب ، وبعد مناقشة طويلة طلب عبد الرحمن عزام من على ماهر ان
يترك له هذه المسألة ليسويها مع السفير البريطانى ووافق على ماهر ،
وذهب عبد الرحمن عزام وقابل مايلز لامبسون وناقشه طويلا فى نصوص
المعاهدة واستطاع ان يقتنعه بأن مصلحة بريطانيا نفسها عدم اعلان
مصر الحرب على ألمانيا وهكذا سويت المسألة (١٤) .

وعلى الرغم من التناقض الذى بدأ واضحا فى موقف على ماهر
بخصوص تلك القضية الهامة الا اننى اعتقد ان على ماهر لم يكن ينوى
الزج بمصر فى تلك الحرب ولم يكن صادقا فى وعوده التى قطعها للسفير
البريطانى ، ولعل مرد ذلك الى ان على ماهر كان صاحب فكرة التعاون
مع ألمانيا ، وكان الملك فاروق وراء هذا الاتجاه (١٥) .

وكان على ماهر يحرص على عدم اظهار مشاعره الحقيقية وهى
كراهية الانجليز مفضلا الالمان الذين يحققون انتصارات أسـطورية
على بريطانيا العدو الأول لمصر .

وامام الانتصارات الكبيرة التى حققتها القوات الألمانية فى بداية الحرب
فان الحكومة البريطانية طلبت من سفيرها فى القاهرة أن يوقف الضغط
على الحكومة المصرية حتى لا تحدث اثرا عكسيا (١٦) .

(١٤) محمد التابعى ، أمرار السمنة والسياسة ، سلسلة الكتاب

الذهبي عدد ١٩٥ - القاهرة ١٩٧٢ - ص ١٨٠ .

(١٥) لقاء شخصى مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة مساء

الاثنين ٩ أغسطس ١٩٨٢ .

(١٦) مذكرات حسن يوسف ص ١٠٨ .

لقد اعتقدت الدوائر السياسية البريطانية بأن المشكلة الحقيقية لم تعد ولاء مصر بالتزاماتها قبل بريطانيا بقدر ما تكن في الثقة التي تبددت منذ اللحظة الأولى لقيام الحرب الكبرى ، وأن ولاء على ماهر لبريطانيا لم يعد يمثل رصيذا ايجابيا في العلاقات المصرية البريطانية وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات كان على الحكومة البريطانية أن تعيد حساباتها من جديد وفقا لمصالحها في المرتبة الأولى .

واعتقد أننا لسنا بصدد اصدار حكم على مشاعر على ماهر الشخصية وانما يكفيننا أن نشرح الأسباب الكامنة وراء السياسة التي اعتقد على ماهر أن عليه أن يتبناها لصالح مصر .

أولا : لم يكن لدى رئيس الوزراء المصري أى سبب يفرجه بالانضمام الى صف الحلفاء حيث تهاوت فرنسا واضطرت الى عقد اتفاقية هدنة بعد اجتياح أكثر من نصف أراضيها وبعد انهيار الجيوش الفرنسية التي كانت تحتفظ بمكانة قوية منذ الحرب العالمية الأولى وظهرت المانيا بمظهر الدولة التي يستحيل أن تقهر .

ثانيا : لقد استطاعت الدبلوماسية الإيطالية أن تقنع على ماهر بأن يظل بعيدا عن الصراع ولم يكن الكونت ما تسولينى سفير إيطاليا في القاهرة يكف عن التصريح حتى يوليو سنة ١٩٤٠ بأن بلاده لا تضمر أية نوايا عدوانية تجاه مصر ، وتمكنت الدبلوماسية الإيطالية أن تكسب الى جانبها ليس على ماهر فقط وانما الملك فاروق ايضا في الوقت الذي أعلنت فيه إيطاليا رسميا أنها لا تنوى أن تجر الى الصراع البلدان المجاورة مثل اليونان وتركيا ومصر (١٧)

ثالثا : لم يكن على ماهر يستند الى قاعدة حزبية او جماهيرية ، وانما كان دعمته الأولى هو الملك فاروق في الوقت الذي رمى فيه الملك

(١٧) مارسيل كولومب ، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب ص ١٢٢ ، - القاهرة ١٩٧٢م .

بكل ثقله في جانب المحور اعتقاداً بأن الاعتماد على الحلفاء هو من باب الرهان على جواد خاسر .

رابعا : لقد كانت الغالبية العظمى من الشعب المصرى تيسل الى سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، ولقد أدركت الحكومة البريطانية صدق هذه الحقيقة وام تشأ أن تصدم مشاعر المصريين بفرض الحرب على شعب لا يميل اليها .

ولقد أدركت الحكومة البريطانية وفقا لمصادرها في القاهرة أن الملك فاروق وراء كل هذه المشاعر المعادية لبريطانيا ، ولعل الملك فاروق في محاولة منه للتقليل من هبة بريطانيا كان لا يتذرع عن اظهار كراهيته لبريطانيا واعترازه ، بألمانيا وقوتها حتى في احتيئه مع سفير الولايات المتحدة في القاهرة فقد عبر عن أمله في هزيمة بريطانيا ، وأتهم الدول التي تقف الى جانبها بأنها تفتقد الحنكة السياسية لأن الحرب أوشكت على النهاية (١٨) .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد اتقنعت بأهمية عدم اعلان مصر دخول الحرب الا ان لامبسون في محاولة منه لكشف جذور الاتجاه الموالي للمحور ، عاد يقترح من جديد اقالة على ماهر اذا لم يعلن الحرب ضد ألمانيا (١٩) .

ومن الواضح أن مطلب السفير هذه المرة يعد نوعاً من المناورة حتى يتأكد من ميول على ماهر ، يضاف الى ذلك الخوف من احراز ألمانيا بعض الانتصارات في المستقبل مما قد يؤدي الى تردد مصر في الموافقة على أية اجراءات قد تقدم عليها بريطانيا ، أى أن بريطانيا باصرارها كانت تريد ان تقطع الطريق على ذلك وتضمن استمرار مصر

(١٨) الوثائق الأمريكية ، برقية من السفير الأمريكى في القاهرة الى وزير خارجية امريكا ١٨ أغسطس ١٩٤٠ .
140.0011. Europeen. war. 19160 no.118

(١٩) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٩٩ من سفير بريطانيا في القاهرة الى الخارجية البريطانية ١٦ سبتمبر ١٩٣٩م F.O:407: 223

الى جانبها وارتباطها نهائيا بمعسكر الحلفاء ، وعلى حد تعبير لامبسون : أما ان نطفو معا او نفرق معا (٢٠) .

وعلى ضوء العديد من البرقيات التى بعث بها لامبسون الى حكومته والتى اكدت جميعها ان الملك فاروق شخص لا يؤمن جانيبه ، ومن هنا فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد حساباتها من جديد وخصوصا فيما يتعلق بموقف على ماهر ، والذي يسانده القصر ، وحملت رسائل لامبسون الى هاليفاكس « وزير الخارجية » قدرا كبيرا من القلق بسبب تصرفات اعوان القصر — على حد تعبير السفير — وبضيف السفير قائلا : يجب علينا ان نضع فى اعتبارنا اننا لا نستطيع ان نتخلص من على ماهر دون ان نشهر عصانا فى وجه الملك فاروق لأن ما انتابه من جنون العظمة بالاضافة الى نفوذ على ماهر قد جعله شخصا مكابر يصعب التعامل معه ، وحين نعتزم اتخاذ اجراء سيكون من الضروري ان نستعمل قدرا كبيرا من العنف ، واذا قاومنا بعناد فعليه ان يذهب هو ايضا ولكن يجب علينا فى هذه الحالة ان نضع فى اعتبارنا اتجاه الراى العام المصرى ، وموقف الجيش وهذا الموقف لا نقدم عليه فى الظروف الحاضرة الا اذا كنا على استعداد لتنفيذه بالقوة ، وهو أمر يصعب تنفيذه فى الوقت الحالى والخلاصة فى رايى . هو ان نرعى لعلى ماهر الجبل حتى يقضى على نفسه ، وستأتى اللحظة المناسبة لنا حين يزداد الشعور المعادى له الى الحد الذى يجعل تدخلنا يبدو للشعب أمرا مطلوبا (٢١) .

وفى اول يونية ١٩٤٠ تمت مقابلة بين الملك والسفير البريطانى ، وقد أومأ السفير الى الدعاية الايطالية المتزايدة حول حياد مصر ، فوعده الملك بأنه سيعتهد المسألة بمزيد من الاهتمام ، بل أنه أبلغ

(٢٠) الوثائق البريطانية برقية رقم ٥٨٢ من سفر بريطانيا فى القاهرة
F.O. 407 — 223 الى الخارجية البريطانية ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ .
(٢١) الوثائق البريطانية برقية رقم ٢٦٨ من سفر بريطانيا فى القاهرة
F.O. 407 — 223 الى الخارجية البريطانية ٢ أكتوبر ١٩٣٩ .

السفير أنه (الملك) أمر بوضع أحد أعمام الملكة فريدة تحت الحراسة نظرا لتشيعه للايطاليين وليوليه المحورية (٢٢) .

وعقب اعلان ايطاليا الحرب (١٠ يونيه ١٩٤٠) قابل السفير على ماهر وأبلغه تطورات الموقف العسكري والغارات الجوية على ليبيا ومصر ، وراح يذكره بوعوده السابقة عندما قال : انه اذا حدث هجوم على مصر من أى نوع فان لاتجتزأ أن تعتمد على انفسا سنعلن الحرب ضد الحور ، وهنا أجاب على ماهر : انه تلقى فى الآونة الأخيرة أسئلة كثيرة ممن يرون ان مصر وهى لا تملك على حدودها أكثر من خمسة آلاف جندى ، كيف لها أن تلقى بنفسها الى التهلكة باعلان الحرب ١٩٤٠ . الأمر الذى أغضب السفير واعتبره تجاهلا للقوات البريطانية فى مصر وتقديرا خاطئا لعدد الجيش المصرى الذى تعلق عليه حكومة لندن أهمية كبرى املا فى معاونته لها (٢٣) .

واخذت العلاقات المصرية البريطانية تدخل الى مرحلة حاسمة حيث أخذ على ماهر برفض توجيهات الانجليز وخصوصا فى بعض المسائل التى تتعلق بأبن بريطانيا من ذلك رفضه أن يكون الحاكم العسكرى لمناطق الحدود انجليزيا كما قرر سحب القوات المصرية بضعة كيلو مترات من الحدود الغربية تفاديا من وقوع اصطدام مباشر مع جنود المحور (٢٤) .

لكل ما سبق ومع تطور أحداث الحرب فى غير صالح الحلفاء اعتقد الانجليز أن على ماهر ليس هو الشخص القادر على الاحتفاظ بمصر قاعدة صلبة تدعم من جبهة الحلفاء ، وكان اعلان ايطاليا الحرب بجانب المانيا هو الصخرة التى تحطم عليها كل أمل فى تعاون الانجليز

(٢٢) مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١٠٨ .

(٢٣) المصدر السابق ص ١٠٩ .

(٢٤) مضبوط مجلس النواب - الجلسة الثالثة والثلاثون ٣ يوليو ١٩٤٠ ص ٣١٨ ، لطفى عثمان ، المحاكمة الكبرى فى قضائية

الاغتيالات السياسية ص ٩٣٧ .

مع جبهة القصر على الرغم من استجابة على ماهر لطلبات السفير ؛ حيث أمر باعتقال الايطاليين وشرع في ترحيل وزير ايطاليا المفوض وأعضاء المفوضية والتفصيلات الايطالية الا أن ما أقدم عليه على ماهر بشأن الرعايا الايطاليين لم يخل من الضرر والضيق وكأنه تنفيذ لأمر أرغم عليه وعلى حد تعبير أحد المعاصرين : ان ما أقدمت عليه حكومة على ماهر بشأن الرعايا الايطاليين قد بدأ وكأنه اجراء بريطاني تنفذه حكومة لا تملك الخيار (٢٥) .

وأمام المناورات التي استخدمها على ماهر ببراعة شديدة لم تملك حكومة لندن الا أن تقترح وجوب اتخاذ اجراء سريع ضد على ماهر وترى أنه من الاهمية البحث عن وزارة جديدة تكون أكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة ويكون على رأسها سياسى يقف الى جانب بريطانيا بولاء ويجب أن يكون الجيش البريطاني يقتل لمواجهة معارضة الملك فاروق ، وذلك بتخيره بين الموافقة أو التنازل عن العرش وقد اقترح لامبسون الأمير محمد على ليخلف فاروق فهو موال لبريطانيا ويحظى بقدر لا بأس به من الشعبية ويمكن الاعتماد عليه بدرجة أكثر من غيره (٢٦) .

وعندما تأكد لامبسون أن على ماهر لن يقبل موضوع دخول مصر الحرب في الوقت الذي كانت ظروف الحرب تشكل ضغطا كبيرا على بريطانيا وخصوصا بعد سقوط فرنسا ودخول الحرب بجانب ألمانيا ، بدأ لامبسون يتذرع بالعديد من المواقف التي تمكنه من تحقيق كل رغباته وفي مقدمتها الاطاحة بعلى ماهر ، وقد أعلن على ماهر في شهادته أثناء نظر قضية مقتل أمين عثمان : أن السفير البريطاني قد طلب منه أن يعتقل الوزير الايطالي في المفوضية وأن يقوم

(٢٥) محمد زكي عبد القادر — مجلة الدستور ص ١٠٧ .

(٢٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٤٨٨ من سفير بريطانيا في

القاهرة الى وزارة الخارجية البريطانية ١٠ يونية ١٩٤٠ .

F.O. 407 . 224

ومذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي . مصدر سبق

ذكره ص ١٠٩ .

بفتحيشها ، كما طالبه ان يفتش أمتعة الدبلوماسيين الايطاليين وجيوبهم وقت السفر ، والا يسمح لطلياتي بالسفر الا للسفر وموظفى المفوضية ، ويضيف على ماهر : لقد كان ردى : اذا اعتقلتم انتم فى انجلترا الكونت جراندى سفير ايطاليا أعمل المثل انا فى مصر ، وأما التفقيش فأتنى أرفضه .. وقلت : واذا أردتم فتشوا ومن ناحيتى فلن أحتج ، وقلت لهم أيضا : ان هذا التفقيش فى الواقع لن يكون لأن الكونت جراندى موضع التكریم فى بلادكم فلن أعاملهم انا الا بقواعد العرف الدولى ، والذين يسافرون معه ان أحجزهم الا اذا تبينت موقف المصريين فى روما وما يتخذ بشأنهم (٢٧) .

واعتقد ان هذا الموقف من على ما هو ينم عن دهاء سياسى فهو يريد ان تقدم بريطانيا لاتخاذ ما تراه بشأن الايطاليين المقيمين فى مصر حتى يبدو امام الطليان وكأنه مغلوب على امره ومن جانب آخر فهو يضمن سلامة الرعايا المصريين المقيمين فى ايطاليا .

وامام الضغط المتزايد على على ماهر فقد اشار عليه الملك فاروق بنقل القضية — دخول مصر الحرب — الى البرلمان ليتخذ بشأنها ما يشاء — ويعد قرار البرلمان صدمة أخرى للسفير حيث اقر البرلمان رجعة نظر الحكومة بان المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب وانها ستكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا ولن تعلن عليها الحرب الا اذا اعتدت عليها باحدى الطرق الاتية :

اولا : اذا ابتدأت القوات الايطالية بغزو الاراضى المصرية .

ثانيا : اذا ضربت ايطاليا المدن المصرية بالقنابل .

ثالثا : اذا شنت غارات جوية على مواقع الجيش المضرى (٢٨) .

(٢٧) د . محمد انيس . دراسة عن ٤ فبراير ص ٦٢ ، لطفى عثمان .

المحاكمة الكبرى فى قضية الاعتيالات السياسية ص ١٣٦ — ١٣٩ .
(٢٨) مضابط مجلس النواب — الجلسة السابعة ١٢ يونيه ١٩٤٠ .

ص ٧٠ — ٧٥ .

وفي ١٣ يونيه ١٩٩٠ بدأ السفير البريطاني يتبع سياسة جديدة تنق مع توجيهات الخارجية البريطانية وتحقق نفس الغرض ، وهو ضرورة الحصول على تعاون على ماهر وعدم التنازل عن أى شيء أكثر من نصوص لماهدة مما جعل لامبسون يقول عنه : ان على ماهر يتبع سياسة ذات جهين بين بريطانيا وإيطاليا وأنه يعمل على تسهيل الأمور للإيطاليين ، انه يتلاعب بطريقة مقلقة فيما يختص بالجيش المصرى (٢٩) .

وامام تدهور الحلفاء وخصوصا بعد سقوط باريس وتولية بيتلن السلطة وطلبه الهندة أصبح تسليم بريطانيا في نظر الكثيرين مسألة وقت ، ولعل هذا كان من اهم العوامل التي جعلت السلطات البريطانية في مصر تعتقد بأن على ماهر شخص لا يمكن الاعتماد عليه (٣٠) ، بل أن السلطات البريطانية بدأت تفقد أعصابها تماما وتطلب من الخارجية البريطانية صراحة اقالة على ماهر ، بل أن السلطات البريطانية اعتقدت بأن على ماهر عابى علاقة بالمحور وان هناك اتصالات لاسلكية سرية كانت ترسل الى وكلاء المحور وسلطاته الحربية تعطى تفاصيل بعض ما يجرى في مصر وما تحرص السلطات البريطانية كل الحرص على كتماته — كما أن هذه المحطات السرية كانت تتلقى من وكلاء المحور وسلطاته الحربية التعليمات عما يجب عمله (٣١) .

وبدأت السلطات البريطانية تتلقى العديد من التقارير في الفترة من يونية ١٩٤٠ وحتى آواخر عام ١٩٤١م من اقلام مخابراتها في القاهرة وتركيا ولبنان وقد جاء فيها : —

٢ — أن سمير ذو الفقار التشريفاتى السابق — واحد اصديقاء على ماهر — قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة التجارة في الجاود والتبغ وأنه اجتمع بسفير ألمانيا في انقرة عدة مرات وأنه قابل ايضا بعض وكلاء الألمان في لبنان وأنه لما عاد واجتمع بعلى ماهر وبعض كبار الساسة المواليين للقصر .

(٢٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥١٥ من لامبسون الى

هاليفاكس ١٣ يناير ١٩٤٠ F.O. 407 . 224

(٣٠) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سبق ذكره ص ٤٢ .

(٣١) محمد النابعى . مرجع سبق ذكره ص ١١١ .

٢ - أن شوقي الهان ، وزير تركيا المفوض في مصر قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة مراجعة حكومته في بعض الشؤون بينهما هو في الحقيقة قد سافر موفدا « من سلطات مصرية عليا » للاتصال بالسلطات الألمانية في تركيا وابلاغها اخبارا خاصة لكي تبلغها هي بدورها الى السلطات العليا في برلين . . كانت تركيا يومئذ اى في عام ١٩٤١ على الحياد ولكنه كان حيدا مشويا بالميل لالمانيا وتأييد المحور .

٣ - أن الانسة « دولوس » الملحقة السياسية بمفوضية اسبانيا في القاهرة كانت واسطة اتصال بين فريق الخبراء المصريين الموالين للمحور وبين سفارة المانيا في مدريد (٣٣) .

وكان على بريطانيا أن تقطع الشك باليقين وتبلغ سفيرها في القاهرة لكي يتصل بالملك فاروق ويبلغه الرسالة التالية ٤ : على ماهر يجب ان يخرج من الحكم فوراً ، كما اننا لا نوافق على عودته الى منصبه في القصر لأن التجارب اظهرت ان وجوده في ذلك المنصب يجعل من المستحيل على ايه وزارة ان تقوم بعملها (٣٣) . ولم يستطيع الملك فاروق أن يحسم رئيس وزرائه واستسلم للانذار البريطانى لكن بعد العديد من المحاولات التي بذلها القصر في محاولة منه للابقاء على ماهر .

واستمرلوا في سياسة كسب الوقت فان الملك فاروق قد بعث في الثامن عشر من يونيه ١٩٤٠ برسالة الى ملك انجلترا يشكو فيها اسلوب التصسف والتشدد الذى يمارسه السفير البريطانى وفي نفس الوقت اوفد الملك احمد حسنين ليقابل السفير ويخبره بأمر تلك الرسالة ويوضح له بان التعديل الوزارى يقوقف على اجابة ملك انجلترا على تلك الرسالة ولعل مقابلة حسنين باشا للسفير كانت معنى الوساطة كي يسمح لعل ماهر بالعودة الى منصبه السابق كرئيس للديوان الملكى مراعاة

(٣٣) محمد القبايلى ، المرجع السابق ص ٢١١ ، ٢١٢ ، لوكتز هيرزويج

مرجع سبق ذكره ص ٣٠٦ - ٣٠٨ .

(٣٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٣٢ من الخارجية البريطانية الى سفيرها في القاهرة ١٧ يونيه ١٩٤٠ .

رأى الملك فاروق بعد أن بات من المستحيل الاحتفاظ به رئيسا للوزارة لكن السفير رفض ذلك رفضا باتا وأكد في الوقت نفسه أن ليس في نية حكومة لندن التصميم على مطالبة أى حكومة مصرية بإعلان الحرب (٢٤) .

ولم تكن رسالة الملك فاروق إلى ملك إنجلترا لتحدث أثرا في موقف حكومة البريطانية فهي المسؤولة على القرار الذي اتخذته وهي السلطة التنفيذية أمام البرلمان وكل مشتغل بالقوانين الدستورية يعلم أن الملك ، إنجلترا يملك ولا يحكم ولم يأت يوم ٢٢ يونيه حتى كان السفير البريطانى قد تلقى موافقة حكومته على تنازل الملك فاروق عن العرش إذا تمسك رئيس وزارئيه على أن لا يترك طليقا وانما يوضع تحت الرقابة الإنجليزية حتى لا يلجأ الى إيطاليا أو ألمانيا ليطلب بعرشه (٢٥) . ولعل بريطانيا ريرا منها لما سوف تقدم عليه من إجراءات عنيفة فقد اتخذت المادة الخامسة من المعاهدة كخريطة على اعتبار أن تلك المادة تقضى بتمهيد صر أن لا تتخذ في علاقاتها مع الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع لمعاهدة .

واخذ الملك فاروق يفكر في من عسى يكون الرجل الذى يعهد ليه بتأليف الوزارة وكان طبيعيا أن يكون هذا الرجل موضع ثقة لسفير البريطانى ومن الأفضل أن تكون وزارة وفدية أو تحظى بتأييد الوفد على الأقل حيث تكون قادرة على التعاون مع بريطانيا الى حد أن تقبل أن : « تطفوا معنا أو تفرق معنا » كما قال هابسبون (٢٦) .

واستقر الراى أخيرا على حسن صبرى باشا لكى يؤلف الوزارة الجديدة (٢٨ يونية ١٩٤٠) وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ

(٢٤) مذكرات حسن باشا يوسف وكيل الديوان الملكى . القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص ١١٣ .

(٢٥) المصدر السابق ص ١١٣ .

(٢٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٤٧٥ من الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة ٢٠ يونية ١٩٤٠ . F.O. 407 . 224

العديد من الأسئلة عن الظروف والملابسات التي أحاطت باتقالة الوزارة وحمل الأعضاء على بريطانيا لتدخلها في مسائل تعد من صميم السياسة المصرية وأصدر المجلس بياناً يستنكر فيه ما حدث من اعتداء على رئيس الوزراء (٢٧) .

والسؤال الذى يظل قائماً . هل كانت هناك علاقة بين المحور وعلى ماهر دفعت بريطانيا الى هذا الموقف ؟ ..

من المقطوع به أن الخلاف بين انجلترا وعلى ماهر كان السبب في استقالته وهو خلاف قائم على التشكك وفقدان الثقة من الجانب البريطانى في على ماهر اعتقاداً بأنه على علاقة بالمحور وهذا واضح من خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ووفقاً لما ذكره الدكتور هيكل فان بريطانيا وجهت الى الملك فاروق تبليغاً بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق وأنها في ريب من نواياها (٢٨) .

ولقد أكدت السلطات البريطانية أنها اكتشفت من بين الوثائق الألمانية التى عثر عليها أن على ماهر كان يتلقى مساعدات من المحور عن طريق بنك درسدنر (٢٩) ، وعلى الرغم مما تشير اليه الوثائق البريطانية من أن على ماهر يعمل لحساب الألمان إلا أن مثل هذه الاتهامات لا يمكن أن نقبلها على أنها حقيقة مجردة وخصوصاً اذا تضاربت المصادر البريطانية في هذا الصدد فإن اللورد ويلسون القائد العسكرى لمنطقة البحر المتوسط يقول تعقياً على هذا : « انه لما يدعو الى الدهشة ان المعلومات التى وصلت الى المحور من مصر كانت ضئيلة القيمة ولا اعرف حالة واحدة تضمنت معلومات عن تحركاتنا او عملياتنا العسكرية تسربت الى العدو فى الوقت المناسب الذى يتيح له

(٢٧) مضابط مجلس النواب — مجموعة مضابط دور الاعتقاد العادى الأول من يولية ١٩٤٠ ص ٢٨٠ .

(٢٨) د. محمد حسين هيكل . مذكرات في السياسة المصرية ج٢ صفحة ١٨٦ .

(٢٩) الوفد المصرى ١٠ يوليو ١٩٤١ .

استخدام تلك المعلومات لمواجهةنا (٤٠) ، وهذا يعد دليلا لا على وجود علاقة من نوع ما بين وزارة على ماهر والمحور بالضرورة لكنه ينهض دليلا على مبالغة الحلفاء وقت الحرب ومؤثرا على أن على ماهر لم يعد موضع ثقة الحلفاء وقد تعمق هذا الانطباع لدى السفير البريطاني نتيجة تعامله مع على ماهر ولم تعد قضية وفاء مصر بالتزاماتها تجاه المعاهدة هي الأساس وإنما أصبحت الثقة في ولاء على ماهر للحليفة ومدى استجابته للمطالب البريطانية بعيدا عن نصوص المعاهدة ولما كانت تلك الثقة قد أصبحت معدومة ولذا فأننى اعتقد أن على ماهر لم يكن جاسوسا ألمانيا بقدر ما كان سياسيا مصرية حاول أن يستغل لعبة الأمم وصراعاتها في تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال ، وكما أوضحنا من قبل فلم يكن هناك أى سبب يشجع على ماهر لى يلقى بكل ثقته تجاه بريطانيا التى كانت على وشك التسليم .

وتشير الكثير من المصادر الهامة عن وجود اتصالات بين فاروق والمحور حيث كشفت الوثائق الألمانية عن جوانب متعددة من تلك الاتصالات حيث يشير المؤرخ « لوكاز هيرزوير » الى تلك الاتصالات من خلال الوثائق الألمانية والتى اعتمد عليها ، حيث أن القائم بالأعمال المصرى فى بون — عسل بك — والبرنيس محمد ابراهيم ، والقنصل المصرى العام فى استنبول (حافظ عمرو) والسفير المصرى فى طهران — يوسف ذو الفقار — صهر الملك فاروق وآخرين اتصلوا بالهيئات الدبلوماسية الألمانية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وكانت أهم تلك الاتصالات المحادثات التى أجراها ذو الفقار باشا الذى اتصل فى طهران باسم الملك فاروق شخصا وبتعليقات خاصة منه وعبر عن عطف فاروق على هتلر واحترامه له ولألمانيا وعن لطيف تنياته بالانتصار على بريطانيا وأن الملك فاروق وشعبه يودان مشاهدة قوات التحرير الألمانية فى مصر فى أسرع وقت ممكن وأن المصريين واثقون من أن الألمان قوا لتو كمبررين لا كطفاء جدد (٤١) .

(٤٠) جورج كيرك الشرق الأوسط فى الحرب العالمية الثانية ص ٢٤ ،

نقلا عن الدكتور محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ص ٧٧ .

(٤١) لوكاز هيرزوير . ألمانيا النازية والشرق العربى ص ٢٠٦ .

ولاشك أن تلك الميول المحورية من جانب الملك فاروق لم تكن إيمانا منه بنزعات فاشية أو نازية وإنما كانت بسبب تطور الموقف العسكري في أوروبا وانحياز فرنسا مما شجع في مصر الميول التي كانت تتعاطف مع المحور شعبية كانت أم رسمية ، لا على اعتبار أن المحور صديق النية فيما يتعلق باحترام السيادة المصرية واستقلال دول منطقة الشرق الأوسط ولكن على اعتبار أنه لن يكون احتلالا أسوأ من الاحتلال البريطاني أو الفرنسي والذي عانت منه شعوب المنطقة سنوات طويلة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان هذا الميل يحمل في طياته دوافع التشنى نحو حايك أكرهت مصر على مخالفته ضد رغبة شعبها ، كما أنه كان يتضمن في الوقت نفسه معنى الإعجاب بالعسكرية الألمانية التي لا تقهر من جانب بعض قطاعات الرأي العام المصري وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته ، ولعل الملك فاروق كان يهدف من وراء اتصالاته بالمحور أن يستغل هذا التناقض الدولى القائم الا أنه لم يستطع أن يحقق أية فائدة سواء لعرشة أو لبلاده بل على العكس فقد عرض عرشه للخطر في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وكانت الأمور أن تتطور الى ما هو أسوأ من الاحتلال وهو أن تحكم بريطانيا مصر حكما مباشرا ، ويقتدر بالحرص الملك فاروق على التقرب من هتلر بقدر ما حرصت المخابرات الألمانية على تبديد أية مخاوف قد تساور الملك فاروق ووفقا لهذه السياسة التي نسجت خيوطها المخابرات الألمانية ، فقد تلقى الملك فاروق مذكرة عن طريق السفير المصري في طهران (٣٠ ابريل ١٩٤١) يؤكد فيها هتلر بأن الحرب ليست موجهة ضد مصر أو أى بلد عربى وإنما ضد انجلترا وحدها ، وجاء في المذكرة أن دولتى المحور تريدان طرد بريطانيا من أوروبا والشرق الأدنى الى غير رجعة ، وإقامة نظام جديد يقوم على مبدأ المصالح المشروعة لكل للشعوب ، ولكنت المذكرة أيضا على أن ألمانيا ليست لها اطماع اقليمية في البلدان العربية ، على حين أن هتلر وموسسلينى يرغبان في أن يتحقق استقلال مصر وكل الأقطار العربية (٤٢) .

وفي ٢٩ يونيو ١٩٤١ أى بعد فشل الهجوم الانجليزى الذى شنه الجنرال « ويفل » على الحدود المصرية الليبية أرسل فاروق برقية الى السفير المصرى فى طهران ليبلغ السفير الألمانى أن لدى فاروق معلومات تؤكد بأن الانجليز سيحتلون مناطق البترول الإيرانية لكى يحوها من الهجوم الألمانى المحتل من ناحية روسيا (٤٣) .

الا أن فاروق قد تملكه القلق والانزعاج بسبب ما وصل الى علمه من اتصالات كانت تجريها المخابرات الألمانية مع خديو مصر السابق عباس حلمى والذى كان صديقا قديما لألمانيا وكانت له ادعاءات فى عرش مصر منذ خلعه الانجليز فى أوائل الحرب العالمية الاولى ، وعلى الرغم من أنه قد تنازل عن عرش مصر وأصدر بيانا بهذا الخصوص (١٢ مايو ١٩٣١) الا انه قد أوضح فيما بعد أنه يطالب بالعرش لابنه (٤٤) .

ويبدو أن اتصالات عباس حلمى بالألمان قد اثارت قلقا فى الدوائر الملكية المصرية مما جعل الملك فاروق يكتب الى هتلر — عن طريق السفارة البلغارية فى القاهرة — يحثه على قطع العلاقات الألمانية مع عباس حلمى وبالفعل فقد توقفت تلك الاتصالات كما قررت الحكومة الإيطالية أيضا قطع اتصالاتها بخديو مصر السابق عباس حلمى أرضاء للملك فاروق (٤٥) .

واعتقد أن الملك فاروق لم يكن وحده الذى يميل الى ألمانيا وانما كانت الغالبية العظمى من المصريين يميلون الى نفس الاتجاه ولعل ذلك يرجع الى عدة اعتبارات : فقد كان أول من اكتشف فيروس البلهارسيا عالم ألماني وكان هذا المرض من الأمراض المنتشرة فى مصر ، وكان أول من اكتشف معابد أبى سنبل عالم أثار المأى ، ثم كانت هناك تلك الثقة التى تتمتع بها الآلات الألمانية بشكل واضح ، وكان العرب عموما معجبين بألمانيا بسبب انضباطها وقوتها والطريقة التى بنت بها كيان وحدتها من مجموعة

(٤٣) المرجع السابق ، اخبار اليوم ١٩٥٧/٩/٩ .

(٤٤) الاهرام ٢٤ يوليو ١٩٥٦ .

(٤٥) لوكانز هيزويز ، مرجع سبق ذكره ص ٣٠٩ .

من الدويلات ذات لغة مشتركة وتراث مشترك ولكنها كانت عديمة القوة الى أن التحمت اواصرها وانصهرت في بوتقة الوحدة الجرمانية وعندما كان العرب (وما يزالون) يتدارسون تحقيق وحتهم كان بعضها يتطلع الى ألمانيا على اعتبار انها قدوة يمكن الاحتذاء بها .

وعلى ضوء المعنى السابق فقد اتهمت السلطات المصرية بأنها صنيعة للمحور في شخص ملكها — على الرغم من أن تلك التهمة لا تحل قدرا من الحقيقة ، فالواقع أن مصر وألمانيا وجدتا نفسيهما تصاربان عدوا واحدا الأمر الذى خلق نوعا من الترابط بينهما ليس القصد منه خدمة ألمانيا وإنما قصد من هذا الترابط حصول مصر على استقلالها ، ولعل غاروق في محاولة الاتصال بالألمان كان يهدف الى أن يحصل على وعد من هتلر بأن يمنح الألمان مصر الاستقلال اذا انتصر المحور في الحرب (٤٦) .

وعلى الرغم من أن المحور قد أعلن في العديد من المناسبات أنه لا يضر أى نوايا عدوانية نحو مصر أو غيرها من الأقطار العربية ، وبينما الاتصالات قائمة بين الملك غاروق وهتلر لنفس الفرض فإن الوثائق الألمانية والتي اعتمد عليها أحد المؤرخين المعاصرين تشير الى مايسمى بتقسيم التركية — عقب انتصار المحور — حيث أرادت إيطاليا أن تحصل من هتلر على وعد بأن تكون مصر من نصيبها في نطاق السيطرة الإيطالية على ساحل شمال أفريقيا ، وعلى الرغم من أن هتلر قد قطع على نفسه وعدا بذلك الا انها كانت خطة تكتيكية بهدف البقاء على جبهة التضامن متماسكة (٤٧) .

ويبدو ان المخابرات البريطانية كانت متيقظة تماما لكل ما يحدث في مصر وتجمعت تقارير المخابرات البريطانية وتقارير السفير البريطانى في مصر وتقارير عملاء بريطانيا سواء في مصر أو في البلدان التي تبث فيها

(٤٦) محمد حسنين هيكل . عبد الناصر والعالم — بيروت ١٩٧٢

ط الأولى ص ٤٣٢ .

(٤٧) لوكانهيزويو وألمانيا والمشرق العربى — مرجع سبق ذكره

صفحة ٣٢٠ .

الاتصالات بين المحور وفلوروق ، ولجمعت كلها على أن غاروقا يلعب لعبة خطيرة ولا بد من توجيه لكمة قوية لشخص الملك الشاب المتهور حتى يعود الى حظيرة السياسة البريطانية.

وقبل أن ننتهي من دراسة بعض المواقف التي هيات لحادث ٤ فبراير يجدر بنا أن نسجل ملاحظة هامة : لقد كان في مقدور السلطات البريطانية أن تقدر نشاط القصر لا على أنه خيلة لقضية بريطانيا وحلفائها وانما على انه اخلاص لقضية مصر واستقلالها ، وإن هؤلاء المصريين ذوى النشاط المحورى لا يحبون المحور لذاته ولا يكرهون الانجليز لذاتهم أيضا ، ولكنهم كانوا يعملون لتحقيق ما يعتقدون باخلاص أنه في مصلحة مصر ، ولقد كانت الدول المحايدة أو معظمها تؤمن يومئذ ايماننا راسخا بأن النصر للمحور ، وأن الهزيمة ستلحق ببريطانيا .

ولم تكن هناك اذن خيانة لقضية الديمقراطية وانما كان هناك اخلاص لقضية مصر وحرص على تحقيق أمقيها في السيادة والاستقلال ، ولعل البريطاني الوحيد الذى فهم هذا المعنى وقدره هو الجنرال ويلسون حيث عبر عن النشاط المصرى الذى يطلق عليه « محسورى » بأنه نشاط بين ولاعين بين ولاء الساسة المصريين لقضية بلادهم والعمل على استقلالها وبين ولاتهم القضية الحلفاء والديمقراطية (٤٩) .



(٤٨) د. هيكل . مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٤٩) محمد التايى : سرار الساسة والسياسة . مرجع سبق

ذكره ص ٢٠٩ .

بريطانيا تستنفذ اغراضها من وزارتي حسن صبرى وحسين سري

اولا : وزارة حسن صبرى « يونية — نوفمبر ١٩٤٠ » :

لم يجد الملك فاروق بدا من الخضوع للتهديدات البريطانية والموافقة على اقالة حكومة على ماهر ، ورغبة من فاروق في تدارك الموقف حفاظ على عرشه ، استدعى عددا من الساسة القدامى وزعماء الاحزاب الى قصر عابدين للتشاور في الامر ، وقد رأى المجتمعون وفي مقدمتهم احمد ماهر انه من الخير ان تستقيل الوزارة بعد ان اتعمدت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية (٥٠) ، ومعنى ذلك هو الاذعان للتبليغ البريطانى، وفى مساء (٢٢ يونة ١٩٤٠) وكان على ماهر قد قدم استقالته ، ذهب احمد حسنين (أمين القصر) الى دار السفارة البريطانية ليبلغ السفير موافقة الملك على اعتزال على ماهر رئاسة الوزارة ولن يعود الى منصبه فى القصر وفى محاولة من على ماهر لاستثمار الموقف لصالحه ذهب الى مجلس الشيوخ والقى بيانا اوضح فيه أسباب استقالته مؤكدا على ان السلطات البريطانية تقدمت اليه بالعديد من المطالب وأنه استجاب الى الكثير منها فى نطاق معاهدة التحالف الأمر الذى استوجب شكر السلطات البريطانية عليها ، وأن بعضا من هذه المطالب قد رفضه لضعفاته لاستقلال مصر .

ويلاحظ أن على ماهر قد لجأ الى مجلس الشيوخ ، وليس الى مجلس النواب ، الذى يملك وحده اعلان الثقة بالوزارة ، وذلك خشية المعارضة التى قد يثيرها رئيس مجلس النواب — احمد ماهر — بسبب ما ابداه من موافقة على استقالة الحكومة .

لها المطالب البريطانية بشأن الوزارة الجديدة فقد اتسمت بالتضارب الى حد كبير حيث كان من رأى الخارجية البريطانية أن تكون وزارة تومية اكثر تمثيلا للقوى السياسية المختلفة بشرط أن يؤيدها الومد وتقوم بتنفيذ

(٥٠) مذكرات حسن يوسف : القصر الملكى ونوره فى السلسلة المصرية

١٩٢٢ — ١٩٥٢ . ص ١١٣ .

المعاهدة نصا وروحا (٥١) ، وهكذا عاد الوفد الى الظهور كقوة مؤثرة على مسرح السياسة المصرية ، أما لامبسون فكان يريد لها وزارة وفحيدة خالصة أو يؤيدها الوفد على الأقل ولا أهمية لكونها قومية أو حزبية بشرط أن « تطفوا معنا أو تفرق معنا » على حد تعبيره (٥٢) .

واعتقد أن اختيار حسن صبرى لرئاسة الحكومة (٢٨ يونية) لم يكن استجابة كاملة لرغبات بريطانيا الا ان الحكومة البريطانية قد اعتبرته حلا وسطا وأكد وزير الخارجية البريطانية هذا المعنى في تصريح له في مجلس اللوردات اذ قال : « ان علاقة بريطانيا بالوزارة المصرية الحاضرة تدعو الى اشد الاعتباط وأنه كان يود أن يشترك الوفد في الحكم » (٥٣) .

ولعل موافقة بريطانيا على اختيار حسن صبرى رئيسا للحكومة قد حكمته عدة اعتبارات من بينهما : صداقة حسن صبرى لبريطانيا ورفض النحاس باشا الاشتراك في وزارة قومية ، وعدم التمسك من ولاء القوات الفرنسية بعد سقوط فرنسا ورغبة الخارجية البريطانية في حسم الأمور مع الملك فاروق بقدر من اللباقة دون حدوث انفجار (٥٤) .

وعلى الرغم مما عرف عن حسن صبرى من ميول انجليزية الا أن زيارته لدار السفارة البريطانية في اليوم الثانى لتولية منصب رئيس الحكومة كانت تحل معنى كبيرا بأنه يحرص على ارضاء السلطات البريطانية بقدر

(٥١) د. محمد جمال المسدى وآخرون . مصر والحرب العالمية الثانية — مركز الدراسات السياسية بالأهرام القاهرة ١٩٧٨
٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٥٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٥٦٠ بتاريخ ٢٣ يونية ١٩٤٠
F.O. 407-224 من لامبسون الى هاليفاكس .

(٥٣) مذكرات حسن يوسف . مصدر سابق ذكره ص ١١٥ .

(٥٤) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٨٥ من هاليفاكس الى لامبسون ٢٠ من يونية ١٩٤٠ .
، ونستون تشرشل ، مذكرات

تشرشل ترجمة خيرى حماد . حماد بغداد ١٩٦٠ ص ٥٢٧ — ٥٣٠ .

يمكنه من ممارسة سلطاته كرئيس للوزراء ، ولذا فقد كانت هذه الزيارة موضع استنكار شديد من بعض أعضاء مجلس الشيوخ المصرى .

ولم يكن من الممكن أن تتبنى الوزارة الجديدة سياسة مضادة لسياسة الوزارة السابقة ولذا فقدلقى حسن صبرى بياناً فى مجلس النواب والشيوخ اشارة الى : أن مصر الحريضة على استقلالها وسلامتها تحرص كذلك على الوفاء بتعهداتها لحليفاتها بتطبيق المعاهدة نصاً وروحاً وفق ما اقره مجلسكم الموقر بجلسته ١٢ يونية ١٩٤٠ (٥٦) ، وكان معنى ذلك هو تمسك وزارة حسن صبرى بمبدأ تجنب مصر ويلات الحرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد قوبل رئيس الوزراء بمعارضة قوية من بعض أعضاء مجلس النواب والشيوخ بسبب الملابس والظروف التى احاطت بتشكيل الوزارة على اعتبار ان الوزارة السابقة قد حظيت بثقة البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) (٥٧) قبل أيام معدودات وقاتلتها بهذه الطريقة يعدد مخالفة صريحة للدستور والذي يقتضى بأن الوزارة تستقيل اذا اغتاحت ثقة البرلمان وتبقى فى مناصبها اذا فازت بهذه الثقة .. وتسأل احد أعضاء مجلس الشيوخ : فمن أى ناحية اذن جاءت هذه الاستقالة ؟ وأجاب الشيخ عبد الرحمن الرافعى : ان أمر الاقالة جاء من ناحية التدخل السافر فى شئون البلاد ولذا فان الملابس التى احاطت بتشكيل الوزارة الحالية واستقالة الوزارة السابقة يدعونا الى الامتناع عن تأييد تلك الوزارة (٥٨) .

ويلاحظ وفقاً للعديد من المصادر الهامة ان بريطانيا بدأت تعمل على ارضاء الوند وقد وضح هذا من خلال الوزارة الجديدة وحث الملك فاروق

(٥٥) مجموعة مضابط مجلس الشيوخ لدور الاعتقاد الم

٣ يوليو سنة ١٩٤٥ ص ٩٥١ .

(٥٦) المصدر السابق نفسه ، مضابط مجلس النواب

العاذى الثالث ٢ يوليو ١٩٤٠ ص ٢٦٠٦ .

(٥٧) لقد اقر مجلس النواب والشيوخ الثقة فى الحك

١٢ يونية ١٩٤٠ م .

(٥٨) مضابط مجلس الشيوخ دور الاعتقاد الخامس

— بصدد مناقشة بيان حسن صبرى — .

على اخذ رأى الوفد على اعتبار أن اية حكومة لا تحظى برضاء الوفد
 تلتل تنال قدرا كبيرا من الاهلية التي تمكنها من الاستمرار ، ولذا فاننا نعتقد
 أن موقف الوفد وامتناعه عن تأييد هذه الحكومة على اعتبار أنها لاتحوز
 ثقة البلاد (٥٩) ، يعد صدمة لبريطانيا ومؤشرا واضحا الى تلك السياسة
 التي أوصلت العلاقات المصرية البريطانية الى طريق مسدود وقد
 بدأ هذا واضحا من خلال مقابلة لامبسون لفاروق (٢٨ يونية ١٩٤٠) ولذلك
 فقد سعى حسن صبرى جادا للحصول على تأييد الوفد تقوية لمركزه .

وعلى ما يبدو فان لامبسون كان يهدف من وراء ذلك الى أن يظل
 مبدا التعاون مع الوفد قائما وبقدر تأزم الموقف الدولي فان بريطانيا
 ستعمل على عودة الوفد فى الوقت الذى ترى فيه أن الاقدام على تلك
 الخطوة مسألة تحتاج الى قدر كبير من الشجاعة ، ولذا فقد لفت لامبسون
 نظر فاروق الى أن فشل وزارة حسن صبرى ستترتب عليه نتائج خطيرة
 قد لا يتوقعها (٦٠) . وهو يريد بذلك تحذير فاروق من سياسته التى اتبعت
 أيام وزارة على ماهر تلك السياسة التى يرى لامبسون أنها أدت الى أزمة
 افلتت فاروق من نتائجها الخطيرة الصعبة .

وبصد اختيار حسن صبرى باشا رئيسا للوزراء وعدم الأخذ
 بنصيحة لامبسون باسناد رئاسة الحكومة الى الوفد أو وزارة يؤيدها
 الوفد يتحدث أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى والمستشار
 الأول للملك فاروق — يتحدث عن السبب فى اختيار حسن صبرى فيقول :
 « لقد كان رايى دائما أن الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة فى هذا البلد
 وأنه بهذه الصفة أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى ، وأنا اعتقد أن
 الوفد قوة يمكن استغلالها فى استخلاص حقوق البلاد من الانجليز ،
 ولقد عملت ولا زلت أعمل على ازالة الخلاف بين الملك فاروق والنحاس ،

(٥٩) المصدر السابق ، من كلمة الشيخ يوسف الجندى عضو الهيئة
 الوفدية .

(٦٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٦٢٨ من لامبسون الى
 هاليفاكس ٢٨ يونية ١٩٤٠ .
 F.O. 407-224

وهذه الخطوة لابد منها قبل عودة المياه الى مجاريها — أى قبل عودة الوفد الى تولى الحكم — ومن هنا كان رفض العمل بنصيحة لامبسون — لأن العمل بهذه النصيحة كان معناه أن الوفد وهو القوة الشعبية الوحيدة « انما يعود الى الحكم بارادة الانجليز وهو أمر ليس فى مصلحة البلاد ولا فى مصلحة الملك ، ولا فى مصلحة الوفد نفسه » .

ويضيف أحمد حسنين قائلا : « ورأيت أن أقوم بمنورة تمويه وتضليل ذرا للرماد فى العيون ، غلطت من الملك أن يؤمد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس باشا فى كصر عثما لكى الفت أنظار السفارة وعيونها الى حيث يقيم النحاس وأصرها عما يجرى فى القاهرة .. وهكذا بينمنا كان عبد الوهاب طلعت فى كصر عثما كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة وهكذا فوجيء السفير البريطانى بالأمر الواقع صحيح أن حسن صديق لبريطانيا ولقد اخترناه لهذا السبب كسرا لحدة التحدى فقد كان أغفال نصيحة السفير تحديا منا لا شك فيه » (٦١) .

ووفقا لهذا الرأى فإن القصر الملكى كان يحاول أن يظهر وكأنه حريص على عودة الوفد تحقيقا للشرعية الدستورية باعتبار أن الوفد هو صاحب الأغلبية الشعبية فى البلاد وهذا يعطى دلالة خفية على أن اسناد الحكم الى وزارات الأقلية يعد مخالفة دستورية يحرص القصر على تجاوزها بعودة الوفد الى الحكم تحقيقا لمبدأ الشرعية الدستورية الا أن هذه العودة مشروطة بإيجاد نوع من التفاهم مع الوفد أى — عودة المياه الى مجاريها — على حد تعبير أحمد حسنين باشا . وهذه العودة التى يعينها القصر تتمثل فى نوع من التضامن بين القصر والوفد وهذا مالا تسمح به بريطانيا إطلاقا لأنه يعنى — من وجهة النظر البريطانية — أن ينضم الوفد الى سياسة القصر مما يسبب كثيرا من المشاكل ، وعاقة للعديد من المخططات البريطانية .

(٦١) حديث أجراه الصحفي محمد التابعى مع أحمد حسنين باشا ، اسرار الساسة والسياسة ، مرجع سبق ذكره ص ١١٧ — ١٧٨ .

وفي الوقت الذى تولت فيه وزارة حسن صبرى الحكم كان الهجوم العنيف الذى شنّه الإيطاليون فى خريف سنة ١٩٤٠ فى اتجاه الاسكندرية ، وسرعان ما جعل مهمة الوزارة الجديدة بالغة الدقة حيث وصلت القوات الإيطالية الى السلوم فى ١٤ سبتمبر وعقب ذلك بيومين احتلت سيدى برانى، ومن جديد نوقشت قضية هامة شغلت الجانب الأساسى فى العلاقات المصرية البريطانية ابتداء من نشوب الحرب — وهى قضية اعلان الحرب من جانب مصر على المحور — وتوترت العلاقات مع السعديين والذين كانوا يشكلون أهم المجموعات الحزبية التى تتألف منها الوزارة ، وبدأ الدكتور أحمد ماهر فى شن حملة سياسية تستهدف أن يكون لمصر دورا هاما فى الحرب بأن تعلن الحرب على المحور . فى الوقت الذى رأى فيه حسن صبرى وغالبية أعضاء وزارته أن مصر يجب ألا تعلن الحرب لمجرد اجتياز الإيطاليين الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ومرسى مطروح مسافة ثلاثمائة كيلو متر لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها ، ولا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعا عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ولا تريد أن تجعل من اعلان الحرب مجرد مظاهرة كلامية لا حريا بالفعل وكان من رأى حسن صبرى عدم اعلان الحرب من جانب مصر ولو بلغ الإيطاليون القاهرة (١٢) .

وكان توتر الأعصاب فى القاهرة شديدا ، وفى دور السنينما قوبلت المعلومات التى عملت السلطات البريطانية بعناية على اذاعتها بمظاهرات ساخبة كالموج وكثرت الأخبار المخلوطة وانتشرت الشائعات بأن الحرس الملكى قد دعم بعناصر انجليزية جعلت الملك فاروق واقعا تحت الرقابة المشددة من السلطات البريطانية (١٤) .

(٦٢) مضابط مجلس النواب من الجلسة الثالثة والستين لدور الاعتقاد العادى الثالث ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٣٤٨ .

(٦٣) المصدر السابق الجلسة الثالثة والسبعين ١٧ يوليو ١٩٤٠ ص ٣٦٣٣ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، مصدر سبق ذكره ، مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ .

(٦٤) مذكرات اللواء محمد ابراهيم امام رئيس البوليس السياسى صحيفة الجمهورية ١٤ يناير ١٩٥٦ م .

وأمام الهزائم المتلاحقة لقوات الحلفاء وتحت تأثير الراى العام المصرى والذى يميل الى عدم التورط فى حرب لا ناقة له فيها ولا جمل — على حد تعبير الشيخ المراهى (٦٥) — تمسكت حكومة حسن صبرى بموقفها من الحرب على الرغم من انسحاب السعديين من الوزارة ايماناً منهم بأن فشل مصر فى الدفاع عن نفسها إنما يعنى الاعتراف بالحماية البريطانية عليها (٦٦) . واجمعت العديد من تقارير السفارة البريطانية على أن مشاعر المصريين لا تميل الى اعلان الحرب ومن المستحيل اجبار مصر على اتخاذ قرار الحرب على ضوء اتجاهات الراى العام المصرى فى ذلك الوقت (٦٧) .

وأمام الاجماع الشعبى على مبدأ عدم دخول الحرب فلقد تجاوزت العديد من الصحف المصرية حدود الرقابة المفروضة عليها ونشرت العديد من المقالات دفاعاً عن حق مصر فى تمسكها بالموقف الذى يتفق ومصالحها ، على اعتبار أن إيطاليا فى حالة حرب مع انجلترا وليس مع مصر وإن الهجوم الإيطالى يستهدف القوات البريطانية ولم يقصد به العدوان على المدن والقوات المصرية فهى حرب يخوضها طرف محارب ضد طرف محارب آخر فوق أرض طرف ثالث بعيداً عن دائرة الصراع الدائر بين المتحاربين (٦٨) .

وسرى اعتقاد — بالحق أو بالباطل — بأن انسحاب القوات البريطانية من السلوم وسيدى برانى مرجعه أسباب سياسية وليست عسكرية ، وأن بريطانيا لم تكن لتقرر أن تجلو عن هاتين المدينتين الا لى تجر مصر وراءها فى الحرب وذلك بأن تهيب لدخول مصر الحرب سبباً معقولاً (٦٩) .

(٦٥) أحمد مرتضى المراهى : غرائب من عهد فاروق . بيروت ١٩٧٦ ص ٥١ ، مذكرات حسن يوسف — مصدر سبق ذكره ص ١١٧ .
(٦٦) جريدة السياسة ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠ ، السدى وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٦٧) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١١٤ من لامبسون الى هالفاكس ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠ . F.O. 407-224
(٦٨) الأهرام ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ مقال بقلم : اسماعيل صدقى باشا ، الوند المصرى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠ م .
(٦٩) مارسيل كولومب ، مرجع سبق ذكره ص ١٢٤ .

وكان على بريطانيا وفقا لما اجمع عليه الشعب المصرى من تجنب
ويلات الحرب ان تواجه الموقف بدون الاعتماد على الجيش المصرى لكنهما
ستحاول ان تعطى تفسيراً يزداد صرامة لمواد المعاهدة « ١٩٣٦ » كما اتها
لن تتردد — عندما يلوح لها أن مصالحها الفعلية فى خطر — فى أن تتدخل
بحزم فى الشؤون الداخلية لمصر ولو اضطرها الأمر الى استخدام القوة
العسكرية وهذا ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ م .

وفى الأسبوع الثانى من ديسمبر ١٩٤٠ تمكنت القوات البريطانية
من احراز بعض الانتصارات فى موقف سيدى برانى وأوقفت زحف القوات
الاطالية على مصر ، ولذا فقد استرد الانجليز بعضاً من أنفلسهم المضطربة
مما مكن السفير البريطانى من استشارة القادة العسكريين فى المنطقة حول
دخول مصر الحرب وقد أجمعوا على أن الوقت غير مناسب للأسباب
الآتية : —

أولاً : أن وقوف مصر على الحياد ساعد على تخفيف تعرض قنـاة
السويس والموانئ المصرية للقصف من جانب ايطالياً . . ومن تلك
القواعد المصرية يتدفق السلاح والعتاد الى قوات الحلفاء (٧٠) .

ثانياً : أن احتمال هجوم ايطاليا من الجو على الاراضى المصرية ما يزال
قائماً ولدى الايطاليين فى ليبيا ثلاثة اسراب مقاتلة يتكون
كل سرب من ١٨ طائرة بالاضافة الى سرب قاذف ناقل ، وان هناك
حوالى ١١.٠٠٠ ر. ٢٢ ألف مقاتل بالاضافة الى وحدات البوليس
الحربى .

(٧٠) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ، مصدر — سبق
ذكره ص ١١٦ .

(٧١) الوثائق الأمريكية ، تقرير سرى يحمل رقم ١٥٨٦ بتاريخ ٢٥ مارس
١٩٣٩ من السفير الأمريكى فى القاهرة الى وزارة الخارجية
الأمريكية .
B. 65 - C. 20/43

ثالثا : ان اطمئنان القائد العام (الجنرال ويفل - الى هدوء الجبهة الخلفية كان عوناً له في نجاح معركته الأخيرة .

رابعا : لقد بدأت الحكومة المصرية تشير الى بعض مطامعها الإقليمية في ليبيا كقابل لاعلانها الحرب بالاضافة الى رغبتها في أن تمثل في مؤتمر السلام المزمع عقده عقب الحرب (٧٢) .

للاسباب السابقة : رأت الخارجية البريطانية صرف النظر عن هذا الموضوع بصفة مؤقتة لحين انجلاء الموقف الدولي .

الا ان لامبسون وجد نفسه يدور في دائرة مغرقة وإن ما يكسبه من ناحية يخسره في ناحية أخرى بسبب سياسة القصر ، لذلك كتب الى هاليفاكس شكياً ما بصادفه من متاعب ، ومن وضع لا يبعث على الاطمئنان ولكي يمهّد الطريق لما قد يطلب اتخاذه من اجراءات شديدة في المستقبل فقال أنه : « لا يتق مطلقاً في تصرفات الملك فاروق وإن هناك همسات تدور بأن الجيش المصرى قد صدرت اليه الاوامر بمقاومتنا اذا اجبرناه على مقاتلة الايطاليين ، لذلك فقد اقتربت اللحظة التي علينا فيها ، أن نكون حازمين مع الحكومة المصرية ومن ورائها السراى حتى ولو وصل الامر الى اللجوء باستعمال القوة المسلحة (٧٢) .

وقد ادرك لامبسون ضعف حسن صبرى في مواجهة السراى لحاجته الى الاعتماد عليها ، وهكذا بدأت كل الدلائل تشير الى اهمية عودة الوفد كضرورة تحتمها المصالح العليا لبريطانيا ولو استخدمت في ذلك من الوسائل ماينتناقض بصورة واضحة مع المعاهدة المصرية البريطانية .

وتشير الوثائق الأمريكية الى أن السياسة البريطانية قد لجأت الى وسيلة أخرى كبديل عن قيام القوات المصرية باعلان الحرب ضد المحصور حيث اقترح البريطانيون على الحكومة المصرية ان تبيعهم بعض الاسلحة

(٧٢) المصدر ان سابق .

(٧٣) وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون الى هاليفاكس ١٠

أغسطس ١٩٤٠ برقية رقم ٨٩٦ .

المصرية خصوصا المعدات الميكانيكية والمدفعية ويشير نفس المصدر الى ان هذا الاقتراح من الجانب البريطانى كانت تحكه عدم الثقة فى القوات المسلحة المصرية من جانب البريطانيين بالإضافة الى افتقار القوات البريطانية الى العديد من الأسلحة وخصوصا بعد الهزائم التى منيت بها فى الصحراء الغربية (٧٤) .

وعلى الرغم من أن أحد أعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى رئيس الوزراء حول مدى صدق هذه الدعاية الا أن الحكومة المصرية قد أعلنت فى بيان رسمى عدم صدق هذا الادعاء (٧٥) ، مما يؤكد على أن بيان الحكومة كان مخالفا للحقيقة ، ولعل الحكومة البريطانية قد طلبت هذا المطلب من رئيس الوزراء المصرى وعلى ما يبدو فإنه قد رفض هذا المطلب بسبب ما قد يتركه من اثر لدى الرأى العام وخصوصا وأن حسن صبرى لا يستند الى قواعد جماهيرية أو حزبية ، وهكذا تجمعت العديد من الأسباب التى تؤكد أهمية عودة الوفد باعتباره الحزب الوحيد الذى يستند الى جماهيرية تمكن السياسة البريطانية من تجاوز معاهدة ١٩٣٦ بحجة أن ضرورات الحرب تقضى بمناصرة الحليفة من منطلق الدفاع عن الديمقراطية فى العالم .

وانطلاقا من مفهوم أن الملك فاروق ذو ميول محورية وأنه يكـره الانجليز فقد بدأت السياسة البريطانية تعيد علاقاتها بالقصر وفقا لهذا الاعتقاد فى الوقت الذى كانت فيه القوات البريطانية تترنح من الضربات المتكررة التى تتلقاها من قوات المحور ، ومن المؤكد أن من أولى مهام السفير البريطانى أن يصون ظهر الجيش من أية مفاجأة قد يحدثها الملك ولا بد من تهديده والزجر به (٧٦) .

(٧٤) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ١٢٨ من سفير أمريكا فى

القاهرة الى الخارجية البريطانية ٨ يوليو ١٩٤٠م .

140 — Co. H. Europeen War, 1939 — 4902

(٧٥) مضابط مجلس النواب — الجلسة الخامسة والسبعين ٧ أغسطس

١٩٤٠ ص ٢٦٩٩ .

(٧٦) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادى — مجلة روز اليوسف

٩ أغسطس ١٩٨٢م .

ووفقا لما اعتقده السفير من أن على ماهر ينصر فاروق في عدائه للانجليز وانها يعملان على خلق مناخ مشبع بروح اليأس والهزيمة مما يقتل من هبة الجيش البريطانى ، فقد طلب لامبسون الى حسن صبرى بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية أن يعتقل على ماهر بحجة ان له نشاطا ضارا بالمجهود الحربى (٧٧) . ويعتقد بعض المعاصرين ان السفير لم يقدم دليلا مقنعا ينهض حجة لما طلب مما جعل رئيس الوزراء المصرى يلوح باستقالته اذا تشبث السفير بطلبه (٧٨) .

ولعل لامبسون قد خشى من الضغط على حسن صبرى في هذا الموضوع بسبب ما قد يقدم عليه من امر استقالته وعلى ما اعتقد فقد كان لامبسون حريصا على أن تبقى وزارة حسن صبرى أطول وقت ممكن حتى يقتنع الرأى العام بعدم جدوى اية وزارة لا تستند الى قاعدة شعبية وهذا يقف دليلا على حجته في عودة الوعد ومن جانب آخر فلعله خشى أن يظن أنه انما أراد أن ينتقم من على ماهر بسبب التصريح الذى أدلى به عشية استقالته والذي حمل فيه حملة شديدة على لامبسون متها اياه بالدكتاتورية والاستبداد وأنه يريد أن يكون الحاكم الفعلى لمصر ، وهذا الموقف من حسن صبرى يعتبر موقفا وطنيا يتطابق الى حد كبير مع مشاعر الرأى العام والشعبية التى حصل عليها على ماهر بسبب الظروف والملابسات التى احاطت باستقالته .

وقد استمر الجالب البريطانى قلنا لضعف رئيس الوزراء وخوفه من اقدام على تنفيذ المطالب البريطانية ووقوعه الى حد كبير تحت سيطرة القصر ، لكن الذى كان يخفف من ذلك القلق هو ثقة الحكومة البريطانية في ولاء حسن صبرى ، وقد تكرر تعبير الخارجية البريطانية وثقتها في نوايا رئيس الوزراء ، بل أن حسن صبرى قد أعلن صراحة بأنه يفضل أن

(٧٧) الوثائق الأمريكية برقية ١٧٨ من السفير الأمريكى الى الخارجية البريطانية ١٨ أغسطس ١٩٤٠ .

يستقبل اذا ما تاكد أنه لم يعد يحظى بثقة أصحابه الانجليز مؤكدا أن وزارته موالية لهم دون تحفظ (٧٩) .

واذا كان السفير البريطاني عملا بفكرة « تقليم اظافر القصر » قسد تراجع عن فكرة اعتقال على ماهر الا أنه عاد مطالبا رئيس الوزراء بإبعاد اشخاص بذواتهم من القصر الملكى وفى مقدمتهم عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على ماهر ، وكذلك بعض الايطاليين الذين يعملون فى وظائف مختلفة بالقصر ، ورأى الملك فاروق فى هذا المطلب من الأساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه وتدخل حسن صبرى بهحف التغلب على صدام يوشك أن يقع بين الملك والسفير وبعد أيام قلائل صدر الأمر الملكى بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان واعفاء عبد الوهاب طلعت من خدمته داخل القصر (٨٠) . وهكذا رضخ فاروق هذه المرة وقبل مبدأ التدخل البريطانى فى أمر هو من أخص الأمور التى تدخل فى نطاق السياسة الداخلية مما كان سببا فى العديد من التدخلات الأخرى .

وبينما حسن صبرى يلتقى كلمته فى البرلمان بمناسبة افتتاح دورة جديدة اذا به يقع على الأرض وقد فارق الحياة (١٤ نوفمبر ١٩٤٠) .

ثانيا : وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ — فبراير ١٩٤٢) :

يعتبر تعيين حسين سرى خلفا لحسن صبرى دبلوماسية ماهرة ابتكرها أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكى) على اعتبار أن حسين سرى رجل مقبول عند بريطانيا وسوف لا يعترضون على تعيينه ولن يتمسكوا بوجوب قيام وزارة وفدية ، أى أن اختبار حسين سرى كان تقاديا لاحتية الاصطدام بالانجليز (٨١) .

وعلى الرغم من أن حسين سرى كان شخصية محببة لدى الانجليز الا ان الملك فاروق رأى فيه بعض المميزات التى تقدمه على غيره ، فهو أولا

(٧٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١١٦٨ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠ . F.O. 407-224

(٨٠) د. هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٠٠ .

(٨١) محمد التابعى . مرجع سبق ذكره ص ١٨٤ .

يكن ولاءا لشخص الملك وللأسرة الملكية عموما أى أن ولاءه للبريطانيين
يأتى بعد ولاءه للملك ، وهو ثانيا قريبا للأسرة المالكة (خال الملكة فريده)
وهو من هذه الناحية أحرص الناس على حقوق الملك ، أما الاعتبار
الثالث : فإن الوفد صاحب الأغلبية الحقيقية مقصى عن الحكم وتعيين رجل
مستقل غير حزبي مثل حسين سرى فى رئاسة الوزارة قد يخفف ولو قليلا
من حدة خصومة الوفد للقصر (٨٢) .

ولقد رأى أحمد حسنين أن مهمة وزارة حسين سرى تعد مؤقتة
تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم بعد أن يقدم الوفد الى الملك الترضية
الكافية والضمانات اللازمة على عدم تكرار ما فعله الوفد
سنة ١٩٣٧ (٨٢) .

ومن المؤكد أن وفاة حسن صبرى كانت مفاجأة للإنجليز حالت دون
دراسة الموقف دراسة جيدة تمهيدا لاقتناع الملك فاروق بعودة الوفد ،
والملحظ أن القوتين المتصارعتين - القصر والإنجليز - كلتاهما ترغبان فى
عودة الوفد لكن الاختلاف بينهما كان قائما حول الكيفية التى يعود بها
بمعنى أن القصر كان يشترط أن يقدم الوفد الترضية المناسبة لشخص
الملك وإن يتعهد النحاس باشا بعدم تكرار محاولة التعدي على الحقوق
الملكية ، وكان النحاس يعلم جيدا حاجة فاروق الى تضامنه مع الوفد
فى وقت بدأت ملامح الصراع تتصاعد الى الأمام بين القصر
والإنجليز .

أما الإنجليز فقد كانت حاجاتهم الى الوفد تشتد حينها تتأزم الأوضاع
العسكرية على الجبهة المصرية اعتقادا منهم أن الملك فاروق سيطعنهم من
الخلف وأن وجود الوفد هو الضمان الوحيد لكسر شوكة القصر ، وعلى

(٨٢) الوثائق الأمريكية بوقية رقم ٢٣١٧ من السفير الأمريكى فى القاهرة
الى الخارجية البريطانية ٢٤ يناير سنة ١٩٤١ .

(٨٣) محمد التابعى ، مرجع سبق ذكره ص ١٨٤ ، مذكرات حسين
يوسف ، مصدر سبق ذكره ص ١١٥ .

الرغم من أن الانجليز لم يكن لديهم شروط يفرضونها على النحاس مقابل عودته الى رئاسة الحكومة الا أنهم كانوا حريصين جيدا على أن يظهرأروا أنفسهم في صورة أصحاب الفضل الأول في تلك العودة ، وهذا ما كان يعيه القصر جيدا ويحرص تملها على عدم تحقيقه .

وعموما فملقد كان اختيار حسين سرى في وقت أحرز فيه البريطانيون بعضا من انتصاراتهم العسكرية على الجبهة الغربية سببا كانيا لتأجيل عودة الوفد ، وقد أبدى لامبسون ارتياحه لاختيار حسين سرى ووصفه بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم ، شيء آخر دعا لامبسون لبدء ارتياحه لاختيار حسين سرى باشا وهو ما كان يجهر به دائما من أقوال تتسم بالكراهية لعلى ماهر العدو اللدود آنذاك للبريطانيين (٨٤) .

وتعتبر الوزارة الجديدة امتدادا للوزارة السابقة من حيث التشكيل ومن حيث السياسة نحو الحرب ، فالوزارة الجديدة قد شكلت الى حد كبير من أعضاء الوزارة السابقة ، ثم ان رئيسها كان أحد ثلاثة رشحتهم السفارة البريطانية للرئاسة أثناء الأزمة مع القصر حول التخلّص من على ماهر (٨٥) .

أما موقف البريطانيين من دخول الحرب فقد قنعوا بالمعونة الجادة التي تقدمها لهم الوزارة المصرية مما دعا لامبسون الى وضع قضية «إعلان الحرب» جانباً معلناً بأن المستقبل يعتد الى حد كبير على طبيعة سير القتال وأن أي نجاح عسكري كبير قد يؤدي الى تغيير جذري في الموقف السياسي المصري (٨٦) . أي أن السفير البريطاني قد اقتنع تماماً بأن السبب في تردد الحكومة المصرية في إعلان الحرب راجع الى تردى الحالة العسكرية للقوات البريطانية وليس مرده الى أن معاهدة ١٩٣٦ لا تقر مبدأ دخول الحرب .

(٨٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٥٤ من لامبسون الى هاليفاكس ١٥ نوفمبر ١٩٤٠م .
F.O. 407 - 224

(٨٥) د. المسدى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠ .

(٨٦) الوثائق البريطانية برقية رقم ١٤٩ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠ .

ويلاحظ أن ردود الفعل البريطانية بخصوص دخول مصر الحرب قد اتسمت بالتردد وعدم وضوح الرؤيا ولذا فقد تباينت وجهات النظر البريطانية حول تلك القضية الهامة ، وكان من الأولى أن تقتنع السلطات البريطانية برغبة مصر في عدم اعلان الحرب والاكتفاء بما تقدمه مصر من معونات اقتصادية وسياسية وعسكرية الا أن هذا التردد قد تفسره المواقف العسكرية المتباينة في الصحراء الغربية فبينما تتقدم قوات المحور تطفو قضية دخول مصر الحرب على السطح وتحلل المكائنة اولى في المطالب البريطانية أما في حالة تقدم القوات البريطانية محققة بعضا من الانتصارات فإن القضية تتراجع لتأخذ المرتبة الثابتة في المطالب البريطانية وهكذا .

وما لبثت وزارة حسين سرى أن واجهت أزمة تموينية حادة نجت عن الصعوبات التي أحاطت بمصر بسبب الحصار الذي فرضته ظروف الحرب مما أدى الى اضطراب في الحياة الاقتصادية المصرية ، ورغم ما عرضته بريطانيا من استعدادها لشراء محصول القطن المصرى ، ورغم ما بذلته الحكومة من مجهودات للحفاظ على بقاء المعدل الطبيعى للمواد التموينية الا أن أوجه النقص التى كان لابد منها سواء في المواد التموينية أو غيرها من ضرورات الحياة قد جعل وزارة حسين سرى هدفا لنقد الاحزاب ومحاولة اظهار الحكومة في صورة من العجز وعدم القدرة على استيعاب المرحلة الراهنة (٨٧) .

وعلى الرغم من أن القوات البريطانية قد أحرزت بعض الانتصارات في الفترة من ديسمبر ١٩٤٠ وحتى فبراير ١٩٤١ الا أن القوات الألمانية بقيادة الجنرال روميل قد استطاعت أن تحرز نصرا كبيرا حتى اجتازت حدود مصر واحتلت السلوم ثم وصلت الى مرسى مطروح (٨٨) ، في الوقت الذى امتدت الحرب لتشمل اليونان ويوغسلافيا ، وبدأ وكان انهيار الحلفاء مسألة وقت فقط ، وفي نفس الوقت كانت ثورة العراق بقيادة رشدى على الكيلانى وفي سوريا قد حدثت انقفاضات متكررة مما حدا بقوات فرنسا

(٨٧) د. صلاح العقاد . الحرب العالمية الثانية ص ٢٣٠ .

(٨٨) مارسيل كولوب . مرجع سبق ذكره ١٢٥ .

الحرية ان تطالب المساعدة والامدادات من بريطانيا في الوقت الذي اضطرت فيه بريطانيا الى احتلال ايران خوفا من ان يمتد الاحتلال الالمانى لتابع البترول الإيرانية (٨٩) .

وهكذا بدأ واضحا ان بريطانيا تواجه صعوبات بالغة الخطورة ، ومما لاشك فيه ان كل هذه الأحداث تركت انعكاساتها على الساحة المصرية وخصوصا بعد القبض على عزيز على المصرى في محاولة منه لمغادرة مصر على متن طائرة حربية ، وفي الاسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب في نفوس المواطنين مما حدا بأعضاء مجلس النواب المصرى الى مطالبة الحكومة بممارسة مسئوليتها بوضع حد اوقف الاعتداءات على مدينة الاسكندرية التى يذهب ضحيتها مئات المصريين كل يوم (٩٠) ، وبلغ توتر الأعصاب في العاصمة مدها وانقسم الوزراء فيما بينهم مما اضطر الملك الى دعوة زعماء الأحزاب للالتقاء بهم حيث جرت المباحثات حول الموقف الدولى والاعتداءات المتكررة على مدينة الاسكندرية وعرض الملك في هذا الاجتماع فكرة تشكيل حكومة قومية برئاسة النحاس باشا الذى اشترط حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة (٩١) .

الا ان هذه المحادثات قد فشلت بسبب مناورات القصر والتي تصد من ورائها نوعا من التمويه على بريطانيا واثبتت حسن نية القصر وعدم مسئوليته عن الاضطرابات الكثيرة التى انتشرت في العاصمة ، وبفشل هذه المحادثات سعى رئيس الوزراء (حسين سرى) الى التقارب مع السعديين بالرغم من تعثر هذه المساعي في البداية الا انه انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة عرفت « بالوزارة السرية الثانية » وغضب الوفد الذى رأى ان ضم السعديين الأعداء الألداء هو خيانة كبرى قام بها

(٨٩) المرجع السابق ، لوكار هيرزويز المانيا الهنريية والمشرق العربى

٣٠٣ ، مذكرات حسن يوسف ص ١١٥ .

(٩٠) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد العادى الرابع - الجلسة

الثانية والأربعين ٢٦ مايو ١٩٤١ ص ١١٧٣ .

(٩١) مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس

سنة ١٩٨٢ ، د. يوتان ليبب ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٢٩ .

القصر (٩٢) . في الوقت الذي بدأ فيه البرلمان المصرى بمجلسيه (النواب والشيوخ) في احراج الحكومة عن طريق العديد من الاسئلة والاستجوابات والتي اظهرت مدى التردى الذى وصلت اليه الاوضاع المصرية (٩٣) . وفى محاولة من الحكومة البريطانية لاعادة الاستقرار والطسائنية الى نفوس المصريين فقد أوفد وزير خارجية بريطانيا وفدا الى مصر برئاسة « أوليفر لثفلتون » مندوب وزارة الحرب بهدف ابلاغ الحكومة المصرية الى أن بريطانيا مصممة على النصر مهما كانت الوسائل بالاضافة الى تخفيف عبء المسؤوليات التى يضطلع بها رؤساء الأسلحة البريطانية وتزويدهم بالارشادات السياسية العامة وأخيرا التنسيق بين بريطانيا العظمى واقطار الشرق الأوسط (٩٤) .

ولعل اختيار القاهرة بالذات لى تكون مقرا للوزير البريطانى باعتبارها مركزا وسطا لدول الشرق الأوسط وعلى اعتبار أن مصر تشهد على جبهتها الغربية أهم معركة يتوقف عليها حسم النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط .

واخذ الوفد فى شن حملة عنيفة على الوزارة الجديدة وعلى الانجليز ايضا بدأها النحاس بخطة عنيفة — ١٤ أغسطس ١٩٤١ — اتهم فيها الانجليز بخرق المعاهدة وتحطيم استقلال البلاد (٩٥) .

فى نفس الوقت فان النكسات المتكررة التى واجهها البريطانيون آنذاك بالإضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية قد أعطى وقودا للحملة ضد الانجليز وتحمل تقارير السفير البريطانى مع نهائية ١٩٤١ صورة كئيبة للأحداث الجارية حيث يقول لامبسون فى أحد تقاريره :

(٩٢) الوفد المصرى ٥ يونية ١٩٤١ ، د. يونان . مرجع مسبق ذكره ص ٤٢٩ .

(٩٣) مضابط مجلس النواب — دور الانعقاد العادى الخامس ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٥ — ١٠٠ ، ومضابط مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى السابع عشر ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ ص ٣ — ٣٠ .

(٩٤) الوفد المصرى ١٦ يونية ١٩٤١ .

(٩٥) الوفد المصرى ١٥ أغسطس ١٩٤١ .

« أن هيتنا قد تدهورت الى حد كبير والوفد يضاعف من حملاته ضد الحكومة المصرية وفاروق يغذى كل هذه الاتجاهات والأحزاب تجد في حملاتها على الحكومة هدفا وطنيا يكسبها قدرا من الشعبية ، وعودة الوفد قضية هامة تتعلق بمستقلنا في مصر (٩٦) .

وتشير الوثائق الأمريكية الى أن ما يحدث في مصر من سوء الاحوال وتفاقم في المشاعر المعادية لبريطانيا مرجعه الى الملك فاروق والسفير البريطاني حيث تحول العداء بينهما الى قضية ثار فكل منهما يريد أن يقتص من الآخر بطريقته الخاصة (٩٧) .

ومع نهاية ١٩٤١ ازدادت المقاب البريطانية بسبب الارتقاع للموس في أسعار الحاجيات الضرورية وما صاحبه من اعتقاد بين الرأي العام المصري بأن مرده الى عمليات النهب التي تمارسها السلطة البريطانية في مصر لحساب جيوشها والقوات المتحالفة معها وصاحب كل ذلك فشل الحكومة في أن توقف موجة الكراهية ضد بريطانيا وظهرت طبقة من الرابحين والمضاربين الذين قاموا بتخزين المؤن أملا في ارتقاع اسعارها وانتشرت السوق السوداء في كل مكان (٩٧) ، ويلاحظ أن كل الصحف المصرية كانت تشير من طرف خفى الى مسئولية بريطانيا عن حدوث تلك الأزمات نظرا لاعتماد جيوشها على المواد التموينية المخصصة للشعب المصري ، ولقد أعلن اسماعيل صدقي باشا (رئيس الوزراء السابق) أن وجود قوات الحلفاء هو أحد الأسباب الرئيسية في عجز المواد الغذائية على اعتبار أن الجنود البريطانيين يستهلكون في أجازاتهم بالإضافة الى ما يستهلكونه في ثكافتهم ما يقرب من ٥٠٠.٠٠٠ ر.د شهريا من القمح يصل الى ٦٠٠.٠٠٠ الف أردب في العام الواحد (٩٩) .

(٩٦) الوثائق البريطانية تقرير رقم ٩٢١ من لامبسون الى هاليفاكس
F.O. 371

٣ يناير ١٩٤٢ .

(٩٧) وثائق الخارجية الأمريكية تقرير رقم ٨٨٣ من السفير الأمريكي في القاهرة الى الخارجية الأمريكية ٢ أبريل ١٩٤١ .

(٩٨) الوفد المصري ، والسياسة ، الأهرام اعداد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥
F.W. 833-00/1167

ديسمبر سنة ١٩٤١ .

(٩٩) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثامنة والأربعون لدور الاعتقاد العادي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤١ ص ١٨٨ .

ولقد أحدث هذا القول دويا واسعا في كل الأوساط الشعبية والرسومية وانتشرت الأقاويل حول النهب البريطاني لصر وعن المجاعة والفوضى وسوء الإدارة ، وتضاعف موقف الحكومة حربا حينما تقدم وزبر المالية باستقالته لأسباب غامضة (٢ يناير ١٩٤٢) في الوقت الذي كانت الأحوال العسكرية في الجبهة الغربية تمر بأدق وأخطر مراحلها ، ومن هنا فقد كان على بريطانيا (مخفوعة الى الحفاظ على مصالحها) أن تتدخل تدخلا حاسما لتعيد الأوضاع الى الاستقرار مهما كان شكل هذا التدخل وكانت عودة الوفد تمثل مطلبا حيويا بالنسبة لبريطانيا .



تعطش الوفد الى الحكم :

في أوائل سنة ١٩٤١ تجمعت عدة عوامل دفعت بالوفد الى اتخاذ سياسة نشطة فيها يختصر بالعلاقات المصرية البريطانية عقد تفاهت مشكلة القطن المصري ، وفي محاولة من بريطانيا لاستغلال الموقف لصالحها ، فقد عرضت على الحكومة المصرية شراء جانب من المحصول بسعر اقل من السعر المعروض في الأسواق بما يقدر بخمسين في المائة (١٠٠)، يضاف الى ذلك تردى الحالة الاقتصادية والمالية وثقل الأعباء التي فرضتها ظروف الحرب وزيادة الضرائب وارتفاع الأسعار مما أثقل كاهل المصريين وخزانة الدولة ، حينئذ نشط الوفد لتصدر الصف الوطنى مطالبا بريطانيا بتحديد موقفها من بعض القضايا التي تشغل الرأي العام وتقدم مصطفى النحاس بذاكرة باسم الوفد الى السفير البريطانى (أوائل ابريل سنة ١٩٤٠) متضمنة عددا من المطالبات الآتية : —

- ١ — جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب .
- ٢ — اشتراك مصر اشتراكا فعليا في مفاوضات الصلح .

٣ - الدخول في مفاوضات مع مصر بعد انتهاء مفاوضات الصلح يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان .

٤ - التنازل عن الأحكام العرفية التي أعلنت بناء على طلب بريطانيا .

٥ - حل مشكلة القطن المصرى وذلك بتكئين مصر من تصديره الى البلاد المحايدة أو أن تشتريه بريطانيا بالأسعار والشروط المناسبة (١٠١) .

والملاحظ على مذكرة الوفد أنها مست مشاعر المصريين جميعا لأنها قد تناولت قضايا غالبية الشعب المصرى وبولرت مطالب كل المصريين وأبرزتها ولذا فقد تصدر الوفد حركة النضال الوطنى بعد أن اعتقدت الجموع الغفيرة من المصريين أن الوفد قد القى بأسلحته منذ توقيعه على معاهدة ١٩٣٦ ، كان لذلك كله أكبر الأثر على القوى السياسية المختلفة في مصر ، فالحزب الوطنى ومصر الفتاة قد أيدا ، وقف الوفد على اعتبار أن تلك المطالب تمثل الحقوق المشروعة لكافة المصريين على اختلاف اتجاهاتهم الحزبية (١٠٢) .

أما القصر وعلى ماهر والسعديون فقد شككوا في تلك المطالب وأعلنوا اعتراضهم على أساس أنه ما كان يجوز للوفد أن يتقدم بمطالب الى دولة أجنبية مدعيا أنه وحده يمثل الشعب الا أنهم أعلنوا اتفـاقهم من حيث المبدأ على هذه المطالب لأنها تتفق ورغبات الشعب المصرى (١٠٢) .

أما الدستوريون فقد أعلنوا موافقتهم بلا تحفظ على الرغم من اعتراض زعيمهم محمد محمود باشا عدم موافقته بتهمة الوفد بالانتهازية واستغلال الفرص ، واقترح بعض زعماء الحزب اصدار بيان يطالب مطالب الوفد على اعتبار قومية المطالب التي أعلنها الوفد .

(١٠١) مجموعة مضابط الشيوخ - دور الاعتقاد الخامس عشر جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٠ (خطاب يوسف الجندى) ص ٥٨١ .

(١٠٢) الوفد المصرى ٢٠ أبريل ١٩٤٠ ، آخر ساعة ٧ أبريل سنة ١٩٤٠ .

(١٠٣) مضبطة الجلسة الستين لمجلس النواب ١٤ مايو ١٩٤٠ ص ٢١٦٢ .

(١٠٤) السياسة ٧ أبريل ، آخر ساعة ٧ أبريل ١٩٤٠ .

ويبدو أن تلك المطالب قد سببت قدرا كبيرا من الاحراج للحكومة المصرية سواء امام الراى العام أو امام بريطانيا ، ولذا فقد تقدم أحد اعضاء مجلس النواب باستجواب الى رئيس الحكومة حول موقف الحكومة من مشكلة الوفد ، واعتقد أن هذا الاستجواب كان بايعاز من الحكومة بهدف أن تستصدر قرارا من مجلس النواب بطرح الثقة بها من جديد على أمل أن تتوى من موقفها سواء امام الانجليز أو امام الراى العام المصرى .

ولما كان نفس الاستجواب معروضا على مجلس الشيوخ للنظر فيه فقد تحدث النائب — عبد الحيد عبد الحق — متها رئيس الحكومة بأن هدفه من مناقشة الاستجواب فى مجلس النواب هو الحصول على اغلبيه تؤيد الحكومة حتى تتمكن من مواجهة مجلس الشيوخ والانجليز معا ..

واعترض أحد اعضاء الحزب الوطنى على مناقشة الموضوع باعتباره امرا غير دستورى وتعتمد العديد من النواب بعدة اقتراحات وأخيرا وافقت الاغلبية على الاقتراحات التالية :

أولا : يعلن المجلس استنكاره لكل عمل فيه محاولة لاقتحام دولة اجنبية فى شئون البلاد الداخلية ولو كانت تلك الدولة صديقة أو حليفة .

ثانيا : استنكاره ايضا لمعالجة المسائل المصرية وبخاصة علاقتها بحليفتنا بغير الطريق الدستورى .

ثالثا : استنكاره أيضا لكل إجراء يقلل من الثقة القوية القائمة بيننا وبين حليفتنا فى وقت فيه التعاون والتآزر واجبان لمصلحة البلدين والمجلس يؤيد الحكومة ويعلم ثقته بها .

وقد علق النائب محمد مهى الدين مركات على قرار المجلس السابق بقوله : انهم ان يستنكر المجلس عملا من أعمال الحكومة اما استنكاره عمل هيئة أو شخص خارج هذا المجلس فلا علاقة له بالأعمال

البرلمانية (١٠٥) ، وهكذا تحول الاستجواب من سياسة الحكومة تجاه تصريح الوفد الى طلب منح الثقة للحكومة وهو ما كان يقصده على ماهر.

وعلى الرغم من موقف مجلس النواب من مذكرة الوفد الا ان الوفدين قد هزوا الراى العام هزة عنيفة وايقظوه من سباته ولذا فقد كسبوا جميع الاراضى التى كانوا قد فقدوها عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ولما قيل لهم انكم بهذه القرارات قد كسبتم الراى العام فى مصر وولتكم قد تخسرون صداقة الانجليز قالوا وبلسان زعيم وفدى كبير : فقد كسبنا شيئا لم يكن كله موجودا وخسرنا شيئا لم يكن كله مضمونا (١٠٦) .

وتشير احدى التقارير الهامة الى أن طلبة المدارس والجامعات كانوا اكثر قوى الشعب اهتماما بمذكرة الوفد حيث عقدت العديد من التجمعات الطلابية ودار النقاش حول الأسلوب الأمثل لمعارضة الوفد فى موقفه وهتف الطلبة بسقوط الانجليز وسقوط المعاهدة (١٠٧) .

على أية حال فان موقف الوفد بتقديده تلك المذكرة لم يكن خلاصا لوجه الله والوطن وانما قصد به ن هذا الموقف احراج بريطانيا واستغلال الأوضاع العسكرية المتردية على الجبهة الغربية وكذلك سوء الأوضاع الداخلية فى مصر لكى يثبت لبريطانيا أن الوفد هو القوة الوحيدة القادرة دوما على خدمة الحليفة وخصوصا وقت الشدائد والمهام الصعبة بدليل أن حكومة الوفد بعد أن ترأست البلاد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لم تحاول أن تعيد تلك المطالب وانما هافتت الاحتلال بصورة لم تشهدها مصر منذ توقيع المعاهدة .

ومع أن هذه المذكرة كما يقول أحد المؤرخين : تعبر بكل تأكيد من نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد (١٠٨) . الا أنها تعتبر

(١٠٥) مضابط مجلس النواب — الجلسة الستين ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ ،

مجموعة مضابط دور الاعتقاد العادى من ٢١٦٢ — ٢١٦٣ .

(١٠٦) الوفد المصرى ٢٠ ابريل ١٩٤٠ .

(١٠٧) تقرير السرايات الملكية — تقرير بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٤٠

دار الوثائق القومية محفوظة رقم ١٨ .

(١٠٨) د. د. محمد النيس . داسة عن خبراير من ٥٢ .

سابقة خطيرة حيث أنها جعلت من — حق أى هيئة سياسية — أن تلجأ إلى السفير الذى يمثل الدولة المحتلة على اعتبار أنه صاحب الراى النافذ ، والقول الصائب فى كل ما يتعلق بقضايانا القومية والوطنية . ومما يضاعف من اعتقادنا بأن الوفد قد لجأ إلى المناورة بهدف الوصول إلى السلطة أن تلك المذكرة لم تتعرض لمسألة اعلان الحرب على اعتبار أنه لو أقرها فى مذكرته فقد يغضب جمهور الشعب ، وأن هو عارض اشتراك مصر فى الحرب اغضب الانجليز فاختار طريق السلامة ولم يشر فى تلك المذكرة إلى تلك المسألة الشائكة بكلمة واحدة وتشر الوثائق الامريكية إلى أن بقاء الوفد بعيدا عن الحكم سيضاعف من مشاكل بريطانيا ، ومن الأفضل وفقا لراى السفير الأمريكى أن يعود الوفد إلى الحكم ، وإذا لم تعجل بريطانيا بتلك العودة فإن الامور ستزداد تعقيدا (١٠٩) . أما عن موقف الحكومة البريطانية من مذكرة الوفد .

فلقد حمل الرد البريطانى على تلك المذكرة نوعا من الفكاهة والبراعة فى تحليل المواقف والاحداث حيث عكس الرد فهما اكيدا بأن المذكرة كانت مناورة من جانب الوفد بهدف احراج بريطانيا فى الظروف الدقيقة ومن جانب آخر فلقد حمل الرد البريطانى نوعا من احراج النحاس بين القوى السياسية والشعبية باعتبار أن هذه المذكرة — تؤدى إلى تدخل بريطانيا فى السياسة الداخلية المصرية (١٠٩) .

ولعل بريطانيا قد قصت إلى أن تقوت على النحاس فرصة الاستفادة من الموقف ، وكانت مقابلة لامبسون رئيس الوزراء المصرى وتسليمه رد الحكومة البريطانية على مذكرة الوفد مما يؤكد أن بريطانيا قد قصت احراج الوفد أمام الراى العام المصرى ، وأمام الحكومة المصرية أيضا واعتراف واضح على أن الوفد لا يمثل الهيئة الرسمية التى تتعامل معها بريطانيا .

(١٠٩) الوثائق الامريكية برقية رتك ٢١١٢ بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ من السفير الأمريكى فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية .

Ligation of the U.S.A. 141. 83 - 255

(١١٠) جريدة المصرى ١٢/٤/١٩٤٠ ، والاهرام ، وآخر ساعة ١٤/٤/١٩٤٠ .

ويمكن القول على وجه العموم أن الرد البريطانى كان سلبيا وأنه فى جهلته يستند الى أن مذكرة الوفد كانت تقتصر الى العنصر النظامى والسند القانونى ، واثباتنا من بريطانيا بأهمية العلاقات المستقبلية مع الوفد فقد نوهت المذكرة البريطانية بأن الحكومة البريطانية يسرها أن يدرك زعماء مصر حقائق الموقف الدولى الحاضر وخطورة النتائج التى سوف تسفر عنها هذه الحروب القائمة ، وإن الحكومة البريطانية تنتظر من اصدقائها قدرا كبيرا من التعاون والاخلاص فى هذه المرحلة الحاسمة (١١١) .

ووفقا لما جاء فى الرد البريطانى فقد عقدت الهيئة الوطنية اجتماعا انتهى بإرسال مذكرة أخرى لبريطانيا حرم الوفد على نفس المطالب التى ذكرها فى مذكرته الاولى مبديا أسفه الشديد على تأويل القرارات بما لا يتفق مع ما وضعت من أجله بل يناقضه وطالبت الهيئة الوفدية بتبليغ هذا الاحتجاج انى وزير خارجية بريطانيا (١١٢) . ٤

ويبدو أن النحاس قد وجد نفسه وقد تورط فى تصعيد الموقف بما لا يتفق والهدف الذى كان يقصده لذا فقد زعمت بعض الدوائر السياسية — وهى ليست وطنية — أنه لما اجتمع السفير البريطانى مع النحاس ليتسلم الاخير رد الحكومة البريطانية ، قال السفير للنحاس باشا انه يسمح لنفسه كصديق شخصى أن ينصح صديقه بالعدول عن هذا الموقف فى الظروف الحاضرة ، وتزعم نفس الدوائر أيضا أن النحاس تنهى لو استطاع العدول الا أن الهيئة الوفدية قد قطعت شوطا يصعب التراجع عنه (١١٣) .

وبصرف النظر عن الدوافع التى كانت وراء هذه المطالب الا أن الوفد قد أكد قدرته على الشغب واحداث قدر كبير من التلق والاضطراب فى العلاقات المصرية البريطانية ، ولاشك فقد انعكس هذا على الشارع المصرى الذى تحرص بريطانيا على بقاءه هادئا ضامنا لحماية ظهر القوات المحاربة .

(١١١) انظر: نص الرد البريطانى : الاهرام ، المصرى ١٢/٤/١٩٤٠ .

(١١٢) المصرى ٢٩/٤/١٩٤٠ ، والاهرام ٣٠/٤/١٩٤٠ ، آخر ساعة

١٩٤٠/٤/١٤ .

(١١٣) آخر ساعة ١٤ ، ٢١/٤/١٩٤٠ .

وتحمل تقارير لامبسون عن هذه الفترة : ان الاحزاب السياسية تتبارى في اظهار وطنيتها حتى تكسب ارضا جديدة على حساب الوفد في الوقت الذى يتمتع فيه الوفد بشعبية كاسحة ليس في مصر وحدها وانما في العالم العربى كله (١١٤) . ومن هنا فقد حرصت الحكومة البريطانية على ارضاء الوفد باعتباره الحزب الذى يحظى بشعبية كاسحة ، وان ابعاده من الحكم لحساب الاحزاب التى تنظر الى قاعدة شعبية يتعارض مع مبدأ بريطانيا التى تعلن دوما انها تحارب من اجل الديمقراطيات في العالم كله بالاضافة الى ان عودة الوفد تعنى استقرار الشارع المصرى وهو ما تحرص عليه الحكومة البريطانية ولذا فقد أعلن لامبسون صراحة : « بأن الوفد سيظل يمثل عامل شغب واضطراب ومن الامثل عودته الى الحكم » (١١٥) .

ووفقا للمصالح البريطانية فقد درس السفير البريطانى الموقف المصرى جيدا ووقف على اتجاهات الاحزاب ودسائس القصر واستطلع الراى العام من كل جوانبه وتأكد من ان عودة الوفد تعنى استقرار الاوضاع المصرية وأن التطرف الوطنى الذى يمارسه الوفد وهو خارج الحكم يختلف تماما عن موقفه وهو في الحكم وفي نفس الوقت فان الوفد لم يتردد في اعلان ارتباطه بقضية الديمقراطية مؤكدا على ان مصر تمد يدها للشعب الحليف (بريطانيا) وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة الحليفة ويشد أزرها وأن نتجنب بوجه عام كل مايمكن أن يؤخذ على أنه د طعنة في الظهر » (١١٦) .

وما لبث الوفد أن تناسى مذكرة أبريل سنة ١٩٤٠ وظل يعلن ان الوقوف بجانب الحليفة هو قضية مبدأ اقتنع بها الوفد وسيظل يدافع عنها على اعتبار ان معاهدة ١٩٣٦ تحتم هذا الموقف الاخلاقي (١١٧) . وهكذا خففت هذه السياسة من شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها تأخذ في الاعتبار رغبات الشعب المصرى والذي يميل الى عودة الوفد .

(١١٤) وثائق الخارجية البريطانية تقدير رقم ٤٦٤ من لامبسون الى

F.O. 407 . 224

هاليفاكس ٤ مايو سنة ١٩٤٠ م .

(١١٥) نفس المصدر السابق .

(١١٦) جريدة المصدري ١٥ ، ١٨ أبريل سنة ١٩٤٠ ، آخر ساعة

٢١ أبريل سنة ١٩٤٠ .

(١١٧) المصرى اول مايو مية ١٩٤٠ .

وهكذا تمكن الوفد من أن يلعب بمهارة وإن يستغل الموقف البريطاني المتأزم أفضل استغلال ولذا فقد تداركت بريطانيا الموقف على اعتبار أن الحكومة التي لا تملك المساندة البرلمانية لن تستطيع أن تحكم بروح المعاهدة مع الوضع في الاعتبار بأن أى جهد يبذل في هذا الطريق لإبـسـد وأن يصطدم بمعارضة القصر ولن تستطيع أى حكومة بدون المساندة الشعبية أن تحارب القصر (١١٨) ومعنى هذا أن بريطانيا تريد حكومة تحـد من نفوذالقصر سواء النفوذ الرسمى أو الشعبى فى الوقت الذى كنت فيه وزارة حسين سرى تتعرض لأكبر هجوم شنه الوفد على اعتبار أن الوزارة قد فشلت تماما فى حل أى مشكلة بل تفاقت المشاكل والحكومة عاجزة عن اتخاذ أى موقف (١١٩)

وللحقيقة التاريخية نقول : « أن موقف الوفد من بريطانيا منذ قيام الحرب العالمية الثانية كان موقفا غير ثابت على الإطلاق ففى بعض الأحيان يعبد الوفد الى أن يلتقى بكل ثقله وراء الحليفة لتنتصر الديمقراطية ، وفى أحيان أخرى يكون حرص الوفد على تحقيق الديمقراطية من وجهه نظره فى الداخل أكثر من حرصه على تحقيق الديمقراطية فى العالم بانتصار بريطانيا وفرنسا كما أن موقف الوفد من الوزارات القومية التى تشترك فيها كل الأحزاب يكون مترجحا مرة يقبل الوفد تشكيل تلك الوزارة ومرات أخرى يرفضها ، مرة يمد يده لأحزاب الاقلية ومرات أخرى يقبضها .

وهناك من يقول أن الوفد كان يقبل بفكرة الوزارة القومية عندما يشعر بضعف موقفه ، وعندما يكتشف أن الظروف تجرى فى غير صالحه او عندما يتعب من البقاء فى المعارضة وكان يرفض فكرة الوزارة القومية عندما يرى ضعف بريطانيا فى أوروبا أو على الحدود الغربية (١٢٠) .

الا أن الوفد كان حريصا على أن يذكر بريطانيا بين حين وآخر بأن قضية الديمقراطية فى مصر هى جزء من قضية الديمقراطية التى تدافع

(١١٨) د. يونان لبيب رزق ، تاريخ النظارات المصرية ص ٤٤١ .

(١١٩) جريدة المصرى اول يناير سنة ١٩٤١م .

(١٢٠) المصور ٦ مارس ١٩٨١ بقلم صبرى أبو المجد .

عنها بريطانيا وتحارب من أجلها في العالم كله مما سبب لبريطانيا كثيرا من المشاكل التي تثلث في العديد من الاضطرابات والمظاهرات والعديد من مظاهر الاستياء العام .

ومزيذا من استغلال الموقف فقد تقدم الوفد — ٢ يناير ١٩٤١ — بذاكرة الى الملك فاروق استعرض فيها اثر الحرب على احوال مصر الداخلية والخارجية وطالب باجراء انتخابات لوضع الامور في نصابها الصحيح من حيث الرجوع الى الامة باعتبارها مصدر السلطات انقاذا للبلاد من المصير المجهول (١٢١) .

وأعلنت الهيئة الوفدية عدة قرارات كان الهدف منها هو القضاء على البقية الباقية من هيئة الوزارة وتمثلت هذه القرارات فيما ياتي :

اولا : أن الوفد لا يرتبط بأية نتائج أو مفاوضات تتخذها الوزارة الحاضرة ويكون فيها أساس بعصير البلاد واستقلالها أو حقوقها وأمنها .

ثانيا : ينسحب حضرات الشيوخ والنواب الوفديين من جلسات المجلسين (النواب والشيوخ) ولجانها الى يوم ٧ مايو ١٩٤١ — يوم انتهاء المادة الدستورية لعضوية الشيوخ المقترح على خروجهم — على أن يقدم استجواب اثر عودتهم يطالبون فيه بموقف الحكومة من المخالفات الدستورية التي قامت بها وعلى ضوء ما يسفر عنه هذا الاستجواب يحدد مركز الشيوخ والنواب في المجلسين (١٢٢) ، ومن السهل أن يفهم هذا الموقف من الوفد على اعتبار أن الوفديين يعتبرون أنفسهم موكلين بالنيابة عن الشعب المصري وأن أي التزام من أي حكومة أخرى يعتبر من وجهة نظرهم مخالفة صريحة للدستور من هنا نرى أن الوفد لم يكن موضوعيا حيث حمل الحكومة أكثر من طاقاتها مستغلا بعض الاحداث التي هي بلا شك خارج مقدرة الحكومة فعلا يحمل الوفد حلة عنيفة على الحكومة بسبب الفشارت الجوية

(١٢١) المصري ٣ يناير ١٩٤١م .

(١٢٢) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثلاثون — دوو الاتمعات

الصادى الثامن ٦ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٠١ .

التي تقع على محبنة الاسكندرية ويحمل الحكومة المسؤولية كاملة (١٢٢) ، على الرغم من أن الوفد حينها عاد الى الحكم في فبراير سنة ١٩٤٢ لم يستطع أن يفعل شيئا امام هذه المسألة بالذات بالرغم من أن القصف قد تضاعف وأصبح عدد الضحايا يعدون بالمئات في اليوم الواحد ، وهكذا عمل الوفد على الاستفادة من الظروف القاتمة بانتهاز الفرص المناسبة التي أوجدتها الحرب ليجعل منها مناورة سياسية تقربه يوما بعد يوم من الحكم .

وفي الوقت الذي أدركت فيه بريطانيا أهمية عودة الوفد كان القصر وأعوانه يقومون بسياساتهم المعهودة وهى محاولة النيل من سمعة الحلفاء عن طريق الاشاعات التي كانت تتردد ومنها أن الحرب ما هى الا مشكلة وقت فقط وأن النصر فى جانب المحور لا محالة .

وعلى ما يبدو فقد كان هناك ما يدعو الى كثرة الاشاعات ونضجيهما وخصوصا فيما يتعلق بمعنويات الجيش البريطانى فى مصر حيث يذكر أحد المعاصرين قائلا : « لقد كانت قيادة الجيش البريطانى فى يد الجنرال (ريتش) والذي كان يدير المعركة بالتليفون تارة من القاهرة وتارة من الاسكندرية والى جواره صديقه المصرية الحسنة » ، يضيف صاحب هذه الرواية : « لقد اشترى أحد الفلاحين فى مركز منيا القمح مدفعا رشاشا من الجنود البريطانيين ، وأن مصطفى أمين كان يسير فى الشارع بينما أحد الجنود الهنود يدفع أمامه فردتى « كاوتش » للسيارة وقد عرضهما عليه بدولارين اثنين وأن حسين أو أبو الفتح ذكر أن بعض الضباط البريطانيين أبدى استعداده لأن يورد له أى عدد يشاء من سيارات الجيش البريطانى بسعر مائتى جنيه للسيارة الواحدة (١٤٢) .

وعلى الرغم من المبالغة فى رواية الرواه الا أن هذا يعطى مؤشرات اكيدة على أن معنويات الجيش البريطانى كانت هابطة لدرجة كبيرة

(١٢٣) جريدة المصرى ٦ فبراير سنة ١٩٤٠ .
 (١٢٤) محمد التابعى - أسرار الساسة والسياسة ص ٢٨٦ ، ويضيف الاستاذ التابعى العديد من الأمثلة على تدهور معنويات الجيش البريطانى مما أحدث ارتباكاً شديداً فى الدوائر السياسية الإنجليزية .

وخصوصا بعد الانتصارات الكاسحة التي كان يحرزها الألمان على جبهات القتال مما حمل وزير الحربية البريطانية الى الحضور الى مصر وقابل معظم الزعماء المصريين واحدا بعد الآخر وخرج من مقابلاته الى أن الملك فاروق هو سبب كل المشاكل في مصر ، وبشهادة كل من قابلهم من الزعماء (١٢٥) .

ولقد اقتضت الحكومة البريطانية بنتيجة واحدة وهي — طرد الملك فاروق — ويضيف السفير البريطاني قائلا : « ما دام هذا الغلام جالسا على العرش فأننا لن نلقى تعاوننا حقيقيا وسيبقى لدينا الاحساس بأنه متى سادت الأحوال فأننا سنطعن من الخلف (١٢٦) .

وأمام هذا الكم الهائل من المشاكل أبدى حسين سرى رئيس الوزراء) عزمه على الاستقالة حيث أعلن صراحة بأن الموقف يقتضي قيام وزارة قومية تضم كل الأحزاب ويرأسها النحاس باشا وأبدى الأحرار الدستوريون موافقتهم تفاديا لأي خطر يمس سيادة البلاد وأبدى النحاس باشا موافقته حينما فوتح في الأمر بل أنه قبله مسرورا (١٢٧) . ويضيف ابراهيم عبد الهادي — عضو مجلس الوزراء — أن السفير البريطاني قد فاتح حسين سرى بضرورة عودة البند وهذا ما يؤكد الدكتور هيكل في مذكراته أيضا (١٢٨) .

واضطرب الجو السياسى وعرف الناس حقيقة ما يجرى وراء الستار وما أسهل إثارة الاضطرابات والمظاهرات في القاهرة والتي تنادى بسقوط الوزارة وشجعت أثناء الحرب وتقدم الألمان في أرض مصر على خلق جـبـو ملائم لعناصر الاضطراب ، حيث قامت المظاهرات ترفع شعارات عدائية ضد انجلترا وذهب بعضها الى السفارة البريطانية يسبون الانجليز بالفساد

(١٢٥) الوثائق الأمريكية برقية رقم ٢٠٠٦ من السفير الأمريكى في القاهرة الى الخارجية البريطانية ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٠ .
140.0011 European War 1939-1887

(١٢٦) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ص ١٤٦ .
(١٢٧) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادي — روز اليوسف ٩ اغسطس سنة ١٩٨٢ .
(١٢٨) المصدر السابق ، مذكرات في السياسة المصرية ج٢ محسن
سبق ذكره ص ٢٢٤ .

مهينة — تقدم يا روميل — الى الامام يا روميل — ولم يكتفوا بترديدها
بشعرية بل كانوا يتولونها بالانجليزية ايضا (١٢٩) .

ومن المرجح أن السفير البريطاني لم يكن خالص النية في معالجة
تلك الأزمة ، ويبدو أنه باصراره على عودة الوفد الى الحكم كان يرمى
الى رد الاعتبار الى نفسه في نظر حكومته اذ كان وزير الخارجية مستر
« ايدن » قد وجه اليه نوعا من اللوم لفشله في الوساطة بين الوفد
والقصر سنة ١٩٣٧ ، وهي الأزمة التي انتهت باتقالة النحاس باشا في
ديسمبر من نفس العام .

والعجيب أن تقف وزارة حسين سرى موقفا سلبيا من المظاهرات
التي اندلعت لتشمل القاهرة كلها والحرب قائمة والأحكام العرفية مطنة ولم
تحرك ساكنا وكان بإمكانها تفريق هذه المظاهرات وهذا ما لم يحدث مما
يجعلنا نشك في أن حسين سرى كان ضليعا في مؤامرة اتفق عليها مع
الانجليز حتى يبرروا ما هم مقدمون عليه في مساء ٤ فبراير وتشير مراسلات
السفير البريطاني الى حكومته اثناء تفهم تلك المظاهرات الى رغبة السفير
في استغلال الموقف والتدخل في الوقت المناسب بهدف عزل الملك وفرض
حكومة الوفد (١٣٠) .

ويضيف أحد المعاصرين في محاولة لالتقاء اللوم على الوفد باعتباره
كان ضليعا في تلك المظاهرات فيقول : « أن الجماهير التي كانت تهتف الى
الامام يا روميل انتقلت لتحى الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايته
الحكم ما اثار عجب الأجانب وأعجاب السفير البريطاني والجالية البريطانية
بأسرها فقد دلت مظاهرات الابتهاج هذه على أن للوفد من القدرة
على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب الماساة عيدا وأن يحصل التيار

(١٢٩) مذكرات ابراهيم عبد الهوى المصدر السابق ، مذكرات الدكتور
هيكل ج٢ ص ٢٢٥ ، مذكرات حسن يوسف ، مصدر سبق ذكره
ص ١٢٧ .

(١٣٠) مجلة المصور ٦ مارس ١٩٨١ ، دراسة عن سنوات ما قبل
الثورة أعدها صبرى أبو الجعد .

المتدفق المعادى لاتجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تيارا متدفقا يظاھر
انجلترا ويناصرھا (١٢١) .

والسؤال الذى يفرض نفسه عند معالجتنا لتلك القضية الهامة :
لماذا وقع اختيار بريطانيا على الوفد بالذات ؟..

تؤكد كل المصادر الهامة بما فيها زعماء الوفد أنفسهم أن الملك
فاروق قد حاول فى أواخر حكومة سرى الاتصال بالوفد بهدف تأليف وزارة
ائتلافية أو قومية يرأسھا النحاس وبالفعل فقد أبدى الوفد موافقته على
الفكرة ورحب بها (١٢٢) ، فإذا كان القصر يحرص على مبدأ التضامن مع
الوفد معنى هذا أن كل القوى السياسية فى مصر أصبحت موالية للملك
فاروق لأن كل أحزاب الأقلية كانت تدور فى فلك القصر - من هنا فقد
حرصت بريطانيا على فصح كل رابطة بين الوفد والقصر فلا يستطيع الوفد
أن يصل الى الحكم مهما كانت شعبيته الا بواسطة الانجليز وتضيف الوثائق
البريطانية - أن لامبسون قد بذل قدرا كبيرا من الجهد فى محاولة لعدم
تمكن الوفد من العودة الى الحكم عن طريق القصر حتى لا يتحول الوفد
الى أداة تدور فى فلك القصر مما يضاعف من حجم المشاكل التى تواجهها
بريطانيا (١٢٣) .

أما بريطانيا فقد كالت تحرص جيدا على عودة الوفد وبطريقتها
الخاصة الأمر الذى يعنى ارتباط الوفد بها وليس بالقصر ، ويبدو أن هذه
القضية كانت تحكمها عدة اعتبارات استراتيجية هامة من أهمها : -

(١٢١) د. هيكل ، مصدر سبق ذكره ج٢ ص ٢٤٧ .

(١٢٢) مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، روز اليوسف ٩ اغسطس
١٩٨٢ ، د. هيكل ج٢ ص ٢٢٠ - ٢٢٥ ، مذكرات حسين يوسف
ص ١٢٦ .

(١٢٣) الملف السرى لحادث ٤ غراير من لامبسون الى الخارجية
البريطانية برقية رقم ٢٤٠ ١٨ يناير ١٩٤٢ ، الأهرام ١١/٥/١٩٧٣ ،
التابعى ، مصدر سبق ذكره ص ١٤٨ - ١٥٠ ، مذكرات كريم ثابت
المستشار المصحفى للملك فاروق ، الجمهورية ١٣ يونية سنة ١٩٥٥م

أولاً : الشعبية الكاسحة التى يتمتع بها الوفد بخلاف غيره من الأحزاب الأخرى وهذا ما يؤهل الوفد للقيام بأدق الأمور وأخطرهما اعتقاداً بأن أى معارضة لن يكون لها أهمية طالما بقى الوفد فى الحكم .

ثانياً : أن التدخل البريطانى بهدف فرض حكومة وفدية سيقطع خط الرجعة بين القصر والوفد وهو ما تحرص عليه بريطانيا وفقاً لخططها الاستراتيجية .. —

ثالثاً : أن اختيار الوفد صاحب الأغلبية الكاسحة لتمثيل الدور الذى أعدته بريطانيا لتتقده فى ٤ فبراير لم يكن بهدف المصلحة العامة للوفد بقدر ما كانت تهدف إليه بريطانيا من أن هذا الموقف سيكون بداية النهاية للشعبية الكبيرة التى يحظى بها الوفد ، وهذا ما تحقق بالفعل .

رابعاً : لقد كان هذا الاختيار — ومن وجهة النظر البريطانية تدعيماً لفكرة الديمقراطية حيث أن عودة الوفد أمر تقرره الديمقراطيات التى تحارب بريطانيا من أجلها كما أن هذا التصرف سيحظى بتأييد حلفاء بريطانيا الذين يحاربون دفاعاً عن الديمقراطية .

وهكذا تجمعت العديد من الأسباب لتخلق ما يسمى بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م .

قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى :

لم تعد حكومة حسين سرى موضع ثقة الملك فاروق بسبب أزمة حكومة فيشى فقد طلبت بريطانيا من حسين سرى قطع علاقات مصر بحكومة فيشى التى قامت اثر انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة وتقسيم فرنسا الى شطرين شطر احتله الالمان وفيه باريس ، وشرط يخضع لحكومة بيتان وعاصمة فيشى وكان طبيعياً أن تكون حكومة فيشى موالية للمحور وعلى اثر ذلك انقسم الفرنسيون الى فريقين : جماعة ديغول الذى فر الى لندن ليقود حركة « فرنسا الحرة » وجماعة فرنسية أخرى مؤيدة لحكومة فيشى وتتبعها سلطات فرنسية فى بعض مناطق الشرق العربى سوريا ولبنان — وفى ٦ يناير ١٩٤٢ أقدمت وزارة حسين سرى على

قطع العلاقات مع حكومة فيشى بناء على طلب تقدم به السفير البريطاني (١٢) ، ولقد ترتب على تعيين الجنرال « كاترو » مندوبا عاما للجنرال « دييجول » في أواخر نوفمبر سنة ١٩٤٠ قيام ممثلين متناقضين لفرنسا في مصر أحدهما يرأسه جان بوتسي ، يمثل حكومة فيشى المتعاونة مع ألمانيا وكان على صلة وثيقة بدوائر القصر ، والآخر يرأسه « كاترو » ويمثل دييجول وتسانده الحكومة البريطانية ومن ثم كان من الطبيعي أن تضغط بريطانيا على حكومة حسين سري لقطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى .

وبناء على رغبة الحكومة البريطانية فقد اجتمع مجلس الوزراء المصري في ٥ يناير سنة ١٩٤٢ لمناقشة قطع العلاقات مع فيشى وأعرض مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف وطلب أرجاء النظر في قطع العلاقات لمزيد من الدراسة على اعتبار أن أهمية الموضوع تقتضي مزيدا من التأنى ، أما الدكتور هيكل وزير المعارف فقد طلب التريث حرصا على مستقبل الطلاب المصريين الذين يدرسون في فرنسا إلا أن رئيس الوزراء أصر على طرح الموضوع للتصويت ، ويصف الدكتور هيكل الموقف بقوله : « لقد تولتني الدهشة حين رأيت جميع الوزراء يوافقون على قطع العلاقات مع فيشى وقد امتنعت وامتنع مصطفى عبد الرازق عن التصويت (١٣٥) » .

ومن الواضح أن رئيس الوزراء قد أقدم على هذه الخطوة باتفاق مع السفير البريطاني وباتفاق سابق أيضا مع غالبية أعضاء مجلس الوزراء ، ولذا فقد أحدث هذا القرار دويا هائلا وانطلقت الأزمة لأن القرار السابق قد اتخذ في غيبة الملك فاروق الذي كان يقوم برحلة على ساحل البحر الأحمر ، وما أن عاد حتى سعى على ماهر ورجاله إلى تصوير الموقف له على اعتبار أن الوزارة قد تجاوزت اختصاصها

(١٣٥) د. محمد حسين هيكل مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٢١٩ ، مذكرات

وتعدت على حقوق الملك التي أقرها الدستور والقانون باعتبار أن السفير هو نائب الملك الأمر الذي دعا الملك فاروق إلى استدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية (صليب سامي) وغنهما تخفيفا شديدا ، وفي اليوم الثاني صدرت الأوامر لوزير الخارجية بأن يلزم داره (١٢٦) .

وبلاحظ أن ما أقدمت عليه الحكومة يعد تجاوزا خطيرا في العلاقات مع القصر وخصوصا وأن التقاليد للتبعية كانت تقضى بأن يرسل إلى القصر صورة من الموضوعات التي ستعرض على مجلس الوزراء قبل انعقاده بوقت كاف إلا أن هذا الموضوع الخطير قد اسقط من «الرول» الذي أرسل إلى القصر (١٢٧) ، وهذا يؤكد تواطؤ حسين سرى مع الإنجليز في هذا الأمر في وقت كانت فيه الحكومة تترنح من الأزمات الاقتصادية الخطيرة التي وصلت إلى حد أن الناس كانوا يختطفون الخبز في الشوارع (١٢٨) ، وعجزت الحكومة عن وضع حلول سريعة لكثير من المشاكل التي بدت وكأنها معقدة ثم ما كان من الهجمات التي يشنها الوفديون وأحزاب الأقلية ضد الوزارة فلم يكن من المعتول والموقف هكذا أن تقدم الحكومة على اتخاذ هذه الخطوة الخطيرة إلا إذا كان هناك اتفاق مبيت بين سرى باشا والسفير البريطاني على اعتبار أن هذا الموضوع سيكون بمثابة القشة التي قصبت ظهر البعير وأنه سيعجل بالمواجهة المباشرة بين السفير والملك فاروق وتصفية كافة الحسابات القديمة .

ويعلق أحد أعضاء مجلس الوزراء بقوله : لم أتوقع أن يكون لهذا القرار من الآثار العميقة والبعيدة بعض ما حدث ولم يخف على أحد أن انجلترا هي التي أصرت عليه (١٢٩) .

(١٣٦) الملف السري لحادث ٤ فبراير الأهرام ١٩٧٣/٤ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٣ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٠ .
(١٣٧) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق ، الجمهورية ١٣ يونية ١٩٥٥ .

(١٣٨) د. محمد أنيس ، دراسة عن ٤ فبراير ص ١٠٧ .
(١٣٩) د . هيكل ، مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٢٢٠ .

ومقب عودة الملك من رحلته في الصحراء والبحر الأحمر — بعد ثلاثة أيام — اذ نشرت الصحف أن صليب سامى وزير الخارجية اعتكف في منزله لوعكة صحية (١٤٠) .

ولا غرابة أن يكون الموضوع الرئيسى فى الصحف المصرية فى تلك الأيام هو قطع العلاقات مع فرنسا نظرا للعلاقات الثقافية الوطيدة التى كانت تربط مصر بفرنسا ، ولقد أحدث هذا الموقف دويما داخل البرلمان المصرى حيث تقدم عدد كبير من أعضاء مجلس النواب باستجابات الى الحكومة تحمل نوعا من الاستنكار الشديد وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد رد مقنع لتساؤلات الاعضاء مما دعا وزير الخارجية الى تأجيل مناقشة الموضوع بعد اسبوعين أو ثلاثة مما دفع بعض الاعضاء الى القول : « أنا لا افهم معنى لتأجيل الإجابة ، فهل عندما أوقفت العلاقات فعلا ، وصدر قرار الحكومة بذلك لم تكن قد تجمعت لدى الجهات المسئولة أسباب الوقف » (١٤١) .

وبنظرا لان قرار الحكومة قد قوبل بموجة من الاستنكار داخل مجلس النواب فقد اقترح وزير الخارجية — صليب سامى — أن يناقش الموضوع امام لجنة الشؤون الخارجية باعتبارها جهة الاختصاص فى الامر وقد قوبل هذا الرأى بعاصفة من الرفض على اعتبار أن هذا يعد تقليدا جديدا فى الحياة البرلمانية المصرية (١٤٢) .

ووفقا لحاضر مجلس النواب والشيوخ نرى تأجيل أحد الاستجابات قد يكون بسبب حاجة الحكومة الى بعض بيانات بطلبها المجلس أو غيرها من المعلومات التى يصعب على الحكومة الإجابة عنها فى الحال أما الموقف هذه المرة والحكومة تعلم كل الظروف والملايسات التى دعت الى قطع العلاقات مع فيشى ، ولذا يمكننا القول : أن موقف صليب سامى — وزير

(١٤٠) الاهرام ، المصرى ١٥ يناير سنة ١٩٤٢ م .
 (١٤١) مضبطة مجلس النواب — الجلسة التاسعة ١٤ يناير ١٩٤٢
 ص ٢١٦ .
 (١٤٢) المصدو السابق .

الخارجية — كان نوعا من المراوغة والاستفادة بمعامل الوقت حتى يتأكد من مصير الوزارة التي بدا مؤكدا أنها على وشك الاستقالة .

وعلى الرغم مما لجأت اليه الحكومة من اصدار بيان في ٨ يناير سنة ١٩٤١ فكرت فيه : ان الحكومة البريطانية تلقت انباء خطيرة دفعتها الى المطالبة باتخاذ قرار سريع من الحكومة المصرية حول هذا الموضوع (١٤٢) الا ان وقع هذا القرار على المصريين كان سيئا نظرا للعلاقات التاريخية التي تربط مصر بفرنسا ولان غالبية السياسة المصريين كانوا متشبعين بالثقافة الفرنسية ولذا فاننا نرجع عدم موافقة الدكتور هيكل لهذا السبب ، وكذلك كان لبوتسي الوزير المفوض من قبل حكومة فيشي — والذي كان يمثل الجمهورية الفرنسية الثالثة قبل سقوطها — صلات واسعة جسدا بالسياسة المصريين وصلات اجتماعية بالاستقراطية المصرية كما كان مقربا الى حد بعيد من فاروق (١٤٤) .

وعرف البريطانيون ما حدث مع وزير الخارجية — صليب سامي — واعتبروه عملا غير ودي وأبلغوا رأيهم الى سرى باشا الذي شعر بجسامة التبعة الملقاة على عاتقه وتذكر — لحدث من قبل لشاء ايران رضا بهلوى وخشى ان تفاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التصفية وهو رئيس وزرائها ولقد افضى سرى باشا بكل هذه المخاوف الى الملك واثار عليه بقبول الامر الواقع (١٤٥) ، الا ان الملك قد تمسك بموقفه من ضرورة اقالة صليب سامي وبينما كان حسين سرى يرى ان اقالة وزير الخارجية بسبب قرار مسئول عنه هو ايضا لابد وان يصحبه استقالة الوزارة ، والسفارة البريطانية ترى ان اجراء قد اتخذ بناء على طلبها لا يجوز تحديه من جانب القصر على اعتبار ان استقالة الوزارة لهذا السبب سيدفع الانجليز مباشرة الى المواجهة الفعلية مع الملك فاروق باعتبارهم طرفا من اطراف الازمة (١٤٦) .

(١٤٣) الاحرام ٩ يناير ١٩٤٢ ، اخر ساعة ١١ يناير ١٩٤١ .

(١٤٤) د . انيس مرجع سبق ذكره ص ٨ .

(١٤٥) مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٢٤٤ ، مذكرات حسن

يوسف ص ١٣٠ .

(١٤٦) د . يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤١ .

وفي محاولة من بريطانيا لاستثمار الموقف بهدف حسم الصراع الدائر بين القصر والانجليز فقد بالغ الانجليز في طلباتهم من حيث طرد جميع الايطاليين الذين يعملون في القصر وكل اذئاب على ماهر (١٧٤) .

وامام استعمال العصا الغليظة فقد تراجع الملك فاروق وطلب من احمد حسنين (رئيس الديوان) التوسط لدى البريطانيين حتى يتنازلوا عن مطالبهم بشأن استبعاد من طلبوا استبعاده من القصر مقابل أن يبقى وزير الخارجية في منصبه (٤١٨) ، وبينما الازمة في طريقها الى الانتهاء اذا بقوات روميل قد نجحت في احرار انتصار كبير في الصحراء الغربية وتقدمت صوب مصر ، وبدا ان القوات الالمانية لن يعوقها عائق امام هدفها الكبير وهو سحق القوات البريطانية واحتلال مصر ، ومن هنا فقد اضطرت الحياة في مصر وانطلقت المظاهرات تنادى نداءات عدائية ضد الانجليز ومن القاهرة امتدت لتشمل باقى المدن الكبرى كالاسكندرية وطنطا وغيرها ، وفي الوقت نفسه انفتح باب الامل امام الانجليز حيث أعلن هتلر قراره الذى أحدث دويا عالميا وهو اعلان الحرب على روسيا (١٤٩) .

وقد ابتهج الحلفاء حيث أن فتح جبهة جديدة تحارب فيها المانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا في مصر ، ولذا فأننى أعتقد أن القرار الالماني بغزو الاتحاد السوفيتى يعد المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فلقد كان قطاع كبير من المصريين ومن ورائهم القصر يعتقدون ان هزيمة السوفيت ستؤدى الى اضطراب موقف بريطانيا كله في الشرق الاوسط وسينتهى بانسحابها تماما من المنطقة .

الا أن الانتصارات الكاسحة التي احرزها السوفيت قد اثارت قلقا كبيرا خشية انتصار التحالف السوفيتى الانجليزى لذلك لم يكن غريبا أن يعلن اسماعيل صدقى بلشا أن ايطاليا تهاجم مصر لابتعد غزوها ولكن لان

(١٤٧) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ، الاهرام ٢٧ يناير ١٩٤٢ .
 (١٤٨) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٢٨٩ من لامبسون الى ايند
 ٢٧ يناير ١٩٤٢ . F.O. 371
 (١٤٩) . جى ديبيورين . الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية
 ترجمة خيرى حماد ، القاهرة ١٩٦٧ ص ١٦٢ .

بريطانيا تحتلها (١٥٠) . وهكذا اندفعت مصر لى تكون جزءا من الصراع الدائر بين القوى الكبرى فى الوقت الذى كان الالمان ينتصرون فى الجبهة السوفيتية كما تضاعفت قوة الالمان فى ليبيا وكذلك دخول اليابان للحرب فى ديسمبر ١٩٤١ بهجومهم المفاجئ على بيرل هاربر كل هذه الانتصارات من جانب المحور دفعت بريطانيا لى تجعل من مصر « القاعدة الرئيسية » فى الموقف وهذا لن يتحقق ما بقى القصر يلعب بمشاعر الحلفاء ، وعلى الرغم من أن جذور الصراع بين القصر والانجليز يمتد لسنوات طويلة الا أن تردى الاوضاع العسكرية لقوات الحلفاء وعلى كل الجبهات قد دنع بريطانيا الى الموقف الذى يمثل مصالحها الفعلية على اعتبار أن عودة الوند وخلع فاروق كهيلا باستقرار الاوضاع المصرية ، وايقن سرى باشا ان لا مفر من أن يستقيل : بعد أن فقد ثقة البرلمان وثقة فاروق أيضا كما أن الانجليز انفسهم على الرغم من صداقتهم لسرى باشا الا أنهم قد ايقنوا جيدا أن حكومة سرى قد أصبحت عاجزة تماما عن مواجهة الموقف (١٥١) .

والحقيقة ان هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن الملك فاروق كان يهدف الى بقاء الموقف برمته كما هو نظرا للظروف العسكرية غير المرجحة لكفة الحلفاء فى الصحراء الغربية حتى اذا ماتمكن روميل من أن يخرق وادى النيل فان فاروقا يمكنه الاحتفاظ بعلى ماهر لى يتولى رئاسة الحكومة ويكون قادرا على التفاهم مع المحور بعكس أى شخص آخر نظرا لما عرف عن على ماهر من خلافات مستمرة مع الانجليز لم تكن خافية على الالمان او الايطاليين .

وهكذا تفاقمت الأزمة وتعددت اسبابها فى الوقت الذى يقوم فيه لامبسون بتسجيل كل الأحداث أولا بأول ويبحث بها الى حكومته ونظرا لتصاعد الموقف بشكل ينذر بالمخاطر فقد طلب من حكومته أن تعطيه تفويضا كاملا لحسم الموقف مع الملك فاروق (١٥٢) .

(١٥٠) الاهرام ١٩ ديسمبر ١٩٤١ ، اخر ساعة ٢٢ ديسمبر ١٩٤١ .

(١٥١) هد - هيكال ، مصدر سبق ذكره ص ٢٢٥ .

(١٥٢) الوثائق البريطانية برقية رقم ٤٦٧ من لامبسون الى الخارجية

البريطانية ٢٧ يناير ١٩٤٢ . F.O. 371

وادرك أحمد حسنين ، رئيس الديوان الملكي (خطورة الموقف وفى محاولة منه لتهنئة المشاعر الملتهبة تقديرا لما يحق بالعرش من أخطار فقد حاول اقتناع لأمبسون بترك وزير الخارجية « صليب سامى » يخرج من الوزارة من أجل الصالح العام ويحاول اقتناع السفير بان مصر كلها وراء الملك الذى يحظى بشعبية كبيرة الا أن السفير يرفض التضحية بوزير الخارجية بسبب اجراء قام به تنفيذًا لقرار من مجلس الوزراء المصرى وبناء على طلب من بريطانيا ولهذا أعلن السفير : أننا سنقف وراء صليب سامى حتى ولو تخلى عنه رئيس الوزراء (١٩٠٢) .

وهكذا تجمعت العديد من الاسباب التى دفعت حسين سرى الى تقديم استقالته . ووفقا للوثائق البريطانية . فان لأمبسون قد ادرك أهمية استقالة سرى باشا ويعلق لأمبسون على هذا الموقف قائلا : « لقد طلبت من سرى باشا أن يرشح بعض الاسماء التى تصلح لمنصب رئيس الحكومة الا أنه اقترح اسماء مثل : بركات باشا . أحمد ماهر باشا أو الدكتور هيكل باشا الا أننى أعرف أن هذه الاسماء غير مناسبة لسبب أو لآخر ولذا فان عودة الوفد أصبحت ضرورة تحتها مصالحنا العليا » (١٩٠٤) .

وتشير الوثائق الامريكية الى مسؤولية حسين سرى عن تازم الموقف بين فاروق والسفير البريطانى فى الوقت الذى كانت تبذل فيه العديد من المحاولات لحل مشكلة « فيشى » كان رئيس الوزراء المصرى يقوم بمحاولات مكثفة لدفع بريطانيا الى تأديب الملك فاروق وتضيف نفس المصادر : « لقد حاولنا اقناع السفارة البريطانية بخطورة المضي فى هذا الطريق الذى يتناقض تماما مع مشاعر المصريين ولكن يبدو انفسا لم نحقق أى هدف (١٩٠٥) .

(١٩٠٣) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ، برقية من لأمبسون الى

حكومته ، الأهرام ٢٣/٤/١٩٧٣ .

(١٩٠٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٩٨ .

(١٩٠٥) الوثائق الامريكية برقية رقم ٢٠٧٦ من السفير الأمريكى فى

القاهرة الى حكومته ٢٨ يناير ١٩٤٢ . 140.0011

ووفقا لهذه الحقيقة فان الوثائق البريطانية تؤكد أن حسين سرى كان على علم بتطور الاحداث ولم يخف كراهيته الشديدة لفاروق وكان من رايه دائما — تأديب الولد — الذى يلعب بالنار على حد تعبيره (١٥٦) .

ولما كان لامبسون قد بعث الى حكومته يطلب تفويضا في حسم الموقف فقد وافقت الحكومة البريطانية على أن تترك الأمر برمته لكى يعالجه لامبسون بما يتفق وسياسة بريطانية العظمى الا ان هذا لم يمنع من أن تتف الخارجية البريطانية على تطور الأحداث أولا بأول وتبضى رسائل لامبسون الى حكومته حول أهمية عودة الوفد وفي احدى البرقيات يقول السفير : « قابلت حسنين باشا وقال : ان هناك محاولات تجرى لتشكيل وزارة قومية ولما كان هناك خطر واضح من أن نواجه بوزارة يرأسها مرشح لعلى ماهر فلقد عقدت اجتماعا لمناقشة الموقف برمته وحضره وزير الدولة لشئون الشرق الأوسط والقائد العام للجيش البريطانية في المنطقة وتردد بوضوح في هذا الاجتماع ان الازمة الحالية قد ايتت بواسطة العناصر المعادية لبريطانيا لاستغلال مصاعبنا الحالية في الشرق الأقصى وفي ليبيا واننا اذا أخفقنا في اظهار الشدة فقد تحدث مخاطر أخرى وأوضح القائد العام للشرق الأوسط أنه يفضل تجنب حدوث مواقف قد تؤدي الى اضطرابات عامة وقد يتحرك الجيش المصرى لحماية الملك وقد تمت من جانبى بالرد على هذه المخاوف بحكم معرفتى بالاحوال العامة ٠٠ وتم الاتفاق على أن تقابل الملك فاروق في الواحدة بعد ظهر اليوم (٢ فبراير ١٩٤٢) وأبلغه بالأتى : —

١ — يجب أن تقوم وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة وتقدر على تنفيذها نصا وروحا .

٢ — أن تكون وزارة قوية وقادرة على الحكم وتحظى بتأييد شعبى كافى .

٣ - أن هذا يعنى الإرسال فى طلب النحاس باشا بصفته زعيما لحزب الأغلبية والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة .

٤ - يجب أن يتم ذلك فى موعدا أقصاه ظهر غد .

٥ - أن الملك سيكون مسئولا بصفته الشخصية عن أى اضطرابات قد تحدث خلال ذلك (١٥٧) .

وفى خلال الواحدة من بعد ظهر ٢ فبراير ١٩٤٢ توجه لامبسون الى الملك فاروق وشرح له أنه بصفة ممثلا للحلفاء فى مصر فمن الضرورى ألا يعين خلفا لسرى باشا لا تكون له المؤهلات المشروطة للوفاء بالتزامات المعاهدة ، ووافق الملك على عودة النحاس باشا ليتولى وزارة توميسة باعتباره زعيما للأغلبية ، وبخصوص الاضطرابات داخل العاصمة فقد اظهر الملك موافقته على عدم أحداث أى نوع من التظاهر واكد السفير أن غدا - ٣ فبراير - هو آخر موعد لدعوة النحاس باشا (١٥٨) .

ولعل وجهة نظر الملك فاروق والتي أبدأها دون تحفظ هو استدعاء النحاس لتشكيل وزارة قومية حيث كان الملك يعتقد أن النحاس لن يرفض هذا العرض على أساس التحسن الذى كان قد بدأ فى العلاقات بينهما (١٥٩) .

واعتقد بعض رجالات القصر (أحمد حسنين) بضرورة التمهيد لتأليف هذه الوزارة القومية بوزارة انتقالية على أساس أن الوفد سيكتسح كل الأحزاب الأخرى فى الانتخابات مما قد يترتب عليه عدم قيام

(١٥٧) المصدر السابق برقية ٤٤٨ من لامبسون الى حكومته ٢ فبراير ١٩٤٢ ، الأهرام ١٩٧٣/٤/٢٧ .

(١٥٨) المصدر السابق ١٩٧٣/٥/١١ من لامبسون الى حكومته برقية F.O. 371

٤٤٩ ، بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(١٥٩) دراسة عن سنوات ما قبل الثورة أعدها صبرى أبو المجدد واعتمد فيها على كثير من الوثائق البريطانية وشهادة الزعماء المعاصرين ، جريدة المصور ١٩٨١/٢/٦ .

معارضة قوية لتكون بمثابة « فرملة » متى تشكلت الوزارة في آخر الأمر (١٦٠) .

وبينما كانت الاتصالات قائمة بين القصر والسفير البريطانى بخصوص عودة الوفد كانت نفس الاتصالات قائمة بين السفارة البريطانية والنحاس باشا بواسطة أمين عثمان لنفس الهدف مع مارق بسيط وهو أن الانجليز عرضوا على النحاس تشكيل وزارة وغدبة خالصة، وأصبح الوفد أمام خيارين أما أن يقبل حكومة قومية وفقا لرغبة القصر أو يقبل حكومة وغدبة لحما ودما وفقا لرغبة الانجليز واختار النحاس وجهة النظر البريطانية التى كلفت مصر ثمنا غاليا من استقلالها وكرامتها وكلفت الوفد نفسه ثمنا باهظا من شعبيته وتاريخه الوطنى الطويل .

وبنى الوفد رفضه لفكرة الوزارة القومية أو الائتلافية على عدة اعتبارات

اولها : أن الشعب المصرى قد فقد ثقته في حكومات الاقلية وإذا قبل الوفد الارتباط بهذه الحكومات فسوف يفقد ثقة الشعب .

ثانيهما : ما كان يعرفه الوفد جيدا من الدسائس التى سيحدثها القصر ومدى ما يمكن أن يقدم عليه من اقالة الحكومة بحجة تصدع الائتلاف (١٦١) .

ولذا فقد فرضت وجهة النظر البريطانية نفسها على الاحداث واعطت بريطانيا لنفسها الحق في تنفيذها بقوة السلاح وتحولت القضية الى تصفية حسابات قديمة بين القصر والسفارة حيث اعتبرت بريطانيا أن اقامة حكومة قومية يعد انتصارا لصالح القصر وهذا ما ترفضه بريطانيا تماما (١٦٢) .

ويلاحظ أن الملك فاروق كان حريصا على تجاوز هذه الأزمة وعدم الاصطدام مع الانجليز أكثر من ذلك الا ان السفير قد اعتبرها

(١٦٠) الاهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ — الملف السرى لحادث ٤ فبراير برقية

رقم ٤٢٩ من لامبسون الى الخارجية البريطانية ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(١٦١) المصدر السابق وثيقة ٤٤٦ .

(١٦٢) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٣١ — ١٣٨ .

فرصته التى يستطيع من خلالها ان يحجم من دور القصر حتى لا يعاود اعماله العدوانية ضد بريطانيا مرة أخرى حتى لو كان الثمن هو عزل الملك نهائيا ، وفى الوقت نفسه فان عودة الوفد بهذا الشكل يحمل بعض الاعتبارات التى حرصت بريطانيا على اقرارها ومن بينها :

أولا : ضمان عدم قيام أى نوع من التعاون بين القصر والوفد مما يضاعف من حجم التدخل البريطانى .

ثانيا : اطلاق يد الوفد فى كبج جهاز القصر اذا ما ثبت أنه غير متعاون مع الحليفة .

ثالثا : لقد حرصت بريطانيا على أن يتعهد النحاس باشا بأن يقف مع الحليفة وأن يرجىء كل مطالبة الى ما بعد الحرب (١٩١٣) . -

وهكذا تقاطعت عوامل الصراع بين القصر والإنجليز فى الوقت الذى تهكت فيه الدساتير البريطانية من استقطاب حزب الوفد سواء بقصد أو بغير قصد وقبل أن تنتهى من هذا الفصل يمكننا أن نسجل عدة نتائج يمكن استخلاصها من الدراسة السابقة وتعتبر جميعها تمهيدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ : -

أولا : انعدام الثقة بين بريطانيا والملك فاروق وهذا ما اشارت اليه الوثائق البريطانية فى أكثر من وضع .

ثانيا : تاسيسا على الحقيقة الأولى فقد رغبت بريطانيا من خلال أحداث الحرب فى التخلص من فاروق على اعتبار أن مصر لن تتحول الى قاعدة أساسية لخدمة الحلفاء ما دام الملك على عرشه .

ثالثا : لقد أدركت بريطانيا ضعف حكومات أحزاب الأقلية التى تعاقبت على الحكم منذ اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ على الرغم من تعاونها

الكامل الا انها افترقت دائما الى قاعدة شعبية وظل مركزها دائما ضعيفا. على اعتبار ان حكومة لا تملك التأييد الشعبى لن تستطيع أن تحكم ببروح المعاهدة المصرية الانجليزية ، اعتمادا على الحقيقة القائلة بأن أى جهد يبذل فى هذا السبيل لابد وأن يصطدم بمعارضة القصر ولن تتمكن أى حكومة بدون التأييد الشعبى أن تحارب القصر ..

وابعا : أن احدى عناصر الصراع بين الانجليز والقصر كان قائما على أساس ايها يستطيع أن يتضامن مع الوفد ويدت القضية وكأنها تسابق مع الزمن وكلما تفاقم الوضع العسكرى لبريطانيا كلما ضاعفت من جهودها لعودة الوفد وعلى ضوء الدراسة السابقة فان قضية عودة الوفد كانت تمثل المطلب الأول فى العلاقات المصرية البريطانية منذ نشوب الحرب العالمية الثانية .

وهكذا تجمعت العديد من الاسباب لتخلق فى النهاية مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ والتي تركت اثارا كبيرة على تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ليس فقط الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وانما الى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م .



الفصل الثاني

وقائع ٤ فبراير

— شكل التدخل البريطاني

— الدبابات البريطانية حول القصر

— مسؤولية الوفد عن حادث ٤ فبراير

شكل التدخل البريطاني

فكرت بريطانيا في عزل الملك ناروق أكثر من مرة كان أولها سنة ١٩٣٧ (ديسمبر) حين أقدم على إقالة حكومة الوند دون أخذ رأى السفير البريطانى وتأن الأخير قد بذل جهداً في محاولة الاقتناع فإقوع بعدم الإقدام على مثل ذلك التصرفات التى تناقض مبدأ الديمقراطية على اعتبار أن حزب الوند هو القوة السياسية التى تحظى بالأغلبية البرلمانية ، وكان فشل السفير فى تلك المهمة موضع لوم من حكومته (١) وقد ترددت فى تلك الازمة فكرة تنحية الملك فلروق عن عرش مصر ولكن أنطونى آيدن وزير خارجية بريطانيا لم يوافق على تلك الفكرة بحجة أن الظروف الدولية لا تشجع على الإقدام على مثل هذا النوع من التدخل . (٢)

ثم تجددت نفس الفكرة فى سبتمبر ١٩٣٩ حين تأكد السفير (طبقاً لما يقوله) أن هناك عناصر فى القصر تميل نحو الإنسان وإن الملك ناروق يشجع هذا الاتجاه وإن مصلحة الحرب تقضى بإخراج على ماهر من الحكم فإذا عارض فاروق وجب أن يعتزل العرش . (٣)

ثم عادت الازمة مرة أخرى الى الظهور فى يونيه ١٩٤٠ حين دخلت إيطاليا الحرب ويومئذ اقترح السفير على حكومته تغيير الوزارة فإن عارض الملك فعليه أن يتخلى عن العرش (٤) . ووجه السفير إنذاراً الى الملك بضرورة استدعاء المنحاس والعمل بمشورته ووافقت حكومة لندن على تنازل فاروق عن العرش بقاء على اقتراحات لامبسون إلا أن فاروق قد أحس

(١) وثائق الخارجية البريطانية الاهرام ١٩٧٣/٤/٢٧ — الملف السرى لحليف ٤ فبراير وثيقة رقم ٣٥٣ .

(٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٢ من الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ . F. O. 407 - 223

(٣) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٢٣ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٤) نفس المصدر وثيقة رقم ٦٠ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٢ يونيه ١٩٤٠ .

بخطورة الموقف بناء على نصائح كبار مستشاريه واستدعى النحاس باشا لكن ليس من أجل عودة الوفد وإنما لكي يشاوره في الموقف عموماً واخذ القرضية المناسبة على حكومة حسن صبرى . وقد أشار السفير البريطانى في نهاية تقييمه للزمة بقوله « قد نخرج من الزمة الحالية دون حاجة الى تغيير الملك ولكنى اشك كثيراً في أنه سيبقى طويلاً (٥) » .

وهكذا فإن التفكير في عزل فاروق وفرض وزارة مصرية معينة وزعيم مصرى معين ليتولى الحكم كان موضع تفكير واهتمام دائمين من جانب الحكومة البريطانية ، ومن ثم يمكن القول أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة استتت نجة وبحث ضغط الأحداث الخطيرة وإنما كان الفصل الأخير أو الخاتمة لسياسة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها . وهكذا تحققت مشورة لامبسون والتي تقدم بها الى حكومته في يونيه سنة ١٩٤٠ وهى أن تتولى الحكم وزارة يؤيدها الوفد وكان الاعتقاد السائد — كما يقول بعض المعاصرين — أن الحوائث البريطانية ترى أن النحاس باشا هو وحده الزعيم الشعبى القادر على تحويل الدفة — دفة عواطف الشعب — من الاتجاه الى ألمانيا الى الاتجاه نحو بريطانيا وحلفائها (٦) وتعد استقالة حسين سرى — ٢ فبراير ١٩٤٢ — والتي قدمها بناء على طلب بريطانيا هى بداية لمرحلة خطيره وفاصلة في تاريخ مصر السياسى (٧) . حيث اتصل للسفير البريطانى (لامبسون) برئيس الديوان الملكى (أحمد باشا حسنين)

(٥) الملف السرى لحادث ٤ فبراير لا اهرام ٢٧/٤/١٩٧٣

(٦) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى . القاهرة ١٩٨٢ ص ١٢٤ ، محمد التابعى . اسرار السياسة والسياسة ص ١٩٠ ، د . هيكى . مرجع سبق ذكره ص ٢٤٧ ، مجلة المصور ١٣ مارس ١٩٨١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة اعددها صبرى ابوالمجد .

(٧) مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٥ ، هيد الرحمن اللرافعى في اعقاب الثورة المصرية ج٣ ص ١٠٠ ، جلال الدين الحامى معركة نزاهة الحكم ص ١٢ ، ١٣ ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ١٩٤ .

وأبلغه ان الحكومة البريطانية تحرص على أن تعرف اسم من سيعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة قبل اعلانها وعلى الرغم من أن رئيس الديوان أجاب بأن الشخص الذى يؤلف الوزارة سيكون صديقاً لبريطانيا الا ان السفير قد اكد على أن الحكومة البريطانية حريصة على أن تعرف سلفاً من سيعهد اليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف بهذا التأليف رسمياً (٨) .

ومن الواضح أن لامبسون قد حرص هذه المرة على أن يمسك بزمام المبادرة حتى لا يفاجأ بفرض حكومة لا تتفق ونصالح بريطانيا كما حدث من قبل سواء فى تعيين على ماهر (١٨ أغسطس ١٩٣٩) أو حسن صبرى (٢٧ يونيه سنة ١٩٤٠) أو حسين سرى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠) حيث فوجئ السفير فى كل تلك الحالات دون أن يكون له رأى الاول فى هذا الاختيار ولما كان موقف بريطانيا العسكرية قد وصل الى درجة كبيرة من السؤ امام الانتصارات الساحقة التى تحرزها القوات الألمانية ولما كانت مشاعر المصريين قد بدأت تميل نحو الجانب المنتصر فى الحرب فان لامبسون قد ادرك خطورة المواقف هذه المرة ومن هنا فقد حرص جيداً على أن يكون فى حالة من التيقظ الدائم حتى لا يفاجأ بغير ما يتوقع . وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد تقدم الى الملك فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢ فبراير بمجموعة من الطلبات حددتها فى ثلاث نقاط :

اولاً : أن الشخص الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة يجب أن تتوافر فيه المؤهلات المطلوبة للوفاء بالتزامات بريطانيا العظمى فترة الحرب .

ثانياً : أن هذا يعنى دعوة النحاس باشا بوصفه زعيماً لحزب الاغلبية فى البلاد والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة على أن يتم ذلك فى موعد اقصاه ظهر غد (٣ فبراير)

(٨) د . هيكل . مرجع سبق ذكره ص ٢٣١ ، مذكرات حسن يوسف

ثالثاً : أن الملك فاروق شخصياً سيكون مسئولاً عن أى اضطرابات قد تحدث خلال تلك المدة (٩) .

وعلى الرغم مما بذله أحمد حسنين (رئيس الديوان) من محاولات لاقتناع لابسون بأن عودة الوفد بمثل هذه السرعة يؤدي الى عدم قيام معارضة قوية من الاحزاب الاخرى وفي نفس الوقت فقد وعد حسنين باشا باستبعاد العناصر المرتبطة بعلى ماهر من الحكومة المؤقتة (المقترحة) وخروجاً من هذا الموقف وافق السفير بشرط استدعاء النحاس وضرورة موافقته باعتباره مثلاً للأغلبية في البلاد (١٠) .

وتحرك لابسون مخاطباً حكومته في نفس اليوم (٢ فبراير) ليصف لها الخطة التي بحثها وافرها كل من وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط (وليفرليتون) وقائد القوات البريطانية في مصر للتعامل مع فاروق اذا ما رفض طلبات انجلترا على اعتبار أن هذا الموقف تفسره المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ . (١١)

ووفقاً لما أقره مجلس الحرب البريطاني فتد وضعت خطة عسكرية تضمنت محاصرة قصر عابدين بالدبابات ومقاومة الحرس الملكي فيما لو اضطرو لاستخدام القوة وعلى ضوء هذا الاجراء يتقدم السفير مطالباً فاروق باعتزال العرش واذا رفض يكثف بإبلاغه بأنه قد خلع عن عرش مصر ثم دعوة الأمير محمد على لكي يتولى مهام الملك فاروق ولذا ملأ رفض الأمير محمد على فان بريطانيا ستحكم مصر عسكرياً بمقتضى الاحكام العرفية حتى تستقر الامور بقبول أحد الامراء ولاية العرش او باعداد نظام آخر (١٢) .

وعلى ما يبدو فان مجلس الحرب البريطاني قد ووجه بمشكلة حيث لا يوجد نص في الدستور بخصوص خلع الملك وعلى حد تعبير لابسون « مهما

(٩). وثائق الخارجية البريطانية الاهرام ١٩٧٣/٥/١١ — الملف السرى

٤ فبراير وثيقة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(١٠). المصدر السابق .

(١١). د . محمود حليم مصطفى دراسات في تاريخ مصر السياسي — ٢٥٣

(١٢). وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٥١ من لابسون الى

F. O. 371 31568

الخارجية البريطانية ٢ فبراير ١٩٤٢ —

حاولنا أن نظهر كحكمة الدستور بينما نخرفه بالقوة فان ذلك يقودنا الى المتاعب وعلينا أن نضع ملكا جديدا على العرش ونعمر على أن يعلن أن ما جرى كان دستوريا وفي نفس الوقت فقد وافق مجلس الحرب على عدم عزل ناروق اذا ما وافق على دعوة النحاس فوراً (١٣) .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن قضية عزل ناروق قد شغلت حيزا كبيرا من اجتماعات وزارة الحرب البريطانية في الوقت الذي كان الموقف يقتضى قدرا كبيرا من السرعة والحسم معا ، لذا فقد وافق مجلس الوزراء البريطانى على تفويض المستر ايدن وزير الخارجية لمعالجة الموقف على ضوء ما يراه السفير البريطانى في القاهرة (١٤) .

ويرى بعض المعاصرين أن النحاس باشا قد فوّت في فكرة تأليف الوزارة القومية والتي تضم دّل الأحزاب وقيل الفكرة بل ورحب بها الا أن الانجاز قد أرسلوا رسولا الى النحاس باشا وكان يمضى أباهما في الاقصر يطلبون اليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة في تأليفها . أما قد خطب النحاس من قبل القصر في تأليف وزارة قومية فمّدت أصبح له الخبر بين قبول هذا العرض المصرى وبين هذه الحرية التي تركها له الانجيز (١٥) .

واتصافا للحقيقة التاريخية غائنا نعتقد أن الوفد قد قبل من قبل وفي مناسبات مختلفة قيام وزارة قوية بشرط أن يحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ووفقا لرأى النحاس فليس من الممكن أن يتعاون الوفد مع مجلس غالبيته من أحزاب الاقلية ولقد طرحت احدى صحف الوفد هذه الفكرة بقولها : (ن الوفديين على اتم استعدادات العقد اتفاق مع الاحزاب الاخرى لاجراء انتخابات هادئة ، اما اذا كان اجراء الانتخابات متعذر منهم في هذه

(١٣) الوثيقة السابقة .

(١٤) الوثائق البريطانية برقية رقم ٤٨٠ من ايدن الى لامبسون
٢ فبراير ١٩٤٢ . F. O. 371

(١٥) د . محمد حسين هيكل . مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٢٣ ، مذكرات حسن يوسف . مصدر سبق ذكره ص ١٢٥ ، والتابعي ص ٢٠٨ .

الحالة يقبلون أن تحكم الوزارة الشعبية بدون برلمان الى أن يحين الوقت المناسب لاجراء الانتخابات واصافت نفس الصحيفة على لسان النحاس باشا : اننا نرحب بالوحدة على أن يكون أساسها أن لا تتحكم الاغلبية في الاقلية والا تتحكم الاقلية في الاغلبية وأن تحقيق الوحدة يتم بطريقتين أحدهما تآليف وزارة محايدة والاخرى تآليف وزارة قومية وأنه يجب في الحالتين حل مجلس النواب (١٦) .

وفي إطار المساعي التي بذلت لايجاد نوع من المصالحة بين القصر والوفد فقد أعلن النحاس صراحة بأنه موافق على قبول وزارة محايدة تقوم باجراء انتخابات نزيهة (١٧) .

وهكذا فقد وافق النحاس على قيام حكومة يترأسها بنفسه سواء كانت حكومة قومية أو ادارية وفي كلتا الحالتين فان اجراء الانتخابات يعد أمرا استراتيجيا يتفق تماما مع سياسة الوفد على اعتبار أنه الحزب الذى يحظى بالاغلبية التى تمكنه من الوصول الى الحكم وفي هذه الحالة فانه ليس لاحد الانضل في عودة الوفد مما يمكنه بلا شك من الحفاظ على استقلاله سواء من جانب القصر أو من جانب الانجليز »

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد استدعى الملك رؤساء الاحزاب والشخصيات العامة بما فيهم النحاس باشا والذى كان في رحلة الى الصعيد وتم استدعاؤه على عجل وفي محاولة من الملك فاروق لحسم الموقف فقد عرض على النحاس أن يترأس حكومة قومية الا أنه رفض رفضا قاطعا متذعرا بعدم وجود أى نوع من التفاهم مع احزاب الاقلية (١٨) .

وهكذا تعقد الموقف فقد كان الملك فاروق حريصا على أن لا يترك للوفد من الحرية الا بالقدر الذى يمكن الملك من توجيه السياسة العامة للدولة

(١٦) جريدة الوفد المصرى ٣ مايو ، الاهرام ٥ مايو سنة ١٩٤١
(١٧) تصريح لأحمد حسنين باشا رئيس الديوان مجلة آخر ساعة ٤ يناير ١٩٤٢ .

(١٨) مذكرات حسن يوسف هـ ٢٦ ، د . أحمد فؤاد مصطفى .
العلاقات المصرية البريطانية ١٩١٤ - ١٩٥٣ هـ ٥٦٠ ، د . ميكل ،
مذكرات في السياسة المصرية ج٢ هـ ٢٣٢

وهذا لن يتحقق الا باشتراك احزاب الاقلية الموالية للتصير والحريصه على ارضائه حتى ولو كان الثمن هو توسيع سلطاته على حساب الوزارة .

ولما كان اجتماع فاروق بالزعماء السياسيين قد انتهى الى لا شيء فقد طلب السفير البريطانى مقابلة عاجلة مع رئيس الديوان الملكى (احمد حسنين) واخبره بأن يرفع الى الملك النصيحة بأن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية لان بريطانيا ترغب فى ذلك (١٩) .

وعلى ما يبدو فان السفير البريطانى قد تمسك بفكرة الوزارة الوفدية بعد أن استطلع وجهة نظر كل من حسين سرى (رئيس الوزارة الاسبق) والنحاس باشا على اعتبار أن تشكيل حكومة انتقائية يعد مضيعة للوقت وفرصة لتآمر القصر وأن الموقف السياسى والاقتصادى غاية فى السوء وأن اعضاء الائتلاف سيكونون من رجال الملك وأن النحاس لن يستطيع أن يكون مخلصا لقضية الديمقراطية التى تحارب بريطانيا من أجلها الا اذا اطلقت يده تماما فى التعامل مع القصر وهذا لن يتحقق الا بقيام حكومة وفدية خالصة (٢٠) .

وعلى الرغم من أن لامبسون كان يعمل ونفا لتفويض كامل من الحكومة البريطانية الا أنه قد بعث الى حكومته مسترشدا ببرايمها فى تلك القضية وحملت برقيات رزير الخارجية البريطانية كل الرضا عن سياسة لامبسون على سبيل أن قيام حكومة وفدية خالصة يعد افضل الوسائل لتحجيم دور القصر والذي يلعب لعبة خطيرة (٢١) .

ويبدو من تسلسل الاحداث أن موقف بريطانيا ومساندتها للوعد قد دعم موقف النحاس باشا مما جعله يتمسك بفكرة الوزارة الوفدية

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٦٨ من لامبسون الى ايدن
٣ فبراير ١٩٤٢ F. O. 371 / 31568

(٢٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٦١ من لامبسون الى ايدن
٣ فبراير سنة ١٩٤٢ . F. O. 371 , 568

(٢١) نفس المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ضاربا عرض الحائط برغبة الملك فاروق من قيام الحكومة الانتلافية والتي سبق للنحاس باشا الموافقة عليها مرارا ، وهذا الموقف يعد ترجعا في سياسة الوفد مما يدفعنا الى اللقاء مزيد من التساؤل ؟ كيف يمكن لبريطانيا أن تفرض رئيس حكومة وهي لا تعرف مسبقا وجهة نظره . الا ان هذا السؤال يمكن الاجابة عليه سواء من خلال الدراسات السابقة أو اللاحقة .

وعندما حمل احمد حسنين (رئيس الديوان) رسالة لامبسون الى فاروق بضرورة دعوة النحاس ليشكل وزارة وندية خالصة اعترض الملك ورأى ان الموقف يعد تدخلا في اخص خصائصه الدستورية وعلى ذلك ان يجب للمستمر الى رغبته (٢٢) .

ولعل فاروق ومن ورائه احمد حسنين لم يدركا خطورة الموقف على اعتبارا ان هذا التصادم في العلاقات لم يكن الأول من نوعه وانما سبقته للعديد من مظاهر الخلافات والتي توصل الطرفان الى حلها عن طريق الالتقاء في منتصف الطريق . وتعددت الاجتماعات والمشاورات والسفر بنظر ما تسفر عنه من نتائج مما اضطره اخيرا الى الاتصال باحمد حسنين لمعرفة ما اسفرت عنه هذه المقابلات ولما أجاب بان المشاورات لاتزال جارية مع رؤساء الاحزاب بهدف تأليف وزارة قومية واثق من وظيفته الزعماء والتي سوف تتغلب على كل شيء (٢٣) أدرك السفير خطورة ما قد تسفر عنه هذه الاجتماعات والمشاورات والتي قد تنتهي الى نتائج مخالفة للخطة الذي رسمته الدوائر البريطانية وهكذا تباينت وجهات النظر بين القوى الثلاثة المتصارعة — القصر والوفد والانجليز —

فلقد كانت وجهة نظر القصر الموافقة على استدعاء النحاس لرئاسة الوزارة الجيدة بشرط أن تكون وزارة قومية ، وكان القصر واثقا من موافقة النحاس بناء على استطلاع وجهة نظرة في مناسبات عديدة .

١٢٢٥ جلال الدين الصالحى معركة نزاهة الحكم ص ١٤ ، مذكرات

: حسين يوسف ص ١٢٦

(٢٣) محمد النابى . أسرار السياسة والسياسة ص ٢٠٤ ، والدكتور

هيكى مرجع سبق ذكره ص ٢٣٣

أما عن وجهة نظر الوفد والتي تكتسفت في الآونة الأخيرة سواء في لقاء النحاس مع الملك فاروق أو في اتصالات النحاس مع السفير البريطاني والتي تمت من خلال أمين عثمان هو رفض فكرة الوزارة القومية والتمسك بوزارة وفدية خالصة وذلك لسببين :

أولهما : أن المصريين قد فقدوا ثقتهم في حكومات الأقلية وإذا ما قبل الوفد الارتباط بهذه الأحزاب فسوف يفقد شعبيته العريضة ولن يتمكن من تحقيق أية مكاسب بسبب الاتجاهات المتضاربة .

ثانيهما : المكائد الحزبية التي ستحدث نظر لقيام حكومة تفقد إلى الألفه والوئام وهو شرط لقيام أية حكومة . (٢٤)

وحتى لا يبدو الوفد وكأنه في صورة المتشدد ضد الآخرين فقد تقدم **النحاس باقتراحين**

أولهما : بتخصيص بعض المقاعد لأحزاب الأقلية في مجلس النواب المزمع إجراء انتخابات لتكوينه .

ثانيهما : بتشكيل مجلس استشاري يختار أعضاؤه من سائر الأحزاب كرمز للاتفاق بين الأحزاب ويكون رايه استشاريا في جميع المسائل العامة (٢٥) .

أما عن وجهة النظر البريطانية — وهي التي فرغت نفسها بقوة السلاح — فكانت تعنى ببناء على تعليقات أيمن عدم قبول أى مرشح لا يستند إلى قاعدة شعبية. لأن هذا يعنى انتصارا أكيدا لوجهة نظر الملك فاروق

(٢٤) المالك السرى لحادث ٤ فبراير الإهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ وثيقة ٢٤٦٦ فبراير ١٩٤٢

(٢٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين في منزله بجاردن سيتي صباح ١٩٨٢/١١/١٢ ، د . يونان لبرت رزق تاريخ الوزارات المصرية القاهرة ١٩٧٥ ص ٤٤٢

والموقف يقتضى بالضرورة عودة حزب الوفد باعتباره الحزب القادر في الظروف الراهنة على كبح جماح الملك وارغامه على تحقيق وجهة النظر البريطانية حتى ولو وصل الامر الى حد خلع فاروق عن العرش بل والى أكثر من ذلك وهو اعادة النظر في النظام الملكى نفسه (٢٦) .

ومن المرجح أن السفير لم يكن خالص النية في معالجة تلك الازمة ويبدو أنه باصراره على عودة الوفد الى الحكم كان يرمى الى رد الاعتبار الى نفسه في نظر حكومته ، اذ كان وزير الخارجية قد وجه اليه نوعا من اللوم لفشله في الوساطة بين القصر والوفد في أزمة ديسمبر ١٩٣٧ والتي انتهت بانقضاء النحاس باشا (٢٧) وفي الوقت نفسه مان فاروق كان يسيطر عليه حساس الشباب وحيوته واستهوته فكرة أن يظل (يشاغب) ممسكا بطرف الحبل بينما لامبسون ممسكا بطرفه الاخر (٢٨)

وهكذا بدأت الاحداث تتطور بشكل خطير للغاية بينما تشير الوثائق البريطانية الى الدور الهام الذى لعبه امين عثمان والذي ورد اسمه في معظم مراسلات السفارة البريطانية والذي وصفه السفير بأنه المفاوض المصرى لصالح الانجليز ويذكر لامبسون (اورد كليرن) (٢٩) . أن امين عثمان قد حمل اليه رغبة النحاس باشا في التعاون مع السفارة برفض النظر عن أن معاهدة ١٩٣٦ تعنى التعاون اللام بين الجانبين ويضيف لامبسون في برقيته : اذا كان النحاس قد تعاون مع السفارة في زمن

(٢٦) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٧٣/٥/١١ وثيقة رقم ٤٥٣ بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(٢٧) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى مصدر سبق ذكره ص ١٢٦ .

(٢٨) مجلة الشرق الاوسط دراسة وثائقية عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أعد هاجبريل ويربرج لندن ١٩٧٥ ص ٣٠ .

(٢٩) أما مكافأة لامبسون فقد وضحت في برقية مستر (ايدن) بالانعام عليه برتبة لورد من اول فرصة (يناير ١٩٤٣) بمناسبة اعلان الرتب والنشائين في بريطانيا وبعد هذا الانعام مكافأة سخية لنجاحة في ٤ فبراير ١٩٤٢ وصار يعرف بلورد كليرن .

السلم مرة فانه مستعد أن يتعاون معها في زمن الحرب عشر مرات وكل مايطالبه هو أن تطلق يده في التعامل مع القصر (٢٠) وهكذا استوفى لامبسون من الارضر التي يقف عليها بعد أن وعد أمين عثمان بأن كل اطـسراف القضية أصبحت في متناول السفير وما عليه الا أن يبدأ الخطوة الاولى .

وفي صباح ٤ فبراير ١٩٤٢ طلب السفير مقابلة رئيس الديوان وسلمه انذارا نصه (اذا لم اعلم قبل الساعة من مساء اليوم (٤ فبراير) أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث) (٢١) .

وعلى الرغم من ان الملك فاروق قد اجتمع بزعماء الاحزاب وقادة الراى وتناقش معهم في الموقف في محاولة للخروج من تلك الازمة الا ان كل المحاولات قد انتهت بالفشل نظرا لاصرار الفندس على تشكيل حكومة وفعية خالصة بينما نمسك الملك بوجهة نظره ولتى تعنى قيام حكومة قومية .

وظهر الملك بمظهر المتحدى للبطالب البريطانية وفي اعتقاده أن هدف الملك من ذلك هو الحصول على مساعدة الراى العام المصرى والتطهور بمظهر المحلد بين الانجليز والالمان حتى يظل الباب مفتوحا اذا ما تبدلت الاحوال وانتصر الالمان في حريمهم ضد بريطانيا .

وعلى الرغم من ان بريطانيا كانت قد اعطت كل الترتيبات اللازمة لمحاصرة قصر عابدين واجبار فاروق على انتنازل عن العرش اذا ما رفض عودة الوفد الا ان الشخص الذى يخلف فاروق كان موضع خلاف لدى الدوائر البريطانية ، فبينما يشير أحد المؤرخين المعاصرين الى أن بريطانيا قد وقع اختيارها على الامير محمد على باشا لى يخلف فاروق على عرش مصر (٢٢) . الا أن الوثائق البريطانية كانت متضاربة في هذا الراى فبينما

(٣٠) مذكرات لورد كليرن ، ترجمة كمال عبد الرؤف القاهرة مسنة ١٩٧٤ ص ٧٧٤ .

(٣١) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الاحرام ١٩٧٢/٥/٢٥ .

(٣٢) عبد الرحمن الراعى : في أعقاب الثورة ج ٣ ص ١٠٣ .

تشير إحدى الوثائق الى أن محمد على باشا هو الشخص الوحيد المناسب لهذا المنصب (٣٣) ، تشير بعض الوثائق الأخرى الى التقليل من شأنه على اعتبار أنه طاعن في السن وغير مرغوب من الشعب المصرى بالإضافة الى أنه ليس لديه أبناء مما يسبب مشكلة بعد وفاته التى قد تحدث قريباً ولكل هذه الأسباب بدأت الدوائر البريطانية تعيد النظر فى الشخص الذى خلف ناروق (٣٤) .

ثم يعاود وزير لجراجية البريطانى الكتابة الى لامبسون مقترحاً قيام مجلس وصاية يرأسه الأمير محمد على ويؤكد فى نفس البرقية على ضرورة الاتصال بالنحاس باشا وأخذ رايه فى هذا الموضوع الحيوى على اعتبار أنه زعيم الأغلبية ويضيف وزير الخارجية قائلاً : ومن الأفضل أن نسمح بفترة للرأى العام المصرى يعلن خلالها موقفه عما إذا كان من الضرورى استبقاء الملكية على الإطلاق أو التفكير فى التنظيم الجمهورى كبديل يفضله الشعب المصرى (٣٥) .

ويذكر محمد التليمى رواية أخرى مضمونها أن فؤاد حمزة الوزير المفوض للملكة العربية السعودية قال : أنه لما كان فى زيورخ — سويسرا — فى عام ١٩٤٢ قابلته اللورد الذى كان يدير قسم المخابرات البريطانية فى سويسرا وقال له أن الحكومة البريطانية هالها ما يجرى فى مصر وفكرت فى عزل ناروق والصعوبة كانت فى اختيار الذى يخلفه وفكرت الحكومة البريطانية فى عباس حلمى (الخديو السابق) واتصلوا به فى سويسرا ثم سافروا الى استنبول لكي يكون قريباً من مجرى الحوادث ولكن المخابرات الألمانية أحست أن هناك شيئاً مربكاً وأحس الخديو أن الألمان يشكون فيه وأن عيونهم ترقبه فخشى على نفسه وأسرع بالعودة

(٣٣) وثائق الخارجية البريطانية الاهرام ١٨/٥/١٩٧٣ الملف السهرى

لحمت ٤ فبراير وثيقة رقم ٢٤٥١ ٢ فبراير ١٩٤٢ .

(٣٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٦١٨ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٣٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١٨ من الخارجية

F.O. 371

البريطانية الى لامبسون ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الى سويسرا وعندما سأل التابعى نواد حمزه لماذا لم يرشح الانجليز محمد على : اجاب : أن الانجليز يعرفون أنه مكروه من الشعب المصرى وطاعن فى السن أما عباس حلمى فقد كان محبوباً من الشعب المصرى ومن هنا راروا ان يعبدوه الى عرشه ترصية للشعب المصرى ١٠١٠ .

وعلى الرغم من أهمية هذا الرأى الا أننا لا نميل الى الاخذ به لسبب بسيط وهو ان المخابرات البريطانية كانت تعلم جيداً أن عباس حلمى يتعامل مع المخابرات الألمانية وانهم يرشحونه ملكاً على مصر (٢٧) . ولم تكن هذه الحقائق خافية عن السياسة لبريطانية فليس من المعقول أن يقع اختيارهم عليه الا اذا كان من باب كشف نواياه لـدى المخابرات الألمانية مما يضاعف من صعوبة موقفه .

ووفقاً للتفسير التاريخى فاننا نعتقد أن بريطانيا لم تكن عازمة على تولية محمد على باشا خلفاً لـ فاروق حيث تجمعت العديد من مبررات المخابرات البريطانية وبعد استطلاع رأى العديد من الشخصيات السياسية سواء مصرية او انجليزية واتفقت كل الآراء على أن محمد على بتربيته التركية وتعالیه على الشعب المصرى وبعده عن الشارع السياسى لا يصلح باى حال انكى يكون ملكاً على مصر . ولذا فاننا نعتقد أن الأكثر احتمالاً أن بريطانيا كانت تفكر فى اعلان الجمهورية وتقصيب النحاس باشا رئيساً لاول جمهورية مصرية وهذا يتفق مع رأى فتحى رضوان والذى عاصر كل هذه الاحداث (٢٨) .

وعلى الرغم من خطورة الاحداث وتطورها بشكل سريع الا ان فاروق قد تمسك بوجهه نظره وأسرع ازاء هذا الانتذار بدعوة الزعماء السياسيين

(٢٦) محمد التابعى : اسرار السياسة والسياسة ص ٢١٣

(٢٧) لوكار هيرزويز المانيا النازية والمشرق العربى ترجمة الدكتور

احمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٧١ ص ٢٠٨

(٢٨) لقاء مع فتحى رضوان فى منزله بمصر الجديدة مساء ٩ اغسطس

بكل شيء فلا شيء يعينى غير مصلحة مصر وكرامتها (٢٩) ويبدو ان فاروق لم يكن صادقا فيما يقول وانما اراد أن يعد بهؤلاء الذعماء السياسيين مظهرة للضغط على بريطانيا على اعتبار أن الشعب المصرى كله ممثلا فى هذا الاجتماع وبالرغم من كل هذا فلم يكن فاروق واثقا من أن بريطانيا ستضى فى تهديدها الى آخر الطريق ومن هذه الناحية فان أحمد حسنين باشا - رئيس الديوان - يتحمل التبعة الكبرى حيث كان يعلم أن بريطانيا كانت جادة فى عزمها مصمة على المضى فيما أعزمته وهذا ما يؤكد على ماهر باشا (٤٠)

ويذكر الدكتور هيكل فى مذكراته عن اجتماع الملك بالذعماء بعد ظهر ٤ فبراير فيقول عندما فرغنا من مدلولتنا طلب للنحاس باشا الكلمة وقال : (انه ساعة أن حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئا مما حدث وجاء ذكره فى الرسالة الملكية فهو لم يكن يعلم أن الانجليز طلبوا اليه تأليف الوزارة ولم يكن يعلم بهذا الانذار الاخير ولم يسمع به الا وهو فى طريقه الى القصر . اما وذلك موقفه فانه لا يرفض تأليف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها (٤١) .

ويطلق الدكتور هيكل على كلمات رئيس الوفد بقوله (لقد سمع الحاضرون عبارات رئيس الوفد وعلى شغل بعضهم ابتسامة ذات مغزى معناها (يكاد الرب يقول خذونى) فلو أن النحاس لم يكن يعرف شيئا من هذا الذى قال أنه لا يعلمه لكانت النتيجة المترتبة عليه أنه وقد عرف ما كشفت عند الرسالة الملكية فانه يرفض أن يؤلف الوزارة ولو دعاه الملك لتأليفها حتى لا يكون الملك قد أكره على ذلك من جانب بريطانيا لما أن يقول انه لم يكن يعرف هذه الوقائع وانه مستعد بعد أن عرفها أن يؤلف الوزارة اذا عهد اليه الملك بتأليفها فمعنى ذلك فى أيسر صورة أنه لا ينكر على الانجليز حقهم

(٢٩) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٣٣

(٤٠) لطفى عثمان : المحاكبة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية

القاهرة سنة ١٩٤٨ م ١٤٢ - ١٤٥ .

(٤١) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٣٥ .

في هذا التدخل ولا ينكر توجيههم الانذار وأنه غير مستعد لاية توضحية في سبيل رد هذا الانذار هذا ان صح انه لم يكن يعرف (٤٢) .

وتدخل الحاضرون فمنهم من نصح النحاس باشا برفض الوزارة ومنهم من طلب اليه ان يشكلها وزارة قومية وبعضهم طلب اليه ان يشكلها ادارية لاجراء الانتخابات وعرض آخرون وزارة محايدة الا ان النحاس قد رفض كل هذه الحلول وأصر على أن تكون وزارة وفدية لحما وحما (٤١) .

ويلاحظ وفقا لهذا الاجتماع أن الزعماء السياسيين قد وقعوا جميعا في مغالطة شديدة حيث أنهم تصوروا أن تشكيل وزارة قومية أو محايدة سوف يخرجهم من دائرة الانذار البريطاني ومن الطبيعي أن رئاسة النحاس باشا للوزارة سواء كانت وفدية أو قومية بعد تطبيقا عمليا للانذار مهما كان شكل ولون الوزارة الا انها العصبية العزبية والرغبة في الحكم فالكل يجتهد كي يكون له نصيب من الوزارة المقترحة .

وبعد أن نأكد المحتتمعون أن النحاس لن يقبلها الا وفدية خالصة بدأ التفكير في رفض الانذار وعدم العمل به من حيث المبدأ واقترح اسماعيل صحتي الرد على الانذار بانذار مماثل هذا نصه : ان في توجيه التبليغ البريطاني اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة . ووافق الحاضرون جميعاً بما فيهم النحاس باشا على التوقيع على هذا الرد وحمله احمد حسنين الى السفير البريطاني . (٤٤)

ويبدو أن النحاس باشا قد وقع على هذا الاحتجاج حتى لا يقس في مزيد من الحرج وهذا ما فكره النحاس باشا نفسه في حديثه مع رئيس محكمة النقض (زكي على باشا) (٤٥) .

(٤٢) المصدر السابق ص ٢٣٥

(٤٣) محضر اجتماع جلستي ٤ فبراير ١٩٤٢ ١٩٤٥/١١/١٢

(٤٤) المصدر السابق نفسه

(٤٥) مجلة المصور ٦ مارس ١٩٨١ من شهادة زكي على باشا في قضية أمين عثمان .

واعتقد ان فاروق لم يكن ينوى الخضوع للانذار البريطانى فى بداية الامر ولعله يتصدد من وراء ذلك ارتداء ثوب البطولة ، كما انه كان واثقا من امكانيه الوصول الى حل للأوتقف ويذكر الدكتور هيكل ان الملك قال له اثناء المقابلة التى تمت مع رؤساء الاحزاب فى ٣ فبراير - كل على حده - لاتبالغ فى مخاوفك يادكتور هيكل فستمر هذه الازمة كما مررت غيرها من قبل وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجئنا حسن صبرى وحسين سرى ولعل فاروق كان يفكر فى محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ليشكل الوزارة ومما يؤكد هذه الرواية ما ذكره صليب سامى فى مذكراته حيث يقول : انه فى نفس اليوم الذى حدثت فيه احداث ٤ فبراير واسناء مقابلة الملك للسفير البريطانى والقادة العسكريون فى ذلك اليوم كان محمد محمود خليل بالاسراى لابساً بدلتة لا الرذ نجوت (فى انتظار الملك لتسليمه الامر بتشكيل الوزارة (٤٧) ع .

وعموما فليقد كان فاروق يرفض ان يؤلف النحاس وزارة وفدية خالصة لا من أجل ان يقال انه خضع للانذار وانما لانه كان لا يريد ان يجعل مقاليد الامور فى يد خصومه الوفديين والاحتفاظ بتقدير كبير من السلطة فى يده عن طريق احزاب الاقلية وهذا لن يتحقق فى حالة وجود حكومة وفدية .

وعلى ما يبدو فان فاروقا أراد ان يحدث نوعا من المناورة المبالغة وذلك برفض الانذار البريطانى حتى يتطير الخبر الى اصدقائه الامان حيث ان البيانات التى كانت تصله من جبهات الحرب كانت تبالح فى انتصارات المحور مؤكدا على ان المعركة قد حسمت ولم يبق الا عامل الوقت فقط (٤٨) .

وعلى ضوء المقابلات التى جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وامين عثمان كان الخلاف ينفصر فى نوعيته للوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها واعتقد ان كل هذه الاخلافات والمصادمات

(٤٦) د . هيكل . مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٤٧) مذكرات صايب سامى . ذكريات ص ٢٧٥

(٤٨) مجلة الشرق الاوسط لندن سنة ١٩٧٥ . دراسة وثائقية عن

لم ترق الى حجم الازمة التى انتهت اليها بل ان الامر فى حقيقته كان صراعا على السلطة بين قوتين متعارضتين الاولى تتمثل فى حزب الاغابية بسلطه الانجليز والثانية تقوم على احزاب الائتلية يستأجرها القصر فكان لابد من انتصار احدى القوتين على الاخرى .

الدبابات البريطانية حول قصر عابدين .

وفى الوقت الذى كانت تبذل فيه السفارة البريطانية قدرا كبيرا من الجهد لمودة النحاس باشا فان لاميبيسون كان يعد العدة لاجبار فاروق على التنازل عن العرش اذا ما رفض المطالب البريطانىة .

وتم الاتفاق فى مجلس الحرب (٤٩) على انه اذا لم يصل رد فاروق حتى الساعة السادسة (من مساء ٤ فبراير) فسوف يتوجه لامبيسون الى قصر عابدين ويصحبته قائد القوات البريطانية فى مصر « الجنرال ستون » وستتخذ كافة الاجراءات العسكرية وتم الاتفاق أيضا على وضع الخطة النهائية لمحاصرة القصر واجبار الملك على التنازل واصطحابه الى خارج القصر واقترح اميرال البحرية اعتقال فاروق فى احدى سفن الاسطول البريطانى حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمرات البريطانية (٥٠) .

ولعل امتناع فاروق عن التنازل عن العرش كان من بين المسائل التى شغلت حيزا كبيرا من تفكير الدوائر البريطانية على اعتبار ان معاهدة ١٩٣٦ لا تنهض مثل هذا النوع من التدخل ولا يوجد نص فى الدستور

(٤٩) تكون مجلس الحرب من السفير وقواد القوات البريطانية فى منطقة الشرق الاوسط ووزير الدولة لشئون الشرق الاوسط وقائد مطلق القاهرة العسكرية وقواد الاسلحة المختلفة .

(٥٠) مذكرات لورد كليرن ترجمة كمال عبد الرؤف ص ٨٠ - ، وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٤٨٦ من لامبيسون الى الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

لمصرى يمكن أن تترعرع به برطانيا لعزل الملك ونقد اثار السفير الى ذلك هذه المخاوف بقوله : « واذا ما اصر فاروق على عدم التنازل فان خلعه من جانبنا يعد عملا غير مشبوع وان أية محاولة ونحن نجدو كحصاة للمستور وفى الوقت نفسه نخزفه باقوه فان هذه سيضاعف من مساعينا امام انصارى النعام المصرى . (٥١)

وعلى ما يبدو فقد انقسم مجلس الحرب البريطانى ازاء تلك القضية الشائكة الا ان تطور الاحداث والخوف من حدوث أية مفاجأة غير متوقعة وخصوصا من الراى العالم المصرى قد جعل تحريك المترددين وعلى راسهم « الجنرال ستون » ينضمون الى فكرة لامبسون والتي تحبذ اجبار فاروق على التنازل بالقوة .

ويبدأ التفكير فى المكان الذى سينقل اليه الملك واختلعت وجهات النظر ايضا فبينما رأى البعض أرساله الى كينيا أو سيشل فقد رأى البعض الآخر أن ينزل به الى إحدى سفن الاسطول البريطانى حتى يتقرر مصيره من قبل وزارة المستعمر (٥٢) .

ووضعت الصيغة النهائية لوثيقة التنازل عن العرش : « نحن فاروق ملك مصر اذ نضع فى اعتبارنا مصالح بلادنا ، نقضى من ثم بالنسبة لاتفننا وبالنسبة لورثتنا عن عرش مملكة مصر وجميع الحقوق الملكية والاميزات والسلطات على جميع أنحاء المملكة المذكورة واعفاء رعايانا المذكورين من ولائهم لشخصنا » (٥٣)

ولما كانت السلطات البريطانية تعلم جيدا أن اجتماع الملك بالزعماء المصريين لن يحقق أى نوع من الاتفاق بالرغم من الإنذار الصريح بدعوة

(٥١) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٥١ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٥٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٥١ من لامبسون الى حكومته .

(٥٣) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٩٠ ، الاغرام ١٨/٥/١٩٧٣ ، مذكرات

مصلحتي النحاس لتشكيل الحكومة لجا الاتجايز الى تنفيذ الخطة المرسومة
والتي تنقضي ببحسرة مصر عابدين وجميع الطرق المؤدية اليه وعدم دخولا
أو خروج احد (٥٤) .

وفي جميع الازمات التي مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تأخذ في
الاعتبار موقف الجيش المصرى الى جانب الراى العام ، فعندما
طلبت بريطانيا من مصر اعلان الحرب على دولتي المحور قالت انها تقدر
الاحمية البالغة للقوات المسلحة المصرية وعندما انفذت فاروق بتغيير وزارة على
ماهر اصرت على ان تجيء الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش (٥٥) . وعند
الاستعداد لمحاصرة عابدين (٤ فبراير) احتفظت للسلطات
'المعسكرية' بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات
لكيلا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية ووفق رواية
المستول عن اهل القوات البريطانية في مصر « المساجور سانسوم » حيث
قال : لقد كالت الحكومة البريطانية قد اصبحت أوامرها الى « سيرا يلز
لامبسون » بأن يوجه قذرا الى المالك وكنت مرتبطا بهذه العملية عن طويقتين:

الاول : كان استشاريا فوق معلوماتي عن الوضع داخل الجيش المصرى
ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحويل بين الجيش المصرى
وللتدخل المسلح في العملية التزم القيام بها ؟ وبصدد هذا الاجراء فقد
اشارحت أن توصل كل الطرق والشوارع المؤدية الى قلب القاهرة،
ان الضباط انهم لا يحبون انك ولكم يكرهوننا اكثر وسيكون رد
الفعل عندهم عنيفا لمثل هذه الاهانة وبالفعل غلقت جميع الطرق
الموصلة بين الماسة والقاهرة وقبل ساعة الصفر بباشرة قامت
فصيلة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس الملكي في ميدان عابدين
وقيضت على كل الموجودين وكذلك تم القبض على الحراس الذين
كانوا يقفون عند باب القصر وحل محلهم جنود بريطانيون ، ثم دخل
نمبسون بسيارته الى داخل القصر وكالت تصحبه مجموعة من العربات
المصفحة والدبابات ويمضى سانسوم في روايته قائلا ولم تكن القاهرة

(٥٤) أخبار اليوم الاول من نوفمبر ١٩٤٤

(٥٥) مذكرات حسن يوسف مصدر سبق ذكره ص ١٢٧ .

تطم شينا عن الحادث وكان عدد من المارة يحمقون في الجفود
البريطانيين ، الذين احتلوا مكان الحرس الملكي وكان المارة ينظرون الى
العربات الصفحة التي دخلت فناء القصر دون استغراب اول الامر غير
ان البعض بدأ يهرك ان شمة شينا غير طبيعي يحدث وأخذ الناس
يتجمعون حتى اضطر الجنود البريطانيون الى اقامة كردون من
انفسهم لابعاد الناس عن القصر في الوقت الذي كان السفير يقدم
انذاره لفاروق .

اما المهمة الثانية : هي التاكيد من ان السفير لن يصيبه ضرر وكنت اعتقد ان
الخطر الرئيسي قد يصدر من ضابط ثائر من ضباط الحرس
الملكي الذي قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير
ولذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر
ابان عقد المؤتمر بين السفير وفاروق (٥٦) .

ووفق رولية السفير والتي ضمنها أحد تقاريره الى حكومته قائلا :
نقد وصلت الى قصر عابدين في التاسعة مساء وفي الطريق مررنا بطوابير
المصفحات ونافلات الجنود والحيات والتي كانت تبدو كاسباح في الشوارع
المظلمة وهي تأخذ مولعها حول القصر ، وكنت استطيع وانا بالطابق العلوي
داخل القصر ان سمع اصوات النبايات والحدوات سا تحدث جوا بشرا
وشك ان اصبح في رجال ليدوان انفي غير مستعد للانظار اكثر من ذلك
ونتيجة لذلك تأخر استدعائي الى غرفة الملك لمدة خمس دقائق وكنت على
عنديا دعيت الممثل امام الملك وحلول كبير الامناء ان يمنع الجنرال مستون
« قائد القوات البريطانية » من الدخول الى القاعة التي تم فيها لقاء مع
الملك ولكنني نحيتة جانبا ودخلت والجنرال مستون معا الى
الملك (٥٧) .

وفي رواية لاحد المعاصرين ان القوات البريطانية قد هاجمت حراس

(٥٦) د . محمد انس . ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي بيروت ١٩٧٢
ص ٢٩ ، مجلة للشرق الاوسط

عدد ١١ نياي ١٩٧٥ دراسة رةثقية من حلت ٤ فبراير . ص ٢١
(٥٧) وثائق الخارجية البريطانية وشقة رقم ٤٩١ ٥ فبراير ١٩٤٢ من
F.O. 371/31568 لايسون الى الخارجية البريطانية .

القصر وجردتهم من سلاحهم مما اضطر بعض أفراد الحرس الى المقاومة ولكن البريطانيين تكاثروا عليهم بعد أن صدرت التعليمات الملكية بعدم المقاومة حتى لا تحدث مذبحة ألمان قصر عابدين وكان قد أصيب بعض أفراد الحرس بكسور في العظام وبجروح مختلفة وفي نفس الوقت كانت الطائرات البريطانية تقف على أهمية الاستعداد للتطبيق فوق ثكنات الجيش المصري ومسكراته وقتعها بالقنابل إذا ما بدت من الجيش أية مقاومة وحاصر الجنود الانجليز أقسام البوليس في القاهرة وتجمعوا جميع الأسلاك التليفونية بين قصر عابدين وخارجة كما حاصروا محطة الاذاعة المصرية لكي يحولوا دون وصول الخبر الى الشعب المصري . (٥٨)

ويلاحظ أن الروايات الثلاث السابقة تتفق مع بعضها في الاطار العام الا أنها تختلف عن بعضها في كثير من التفاصيل فبينما يذكر المنجور سانسوم (مسئول الأمن في القاهرة) أن القوات البريطانية قامت بقطع الطرق المؤدية الى القاهرة بواسطة العديد من الفصائل العسكرية. وكذلك القبض على جنود وضباط الحرس الملكي فهو لم يذكر الاجراءات التي قامت بها القوات البريطانية فيما يتعلق بالطيران وكذلك محاصرة أقسام البوليس وقطع الاتصالات التليفونية عن قصر عابدين وكذلك محاصرة مبنى الاذاعة المصرية ..

الا اننا نعتقد أن الرواية الأخيرة والتي ذكرها بعض المعاصرين تعد اقرب الروايات الى الحقيقة لعدة أسباب :

اولا : تطابق رواية محمد التابعي مع رواية حسين الشافعي والاول قريبا من دوائر القصر بحكم عمله الصحفي والثاني كان أحد الضباط الشبان والذي كانت تربطه صداقات وطيدة بعدد من ضباط الحرس الملكي .

(٥٨) لقاء شخصي مع السيد / حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية السابق وأحد أعضاء سلاح الفرسان في ذلك الوقت - الدقي
القاهرة صباح الاثنين ١١/٤/١٩٨٣ ، محمد التابعي . أسرار السياسة
والسياسة مرجع سبق ذكره ص ١٩٨ .

والروايتان في مجملهما تتفقان مع روايات كثير من الساسة
المصريين (٥٩) .

ثانيا : لقد استقى التابعى معلوماته من أحمد حسنين والذي شاهد كل
هذه الاحداث بحكم عمله كرئيس للديوان الملكى .

ثالثا : ووفقا للمصادر البريطانية فان قادة كل الاسلحة قد اشتركوا في كل
المؤتمرات التى عقدها السفير وهو بصدد وضع الخطة الهائية للتدخل
ومن الطبيعى ان يتولى قادة الاسلحة كل فى موقعه ترتيبات الامن
اللازمة سواء فى مجال الطيران او الشرطة او القوات البرية او غير
ذلك ..

الا ان هناك بعض الروايات التى لم نجد لها سنداً فى اى رواية اخرى
حيث يذكر صاحب هذه الرواية ان السفير وهو فى طريقه الى مكتب الملك
وبصحبته الجنرال ستون قد فتح غرفة الملك ضاريا اياها بقدميه (٦٠) .

وعلى كل فان لامبسون قد دخل على فاروق وبصحبته الجنرال ستون
بينما الضباط الانجليز يحرسون الباب وفى ايديهم المسدسات ووفقا لبرقيات
لامبسون الى حكومته فقد كان فاروق ينتفض من الخوف بينما أحمد حسنين
كان يتنسم بقدر لا بأس به من الشجاعة (٦١) .

ويضيف لامبسون فى احدى برقياته والتى تنبم بقدر كبير من التشفى
(كلن من من الواضح ان الملك قد اخذ على غيرة واقترح بقاء حسنين باشا
اثناء المقاتلة فوافقت على ذلك ودخلت فى الموضوع مباشرة حيث قلت : لقد
كنت اتوقع ردا بنعم قبل الساعة السادسة مساء على رسالتى التى بعثت
بها هذا الصباح وبدلا من ذلك فقد بعثت الى حسنين باشا فى السادسة

(٥٩) من شهادة أحمد ماهر فى قضية مقتل امين عثمان . المحاكمة الكبرى
فى قضية الاغتيالات السياسية . لطفى عثمان من ١٤٤ — ١٤٨ .
(٦٠) أحمد مرقى الراغى غرائب من عهد فاروق بيروت
١٩٧٦ ص ٥٤ .

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٤٩١ ٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون
الى ايسدن .
F.O. 371/31568

والربع برسالة لا أستطيع إلا أن أعتبرها رفضاً . ويجب أن أعرف الآن ودون أية مواربة ما إذا كان معنى هذه الرسالة هو لا . وحاول الملك أن يجادل ولكنى قطعت عليه الطريق بقولى :

« أتى اعتبر الجواب بالنفى وقوات عليه البيان الذى أعدناه فى السفارة (٦٢) . وفى النهاية قعمت اليه خطاب التنازل عن العرش وطلبت اليه التوقيع فوراً . وبمضى لابسون قائلاً : لقد تردد الملك قليلاً وقد كنت أظنه سيوقع الخطاب « وثيقة التنازل » إلا أن حنين باشا قد تدخل محدثاً إياه بالعربية وبعد فترة من الاضطراب الشديد الذى بدا على الملك سألنى بشكل يدعو للراء عما إذا كنت على استعداد لأعطائه فرصة أخرى مبدئياً موافقته الشديدة على دعوة النحاس باشا لتشكيل الحكومة فوراً . ثم ترفضت (عمدت الى التردد) وأخيراً وافقت على إعطائه تلك الفرصة تحوئى الرغبة فى تجنب أى تعقيدات محتملة فى البلاد (٦٣) .

وهناك الحديد من التفاصيل التى لاتنفق والغرض الحقيقى من هذه الدراسة ومنها على سبيل المثال أن السفير قد وضع وثيقة التنازل أمام فاروق وقت قراءة البيان ومن المحتمل أن يكون الملك قد قراها ومن المحتمل أيضاً أنه لم يرها (٦٤) .

(٦٢) لقد وضع منذ وقت طويل أنكم تتعرضون لتأثير مستشاريين غير مخلصين للتحالف مع بريطانيا . ولأن مسلككم يعد خرقاً للعادة الخمسة من معاهدة التحالف ولأنى يتعهد فيها كل طرف بعدم اتخاذ أى مسلك فى العلاقات مع الدول الأجنبية يتعارض مع التحالف بالإضافة الى أن جلالكم قد أثرتكم بشكل متعمد قيام أزمة بشأن قرار اتخذته الحكومة المصرية بناء على طلب من الأمر الذى يعد مخالفاً للمعاهدة وأخيراً رفضتم قيام حكومة تعرض على تنفيذ المعاهدة ولأن مثل هذا التصور وعدم المسئولية من جانب الملك يعرض أمن مصر وأمن القوات الحليفة للخطر ويؤكد أن جلالكم لم تعد منسباً لشغل العرش . للاهوام فى ١٩٧٣/٦/١ .

(٦٣) وثيقة رقم ٤٩٢ - وثائق الخارجية البريطانية من لابسون الى أيدن ٥ فبراير ١٩٤٢ .

« وببساطة شديدة ملفقا نعتقد أن فاروقا قد قسرا وثيقة التنازل لسبب بسيط وهو أنه قد هم بالتوقيع عليها لولا تدخل أحمد حسنين والذي حثه بالعربية « وفقا للوثائق البريطانية » طالباً منه عدم التوقيع .

وهناك رواية أخرى تقول : إن السفير قد قدم إلى الملك وثيقة التنازل عن العرش وطلب إليه توقيعها وبعد أن قرأ الملك الوثيقة ، نظراً إلى قائد القوات البريطانية (المصاحب للسفير) وقال له « كنت أود لو أنك مازالت في خدمة جيشي » ثم قال للسفير : « لنفى مستعد لتوقيع هذه الوثيقة إلا أنك توافقني على أنها وثيقة تاريخية خطيرة ولا يجوز أن تكتب على ورق عادي ومن اللائق أن اكلف من يقوم بكتابتها على ورق يليق بشخصي . وعجب السفير لهذا الهدوء والذي يبدو على الملك . ثم أضاف الملك فاروق هل لي أن أسألك عن السبب الذي دعا إلى كتابة هذه الورقة ؟ . ثم من ناحيتي موافق على أن يشكل النحاس باشا وزارته كما يراها (١٥)

ويبدو أن الرواية السابقة لا تتفق بأي حال مع الحالة النفسية التي سيطرت على فاروق والتي وصفها السفير في برقياته . من أن الملك كان يرتعد من الخوف ومن غير المعتول أن يبدو فاروق على هذه الصورة في وقت يعلم أن عرشه ومستقبله معرضان للضياع والأبل في اقتناع السفير بالمعتول عن هذا الملك يبدو ضعيفا وتلك الرواية تنتم بعدم الموضوعية مما يجعلنا نعتقد أنها تحتمل تخريجات اجتهادية لا ترق إلى مرتبة التفسيرات التاريخية الجادة . وعلى هذا فرواية السفير والتي ذكر فيها أن فاروقا قد استمع إليه وبلا أي اضافات هي اقرب الروايات إلى المنطق الصحيح واقرب في تصورنا إلى العقل .

وهكذا استسلم فاروق بعد أن انكشف الوجه الحقيقي لمحاودة ١٩٤٦ ولم يكن من باب اللجاجة أن يرضى فاروق في عناده إلى آخر الطريق حيث تأكد تماماً أن مصيره ومصير أسرة محمد علي بكلها مرهونة ببواقعة

بريطانيا ، ولذا فماننى اعتقد أن الآثار النفسية التى تركها هذا الحادث على حياة الملك الشاب كانت خطيرة ويمكن القول بأنها كانت مدمرة .

ويمجرد أن انصرف لامبسون بعد أن أصدر أوامره الى الدبابات والمصفحات بالانصراف من حول القصر صدرت الاوامر الملكية بدعوة الزعماء ائذين حضروا الاجتماع الاول (فى نفس اليوم) وترأس الملك هذا الاجتماع ويصف الدكتور هيكل ما حدث فى هذا اللقاء بقوله : لقد وجه الملك كلامه الى النحاس باشا قائلا : انى أكفك يا نحاس باشا بتأليف الوزارة واطلب اليك : ان يكون حكيم قوميا لا حزبيا كما اطلب اليك حين انصرافك من هنا ان تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير باننى عهدت اليك بتأليف الوزارة . وقال النحاس لدى سماعه هذه العبارة . انتهى اتلقى الامر من جلالتم ولا ارى ضرورة لابلاغ السفير . فكرر الملك : لكننى ارى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبلغ ما طلبت اليك ان تبلغه اياه (٦٦) .

ولعل اصرار فاروق على ذهاب النحاس الى قصر الدوبارة يعد نوها من الدبلوماسية الماكرة بهدف احراجه والتتويه على أن عودته كانت بناء على ضغط السفارة البريطانية ولقد افصح الدكتور احمد ماهر عن هذا المعنى بقوله : انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رايت الدبابات بعينى رأسك . واجاب النحاس : أنا لم أر دبابات ولا حرابا . فقل اسماعيل صدقى باشا . نعم يا باشا انك جئت متأخرا بعد انصرفت الدبابات حتى لا تراها أما نحن جميعا فقد رايناها ساعة جئنا الى القصر (٦٧) .

وهو ما كرهه احمد ماهر بعد ذلك فى الرسالة الشهيرة التى أرسلها للسفير احتجاجا على الانذار البريطانى وقد قال فيها مخاطبا لامبسون .
« انكم لا تستطيعون أن تقنعونا بحال أن النحاس باشا لم يكن على علم بالإننيات الخفية التى اعترمنوها ، والا فهل كان من المعتول أن تحتبوا تشكيل

(٦٦) المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٦٧) المرجع السابق ص ٢٤٢ ، الأهرام ٢٢/١١/١٩٤٥ ، مذكرات حسن

يوسف مصر سبق فكره ص ١٢٨ .

وزارة وندية بذلك الإلحاح البالغ وتجاوزوا في هذا السبيل بتقديم انداز
تؤيدونه بالقوة المسلحة لو لم تكونوا على يقين سابق ونكيد صريح باتفاق
النحاس باشا معكم اتفاقا تاما على تلك الخطة الميخنة (٦٨) .

ونشرت احدى الصحف ما يسمى بمحضر اجتماع ٤ فبراير وذكرت هذه
الرواية : وبعد ان انتظم الاجتماع في الساعة التاسعة مساء . حضر جلالة
وقال . أرجو ان تنسوا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه بعد ظهر
اليوم وانى اكلف النحاس باشا بان يشكل الوزارة واطلب اليه عند انصرافه
من هنا ان يمر على دار السفير حيث ان هذه هي رغبة السفير الخ اما باقى
المحضر فلا يختلف عما ذكرناه من قبل .

ولقد اعتبر النحاس باشا ان ما نشرته الصحيفة يعد مخالفا لمحضر
الجلسة (مساء ٤ فبراير) وذكر في روايته والتي بعث بها الى نفس الصحيفة
ما يأتى ؟ ذكرت الصحيفة ان جلالة الملك طلب الى ان امر بعد انصرافه من
القصر على دار السفير وبلغه انى كلفت بتشكيل الوزارة لأنه طلب ذلك
الى جلالتة . وهذا لا يطابق الواقع اذ لم يقل جلالة الملك ان السفير طلب
ذلك اليه وقد كنت معارضا في الذهاب ليلا الى دار السفير ولكن جلالتة امرنى
بذلك فقد كان من المتعين معالجة الموقف مع الانجليز (٧٠) .

ويصدد دراسة الروايات السابقة فلنا نشر الى عدة اعتبارات ؟ .

أولا : ان ما نشر تحت عنوان « محضر اجتماع ٤ فبراير » لم يكن محضرا
بالمعنى الوثائقي وانما هو عبارة عن تصوير للاحداث التي وقعت مساء
٤ فبراير من وجهة نظر محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين
والذى حضر الاجتماعيين وعلم ، الرغم من أنه لم يوقع على هذا المحضر
الا ان المناقشات التي تلت ذلك في الصحف وردود الفعل الكبيرة التي
احدثها نشر هذا الموضوع كشفت عن اسمه وعرفه الجميع .

(٦٨) محمود ابراهيم ابو رواع . أعمال احمد باشا ص ٢٨٤ ، أخبار

اليوم ١٩٤٥/٥/٣ .

(٦٩) الأهرام ١٩٤٥/١١/٢٢ .

(٧٠) المصدر السابق ٢٣ / ١٩٤٥/١١ .

ثانيا : يختلف محضر اجتماع ٤ فبراير عما ذكره الدكتور هيكل في روايته التي اشار فيها الى أن النحاس باشا قد اعترض على ذهبه الى السفارة باعتبار أن الامر بتشكيل الوزارة ملحق من الملك وليس من السفير الا أن الملك كثر طلبه بضرورة ذهب النحاس الى السفارة . وهذه الرواية تمثل إضافة لم ترد في رواية محمود حسن باشا حيث يذكر أن الملك قد طلب من النحاس أن يمر على السفارة ولم يذكر أن النحاس قد اعترض على هذا الطلب .

ثالثا : أن رواية الدكتور هيكل تتفق مع رواية النحاس باشا في عدم ذكرها قول الملك للنحاس باشا « اطلب منك أن تمر على السفارة البيطانية حيث طلب السفير الى ذلك . ومن مقارنة رواية النحاس بما ذكره للدكتور هيكل ومطابقتها بما ذكره محمود حسن باشا يظهر أن رواية هيكل اقرب الى رواية النحاس ولما كان هيكل يعد خصما سياسيا للوفد فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنه عمد الى الدفاع عن مصطلح النحاس .

رابعا : لم يذكر الدكتور هيكل ولا محمود حسن باشا أن النحاس كثر رفض قبول الوزارة وأن فلوقا قد بذل قدرا كبيرا من المحاولات لاقناع النحاس في الوقت الذي كان يعتقد أن عدم تشكيل الوزارة يعد نوعا من الالتزام بما اتفق عليه في الاجتماع الأول حيث وقع الجميع على الاحتجاج المقدم للسفير البريطاني ، امام اصرار الملك فقد اضطر النحاس أخيرا للموافقة (٧١)

والتزاما بالموضوعية التاريخية فلما نعتقد أن النحاس قد تردد كثيرا في قبول الوزارة وخصوصا بعد ما علم من حصار قصر عابدين ولذا

(٧١) المصدر السابق ٢٠ مارس ١٩٨١ من شهادة للنحاس باشا في قضية أمين عثمان ، لطفي عثمان مرجع سبق ذكره ص ٢٢١ .

فقد تضمن خطاب قبول الوزارة (لقد تفضلتم جلالتكم ومهدتم الى تاليف الوزارة وامريتم بلساتكم الكريم المرة بعد المرة والكسرة بعد الكرة الخ) (٧٢)

ولما كان خطاب النحاس باشا بقبول تاليف الوزارة بعد وثيقة عامة نشرت في كثير من الصحف الوفدية وغير الوفدية وليس من المعقول ان تتضمن اضافات لم تحدث والا كان القصر اول من يادر بتكليفها فلتنا نعمتد ان النحاس قد حاول مرارا ان يرفض قبول الحكم في مثل هذه الظروف الحقيقية والخطيرة ووفقاً لما ذكره أحد زعماء الوفد من أن رفض النحاس للوزارة كان يعنى بالضرورة خلع فاروق من منصبه ولذا فقد ضحيماً ببعض من سمعنا في سبيل انقاذ الملك (٧٣) .

ويبدو ان الملك فاروق قد اراد أن يستنجد بالسفارة الأمريكية لحمايته من التعتن البريطاني ولذا فقد استدمى مستر كوك (السفير الأمريكي) لمقابلته في منتصف الساعة السابعة من مساء ٤ فبراير ليخبره بالاضار البريطاني الا ان السفير الأمريكي تو طليب خاطره بسبب الحالة النفسية التي كانت تسيطر على الملك وقد حاول فاروق ان يطلب من السفير الأمريكي الضغط على لايمسون لكي يحول دون عودة الوفد الا ان اجابته (كوك) قد اتسمت بالتعتل الشديد مطالبا فاروق بتنحية الخلافات الداخلية جانباً لان ما يشغل أمريكا وانجلترا في الوقت الحاضر هو هزيمة هتلر وانه يلمس ان يكون الملك عاملاً في هذا الاتجاه (٧٤) .

وتلك الوثائق الأمريكية ان موضوع عزل الملك فاروق قد ترك أثر سيئاً لدى وزارة الخارجية الأمريكية على اعتبار ان تلك الخطوة ستجلب من فاروق شهيداً في نظر الشعب المصري وقد يترتب عليها حدوث اضطرابات في المنطقة مما يضاعف من نشاط المحور ولذا فقد أعدت ادارة الشرق الأدنى

(٧٢) صحيفة المصري ، الأهرام ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٧٣) لقاء مع فؤاد سراج الدين في منزله بجاردن سيتي القاهرة صباح

الجمعة ١٩٨٢/١١/١٢ .

(٧٤) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٨٦٢ من السفير الأمريكي الى

F.W. 862-20283

حكومتهم .

بوزارة الخارجية الأمريكية تقريراً لتقديمه إلى الحكومة البريطانية تطلب منها:
أن يظل الملك فاروق محتفظاً بعرشه . ووفق المصدر « أننا نأمل أن لا تؤدي
هذه الأحداث الأخيرة إلى انصراف جزء من القوات البريطانية عن قضيتها
الأساسية في المنطقة » (٧٥) .

إلا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تر أن مصالحها تتطلب
مثل هذا التدخل المقترح لأن مصر تقع في دائرة النفوذ البريطاني ، كما أننا
لا نسمح لحكومة بريطانيا أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأحدى دول
أمريكا اللاتينية فأننا لن نتدخل في تلك القضية على اعتبار أنها مشكلة
بريطانية مصرية بحتة وأن تدخلنا سيجعلنا قدراً كبيراً من المسؤولية إذا
ما تضاعفت الأحوال سوءاً في مصر (٧٦) .

وهكذا امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقم نفسها في تلك
القضية على اعتبار أن مصر تقع في دائرة النفوذ الأمريكي ولا اعتقد أن
بريطانيا ما كتلت لتسمح لحليفها بالتدخل فعلى الرغم من التحالف بينهما
إلا أن نوعاً من التوجس قد بدأ يراود وزارة الخارجية البريطانية بسبب
التفوق العسكري الأمريكي من جانب والطامع الأمريكية التي قد تبدو
مؤكدة إذا ما انتهت الحرب (٧٧) .

وعلى العموم فقد هدأت الأمور بعد أن صدرت الأوامر الملكية بدعوة
مصطفى النحاس ليشكل حكومة وطنية خالصة وعلى الرغم من الهزيمة
الساحقة التي لحقت بالملك فاروق إلا أن رسالته التي بعث بها إلى مصطفى
النحاس بتأليف وزارة ٤ فبراير تعد تراجعاً أكيدا أمام التسلط البريطاني
وقد يبدو هذا المعنى من نص تلك الوثيقة والتي ورد ذكرها كالاتي :

(٧٥) المصدر السابق وثيقة رقم ٩٢٣ من الخارجية الأمريكية إلى

« كيرك » السفير الأمريكي ٥ فبراير ١٩٤٢ .

(٧٦) المصدر السابق .

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٩٢ من لندن إلى

لامبسون .

(عزيزى مصطفى النحاس يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الراى وسداد
التعبير وقوة الاخلاص ان اسند اليكم رئاسة مجلس وزراءنا ، ان مصر
وطننا العزيز لأدوج ما تكون فى هذه الأونة الدقيقة الى تضامن الجهود
وضم الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وانكار الذات فى سبيل
حفظ كياناتها واعلاء شأنها ورفاهية شعبها وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق
الله وعظيم تأييده .. الخ (٧٨) .

والملاحظ على خطاب الملك الى مصطفى النحاس انه يشير وبأسلوب
رقيق الى أصالة راى النحاس وسداد تدبيره واخلاصه سواء للعرش أو
للشعب وعلى ما نعتقد فإن هذه الوثيقة تحمل قدرا كبيرا من التفات الميائنى
والذى حكمته الظروف الموضوعية والملابسات التى احاطت بتشكيل
الوزارة وعلى الرغم من المعاناة النفسية التى أحدثها هذا الموقف فى نفسية
الملك إلا أنه قد أراد للضرورة أن تمر بعد أن أقسم بالايمان المظلمة أن
ينتقم لشرفه ولكرامته (٧٩) .

وبالنظر الى « وثيقة ٤ » اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ والتي تؤكد وجهة
نظرنا السابقة حيث اشارت الى العداء التقليدى بين القوتين المتصارعتين
- القصر والوفد - ه نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد
يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وأنه يأخذ عليها بجفافها لروح الدستور
وبعداها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح
الامور على يد الوزارة لتي ترأسونها لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لاقامة
حكم صالح يقوم على تعرف راى الأمة الخ (٨٠) .

ويبدو من الخطابين السابقين الى أى حد وصل التناقض فى سياسة
القصر ومن المؤكد ان الخطاب الاول والخاض بقودة حكومة ٤ فبراير كان
يعكس قدرا كبيرا من الحالة النفسية التى انتابت الملك اثر حصار

(٧٨) الأهرام ، المصرى ٦ فبراير ١٩٤٢ .

(٧٩) مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق صحيفة
الجمهورية ١٩٥٥/٦/٨ .

(٨٠) الأهرام والسياسة ، المصرى الاول من يناير ١٩٣٨ .

الجلال وبعد أن تأكد الملك أن بقاءه ملكا على مصر كان رهنا بعودة حكومة الوفد بالاضافة الى أن فاروقا كان في حاجة الى استرداد أنفسه حيث كان يلهث من اثر الصدمة التي بلا شك لم يكن يتوقعها وكان ممن الضروري أن يهادن الوفد ولو لفترة حتى يسترد بعض المواقع التي فقدتها اثر هذا الحادث ، من هنا كان خطاب فاروق الى النحاس لا يحمل أى اشارة ولو من بعيد الى أن الوفد قد انتقد الطريقة الرسمية في موته . أما الخطاب الثالى والخاص باتقالة الوفد سنة ١٩٣٧ فقد تضمن أحكاما مطلقة تعبر بلا شك عن المشاعر الحقيقية التي تتسم بها العلاقة بين القصر والوفد وأن النحاس باتنا صاحب مبدأ الانتقاص من الحقوق الملكية لصالح الحكومة وقد رضى في ذهن فاروق أن الوفد بقيادة النحاس يخطط الى عزل فاروق وأن خطة الوفد قائمة على استراتيجية ثابتة غايتها التخلص من النظام الملكى مبوما وكان فاروق دائم الاستماع الى مستشاريه من أمثال على ماهر وأحمد حنين والذين تمكنوا من اقناعه بوجهة النظر السابقة (٨١) .

ولما كانت عودة الوفد في ٤ فبراير قد قوبلت بزعود فعل متفاوتة ليست في مجملها لصالح الوفد فإن طريقة العودة هذه المرة قد صاحبتا خطيرة لا تتناسب وتاريخ الوفد .

ووفق تطور الاحداث بشكل افقد للكثيرين من الزعماء القدرة على التفكير الصحيح واتخاذ القرار المناسب الا أن النحاس يحكم علاقته الوطنية بجوامير حزبه فقد أراد أن يحدث مناورة سياسية تصحح المطبات لدى الرأي العام والذي بدأ يعرف حقيقة حصار القصر منذ اليوم الثامن على الرغم من أن الصحف لم تتناول هذا الموضوع حيث كانت الاحكام العربية والرقابة الشديدة على الصحف .

ألا أن كلمات الدكتور أحمد ماهر « لقد قبل النحاس الحكم على أسنة الحراب البريطانية » كانت قد انقضت وتطابت وسط جموع الشعب

(٨١) مذكرات كريم ثابت المستشار المصطفى للبلد فاروق - الجمهورية

١٥ يناير ١٩٥٥ .

المصرى : ومن المؤكد أن هذا الشعور قد أزعج النحاس باشا قبل أى إنسان آخر على اعتبار أن الوفد يستند الى جباهيرية شبه مطلقة وأن «ريان هذا الأثر قد يحدث ردود فعل خطيرة لدى الرأى العام ومن هنا فقد توصل النحاس باشا الى فكرة ارتضاها للطرفان - الوفد والسفارة - وفي اللقاء الأول بين النحاس ولاهبسون - مساء ٤ فبراير تم الاتفاق على تبادل خطابين رسميين بين الوفد والسفارة يبدى النحاس اعتراضه على التدخل فى شئون مصر الداخلية وتبدى بريطانيا رغبتها فى عدم التدخل فى الشئون المصرية والالتزام بمعاهدة ١٩٣٦ ، ولاهية هاتين الرسالتين ناقنا نذكرهما لأهميتهما فى العلاقات بين الوفد والانجليز ولأنهما دليل واضح على التدخض فى العلاقات المصرية البريطانية .

رسالة النحاس الى السفير البريطانى :

« يا صاحب السعادة لقد كلفت بجهة تاليف الوزارة ، وتبث هذا التكاليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية ، وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو انه لا بمعاهدة ١٩٣٦ ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تاليف الوزارات أو تخييرها ، وأتمنى يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ما تضمن خطبى هذا من معانى . وبذلك تتولد صلات الود والاحترام المتبادلين (٨٢) .

وكتب السفير البريطانى ردا على خطاب النحاس باشا بقوله :

« يا صاحب المقام الرفيع : لى الشرف أن تؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة للحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة للبريطانية المصرية من غير أن نتدخل فى شئون مصر الداخلية ولا فى تاليف الحكومات أو تخييرها الخ (٨٢) .

(٨٢) الأهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٨٣) صحيفة المصرى والأهرام ٧ فبراير ١٩٤٢ .

واعتقد أن هاتين الرسالتين تفتقدان و مجملهما إلى المصدق وهما من قبيل الدعاية مغط بهدف تهدئة المشاعر الثائرة . ويبدو أن الشعب المصري قد أدرك ببطء حقيقة تلك المؤامرة ، وإذا كان الوفد قد اتفق عليهما مع السفير البريطاني لتجديد الأثر الذي أحاط بمجيء حكومة ٤ فبراير إلا أنني أعتقد أنها قد أحدثت أثرا عكسيا . ولعلها كانت غرضه استغلالها القوى السياسية الأخرى حيث عملت على التشكيك في صدق هاتين الرسالتين على اعتبار أنها مناورة سياسية « مكشوفة » تهدف إلى إرضاء الرأي العام الثائر ضد الوفد والوجود البريطاني معا (٨٤) .

ووفقا لما أحاط هاتين الرسالتين من ملابسات فائدا نسجل بعض الاعتبارات ؟

أولا : أن هاتين الرسالتين قد تم الاتفاق عليهما بين النحاس باشا وأورد كلين (لاميسون) في اللقاء الذي تم بينهما مساء ٤ فبراير وأن كان أحد أطراف الوفد لا ينكر هذا الاتفاق إلا أنه يعمده من منطلق تمسك الوفد بحقوق مصر الوطنية وأهمية التأكيد على أن الوفد لا يتولى الحكم إلا برغبة الملك وحده وأن هذه نقطة لا تؤخذ على الوفد بل تسجل له (٨٥) .

ثانيا : لقد نجحت بريطانيا وحقت رغبتها في عودة الوفد على اعتبار أنه الحزب الشعبي الكبير والقادر على استتباب الأمن وإعادة الهدوء إلى البلاد حتى تتفرغ الحليفة إلى قضيتها الأولى وهي الحرب ، فلا مانع لديها من أن تتبادل مع النحاس هاتين الرسالتين تقديرا منها للأثر الذي أحاط بغوطة الوفد وحرضا منها على أن يظل الحزب قويا مؤثرا في المجتمع المصري .

ثالثاً : لقد حرصت بريطانيا على أن تبدو أمام الراى العام المصرى وكأنها الدولة الحريضة على قضية الديمقراطية وفى نفس الوقت فإن عودة الوفد باعتباره الحزب المتمتع بالشعبية الكبرى يعد انتصارا أكيدا للديمقراطية التى يرضاها الشعب المصرى الحليف .

ولكن لماذا فوت الوفد على نفسه فرصة التخلص من الملكية والملك ولاسيما وقد كانت الظروف مواتية فى ظل أحداث ٤ فبراير ١٩٢٢ .

من المؤكد أن هذه الفكرة قد راودت زعماء الوفد وخصوصا وأن رسائل الخارجية البريطانية الى سفيرها فى القاهرة قد اشارت الى هذا المعنى (٨٦) ويمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال عدة نقاط :-

أولاً : على الرغم من الخلافات التى لم تتوقف بين فاروق والوفد منذ اعتلاء فاروق عرش مصر سنة ١٩٣٧ الا أن الوفد لم يكن من سيسته الغاء الملكية أو التفكير فى عزل فاروق (٨٧) . ومن المؤكد أن الوفد لم يكن حريصا على الملكية كيدا . وإنما اعتقادا بأن فاروق يحظى بشعبية من الصعب تجنب آثارها لدى الراى العام المصرى وقد يتهم الوفد بأنه ضليع مع الانجليز فى الاتفاق على خلع فاروق . ولقد بنى الوفد سياسته دوما على مبدأ أن العبرة ليست فى النظام الملكى أو الجمهورى وإنما الأساس هو الشكل الدستورى الذى من الممكن لو طبق تطبيقا فعليا لجنب البلاد كل الاخطار التى مرت بها (٨٨) .

ثانياً : على ضوء الوثائق البريطانية فإن بريطانيا قد فكرت بالفعل فى إقامة نظام جمهورى وحاولت استطلاع وجهة النظر المصرية الا أن هذه الفكرة لم تجد استجابة سواء لدى الوفد أو الراى العام

(٨٦) الملف السرى لحادث ٤ فبراير الإهرام ١٩٧٣/٥/٢٥ .
(٨٧) لقاء مع مؤاد سراج الدين فى منزله بجبلرن بسيتى القاهرة ١٩٨٢/١١/١٢

(٨٨) المصدر السابق .

المصرى (٨٩) . وهذا يدفعنا الى الاعتقاد بأن بريطانيا لم يكن يعنيها - بأن يكون النظام ملكيا أو جمهوريا وإنما كان حرصها بالقدر الذى يمكنها من تحقيق رغبتها ، ويبدو أن بريطانيا قد بدأت تراودها هذه الفكرة - الفاء الملكية - ابتداء من يناير ١٩٤٢ بعد أن تكبد لها عدم اخلاص فاروق لقضية الحلفاء الا أن هذه الفكرة ما لبثت أن تلاشت سواء بسبب رفض الوفد أو لأن تجربتها سنة ١٩١٤ حين أقدمت على عزل الخديو السابق عباس حلمي كانت ماثلة أمام أعينها حيث عبر الشعب المصرى عن غضبه فى العديد من المناسبات ولعل محاولة اغتيال السلطان حسين كامل (والذى نصب سلطانا على مصر بعد خلع الخديو عباس حلمي) كانت ماثلة أمام أعين الانجليز ومن هنا فقد توحدت بريطانيا كثيرا فى محاولة عزل فاروق ولو استطاعت أن تقدم على تلك الفكرة لكنت قد أحدثتها الا أن السياسة البريطانية كانت حريصة وخصوصا فى تلك المرحلة الراهنة على التوفيق بين رغبتها ورغبات الشعب المصرى بالرغم من تجاوزات ٤ فبراير الا انها كانت الضرورة التى تحتم « من وجهة نظرها » الإقدام على مثل هذه التجاوزات .

ثالثا : ووفقا للظروف الموضوعية التى أحاطت بالموقف فقد كان من الممكن أن يؤيد الوفد عزل فاروق لو أن هناك بديل مناسب بدلا من الأمير محمد على الذى يفتقد الى قدر من الشعبية بل بالعكس فقد عرف عنه أنه دائم التشكيك فى الشعب المصرى وغالبا ما كان يفتخر بعرقه التركى الذى يميزه عن بقية المصريين (٩٠) بالإضافة الى كبر سنه ، كل هذه العوامل قد دفعت الوفد الى التمسك بفاروق لكن بشرط أن يبقى رمزا للسلطات وليس مصحرا لها .

وبخلاصة القول يمكن أن ن سجل بعض الدوافع التى دفعت بريطانيا الى ارتكاب حادث ٤ فبراير فيما يأتى :

(٨٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٦١٨ من ايدن الى لامبسون
F.O. 371 ٤ فبراير ١٩٤٢

(٩٠) لقاء مع مفتى رضوان فى منزله بمصر الجديدة القاهرة ١٩٨٢/٩/٨

١ - رغبة بريطانيا في قيام حكومة مصرية موالية تكون أكثر إخلاصا لمعاداة ١٩٣٦ وتتمتع بثقتى بريطانيا والشعب المصرى معا خاصة بعد أن تدهور موقف الحلفاء في ميادين أوربا والشرق الأقصى والشرق الأوسط

٢ - لقد كانت بريطانيا في ذلك الوقت تفكر في اعداد خطتها لما بعد الحرب ولما كان أساس هذه الخطة يدور حول أحكام سيطرتها على الشرق الأوسط الذى صار مركز الثقل في السياسة العالمية ولما كانت مصر من أهم بلدان الشرق الأوسط وتضم أكبر قاعدة عسكرية بريطانية فقد كان من الضروري قيام حكومة موالية لبريطانيا حتى يمكن التعاون على نجاح هذه الخطة .

٣ - لما كانت مصر هى أكبر الدول العربية عددا وعلو شأنها وأكثرها تقدما رأت بريطانيا أن قيام حكومة برئاسة النحاس باشا قد يساعد في قيام شكل من أشكال الوحدة العربية لى ترتبط في النهاية مع بريطانيا بصورة أو بأخرى .

مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير :

قبل الحديث عن مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير ينبغي أن نذكر بعض الملاحظات كمدخل لهذا الموضوع :

أولا : ان قيام الحكم في الفترة من ١٩٣٨ وحتى ١٩٤٢ لم يتم على أساس من الشرعية الدستورية بل كان ابعاد الوفد عن الحكم ١٩٣٧ يعد تعديا واضحا من القصر نحو مشاعر الجماهير ولعل انتخابات ١٩٣٨ تعد أكثر تعديا لمشاعر الجماهير حيث زيفت ارادة الأمة في تلك الانتخابات (٩١) .

ثانيا : لقد قدرت بريطانيا أهمية عودة الوفد منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ومنذ هذا التاريخ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ مرت العلاقات

(٩١) مذكرات حسن يوسف ص ١٢٠ ، لقاء مع غواد سراج السدين ١٩٨٢/١١/١٢ ، لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/٩/٨ .

الضيق الشديد بسبب النشاط المالىء للمحور والذي كان القصر يعد بؤرته الاولى وهو ما كان يعرقل نشاط الحلفاء العسكرى او يعرضه للخطر وعلى الرغم من قيام الوفد بالعديد من المؤامرات السياسية والتي سببت قدرا كبيرا من الاحراج لدى الدوائر البريطانية سواء في مذكرة ابريل ١٩٤٠ أو في خطبة النحاس باشا في مدينة الاسكندرية في صيف ١٩٤١ - الا ان بريطانيا كانت تدرك جيدا ان كل هذه المواقف تعد من باب المناورات السياسية بهنئ تمكن الوفد من العودة باعتباره الحزب الحائز على ثقة الجماهير ، لهذا الاعتبار رأت بريطانيا الارتباط بالوفد وهو الذى يعنى من وجهة نظرهم الارتباط بالشعب المصرى كله .

ومجمل القول ان ما حدث في ٤ فبراير كان مظهرا للصراع بين القصر والوفد في اطار الصراع العالمى بين الحلفاء والمحور وبالتالي فان قبول الوفد للحكم في هذه الظروف يعد اسهبا من الوفد في خدمة الحلفاء .

اما القضية القاتلة بحدوث اتصال بين النحاس والانجليز وان النحاس باشا قد تأمر بليل مع الانجليز على ما حدث في ٤ فبراير وعبر هذا التصور لمقولة خيانة النحاس باشا يقدم خصوم الوفد العديد من الدلائل ولعل الدكتور احمد ماهر كان اكثر الزعماء السياسيين ادانة للنحاس حيث وجه احتجاجه الشديد على الانذار البريطانى مخاطبا لامبسون : « انكم لا تستطيعون بحال ان تقنعونا بان النحاس لم يكن على علم بالنيات الخفية وليس من المعقول ان يشكل وزارة وفدية بذلك اللاحاح البالغ وبهذا التمسك العنيف من غير ان يكون له يد في الامر (٩٥) » .

ويبدو ان هذا الاعتقاد كان موجودا لدى معظم زعماء المعارضة وكذلك القصر حيث ان الملك فاروق عندما رأى اصرار النحاس على رفض كل اقتراح

(٩٥) وثائق الخارجية وثيقة رقم ٢٠٧٦ من كبرك الى الخارجية الامريكية ٢٨ فبراير ١٩٤٢ ، جريدة الكتلة ١٠ نوفمبر ١٩٤٥ ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨ .

(٩٦) محمد التابعى . مرجع سبق ذكره ص ٢٠٨ ، الاهرام ١٢/١١/١٩٤٥ محضر اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ .

لا يتفهم انفراد الوفد بالحكم قال لحسين باشا « بالانجليزية » من المؤكد ان النحاس باشا واثق من الارض التي يقف عليها (٩١) .

وقد عبر الدكتور هيكل عن نفس هذا المعنى حيث يشر في مذكراته (لقد كان أمين عثمان في استقبال النحاس باشا في محطة السكة الحديد عند عودته من الاقصر في ٣ فبراير .

ثم يتساءل الدكتور هيكل عما اذا كان أمين عثمان قد ابلغ النحاس رسالة السفير والتي دفعته الى التشدد في موقفه . وابدى هيكل شكه من ان يكون النحاس على علم بخطة السفارة في الاقصر . (٩٢)

حتى ان مكرم عبيد والذي كان ما يزال وقت وقوع الحادث يمثل الرجل الاول في الوفد بعد النحاس باشا ثم انشق عليه بعد الحادث بقليل فقد شنت صحيفة الكتلة حملة ضارية مؤكدة ان النحاس كان على علم بمخططات السفارة واعتمدت في روايتها على شهادة — زكى ميخائيل بشارة — والذي كان وفديا ثم انشق مع مكرم عبيد ، ذكر فيها انه رأى النحاس في الاقصر في يناير ١٩٤٢ وهو يلتقي ببعض كبار الانجليز وعلق مكرم عبيد على هذا الرأي من ان النحاس كان بأسوان في نفس الوقت الذي كان يزور فيه الجنرال ستون — قائد القوات البريطانية في مصر — أسوان وان عدة لقاءات تمت بينهما . (٩٨) .

اما موقف الحزب الوطني فقد عبر عنه عبد الرحمن الرافعي بقوله : ان مسئولية النحاس باشا تبدأ من يوم ان علم برغبة الانجليز في اسناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير راضيا عنها بل مقتبعا بها متلفعا على تنفيذها وتدل الظروف والملايسات على ان امر هذا الانقلاب قد دبر بليل وكان السفير بين الانجليز والوفد هو أمين عثمان الذي كان موضع ثقتهما معا (٩٩) .

(٩٧) د . هيكل . مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٤٢

(٩٨) صحيفة الكتلة ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ .

(٩٩) عبد الرحمن الرافعي في اعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١٠٧

ويشير فتحى رضوان الى العديد من الدلائل التى يفهم منها ان النحاس باشا كان ضليعا في المؤامرة مع الانجليز (١٠٠) ويقول على ماهر من خلال شهادته في قضية مقتل أمين عثمان : ان العملية كلها دبرت من داخل القطر المصرى وان السفير البريطانى لم يأت بها وحده بل لا بد أن اشترك معه في تدبيرها بعض المصريين والنحاس باشا لا يمكن أن يشترك في هذه المسألة بأكملها وجزئياتها وان الذى دبر ذلك من الجانب المصرى هو أمين عثمان (١٠١)

اما موقف بقية الاطراف المعادية للوفد فقد كان اتهامها للنحاس قائما على الاستنتاج اذ ليس من المعقول أن يتقدم السفير البريطانى الى القصر يطلب منه استدعاء النحاس وتكليفه بتشكيل الوزارة الا اذا كان هذا متقفا عليه مسبقا بين السفير ومصطفى النحاس ، كان هذا هو منطق عباس العقاد واسماعيل صدقى (١٠٢) .

اما ابراهيم عبد الهادى باشا فقد خرج على هذا الاجماع مؤكدا أن النحاس برىء من كل تلك الاتهامات ووفق اعتقاده فان النحاس باشا كان صادقا ومخلصا وليس من المعقول أن يقدم على هذا العمل الشنيع (١٠٣) .

وعلى ضوء العديد من شهادات خصوم الوفد يلزم أن نتعرف على وجهة النظر الوفدية ثم نتبع ذلك بما نعتقد أنه الحقيقة على ضوء الوثائق البريطانية

ويؤكد النحاس باشا في اكثر من بيان واكثر من مناسبة عدم معرفته بما كان يرتبه الانجليز حيث يقول : يشهد الله أنى لم أسع الى الحكم ولم تكن مظهرة لتستهوى نفسى ولكنى تقبلته في ساعة عصيبة تلبية لصوت الضمير وطاعة لامر الملك واجابة لداعى الوطن فلقد كانت المهمة ثقيلة ودقيقة ولكن الحمل يخف مادام هذا الوجه الله والوطن (١٠٤) .

(١٠٠) لقاء مع فتحى رضوان في منزله بمصر الجديدة مساء ٩/٨/١٩٨٢

(١٠١) لطفى عثمان المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية مرجع

سبق ذكره ص ١٤٠ ، ١٤٣ ، مجلة الصور ١٣/مارس ١٩٨١

(١٠٢) صحيفة الكتلة « لسان حال حزب الكتلة الوفدية » ٢٣ نوفمبر

١٩٤٥ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥ .

(١٠٣) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادى مجلة زور اليوسف ١٩

اغسطس ١٩٨٢ .

(١٠٤) جريدة المصرى ٨ مارس ١٩٤٢ .

وفي محاولة من النحاس باشا لالقاء التبعة على أحزاب الإقلية قال : ان المسئولية تقع على خصوم الوفد لانهم زيفوا ارادة الامة سنة ١٩٢٨ وظلوا يتماقبون على الحكم ضد ارادة الشعب حتى اوائل فبراير ١٩٤٢ حيث تفاهت الاحوال واضطربت الامور ولم تكن لى أية صلة بما كان بل كنت في اسوان خالى الذهن تماما عما يحدث ولما تطورت الاحداث كنت اول الموقمين على رفض التبليغ البريطانى ولما طلب منى الملك تشكيل حكومة ابدت عدم رغبتى بعد ان اتفق رأينا على الاحتجاج ولكن جلالته لم يقبل اعتذارى (١٠٥) .

اما عن شهادة النحاس باشا في قضية مقتل أمين عثمان فقد جاء فيها اننا كنا في الاقصر حين دعيت لمقابلة الملك وكان برنامج زيارتى للصعيد يستمر لمدة شهرين او ثلاثة الا ان دعوة الملك أدت الى ارتباك في نظام الرحلة وعدت الى القاهرة واكتشفت اننى تركت مفاتيح منزلى وكانت المشكلة هي الحصول بدلة للمناسبات « الرد نجوت » التى سأتشرف بمقابلة الملك بها وقام الحسينى زعلوك بجمع الملابس من كل مكان الى ان اعد لى بدلة الرد نجوت (١٠٦) .

ولما كانت قضية أمين عثمان قد تحولت الى قضية سياسة تجرت في اطارها مأساة ٤ فبراير فقد حاول النحاس باشا ان يتخذ من هذه المحاكاة ما يقوم دليلا على براعته من تلك التهمة ، ولعل ما ذكره سواء من تركه مفاتيح منزله او ما كان معدا من برنامج للرحلة سيستمر شهرين او ثلاثة ما يؤكد سواء لهيئة المحكة او للرأى العام المصرى خلو ذهن النحاس باشا من أى شكل من أشكال التامر مع الانجليز على اعتبار أنه ليس من المعتول ان يترك الوفد مدينة القاهرة في رحلة الى الصعيد قد تستمر شهرين او ثلاثة في الوقت الذي تحاك فيه مؤامرة بهدف عودة النحاس رئيسا للحكومة .

ويبدو ان التناقض الذى وقعت فيه أحزاب الاقلية قد اتاح للوفد مزيدا من فرص للدفاع عن نفسه حيث يضيف النحاس : لقد اتفقنا على كتابة احتجاج

(١٠٥) الاحرام ١١/١٤ ١٩٤٥ — خطبة النحاس باشا في مناسبة عيد الجهاد الوطنى .

(١٠٦) المصدر السابق ، المصور ١٣ مارس ١٩٧١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة .

ثم عاد الزعماء ليقترحوا من جديد تشكيل حكومة من بين كل الأحزاب وعلق النحاس باشا على هذا الموقف قائلا : لقد اعترضت على هذا الموقف لأن هذا يعد قبولاً لرأي لانتليز وتنفيذا لأمرهم فقالوا : مادام معنا كلنا لا يعتبر تنفيذا لأمرهم . (١٠٧)

وهكذا تمكن النحاس باشا من أن يحل المعارضة قدرا كبيرا من المسؤولية على اعتبار أنهم لا يمانعون في التدخل البريطاني شريطة أن يكون هذا لصالحهم أما إذا استقل النحاس بتشكيل حكومة وفدية فإن هذا من وجهة نظرهم يعد تنفيذا للانذار ويستشهد النحاس باشا برفضه تشكيل الحكومة عندما طلب إليه الملك ذلك وواصل النحاس دفاعه : « لقد طلب مني الملك تشكيل الوزارة فقلت ما هي الظروف التي دعت لتغيير الموقف قال (فاروق) أمرك قلت (النحاس) : لقد نعهدنا أنه إذا ما دعى أحدنا إلى تكليف الوزارة لا يقبل ولو كان ذلك من جلالة الملك : قال (فاروق) : أنا صاحب الشأن وأمرك وقال أحمد ماهر : إن قبل يكون على أسنة الرماح الانجليزية قات (النحاس) : أحرص انتم الذين جئتم على أسنة الرماح الانجليزية ووصلتم بالبلد إلى هذه الحالة (١٠٨) .

ويضيف فؤاد سراج الدين (سكرتير حزب الوفد) قائلا : لم تكن فكرة الوزارة الائتلافية واردة في سياسة الوفد فلقد جربها النحاس باشا سنة ١٩٢٨ وكانت سببا من أسباب تصدع الوزارة ثم اقالها بحجة تصدع الائتلاف ولقد كان النحاس صريحا مع الزعماء في اجتماع معهم صباح ٤ فبراير حيث اتى كل المسؤولية على حكومات الأقلية فهي التي 'وصلت البلاد إلى هذه الحالة من الفوضى ، وبناء على ذلك فلم يكن النحاس على استعداد لكي يشترك مع شخصيات أسهمت في وقوع هذه الحالة لأن وجودهم سيُعرقل المهمة ويضيف فؤاد سراج الدين قائلا : ومن الغريب أنهم كانوا متقبلين للانذار البريطاني بشرط أن يشتركوا في الوزارة

(١٠٧) لطفى عثمان . مرجع سبق ذكره ص ٤٠ - ٤٥ ، مجلة المصور

٢٠ مارس ١٩٨١ : لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ .

(١٠٨) لطفى عثمان المصدر السابق ، فؤاد سراج الدين المصدر السابق السبق أيضا .

والا يعتبر قبول الحكم خيانة وعلى اسنة الرماح البريطانية وبلا رغم من كل هذا فان النحاس باشا قال لهم : اذا قررتم الرفض فسوف اكون اول المومنين وبالفعل كان اول المومنين .

ويؤكد فؤاد سراج الدين ان الوثائق البريطانية التي نشرت اخيرا لا تتضمن اى اتفاق مسبق سواء بين المصلين والنحاسين مباشرة أو بواسطة امين عثمان (١٠٩) .

ووفقا لراى فؤاد سراج الدين فلو ان النحاس باشا صمم على رفض الوزارة وهو بالفعل كان مصمما على ذلك وخصوصا بعد حصار الدبيلات وقال للملك فاروق انا كنت موافق لكن بعد حصار القصر وحكاية الدبيلات انا ارفض تماما فتوسل اليه الملك وكرر عليه الرجاء ، وعمد النحاس ان يذكر ذلك فى كتاب تشكيل الوزارة حتى يسجل على الملك هذا الرجاء (١١٠)

ويجب فؤاد سراج الدين بانه لو رفض النحاس وصمم على الرفض لكنت النتيجة الحتمية هى عزل الملك ولقد اكد السفير ذلك فى مذكراته حيث يقول : لقد شعرت ببأس وخيبة امل حيث ضاعت منى غرصة اخراج فاروق عن العرش (١١١) ولو ان فاروقا كان قد عزل الا تكون متهمين وقتها بان هناك مؤامرة بين النحاس والنجيز ليرفض الاول الحكم حتى يعزل فاروق وكان على النحاس ان يقبل الوزارة وينتد العرش (١١٢) .

ويؤكد فؤاد سراج الدين ان رحلة الوفد الى الصعيد برئاسة للنحاس باشا والتي كان مقررا لها شهرين او ثلاثة بدأت من منتصف يناير ١٩٤٢ ما كان لها ان تقوم فى هذا الوقت بالذات لو ان هناك اتفقا مع الانجليز وأن عودة النحاس بهذه السرعة وتركه زوجته ومفاتيح منزله كل تلك الدلائل تؤكد على صدق ما نقول ، واذا ما نحينا كل الادلة المادية جانبا

(١٠٩) فؤاد سراج الدين المصدر السابق لقاء ١١/١٢/١٩٨٢ .

(١١٠) الاهزام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(١١١) كمال عبد الرؤف . مذكرات لورد كليرن عن ٤ فبراير ١٩٠١

(١١٢) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١١/١٢/١٩٨٢ .

فإن الأدليل القطعي دالماً هو أنوث الألة حيّك أن الصاق ملاء التهمة للوند من غير للنظر للقرائن والملابسات التي اقترنت بالاحداث يعتبر خروجاً على جديهيّات يقرها العقل ويقتبلها الخطق السليم .

واعتقد أن الوثائق البريطانية لم تحسم تلك القضية الهامة والخطيرة ومن هنا فقد اختلفت وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين كل يدلى بدلوه على قدر اجتهاده فمنهم من يعتقد أن النحاس باشا حين استدمى من الصعيد لم يكن يعلم شيئاً عن نية الانجليز وهنا يأتي دور أمين عثمان عميل الانجليز المعروف والذي اطلق عليه لورد ويلسون « المفاوض المصرى لحساب السفارة البريطانية وقت الاتامات السياسية » ومن المعروف ان أمين عثمان قد التقى بالنحاس باشا أكثر من مرة عقب عودته من الصعيد وأنه هو الذى ابلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ولعل أمين عثمان هو الذى شجع النحاس باشا على تمسكه بفكرة الوزارة الوفدية (١١٤) .

ويعتقد أحد المؤرخين اليساريين أن العبرة ليست في مشاركة النحاس في الإعداد لحدث ٤ فبراير أو عدم مشاركته لأن الهدف كان واضحاً وهو ضرب مخططات المحرر والعناصر الموالية له في مصر وذلك في فترة تتطلب شجاعة خاصة من أى زعيم سياسى (١١٥) في حين يبدو أن عدم علم النحاس بمخططات الانجليز يعد أكثر ادانة له حيث يبدو أنهم واثقون من التزامه في تنفيذ مطالبهم في أى وقت يطلب منه هذا والبعض الآخر من المؤرخين المعاصرين قد ترك الخوض في هذا الموضوع بالرغم من تناوله هذه الفترة بالدراسة (١١٦) وبصدد تحديد مسئولية الوفد عن أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ يلزم أن نناقش أولاً تلك المقولة التي تنهم الوفد بأنه كان على اتصال بالانجليز أثناء رحلة النحاس باشا الى الصعيد والتي بدأت منذ يناير ١٩٤٢

(١١٣) المصدر السابق نغمه .

(١١٤) د . محمد أنيس . ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسى ص ٩٣

(١١٥) د . رمت السعيد . تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٨٠ .

(١١٦) د . يونان ليبب رزق تاريخ الوزارات المصرية . د محمد جمال المسدى وآرون . مصر والحرب العالمية الثانية .

ووفقاً للمصادر البريطانية فإن السفير البريطاني لم يكن على علم بتجاهات النحاس بشأن هل يفضل وزارة وفدية أو من الممكن قبوله لفكرة الوزارة القومية وأن الذي اقترح دعوة النحاس لرئاسته الوزارة، ورغم الملك على قبوله هو حسين سرى نفسه والذي قال للسفير « ارفعوا الملك على أن يرسل في طلب الوفد وهو ما توصل إليه السفير بالفعل » (١١٧) .

وعلى ما يبدو فإن الإنجليز كانوا يريدون وزارة وفدية منذ نشوب الحرب ولعل هذا كان معروفاً للوفد ولأحزاب المعارضة وللنحاس أيضاً ولم يكن هذا حياً في الوفد ولا رضاء عن النحاس ، ولكن لاعتقادهم أن حكومات الائتلاف السياسية مكروهة من الشعب وهذا لا يكفل هذه الجبهة الداخلية في مصر مما يهدد الخطوط الخفية لجبهات القتال ومن جانب آخر فقد اعتقدت السياسة البريطانية أن الموقف يقتضى المجيء بالرجل الذي وقع معاهدة ١٩٣٦ ليلتزم بتنفيذها والأهم من هذا لمجابهة الميول المحورية لدى فاروق وبعض وزرائه وكثير من الشخصيات السياسية لقد كانت استقالة حسين سرى (٢ فبراير ١٩٤٢) مدخلاً عملياً لوضع حد للصراع القائم بين القصر والإنجليز ولذا فقد كان لامبسون في غاية اليقظة حتى لا يفاجأ بأن فاروق قد أصدر أمراً بتعيين أحد أتباعه رئيساً للوزارة وبما أن النحاس باشا كان في الصعيد ولم يحضر الصباح ٣ فبراير ، ولحقه رواية السفير : « اننى أشك كثيراً في حكمة اتصالي مباشرة بالنحاس قبل مقابلته للملك ولست أعتقد أنه سيكون راعياً في لقائى في الوقت الحاضر لأن ذلك قد يخرجه بل قد يمنعه من الذهاب للقاء الملك إذا ما علم أننا ندفعه مقدماً للاتفاق معنا » (١١٨) .

ومن الواضح أن السفير لم يكن قد توصل بعد إلى أى اتفاق مع النحاس ولعل هذا واضحاً من حرص السفير على عدم اتصاله بالنحاس مخافة أن يتراجع حتى لايتهم بالاتفاق مع الإنجليز .

أما الرأي القائل بأن الاتصالات كانت قائمة بين السفير والنحاس عن طريق أمين عثمان طوال أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى (٨ يناير ١٩٤٢) فإن برقية السفير إلى حكومته صباح ٢ فبراير تنفى هذا الاعتقاد

(١١٧) وثائق الخارجية البريطانية برقية من لامبسون إلى إيدن
F.O. 371 . no. 469.

(١١٨) المصر السابق من لامبسون إلى إيدن ٢ فبراير ١٩٤٢ .

ولقد طلب أمين عثمان أن يقابلنى هذا الصباح وكنت قد تجنبت عن عمد لقائه خلال الأشهر الثلاثة الماضية لأمنع أى أساس للشائعات ، أما الآن فقد تغير الموقف تماما وقد أصبح الآن من جديد ذا قيمة بوصفه موضع ثقة النحاس كما وافقنى على أنه من الخطأ مقابلة النحاس قبل مقابلته مع الملك وبعثت من خلاله برسالة الى النحاس بأن عليه أن يرفض الاقتراح للقائل بتشكيل وزارة انتقالية لكن عليه أن يعرض بطل كل ما في وسعه لتشكيل وزارة انتقالية وهذا من شأنه أن يدعم موقفه بالنسبة للشعب المصرى وبالنسبة لينا (١١٩) .

ومن الواضح وفقا للوثائق البريطانية أن مصطفى النحاس لم يكن بينه وبين الانجليز أى اتصال قبل ٢ فبراير ولعل هذا يهدم تماما أى اعتقاد بأن الرجل قد جاء الى القاهرة صباح ٣ فبراير ولديه علم بالمؤامرة أو أن الانجليز قد اتصلوا به أثناء رحلته الى الصعيد ولا يبقى سوى أن يكون هذا للتواطؤ قد حدث فى وقت ما بين صباح ٣ فبراير وبين الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وهى الساعة التى كانت ختام هذا اليوم العاصف .

واعتقد أن اول اتصالات جرت بين السفير البريطانى ومصطفى النحاس كانت صباح ٣ فبراير وكان أمين عثمان هو الواسطة بينهما حيث اتفق الطرفان على رفض الوزارة الانتقالية ولتفتت وجهة نظر حسين سرى معو جهة نظرا لنحاس فى أن الحكومة الانتقالية نوع من تضييع الوقت وفرصة لتآمر القصر . وعاد أمين عثمان بعد أول رسالة حبلا الى مصطفى النحاس ومعه القرائن الآتية :

١ - النحاس باشا سيرفض عند مقابلته للملك رفضا قاطعا تشكيل وزارة انتقالية على اعتبار أن الوضع فى البلاد سيئ جدا وأن قيام حكومة انتقالية ستكون عرضة لمؤامرات القصر .

٢ -

(١١٩) وثائق الخارجية البريطانية من لامبسون الى ايدن ٣ فبراير

٢ — ان النحاس باشا سيكون مخلصا لقضية الحلفاء بكل جوارحه فقد عمل ذلك دائما من قبل وسيفعل هذا سواء وجدت المعاهدة ام لم توجد

٣ — يرغب النحاس باشا في مزيد من الوعود بأن بريطانيا ستظل على مساندتها له ولن تحيد عن ذلك . (١٢٠)

وعلى ما اعتقد فان المساندة التي كان يطمع فيها النحاس لا يمكن أن تكون الا مساندة معنوية تتمثل في الضغط على الملك فاروق وفي محاولة من النحاس لتقريب الهوة بين القوتين المصارعين — الانجليز والقصر — فقد أعلن انه على استعداد لتخصيص بعض المقاعد لسائر الاحزاب الاخرى ولا مانع من قيام مجلس استشاري يختار أعضاؤه من سائر الاحزاب كرمز للائتلاف (١٢١) .

وعقب اللقاء الذي تم بين فاروق والنحاس صباح ٣ فبراير استوفى كل من الطرفين — الوند والانجليز — من موقف الآخر حيث رفض النحاس فكرة الوزارة القومية وأصر على رفضه وبناء على ذلك قلم السفير بلستدعاء احمد حسنين رئيس الديوان واخبره بانه علم برفض النحاس وطلب اليه ان يرفع الى الملك نصيحه السفير بدعوة النحاس باشا لتأليف الوزارة الوفدية (١٢٢) . الا أن احمد حسنين قد لجأ الى أسلوب المناورة السياسية في محاولة لكسب مزيد من الوقت حتى يتمكن فاروق من اقناع مصطفى النحاس بالعدول عن موقفه .

ومن هنا فقد بدأت الخطوة العملية في المخطط البريطاني حيث تقدم لامبسون بالانذار البريطاني والذي يتضمن :

إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم (٤ فبراير) أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فان جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج . (١٢٣) .

(١٢٠) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٢ ، ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(١٢١) المصدر السابق .

(١٢٢) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٦٦ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٤٢ .

(١٢٣) المصدر السابق وثيقة رقم ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون الى ايدن

ومن المؤكد أن النحاس باشا قد أدرك مدى الحرج الذى وقع فيه وفى محاولة من لامبسون لتبديد هذا الا حساس من جانب النحاس فقد حمل أمين عثمان بعض الاقتراحات الى النحاس باشا لكى يتمكن من الرد على الملك فاروق أثناء اجتماعه به فى نفس اليوم ومما يضاعف من مسئولية النحاس « من وجهة نظرنا » أن المبررات التى ساقها النحاس للرد على فاروق (١٢٤) هى نفس المبررات التى حملها أمين عثمان والتى اقترحها لامبسون وبخصوص هذه الاقتراحات بعث لامبسون الى حكومته قائلاً : لقد اقترحت على النحاس باشا من خلال أمين عثمان أن يرد على الملك أثناء اجتماعه به اليوم بأنه لا علم له بوجود تدخل بريطاني وأن الشخص الوحيد الذى يمكن أن يعين رئيس الوزارة هو الملك وأن الموقف فى البلاد قد بلغ مرحلة خطيرة لاتهاما لا تحكم بواسطة حزب ديمقراطى حقيقى وأنه — النحاس — باعتباراه ممثلاً للأغلبية فلا مانع لديه من قبول رئاسة الحكومة وانتاخذ الموقف اذا عهد اليه جلالة الملك بذلك (١٢٥) .

ولعل هذا التظايق الغريب قد يبدد المثولة التى أوردناها أحد زعماء الوفد والتى تعنى أن أمين عثمان لم يكن يعمل لحساب الوفد او بتكليف منه وانما كان يعمل لحساب نفسه فقط (١٢٦) .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا أن نسجل بعضاً من الاعتبارات ؟
اولاً : أن عدم مقابلة لامبسون للنحاس باشا لا يقيم دليلاً على عدم وجود اتصالات بينهما لان رسولهما فى ذلك كان أمين عثمان والذى لعب دوراً خطيراً طوال اليومين اللذين سبقا الحادث (٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢) .

ثانياً : وفى محاولة من أحد زعماء الوفد لتبديد تلك الاتهامات (١٢٧) فقد ساق فى إحدى مبرراته من أن الوثائق البريطانية قد نصت صراحة على عدم

(١٢٤) محضر اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ الاهرام ١٢/١١/١٩٤٥ .

(١٢٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٤٨٢ بتاريخ ٤ فبراير

F.O. 371 ١٩٤٢ من لامبسون الى ايتن .

(١٢٦) لقاء مع نؤاد سراج الدين ١١/١٢/١٩٨٢ .

(١٣٧) المصدر السابق .

قيام أى نوع من الاتصالات الشخصية بين النحاس ولابمسون إلا أننا نعتقد أن ما ذكره الزعيم الوفدى جاء على ما ذهبى « ولا تقرّبوا الصلاة » من غير أن يكمل بقية الآية حيث أن نص برقية السفير إلى حكومته قد وردت على النحو التالى : « غدى تحذير واحد وهو أنه لم يحدث فى أى وقت خلال هذه القضية سواء فى تشكيل الوزارة للجديدة أو فى فكرة عزل الملك أن أجريته اتصالا شخصيا مع النحاس والنتيجة أنه لم يعد متاحا فقط للنحاس أن يذكر علنا - وهو بالطبع سينكر - أن لنا يدا فى مساعته بشئ » ، أو أنه ملتزم بشئ ما تجاهنا ، وليس معنا فى الحقيقة ما تلوح به فى وجهة ولو بصفة سرية ، أننا لا أعتبر الرسائل التى تبوكلت عن طريق أمين عثمان بمثابة بديل مرض على الإطلاق لأن مثل هذه الرسائل ربما لا تكون قد سلمت أو على الأقل قد سلمت فى شكل مخالف تماما لما أرسلت به (١٢٨) تلك هى نص الوثيقة التى يسوقها أحد زعماء الوفد ليقم بها دليلا على عدم وجود أى نوع من اتصال بين الإنجليز والنحاس باشا وعلى الرغم من أنها تنفى وجود أى اتصال شخصى بين النحاس ولابمسون إلا أنها تؤكد أن الاتصالات قد تمت عن طريق أمين عثمان والذى كانت تعتبره الدوائر البريطانية المفاوض المصرى لصالح الإنجليز .

ثالثا : ومن خلال هذه الدراسة يمكننا القول أن النحاس باشا لم يكن مسئولا مسئولية مطلقة حيث أن الظروف الموضوعية والملابسات التى أحاطت بالقضية قد دفعت الوفد تلقائيا إلى التضامن مع الإنجليز ، وإذا كان هذا التضامن يمثل نقطة التقاء اعتقد أنها جديرة لى يتضامن الوفد من أجلها وهى تحقيق الشرعية الدستورية وأن عودة الوفد تعنى التجسيد الحى لتلك الشرعية باعتبار أن حزب الوفد هو الحزب الذى يحظى بالأغلبية البرلمانية ، وبالنظر إلى ظروف العصر ومهم العلاقات المصرية البريطانية من منطلق معاهدة ١٩٣٦ وما تلا ذلك من قيام الحرب العالمية الثانية والمواقف الصعبة التى كانت تواجهها بريطانيا ووجهة النظر الوفدية التى تعنى أن لتعاون مع الحليفة فى

(١٢٨) وثائق الخارجية البريطانية، وثيقة رقم ٦٢١ من لابمسون إلى

إيدن ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .

شخصها تعتبر نوعاً من الوفاء وتقديراً للمسئولية . إذا نظرنا إلى كل هذه الاعتبارات وقيمتها تقييماً موضوعياً يبدو أنه من الطبيعي جداً أن يتضمن الوفد مع الإنجليز طالما أن هذا التضامن يعد في إطار من الشرعية الدستورية . وإذا ما وضعنا في الاعتبار أيضاً أن كل أحزاب الأقلية ما كانت تنكر هذا التضامن لو أنه جاء لمصلحتها .

للقضية الهامة والتي اعتبرها لب الموضوع هي حصار قصر عابدين بالذخائر لاحتها السبب المباشر في كل ما ترتب على هذا الحادث فوفقاً لكل المصادر التي تناولت هذا الموضوع وفي مقدمتها الوثائق البريطانية فلم أجد ما يشير ولو من بعيد إلى أن النحاس كان على علم بما يجهه مجلس الحرب البريطاني ومن خلال المراسلات التي حملها أمين عثمان كواسطة للتقاء بين الطرفين المتصارعين — الإنجليز والقصر — لم أجد ما يفهم من أن النحاس باشا كان ضليماً في تلك المؤامرة ولعله كان يتصور أن الموقف سيقف عند حد الضغط المعنوي على الملك فاروق وعند هذا الحد يكون التضامن مع الإنجليز أمراً يبدو إلى حد كبير قضية عادية ولذا فافئني أعتقد أن المسئول الأول هو السفير البريطاني ثم تتحدد للمسئوليات بعد ذلك كل على قدر دوره .

وعلى الرغم من انتهازية الوفد ورغبة الكثير من أعضائه في الوصول إلى الحكم إلا أن هناك عدة عوامل موضوعية دفعت الوفد إلى مصلكه الذي سلكه في ٤ فبراير .

١ — العداء التاريخي بين الوفد والقصر ثم تحمس القصر المتزايد للمحور — كان يحدث أثر مضاد داخل دوائر الوفد وبضاعف من حدة الصراع القائم بينهما .

٢ — لم يكن أمام النحاس إلا أن يلقي بكل ثقله تجاه الحليفة بسبب علاقة القصر بالمحور في الوقت الذي يعتقد فيه الوفد أن قضية الحسروب التي يدافع من أجلها الحلفاء هي قضية الديمقراطية في العالم كله والتي هي أساس التضامن بين الوفد والاحتلال .

٣ — لقد اعتنقت كل أحزاب الأقلية على القصر واعتنقت فكرة « الحقوق الدستورية للقصر » والتي كانت تعنى من وجهة نظرهم أن القصر

يمك ويحكم وأصبح الوند هو الهيئة السياسية الوحيدة التي تفتقد
مماضدة القصم *

وهو عايل لا يمكن التقليل من شأنه حيث أن قضية الديمقراطية كانت
تفسر تفسيرات خاطئة تؤدي في النهاية الى الإطاحة بحزب الاغلبية ، ومن
هنا نقد قدر الوند المقولة المعلقة — حرام علينا حلال على غيرنا ومن هنا
ايضا كان اعتماد الوند على الائتلاف هذا الاعتماد الذي ادى الى نتائج
خطيرة ليس على سياسة الوند وتسميته فقط وانما على تاريخ مصر
السياسي معها *

الفصل الثالث

سياسة حكومة ٤ فبراير

= اعادة الانتخابات البرلمانية

= سياسة الوفد تجاه بريطانيا عها ٤ فبراير

= امتداد الاغلبية

= إعادة الانتخابات البرلمانية

لقد كان السؤال الوحيد الذى وجهه تشرشل لانتوتى لين فى اجتماع حكومة الحزب عند نظر موضوع تكليف النحاس بتولى الوزارة : هل سيؤدى ذلك الى انتخابات جديدة ؟ وكنت لندن لا ترى ضرورة من اجراء الانتخابات الجديدة فى ظل الجو السياسى المضطرب وفى جو عسكرى يميل ميزانه لصالح الالمان (١) .

الا أن النحاس باشا على ما يبدو قد استطاع أن يقنع الدوائر البريطانية بأهمية إعادة الانتخابات البرلمانية على اعتبار أن الوفد لم يعط ثقته للبرلمان القائم منذ انتخابات سنة ١٩٣٨ والتي قاطعها الوفد والنتيجة المنطقية أن حكومة الوفد لا يمكنها ان تمارس سياستها فى ظل برلمان يميل فى سياسته الى احزمية الأقلية وقد تحدثت عملية سحب الثقة من الحكومة وهذا امر يضاعف من حرج الوفد الوفد ويقتل من هيئته ويفقده الشرعية فى البقاء وعلى ضوء كل ذلك فقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية وعبرت عن وجهة نظرها بأن هذا الاجراء يدعو للاستغناء ولكن لا بد لنا من احتمالها والانتخابات التى يجريها الوفد أقل ترويضاً من الانتخابات التى يجريها خصومه (٢) .

وهناك دلائل تشير الى أن الحكومة البريطانية كانت تود أن يترك الوفد عددا من المقاعد البرلمانية لأحزاب المعارضة وهى بذلك ترمى الى غرضين اولهما : حتى لا تترك الساحة خالية امام الوفد وبذلك تكون بريطانيا قد ألقت بكل أوراقها فى جبهة واحدة وهو أمر لا تضمن عواقبه ، ثانيا : لقد أرادت بريطانيا أن يظل الباب مفتوحا امام أحزاب المعارضة حتى لا تتعرض المصالح البريطانية لهجمات المعارضة وللقصر مما ولقد عبر لين عن هذا المعنى بقوله : اننا لا نستطيع أن نقترح تزوير الانتخابات ولكننا نطالب بتخصيص عدد من المقاعد فى مجلس النواب للمعارضة أى لا يرشح الوفد أحدا من أعضائه فى تلك الدوائر وهذا يعد أفضل طريقة حيث لا يستطيع الوفد اشارة نشاط سياسى فى البلاد اذا اقتصر البرلمان على الوفديين وهذا يضاعف من قوة خصوم الوفد فى البلاد (٣) .

(١) محسن محمد « التاريخ السرى لمصر القاهرة ١٩٧٩ ص ٢٦٨ .

(٢) المرجع السابق .

ومن المؤكد أن حرص بريعلهايا على قيام مفاوضات من نوع ما لم يكن خدمة لتضحية الديمقراطية في مصر بقدر ما كانت تحرص عليه من استقرار الأوضاع وهو ما كانت ترمى إليه من وراء أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وعلى ضوء هذا المعنى بدأت عدة اتصالات مع حزب الإحرار الدستوريين وكان مكرم عبيد هو واسطة الاتصال (٢) إلا أن النحاس قد اشترط قبل الاتفاق على عدد المقاعد التي سوف تترك خالية للإحرار الدستوريين أن يعلنوا أن مصطفى النحاس قد أدى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله الوزارة في ٤ فبراير وهذا ما رفضه الإحرار السوريون رفضاً قاطعاً (٥) .

ولما كانت هذه الاتصالات تتم من غير علم الهيئة العلية للحزب ولم يكن هناك تفويض لأجراء مثل تلك الاتصالات فقد اجتمعت هيئة الحزب واتفق الأعضاء على الدخول في مفاوضات مع الوفد بشرط أن تترك للمعارضة ثلث مقاعد النواب. بلا أي مناقشة من الوفد (٦) .

إلا أن النحاس باءش لقد رفض هذا الاقتراح حرصاً على بقاء الأغلبية المطلقة للوفد وحتى لا تثار أحداث ٤ فبراير في البرلمان . وعاد الإحرار الدستوريون ليقترحوا رفع الأحكام العرفية أثناء الانتخابات ليقول المرشحون ماشاءوا وضربوا مثلاً بما حدث في ٤ فبراير مما جعل النحاس يصر على رفضه إلا أن الدكتور هيكل قد أراد أن يسجل على الوفد هذا الموقف فأرسل إلى رئيس الوزراء كتاباً يطلب إليه فيه التصريح بحرية الخطابة والنشر والاجتماع خلال فترة الانتخابات (٧) . إلا أن كل هذه المحاولات قد بانت بالفشل حيث رفض النحاس رفضاً قاطعاً منها أحزاب الاقلية

(٢) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣٩٥٦ من ايدن الى لامبسون F.O. 371

(٤) أخبار اليوم الأول من نوفمبر ١٩٤٥ ، الكتلة الوفدية ٤ فبراير ١٩٤٥

(٥) مذكرات إبراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، آخر ساعة أول أكتوبر ١٩٤٥ .

(٦) مذكرات إبراهيم عبد الهادي المصدر السابق .

(٧) صحيفة السياسة ٢ ديسمبر ١٩٤٥ نص كتاب الدكتور هيكل إلى مصطفى النحاس ، المصري ٢٣ فبراير ١٩٤٥ .

بمحاوله ابقاء الفتنة ، وتجديد الازمة والتحريض على الاخلال بالنظام
وتعكير الامن العام ويضيف النحاس قائلا : تطلبون وقف الاحكام العرفية
والرقابة الصحفية لتهيب لكم الحكومة بايديها جوا تترخ فيه الدسيسة وتشب
الفتنة ويهد السبيل للكارثة التى لها تعلمون ؟ فهل تحسبون انكم توتعوننا
فى الحرج وتلزموننا الحجة بذلك للعبث المفضوح ؟ اننا لو حققنا لكم غرضكم
باجابتكم ما تطلبون ؟ اننا اذن شركاؤهم وزملاؤكم فى العبث (٨) .

وهكذا لم تحقق تلك الاتصالات اى نوع من التفاهم مما اضطر
الدستوريون الى الاعلان عن مقاطعة الانتخابات . ولعل هذا الموقف من
الدستوريين كان يحمل قدرا كبيرا من التناقض فلم يكن موقفهم نابعا من
مبدأ أو فلسفة فهم مستعدون لدخول الانتخابات بشرط الاتفاق على الدوائر
الانتخابية أو رفع الاحكام العربية ، متناسين تماما انتخابات ١٩٣٨ وان
الوفد قد طلب منهم التفاهم ضامنا لحيدة الانتخابات (٩) . الا انهم قد
رفضوا أن يكون للوفد ا وجود فى البرلمان ولذا فقد اجمع اصحابه
المعارضة بانها كانت انتخابات مزيفة صادرت رأى الشعب وجردته من
هويته سواء فيما يتعلق بتعديل الدوائر الانتخابية لصالح احزاب الاقلية
أو فى نقل رجال الادارة بما يتفق واحزاب الاقلية (١٠) .

اما عن موقف حزب السعديين . فلم يختلف كثيرا عن موقف الدستوريين
حيث بادر الدكتور احمد ماهر رئيس الحزب بارسال خطاب الى النحاس
يطلب اليه فيه رفع الاحكام العرفية بما يتفق وحرية الانتخابات على اعتبار
ان هذا مطلباً طبيعياً اتفقت عليه كل الامم (١١) . وحمل رد النحاس باشا
على خطاب الدكتور احمد ماهر الرفض القاطع على اعتبار ان الحرية التى تمنىها
المعارضة هى العبث الضار بأمن الوطن وسلامة الدولة (١٢) .

(٨) صحيفة المصرى ٢٣ فبراير ١٩٤٢ . نص كتاب مصطفى النحاس
الى هيكى باشا .

(٩) صحيفة السياسة الاول من فبراير ١٩٣٨ .

(١٠) مجلة آخر ساعة ٢٢ فبراير ١٩٤٢ ، المصرى ١٥ فبراير ١٩٣٨ .

(١١) صحيفة المصرى ٣ فبراير نص خطاب الدكتور احمد ماهر الى
النحاس باشا .

(١٢) المصرى ، ٢٢ فبراير ١٩٤٢ نص خطاب
النحاس الى الدكتور احمد ماهر .

وأصدر الاحرار الدستوريون والسعديون قرارا بمقاطعة الانتخابات ولعل غرضهم من وراء ذلك هو المزيد من احراج حكومة الوفد وتبشيرا لموقفهم الذى ارتضوه من احداث ٤ فبراير .

والجدير بالذكر أن موضوع الانتخابات ومنذ صبيحة يوم ٥ فبراير كان الشغل الشاغل للحزاب المصرية التى تعودت أن تعطى لموضوع الانتخابات الاولوية على غيره من الموضوعات الهامة والخطيرة حتى نجا يتعلق بالقضايا المصرية كقضية الاستقلال والتحرير . وقد كان الاستعمار ورجاله قد تعودوا على أن يشغلوا الاحزاب المصرية بفكرة الانتخابات لينشغلوا بها عما عداها من الامور بالغة الخطورة حدث هذا في عام ١٩٢٣ عندما رأت بريطانيا تصفية ثورة ١٩١٩ وحدث هذا عندما التأت الاحزاب بعد « نصدع » في نوفمبر ١٩٢٥ وحدث هذا أيضا لامتصاص ثورة الشعب المصرى سنة ١٩٣٦ ثم هذا ما حدث بالضبط عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وبالرغم من أن بريطانيا كانت حريصة هذه المرة على ارجاء عملية الانتخابات نظرا لتدهور الاوضاع العسكرية على الجبهة المصرية الا انها قدرت في النهاية أهمية الانتخابات كوسيلة لانصراف الشعب عن التدخل المهيمن الذى اهان كرامة مصر وهز من كبريائها واستقلالها بهدف أن تنشغل الاحزاب المصرية بمعارك جانبية .

واعتقد أن انتخابات ١٩٤٢ قد شهدت أكبر مهزلة في تاريخ الانتخابات البرلمانية حيث تسابق الناس في لظهار وفديتهم حتى أولئك الذين أوقفوا جهودهم للنيل من الوفد وتجريح زعمائه ، سرعان ما تحولوا بقدرة عجبية وغريبة الى مناصرة الوفد ومحاولة للتقرب الى زعمائه بكل الوسائل الممكنة بما فيها اراقة مياه وجوهم (١٢) . وسرعان ما امتلأ النادي السعدى بمرضى السياسة وهواة الانتخابات وخلت أندية الاحزاب الاخرى الا من أعضاء مجالس ادارتها بل ان الكثيرين من أعضاء مجالس الادارات لم يكونوا — في كل حزب — وحدة واحدة بل كانوا منقسمين على أنفسهم بعضهم يدعو الى التقرب من الوفد للحصول على نسبة محترمة من المقاعد وبعضهم يرفض هذه « الصدقة » من الوفد ويصر على الانتخابات حرصا على كرامة الحزب (١٤) .

(١٣) فتحي رضوان — لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٤) مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى ،

وعلى الرغم من اتفاق الدستوريين والسعديين على مقاطعة الانتخابات الا ان مواقف كلا من الحزبين لم تكن أبدا متفقة حيث ان بعض قادة الاحرار الدستوريين قد حاولوا الاتفاق مع الوفد من وراء ظهر حلفائهم السعديين كرد على اتفاق أحمد ماهر من وراء ظهر الدستوريين ولكن قادة آخرين من الاحرار الدستوريين اصروا على الاتفاق مع السعديين فيما يتعلق بموقفهم من الانتخابات ذلك لان اختلاف الحزبين المعارضين يضعفهما معا واتفاقهما يكتب لهما القوة وبالرغم من قرار المقاطعة الذي اتخذته الحزبان المعارضان الا ان عدد المرشحين من الحزبين قد زاد على المائة كان منهم من حارب الوفد يوم ان كانت محاربة الوفد جواز المرور الى السلطان (١٥) .

وكان من بين الذين خرجوا على قرار حزبهم بمقاطعة الانتخابات من السعديين - علي أيوب ومن الدستوريين عبد المجيد لبراهيم باشا ورشوان محفوظ باشا وعبد الجليل أبو سمرة باشا وسيدر خشبة باشا وقد علق الدكتور احمد ماهر بأن حزبه لن يتخذ أى إجراء ضد من يرشح نفسه (١٦) رغم أن قرار مقاطعة الانتخابات كان باجماع أعضاء الهيئة السعدية .

أما الدكتور هيكل زعيم الدستوريين فقد صرح بأن قرار حزبهم بمقاطعة الانتخابات لم يكن بالاجماع بل كان بالاغلبية وكل من رشح نفسه من الاحرار الدستوريين له مكانته في الحزب وله رأيه أيضا (١٧) .

ولقد اختلف موقف بعض القوى الاخرى ذات التأثير للفعال في المجتمع المصري ومنها جماعة الاخون المسلمين والتي تكثت من خلال مبادئها على مبدأ الشورى في الاسلام ولكنها اعترضت على الشكليات الفارغة والتقليدية والتي جربتها الاحزاب السياسية في مصر خلال عشرين عاما ولم يترتب عليها الا الفرقة والخوف ، وتساعل الشيخ حسن البنا هل البلاد التي ليس فيها احزاب ليست بلادا دستورية نيابية (١٨) .

(١٥) مجلة المصور ١٥/٥/١٩٨١ دراسة عن سنوات ما قبل الثورة .

(١٦) صحيفة السياسة الاول من مارس ١٩٤٢ .

(١٧) نفس الاصدر السابق .

(١٨) مجلة النفير يناير ١٩٣٩ مقال تحت عنوان « الدستور » ، والقرآن ،

بقلم حسن البنا .

وعلى الرغم من موقف حسن البنا من فكرة الاحزاب وعدم ايمانه ببدا الحزبية الا أنه قد نزل على رغبة الجماعة وقرر ترشيح نفسه في الانتخابات لكن ليس من خلال حزب وانما من خلال الدعوة الى اصلاح المجتمع بتطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية ومن المؤكد أن هذا الموقف الاستراتيجي الجديد قد أزعج النحاس باشا مما اضطره الى استدعاء حسن البنا حيث طلب منه العدول عن فكرة الانتخابات بشروط وعد الوفد بتنفيذها ومن بين هذه الشروط اهتمام حكومة الوفد بمشروع فرض الزكاة ومشروع تحسين الصحة والغاء الدعارة (١٩) .

ويبدو أن قرار الشيخ حسن البنا بالعدول عن فكرة الانتخابات كان صدمة لاعضاء جماعة الاخوان ومن المؤكد أن حسن البنا قد عدل عن فكرة ترشيح نفسه بعد أن اتخذ معة النحاس سياسة الترهيب قبل الترغيب حيث يشير احد تقارير الامن العام الى ان النحاس قد هدد باتخاذ اجراءات قاسية ضد الاخوان ولما استوضح الشيخ البنا عن تلك الاجراءات : قال النحاس : انها حل جماعة الاخوان ونفى زعمائها خارج القطر وتلك هي رغبة هؤلاء الناس — بقصد الانجليز — فوافق البنا على التنازل لا خوفا من النفي ولكن حرصا على قيام الجماعة واستمرارها وذهب الشيخ البنا وقدم التنازل بعد أن أخذ وعدا بعدم التعرض لاعضاء الجماعة او لنشاطاتهم وعدم مراقبتها أو التضييق عليها ووعده النحاس بذلك (٢٠) .

واعتقد أن النحاس قد قرر خطورة أن يرشح الشيخ البنا نفسه من خلال الدعوة لمبادئ الشريعة الاسلامية حيث سيضعف من احراج حكومة الوفد بالاضافة الى ما عرف عن الشيخ البنا من صراحة في القول ستؤدى بلا شك الى زعزعة ثقة الجماهير في حكومة الوفد لهذا كان موقف النحاس ومساومته للشيخ حسن البنا وقد لخص اسباب تنازله فيما يأتى ؟

- ١ — الحرص على قيام الجماعة في مختلف البلاد .
- ٢ — كسب ثقة النحاس باشا بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية

(١٩) الاخوان المسلمون ١٩٤٢/٢/٩ .

(٢٠) من تقارير الامن العام التى نسجل تحركات خصوم الوفد عتسب

٤ فبراير « بوليس سرى ١٠٤ » محفظة ٣٨ .

٣ - عم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من القلاعب واستغلال خصومهم تلك لتشوية سمعتهم (٢١) .

وعلى الرغم من أن السعديين والدستوريين بالإضافة الى الاخوان المسلمين قد قرروا جميعا مقاطعة الانتخابات الا أن حكومة الوفد خشيت أن يكون من بين المستقلين من ينافس مرشحها وقد يفوز عليهم لذلك لجأت الى تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم أهواء أنصارها (٢٢) .

ويعترف الدكتور هيكل بأن تعديل الدوائر الانتخابية من الوسائل التي لجأت اليها الوزارات المختلفة متذرة بحجة أوبأخرى وغايتها الحقيقية « اغلاق » الدوائر على مرشح بذاته (٢٣) .

ويؤكد أحد زعماء الوفد أن ما قامت به الحكومة لا يعنى تعديل الدوائر الانتخابية وإنما يعنى إعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل انتخابات ١٩٣٨ حيث لجأت حكومة محمد محمود الى تمزيق الدوائر الانتخابية أو إضافة بعضها الى بعض بما لا يتفق والحدود الجغرافية والتوزيعات السكانية للاقليم وكان هدف حكومة محمد محمود هو توزيع الدوائر على الاصحاء والمحاسيب (٢٤) .

وإنصافا للحق فإن وزارة محمد محمود والتي أجرت انتخابات سنة ١٩٣٨ قد زيفت ارادة الأمة عن طريق العديد من الاجراءات ويعترف الدكتور هيكل بأن ما أقدمت عليه الحكومة سنة ١٩٣٨ كان مما لا يسيغ العقل اقراره لبعد البلد الذى يراد اضافته لدائرة أخرى أو لان السلخ أو الضم يجعل شكل الدائرة غير مقبول جغرافيا وهذا يدل على ان أحزابنا وهيئاتنا السياسية لا تفرق بين الاعتبارات القومية والمصالح الحزبية (٢٥) .

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) مضابط مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دور الاعتقاد العادى السابع عشر ١٢ مايو ١٩٤٢ ص ٤٠٨ .

(٢٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ ، صحيفة المصرى ١٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٢٥) د . هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٧٤ ، ٧٥ .

ولم تقتصر حكومة محمد محمود ١٩٣٨ على تعديل الدوائر فقط بل لجأت الى اجراء الانتخابات على مرحلتين الوجه القبلى في يوم والوجه البحرى بعد ثمان واربعين ساعة ويعترف الدكتور هيكل ايضا بان المحافظة على الأمن والتظلم كانت الحجة الرسمية لتسوية اجراء الانتخابات في يومين بدلا من اجرائها في يوم واحد ، ولعل محمد محمود كان أكثر اطمئنانا الى الوجه القبلى لماذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى فيها لانصار الحكومة اثر ذلك في مجرى الانتخابات في الوجه البحرى تأثيرا كبيرا (٣٦) .

واذا كان تعديل بعض الدوائر الانتخابية له ما يبرره من وجهة النظر الوفدية الا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفد من فصل بعض العمدة والمشايخ الذين يؤازرون خصومها وتعيين العمدة والمشايخ الذين يناصرونها ، هذا الاجراء لا يتفق ومبدأ الديمقراطية التي يزعم الوفد أنه ما جاء الى الحكم الا من أجلها ، وتشير مضابط مجلس النواب الى انه قد تم فصل سبعة عشر عمدة من مركز اسنا وحده (٣٧) . ويبدو أن هذا الاجراء قد اثار ردود فعل متباينة مما اضطر احد أعضاء مجلس النواب الى أن يتقدم باستجواب أجاب عليه الحكومة مستندة الى المادة الخامسة من الامر انعالى الصادر في ١٦ مارس ١٨٨٥ والتي أجازت رفعت العمدة والمشايخ بقرار من وزير الداخلية وأيا لم يعاق هذا الحق على اجراءات أو نزاعه بل تركت ذلك لجرد تدبير الوزارة التي ليست مكلفة بان تدون الباعث على الرفعت في قرارها (٣٨) ، وكان هذا الرأي في صراحته قاطعا بأن رفعت العمدة من أخص خصائص السلطة التنفيذية التي ليست مسئولة أمام البرلمان الا فيما يتعلق بالأمن العام أو مخالفة للأوضاع التي تقرها القوانين وثم خطوة أخرى كان لها أخير الاثر في الحركة الانتخابية وكانت موضع عنابة الوزارة وهى رؤساء اللجان التي تتولى الاشراف على عملية لانتخابات. وللتى اختاروهم من الموظفين انصارها (٣٩) ، حيث أن رؤساء اللجان هم الذين يقضى اليهم الناخبون

(٣٦) المصدر السابق ص ٧٠ ، ٧١ .

(٣٧) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثانية والعشرون ٨ ابريل

١٩٤٣ ص ٩٤٠ — ٩٥٢ .

(٣٨) المصدر السابق .

(٣٩) مضابط مجلس الشيوخ — دور الاعتقاد السابع عشر ١٣ يونيه

١٩٤٢ ص ٣٣٧ ، د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٣ .

الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وهؤلاء يكادون يبلغون السبعين في المائة من مجموع الناخبين (٢٠) .

ونشرت جريدة التيمز مقالا علقت فيه على انتصار الوفد في الانتخابات فقالت ان مما ساعد الوفدين أن الحزبين الرئيسيين اللذين يعارضان الوفد وهما الحزب السعدى والاحرار الدستوريين قررا عدم الاشتراك في الانتخابات ولو فرض وقرر للحزبان دخول معركة الانتخابات فانهما كانا لا يستطيعان الفوز بعدد من المقاعد يزيد كثيرا على ما نالته المعارضة الآن . وقد حرم الحزبان من أى تأييد واسع النطاق من جانب الشعب المصرى بسبب اتحادهما في سلسلة من الوزارات كانت لا تمثل أكثر من أقلية يسيرة ، بل لسبب أهم من ذلك وهو فشل لسلطات المصرية في المهود السابقة في حل مشاكل أجور العمال ومسألة التمويل ويبدو أن الصعوبات التى تواجه حكومة النحاس باشا اقتصادية أكثر منها سياسية وقد يضطر للوفديون الى اتخاذ قرارات حماسية لتقريب الهوة الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية في مصر (٢١) .

وكذلك أحرقت انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ في الدوائر التى خرج اعضاؤها بالقرعة في مارس ١٩٤١ بمناسبة التجديد النصفى للمجلس فأسفرت أيضا عن أغلبية وفدية كبرى (٢٢) .

واستصدرت الوزارة ومرسوما في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ بإبطال مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤١ الصادر في عهد وزارة حسين سرى فيها قضى به من تعين أعضاء لمجلس الشيوخ خلفا للأعضاء المعينين الذين خرجوا بالقرعة وكانت حجة الحكومة في إسقاط عضوية أعضاء الشيوخ أن تعيينهم كان يجب ألا يحدث إلا بعد اجراء الانتخابات في الدوائر التى خرج اعضاؤها بالقرعة في التجديد النصفى (٢٣) .

وعينت الوزارة بدلا من الذين أبطلت تعيينهم شيوخا ، آخرين معظمهم من الوفديين أو من الذين عرفوا بصداقة الوفد . وافتتح البرلمان بمجلسيه

(٣٠) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية والعشرون ١٨ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٩٦٠ .

(٣٢) عبد الرحمن الرافعى ، مرجع سبق ذكره ج ٣ ص ١٠٩ .

(٣٣) جريدة المصرى ٢٣ فبراير ١٩٤٢ ، الرافعى . مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ١٠٩ .

(اللوب والشيوخ) يوم الاثنين ٣٠ مارس ١٩٤٢ والتي للنحاس خطبة العرش والتي خلت تباهيا من الظروف والملابسات التي احاطت بتشكيل وزارة ٤ فبراير (٢٤) . وهكذا اسدل ستار كثيف على مسرح السياسة المصرية حول أحداث ٤ فبراير فلم يسمح لاحد بمناقشته أو التعرض اليه ، فالصحافة نظرا لقيام الاحكام العرفية لم تذكر شيئا على الاطلاق سوى الامر الملكي بدعوة مصطفى النحاس لتأليف الوزارة ولما قدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ استجابا عن الظروف والملابسات التي ادت الى تأليف الوزارة ثارت ضده ضجة من الشيوخ الوفديين في المجلس فقبر الاستجواب في الحال (٢) . حيث دفعت للحكومة بعدم جواز مناقشة لاعتبارات متصلة بالدستور وبامتيازات العرش وحين زج بالعرش في المناقشة قال مقدم الاستجواب : انا لا أريد أن أنعرض لهذا الحق لأنه حق مسلم به ولكن أريد أن أتعرض لصحة الاختيار وهل كان هذا الاختيار حرا صحيحا — أم ان هناك ضغوطا قد وقعت هذا هو موضوع الاستجواب .

وقد أثار ذلك ضجة من مقاعد الوفديين قال على أثره رئيس المجلس « ان قولك هذا يعتبر ماسا بالعرش ومخالفا لنص الدستور ولا أسمح بالاستمرار فيه » (٣٥) .

ويبدو أن الحكومة قد أغلقت كل المنافذ التي من الممكن أن يثار من خلالها حادث ٤ فبراير فعلى الرغم من أن موضوع الاستجواب قد أثير داخل مجلس الشيوخ وهى الهيئة النيابية الوحيدة الكفيلة بحماية نوابها من ديكتاتورية الأغلبية الا أن هذا الحق قد سلب أيضا من الأعضاء وحرصا من الحكومة على عدم تداول هذا الموضوع لدى المعارضة فقد صدر امر عسكري فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ بتشديد العقوبة المنصوص عليها فى الرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ والتي جعلت عقوبة الحبس اجبارية لمن يحرش الطلبة على القيام بالمظاهرات أو تأليف لجان أو جماعات

(٣٤). مضابط مجلس لشيوخ — الهيئة النيابية الثامنة — دور الاتعداد

١٩٩ قدم للاستجواب محمود غالب .

(٣٥) المصدر السابق — الجلسة الخامسة عشر ٢٩ ابريل ١٩٤٢ ص

العادى السابع عشر جلس ٣٠ مارس ١٩٤٢ ص ١٤٠ — ١٤٨ .

أو الاشتراك بأية طريقة في تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو اجتماعات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها (٢٦) .

وعلى الرغم من قرار مقاطعة الانتخابات والذي تم بالتضامن بين حزبي الدستوريين والسعديين إلا أن الدكتور هيكل زعيم الدستوريين قد خرج على هذا الاتفاق وقبل التعيين في مجلس الشيوخ على اعتبار أن الحزبية ليست تشكاسا وانما هي فكرة وعقيدة وما دام رجال الحزب متمسكين بالفكرة التي انشئ من أجلها فإن خروج فرد أو أفراد على قرار من للقرارات لا يعتبر خروجاً من الحزب أو خروجاً على فكرته فليس من الضروري أن يكون جميع رجال الحزب الواحد متفقين على رأى واحد في كل مسألة من مسائل بل أن حرية الرأى هي أول مظهر من مظاهر قيام الاحزاب ، واهم ميزة من ميزات الحياة الديمقراطية ويواصل الدكتور هيكل الدفاع عن موقفه قائلاً : « ان نظريتنا في قبول تعيين الوزارة القائمة لنا عضوا في مجلس الشيوخ هي ان وزارة سرى اصدرت في ٢٧ مارس ١٩٤١ ، مرسوما بتعيين ٢٩ عضوا في مجلس الشيوخ على أن تبدأ مدة عضويتهم في ٨ مايو من تلك السنة وقد أقر مجلس الشيوخ عضوية كل من هؤلاء المعينين بعد عرضهم واحدا واحدا على لجنة الطعون فاصبح حق فصل هؤلاء من حق المجلس بمقتضى المادة ٩٥ من الدستور وليس من حق الوزارة فاذا كانت الوزارة اعتبرت المرسوم الذي اصدرته وزارة جسين سرى باطلا فإن هذا الاعتبار ليس من حقها ولذلك فإن تعييني تكرر للتعين الذي حدث في عهد الوزارة السابقة . ثم يضيف الدكتور هيكل سببا آخر فيقول : ان لى آراء سياسية أحصرص على ابدائها والرقابة الصحفية تمنعني من ذلك فأى مكان آخر يمكنني أن ابدى فيه رأى غير مجلس الشيوخ . (٢٧)

(٢٦) المصدر السابق ، امر عسكري رقم ٢٢ معدل الى ٨٨ - مجموعة مضابط دور الانتقال الثامن عشر ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ ص ٣٣٠ ، د. محمد عصفور الحامى . فلنحطم الاغلال ص ١٠٧ .
(٢٧) مجلة آخر ساعة ٥ ابريل ١٩٤٢ حديث للدكتور هيكل .

ومن الصعب أن نتقبل وجهة نظر الدكتور هيكل استنادا على أن هذا التعيين لا يعتبر خروجاً على فكرة الحزبية أو لأن قرار التعيين أمر ملكي واجب الطاعة (٣٨) .

أما القول بأن هذا التعيين لا يعتبر خروجاً على فكرة الحزبية على اعتبار أن حرية الرأي هي أول مظهر من مظاهر قيام الأحزاب فلا أتصور أن تكون حرية الرأي : إلا من خلال الهيئة السياسية والتي يعبر عنها بالحزب ، أي أن من حق الأعضاء أن يختلفوا على موضوع ما إلا أنه من الضروري أن يكونوا متفقين على اتخاذ سياسة وليس من الضروري أن يتفق جميع الأعضاء على فكرة واحدة إنما المهم أن تخضع الأقلية لرأي الأغلبية وهو ما يعبر عنه بموقف الحزب . أما أن يخرج الدكتور هيكل على الإجماع بحجة أن القرار لم يكن جماعياً فهو قول مردود من عدة وجوه :

أولاً : على اعتبار أن الدكتور هيكل من بين الزعماء البارزين في الحزب فكان من الضروري أن يكون مقبولة لحزبه .

ثانياً : أن قرار مقاطعة الانتخابات لم ينص فيه على هذا الاستثناء والذي يعنى التزام الحزب بوجهة نظر الأقلية وهو ما يعتبر موقفاً متناقضاً في سياسة الحزب .

ثالثاً : أن وجهة نظر الدكتور هيكل تعتبر خروجاً طبعياً على تضامن السعديين والدستوريين وهو ما يضعف من جبهة المعارضة . ولعل القرار الذي اتخذته الحزبان كان يعنى مقاطعة كل شكل من أشكال الانتخابات سواء منها ما يتعلق بمجلس الشيوخ أو النواب .

أما القول بأن التعيين أمر ملكي واجب الطاعة : فيرد عليه بأن القواعد المرعية تحتم على الجهة التي تعين أن تأخذ في البداية رأى من يصدر المرسوم بتعيينه قبل إصدار المرسوم وإذا كان الملك هو الذي يصدر المرسوم فإن الحكومة هي التي تعد قائمة الاسماء ومن غير المعقول أن ترفع

القائمة الى ذلك من غير أن تأخذ الحكومة رأى من وقع عليهم الاختيار
واعتقد أن هذا الموقف يؤكد من جديد تهافت زعماء أحزاب الاقلية على الفوز
بمقاعد البرلمان مهما كانت الوسيلة .

ونود ونحن بصدد الحديث عن قضية الانتخابات أن ننوه الى
ما أشجع من أن حكومة الوفد زينت الانتخابات لصالح الوفديين (٢٩) ونظرا
لاهمية هذا الادعاء على اعتبار أنه يعد سابقة خطيرة في تاريخ الوفد
فقد أعطيت اهتماما خاصا بهذه القضية وعلى ضوء العديد من المصادر
وثيقة الصلة بهذا الموضوع يمكنني أن أقرر عدة اعتبارات ترقى الى درجة
الاحتياط . . .

أولا : إذا كان الوفد قد لجأ الى تعديل الدوائر الانتخابية فإن هذا
الاجراء في مجمله كان عودة الى التقسيمات الادارية التي كانت قائمة
قبل سنة ١٩٢٨ . (٤٠)

ثانيا : لم يثبت بالدليل للمادى أن حكومة الوفد زينت الانتخابات
بمعناها المعاصر وانما كل الطعون التي قدمت سواء للبرلمان او للقصر
لم تستند الى دليل واضح وانما اعتمدت على أدلة ظنية لا ترقى الى
قوة الدليل وقد عرضت جميع الطعون على لجان مخصصة لفحص
الطعون وثبت عدم صحتها جميعها (٤١) .

ثالثا : لقد لجأ الوفد الى العديد من التجاوزات وخصوصا ما يتعلق
منها بالعمد والمشايخ ومديرى الاقاليم لكن الوفد كانت له حججته
التي يدافع عنها ووفق المصادر الاصلية فإن حكومة الوفد كانت أقل
الحكومات التي لجأت الى هذا الاسلوب كوسيلة لضمان نجاح
انصارها (٤٢) .

(٢٩) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد العادى الاول ٢٨ يولية ،
٩ سبتمبر ١٩٤٢ .

(٤٠) صحيفة المصرى ١٧ فبراير ١٩٤٢ ، لقاء مع فؤاد سراج السيدين
١٩٨٢/١١/٨ .

(٤١) مضبطة مجلس النواب - المصدر السابق ص ١٤٥٠ .

(٤٢) مضابط مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السابع عشر جلسة ٩
سبتمبر ١٩٤٢ ص ٧٤٥ .

الاعتقالات السياسية :

لقد عرف عن الوفد معارضته الشديدة لفكرة اعلان الاحكام العرفية وحملت مذكرة الوفد — ابريل ١٩٤٠ (٤٣) — حملة شديدة على هذا الاجراء وطالبت بريطانيا بالغاءها بل ان أهم ما طالب به النحاس باشا في خطابه الشهير والذي ألقاه في رأس البر هو أن اعلان الاحكام العرفية قد فرض في غير ضرورة وهاجم وزارة على ماهر بسبب اتخاذها الاحكام العرفية وسيلة لاضطهاد خصومها (٤٤) .

ولم يكد النحاس يتولى الحكم في ٤ فبراير حتى استند الى الاحكام العرفية واتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه وخصوصاً فيما يتعلق بالاعتقالات السياسية والنفي الادارى حتى بات زعماء الاحزاب وقادة الراى في البلاد في غير مأمن على حياتهم من استخدام هذا السلاح الخطير ولم يقتصر الامر على تكبيم الاغواء من خلال الصحافة فقط بل بات البوليس السياسى يتعقب كل صاحب رأى أو فكرة في الاجتماعات الخاصة وفي الاحزاب السياسية (٤٥) .

واتخذت حكومة الوفد من قضية — الحفاظ على المصالح العليا للبلاد — ذريعة لاعتقال خصومها السياسيين وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ العديد من اجتماعات وتقدم عدد كبير من نواب المجلسين — النواب والشيوخ — بالعديد من الاستجابات حول المبررات التى تسوقها الحكومة لاعتقال الخصوم السياسيين (٤٦) . الا ان الاغلبية الوفدية قد قبرت هذا الاستجواب في محاولة منها للقضاء على صوت المعارضة داخل المجلسين ، ولما كان جواب الحكومة لم يقطع المعارضة فقد تكررت تلك الاستجابات في محاولة يائسة لاجراج الحكومة الا أن رد

(٤٥) الامرام ١٩٧٥/٢/١٤ صور من تقارير الامن العام والتى تسجل

تحركات القوى السياسية عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ .

(٤٦) مضبطة مجلس الشيوخ — الجلسة التاسعة عشرة ٢٠ مايو —

١٩٤٢ — مجموعة مضابط دور الاعتقاد السابع عشر ص ٣٠٤ ،

الحكومة كان مزيدا من الاستهانة بالمعارضة في محاولة لتبرير أمر الاعتقال
بجحة دواعي الامن التي تتعلق بالمصلحة العليا للبلاد (٤٧) .

وامتد نمو الاعتقال ليشمل طلاب الجامعة ولیداعهم في السجون من
غير تحقيق معهم مما حل النائب عبد السلام الشاذلي الى اتهام الحكومة
بانها تزج الشباب في السجون بناء على تقارير يعدها البوليس السياسى من
غير ان يتحرى الحقيقة (٤٨) .

والحق ان وزارة على ماهر التى أعلنت الاحكام العرفية لم تنخذ
من سلاح الاعتقال ذريعة لمعاقبة خصومها (٤٩) حتى انه حينما استسلمت
المانيا واشرفت الحرب على نهايتها أعلن النحاس باشا أن الاحكام العرفية
باقية حتى تنتهى الحرب مع اليابان (٥٠) .

وفي خلال الشهور الثلاثة الاول من عمر وزارة الوفد فقد وصل عدد المعتقلين
لنواحي الامن ٢١٣٦ أما المعتقلون السياسيون فقد بلغ عددهم ٧٢ معتقلا (٥١)

وامتد الاعتقال ليشمل عددا كبيرا من الشخصيات العامة مثل على
ماهر ، احمد حسين ، عزيز المصرى ، القبيل عيسى طيم ، طاهر باشا
وصالح حر بيوهؤلاء جميعا تم اعتقالهم زعتبلوات سياسية وكان اعتقال
على ماهر اول مطلبه من السفير البريطاني الى النحاس يوم ٧ فبراير
حيث أشار لامبسون الى ضرورة ابعاد على ماهر الى السودان أو أى جهة
ناحية أخرى (٥١) . وبالفعل فقد قام النحاس بمقابلة على ماهر وبعد ان
شرح له الموقف ترك له الخيار بين ان يعتكف فى ادارة بالقصر الأخضر

(٤٧) مضايط مجلس النواب - الجلسة السابعة والعشرون ١٠ أغسطس

١٩٤٢ ص ١٢٥٦ استجواب من النائب كامل يوسف .

(٤٨) المصدر السابق . الجلسة السادسة والعشرون ٣ أغسطس

١٩٤٢ ص ١١٥٧ .

(٤٩) وثائق الخارجية الامريكن وثيقة ٢٠٦٥ ، ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠

140. OOL. European

من كيرك الى الخارجية الامريكية .

(٥٠) الرافعى مرجع سبق ذكره ص ١١٧ .

(٥١) مجلة روز اليوسف ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ .

(بضواحي الاسكندرية) أو يمين سفيرا في احدى دول أمريكا الجنوبية أو أن يرسل الى الخرطوم . وقال النحاس ان الوزارة مستعدة للإشراف على املاك على ماهر وشئون المالية اثناء غيابه عن مصر . ولما رفض على ماهر كل هذه العروض اسقطه النحاس وصدر بذلك بيان رسمى من رئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ ابريل ١٩٤٢ (٥٢) .

ووفق المصادر البريطانية فقد تم اعتقال عدد كبير بناء على نصائح بريطانية (٥٣) ويشير رئيس قلم البوليس السياسى الى أن قضية الاعتقالات كانت تحتل المرتبة الاولى فى العلاقات المصرية البريطانية فقد تعددت قوائم الاعتقال حتى اختلطت الاسماء وأصبحت مهمة البوليس السياسى غاية فى الصعوبة (٥٤) ، وتحولت مصر الى مستودع اعتقال حيث جرى بأعداد هائلة من المعتقلين من الدول المجاورة اودعوا جميعا فى السجون المصرية (٥٥) وتتابع طلبات الانجليز حتى وصل الامر الى اعتقال بعض اقارب الملك فاروق بتهمة أن لهم ميولا محورية (٥٦) .

ويبدو أن معظم الذين اعتقلوا لدواعى الامن تم اعتقالهم لأسباب سياسية حتى لا تقع الحكومة فى مزيد من الحرج . ولم يقتصر امر الاعتقال على الرجال فقط بل تعداه الى اعتقال بعض السيدات وفى بعضهن السيدة / نبوية موسى حيث لقيت فى عهد حكومة النحاس أشد انواع العنف والظفران فاعلقت مدارسها ومنع عنها الاعانة السنوية ولاول مرة فى تاريخ مصر تعتقل سيدة حيث قبض

(٥٤) مذكرات حسن يوسف . القصر ودورة فى السياسة المصرية

١٩٢٢ - ١٩٥٢ - ص ١٣٦ .

(٥٥) الوثائق البريطانية بوثيقة رقم ٥٢٥ من لاجسون الى ابدان بتلخيص

{ فبراير ١٩٤٢ .

F.O. 371

(٥٥) مذكرات اللواء ابراهيم امام رئيس البوليس السياسى . صحيفة

الجمهورية ٦ يناير ١٩٥٦ .

(٥٦) نق. ١١ . " .

عليها وأودعت في السجن لا لشيء إلا لأنها كتبت مذكرة تدافع فيها عن المدارس الإسلامية ، وبالرغم من قرار النيابة الإغراج عنها إلا أن النحاس قد استخدم سلطته كحاكم عسكري وأصدر أمرا عسكريا بإحالتها إلى المحكمة العسكرية حيث بقيت في السجن لمدة عشر شهور تحت التحقيق وإفراج عنها حيث لم يثبت ادانتها (٥٧) .

ويبدو أن الملك فاروق لم يكن يملك أن يحول دون اعتقال أتابرية فقد كانت أحداث ٤ فبراير مازال عالقة بذهنه وتأكد أن بقاءه ملكا على عرش مصر مرهون بالرغبة البريطانية ولعل ما حدث في ٤ فبراير كان حدا فاصلا بين شخصية فاروق المتقدمة بالحياة والنشاط والاهتمام بالقضايا السياسية وبين شخصية أخرى قد تملكته بعد ٤ فبراير — كان من أبرز سماتها اليأس ، واللامبالاة والانصراف نحو العبث واللهو وفقدان الثقة في الشعب المصري حيث كان يتصور أن الشعب المصري سيفور لكى يثار لمبا. أصاب ملكه من جرح للكرامة وإهدار للحقوق الشرعية والدستورية ، إلا أن الشيء الذى لم يستطع فاروق أن ينساه أو أن يتناساه هو موقف النحاس باشا حيث اعتقد فاروق أن النحاس كان ضليعا في أحداث ٤ فبراير وهذه القضية لاهميتها سوف نتعرض لها في فصل آخر .

وامتد امر الاعتقال ليشمل عددا من موظفي القصر كان على رأسهم عيسد اللوهاب طلعت وكيل الديوان الملكي (٥٨) . والذي كانت تربطه علاقات وطيدة بالنحاس الذى تمكن من اقناع السفير بالعزل عن أمر الاعتقال وأن يكتفى بإحالتها على المعاش .

ونظرا لأن قضية الاعتقالات السياسية كانت على رأس القضايا التى شغلت رأى العام المصرى — حينذاك — ولأن شخصية على ماهر والطريقة التى تم اعتقاله بها قد شغلت جانبا كبيرا من رأى العام بالإضافة الى منافعها للدستور والقانون فلأننا سوف نتناولها بقدر من التفصيل لتقف

(٥٧) نفس المصدر السابق .

(٥٨) مذكرات حسن يوسف — القصر ودوره في السياسة المصرية

حجة أكيدة على ما يزعمه البعض من أن اعتقال على ماهر هو اجراء قانونى اتخذته حكومة الوفد لحماية أرواح الملايين من الشعب المصرى (٥٩)

ان قضية اعتقال على ماهر لم تكن مطلبا بريطانيا جديدا وانما سبقته العديد من المحاولات حيث طلبت السفارة البريطانية الى حسن صبرى ثم حسين سرى أن يعتقلا على ماهر وان الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى اتبعها كل منهما (٦٠) .

ولعل السفارة البريطانية كانت واثقة من أن طلبها لن يرد هذه المرة نظرا للكراهية الشديدة التى يكنها النحاس باشا لعلى ماهر ولأن بريطانيا كانت واثقة من أن النحاس متفهم لابعاد هذه القضية مقدر خطورتها ولن يتردد فى اعتقال على ماهر (٦١) .

وحتى لا ينفرد النحاس باتخاذ مثل هذا القرار الخطير فقد حاول استئذان الملك قبل اقدام على أمر الاعتقال الا ان فاروق كان غاضبا اشد الغضب واتهم النحاس صراحة بأنه ينفذ تعليمات بريطانيا من غير تقدير لصالح مصر واثار من طرف خفى الى ان بريطانيا لن تظل بجانبه وانما ستتخلى عنه فى الوقت الذى ترى أن مصالحها تحتم عليها للبحث عن حليف جديد (٦٢) .

ويلاحظ ان فاروقا قد أصاب لب الحقيقة . ولعل النحاس كان يقصد من وراء استئذانه الملك ان يتخذ من ذلك حجة لمواجهة الخصوم السياسيين على اعتبار ان اعتقال على ماهر قد تم ببناء على اوامر الملك الا ان فاروقا كان يقظا لهذا المعنى وعلى الرغم من رفضه الا ان النحاس قد أقدم على

(٥٩) مضطبة مجلس الشيوخ - الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ ابريل

١٩٤٢ ي ١٩٠ ، ١٩٢ لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١١٨ -

صحيفة المصرى ٣ مايو ١٩٤٢ .

(٦٠) مذكرات ابراهيم باشا عبد الهادى روز اليوسف ١٦ اغسطس

١٩٨٢ ، د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٦ ، مذكرات اللسواء

ابراهيم امام الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦ .

(٦١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٧٢٥ من لابسون الى ايدن

F.O. 371

٥ مارس ١٩٤٢ .

(٦٢) المصدر السابق .

اعتقال على ماهر في قرية بالقصر الاخضر — قرب الاسكندرية — لم يطق على ماهر أن يذعن لهذا الأمر وأعد عنده للخلاص من هذا الاعتقال ولما كان عضوا في مجلس الشيوخ فقد اعتقد ان الحصانة البرلمانية تحميه وأنه لو استطاع أن يصل الى المجلس وأن يرفع اليه أمره فسوف تقف الحصانة البرلمانية حائلا بينه وبين الاعتقال ولهذا تمكن من أن يفلت من حراسه وجاء الى القاهرة ونزل في منزل مصطفى الشوربجي عضو مجلس الشيوخ وعلم النحاس بما حدث الا انه أثار الحيرة حتى لا يعتدى على حصانة منزل الشوربجي وقبل موعد اجتماع مجلس الشيوخ بوقت مناسب خرج على ماهر وركب مع مصطفى للشوربجي في سيارته واتجها الى مجلس الشيوخ ، وبينما على ماهر قد وصل الى فناء مجلس الشيوخ فقد استوقفة رجال البوليس في محاولة لمنع من دخول المجلس الا أن على ماهر قد اندفع مضرا ومضلا وحمل حرم مجلس الشيوخ (١٤) .

واغلب الظن ان مهابة على ماهر وماضية الطويل حال بين رجال البوليس والتشيت بالقبض عليه بالإضافة الى أن حرمة المجلس من الداخل كانت مسئولية بوليس البرلمان (١٤) .

ومما يلفت النظر ان رئيس مجلس الشيوخ — محمد محمود خليل — قد عرف ما حدث الا انه تجاهل الامر بحجة ان ما يراد الحديث عنه لم يرد في جدول الاعمال (١٥) . وعلى الرغم من أن على ماهر قد وقف مرارا في محاولة مستميتة لكي يلفت نظر المجلس الا أن رئيس المجلس قد منعه بعنف مخذرا لاياء بالطرد اذا ما حاول مرة ثانية (١٦) .

وهذا الموقف من رئيس المجلس يضاعف من قناعتنا بأنه كان ضليعا في هذه المؤامرة حيث لم يتخذ من الاجراءات ما يحول دون القبض على عضو متمتع بالحصانة البرلمانية وعندما انتهت أعمال المجلس لم يبرح على ماهر موقعة بل ظل محتميا بحرمة المجلس وأسرع أحد الاعضاء — عبد

(٦٣) د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٠٦ .

(٦٤) مذكرات اللواء ابراهيم امام صحيفة الجمهورية ١٦ يناير ١٩٥٦ .

(٦٥) مضبطة مجلس الشيوخ — دور الاعتقاد السابع عشر ٢٩ ابريل

١٩٤٢ ص ٢٣٠ ، هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٥٧ .

(٦٦) مضبطة مجلس الشيوخ المصدر السابق .

القوى أحمد - الى محمد محمود في غرفته وقص عليه ما اصاب على ماهر وطلب اليه بوصفه رئيس للمجلس أن يحمي الرجل الا أن محمد محمود خليل قد نذر ع بأنه لا يملك شيئا خارج حدود المجلس .

واطفئت الانوار في قاعات المجلس مما اضطر على ماهر أن يغادر المجلس فلما غادره قبض عليه البوليس ليذهب به الى معتقل جديسد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الاخضر (١٧) .

ويبدو أن رئيس المجلس انما أعطى الحصانة البرلمانية فسحة من الوقت لأن مدة رئاسته للمجلس كانت تنتهى بعد اسابيع من هذا الحادث وحرصا منه على ان تجدد الحكومة مدة رئاسته هو الذى دفعه الى ان يتصرف هذا التصرف الذى يتعارض وأبسط القواعد الدستورية ومع الأسف الشديد فقد سيطرت المصالح الشخصية على المبادئ العامة والتقاليد البرلمانية ولذا فائنا نحمل محمد محمود خليل قدرا كبيرا من المسؤولية بسبب هذا الموقف الذى وقفه مع احد أعضاء المجلس والذى يفتقد الى أى تقاليد برلمانية ونظر لاعتقال على ماهر بهذه الصورة المناهضة لكرامات المجلس وأعضائه فقد تلقت رئاسة مجلسى النواب والشيوخ العديد من الاستجابات وتحدث عدد كبير من النواب مؤكدين على أن الحرية في مصر أصبحت لا وجود لها وأن الدستور أصبح لا قيمة له بعد أن أهدرت حصانة عضو من أعضاء البرلمان البارزين فضلا عن كونه رئيس وزراء سابق ورئيس ديوان وصاحب مقام رفيع (٦٨) .

ويلاحظ أن اجابة النحاس باشا كانت أكثر تحديا للمجلسين - النواب والشيوخ - مؤكدا على أمر الاعتقال بصرف النظر عن مركز المعتقل وأنه لن يتردد بوصفه الحاكم العسكري والقائم على تنفيذ الاحكام العرفية من اعتقال أى شخص يرى أن له نشاطا ضارا بالامن والنظام مهما كان مركزه (٦٩) . والمدهش في الامر أن رئيس الوزراء قد اعطى لنفسه حقوقا لم تقرها اجراءات الطوارئ القائمة لان حق الاعتداء على الحريات محدود فيها يختص بالحرية الشخصية حيث أن قانون الاحكام العرفية قد اطلق يد الحاكم العسكري في عدة مسائل :

(٦٧) مذكرات الدكتور هيكل ج ٢ ص ٢٥٨ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٦ .

(٦٨) مضبطة مجلس النواب الجلسة السادسة ٣٠ ديسمبر ١٩٤٢ دور

أولا : سحب الرخص باحراز السلاح وحمله والامر بتسليم الاسلحة على اختلاف انواعها .

ثانيا : الترخيص بتفتيش الاشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل .

ثالثا : الامر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وايقاف نشرها من غير اخطار سابق ، هذا فيما يتعلق بالاشخاص العاديين . أما أعضاء البرلمان فيجب أن تصان كل حقوقهم لأن الحصانة هي للبرلمان وهذه الحصانة لها مثيل في القضاء فاستقلال القضاء يفيد للقاضي ولكن لمصلحة العدل ولمصلحة نزاهة القضاء (٧٠) .

وشهدت قاعات مجلس النواب والشيوخ أهم مراقبة قانونية قامت بها المعارضة مؤكدين على أهمية الحصانة البرلمانية وأنها الزم كثيرا أثناء قيام الاحكام العرفية وهذا ما أقره علماء الفقه الدستوري . وتساءل أحد الاعضاء : اذا كانت الصحافة مكمنة لا تستطيع أن تقول شيئا لأنها تحت الرقابة والاجتماعات ممنوعة والاذنية مغلقة كل ذلك حاصل أثناء قيام الاحكام العرفية فمن اذن يستطيع ان يعمل في هذا الجو ؟ فاذا سلب البرلمان أيضا الحصانة . ضاع استقلاله . واذا كان النائب وسيف الاحكام العرفية فوق رأسه فأى شيء في البلد يمكن للناس أن يتنفسوا منه . واذا كان الراى العام لا يستطيع أن يتكلم أو يتنفس وكذلك الهيئات النيابية فكيف نستطيع أن نرشد الوزارة (٧١) .

(٤٩) الجلسة الخامسة عشرة من مضابط مجلس الشيوخ ٢٩ ابريل ١٩٤٢
الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ ابريل ١٩٤٢ ص ١٩٢ .
١٩٤٢ ص ١٩٦ .

(٦٩) الجلسة الخامسة عشرة من مضابط مجلس الشيوخ ٢٩ ابريل (٧٠) مذكرة تفصلية تفسر قانون الطوارئ أعدها النائب مصطفى الشوربجي ملحقه ببضبطة مجلس الشيوخ دور الاعتقاد السابع عشر ص ٢٠٠ .
ص ١٤٢ وحتى ص ١٩٢ .

(٧١) المصدر السابق — الجلسة الخامسة عشرة ٢٩ ابريل ١٩٤٢

ولأن الموقف كان يتعلق بمستقبل الحياة البرلمانية فقد أصرت المعارضة على أن تعرف موقف الحكومة من التقاليد البرلمانية المتبعة وفي محاولة لتبديد نشاط المعارضة فقد عاد مصطفى النحاس ليخلص أسباب اعتقال على ماهر بما يأتي :

أولاً : أن الأسباب التي كانت تقضى اتخاذ إجراءات مع على ماهر باشا والتي أدت في آخر الأمر إلى اعتقاله تتعلق بأمر خطير وأن هذه الأمور ذات مساس بأمن الدولة وسلامتها ومن الصعب الإفصاح عنها .

ثانياً : لقد تحدثت مع على ماهر واتفق معى على أن يترك كل نشاط ويلزم منزله تجنباً للاضرار بمصالح البلاد إلا أنه أخل بتمهده .

ثالثاً : وإمام الإخلال بالوعد واصراره على أن يذهب لأبعد الحدود فلم أر بدا من اعتقاله وأضاف النحاس أن ما ذكره من أسباب الاعتقال هو ما تسمح به المصلحة العامة (٧٢) . وعلى الرغم مما بذله النحاس باشا ليبعد الآثار الناجمة من اعتقال على ماهر إلا أن المعارضة قد ضاعفت من نشاطها في محاولة للفت نظر الرأي العام إلى أن قضية اعتقال على ماهر قد تمت وفقاً لرغبة بريطانيا . وهذا مما دفع المعارضة إلى أن تسلك طرقاً أخرى لتعميق هذا المفهوم حيث اجتمع زعماء المعارضة وكتبوا خطاباً إلى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع على ماهر وإذا ما أسفر التحقيق عن إدافته فيكون هذا مبرراً لاعتقاله وإذا ما ثبتت براءته تطمئن البلاد إلى أنها غير مهددة في أمنها وسلامتها (٧٢) .

(٧٢) المصدر السابق — الجلسة السادسة عشرة ٥ مايو ١٩٤٢ ص ٢١٠ إلى ص ٢١٨ .

(٧٣) مجلة آخر ساعة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ ، الأهرام ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٢ « لقد وقع على مذكرة المعارضة كل من اسماعيل صغقى ، على المنزلاوى ، عبد الملك حمزة ، عطفا عفيفى (عن المستقلين) ، د.ميكال ، إبراهيم حسوقى أباطة ، أحمد عبد الغفار ، عبد المجيد صالح ، عبد الجليل أبو سمرة » (الأحرار الدستوريين) ، أحمد ماهر ، النقراشى ، إبراهيم عبد الهادى ، حامد جودة ، محمود غالب ، ممدوح رياض (السعديين) ، محمد حلمى عيسى (الاتحاد الشعبى) ، حافظ رمضان (الحزب الوطنى) .

ولعل الهدف من وراء تلك المذكرة كان مزيدا من احراج حكومة الوفد
ألملم الرأى العام ومن المؤكد أن النحاس كان يخطا لكل تلك المناولات
حيث أجاب على خطاب المعارضة بالرفض مبديا أسفه لأن التحقيق
مع على ماهر يمس سلامة الدولة وأمنها (٧٤) .

وهكذا اتخذ النحاس من سلامة الدولة وأمنها ذريعة لصرف
المعارضة عن غرضها الحقيقى والذى يعنى معرفة الاسباب الحقيقية في
امر الاعتقال وهذا مما دفع أحد الاعضاء الى ان يعلن صراحة من ان جهة
أجنبية هى التى أوجت باعتقال على ماهر (٧٥) .

ووفق مضابط مجلس النواب والشيوخ فان قضية اعتقال على ماهر
قد أحدثت دوبا هائلا ليس داخل البرلمان فقط وإنما امتد ليشمل الطلاب
والعمال ويلاحظ أن المعارضة قد نجحت في استغلال هذا الحادث أكبر
نجاح وتمكنت من أن تنقل القضية من داخل مجلس النواب الى الرأى العام
باعتباره قضية قومية تتعلق بمستقبل الديمقراطية في مصر .

وتحدث سيحة في مجلس النواب عندها يقول النائب عبد العزيز
الصوفاتى أن النحاس باشا بينه وبين ضميره لا يقر مطلقا ما نسب الى
على ماهر وإن ديكتاتورية النحاس ستنتقل الى ديكتاتورية برلمانية وهذا
شر الديكتاتوريات في العالم ويحذر الصوفاتى قائلا : اعلموا أن الذى
تصفونه اليوم قد يتخذ غيركم سلاحا ضدكم في الغد (٧٦) . ويقول النائب
شكري أباطة : لقد أعلن على ماهر الاحكام العرفية ولكنها مع الاسف
الشديد انقلبت عليه ونحن نخشى يا رفعة النحاس باشا أن تكونوا
انتم الفريسة وأن يكون تشريعكم هذا هو السيف لأن هذه الدولة منيت مع
الأسف بالزلازل والبراكين لا في أرضها بل في دستورها وأن غدا لناظره
قريب (٧٧) .

(٧٤) - مفكرات إبراهيم عبد الهادى - مجلة روز لليوسف ٢٠ أغسطس

١٩٨٨ ، لإهرام ، المصرى ٢٧ ابريل ١٩٤٢ .

(٧٥) الجلسة الثالثة من مضابط مجلس النواب ١٣ ابريل

١٩٤٢ ص ٢١٠ .

(٧٦) المصدر السابق .

(٧٧) نفس المصدر .

وهكذا كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعودة الوفد الى الحكم على أسنة الحراب البريطانية — كما يذكر الدكتور احمد ماهر — سببا في العديد من التجاوزات حيث مضت حكومة الوفد تتحدى المشاعر الوطنية مؤكدة من خلال سلوكها ان بقاها في الحكم مرهون برغبة بريطانية . وبالرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والاجتماعات الا ان صوت المعارضة داخل مجلس النواب والشيوخ كان يصل الى مسمع رجل الشارع حيث تنقل الناس العديد من القضايا التى تثار داخل المجلسين ولم تستطيع الحكومة ان تكتم افواه الناس بالرغم من ان سيف الاعتقال كان مسلطا على رقاب المواطنين حيث ملئت السجون بالمعتقلين والذين كانوا يؤخذون اليها زراعات، ووحلظ ولا تسمح الرقابة على الصحف بفكسوا اسمائهم ولعل قضية اعتقال على ماهر كانت البداية ثم تبعها اعتقال محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ (٧٨) . وفى هذه المرة لم يعترض احد ولم يستجوب احد لأن للقضية لم تعد تمثل أى مفهوم للديمقراطية وانما الذى يحكم هو الذى يعتقل بصرف النظر عن اى اعتبار آخر .

وبالرغم من ان حكومة الوفد لم تأخذ بانتقادات المعارضة فيما يتعلق بأمر اعتقال المدنيين سواء من الشخصيات العامة او من المواطنين العاديين الا ان النحاس باشا فى محاولة لكسب ضباط الجيش المصرى عقب العديد من حالات الاستنكار التى أعقبت ٤ فبراير من هنا كان قرار الحكومة بالانزاج عن عزيز المصرى وزميله — عبد المنعم عبد الرؤف ، حسين ذو الفقار — واصدر مجلس الوزراء بيانا أعلن فيه ان مصطفى النحاس (صاحب المقام الرفيع) رئيس الوزراء والحاكم العسكرى العام قابل عزيز باشا المصرى والصابطان حسين ذو الفقار ، عبد المنعم عبد الرؤف واعلنهم بانهم منذ الان احرارا فى الذهاب الى منزلهم على أن يكونوا تحت الرقابة المؤقتة لحين الانتهاء من اتخاذ ما يلزم من الاجراءات التى عهد الى وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الحرب فى اتمامها (٧٩) .

(٧٨) آخر ساعة اول ابريل ١٩٤٢ ، د. هيكى مرجع سابق

ذكره ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٧٩) محمد نجيب رئيس الجمهورية السابق — كلمتى للتاريخ ص ١٣

القاهرة ١٩٨١

وبالرغم من أننى لم أتمكن من تحديد الجهة التى طلبت الإفراج عن عزيز باشا المصرى وزميله ، هل هى قوى اجنبية أم أن النحاس قد بادر من نفسه لاتخاذ هذه الخطوة تهدئة للنفوس المثارة سواء داخل الجيش أو خارجه . الا اننى اعتقد أن حكومة الوفد قد أقدمت على هذه الخطوة بسبب العديد من حالات الاضطراب التى وقعت عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ لدرجة أن بعض القادة العسكريين قد تقدم باستقالته من الجيش احتجاجا على الانتهاكات الصارخة التى حدثت وجاء فى صيغة الاستقالة ما يؤكد أن الملك كان يتمتع بشعبية كبيرة لدى ضباط الجيش : وحيث أنى لم أستطع أن أحمى ملكى وقت الخطر فأتى لاخلج من ارتداء بذلتى العسكرية والسير بها بين المواطنين ولذا أقدم استقالتي (٨٠)

ويبدو ان النحاس باشا قد وجد فى الإفراج عن عزيز المصرى ورقة رابحة ليكسب بها أرضا جديدة من تحت اقدام المعارضة ، وليس من المعقول أن يقدم النحاس من تلقاء نفسه على اتخاذ هذه الخطوة من غير اخذ رأى الانجليز لأن قضية عزيز المصرى ، وزميله كانت موضع اهتمام خاص من السلطات البريطانية حيث كائن قرار احالة عزيز المصرى الى التقاعد — فى عهد حكومة على ماهر — بايعاز من بريطانيا ولنفس السبب الذى قدرته حكومة النحاس للإفراج عن عزيز المصرى فقد كانت موافقة بريطانيا ايضا .

وعموما فقد كان قرار الإفراج عن عزيز المصرى ، وزميله له وقع طيب لدى جماهير الشعب المصرى عموما والجيش على وجه الخصوص حيث كانت حركة الضباط الاحرار والتى كانت مازال فى مهدها تعتبر عزيز المصرى الاب الروحى للحركة الوطنية المعاصرة وكان موضع تقدير واعتزاز من الضباط الشباب (٨١)

واباننا من حكومة الوفد بعدم شرعية الحكومات التى تعاقبت على البلاد ابتداء من ديسمبر ١٩٣٧ وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد أصدرت الحكومة قانونا بالرفو عن الجرائم التى وقعت فى نفس المدة ولعمل الغرض هو كسب مؤيدين ومناصرين للوفد .

(٨٠) محمد نجيب (رئيس الجمهورية السابق) ، كلمتى للتاريخ ص ١٣

(٨١) لقاء مع السير حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق وعضو حركة الضباط الاحرار الحقى فى ١١ ابريل ١٩٨٣ ، فتحي رضوان لقنا شخصى ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة .

سياسة الوفد تجاه بريطانيا عقب ٤ فبراير :

لقد حرص النحاس منذ اليوم الاول لتوليهِ الحكم على أن يوضح للسفارة البريطانية وللرأى العام المصرى أنه « لا المعاهدة المصرية البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها (٨٢) . ورحب اللورد « كلرن » عن طيب خاطر بهذه المناورة التى كانت تهدف الى تثناسى عمل القوة الذى حدث بالامس فى قصر عابدين ، كما أوضح السفير البريطانى فى نفس اليوم وفى تصريح نشر فى الصحف أن السياسة البريطانية تهدف الى ضمان تعاون كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلدا مستقلا وحيفا وذلك بتنفيذ بنود المعاهدة البريطانية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر أو فى تشكيل الوزارات أو تعديلها (٨٢) .

أما على الحدود الليبية فقد كانت الممارك تدور بشراسة وبدء روميل يواصل تقدمه الى الامام حتى وصل الى طبرق (٢١ يونية ١٩٤٢) . وبسقوط طبرق تم أسر ٢٥ الف أسير فى ايدى القوات الألمانية ثم تقدمت القوات الألمانية واجتازت الحدود المصرية وأصبح من المؤكد أن الحرب ستحسم لصالح المحور .

وعلى الرغم من كل ذلك فلم يتردد الوفد فى اعلان ارتباطه ببريطانيا بحجة أن الارتباط بها يعنى الارتباط بالديمقراطية فى العالم كله ، وأن مصر ستظل تمتد يدها للشعب الحليف وستتقدم كل إمكاناتها لصالح بريطانيا (٨٥) .

(٨٢) مضبطة مجلس الشيوخ - الجلسة الثامنة عشرة ١٢ مايو ١٩٤٢ - دور الاعتقاد السابع عشر ص ٢٨٦ .

(٨٣) الأهرام ، المصرى ٧ فبراير ١٩٤٢ .

(٨٤) لقاء مع حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية السابق وعضو الضباط الاحرار الدقى ١١ ابريل ١٩٨٣ ، مارسيل كولومب : تطور

مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب القاهرة ١٩٧٢ ص ١٢٨ .
(٨٥) مضابط مجلس الشيوخ - دور الاعتقاد العاشر السابع عشر - الجلسة الخامسة والعشرون ٢٩ يونية ١٩٤٢ ص ٤٤٠ .

وعلى ما يبدو فإن موقف الحكومة المصرية قد ازداد صعوبة وخصوصا بعد أن أغلقتا كلا من ألمانيا وإيطاليا التزاماتهما باحترام وضمان استقلال وسيادة مصر . بل أنها قد أكدت أن قواتهما لن تدخل مصر « كبـلـد معاد » وإنما ستدخلها بهدف طرد الإنجليز من الأراضي المصرية وتحسين الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية وتلقت مصر تأكيدا بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستنبأ مكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة (٨٦) .

وإمام الدعاية المحورية الماكرة والتي وجدت صداها لدى قطاع كبير من المثقفين المصريين ونظرا لأن عودة الوفد إلى الحكم في ٤ فبراير كانت جرحا غائرا في قلوب المصريين فقد كان من الصعب على الحكومة المصرية أن تجد مبررا معقولا لكل ما يمكن أن تقدم عليه لخدمة الحلفاء . وكان من الصعب على الوفد أن يخلق حوارا ديمقراطيا مع أحزاب الأقلية ليحدد من خلاله موقع مصر من هذا الصراع القائم وحتى لو أراد الوفد ذلك فقد كان من الصعب اقناع بريطانيا بهذا النوع من الحوار على اعتبار أنه قد ينسر بأن الوفد يتراجع عن مناصرة الطيف بسبب تردى موقفها العسكري ، هذه واحدة أما الثانية ، فإن سياسة بريطانيا في ٤ فبراير قد البست الوفد ثوبا يصعب الخلاص منه ، من هنا كان قرار الوفد القاطع بانتهاج سياسة التعاون المطلق وتأجيل أى نوع من المطالب القومية ريثما تنتهى الحرب (٨٧) .

وعلى ما اعتقد فقد كان هناك عامل آخر دفع الوفد إلى عدم التردد في سياسته تلك وهو أن الوفد قد قطع شوطا في علاقته ببريطانيا تلك العلاقة التي كانت موضع اهتمام خاص من المحسور عبر عنها « كلين » في مذكراته بقوله : « أما أن نفرق معا وإما أن نطنو معا (٨٨) » .

(٨٦) مارسيل كولومب . مرجع سبق ذكره ص ٢٤٠ ، مذكرات كريم ثابت . الجمهورية ١٧ يونية ١٩٥٠ .

(٨٧) المصرى ، الاهرام ، مجلة آخر ساعة الأول من يولية ١٩٤٢ — من بيان النحاس باشا أمام مجلس النواب .

(٨٨) مذكرات لورند كلين — الدبابات حول القصر ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ص ٨٨ .

ويبدو ان تلك السياسة التي اختطها الوفد لنفسه لم تكن على قدر كبير من الصواب ، فقد كان من الممكن ووفقا للاوضاع المتردية لبريطانيا على كل الجبهات العسكرية أن تحصل مصر على تأكيدات وثائقية تقرر حقها في الاستقلال الكامل بكل ابعاده . الا أن العلاقة بين الوفد والانجليز عقب ٤ فبراير ظلت قائمة على احترام رغبات بريطانيا وسوق العديد من المبررات للدفاع عن سياستها . وقد يقال أن هذا الموقف كان تامينا لقضية الديمقراطية ضد الفاشية والنازية ، وبالرغم من سوق كل المبررات الا اننا نستطيع ان نقول : ان سياسة الوفد طيلة وجوده في الحكم لم تكن تتفق والمصالح الوطنية المصرية حيث كلنت الاوضاع الاقتصادية في مصر تمضي من سيئ الى أسوأ ففى القاهرة هجم الناس على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للارصدة ووصلت في يوم واحد الى ما قيمته مائة مليون جنيه ودب الفزع في قلوب الأجانب مما دفع الكثيرون منهم الى الهروب الى فلسطين (٨٩) .

وذكر احد شهود العيان أن أعمدة الدخان كانت تشاهد وهى تعلو في سماء القاهرة حيث أخذت السفارة البريطانية تحرق وثائقها وملات قوافل السيارات الطرق الصحراوية حيث بدأت أكبر هجرة جماعية وبدأ الناس من كل الجنسيات وهم يلوزون بفلسطين وسوريا ولبنان وجنوب أفريقيا (٩٠) .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد قام الوفد بدور هام ورئيس في تأمين الانجليز وتقديم كافة الضمانات المطلوبة لتلميذهم واطهار شعور اللواء والامتنان لهم في المناسبات المختلفة فالنحاس يهنئ السفير البريطاني بمناسبة الانعام عليه بلقب لورد ويستعرض معه قوات جيش الاحتلال في ميدان الاسماعيليه (٩١) .

(٨٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٨٨٣ من لامبسون الى ايدن الاول من أغسطس ١٩٤٢ ، مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ١٤٠ .

(٩٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١١/١٢/١٩٨٢ .
(٩١) عبد الرحمن الرامعي . مرجع سبق ذكره ص ١١٣ ، أخبار اليوم ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ .

وفي الوقت الذي كانت فيه السفارة البريطانية تحزم أمتعتها وتحرق وثائقها استعدادا للرحيل كانت تصريحات النحاس باشا ودعوته الى طمأنة الرأي العام مؤكدا بان الاحوال العسكرية مرضية للغاية ويؤكد أحد زعماء الوفد انه بينما كان النحاس يلقي بمثل هذه التصريحات كانت الحكومة جميعها ترقب قدوم الامسان بين وقت وآخر الا أن النحاس كان حريصا على أن تتلكه الشجاعة لان انهياره يعنى انهيار مصر كلها (٩٢) .

وعلى الرغم من تدهور الاوضاع العسكرية لقوات الحلفاء الا أن الانباء قد تواترت عن سعي انجلترا بالسودان نحو الحكم الذاتي وتأييدا لهذا الاتجاه فقد ألقى الحاكم العام في الخرطوم خطابا بمناسبة افتتاح المجلس الاستشاري للمديرية الشمالية حث فيه السودانيون على الاستعداد لحكم أنفسهم (٩٣) ،

وعلى الرغم من هذا التصريح الخطير والذي يهدف على ما يبدو الى توسيع دائرة الخلاف بين مصر والسودان الا أن حكومة الوفد لم تنطق على هذا البيان بم انظر الملك ناروق الى استدعاء النحاس ولفت نظره الى تراخي الحكومة في حياية مصالح مصر في القطر الشقيق ، كما استقدم السفير البريطاني وأبلغه ما يشعر به من القلق نحو ما يجري في السودان (٩٤) .

ولعل هذا الموقف من الملك ناروق قد دفع النحاس الى انشاء لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاحتشام والشفافية بين مصر والسودان وعندها حانت فرصة الاحتفال بذكرى توقيع معاهدة الصداقة بين مصر وانجلترا في ٢٦ أغسطس ، خطب النحاس فقال انه على اتصال مستمر بالحاكم العام في السودان والذي يمثل الحكومتين المصرية والبريطانية ، وانه طلب اليه احترام مصالح مصر وحقوقها ؛

(٩٢) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ جاردن سيتي القاهرة .
(٩٣) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة عشرة ١٥ يونية ١٩٤٢ ص ٣٣٠ .

(٩٤) مذكرات حسن يوسف . القصر ودورة في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص ١٨١ .

السودان (٩٥) . وعلى أثر هذا الخطاب هرع السفير البريطاني الى النحاس باشا وحذره من مسألة موضوع السودان في الوقت الحاضر اذ ان ذلك قد يضر بالمصالح المصرية ولا يبقى لها الا ما نصت عليه اتفاقية ميساء النيل المعقودة في سنة ١٩٢٩ (٩٦) .

ومن المؤكد ان تلك النصيحة كانت قاسية حدد فيها السفير بفصم العلاقة بين مصر والسودان ويبدو ان ما شجع السفير على توجيه هذا التحذير هو شعوره بان له يدا على الوزارة القائمة منذ ٤ فبراير وهكذا وجد النحاس نفسه في موقف غاية في الصعوبة وخدوصا وان العلاقات المصرية البريطانية بدأت تواجه مشكلتين .

اولهما : محاولة اقتناع بريطانيا بالحدول عن اغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط (٩٧) حيث استعنت القوات البريطانية الى الرحيل عن القاهرة والاسكندرية والتركز على الجبهة الشرقية لقناة السويس ووفقا لراى القائد العام للقوات البريطانية فان هذا الموقف يقتضى عرقلة القوات الألمانية لمدة يوم واحد على الاقل ولن يتحقق هنا الا باغراق الدلتا وغمرها بمياه البحر المتوسط .

ويعلق احد المعاصرين والذي كان عضوا في لجنة المحادثات الخاصة بتلك القضية قائلا : لقد هاج النحاس وغضب غضبا شديدا لسماعة هذا القول من السفير البريطاني وأخذ يعدد للسفير حجم الاضرار الخطيرة التي ستلحق بالتربة الزراعية بسبب انغمارها بالمياه المالحة وقد تمسك السفير برأيه على اعتبار ان ضرورات الحرب تقتضى ما هو ابعد من ذلك وهنا تدخل عثمان محرم « وزير الاشغال » مقترحا اغراق الدلتا بمياه النيل دلا من مياه البحر المتوسط وذلك عن طريق بعض العمليات الهندسية لبسيطة (٩٨) .

(٩٥) المصدر السابق ، المص ٢٧ أغسطس ١٩٤٢ .

(٩٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٠٨ من لامبسون الى ايدن F.O. 371

اول سبتمبر ١٩٤٢ .

(٩٧) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ١٩ أغسطس

١٩٨٢ ، مذكرات الدكتور هيكل ح ٢ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، لقاء مع

فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ .

(٩٨) المصدر السابق .

ويضيف صاحب هذه الرواية قائلا : وبعد أن خرجنا من مبنى السفارة البريطانية قلت للنحاس : هل تعتقد أنهم سيستأذنونك ساعة اضطرابهم إلى أغراق الدلتا ، أنهم لن يستشيروا أحدا إذا ما اضطروا إلى الاتسدام على خطتهم (٩٩) .

وهذه الرواية تتفق والعديد من الروايات التي ذكرها كثير من المعاصرين (١٠٠) إلا أنها تختلف عنها في بعض الجوانب ووفق هذه الرواية فإن عثمان محرم قد قدم البديل عن أغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط وهذه الرواية لم تذكرها الروايات الأخرى واعتقد أن رواية فؤاد سراج الدين هي أقرب إلى الحقيقة حيث كان طرفا في تلك الحادثات إلا أن هذا الاقتراح الذي قدمه عثمان محرم ليس ذا أهمية على حد قول فؤاد سراج الدين وخصوصا إذا ما تأزمت الأوضاع أمام بريطانيا .

وعلى الرغم من أن عملية أغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط تبدو غير ممكنة جغرافيا إلا أن بعضا من المعاصرين قد أبدى امكانية تنفيذ تلك الخطة بواسطة إطلاق الماء المالح في ترعة المحمودية (١٠١) .

ثانيا : ويبدو أن الحادثات بين الوفد والانجليز قد شألت ما هو أبعد من أغراق الدلتا وهو تدمير جميع المرافق المدنية والعسكرية بما فيها طرق المواصلات والكباري والمطارات واشتعال القنيران في آيلر البترول حتى لا يستخدما المحور (١٠٢) .

٩٩- المصدر السابق -

(١٠٠) مذكرات إبراهيم عبد الهادي روز اليوسف ٢ ، ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، الفيكتور هيكل د ٢ من ٢٦١ ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢٩٧ .

(١٠١) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢٩٤ .

(١٠٢) تقارير السراى الملكية - محفظة رقم ٤٣ وثيقة ١٣ تتضمن الحادثات التي أجراها النحاس مع لاميسون ٢ أغسطس ١٩٤٢ ، فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ١٢/١١/١٩٨٢ ، مذكرات إبراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ ، هيكل د ٢ من ٢٦١ ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢٩٧ .

وهكذا بدأت السلطات البريطانية تفكر في تدمير وسائل الحياة في مصر حتى تقطع على المحور كل استفادة ممكنة وهذه القضية على الرغم من خطورتها إلا أن الوفد لم ينكرها. ومن المؤكد أن المعارضة كانت متيقظة لكل تلك الحوادث ولعلها حاولت أن تثير هذه القضية أمام مجلس النواب على اعتبار أن الخطر قد تخطى دائرة الحزبية وأصبحت مسألة حياة أو موت إلا أن النحاس قد رفض أن تنقل القضية إلى البرلمان بحجة أن الحوادث ما تزال جارية مع الجانب البريطانى (١٠٢) .

ولما كانت الحوادث مع الجانب البريطانى لم تحقق أى قدر من التفاهم فقد حاولت المعارضة أن تجمع صفوفها وأن تتخذ موقفا قوميا يتناسب وخطورة المرحلة الراهنة فاجتمع الدكتور أحمد ماهر ، اسماعيل صقئ ، الدكتور هيكل ، حسين سرى وناقشوا في خطورة الوضع وانتهى رأيهم على ابلاغ الانجليز :

« ان تدمير ما قرووه سيضرهم ضررا كبيرا لأن جلاهم عن مصر لن يكون الا لفترة يعودون بعدها لأنهم سيكسبون الحرب في النهاية ما في ذلك شك ومن الخير ان يعودوا اليها وهي سليمة بدلا من أن يجدوها وقد انتشرت بها المجاعة والخراب وما يتبعها من انتشار الوبئة القاتلة » . وذهب الدكتور هيكل لينقل وجهة النظر هذه الى النحاس باشا الذى أكد أنه محرك لكل ما تنكر فيه بريطانيا وأنه بعث بتعليماته الى محافظ الاسكندرية ليستقبل القوات الألمانية استقبالا كريما باسم الحكومة المصرية (١٠٤) .

وعلى ضوء الحالة العسكرية المتردية لقوات الحلفاء وخصوصا على الجبهة المصرية وأمام التضحيات الباهظة التى قدمتها مصر لتأمين ظهر القوات المحرية ، ووفق ما أجمع عليه بعض المعاصرين للحدث من أن بريطانيا بدأت تعد خططها لتدمير كل مرافق الحياة المصرية . وعلى ضوء كل هذا

(١٠٣) د . هيكل ، محمد التابعى المصدرين السابقين .

(١٠٤) د . هيكل . مصدر سبق ذكره ذ ٢ ص ٢٦٢ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢٩٨ .

فاننا نعتقد ان السفارة البريطانية قد قطعت على نفسها بعضا من الوعود مثل اقتسام غنائم الحرب مع مصر او اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ بما يحقق لمصر قدرا كبيرا من الاستقلال يتفق والتضحيات التي قدمتها مصر للدولة الحليفة (١٠٥) .

وعلى ما اعتقد فان تلك الوعود لم تكن الا من باب احلام اليقظة ولعمل الهدف من وراء ذلك هو طمئنة الحكومة المصرية بان تضحياتها لن تذهب هباء . وما يضاعف من اعتقادنا بان مثل هذه الوعود (ان وجدت) كانت من اختراع السفير البريطاني ، ان محادثات تشرشل مع النحاس والتي جرت بينهما في اغسطس ١٩٤٢ قد خلّت تهما من اى اشارة الى تلك الوعود وانما تناولت المباحثات قضايا اخرى من بينها ما طلبه تشرشل من انتقال الحكومة المصرية الى السودان ولم يقطع النحاس على نفسه وعدا بتنفيذ هذا المطلب بل اجاب بان هذه مسألة متروكة للظروف ولراى جلالة الملك والامة ، ثم تابحا في مسألة البترول وتدمير خطوط المواصلات واغراق الدلتا وابدى انحدس عدم موافقته على كل تلك المطالب . ثم تابحا في مسألة نقل النقد الذهبي خارج مصر ولم يتفقا على أية نتائج بخصوص هذا الموضوع ايضا . ثم تابحا في مسائل حرية وسياسية تتعلق برعايا امريكا وجيوشها (١٠٦) .

والملاحظ ان النحاس قد اقتصر في تلك المحادثات على مطلبين تقدم بهما الى تشرشل .

المطلب الاول :

تسهيل استيراد بعض المواد الغذائية .

(١٠٥) فؤاد سراج الدين لقاء شخصي ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ ، المصرى الاول من نوفمبر ١٩٤٤ .

(١٠٦) تقارير الامن العام — دار الوثائق القومية — وثيقة ٢٧ {محظلة رقم ١٨ (محافظ عابدين) وهذا التقرير أعده البوليس المخصوص بالسرائى الملكية ويبدو أن مهمة هذا البوليس كانت تسجيل تحركات الحكومة ومحادثاتها مع بريطانيا .

المطلب الثاني :

شراء القطن المصري ومقابل هذا فقد قطع النحاس على نفسه وعدا بأن مصر لن تتقطع علاقاتها بـ"انجلترا" اذا ما اضطرت الى الخروج من مصر (١٠٧) ولعل هذا المطلب يبدو غريباً بعض الشيء لان بريطانيا اذا ما خرجت من مصر ودخلتها القوات الالمانية لن يكون امام الحكومة المصرية فرصة للاختيار أو المفاضلة وقد بعث النحاس برسالة سرية الى الملك فاروق بنبذة فيها بنتائج تلك المحادثات (١٠٨)



ومما يسجل الحكومة الوفد انها كانت جادة في محادثاتها مع تشرشل ولم تقدم اى نوع من الوعود التى تتعارض مع المصالح المصرية سواء غيا يتعلق باغراق اللتا أو بتدمير المنشآت المصرية مع قناعتنا بأن هذا الموقف يبدو عديم الاثر خصوصا اذا ما دخلت القوات الالمانية مصر وهذا لم يحدث .

ولعل تلك المحادثات تشير الى أكثر من دلالة أهمها أن النحاس بدأ يأخذ موقفاً متشدداً في سياسته مع بريطانيا وأعتقد أن تفسير هذا الموقف يرتبط بتدهور الحلفاء عسكرياً وخصوصاً في معارك شمال أفريقيا بعد سقوط مرسى مطروح وتقدم القوات الالمانية صوب الاسكندرية ولعل هذا يفسر محاولة الاتصال بالآلمان عن طريق محافظ الاسكندرية وتوضيح وجهة النظر المصرية على اعتبار أن مصر لا شأن لها بهذه الحرب (١٠٩) .

وامام تخرج موقف الانجليز على الجبهة المصرية الا أن الوفد لم يحاول المساومة على ضوء هذا الموقف فقد كان من الممكن الضغط على الانجليز واستخلاص وعد منهم بالجلاء التام عقب انتهاء الحرب .

حتى عندما اشرفت الحرب على نهايتها لم يحاول الوفد ذلك أيضاً ولم يكن هناك اثر ما لبعض التصريحات التى القاها للنحاس باشا : « ان حوادث

(١٠٧) المصدر السابق .

(١٠٨) محمد صبيح . صفحات من الحرب العالمية الثانية (بدون تاريخ) ص ٤٣ وقد نشر المؤلف صورة هذه الرسالة وهى بخط النحاس نفسه .

(١٠٩) فؤاد سراج الدين مصدر سبق ذكره ، محمد التابعى مرجع سبق

ذكره ص ٢٧٧ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٢٨ .

الحرب قد غيرت الموقف كله حتى أصبح تعديل معاهدة ١٩٣٦ ضرورة لابد منها ونتيجة لامتناس عنها (١١٠) .

وبدلاً من أن يأخذ الوفد مواقف عملية لصالح القضية انصرف في مواجهة خصومة وتبديد طاقاته في مسائل غرعية لا تخدم القضية الأساسية ولو أخذ الوفد موقفاً قومياً فمن المؤكد أن يجد كل الشعب المصرى من خلفه يشد أزره ويناصره ولعلها تكون مناسبة لعودة الوفد الى مكانته الطبيعية باعتباره حزب الكفاح الوطنى وخصوصاً بعد أن فقد رصيدها هائلاً من شعبيته عقب أحداث ٤ فبراير إلا أنه لم يبدأ بمعاملة المباغتة وإنما ترك الفرصة للمعارضة لكي تضع الحومة هدفاً لهجمات شديدة بهدف أن تعيد الى الأذهان باستمرار ظروف مجيء الوفد الى الحكم .

ولم تستثن بريطانيا من هذه الهجمات فقد وجهت إليها الاتهامات من فوق منصفه البرلمان باعتبارها مسئولة عن الغلاء المستمر في تكاليف المعيشة وسيطرتها على الاقتصاد المصرى في طريق مركز تمويل الشرق الأوسط (١١١) .

وعلى الرغم من أن مشاعر الشعب المصرى كانت تنسم بالكراهية الشديدة للاحتلال وسياسته إلا أننا نعتقد أن سياسة الوفد لم تكن متطابقة تماماً مع تلك المشاعر بل انصرف في سياسته الى مزيد من الصراع مع القصر ولعل هذا الموقف قد ضاعف من حدة العداء بين القصر وللوفد إذا لم ينس الملك فاروق قط ذلك الضغط الذى تعرض له في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما كان يشيق رئيس الوزراء بسبب جولاته في الاقاليم ويحظى بمظاهرات ترحيب موحى بها تهتف له « عاش النحاس زعيم الأمة » (١١٢) .

(١١٠) صحيفة المصرى ٢٧/٨/١٩٤٤ من بيان النحاس الى الأمة المصرية

بنسبة معاهدة ١٩٣٦ .

(١١١) مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشرة ١٦ مارس ١٩٤٣

ص ٧٣٦ .

(١١٢) صحيفتى المصرى ، الأهرام ٣/١/١٩٤٤ ، مفكرات حسن يوسف

ص ١٣٩ .

ثم تحولت تلك المارك للصحف إلى صراع حنيف لأن ثلاثة من الضباط حاولوا تنظيم مظاهرة ولاء للملك احتجاجاً على حادث ٤ فبراير وانتسرح القناصل الاستعماريون من خدمتهم. بينما رأى القصر تقديمهم لمحاكمة عسكرية بحيث تتاح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم فيما نسب اليهم (١١٢) .

ولم تتوقف سياسة الوفد عند هذا القصر وإنما امتدت لتشمل كل من يناصر القصر في موقفه ضد الوفد حيث اختطفت الحكومة ثلاثة من الشيوخ عبد اللطيف دراز وكيل الأزهر والشيوخ أحمد حسن البنا وهادي والشيوخ سليمان نوار من شيوخ الماهد بدعوى أنهم يحرضون طلبة الأزهر على الاضراب والمسير في مظاهرة إلى عابدين لتهنئة الملك بعيد ميلاده (١١٤) .

والعام الجديد من التغيرات التي وضعتها الحكومة في طريق الأزهر وأجهزها ما تلم من خلاف على رئاسة الاحتفال بعيد الألفية والذي كان مقرراً ابتداءه وهل توجه الدعوة باسم رئيس الحكومة أو باسم شيخ الأزهر (الشيوخ المرافى) فقد قدم الشيخ المرافى استقالته من شيخه الأزهر (١١٥) .

وقد رفض الملك استقالة شيخ الأزهر وأمر بمبطل النحاس - ضد رغبة الملك - على تعيين خليفة لشيخ الأزهر بحجة أن تعيين شيخ الأزهر حق من اختصاص الحكومة (١١٦) .

ويبدو أن هذا الموقف قد واجهه ما اتحدت عليه الحكومة من أقسامه علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. مما أثار رجال الأزهر وطلابه استطاعت المظاهرات من الأزهر منددة بالوفد وسياسته (١١٧) .

١١٢٩) المصدر السابق .

(١١٢٨) مضابط مجلس الشيوخ دور الاعتقاد للمادى الثامن عشر أول مارس ١٩٤٣ ص ٣٢٠ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ .

(١١٢٩) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٣٩ ، مارسيل كولوب مرجع سبق ذكره ص ١٤٣ .

(١١٣٠) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٢١٧ من لامبسون إلى ايمن فبراير ١٩٤٣ — F.O. 371

(١١٣١) المصدر السابق .

وتشعره الوثائق البريطانية الى مسئولية بريطانيا عن عودة العلاقات المصرية مع الاتحاد المنوفى على اعتبار انه ضمن جبهة الحلفاء وكسبان للبشر البوطاني في القاهرة هو وابنية الاتصال مع الحكومة المصرية (١١٨) .

وهكذا تحولت مصر الى دولة مشاركة في الحرب بالرغم من انها لم تعلن الحرب عمليا إلا انها قد قدمت للحلفاء من خلال خدماتها الاقتصادية والعسكرية والسفلية ما يجعلنا نعتقد بأن مصر قد أسهمت بدور لا يقل خطورة عن الدول التي قامت به الدول المعاربة .

بل لقد طلبت الحكومة الأمريكية الى الحكومة المصرية الاقرار لقواتها الحربية في الاراضى المصرية بنفس الميزات الممنوحة للقوات البريطانية بقتضى اتفاقية ١٩٤٦ . ولمستندت الحكومة الأمريكية في تبرير وجهة نظرها إلى ان هذه الامتيازات التي تطالب بها قد منحت لقواتها في إنجلترا وأستراليا والهند واعترف بها أخيرا في البرازيل (١١٩) .

وفي محاولة لاجاد مبررات لاعمال الحكومة فقد أبدت إحدى صحف الوند دهشتها بسبب موقف المعارضة من هذا الموضوع لان العرف الدولى قد أكد هذه الحقوق للقوات الأمريكية في مصر حيث أن هذه الامتيازات سبق وأن منحتها الحكومة المصرية منذ بداية الحرب الى القوات المتحالفة (اليونانية واليوغسلافية والتشيكو سلوفاكية — التى سمح لها بوخسوا الاراضى المصرية والإقامة فيها وقد تم الاتفاق مع القوات المذكورة بعد تسادا وجهات النظر مع السفارة البريطانية . والامر فيها يتعلق بالقوات الأمريكية مخالف لانها لا تعتبر جزءا من القوات البريطانية . ويعتبر هذا الاتفاق تأكيد لقاعدة من قواعد القانون الدولى فلا ينطوى على أى سياس بحق السيادة فضلا عن أنه لا يحمل الخزانة المصرية التزاما من أى نوع . ولهذا فهو قيد في حكم المعاهدات التي تقتضى المادة ٤٦ من الدستور يعرضها على البرلمان ووجوب اقراره لها . (١٢٠) .

(١١٨) المصدر السابق وثيقة ٢٣٠ من لامينتون الى ايدن ٢٩ فبراير ١٩٤٣ .

(١١٩) وثائق وزارة الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٦٠٠ من كريك الخارجية الأمريكية الاول من مارس ١٩٤٣ . 800 / 24 / 73 . 3

(١٢٠) صحيفة المصرى ٣ مارس ١٩٤٣ .

ويبدو أن ما اقدمت عليه الصحيفة من تبرير لسياسة الحكومة يعد محاولة لاتناع الرأي العام بأن مثل هذا النوع من الاتفاقيات مما لا يقضى بعرضه على البرلمان ومن المؤكد أن الحكومة قد لجأت إلى تلك السياسة حتى لا تتعرض لمزيد من الإحراج داخل مجلس النواب .

ثم صدر بلاغ رسمى عن وزارة الخارجية المصرية بإقرار هذا الاتفاق وجاء في بقود الرسائل المتبادلة : « أن الحكومة المصرية قد أعطت هذه الامتيازات للقوات الامريكيتي رغبة في توكيد علاقات الود والصداقة بين البلدين وجريا على سياسة مصر منذ نشوب الحرب من تيسير مهمة القوات المتحالفة الموجودة في الاراضى المصرية وهذه الاتفاقيات لا تمس حقوق السيادة المصرية بأى حال ... وقد اتفق على أن تنتهى هذه المعاهدة من تلقاء نفسها بانتهاء الحرب » (١٢١) .

وهكذا فلم يقتصر الأمر على أن تقدم مصر أرضها واقتصادها وكل امتيازاتها بلا ثمن وبلا أى مقابل لبريطانيا ، لم يقتصر الأمر على هذا فقط بل تعداة الى الدول الكبرى الأخرى مثل أمريكا .

وفي هذه المرة أيضا لا ثمن ، إلا أن تكون الوعود والائنيات الطيبة ثمنا عظيما من وجهة نظر الحكومة المصرية . ودفعت مصر ثمنا باهظا من كرامتها وحرمتها نتيجة لهذا التسرع القريب على اعتبار أن هذا الاتفاق من النوع الذي لا يحق للحكومة أن تأخذ رأي البرلمان فيه .

فقطرا لأن المادة الثانية من هذا الاتفاق قد نصت على أن أفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية الموجودون في مصر لا يخضعون لقضاء المحاكم المصرية في المواد الجنائية (١٢٢) . فقد تعددت حوادث الاعتداء من الجنود الانجليز والأمريكيان على الأعمالي المصريي وتتنوع حالات الاعتداء ما بين القتل وهناك القفزات التي اقتحامت المنازل والشرطة وشهدت قاعات مجلس النواب اعتراضات مدوية بتسبب مطلية الحكومة اذاء هذه التصرفات الفاشية والتي أرجبها بسياسة الحكومة الخاطفة (١٢٣) .

(١٢٢) الموقائع المصرية ، ٤ اهرام ١٩٤٣ .

(١٢٣) نص الاتفاقية المصدر السابق .

(١٢٣) مهابيط مجلس النواب — الجلسة الرابعة ٢١ مايو — أول

يونيه ١٩٤٣ دور الاقتصاد العادي الثاني ص ١٨٥ .

ويطلب الرغيبين أن الحكومة تدأستث هذا الاتفاق من غير الرجوع إلى البرلمان إلا أن المعارضة قد أعدت دراسة قانونية اعتبرت بقتضاها أن هذا الاتفاق باطل من أسلمة وأرجعت ذلك إلى عدة أسباب :

أولاً : ورد في المذكرة الإيضاحية للاتفاق أنه جاء تليدا لقاعدة من قواعد القانون الدولي فلا يخضع الاتفاق للمادة ٤٦ من الدستور ولا يعرض على البرلمان وهذا خطأ على اعتبار أن الحكومة لم تبين من أي وجه من الوجوه جاء هذا الاتفاق مطابقا لقواعد القانون الدولي .

ثانياً : الاتفاق في مجوعة وفي الأمر المسكوكى الملحق به ماس بالسيادة المصرية وهو ما يقضى القانون بعرضه على البرلمان لإقراره .

ثالثاً : سبقت هذا الاتفاق حادثه قتل فيها أحد الجنود الأمريكان مصرياً فماذا كانت وجهة نظر الحكومة قبل الاتفاق ؟ ولماذا تغيرت وجهة النظر ؟

وأخيراً : إن هذا الاتفاق يشجع على الحوادث المؤلمة ، وقد كثرت . وكان المجنى عليهم مصريين في مختلف بلاد القطر ، فهل مرت الحكومة نتائج المحاكمات وهل تعقبتها ؟ (١٢٤) .

والستطاعت المعارضة أن تخرج الحكومة في هذا الموضوع لدرجة أن أحد أعضاء مجلس النواب قد وصف الحالة في مصر بأنها مخالفة لكل قانون أو دستور (١٢٥) .

وعلى الرغم من الرقابة الشديدة على الصحف والاجتماعات وجميع التعرض من قريب أو بعيد لشئون مصر السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية إلا أن وقع الحيلة المريعة على الغالبية العظمى من المصريين بالإضافة إلى المعارضة الشجاعة التي أبدتها المعارضون فدخل

(١٢٤) مضابط مجلس النواب — الجلسة الرابعة أول يونيو ١٩٤٣ —

المصدر السابق ص ١٨٥ .

(١٢٥) من كلمة النائب عبد العزيز الصوفلى (عضو الحزب الوطنى) .

ملحق بنفس المخططة ص ١٨٥ — ١٨٥٣ .

مجلس النواب والشيوخ وما كان يتناقله الناس كصدى لتلك المعارضات كل هذا قد أعطى المعارضة أرضاً جديدة لصالح القصر وأحزاب الأقلية وظل النحاس مستنداً إلى دعم بريطاني له مستخفاً بخصومة حيث كان يقابل الاستجابات المقدمة إليه في مجلس النواب والشيوخ بيزيد من الاستخفاف وكان يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يترأى له ، بسبب تهرسه بمناورات الحياة السياسية ولتعليم الأحكام العرفية ولثقتة أيضاً في قدرته على الحصول على أصوات أغلبية المجلس .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان يحاول بكل ما أوتى من نصاحة في القول أن يلقي بكل المسؤولية على معارضية على اعتبار أنهم أعداء البلاد وأعداء الدستور (١٢٦) . وعن طريق رحلاته العديد التي كان يجوب بها القرى والمدن المصرية في محاولة لاحتواء الرصيد المتناقص لصالح خصومة إلا أنه لم ينجح في حصر نطاق المعارضة بل تحولت إلى رصيد هائل بانفصال مكرم عبيد والذي ألقى عن الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل وزير المالية .

ولقد قدرت الحكومة البريطانية مدى التعاون الذي ظل قائماً بين الوفد والجيوش المتحالفة وكيف أن هذا كان دعامة أساسية في العلاقات المصرية البريطانية ولم يكن هذا التعاون قاصراً على النواحي العسكرية فقط بل شمل النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية أيضاً .^(١) ونظراً لأن مشاكل التكوين كانت من أهم ما واجه حكومة النحاس ، وجرياً على مبدأ التعاون المطلق مع الطيف فقد شكلت لجنة مشتركة « انجليزية مصرية » بناء على اقتراح السفير (١٢٧) .

وفي محاولة من هذه اللجنة لوضع حد للمشاكل الاقتصادية المتفاقمة فقد تقرر أن تقوم الحكومة بشراء القمح المصري بسعر ثلاثة جنيهات للأرنب وبيعة للجمهور بنصف تلك القيمة ، ثم إلغاء القيود التي كانت مفروضة على نقل الحبوب ثم شكلت لجنة انجليزية مصرية اقتضت مهمتها على جمع القمح اجبارياً من الفلاحين وإعادة توزيعه بطريقة البطاقات التموينية (١٢٨)

(١٢٦) : المصري ٢ يونية ١٩٤٢ .

(١٢٧) الجلسة الثامنة من مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد

الثاني ١٢ يناير ١٩٤٣ ص ٢٦٤ .

(١٢٨) : المصدر السابق .

إلا أن كل الجهود الإنجليزية المصرية لم تشر عن أي قدر من التقدم بل تفاقمّت المشكلة الاقتصادية يوماً بعد يوم حتى وصل الأمر أن الناس كانوا يتخبطون في الخبز في الشوارع وتظهرت الطوير على الجبل لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر (١٢٩) .

ويتبين أن سياسة النحاس كان لها وقع طيب لدى الدوائر البريطانية حيث أخذت الصحف البريطانية تشيد بوقف الحكومة المصرية وكُتبت « التايمز » تقول : أن الكثير من الناس لا يدركون مبلغ ما تدّين به الجيوش البريطانية في مصر للحكومة المصرية فلتدّ وضعت موانئ البلاد وطرقها والكثير من مرافقها تحت تصرف الجيوش المتحالفة وقال المسر تشرشل حين من بالقاهرة : إن مصر ولو أنها ما تزال بلداً مخليداً فليس من الحق مطلقاً أن يقال أنها لم تقم بدورهم وشرقاً له نتيجة لا في دفاعها عن نفسها فحسب بل في الصراع العالمي الذي أخذ الآن يتقدم تقدماً عظيماً نحو نهايته (١٣٠) .

ولعل هذه الواقف من النحاس باشا قد أدت إلى عطف الإنجليز عليه وتأييدهم له في صراعة مع القصر حيث تدخل السفير البريطاني وفي أكثر من مناسبة ليكبح جماح القصر لصالح الوفد ووصل الأمر إلى حد تصديق الملك فاروق بإعادة الكرة مرة ثانية — مشيراً إلى أحداث ٤ فبراير — وعلى حد تعبير السفير البريطاني : « إن الوفد قابل على إثارة المتاعب في حالة إجبارة على الانتقال إلى طغوق المعلوسة (١٣١) » .

سواءً كان هذا بداً من المؤكد أن بريطانيا لا يظنها من بقاء الوفد إلا بالقدر الذي يحقق مصالحها ولا يعنيها أن الوفد قد دفع الثمن غالياً من شعبيتها ومن زهيدة الهائل .

(١٢٩) لقاء مع طغوق زهنوان ١٢ - سبتمبر ١٩٨٢ - نشر الجريدة .
(١٣٠) عبد الرحمن الرافعي . في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ١٤١ ، ١٣٢ .

(١٣١) وثائق الخارجية البريطانية وشيعة رقم ٣٠٧ من لامسون إلى لندن ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٤ .

وفي ١٤ أبريل سنة ١٩٤٤، استدعى الملك فاروق السفير البريطاني وأخبره بتوجهه بطلب من أجل تغيير في الحكومة، بحجة تفش الفساد وسوء الإدارة وأن عناصر الأمة أصبحت لا تنظر بإحترام كافٍ للعرش.. واستطرد الملك فاروق مؤكداً عزمه على أن تكون الوزارة الجديدة قائمة على عناصر عربية، ومغروطة بملائمتها الوطنية نحو بريطانيا (١٣٢).

وبعث السفير المهر حكومته برغبة فاروق في إقالة المجلس. بلشاي. وجاء رد الحكومة البريطانية ونجاة: «إن رغبة الملك في إقالة حكومة يتمتع رئيسها بأغلبية كبيرة في البرلمان يعتبر مخيفاً بالمخاطر، ولكن إذا أراد الملك حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة فإن لندن لن تتدخل بشرط أن يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على الأغلبية البرلمانية» (١٣٣).

وهكذا تداعت المقولة البريطانية التي ترددت كثيراً والتي تنص بأن بريطانيا تناضل من أجل تدعيم فكرة الديمقراطية في العالم وهي نهج المقولة التي تنزع بها بريطانيا أثناء أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ وفي الوقت الذي تلقى فيه الوفد بكل ثقلة تجاه بريطانيا لمبايشتها في الحرب بدأت الحكومة البريطانية تفكر في إعطاء الضوء الأخضر للملك فاروق لكي يقبل الحكومة الوطنية بعد أن استنفذت كل إمكانياتها. ويبدو أن السياسة البريطانية انتهت تفكر في صياغة علاقاتها مع مصر من جديد على ضوء المتغيرات الجديدة.

ولكن في انتظار الخلفاء وزوال خطر الحرب ما شجع السياسة البريطانية على بدأ صفحة جديدة من العلاقات مع القصر: أي أن بريطانيا بدأت تفكر من جديد في التخلص من الوفد بعد أن استنفذته جهامياً وبعد أن حققت غرضها منه تماماً ونجحت في تشويه صورته لدى حركي أمام الرأي العام المصري حيث انقصت عنه قطاعات كبيرة من الجماهير وخصوصاً الطبقة المنتجة والتي تجافها هيأت سياسياً أخرى ومضاهي تقديم والبعض الآخر نشأ عقب أحداث ٤ فبراير .

(١٣٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢ من أميسون إلى إينس ١٢ أبريل ١٩٤٤ . P.O. 371

بوما أن لقب الوند في أكتوبر ١٩٤٤ حتى أخذ موقع المعارضة وبدأ
بكتابة الاتهامات ضد الإنجليز والصمر مما طعن اعتبار أن هذه الخطوة لا يمكن
أن يتقدم عليها الصمر إلا بمساعدة الإنجليز (١٢٤) .

والدهش في الأمر أن الوند اعترض على الدخول في انتخابات جديدة
عندما بدأت حكومة أحمد ماهر تفكر في الأمر وتطل الوند بأن الأحكام
العرفية تحول دون حرية الانتخابات وأخذ يقن حالات هجومية ضد
حكومة أحمد ماهر (١٢٥) ، وهكذا قدر للوند أن يذوق نفس الكسل
الذي لاقى منه خصومة وينفس المرارة وينفس التجربة .

استعداد لألفية :

لقد كانت عودة الوند في ٤ فبراير ١٩٤٢ سببا كافيا لكي تصرف
منه قطاعات كبيرة من المصريين ولعل هذا ما شاع من هواجس النحاس
بأنه لو خصمها وأن تاروق قد حطى بثمنه حقيقة واسعة النطاق ، ليس
بمصرها حدث ٤ فبراير وحده بل بسبب زيارته المنتظمة لمسجد القاهرة
والتي كان يزور أحيانا في كل جمعة حيث كان يخطب بجواهر الصالحين
الفقراء مستغلا بذلك مظاهر تعينه وورعة .

وكان للوند ميول للوهابية وتنازعوا بينهم من محلو للوند الوند
نقل الصراع إلى مجمل الممتور . فكان كان يصعد زمن الملك مؤاد - ١٩٠٠
أحد من المصريين لم تطل عليه تلك الخدمة ومن هنا تضاعف الصراع بين
الوند والصمر بسبب وجود ملك يناس للوند نفوذه مع فاروق عام هو أن
غالبية المصريين كانوا يتماثلون مع فاروق في هذه المرة .

واعتقد أن السياسة البريطانية قد أصابت مخنا بسبب سيئتها في ٤
فبراير حيث نجحت إلى حد كبير في زعزعة ثقة المصريين تجاه الوند تلك

(١٢٣) المستر السليق برقية رقم ٩٦ من لندن إلى لايبسون الأول من
مايو سنة ١٩٤٤ .

(١٢٤) محمد زكي ميد القادر . إقدام على الطريق - ١٩٤٠ .

(١٢٥) صحيفة المصري ٣ نوفمبر ١٩٤٤ .

المؤسسة السياسية الوطنية، التي أطلقت الاحتلال أكثر من عشرين عاماً .
ولعل الوفد في محاولة منه لإفادة ثقة الجماهير به مرة ثانية قد ضل الطريق
حيث انصرفت جهوده إلى خدمة التسلل وتمتصب خصومة ولم يكتوث بمرأى
الأحزاب الأخرى أو محاربتها (١٩٦١) .

واعتقد أن تلك السياسة جاءت بنتائج عكسية ضد مصلحة الوفد
ولصالح القوى السياسية الأخرى لأن العناصر الواعية من أعضاء الوفد
قد انتابها الفرغ بسبب تلك السياسة التي جعلت من الوفد سندا للانجليز
وتبعاً لهم بعد أن كان حرباً عليهم ومقاتلوا لهم .

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة والتي استخدمها النحاس بوصفه
الحاكم العسكري الحام والتي تحد في مجملها تنفيذ لقانون الطوارئ إلا أن
كل ذلك لم يمنع حالة الظلم التي كانت تعم معظم عتقت الشعب المصري .

وهكذا اتخذت حكومة الوفد من الأحكام العرفية والتي عارضها النحاس
ومطالب بالإنهاء سنة ١٩٤٠ سلاحاً استغله أسوأ استغلال .

ونظراً لأن النحاس كان يريد أن يستحيض عن أفراد الطبقة الوسطى
(عالم تجارزة) والتي لطفاً ينصف عنه بملبقة أخرى من الانصار من
قوى المصالح فقد سمح للقضاة الوافدين بالمرافعة في القضايا العسكرية
الناجبة من الأحكام العرفية دون غيرهم من المحامين وصارت هذه المحاكمات
وما اتخذ من وسائل غير مشروعة فتتبعها كبراءهم ومجدوا جديداً لتقريبه
للتصيد فتهم (١٩٣٩) . وبذلك المسبوبيات والاستثنائات شغل على الانتصار
والمحاسب وأصبح الإفراد بالطرق غير مشروعة هنا تكثير من الوافدين
كما أشعل كثر من المواطنين إلى المحاكم لا لبلوغهم السن القانونية وإنما
للتقاضي غير العنيفة (١٩٦٨) .

(١٩٦١) د . محمد صفوت حمر المنصورة ص ١٥٦ . القرائن مرجع سابق

سبق فقرة ٢ ص ١٥٦ .

(١٩٣٩) لقاء مع فتحي رضوان ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ ، د. هيك مرجع سبق

فكرة ص ٢٤٨ ، السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ .

حركة نزاهة الحكم ص ٤٣ .

(١٩٨٢) ميثاق مجلس النواب - دور الاتحاد الحادي الثاني الجلسة

الثانية عشرة ١٠ من فبراير ١٩٤٣ ص ٤٥٠ ، جلال أمين للصامح ،

ويعتبر أن كل الأحزاب المصرية التي تعالفت على الحكم منذ العشرينيات من هذا القرن منذ انشغالها من صعداتها على المتكاسين الديمقراطيةية التي تتعارض ومصلحتها وجهته تجاؤلاتها، قد سياسية بكل حكومة بما يتفق وظروف كل منها . فلقد تولى حزب الاحرار الدستوريين للحكم سنة ١٩٢٨ ، ١٩٢٨ فمعل الدستور وضغط على الحريات وانشا في مصر ما يسمى بحكم البيوتات وكان نهائيا للسراى بمعقلا مع الإنجليز وحاول أن يعرف الشعب عن مطالبه الوطنية بالبدعوة إلى الإصلاح الداخلي .

وفي سنة ١٩٤٥ ولما حزب الاتحاد فكان تكاة للسراى فمعل الدستور والحريات وحاول أن يصدر قانوناً بتنفيذ الجمعيات السياسية .

وفي سنة ١٩٤٥ ولما حزب الهيئة السعيدة فزيف الانتخابات وضغط وتكون في الحكم معقدا إلى الفتر (١٩٤٩) . أي أن هذه التجاوزات التي وقعت تحت حكومة الوفد كانت من صنع الحواميد الاطمية إلا أن نقاشنا بالوفد باعتقاده حزب الكناح للوطنى تدفينا إلى إلقاء قدامكبير من المسؤولية عليه حيث بدا للتناقض واضحا بين موقفه من الديمقراطية قبل مجيئه إلى الحكم وسياسته تجاهها بعد أن تولى الحكم في ٤٠ فبراير ١٩٥٠ .

وبدا من أن يتخذ الوفد من الديمقراطية وسيلة وغاية : ألا أنه ناهضها بالحد من الإجراءات بدأ من حرية الصحافة وانتهاء بالاعتقالات السياسية .

١- ولم يقتصر الأمر على ما يكتب في الصحف بل ركنظام التي تعجيدت بعد صفحات الجرائد اليومية إلى أربع صفحات فقط دون أن تصبح حرة ملاحق أو تشتمل على نشرات ، ولا يجوز للصحف اليومية أن تصدر أكثر من ست مرات أسبوعيا ، ولا يجوز لها أن تنشر أخبارا أخرى ولو باسم آخر لتدخل بعملها في اليوم الذي لا تنشر فيه ولا يجوز للصحف المتخلصين الاشتراكية على رفق بمنعهم جميعا على نشر أي شيء وكلهم في خلاف موقفه الأحكام تكون عقوبته من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه غرامة (١٤٠) . وسنذكر بعض هذه القوانين في فصولنا التالية .

٢- مؤلفي يقتصر الأمر على منعهم جميعا أنما توجهوا إلى البرلمان السياسي عن طريق تفتيش مقر الأحزاب بما فيه نادى سحر زغلولي بحيث يقتصر على قوة من البوليس وتفتشته واستولت على بعض الأوراق في حضرة مؤلفي زغلولي سقاية مؤلفي الفتنة الأولى اسمهم مؤلفي الفتنة (١٤٠) .

٣- مؤلفي زغلولي سقاية مؤلفي الفتنة الأولى اسمهم مؤلفي الفتنة (١٤٠) .

١٢ سبتمبر ١٩٨٢ ١٩٨٢ ١٩٨٢ ١٩٨٢ ١٩٨٢ ١٩٨٢ ١٩٨٢ ١٩٨٢ ١٩٨٢ ١٩٨٢

(١٤٠) الوقع ١١ ابريل ١٩٤٢ ، الاهرام ، والمصري ، انه ابريل ١٩٤٢ .

١٤٠ مؤلفي زغلولي سقاية مؤلفي الفتنة الأولى اسمهم مؤلفي الفتنة (١٤٠) .

١٤٠ مؤلفي زغلولي سقاية مؤلفي الفتنة الأولى اسمهم مؤلفي الفتنة (١٤٠) .

وعندما تقدم أحد النواب الشيوخ بشؤال الى رئيس الوزراء حيول
الاسباب التي استدعت هذا التفتيش اجاب بان احد اعضاء النادي
المشتر اليه اعتاد ان يوزع على الشبايح الذين يترددون على هذا النادي
شهادات بغيره دون ترخيص من ادارة النشر ومن اجله هذا اصيبت
الامر الى البوليس بصفى الحياكم العسكري العام (١٤٢) .

وعلى الرغم من مبررات الحكومة ودوافعها الا ان النحاس كان يجب
عليه ان ينسأ بنفسه عن هذه الاعمال نظرا لمكانة زوجة سعد زغلول
في المجتمع المصري ولان الاعتداء على مقار الاحزاب واجراءات تفتيشها يعد
رودة اكيدة عن الديمقراطية مهما كان العمل بقانون الاحكام العرفية .

ووفق مضابط مجلس النواب والشيوخ فان قضية الحرية الصحفية
قد اُخذت حيذا كبيرا في مداولات الاعضاء داخل المجلس بل تطسرق
الحديث عندئذول هذه القضية الى معاهدة ١٩٣٦ حيث اعتبر احد
الاعضاء ان الرقابة ليست من صنع الادارة المصرية وانما هي وليدة
المعاهدة وذهب للنائب الى المطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وما يترتب
عليها من اجراءات تتعلق بالحرية الصحفية (١٤٣) .

وبالنظر الى مقكرة الوفد والتي تقدم بها مصطفى النحاس الى الحكومة
البريطانية في ابريل سنة ١٩٤٠ يبدو التناقض الواضح فيما يطق بحرية
للصحافة حيث اشار النحاس في تلك المقكرة بأنه لا معنى لأن تمتد الرقابة
على الاخبار العسكرية الى الرقابة على كل الشؤون المصرية حتى اصبح
المصريون في عهد الاستقلال وكأنهم آلة عمياء لا يسمع لهم صوت فوترصيف
شئون بلادهم ولا يدرون الى اى مصر مسوقون ولا قدرة لهم على الشكوى
مما هم اليه يوجهون (١٤٤) .

(١٤٢) نفس المصدر السابق .

(١٤٣) الجلسة الرابعة والثلاثون من مضابط مجلس النواب جلسة
٢٨ ابريل ١٩٤٣ من ١٤٠٥ الى ١٤١٥ من كلمة التهنئة
(محمد فكرى اباطة) .

(١٤٤) ملحق بمضبطة مجلس النواب ضمن حديث النائب محمد فكري
اباطة المصدر السابق من ١٤١٠ .

والجدير بالملاحظة أن الأحكام العرفية لم تطبق في إنجلترا نفسها وقت قيام الحرب وعلى حد تعبير المستر براكن Prokn وزير الاستعلامات الإنجليزي : « لن توجد في بريطانيا صحافة تؤيد الحكومة على طول الخط ، فنحن ننظر إلى حرية الصحافة بنفس النظر التي ننظر بها إلى استقلال القضاء والبرلمان » (١٤٥) .

واعتقد أن حرية الصحافة في بريطانيا وقت قيام الحرب كانت حقيقة أكيدة ، فخلد نشرت العديد من الصحف البريطانية مقالات انتقدت فيها المستر تشرشل لأنه يحتكر لنفسه معظم السلطات وطالبت بتوزيع المناصب حتى توقف الفوضى المتشعبة في الوزارات ، ونشرت صحيفة الاحرار البريطانية مقالا انتقدت فيه جميع وزراء تشرشل وقالت : ان بقاء المستر كوبر في الوزارة مجسوية صارخة فان العمل الوحيد الذي قام به اثناء توليه منصب وزير الدولة في الشرق الاوسط هو حضور السهرات وحفلات الكوكيتل ، ونشرت صحيفة « الديلي ميل » خيرا قالت فيه : ان أعضاء الوفد الروسي رفضوا حضور المآدب والحفلات قائلين : نحن جئنا إلى لندن لنعمل لا لنشرب الشمانيا وتاكل الكانيفيار . وعلقت صحيفة المصانفين على هذا الخبر قائلة : كنا نود لو سمعنا هذا التبريح من الوزراء الانجليز (١٤٦) كل هذا وامثاله يكتب في إنجلترا زمن للحرب ولا تتعرض له الرقابة حتى قيل للمستر تشرشل : استغل الرقابة في حماية وزارتك تأييدا لقضية الحرب . فاجاب : ان الوزارة التي تحمي نفسها بغير رضا الشعب لا يمكن ان تعيش في إنجلترا (١٤٧) .

ويعد هذا الاستعراض بكتفا القول بان بريطانيا وهي العولمة مضاعفة المصلحة الاولى في المهرم لم تطبق أي نوع من القيود على حرية المواطن الإنجليزي سواء بالحد من حرية الصحافة أو حرية الانفراد

(١٤٥) نفس المصدر من ١٤١١ .

(١٤٦) مجلة آخر ساعة أول نوفمبر ١٩٤٤ ، روز اليوسف ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ .

(١٤٧) من كلمة النائب فكري ابازلة في مجلس النواب — الجلسة الرابعة والثلاثون ٢٨ أبريل ١٩٤٣ من ١٤١٢ .

على وجه العموم وولغا لقول النحاس باشا نفسه في أكثر من مناسبة « أن معاهدة ١٩٣٦ هي معاهدة الشرف والاستقلال » أي أن مصر وعلى حد قوله قد حصلت على استقلالها عملا بالمعاهدة وحيث أنها لم تكن طرفا مباشرا في الحرب حيث أنها لم تعلن الحرب فعليا (إلا في عهد حكومة أحمد ماهر ١٩٤٥) وبناء على كل هذه الاعتبارات ظم أحد مبررا واحدا لكل هذه التسهيلات التي قطعتها حكومة ٤ فبراير وطلا أي مقابل : ولعل أعز ما قدمته مصر هو حرية المواطن المصري الذي يات غريبا في أرضه وعلى وطنه .

وإذا كان أحد زعماء الوفد يؤكد أن مصر قد حصلت من بريطانيا مقابل كل هذه التسهيلات على وعد يمكنها من ممارسة كافة أشكال الاستقلال وحققا في السودان ويضيف صاحب هذا الرأي . أن بريطانيا عندما أوشكت الحرب على نهايتها قد أعطت الضوء الأخضر للملك فاروق حتى يتخلص من الوفد وبالتالي يمكن لبريطانيا أن تتخلص من وعدها السابقة (١٤٨) .

لذا كان هذا القول صادقا فإنه يحمل كل اللدجة السياسية ، فليس من المعقول ولا من المقبول شكلا ولا موضوعا أن تقدم مصر كل عتوئها لديها طوال فترة الحرب بما في ذلك تعطيل الديمقراطية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وقتل آلاف الأبرياء في الاسكندرية بسبب غارات الألمان ، لهذا هذا ~~يقال~~ ~~وعد~~ شعبي قطعته بريطانيا على نفسها ونظيرها لاهية هذا الرأي فقد بحثت عن خيط ولو رفيع يرشدني إلى توثيق هذه المطومة ، وبكل أسف لم أتمكن من ذلك سواء في المصادر أو الدراسات العديدة التي تناولت العلاقات المصرية البريطانية في الفترة موضع البحث :

ولقد بلغ من تعاون حكومة النحاس مع بريطانيا حدا تحفت فيه الحكومة كل مشاعر المصريين حتى أنه في سنة ١٩٤٤ وللحسب قد أوشكت على نوابتها فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب باقتراح

وجوبه الغاء الأحكام العرفية على اعتبار أن الأسباب التي من أجلها أعلنت قد زالت ولم تعد هناك ضرورة حربية أو متعلقة بشئون التكوين لميلاتها ، بل أن جميع الضرورات حتى الادبية والخلقية منها تقتضى المبادأة إلى الغائها والغاء الآثار المترتبة عليها ، وفي مقدمتها الإخراج عن جيم المعتقلين السياسيين (١٩١) .

الآن، حيثما تورية الاغلبية وتحكمها في قرارات المجلس قد يفهمها للى مضادة كل رأى أو فكرة وطنية ، ولو حدث وأقدم الوفد على الغاء الأحكام العرفية — فى مثل هذا الوقت لكان من الممكن أن تكون مبادرة طيبة تعيد الى الوفد بعضا من هيئته داخل صفوف الشعب المصرى ، الا ان الوفد قد ارتضى لنفسه ان يأخذ موقفا مناهضا لمشاعر المصريين جميعا ، وبلا اى ثمن إلا للوعود والامنيات الطيبة والتي دفع الوفد ثمنها باهظا .

وفي العشرينات والثلاثينات من هذا القرن كانت القاعدة العريضة من الجماهير ترضى الوفد حزبا لها وقيادة تتحرك بإشارته فحسب نشأ فى حوادث ثورة ١٩١٩ غالتفت حوله الجماهير باعتباره ممثلا لها في الاستقلال والحرية ثم كان حفل زفاته الى السلطة سنة ١٩٢٢ حفل المختار له كحزب ثورى حيك لم يستطع المضى فى الكفاح لانه وضع امام الاختيار الصعب للكفاح .. او المساومة : فاختار المساومة ، وكان تاريخ الانجليز معه هو تاريخ ترويضهم اياه حتى تعبد وهذا ، ثم كان من تخالفه عن اثاره المسائل الوطنية وهو فى السلطة ومن حوات المحسوبية والاثراء والفساد واستغلال النفوذ ما نفر منه الكثير من العناصر الوطنية الجادة وبدأت الجماهير تنفد نعتها فيه بالتفويض وتبحث عن قيادة جديدة .

وفي محاولة من الوفد لإعادة شهيته فقدم صبحر القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٢ والذي سمح لعمال الصناعة بتأسيس نقاباتهم الأمر الذى أتاح أمام العمال النقابى أن ينشط حتى وصل عدد النقابات فى عام ١٩٤٤ الى ٢١ نقابة (١٩٥) .

(١٩١) مضابط مجلس النواب — الجلسة الثامنة ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١٢ من يناير سنة ١٩٤٤ ص ٩٥ .
(١٩٥) د. محمد السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٠ ص ١٨٠ .

وشرعت حكومة الوفد تنفذ بعض الإصلاحات الضرورية الهامة بهدف تهئة الظروف المواتية ولعل من بين هذه الإصلاحات إصدار قانون التلخيص الإجباري ضد حوادث العمل وتحديد ساعات العمل وعلاوة غلاء المعيشة وتحديد الحد الأدنى للأجور (١٥١) ، وكان أبرز هذه القوانين قانون الاعتراف بنقابات العمال ، حيث اعترف القانون بحق العمال في تكوين النقابات إلا أنه قيد هذا الحق بعدة قيود لتسبب اضطرابه أنه أخضع النقابات للرقابة البوليسية وجعلها معرضة للتفتيش وللحل الإداريين وحظر إقامة اتحاد عام لنقابات العمال (١٥٢) .

ويبدو أن الوفد كان يقرر أهمية بقاء العمال ركيزة أساسية في بناء الحزب وجرياً على سياسة الوفد فقد بدأ الاعتماد بمشاكل العمال حيث صدر لأول مرة أول قانون ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ثم قانون مكافحة الأمية (١٥٣) . وبدأ الاعتماد في تكوين رابطة النقابات ، وأسندت رئاستها إلى محمد حسين عضو الوفد وقامت الرابطة بعقد عدة اجتماعات عامة للعمال لتدارس شئونهم واقترح في أحد هذه الاجتماعات انتخاب فؤاد سراج الدين (سكرتير عام الوفد) زعيماً للعمال مدى الحياة وادى تقسيم هذا الاقتراح إلى ثيوب انقسيم بين العمال ولم يصل المجتمعون إلى قرار (١٥٤) .

ويبدو أن القناعة العريضة بين العمال كانت تقدر محاولات الوفد بهدف السيطرة على الحركة العمالية ولذا فقد ظلت الحركة العمالية منقسمة على نفسها التي من اتبعت للوند حصة ١٩٤٤ وضع اقترامهم للخمس من نهائيات بدأت غمر البطالة تتجمع من جديد لأن وجود القوات المتجلفة في

(١٥١) ملحق بمضبطة مجلس النواب - مجموعة مضابط دور الانعقاد الثاني ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ ص ١٨٠ ، جريدة المصري ٦ مارس عام ١٩٤٢

(١٥٢) د. رؤف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ص ٢٠١ .

(١٥٣) ملحق مع فؤاد سراج الدين ١٢/١/١٩٧٢ .

(١٥٤) د. رؤف عباس مرجع سبق ذكره ص ٢٢٠ .

مصر: قد أوجد العديد من مجالات العمل حتى وصل عدد العمال المصريين العاملين ضمن القوات الأجنبية ٣٠٠.٠٠٠ مئلي سنة ١٩٤٢ (١٥٥) ومع زيادة الطلب على العمال وخصوصا المرة منهم اضطرت القوات البريطانية والأمريكية إلى دفع أجور سخية نوعا ما ولجأة يتوقف هذا العمل مرة واحدة وتتحول هذه الأمداد الهائلة إلى البطالة وهكذا أثبتت المؤجسة الشيوعية الجديدة لتجد السلعة العمالية مبياة ثلها ومن هنا بدأ المد الشيوعي يعرف طريقه بصورة مكثفة نحو العمال (١٥٦) .

والحقبة أن التمسكات المباشرة لحدث ٤ فبراير على الحركة العمالية يمكن استقراؤه من خلال الاستياء العام لدى الجماهير العمالية وخصوصا أمام الارتفاع الحووظ في حاجيات الحياة وكان من لتسجل على الجماهير أن تربط بين تروى الحياة حوما وما حدثت في ٤ فبراير (١٥٧) .

ويبدو أن الجماهير التي غفرت للوندس والنود « هنات » كثيرة لم تغفر له مطلقا أحداث ٤ فبراير بما أجبره من مشاعر وطنية جارفة وظهور العديد من الاتجاهات السياسية التي أثرت بشكل وانسح على جماهيرية الوند ونقلت من قدرته وبكفته لدى الجماهير العمالية . وأستطيع أن أقول أن الديكتاتورية التي مارستها حكومة الوند ضد القوى المعارضة بهدف التقليل من شأن المعارضة قد أتت بنتائج عكسية تماما حيث بدأت الجوع للغيرة من جماهير الوند لتعاطف مع تلك القوى بل أن بعضنا من القوى الوطنية بدأت تبحث لهبة عن زعامة جيدة ونفيا لتهموم سياسي جديد. أوجته أحداث ٤ فبراير وأننى أعتقد أن ردود الفعل المتباينة داخل الوند نفسه كانت أكبر تأثيرا على الوند من القوى السياسية التقليدية والتي عرفت بكرهيتها للوند وزملائه. ولعل انشغاق مكرم عبيد من الوند قد عجل بالقضاء على اتجار هذا الهرم الشايع والذي بقى لأكثر من عشرين مئيا رمزا للسمود الوطنى ..

(١٥٥) مجلة روز اليوسف ١٨ ديسمبر ١٩٤٢ .

(١٥٦) د. رنعت السعيد يرجع سبق ذكره من ٥٩ .

(١٥٧) دراسة من دور التقلبات العمالية في الحركة الوطنية ادها

اتحاد عمال مصر - القاهرة ١٩٦٥ - ص ١٢ .

الفصل الرابع

القوى السياسية وموقفها من حادث ٤ فبراير

- ١ - الهيئة السعيدية .
- ٢ - الاحرار الدستوريون .
- ٣ - الاخوان المسلمين .
- ٤ - مصر الفتاة .
- ٥ - قوى أخرى لعبت دورا مهما في مجرى الاحداث .

الهيئة السعدية : (١) : —

لعل الدراسة السابقة توضح وبصورة كاملة مسئولية الوفد عن الاحداث التي وقعت مساء ٤ فبراير ١٩٤٢م تلك المسئولية التي نعتقد انها لم تكن مطلقة وانما شاركت فيها العديد من القوى الاخرى التي ساهمت بشكل أو بآخر في تصعيد حدة الصراع الدائر على الساحة المصرية .

وبما ان حادث ٤ فبراير لم يكن وليد يومه بل تضاعفت على بلوغه عوامل متعددة كان من اهمها سياسة القصر ومحاولته الاستئثار بالسلطة وعدم اكتراثه بقوة الشعب وسلك القصر في سياسته طرقا متعددة كان من بينها احزاب الاقلية حيث اتخذها تكاة للنيل من الوفد ووجدت الاحزاب ضالتها في القصر فقد كانت هي الاخرى تهدف الى النيل من الوفد ولو سلكت في سياستها طرقا تتنافى مع الديمقراطية .

ويبدو ان ما حدث في ٤ فبراير لم يكن مسئولية جهة محسدة او شخص بذاته لأن الحوادث لا تقع اعتباطا وانحراف الامور الى المبلغ الذي بلغته مساء ٤ فبراير يعد نتاج سلسلة طويلة من الاخطاء والتجاوزات ترجع في معظمها الى اطماع شخصية ودوافع حزبية ، ومن المؤسف ان الذين حملوا على التدخل البريطاني قبلوا وفي ظروف كثيرة ما يشبه هذا التدخل وارتضوه ، فتحصصهم من أجل للسيادة المصرية لم يكن تحمسا خالصا وانما لأن هذا التدخل لم يكن في صالحهم ، ومن هنا فان تبعية ٤ فبراير اوسع دائرة مما أراد الكثيرون ان يحصروها في هيئة واحدة ، فان الرجال الذين استخدمهم القصر وقربهم واستمع الى مشورتهم — وكان الملك لا يزال حدثا قليل التجربة — وعشرات النواب والوزراء والشيوخ الذين قبلوا ان يشتركوا في برلمان ووزارات لا شأن ولا اعتبار لها عند الشعب ، لذا فاننى اعتقد ان المسئولية يجب ان تشمل هؤلاء جميعا .

(١) لم تنشر الهيئة السعدية برنامجا لها باعتبارها حزبا سياسيا جديدا لأن رجالها لم يعتبروا انفسهم خارجين على الوفد بل راوا ان الزعامة الوفدية هي التي خرجت على المبادئ الاساسية للوفد .

وحزب الهيئة السعدية من بين الأحزاب التي انسَلخت عن الوفد (١٩٣٧). ولا يعني هذا في هذه الدراسة صور الخلاف بين أحمد ماهر ومصطفى النحاس وإنما الذى يعنينا فى المرتبة الأولى إبراز أثر هذا الانشقاق على مجرى الأحداث السياسية .

والجدير بالملاحظة أن خروج أحمد ماهر والنقراشى من الوفد ثم متابع ذلك من اقالة حكومة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) يعد من أهم العوامل التى أثرت فى سلوك الوفد وسياسته العامة سواء فيما يتعلق بعلاقته بالقصر أو فيما يتعلق بعلاقاته بأحزاب الأقلية ، ولعل زيادة حدة الصراع بين القوى المتنافسة قد دفع الوفد الى التضامن مع بريطانيا لهدف ضرب القوى الأخرى (القصر وأحزاب الأقلية) .

أما عن أثر انشقاق الدكتور أحمد ماهر والنقراشى عن الوفد فعندما شكّل محمد محمود حكومته (يناير ١٩٣٨ م) وحل مجلس النواب تهيئدا لإجراء انتخابات جديدة شعر كثيرون ممن احتفظوا بولائهم للنحاس باعتقاد منهم بأن هذا الولاء يمكن أن يعيده الى منصة الحكم إلا أنهم تذكروا أنه لا سبيل لهم الى العودة لعضوية مجلس النواب إلا إذا انكروا هذا الولاء له فانضم كثيرون منهم الى الدكتور أحمد ماهر وانضم اليه غيرهم من الذين لم يرشحوا من قبل وكثاوا يطعمون فى الوصول الى عضوية مجلس النواب وألف الدكتور ماهر والنقراشى من هؤلاء وأولئك الهيئة السعدية (٢) وبهذا التكوين خرجت الهيئة السعدية الى حيز الوجود لتأخذ موقعها على مسرح الأحداث السياسية ليس من أجل أن تكون تجمعا سياسيا ينال من هيبة الاحتلال وتفوّذه وإنما لكي تكون جبهة معارضة تقف على الطريق المضاد لحزب الأغلبية (الوفد) وتنضم آليا الى أحزاب الأقلية المتعاونة مع القصر بهدف الانتقام من الوفد والنيل من شعبيته لدى الجماهير ، ويبدو أن هذه كانت المهمة الأساسية لحزب الهيئة السعدية خلال فترة الحزب .

(٢) د. هيكى مرجع سبق ذكره ج٢ ص ٨٥ ، صحيفة السياسة ١٣ مارس ١٩٣٨ م .

وتشير الوثائق البريطانية الى بعض مظاهر الصراع داخل الوفد
(قبل خروج ماهر والنقراشى) ووفق رواية السفير البريطانى : « ان العناصر
المعادية للنحاس لا تحظى بأية شعبية لدى الجماهير ومن ثم غلابد لهـامن
زعامة رمزية تستطيع ان تنافس زعيم الوفد فى شعبيته لدى
الجماهير ، والملك الشاب وحده الذى يستطيع أن يمثل هذه الشخصية » (٢)

وبهذا التحليل يضع لامبسون أصابعه بمهارة فائقة على حقيقة العلاقة
بين الملك فاروق وحزب الهيئة السعدية وهو يشير من طرف خفى الى
ان القصر كان وراء تفاقم الصراع بين القوتين المتنافستين (احمد ماهر
والنقراشى من جانب ومكرم عبيد والنحاس من جانب آخر) حيث يشير
لامبسون فى نفس البرقية قائلا « ان فاروقا قد استغل التنافس الدائر
وعمل على تصعيده بصورة واضحة » (٤) ولعل خروج ماهر والنقراشى
من الوفد يعد من أقوى الدوافع التى شجعت فاروق على اقالة الوفد
سنة ١٩٣٧م على اعتبار أن شخصية احمد ماهر والنقراشى كفتيلتان
بأحداث خلل فى هيكل الوفد وهو ما يسمى بسياسة الاستيلاء على
الوفد من الداخل (٥) .

ويبدو أن من بين الأسباب التى ضاعفت من حدة التنافس بين فاروق
والنحاس أن الأخير كان يعتقد أن فاروقا ضليع فى تلك المؤامرة (٦) .

ولما كان الدكتور احمد ماهر رجلا ماكرا فى السياسة يعلم جيدا
حقيقة القوى الأكثر تأثيرا فى السياسة المصرية فقد أدرك أن الوقوف بجانب
بريطانيا والاعتماد عليها هو الطريق الأمثل للوصول بحزبه الى الوزارة من

(٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠٩ من لامبسون الى ايسدن
١٦ فبراير سنة ١٩٣٧م .

(٤) نفس المصدر .

(٥) مذكرات حسن يوسف . مصدر سبق ذكره ص ١٣٨ ، مذكرات
كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٧ يونية ١٩٥٥م .

(٦) لقاء مع الأستاذ كامل زهيرى ١٩٨٣/٤/٣٠ نقابة الصحفيين
القاهرة .

هنا كان قراره : « أن الحزب يرى اعلان الحرب على المانيا نظرا لأن الحرب فرصة طيبة لتقوية الجيش المصرى وتقوية لمركز مصر السياسى باعتبارها من اكبر الدول العربية » (٧) .

والغريب فى الامر أن يرى الدكتور أحمد ماهر وهو الشخصية التى لعبت دورا رائدا فى الحركة الوطنية المصرية منذ ثورة ١٩١٩م أن اعلان مصر الحرب على المانيا هو الحل الأمثل لتقوية مصر عسكريا ومتناسيا الثمن الباهظ الذى ستدفعه مصر لو سلكت هذا الاتجاه منذ بداية الحرب سواء فيها يتعلق بأرواح أبنائها أو تدمير مرافقها العلية ، حيث ستكون مصر فى هذه الحالة شريك كامل فى الحرب وعليها أن تتحمل تبعه ما يحدث .

والحقيقة أن بقاء مصر بعيدا عن التورط فى اعلان احرب كان مسلكا جادا ومتقنا الى حد كبير مع مصلحة مصر القومية بالرغم من التضحيات الباهظة التى تقصتها مصر ثمنا لارتباطها بمعاهدة ١٩٣٦م الا أن هذه التضحيات كانت شيئا لا يذكر أمام أهوال الحرب وأضرارها بالاضافة الى أن هذا الموقف المصرى كان حجة تذرعت بها الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الحرب لكى تحول دون قذف المدن والمرافق المصرية حتى أن حكومة الوفد ذاتها قد عملت على استغلال هذه الورقة الرابعة حينما بدأت قوات المحور تتقدم صوب الاسكندرية حيث ذود محافظها بتعليمات يرسلها بدوره الى روميل مؤكدا أن مصر لا ذنب لها وأن الوجود البريطانى داخل الأراضى المصرية يعد شكلا من اشكال الاحتلال الذى لا ذنب لمصر فيه (٨) ومما يضاعف من مسئولية الهيئة السعدية تجاه قضية دخول مصر الحرب أن هذا الموقف جاء مناقضا لمشاعر الغالبية العظمى من المصريين حيث كانت قطاعات كبيرة من الراى العام تنفر من اشتراك مصر فى الحرب على اعتبار أنها حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل ، كما عبر عن ذلك الشيخ مصطفى المراعى شيخ الأزهر وهو يخطب فى مسجد ببيرس وكان غاروق حاضرا يؤدى صلاة الجمعة وكانت مشاعر التساس غاضبة أثر وقوع غارة عنيفة على القاهرة راح ضحيتها ٣٩ قتيلًا ، ٣٣ جريحا (٩) .

(٧) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٢ اغسطس ١٩٨٢ ، مجلة المصور ١٩٤١/١/٣م تصريح لأحمد ماهر .

(٨) لقاء مع فؤاد سراج الدين سكرتير علم حزب الوفد القاهرة ١٩٨٢/١١/١٢م جاردن سيتى .

(٩) البلاغ ٢٠ سبتمبر ١٩٤١م ، مذكرات حسن يوسف مصدر مسبق ذكره ص ١١٧ .

ولعل موقف الهيئة السعدية من دخول مصر الحرب كان لعبة سياسية بهدف الوصول بالحزب الى موقع الوزارة الا ان السياسة البريطانية كانت تدرك ان هذه الدعوة لا تجد قبولا لدى الراى العام المصرى وان بقاء مصر بعيدا عن هذا الصراع سوف يترتب عليه العديد من المكاسب التى تدرنها بريطانيا ومن هنا فقد صرفت بريطانيا نظرها عن هذه الدعوة على اعتبار ان الحزب السعدى لا يمثل واقعا ملموسا فى صفوف الجماهير وان فكرة دخول مصر الحرب لا تجد من يؤيدها .

وجريا على سياسة التفاهم بين الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين فقد فكر البعض فى ان يندمج الحزبان فى هيئة واحدة يكون محمد محمود باشا رئيسا والدكتور أحمد ماهر نائبا عن الرئيس وراقت هذه النكرة بعض الجهات فشجعت عليها ولم ير الدستوريون بالفكرة بأسا ما دام محمد محمود سيكون رئيسا ، لكن هذه الفكرة لقيت مقاومة من الهيئة السعدية اعتقادا منهم بأنهم ورثة سعد زغلول وبأنهم سيتفعلون على النحاس ما داموا محتفظين باستقلالهم ، أما اذا انضموا الى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لان النحاس سيظل عندئذ الوارث الوحيد لسعد زغلول وتشبث اصحاب هذه الدعوة بها تشبها لم يكن يسيرا على زملاتهم التغلب عليه ، ولذلك استبجعت فكرة اندماج الحزبين (١٠) .

ولعل التفاهم الذى طرا على العلاقة بين الهيئة السعدية والاحرار الدستوريين كان تداهما صناعيا لم يزل ما بينهما من تنافس دل عليه وقوع العديد من الخلافات ومحاولة كل حزب النيل من الآخر (١١) .

(١٠) د. هيكى مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٥٢ ، فتحى رضوان ١٩٨٢/٩/٨ م لقاء شخصى .

ويبدو ان فكرة الاندماج تعد اكبر دليل على ان الحزبين لم تكن لهما سياسة واضحة اللهم الا اذا كان النيل من الوفد يعتبر ارضية سياسية من الممكن ان تقوم عليها فكرة الاندماج .

(١١) صحيفة السياسة الاول من نوفمبر ١٩٢٨ م ، مجلة المصور ٢٢ ديسمبر ١٩٢٨ م .

ويلاحظ ان محاولة النيل من الدستوريين كان مسلكا تبناه الدكتور احمد ماهر حتى يظفر بتشكيل الحكومة عن طريق التشكيك في نزاهة وزارة محمد محمود وتعد مزرعة الجبل الأصغر أكبر دليل على هذا المسلك (١٢) ، أما عن موقف الهيئة السعدية من بعض القضايا القومية .

فقد درج اليسار المصرى على وصف هذا الحزب بأنه حزب البرجوازية الصناعية الكبيرة (١٣) ، وقد وصفه أحد أقطاب اليسار بأنه الحزب الذى يمثل الرأسماليين الكبار (١٤) .

ومن الطبيعى أن تقوم فلسفة الحزب على الدفاع عن مصالح أعضائه حيث ضم الحزب كثيرا من كبار الاقطاعيين مثل الدكتور محمد حلمى الجبار وعائلة الأترى ، أحمد حلمى محمود (١٥) .

وعلى الرغم من أن الحزب كان حريصا على ابراز فكرة الديمقراطية عن طريق توسيع دائرة اختصاص المجالس النيابية والتشريعية الا ان هذه الأفكار النظرية قد تهاوت منذ اللحظة الأولى لتكوين الحزب ولعل هذا راجع الى عدة عوامل أساسية :

أولا : لقد كان من بين العوامل الهامة فى انسلاخ النقراشى واحمد ماهر عن الوفد هو عدم موافقتها على سياسة الوفد الليبرالية فى مجال الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى حيث حمل الدكتور احمد ماهر حملة عنيفة على الوفد وسياسته وخصوصا فيما يتعلق بالعمل

(١٢) مضابط مجلس النواب — دور الاعتقاد الثالث ١٣ غبراب — ١٩٢٩م ص ١٢٠ ، لقد أثار السعديون موضوع مزرعة الجبل التابعة لوزارة الزراعة حيث تم بيع ثمارها فى مزاد قبل أن يأن اجراءات المزاو لم تكن سليمة وقدم استجواب من أحد السعديين كان سببا فى استقالة رشوان باشا وزير الزراعة بقاء على رغبة القصر .

(١٣) انور عبد الملك مصر مجتمع جديد بينيه العسكريون ص ٣٢ بيروت ١٩٦٤م .

(١٤) كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ١٩٣٦ — ١٩٥٤ اعداد مصطفى طيبة ، آخر ساعة ١٢ أكتوبر ١٩٦٦م .

وكلنهما فكره : « أن الحكومة اغدقت على العمال بالعديد من النعم حتى أبطرتهم وجراتهم على الاخلال بالنظام والتحكم في رؤسائهم و اضاف الدكتور ماهر قائلا :
 « اذا انسحبت هذه الفوضى حتى تعم عمال المصانع والزراعة فانها ستحدث بلا شك فوضى اجتماعية لا يعلم مداها الا الله » (١٦) .

وكان افتقار الحزب الى الملمع الاقتصادي والاجتماعي من بين العوامل التي أدت الى انصراف غالبية الشعب المصري عنه ماعدا فئة قليلة من طلاب الجامعات والتي انبهرت بشخصية الدكتور أحمد ماهر وحجته القومية في العديد من القضايا القومية بالاضافة الى مقدرته الفائقة على اجادة الحوار والبعد السياسي الكبير الذي كان يتمتع به (١٧) .

ثانيا : محاولة الزج بمصر في الصراع الدولي القائم عن طريق الحرب ضد ألمانيا وهذه الدعوة لم تجد لها أي صدى لدى الجموع الكاسحة من المصريين بل وقد اتهم أحمد ماهر صراحة بأنه ينافق الانجليز على حساب المصالح القومية بهدف الوصول بحزبه الى موقع الوزارة (١٨) .

ثالثا : لقد اشترك الحزب في العديد من الوزارات التي اغتدت الى أي اساس ديمقراطي او دستوري بدأ من سنة ١٩٣٨م وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م وكل هذه الوزارات كانت صنيعا من صنائع القصر والاحتلال ، وهكذا ارتضى الحزب لنفسه ان يتخذ من القصر والاحتلال تكة لوجوده واستمراره مقابل العديد من اشكال المساومة التي مست في معظمها مصالح مصر الوطنية وبدلا من أن يكون الدكتور أحمد ماهر وحزبه حريا على الاحتلال وسياسته حتى يكون جديرا بتركة سعد زغلول وحتى تتجمع الجماهير من حوله ، بالعكس من ذلك فقد بدأ العديد من أعضاء الحزب يبحثون لهم عن موقع جديد

(١٦) الاهرام ، المصري ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧م .

(١٧) مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢م

(١٨) صحيفة المصري ١٥ أكتوبر ١٩٤٠م .

بعد أن اكتشفوا أن الجمل الانتشائية والخطب العصماء لا يمكن أن تخلق نظاما دستوريا ، ولذا فقد انصرف عدد كبير من الاعضاء الى جباة الأخوان المسلمين أو الى حركات اليسار بعد أن فقدوا الثقة في القيادات التقليدية ، الى كانت موضع ازدراء وخصوصا وسط قطاعات الشباب المثقف ، ولم يعرف عن هذا الحزب أنه أخذ موقفا وطنيا تجاه العديد من قضايا مصر القومية والوطنية بل أنه صاحب سياسة اللين ومحاولة التقرب من بريطانيا والارتباط بها باعتبارها الإمبراطورية التي تنلصر الديمقراطيات في العالم .

أما عن موقف الحزب من قضية الاحكام العرفية والتي صدرت بمرسوم في أول سبتمبر ١٩٣٩ م وبمقتضى ذلك وضعت الرقابة على الصحف والمراسلات ووسائل الاعلام فلقد اتفق السعديون على دستورية الاحكام العرفية الا أنهم طالبوا بدعوة البرلمان للتصديق على هذه الاجراءات عملا بنص الدستور (١٩) .

واعتبر الحزب أن اعلان الاحكام العرفية من أهم الالتزامات التي يجب أن تنفذها مصر لانها لو لم تطعن لتعرضت تعرضا واضحا لخرق المعاهدة — ١٩٣٦ — على اعتبار أن المعاهدة نصت صراحة على اعلان مصر الاحكام العرفية (٢٠) .

وهكذا دخلت الهيئة السعدية دائرة أحزاب الاقلية التي استخدمها الاحتلال لتحقيق أغراضه وأصبح هذا الحزب العوبة في أيدي كبار المالين المصريين المرتبطين بالشركات الاحتكارية الأجنبية وما يؤكد العلاقة الوثيقة بين هذا الحزب وبين بريطانيا أن العديد من الاعضاء البارزين لهذا الحزب كانوا أعضاء في العديد من الشركات البريطانية (٢١) ولعل من مصلحة هؤلاء مهادنة الاحتلال حفاظا على مصالحهم وامتيازاتهم حيث أنه من المسلمات أنه كلما ارتفعت نسبة العناصر التي تمثل قطاعا اجتماعيا معينا في قيادة الحزب من الأحزاب كلما كان ذلك مؤشرا على اتجاه سياسة الحزب نحو تحقيق مصالح هذا القطاع .

(١٩) الاهرام ، المصرى ، الدستور ١٢ سبتمبر ١٩٣٩ م .

(٢٠) الدستور ١٧/١٠/١٩٣٩ م .

(٢١) مجلة الاقتصاد المصرى القاهرة ١٩٤٦ ص ١٣ .

أما عن موقف الهيئة السعدية من أحداث ٤ فبراير فلقد عبر عنه الدكتور أحمد ماهر بكلمته المشهورة : « لقد قبلت العودة الى الحكم بالنحاس باشا على أسنة الرماح البريطانية » وهذه المقولة بقدر ما هي اتهام واضح للنحاس باشا إلا أن النظرة الموضوعية لمعق الأحداث وتطورها تقتضى منا العودة مرة ثانية الى الأحداث التى وقعت مساء ٤ فبراير ، وبطرح كل الحلول على المؤتمر الذى عقد بقصر عابدين والذى اشترك فيه زعماء كل الأحزاب وروساء الحكومات فخذ أجمعت الآراء على قبول الإنذار البريطانى لكن كان الاختلاف فيما بينهم : هل يشكل لنحاس حكومة وفدية خالصة أو حومة قومية من بين كل الأحزاب أو حكومة ادارية تكون مهمتها اجراء انتخابات نيابية يتولى الحكم على اثرها الحزب صاحب الاغلبية (٢٢) واجمعت كل الآراء بما فيهم الدكتور أحمد ماهر « زعيم الهيئة السعدية » على الموافقة على اى حل من الحلول المطروحة ما عدا أن يشكل الوفد وزارة وفدية خالصة ، وفى هذه الحالة فقط يكون الوفد قد قبل المجيء على أسنة الرماح البريطانية — على حد قول أحمد ماهر — أما أن يشكل النحاس حكومة سواء أكانت قومية أو ادارية على الرغم من أنه يعد تنفيذا صريحا للإنذار إلا أنه من وجهة نظرهم « قادة الأحزاب » لا يعتبر تنفيذا للإنذار ويعتبر خروجاً عن دائرة التسلط البريطانى .

ويبدو أن حزب الهيئة السعدية قد عمل على استغلال أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ لا لأسباب وطنية ولا لأن كرامة مصر قد أهينت واستقلالها قد أهدر وإنما كانت الدوافع الحزبية والكراهية الشديدة التى يكنها الدكتور أحمد ماهر للنحاس باشا هى العامل الاول فى موقف الدكتور أحمد ماهر وحزبه من أحداث ٤ فبراير ، حيث اعتبرت كل الأحزاب (بما فيهم الهيئة السعدية) أن الوفد قد جكم على نفسه بالموت البطيء (٢٢) وحقا كانت فرصة مواتية لكل الأحزاب كى تنال من الوفد ومن شعبيته الكاسحة ومن تاريخه العريق فى قيادة النضال الوطنى ، والمهم أن الوفد قد اختار لنفسه هذا الطريق والذى يعد خطأ سياسيا كبيرا .

(٢٢) الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الاهرام ١٨ ، ٢٥/٥/١٩٧٣ م
مذكرات حسن يوسف ص ١٢٥ .
(٢٣) جريدة السياسة ١٠/٢/١٩٤٤ ، اخبار اليوم ٣ يناير ١٩٤٥ م .

وعلى الرغم من أن سياسة الحزب السعدى كانت تعنى التعاون مع الحليفة « بريطانيا » الى اقصى حد حتى وصل الامر الى الاصرار على اعلان الحرب من جانب مصر ضد ألمانيا الا أن الدكتور أحمد ماهر قد وصف ما حدث مساء ٤ فبراير في مذكرته التي قدمها الى السفير البريطانى « بأنه عدوان صارخ على استقلال مصر يتعارض صراحة مع نص المعاهدة (معاهدة ١٩٣٦) ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ (٢٤) .

ويبدو أن الدكتور أحمد ماهر قد اتخذ هذا الموقف وفقا لعدة عوامل أساسية :

أولا : أن هذا الموقف يعد تطبيقيا لخاطر الملك فاروق والذي كانت تربطه بالدكتور أحمد ماهر علاقة وثيقة .

ثانيا : مواكبة لمشاعر الراى العام والذي صدم صدمة عنيفة من جراء ما حدث (٢٥) .

ثالثا : والا هم من كل ذلك أن السعديين كانوا يعتبرون أنفسهم ورثة سعد زغلول وأن ما حدث يعد فرصة أكيدة لكى يحتل السعديون مكانة كبيرة لدى الجماهير الساخطة على الوفد والاحتلال معا .

ونظرا لأن رد الفعل كان عنيفا سواء لدى الراى العام أو لدى الأحزاب السياسية لذا فقد حرص السفير البريطانى على استقطاب الموقف عن طريق زعماء الأحزاب وكان الدكتور ماهر أول من عمل السفير على الاتصال به حيث بعث اليه السكرتير الشرقى للسفارة فى محاولة لارضاء الدكتور ماهر وحزبه وتشير الوثائق البريطانية الى موقف مغاير تماما للموقف الذى أعلنه الدكتور ماهر فبدلا من أن يمضى فى موقفه والذي يعنى أن بريطانيا قد انتهكت معاهدة ١٩٣٦ وارتكبت خطأ سياسيا لا يفتقر ، أخذ يتحدث فى لقائه مع السكرتير الشرقى للسفارة عن ارتباط مصر ببريطانيا وأهميته وسياسة حزبه فى اعلان الحرب ضد المحور والتأكيد على أن النحاس باشا هو الذى ارتكب

(٢٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٥٢ من لامبسون الى ايدن

٥ فبراير ١٩٤٢ م . F. O. 371

(٢٥) لقاء مع نحمى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة ، أخبار

اليوم ١٩٤٦/٤/٦ م .

كل الخطأ حيث أمان بريطانيا في خطبة العامة ووافق مع الزعماء الآخرين في اجتماعات القصر (مساء ٤ فبراير) على أن ما تطلبه بريطانيا يعد تخلا لا مبرر له ومع ذلك قبل الحكومة تأييده الحراب البريطانية (٢٦) .

وكان أحمد ماهر كان يلوم بريطانيا لا لأنها أهدرت استقلال مصر ، ولا لأن ما حدث يعموض العلاقات بين الدولتين للخطر ولكن لأن بريطانيا جاءت بالوفد هكذا يبدو التناقص الواضح بين ما أعلنه أحمد ماهر صراحة وبين ما صرح به للسكرتير الشرقي وأخذت السفارة البريطانية انطباعا بأن موقف الدكتور ماهر يعد مناورة موجهة الى النحاس أكثر من بريطانيا (٢٧) .

وعلى الرغم مما بذله السفير من محاولات لاقتناع الدكتور ماهر بالعدول عن سياسة مهاجمة الوفد الا ان المعارضة أخذت تضاعف من نشاطها على الرغم من الاحكام العرفية المفروضة على البلاد بهتف النيل من الوفد ، وأخذت تقارير الامن العام تلاحق المعارضة في كل مكان وخصوصا الهيئة السعدية حيث بدأت أكبر حركة اعتقالات في المدن والقرى بتهمة توزيع صور من الاحتجاج الذي قدمه أحمد ماهر الى السفير البريطاني (٢٨) .

وعلى ما يبدو فإن النحاس باشا قد انزعج انزعاجا شديدا بسبب الصيغة المكثفة والتي يتزعمها السعديون لان حكومة الوفد كانت حريصة على اخفاء ما حدث في ٤ فبراير حيث امتنعت جميع الصحف عن الاشارة الى هذا الحادث ولو من بعيد الا ان أحد النواب قد نجح الموقف من خلال استجواب تقدم به الى رئيس الحكومة بخصوص حرية الصحافة ولماذا لم ينشر اى شيء عن أحداث ٤ فبراير (٢٩) .

(٢٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٥٣٥ من لامبسون الى ايدن ٩ فبراير ١٩٤٢ م .
F.O. 371

(٢٧) نفس الوثيقة السابقة .

(٢٨) الاهرام ١٤/٢/١٩٧٥ م من تقارير الامن العام التي تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ م .

(٢٩) مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ م .
دور الاعتقاد الثامن عشر من ٣٧ قدم الاستجواب الشيخ عادل جبران .

ولما كان هذا الاستجواب يمثل احرارا واضحا لحكومة الوفد وان
الاجابة عليه تعد اكثر احرارا للحكومة فقد اعقر التفاوض عن الاجابة بحجة
ان فيها مساسا بسيادة العرش وهو ما يتعارض تماما مع الدستور (٢٠) .

ونظرا لان هذا الموقف يعد تناقضا واضحا في سياسة الحكومة فمقد
حرصت المعارضة على طرق العديد من الابواب التي تشير ولو من بعيد
الى أحداث ٤ فبراير وشهدت قاعات مجلس الشيوخ العديد من المواقف
التي تمكنت المعارضة بقتنصاها من احرار الحكومة (٢١) .

وعلى الرغم من الاحكام العرفية القاسية والرقابة الشديدة على
الصحف والمطبوعات عموما الا ان الهيئة السعدية قد تمكنت من ان تنال
من الوفد واضعفت من شعبيته الى حد كبير نظرا لان الحكومة قد اخذت
في تحرى الرغبات البريطانية بصورة قبولت باستنكار واستياء شديدين
من بعض الوفدين قبل غيرهم وبشهادة أحد الوفدين « لقد كان حكم الوفد
اقرب الى الديكتاتورية منه الى النظام الديمقراطي السليم (٢٢) » .

ولسرغت الحكومة في تفسير « ضرورة الحرب » فاعتقلت اعدادا كبيرة
من اعضاء الهيئة السعدية دون أن يكون لهم شأن في الاضرار ببجهد
الحلفاء (٢٣) وتساءل أحد اعضاء مجلس الشيوخ : هل من حق الحاكم
العسكرى أن يعتقل ما يشاء بدون ذكر الاسباب ؟ واضاف النائب قائلا :
قد يكون ذلك مقبولا في بعض الظروف بحجة المحافظة على سلامة الدولة ،
انهم ان يقول الحاكم العسكرى عندما قبض على ما هو بئسا انه يتمتع
عن ذكر الاسباب لسلامة الدولة ، هذا مقبول لان على ما هو رجل متصل
بشئون الدولة ولكن من غير المقبول ان يقبض على موظف في الدرجة الثانية
لتوزيع منشورات أو لاشتراكه في مظاهرة فاذا سئل الحاكم العسكرى عن
اسباب القبض أو الاعتقال امتنع عن ذكرها (٢٤) .

(٣٠) نفس المصدر السابق .

(٣١) نفس المصدر .

(٣٢) محمد زكي عبد القادر محنة الدستور ص ١٢٩ .

(٣٣) روز اليوسف ١٩٤٤/٢/٢٥ م .

(٣٤) مضابط مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ م -

دور الاعتقاد الثامن عشر من ٣٦ ، ٣٧ .

وفي الوقت الذي أسرفت فيه الحكومة في تفسير « ضرورة الحرب » فانها قد أسرفت أيضا في مكافأة انصارها من الوفدين واساعت الى الآخرين ممن ليسوا من انصارها ولم يكن لها أن تحتج بأن الحكومات الاخرى تفعل ذلك حيث أن للوند اعتبارا آخر لانه الحزب الذي يؤمن بالدستور وينادي بالديمقراطية ويستند الى قواعد جماهيرية كاسحة ، من هنا كان لزاما على الحكومة أن تسير في الحكم بالطريقة الديمقراطية ، واذا كان الحكم الدستوري أصلا له خصومه وله الاحزاب التي تضيق به فلم يكن من المعقول أن تتغاضى حكومة الوند عن السلاح الذي تستغله بقية الاحزاب وتشهره في وجه الوند حيث أنه من المؤكد أن السلطة ستزول يوما ما عن الوند وستذهب أيضا الاحكام العرفية وتبقى الحقيقة التي سيعجز الوند عن مواجهتها .

ومضى الحزب السعدي متضامنا مع غيره من احزاب المعارضة في محاولة مستميتة لاجراج الحكومة حيث اجتمع المعارضون وكتبوا خطابا الى مصطفى النحاس يطلبون فيه التحقيق مع على ماهر (٢٥) .

وكان احمد ماهر صاحب فكره أن يكون للمعارضة رأى في الامور الخطيرة التي تتعرض لها مصر مثل محاولة اغراق القلطا وتدمير آبار البترول وخطوط المواصلات بهدف اعاقمة تقدم القوات الالمانية (٢٦) .

ولما كانت سياسة الهيئة السعدية هي كشف وتعرية حكومة الوند بهدف التقليل من هيبتها لدى الرأى العلم المصرى فقد قاد الدكتور أحمد ماهر زعماء الاحزاب السياسية في أكبر مظاهرة سياسية توجهت الى القري المصرية بعد أن ثبت أنه لا جدوى من مواجهة الحكومة في القاهرة ولعل الهدف من وراء تلك المظاهرة السياسية هو اطلاق الرأى العام على ما تفعله الحكومة ضد المصلحة القومية بدءا بالاستثناءات والاعتقالات واجراءات فصل الموظفين وانتهاء بأحداث ٤ فبراير . واختارت المعارضة مديرية المنوفية بالذات لكثرة ما فيها من متعلمين يسهل اقناعهم (٢٧) ، ويعلق احد

(٢٥) آخر ساعة ٢٦ ابريل ١٩٤٢م نص عريضة للاحزاب حول اعتقال على ماهر .

(٢٦) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ أغسطس

(٢٧) نفس المصدر السابق .

زعماء الاحزاب على هذه الزيارة فيقول : « لقد عملت الحكومة على مضايقة الشخصيات التي استقبلتنا وانزلت بوم مناعب كثيرة ونكلت ببعض المهد والمشايع واعتقلت بعض الطلاب والفلاحين والمدرسين الالزامى » وارجع صاحب هذه الرواية السبب في ذلك « الى ان احترام القانون لم يصبح في اخلاقنا ولم يستقر في ضمائرنا بل على العكس يرى الكثيرون من الحاكمين التحايل على القانون للتخلص من احكامه ويعتبرون ذلك « شطارة » ويفتبطون لها وقد يكون مرجع ذلك الى الاستعمار الذى حكم مصر ازمانا طويلة ، حيث غرض على المصريين احكاما ظالمة بل بلغ منا الغتباط بالتحايل على القانون ان اصبحنا نتحايل على احكام الشريعة الاسلامية نفسها » (٢٨) .

ولعل الدكتور هيك كان يشير الى فتوى وزير الاوقاف - حسين الجندى - في وزارة النحاس حيث عقد الوزير اجتماعا حضره كثير من الفهاء انتهى بفتوى كانت موضع سخرية وتعجب من جماهير الشعب وخلاصة الفتوى : « ان الملك فاروق ينحدر من الدوحة النبوية الشريفة عن طريق والدته الملكة نازلى حفيدة سليمان باشا الفرنسى » انكولونيل سيف سابقا « (٢٩) وقد يكون الكولونيل سيف بعد ان اسلم قد صلح اسلامه واصبح من اكرم الناس عند الله لكن أن يكون من سلالة النبى عليه الصلاة والسلام فهذا هو العجب العجيب .

ويلاحظ ان جهود المعارضة قد تركبت كلها ضد حكومة الوفد في شكل منسق وراحت تبث الدعايات والاقاويل بهدف كسب أرض جديدة على حساب الوفد وكان القضية المصرية قد أصبحت قضية صراع بين الوفد واحزاب الاقلية بعيدا عن القضية الاساسية وهى الوجود البريطانى ، والمثلت للنظر أيضا ان الحديث عن ٤ فبراير قد انصب على الوفد بعيدا من الخطر الحقيقى وهو الاحتلال البريطانى وما يسترعى الانتباه أيضا

(٢٨) د . هيك مرجع سبق ذكره ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢٩) مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلة روز اليوسف ٩ اغسطس ١٩٨٢ م .

أن الوفد لم يعالج تلك القضية (٤ فبراير) بذكاء وحكمة شديدين بل مضى
ليسلم لمعارضيه نقطة بعد أخرى ولعل أهمها تأثيراً على الوفد هي قضية
مكرم عبيد (٤٠) .

وبالرغم من أن السعديين كانوا يعتبرون مكرم عبيد وراء كل المشاكل
والانشقاقات التي أصابت الوفد بل وكان من بين أسباب خروج أحمد
ماهر والنقراشي من الوفد هو مكرم عبيد نفسه إلا أنه وبمجرد أن انفصل
مكرم عن الوفد حتى تلقفوه وصنعوا منه بطلاً ووطنياً نزيهاً وعدوه ضحية
الاحترافات والسرقات التي ترعاها زوجة النحاس ومن ورائها أقاربها
وأصقائها (٤١) .

وبمجرد خروج النحاس من الحكم — ٨ أكتوبر ١٩٤٤ م — شمس
الدكتور أحمد ماهر حملة ضده متهماً إياه بأنه كان يحكم مصر وفقاً لاساليب
هتلر وموسليني محتماً وراء برلمان جاء نتيجة انتخابات مزيفة (٤٢) .
وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٤ م صدر مرسوم بقتون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٤ م
يقضى بإلغاء كافة الترتيبات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التي تمت في
عهد الوزارة السابقة (٤٣) ، وأعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس إلى
وظائفهم وأحيل إلى المعاش كل ما عرف عنه أنه كان ضليعاً مع الوفد
ومن بين هؤلاء الدكتور طه حسين المستشار الفني لوزارة المعارف (٤٤) .

ولعل من أهم العوامل في تقوية الهيئة السعدية هو معاضدة
السيدة صفية زغلول « حرم سعد زغلول » لهذا الحزب وكراهيتها الشديدة
للنحاس ، وبما يستوقف النظر أنها رفضت أن تهنيء النحاس عقب توليه

(٤٠) الحديث عن انشقاق مكرم عبيد أرجفاه للفصل الخاص بسياسة
القصر على اعتبار أن خروج مكرم عبيد كان نتاجاً لسياسة القصر
عقب ٤ فبراير .

(٤١) روز اليوسف ١٧ أبريل ١٩٤٤ م .

(٤٢) السياسة والأهرام ، الدستور أول نوفمبر ١٩٤٤ م .

(٤٣) الوقائع المصرية ١٤ نوفمبر ١٩٣٣ م ، الأهرام ١٣ نوفمبر—
١٩٤٤ م .

(٤٤) الوقائع المصرية ١٩ أكتوبر ١٩٤٤ م ، الأهرام ١٣ أكتوبر—
١٩٤٤ م .

وزارة ٤ فبراير عندها ذهب ليلتقى تهنة أم المصريين « كما كان يطلق عليها » وقال الحاس وهو يقبل يدها : « جننا لنتلقى من أم المصريين تهانينا » فقالت له : « انا اعزيكم ولا اهنئكم ، ليس خليفة سعد زغلول هو الذى يتولى الحكم على أسنة الرماح البريطانية » فقال الحاس : « نحن انتقدنا العرش ، وانتقدنا الاستقلال » فقالت « لن تثبت الايام الا أن خليفة سعد تولى الحكم على دبابات الانجليز » (٤٥) .

ويبدو أن السيدة صفية زغلول كانت تناصر الدكتور أحمد ماهر على اعتبار أن الهيئة السعدية هي الرصيد الوطنى الباقي من تراث سعد زغلول ولذا فقد فتحت امامهم النادى السعدى وراحت تستقبل اعضاء الهيئة السعدية وترودهم بنصائحها وحدث في ذكرى سعد سنة ١٩٤٣ م ان هاجم الشباب الوفديون الشبان السعديين اثناء زيارتهم لبيت الامة ، وراحوا يقولون في مواجهة الدكتور أحمد ماهر : الحاس : الحاس . فما كان من الدكتور ماهر الا ان قال : انجليزى انجليزى . وردد السعديين هذا التهاتف فأرسلت الحكومة قوات البوليس واقتحموا بيت الامة وضربوا الشبان السعديين أمام أم المصريين (٤٦) من هنا كان اصرار أم المصريين على اعلان عدائها الصريح للحاس وحكومته وذلك من خلال المواقف التالية :

اولا : انها طلبت من الوفد ان يبحث عن مكان اخر غير بيت الامة للاجتماع .

ثانيا : انها ذهبت عقب ٤ فبراير الى القصر الملكى واعتذرت بنسب سعد زغلول عما فعله خليفة سعد وقالت لحسين باشا (رئيس الديوان) « قل للملك انه ليس من مبادئ سعد أن يتولى الوفد الحكم على الدبابات وقد اختلف سعد كثيرا مع الملك فؤاد ولكنه لم يلجأ مرة واحدة للاجنبى وكان يقول : « الملك هو رايقتنا جميعا » وأضافت السيدة صفية زغلول « اننى منذ وم ٤ فبراير لا انام الليل واننى اعجب كيف ينام الرجال » (٤٧) .

(٤٥) اخبار اليوم ١٩ يناير ١٩٤٦ م .

(٤٦) المصدر السابق .

(٤٧) نفس المصدر السابق ، تقارير البوليس المخصوصة محفوظة رغم

١٨ وثائق عابدين وثيقة رقم ١٣ دار الوثائق القومية .

أما الوسائل التي اتبعتها النحاس مع السيدة صفية زغلول فقد قاطع بيت الامة ومنع جميع وزرائه من زيارتها وصدرت الاوامر الى الرقابة بأن تحذف مقالات الثناء عليها أو حتى مجرد ذكر اسمها (٤٨) ويبدو ان النحاس قد حاول اعادة العلاقات مرة ثانية مع بيت الامة فقد حاول عثمان محرم ان ييذل الوساطة تمهيدا لعودة العلاقات الا ان السيدة صفية زغلول أجابت بأنها لا تضع يدها في يد النحاس وانها تغفر له اسأته لشخصها اما اسأته لمصر ولملك مصر فهي لا تستطيع ان تنساه « (٤٩) » .

ويبدو ان السيدة صفية زغلول قد تأثرت كثيرا من احاديث الدكتور احمد ماهر — ضد النحاس فقد كان الاول كثيرا التردد عليها وكانت تصرح دائما أن الوفد وزعامته قد خرجا على خط سعد زغلول وان الباقى من رصيده هو أحمد ماهر وهيئته الدستورية (٥٠) .

وعلى الرغم من كل هذا فقد كانت صفية زغلول تعتبر النحاس ضحية للعديد من الشخصيات التي زينت له ما صنع في ٤ فبراير وكانت تقول « اننى حزينة على النحاس الذى عرفته قبل ١٩٤٢ ولا استطيع ان انسى انه خدم مصر حتى ذلك الحين خدات صادقة اما النحاس بعد ذلك « فمنه لله » (٥١) ولعل هذا يفسر لماذا لم يشترك النحاس في تشييع جنازة صفية زغلول .

وهكذا تجمعت كل انواع المعارضة لى تتخذ من النحاس وحكومته هدفا حتى تنمو الاحقاد واضغائن ضد الوفد وحمل النواب السعديون حملة شديدة على الحكومة لدرجة انهم طالبوا بالفاء ما جاء في معاهدة ١٩٣٦ مما يمس استقلال مصر (٥٢) وكان الزعماء السعديون انفسهم لم يشتركوا في نزع هذه المعاهدة بحكم انهم كانوا اعضاء بارزين في الوفد واصبح من الممكن

(٤٨) اخبار اليوم ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ / ١١ / ١٩٤٦ .

(٤٩) نفس المصدر .

(٥٠) الدستور اول نومبر ١٩٤٤ .

(٥١) اخبار اليوم ١٩ / ١١ / ١٩٤٦ .

حس ٣٣٧ . ٣١٨

(٥٢) مضبطة مجلس الشيوخ — الجلسة الاربعون ٢٨ ابريل ١٩٤٤

ان نسمع في مجلس الشيوخ اثناء مناقشات دارت حول وباء الكوليرا مثل هذه الكلمات التي يتمثل في سخريتها المرة ذلك العداء الشديد الذى يكنه الاعضاء السعديون ضد حكومة الوفد « ان مصر تعيش ساعات عصيبة لقد جاعتنا الملايا كما جاعتنا الحكومة الحالية مع هذا الفارق الوحيد وهو ان الملايا قد جاعتنا على متن الطائرة البريطانية كما جاعتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى (٥٢) وعلى الرغم من ان هذه الكلمات لم تنشرها الصحف الا انه قد تذللها الناس واصبحت حديث رجل الشارع في مصر

وعبوما فلم يترك السعديون فرصة الا استغلوها بهدف زعزعة ثقة المصريين في الوفد وقيادته وما كانت مذكرة نوفمبر ١٩٤٣ الا انطلاقا من هذه السياسة تلك المذكرة التي قدمها المعارضون ومن بينهم الحزب السعدى الى قادة الدول الكبرى المجتمعون في القاهرة (تشرشل - روزفلت - شايينج كاي شك) شهبوا فيها بالوفد وسياسته وحددوا مطالب مصر في اربع نقاط اساسية :

١ - التسليم باستقلال مصر ورمع القيود التي اوجدتها المعاهدة وجلاء جميع القوات الاجنبية .

٢ - الاعتراف بحقوق مصر في السودان .

٣ - استرداد مصر كامل سيادتها على قناة السويس .

٤ - اشترك مصر في مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة ذات سيادة .

وقد تضمنت المذكرة ايضا الشكوى من سوء استخدام الوزارة للاحكام العرفية والرقابة الصحفية (٥٤) وهذه المذكرة لا تختلف عن مذكرة الوفد والتي قدمها الى الحكومة البريطانية في ابريل ١٩٤٠ حيث ان كلا منهما تعد مذبورة سياسية بهدف لفت نظر السياسة البريطانية الى ان المعارضة قد ملت الانتظار .

(٥٢) المصدر السابق ص ٣١٨ .

(٥٤) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص ١٦٧ الراجعى مرجع سبق ذكره ص ١٣٥ .

والمهم ان هذه المناورة البارعة لم تكن من اختراع المعارضة وانما كانت بدعوة من الملك فاروق (٥٥) وهذا ما يؤكد الدافع الحقيقي من وراء تلك المذكرة لو غيرها من المواقف العديدة والتي كان الهدف في مجملها تشوية صورة الوفد بدرجة تسمح للقصر بإقالاته في الوقت المناسب وبلا أى ردود فعل شعبية أو بريطانية .

واستطيع ان اقول ان سياسة الهيئة السعدية لم تكن قائمة على أى أساس ديمقراطى أو دستورى وان مبالغتها في فكرة الديمقراطية تتناقض تماما مع سياسة حكومات الأقلية والتي ترأست الحكم بدأ من ينسايير ١٩٢٨ وحتى ٤ فبراير وقد كانت الهيئة السعدية من بين الاحزاب التي اشتركت في الحكم على الرغم من مخالفة ذلك صراحة لنص الدستور الذي يخول لحزب الاغلبية حق تشكيل الحكومة الا ان احزاب الأقلية قد تمكنت من تزييف الانتخابات بالعديد من الوسائل وصدرت في ذلك حق الامة في اختيار مرشحيتها وللأسف فقد تعودت العديد من الحكومات على المضي في هذا الطريق الذي يعد انتهاكا صريحا لآبسط حقوق الانسان المصري .

الإحـرار الدستوريون :

وهم اول تجمع خرج على الوفد سنة ١٩٢٢ وتولوا الوزارة منفردين احيانا ومؤتلفين مع غيرهم احيانا اخرى وكانت اخر زارة لهم تلك التي تولوها عقب اقالة الوفد ١٩٣٧ واستمروا فيها حتى اغسطس ١٩٣٩ ولعل من اهم الاسباب التي دعت الى تأليف الحزب الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره وتنفيذه والحفاظ على الحياة الدستورية وتأكيدا لاهمية الدستور عند مؤسسى الحزب نعتوا انفسهم باسمه (٥٦) .

واعتمد الحزب في تكوينه على طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية ذوي الثقافات الاجنبية وعلى ضوء برنامج الحزب يبدو الى حد كبير انه جسا متفقا مع التكوين الاجتماعى والفكرى للاحرار الدستوريين .

(٥٥) مذكرات حسن يوسف ص ١٦٦ ، ذ.هيكلم مرجع سبق ذكره .
٢٦٤ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ .

(٥٦) د . احمد زكريا الشلق حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢
١٩٥٣ القاهرة ٨٢ ص ٢٤٩ .

وبالرغم من انهم يهدفون الى استقلال البلاد الا انهم يحرصون على مكاسبهم الاقتصادية والاجتماعية حيث نصت المادة السادسة من برنامج الحزب على ضرورة تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل على اساس من العدل (٥٧) .

والعدل مبدا اخلاقي يفهم باكثر من زاوية حيث يفهمه الرأسماليون بانه الارتفاع بالمستوى الاجتماعي للعامل في اطار النظام القائم ويفهمه الاشتراكيون على اختلاف درجاتهم بانه تغيير في اساس ملكية وسائل الانتاج ولذا فقد ظلت مبادئ هذا الحزب مصدر شك وريبة لدى قطاعات كبيرة من العمال المصريين لان الصفة الغالبة على هذا الحزب انه تجمع يعتمد على العصبية اكثر من اعتماده على مبادئ سياسية حيث ضم العائلات ذات العصبية الريفية ومن هنا كان اكثر الاحزاب تفككا وتعرضا للخلافات الشخصية حول زعامته (٥٨) .

ويلاحظ ان كل الاحزاب السياسية فيها عدا الحزب الوطني انشطرت عن الوفد او صدرت عن اشخاص اصلا من انصار الوفد فالاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والهيئة السعدية والكتلة الوفدية كل هذه القوى تألفت من اشخاص انفصلوا عن الوفد في هذا الوقت او ذاك .

وعلى الرغم من ان هذا الحزب يعد من اهم الاحزاب مطالبة بالدستور الا انه ما ان تأسس محمد محمود الحكومة (ديسمبر ١٩٣٧) حتى قامت حكومته بحركة تنقلات داخل الجهاز الاداري للحولة وشملت أيضا عمليات فصل واسعة النطاق للعناصر الوفدية واحلت الموالين لها محلهم ولعل هذا كن مقدمة لتزييف ارادة الامة حتى لقد شهد السفير البريطاني بانه بات واضحا ان الانتخابات سوف « تزيف » بواسطة الحكومة (٥٩) .

(٥٧) قاتون حزب الاحرار الدستوريين — القاهرة ١٩٤١ ص ١٩

(٥٨) مجلة آخر ساعة ١٩٤١/١١/٢٣ .

(٥٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠١ من لأببسون الى ايدن

٨ فبراير ١٩٣٨ .

وبالفعل فقد بدأت الحكومة في القيام بالعديد من الاجراءات التى تؤكد عزمها على تزييف ارادة الامة ولعل الخطوة الاولى في تلك العملية هي اجراء الانتخابات على مرحلتين (الوجه القبلى في يوم والوجه البحرى بعد ثمان واربعين ساعة) وتذرعت الحكومة بحجة الحفاظ على الامن والنظام وحتى يبدو هذا الاجراء وكأنه لا يتعارض مع الدستور فقد تم اصدار فتوى من قلم قضايا الحكومة بان هذا الاجراء لا يتناقض مع الدستور (١٠) .

ولعل هذه هي المرة الاولى في تاريخ الحيدة النيابية المصرية التى تجرى فيها لانتخابات على مرحلتين بدلا من اجرائها في يوم واحد كما كان متبعاً من قبل ولا يخفى نائب رئيس الاحرار الدستوريين الهدف الحقيقي من وراء هذا الاجراء حيث يقول : (لقد كان محمد محمود أكثر اطمئنانا الى الوجه القبلى فاذا جرت غيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الاغلبية الكبرى لانصار الحكومة اثر ذلك في مجرى الانتخابات في الوجه البحرى تأسرا كبيرا) (١١) .

ولم تكف الحكومة بهذا الاجراء وانما اقدمت على تعديل الدوائر الانتخابية عن طريق فصل بعض المناطق أو ضم مناطق اخرى بما يتفق ومصالح مرشحي الحكومة (١٢) .

ومن المؤكد ان ما اقدمت عليه الحكومات من تعديل الدوائر الانتخابية ادى الى الاستهانة بالقانون واقتناع الاحزاب بإمكان تعديل تلك الدوائر على هواهم ولم تفرق الاحزاب بين المبادئ القومية الثابتة والمنافع الحزبية العاجلة ولعل ما اقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعادة الدوائر الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٣٧ يعد مثالا واضحا لمدى الاستهانة بفكرة ثبات الدوائر الجغرافية بين الاقاليم (١٣) .

(١٠) صحيفة السياسة ٢٥ فبراير ١٩٣٨ .

(١١) د . محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٧٢ .

(١٢) المصدر السابق ، صحيفة المصرى ١٥ فبراير ١٩٣٨ .

(١٣) مضابط مجلس النواب — دور الاعتقاد العادى الاول ١٢ اغسطس ١٩٤٢٢ ص ١٣١٩

وهكذا سلخ الدستوريون في الحكم اكثر من عام ونصف ثم يقوموا
الا بالاجراء التقليدى الذى تتبعه كل وزارة حزبية وهو سن القوانين
والتشريعات بهدف التضييق على خصومها السياسيين .

ووفقا لهذا الاتجاه فقد اصدرت الحكومة مرسوما في ٨ مارس
١٩٣٨ م — بمنع قيام الجمعيات أو الجماعات التى لها صورة تشكيلات
شبه عسكرية « القمصان — الملونة » (٦٤) .

وسدو ان الملك فاروق كان قاسما مشتركا في حبكة الصراع الدائرين
القوى السياسية المختلفة بهدف أن يكون للقصر موقف الريادة أو بالمعنى
المتعارف عليه أن يكون فاروق هو المصدر الفعلى للسلطات وفي الجاهل فلا مانع
من أن يتغاضى الملك عن أى تجاوزات تحدثها حكومات الاقلية حتى ولو كان
من بين هذه التجاوزات تزيف ارادة الامة .

ويمضى احد زعماء الاحرار السوريين في تصوير ما حدث عقب فوز
الدستوريين في انتخابات ١٩٣٨ فيقول « لقد كان من المتوقع الا يقبل الملك
استقالة الحكومة أو يكلف محمد محمود باعادة تأليفها لكن ما حدث أن
الوزارة قدمت استقالتها فاستبقاها الملك للبت فيها ومضت الايام ولم
يبت في أمر الاستقالة ولا في الوزارة الجديدة بل ان البرلمان افتتح
والقى محمد محمود خطاب العرش وأمر الوزارة مازال ملطفا وعندما صدر
الامر لمحمد محمود بتأليف الوزارة قدم كشفا باسماء اعضائها فاستبقاه الملك
وطلب كشفا آخر وهكذا حتى قدم محمد محمود ثمانية كشوف (٦٥) .

ويبدو ان على ماهر (رئيس الديوان الملكى) قد لعب الدور الرئيسى
في افساد العلاقات بين القصر والاحرار الدستوريين ولعل الهدف هو أن
يكون كامل البندارى عضوا في الحكومة حتى يفتقل للقصر ما يدور داخل
جلسات مجلس الوزراء (٦٦) .

(٦٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٢ من لامبسون الى اينز
F. O. 371

(٦٥) د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٧٨ ، السياسة الاولى من اغسطس
١٩٣٨ ، مصر الفتاة ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٨ .

(٦٦) الصور ١٤/٤/١٩٣٩ بقلم فكرى اباطة ، مذكرات كريم ثابت
صحيفة الجمهورية الاولى من يوليو سنة ١٩٥٥ ، د . هيكل مرجع
سبق ذكره ص ٨٨

ولم تستطع حكومة محمد محمود أن تقف في وجه هيمنة القصر ومحاولاته المتكررة للفيل من استقلال الحكومة حتى وصل الامر ان على ماهر قد تخلى عمل الحكومة وقام بتمثيل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (مارس ١٩٣٩) على الرغم من أن محمد محمود كان حريصا على الذهاب الى هذا المؤتمر حتى يحظى ببعض الشعبية وخصوصا وان هذا المؤتمر (المائدة المستديرة) سيناقش القضية الفلسطينية التي تحظى باهتمام بالغ من الشعب المصري ، وتشير الوثائق الامريكية الى أن على ماهر كان حريصا على عدم حصول محمد محمود على تلك الشعبية (٦٧) .

ويضيف نائب رئيس الاحرار الدستوريين قائلا : « لقد كان محمد محمود يريد ان يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر راجيا ان يكون له نصيب المشاركة في تفريج ازمة العرب من اهل البلاد المقدسة وكان الرجل مغتبطا بما يرجو ان يقوم به من ذلك ايما اغتباط » (٦٨) .

واذا كان هذا الموقف يعد تصعيدا في الصراع بين القصر والحكومة فانه من ناحية اخرى يعتبر مخالفة صريحة لا بسط المبادئ الدستورية فلم يكن من الطبيعي أن يسافر رئيس الديوان في مهمة قد تترقب عليها مسئولية سياسة هي بلا شك من اختصاص الحكومة ، ولما كان على ماهر لم يحصل على تكليف رسمي من الحكومة (٦٩) حتى تتحمل مسئولية اعماله فان هذا الاجراء يعد مخالفة لابسط القواعد الدستورية والتوثيقية .

وكان الاجدر بحكومة محمد محمود ان تقدم استقلالها ولعلها بذلك قد تحظى بشعبية اكثر من اشتراكها في مؤتمر المائدة المستديرة وهي بذلك تضع فاروق وحاشيته في موقف غاية في الصعوبة الا ان الدستوريين قد قبلوا على انفسهم ان يكونوا تابعين للقصر على اعتبار انه مصدر السلطات الحقيقية وهم من هذه الناحية يتحملون القدر الاكبر في المسئولية .

والحقيقة انه لم تكن هناك ضرورة وطنية تستدعي قبول محمد محمود تشكيل الحكومة من البداية بعدما تأكد ان الهدف من اقالة حكومة الوفد هو المجيء بحكومات الاقلية التي لن تقف في وجه النفوذ المتنامي للقصر

(٦٧) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة ١٥٢٣ من برت فيش السمس الخارجية الامريكية ٤ فبراير سنة ١٩٣٩ . 307 - 110

(٦٨) د . هيك ج ٢ ص ١٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ٣٩ .

(٦٩) المرجع السابق .

والغريب ان كثيرا من المشاكل التى دار حولها النزاع بين الحزب والقصر كانت بخصوص مسائل سبق ان وقع النزاع حولها من قبل بين حكومة الوفد والقصر ويومها وقف الاحرار للدستوريين الى جانب القصر ضد الوفد (٨٠) .

وكان على الاحرار الدستوريين ان يدفعوا ثمن عدوانهم على الدستور وكان الثمن غاليا حيث نتقلت خيوط السلطة التى تبقت في يد حكومتهم الى يد القصر وما ان حل عام ١٩٣٩ حتى كانت الحكومة قد وصلت الى درجة لم تعد متلك من السلطة الا ما تستمده من اقصر واصبح دستور القصر هو دستور الحكومة (٧١) .

وظل الصراع قائما بين على ماهر ممثلا للقصر وبين محمد محمود الذى كان يصارع المرض حتى اضطر الى تقديم استقالته ولقد اختلفت الروايات حول ظروف الاستقالة فالبعض يعتقد بان تقديم الاستقالة قد تم بناء على اوامر القصر (٧٢) .

والبعض الاخر يعتقد ان محمد محمود قد ابلغ الملك برغبته فى الاستقالة بعد ان علم ان على ماهر يتصل ببعض الاشخاص ليعرض عليهم الاشتراك معه فى الوزارة الجديدة (٧٣) .

اما محمد محمود نفسه فيقول للسفير البريطانى غداة تقديم استقالته انه ليس من سبب سوى ظروفه الصحية (٧٤) واعتقد ان القصر هو الذى

(٧٠) د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٣٧ —

١٩٤٨ بيروت فى سنة ١٩٧٣ ص ٢٢٥ .

(٧١) مصر الفتاة ٨ ١٠ اغسطس ١٩٣٩ ، مذكرات كريم ثابت صحيفة الجمهورية ٢٥ يونية سنة ١٩٥٥ .

(٧٢) غيب الرحمن الرامى مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٦١ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٠٥ .

(٧٣) د . هيكى مرجع سبق ذكره ص ج ٢ ص ١٦٢ ، محمد التامى مرجع سبق ذكره ص ١٣٠ .

(٧٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١١ من لامبسون الى هاليفاكس ٢٥ اغسطس سنة ١٩٣٩ . F.O. 407 . 223

طلب من محمد محمود ان يقدم استقالته نظرا لان على ماهر كان حريصا على اقالة محمد محمود حتى تسند اليه رئاسة الحكومة ولما كانت العلاقة بين فاروق وعلى ماهر تتسم بالود المتبادل فمن الطبيعي أن يطلب فاروق من محمد محمود ان يقدم استقالته ومما يضاعف من هذا الاعتقاد ما تشير اليه الوثائق الامريكية من ان محمد محمود لم يعد موضع ثقة الملك فاروق بسبب مؤامرات على ماهر (٧٥) .

وسواء اكان القصر هو الذى اوعز الى محمد محمود بتقديم الاستقالة او ان محمد محمود هو الذى اقدم من نفسه على تقديم الاستقالة فالمصلحة واحدة وهو ان الاستقالة قد قبلت لأن الحكومة لم تعد تحظى برضاء الملك .

وهكذا سلكت احزاب الاقلية طرقا لا تتفق مع الحياة الدستورية معتدة على القصر الذى لم يتورع عن اقالة اية حكومة حينما يجسد أن الغرض من بقائها قد استنفذ ويخروج الدستوريين من الحكم انتقلوا الى صفوف المعارضة الا أن معارضتهم كانت دائما في اطار التعاون مع بريطانيا باعتبارها الدولة الحليفة ولقد ذكر السفير البريطانى : « ان الدكتور احمد ماهر يبدى قدرا كبيرا من التعاطف مع الدول الديمقراطية وأنه يرى ضرورة خلق روح الثقة بانجلترا واعطائها حقوقا اكثر مما ورد في معاهدة ١٩٣٦ وان الاحرار الدستوريين يشاركون الدكتور احمد ماهر في وجهة نظره تلك » (٧٦) .

وعلى ما يبدو فان موقف الاحرار الدستوريين لم يكن متفقا في اية قضية من القضايا القومية وانما كانت السمة البارزة لهذا الحزب هي الانقسام غيبها كان رئيس الحزب موافقا على اعلان الاحكام العرفية كانت الغالبية العظمى ترى خلاف هذا الراى على اعتبار ان مصر لم تعان الحرب فضلا عن بعدها عن ميادينها ومن ثم فلا موجب لفرض

(٧٥) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٨٩ من برت فيش الى الخارجية الامريكية ٢٢ اغسطس ١٩٣٩ .
(٧٦) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٤٦ من لامبسون الى هاليفاكس ١٢ يناير سنة ١٩٤٠ .

هذا القانون المقيد للحرية وإذا كان الغرض من هذا القانون هو ضمان موقف مصر بجانب انجلترا غنى استطاعة الحكومة استصدار التشريعات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض ولقد صدرت تشريعات مشابهة تنطبق بالسفن والتأمين والصحف واجهزة الاعلام وبعد مناقشة الموضوع داخل اجتماعات الحزب تمكن محمد محمود من ان يقتنع الغالبية باهمية اعلان الاحكام العرفية بحجة ان الدستوريين لو كانوا شركاء في الحكم لتضامنوا مع الوزارة في هذا الاجراء وليس من الاتصاف ان يكون للانسان في الموضوع الواحد رأيان متناقضان تبعاً لوجوده في الحكم أو كونه في المعارضة (٧٧) .

أما عن موقف السبعين من قضائية دخول مصر الحرب ضد المانيا فلقد اختلفت وجهات النظر فبينما كان محمد محمود (رئيس الحزب) يرى ان افضل وسيلة لتدعيم الصداقة بين مصر وبريطانيا هو ان تعلن مصر الحرب ضد المحور (٧٨) كان نائب رئيس الحزب (الدكتور هيكل) وغالبية الحزب يؤيدون الاتجاه القائل بضرورة تجنب مصر ويلات الحرب (٧٩) .

وعندما تقدم الوفد بمذكرته الى السفير البريطاني — ابريل سنة ١٩٤٠ — تلك المذكرة التي وصفها السفير البريطاني بأنها تعد تطرفاً في المطالب الوطنية بهدف ان يعيد الوفد هيئته وقدرته على خلق المتاعب وتعتبر نقطة تحول خطيرة في العلاقات المصرية البريطانية (٨٠) وعلى الرغم من ان المطالب القومية التي دعت اليها تلك المذكرة كانت موضع رضاء وقبول من كل القوى السياسية الا أن محمد محمود (زعيم الدستوريين) ند وصفها بأنها محاولة للحصول على شيء بالتهديد والابتزاز وانها ابعد ما تكون عن الحنكة السياسية (٨١) .

(٧٩) مذكرات حسن يوسف ص ١١٧ ، الدكتور هيكل مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٩٧ .

(٨٠) الوثائق البريطانية وثيقة رقم ٣٢ من لامبسون الى هاليفاكس ٤ مايو ١٩٤٠ . F.O. 407. 224

(٨١) الاحرام ، السياسة ١٩٤٠/٨/٥ ، آخ . سنة ١٩٤٠

أما عن موقف الدستوريين من أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

فلقد انضم الدستوريون بكل قواهم الى القوى المناهضة للوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ ولا غرابة في ذلك فقد كانوا اول الخارجين على الوفد سنة ١٩٢٢ وكان العداء بينهما يتفاقم يوما بعد يوم . ولقد رأى الدستوريون في تلك الازمة تكوين وزارة ائتلافية برئاسة النحاس فهي تضمن اشتراك الوفد وتحول دون انفرادة بالحكم كما يريد القصر وتنسجم مع ما للوفد من اقلية في البرلمان ، ولقد اعتبر الدكتور هيكل ان تكليف وزارة قومية برئاسة النحاس يعد حلا كريما للموقف ويجعل رفض الانذار مأبون العاقبة ويحافظ على استقلال مصر وسيانيتها (٨٢) ويبحث محمد محمود رئيس الدستوريين رسالة احتجاج واستنكار للسفير البريطاني حولها « دسوقي اباطة » سكرتير عام الحزب الى « والتر سمارت » « السكرتير الشرقي للسفارة » وتضمنت تلك الرسالة العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير ومعاهدة ١٩٣٦ على اعتبار ان ما حدث يعد انتهاكا خطيرا لمعاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا (٨٣) .

ومن المؤكد ان بريطانيا كانت تقدر اهمية العلاقة الوطيدة بين الدستوريين لذلك اوفدت والتر سمارت « السكرتير الشرقي للسفارة » الى منزل الدكتور هيكل - رئيس الحزب بالنيابة - ليحل اليه تحييات الحكومة البريطانية وتقديرها لسياسة الحزب ومواقفه في مناصرة الديمقراطية وما يلفت النظر ان الدكتور هيكل لا يشير موضوع ٤ فبراير كقضية خلاف مع بريطانيا وانما يطلب من السكرتير الشرقي « والتر سمارت » ان تتوسط بريطانيا لدى الوفد لتخصيص عدد من المقاعد للمعارضة ويحاول الدكتور هيكل ان يربط بين هذا المطلب وحادثة ٤ فبراير بقوله : « لابد من تخصيص نسبة من الدوائر الانتخابية لاحزاب المعارضة والا ستظهر هذه الاحزاب الى مهلجة الوفد على اعتبار انه جاء الى الحكم على اسنة الحراب البريطانية (٨٤) .

(٨٢) دم هيكل مرجع سبق فكه ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .

(٨٣) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٥٥٣ من لامبسون الى الخارجية البريطانية ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ . F.O. 371 - 31268

(٨٤) المصدر السابق وثيقة رقم ١٥٣٦ ١٥ فبراير ١٩٤٢ من لامبسون الى حكومته .

ومزيدا في ارضاء المعارضة فقد كتب السفير البريطانى الى حكومته بان توزع الى صحيفة التيمز والى الاذاعة البريطانية « ب.ب.ص » ليقدما تعليقا على عودة الوفد الى الحكم على اعتبار ان بريطانيا تتعاطف ايضا مع السعديين والاحرار الدستوريين لاخلاصهم لمعاهدة ١٩٣٦ ولتناصرتهم قضية الديمقراطية في العالم (٨٥) .

ويبدو ان السفارة البريطانية في محاولة منها لكسب ود المعارضة قد بذلت محاولات مع الوفد فيما يتعلق بتخصيص عدد من المقاعد البرلمانية للمعارضة الا ان حكومة الوفد اشترطت ان يعلن الدستوريون والسعديون ان مصطفى النحاس قد ادى خدمة جليلة للعرش وللبلاد بقبوله الوزارة في ٤ فبراير (٨٦) فاذا ما وافق الدستوريون والسعديون على هذا التصريح يمكن الدخول في مفاوضات عدد المقاعد التي يمكن ان تترك للمعارضة وابدئ الدستوريون موافقتهم على الشرط السابق (٨٧) الا ان عدد المقاعد التي تترك للمعارضة كانت موضع خلاف حيث طلب الدستوريون ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب وتمسك الوفديون بنسبة ١٥٪ فقط .

وهكذا ابدى الدستوريون موافقتهم لأن يعلنوا ان مصطفى النحاس بقبوله الوزارة في ٤ فبراير قد ادى خدمة جليلة للبلاد على شرط ان يتنازل الوفد عن ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب والا فان عودة الوفد تعتبر على اسنة الحراب البريطانية .

وعندما فشلت المفاوضات قرر الدستوريون متضامنين مع باقى الاحزاب مقاطعة الانتخابات وهنا غاب الامر بعد اكثر غرابة لان امتناعهم عن دخول الانتخابات لم يكن احتراما لمبدأ ولا احتجاجا على حادث وقع ولا ايمانا بعقيدة لانهم مستعدون كما رأينا لدخول الانتخابات على شرط الاتفاق على الدوائر .

(٨٥) محسن محمد . التاريخ السرى لمصر ص ٣٦٥ .

(٨٦) آخر ساعة ٢٢ فبراير ١٩٤٢ ، اخبار اليوم ١٣ فبراير ١٩٤٦ .

(٨٧) دار الوثائق القومية تقارير البوليس الاخصوس محفظة رقم ١٨ وثيقة رقم ٣ ، آخر ساعة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

وهكذا عادت نفس المناورات التي حدثت يوم ٤ فبراير يوم أن قالوا لمصطفى النحاس : إذا قبلت تشكيل وزارة قومية فإن هذا يعد خروجاً من دائرة الإنذار البريطاني « وعندما أصر النحاس على رفض الحكومة القومية قالوا له : « انك جئت على أسنة الحراب البريطانية واليوم يطلبون عددا من المقاعد في مجلس النواب ويشهدون أن النحاس قد انتقد البلاد بقبوله الحكم وإذا رفض قالوا لن ندخل مجلس النواب لأنه امتداد للحكومة التي جاءت على أسنة الحراب البريطانية » .

ومن هنا فقد اشترك الدستوريون مع باقي القوى المناهضة للوفد في مقاطعة الانتخابات واخذوا يعتقدون الاجتماعات للباحث في كيفية مواجهة الوفد على اعتبار أن الوفد هو قضيتهم الأولى وجريا على سياسة النيل من الوفد فقد بعث الدكتور هيكل بخطاب إلى الملك فاروق يتفمر فيه من الحكومة وسياستها واعتبارها الحكم مغنما وعاب عليها تأليفها لجنة لبحث تبعات مصر وقضايا ما بعد الحرب (٨٨) .

وظل رئيس الوزراء - مصطفى النحاس - هدفا لهجمات شديدة وجهتها إليه المعارضة مشيرة إلى ظروف مجيئه إلى الحكم ولم تتوان كل الأحزاب عن اللجوء إلى أي الطرق مهما كانت بهدف النيل من الوفد وتأييده بما في ذلك اللجوء إلى قادة الحلفاء (٨٩) وتناسى الدستوريون أنهم قد اخذوا على الوفد هذا المسلك في مذكرة سنة ١٩٤٠ حينما تقدم إلى السفير البريطاني بمطالبة مصر حيث اعتبرها محمد محمود مسلكا غاية في الانتهازية وطعنة في ظهر الحليفة (٩٠) .

(٨٨) صحيفة السياسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

(٨٩) عبد الرحمن الراغبى مرجع سبق ذكره ج٢ ص ١٢٥ - ١٢٦ ،
مذكرات حسن يوسف ص ١٦٦ .

(٩٠) صحيفة السياسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٠ .

ومرة ثانية يحاول الاعضاء الدستوريون في مجلس الشيوخ إثارة
مذكرة ١٩٤٠ م في محاولة لاحراج الحكومة على أساس أن ماكان يعتبره الوفد
مطالباً وطنياً سنة ١٩٤٠ قد أصبح امراً منسيا عقب ٤ فبراير .

إلا أن النحاس في محاولة منه لتبديد تلك الاتهامات قد اعلن أن المذكرة
يكل مطلب من المطالب الوطنية المدونة بها وفي مقدمتها الجلاء عن السودان
هى فخرنا ولا تزال هى نفس مطالبنا نعمل لها جهد امكاننا حتى يأذن الله
بتحقيقها أو نغنى دونها (٩٢) .

والحقيقة أن ما اعلنه النحاس والخاص بمذكرة ابريل ١٩٤٠ لم يقترن
بأية خطوة عملية وإنما كان من قبيل الاستهلاك السياسى لرد الهجمات
المكررة التى توجهها المعارضة بهدف النيل من الوفد والتقليل من نزوه
امام الراى العام .

واستطيع أن اقول أن الاحزاب المصرية قد اضعفت قدرا كبيرا من
جهدهما فى قضايا تعد ثانوية بالنسبة للقضية الاولى وهى الاحتلال حيث لم
تشغل هذه القضية المكثاة اللاتعة بها وبالتالى فان حكومة الوفد قد
انشغلت بالدفاع عن نفسها وسوق العديد من المبررات فى محاولة لاقناع
الراى العام بسياستها .

وبالقدر الذى كانت تنشط به المعارضة كانت حكومة الوفد تدفع
للارتباط بالاحتلال وتلبية كل طلباته سواء اكان هذا نكايه فى المعارضة
أو خوفا من تسلط الاحتلال ولذا فان الوفد يعد مسئولا مسئولية مباشرة
عن العديد من التجاوزات التى وقعت طوال فترة بقائه فى الحكم حيث أتاح
لخصومه فرصة قوية لمعارضته حتى وصل الامر الى التشكيك فى
وطنيته (٩٣) .

(٩٢) مضابط مجلس الشيوخ — الجلسة الرابعة — دور الاعتقاد

السادى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٢ ص ٩٠ .

(٩٣) المصدر السابق الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢ دور الاعتقاد

الثامن عشر ص ٥١ .

وبدلاً من أن تقدم الحكومة على تبديد تلك المزايم راحت تضاعف من هذا الاعتقاد عن طريق الإجراءات الإدارية التي شملت نقل وفصل العديد من المديرين وكبار الموظفين بحجة أنهم يناصرون أحزاب الأقلية (٩٤) .

والواقع أن الرقابة على الصحف ومنع الاجتماعات العامة والاعتقالات السياسية قد مكن الوزارة من أن تطلق يدها أكثر مما فعلت الوزارات الوفدية في أي عهد مضى أو حتى وزارات الأقلية .

وعلا بقاتون للنفي الإداري باتت المعارضة تتوجس خوفاً من هذا السلاح الذي استعملته الحكومة أسوا استعمال وحتى دور الأحزاب خضعت لرقابة شديدة من جانب البوليس السياسي مما اضطر الغالبية الكبرى من أعضاء الأحزاب إلى الاعتكاف في منازلهم خوفاً من الاعتقال (٩٥)

والحقيقة إن أحداً لا يستطيع أن يعنى سياسياً مصرياً من الاشتراك في إتاحة الفرصة للسفير البريطاني لانتهاك حرية مصر وكرامتها واستقلالها على النحو الذي حدث في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وزعماء الأحزاب كانوا يخشون دائماً أن يحل البرلمان الذي يضم نوابهم مما جعلهم يخشون الاحتكام من جديد إلى الانتخابات حرصاً على مكاسبهم وتأييد حكومة برئاسة النحاس قومية كانت أو إدارية أو وفدية لم يكن ليزيل آثار الإنذار البريطاني والمسئولية عن هذا الحادث قسمة بين القصر والزعماء والأحزاب والسفير البريطاني .

أما من منهم كانت مسئولية أثقل أو أخف فلا يغير من الحقيقة في شيء وكل الأحزاب كانت تقبل مبدأ التدخل البريطاني ولكن كل منهم يؤثر الزاوية التي تتفق مع مصلحته .

للفحاس جريد أن تكون الحكومة كلها وفدية لمصلحته ومصلحة حزبه وأحزاب الأقلية تريد أن تكون الحكومة ائتلافية حتى يكون لهم نصيب في الحكم والقصر ورغم تحت ضغط الإنجليز ولكنه يكره الفحاس ويود أن تكون الحكومة مؤلفة من جميع الأحزاب لكي تتاح له فرصة المؤامرة تأييداً لسلطته وانتقاماً من سلطة الوفد .

(٩٤) الأهرام ١٩٧٥/٢/٢٤ من تقارير الأمن للعمام التي تسجل

تحدثت خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(٩٥) المصدر السابق .

ولم يعد الوعد ذلك الحزب الذي استطاع في الماضي ان يحوز اجماع مصر في ساعات الثورة العصبية فانشقاق العديد من أعضائه قد أدى الى تغيير ملامحه الاصلية وما حدث في ٤ فبراير كان بمثابة الضربة القاتلة لنفوذه، لقد بعد به العهد عن ذلك الوقت الذي كان من الممكن (كما حدث سنة ١٩٣٥) ان نرى شابا اصيب بجرح قاتل اثناء احدي المظاهرات فيغيب منعدلة في دمه ليرسله - حبا وتقديرا - الى مصطفى النحاس قبل ان يلفظ آخر انفاسه (١٦) .

لقد فقدت الجماهير المصرية حماسها الذي لم يعد يدفعها للموت في سبيل الوفد ولذا فاننى أستطيع أن أقول أن ما حدث في ٤ فبراير كان أهم الاحداث - واعظمها تأثيرا على شعبية الوفد .

الاخوان المسلمون :

وفي الوقت الذي كانت دعوة مصر الفتاة تنتشر وتجد الانتصار من بعض الشباب وتحظى بتأييد صريح او ضمنى من بعض رجال السراي والاحزاب كانت تجرى في مصر دعوة اخرى تشابه دعوة مصر الفتاة من بعض الوجوه وتختلف عنها في وجوه اخرى ولكن الدعوتين تتفقان من حيث انهما خروج على اللالوف في قيام الأحزاب فلم تكن الاوضاع الاقتصادية أو السياسية هي محق الارتكاز في قيام الجماعتين وانما اتخذ كل منهما من الاسلام أساسا شاملا باعتبار ان الدعوة الاسلامية تجمع في اطارها كل جوانب الحياة .

ولعل تيام جباة الإخوان على هذا الاساس يعد من اهم العوامل في شدة الإقبال عليها والاهتمام بها ولما كانت الدعوة ذات طابع ديني فقط في بدايتها لذلك انضم اليها كثيرون من انصار مختلف الاحزاب القسامية حينئذ دون أن يجدوا في الانضمام اليها والولاء لها ما يخالف أو يتعارض مع ولائهم لاحزابهم السياسية (١٧) .

(١٦) مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ١٥١ .

(١٧) لقاء مع فتحي رضوان في منزله بمصر الجديدة ١٩٨٢/٨/٩ .

وقبل ان يعلن حسن البنا نزول الاخوان الى مجال العمل لسياسى فان مؤتمر الطلبة الاخوان بجمعية الشبان المسلمين (مارس ١٩٣٨) قد ابرز في قراراته الاهتمام بالجانب السياسى على اعتبار ان اهتمام المسلم بشئون بلده من اهم المبادئ التى تقوم عليها الدعوة الإسلامية وانحصار معنى الفكرة الإسلامية في حدود الواجبات الروحية امر يتنافى مع طبيعــة الاسلام (٩٨) .

وكان نزول حسن البنا الى ميدان العمل السياسى في مايو سنة ١٩٣٨ هو الانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل الدعوة وكان المبدأ الاول من مبادئ هذه المرحلة ان الاسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائى للحياة بكافة نواحيها (٩٩) .

وفي العدد الاول من مجلة النذير يقول حسن البنا : ه انه منذ عشر سنوات بدأت دعوة الاخوان المسلمين خالصة لوجه الله مقتفية اثر الرسول الاعظم صلى اله عليه وسلم متخذة القرآن منهاجا ولم يشترك الاخوان في المنازعات الحزبية بل كرسـت جهدها في ميدان التربية وتغيير العرف العام وتطهير النفوس واذاعة مبادئ الحق والجهاد وقد نجحت الجماعة في ذلك واما اليوم فلن يكون ذلك واستخاضون هؤلاء جميعا في الحكم وخارجه خصومة شديدة ان لم يستجيبوا لكم ويتخذوا تعسليم الاسلام منهاجا يسيرون عليه ويعلمون به تماما ولاء واما عدااء ولسنا في ذلك نخالف خطتنا أو نفحرف من طريقنا أو نغير مسلكتنا بالتدخل في السياسة كما يقول الذين لا يعلمون ولكننا نفنتقل خطوة ثانية ولا ذنب لنا أن تكون السياسة جزءا من الدين وأن يشمل الاسلام الحاكمين والمحكومين فليس في تعاليمه : اعط ما لقيصر ليقصر وما لله لله ولكن في تعاليمه : قيصر وما لقيصر لله الواحد القهار (١٠٠) .

(٩٨) صحيفة الضياء ٧ مارس ١٩٣٨ من قرارات مؤتمر الطلبة الاخوان.

(٩٩) حسن البنا مذكرات الدعوة والداعية الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤ ص ٢٤٠

(١٠٠) صحيفة النذير العدد الاول اغسطس ١٩٣٨ ، الدعوة والداعية ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

وكان نزول حسن البنا الى ميدان العمل السياسي مثار اهتمام كل القوى السياسية في مصر وخصوصا في هذا الوقت بالذات (١٩٣٨) ففي هذا العام كان الملك قد اتم انتصاره على الوفد بينما انسلخ عن الوفد حزب السعديين كما اخذت جماعة مصر الفتاة تهاجم الوفد علنا وتتنكر للدستور والحياة النيابية والمناداة بغاروق خليفة للمسلمين في الوقت الذي بدأت جماعة الاخوان في التقرب من القصر حيث كان الاحتفال بذكرى جلوس غاروق على عرش مصر وتجمع الاخوان المسلمون في ميدان عابدين وهم يرددون يمين الولاء التقليدي « نمنحك ولاعنا على كتاب الله وسنة رسوله »

ويبدو ان نزول الشيخ البنا الى ميدان العمل السياسي في هذا الوقت بالذات كان موضع اهتمام ولوم شديدين حيث اعتقد البعض ان هذه الدعوة على علاقة بالفاشية والنازية بل وقد تجرأ البعض وشكك في صدق هذه الدعوة مدعيا انها تشبه الى حد كبير الدعوة الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا (١٠٢) .

ومن الانصاف أن نقرر بعض العوامل التي قد تبديد مثل هذه الاتهامات وتوضح هوية الدعوة للاخوان ؟

اولا : ان علاقة حسن البنا بالقصر في فترة بداية الدعوة لا تفسر على انها ولاء للنظام بقدر ما هي خطة مرحلية لخدمة قضية الدعوة في مرحلتها الاولى .

ثانيا : ان اختيار سنة ١٩٣٨ بالذات بداية للمرحلة الثانية من مراحل الدعوة وهي مرحلة الاعلان عن الهوية السياسية للدعوة فمن البديهي ان ايسة دعوة تختار ما يناسبها من وقت للاعلان عن برامجها واهدافها على اعتبار ان الجماعة قد وصلت الى حالة تمكثها من الانتقال الى هذه المرحلة

(١٠١) د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٨ طبعه اولى بيروت ١٩٧٣ ص ٣١٦ .

(١٠٢) المرجع السابق ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، محمد زكي عبد القادر مجلة الدستور ص ٩٩ ، مفكرات كمال الدين رفعت ص ٣٣ ، د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص ١١٤ .

حيث كثرت شعبها وتعددت وسائلها واصبح لها صحفها الناطقة باسمها (جريدة النذير) ، « مجلة النار » واصبحت الدعوة تعم أرجاء مصر وخصوصا بين طبقة المثقفين الذين مقدوا كل ثقة في الاحزاب التقليدية القائمة .

واذا كانت الدعوة قد ارتبطت بالقصر او بحكومات الاقلية فلم يكن هذا ولاء للقصر او للحكومات او ثقة فيهم وانما كان خدمة للقضية ذاتها فليس من المنطق ان تستعدي الحركة وهى ما تزال في دورها الاول القصر والحكومات معا وهو ذكاء يصد عليه الشيخ حسن البنا اما محاولة بعض المؤرخين الربط بين أمور لا علاقة بينها والقاء اللّهم بلا تحقيق أو تفسير علمي اعتمادا على نظريات مادية وخدمة لبعض القوى على حساب الأخرى فان هذا يعد مناقضا للحقائق وبعدا عن الالتزام العلمى والموضوعى .

ثالثا : ان محاولة بعض المؤرخين (١٠٢) ايجاد نوع من الصلة بين جماعة الكشافة التابعة للاخوان وبين الفاشية هى محاولة لايجاد صلة بين اشياء لا علاقة بينها اطلاقا فلقد كان للوفد فرقته الخاصة به « القمصان الزرقاء » وقد كان لمصر الفتاة تنظيماتها ايضا « القمصان الخضراء » واذا كانت فكرة « النظام والطاعة » من بين اركان الدعوة فامى دعوة مهما كانت لابد لها من اطار عام ينظمها ولا بد لها من قيادة مدربة واعية تكون موضع ثقة الجميع والالتزام بما تقره القيادة هو من أهم اركان أى عمل ناجح ولهذا فان بعض الآراء العاقلة ترى ان الدعوة ليست لها اية علاقة مباشرة او غير مباشرة بالدعوات في الدول الغربية . (١٠٤)

ولعل ايدىولوجية الاخوان المسلمين تكاد تكون متقاربة من مدرسة المنار لصاحبها الشيخ رشيد رضا على الرغم من أن الشيخ للبنا لم يشر الى تأثير هذه المدرسة في نفسه وان اعترف بانه حضر بعض مجالس رشيد رضا وانه كان كثير المطالعة في مجلة المنار كما أنه اعتزم في احدى المرات اصدار مجلة شهرية تشبها بالمنار (١٠٥) .

(١٠٣) د . عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية ص ٣٠٨، ٣٠٧

(١٠٤) د . اسحاق موسى الحسينى . الاخوان المسلمون كبرى الحركات

الاسلامية في العالم العربى بيروت سنة ١٩٥٥ ص ٢١ .

(١٠٥) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص ٤٩ .

وعلى ما يبدو فإن هذه الدعوة قد حظيت بترحيب من القصر الذى كان حريصا على ادخال الجماعة ضمن الصراع التقليدى بين الوفد والقصر وكان الملك حريصا على أن يمسك بزمام الامور في يده وفي المقابل فقد حظى فالروق بتأييد الاخوان ولعل مرجع ذلك ما لمسوه من استعداد ديني عند الملك الشلب او ان مرحلة الدعوة كانت تقتضى هذا النهج التزاما بعدم توسيع دائرة الخلاف ، وفي الوقت الذى كان يشكك في هذه الدعوة (١٠٦) وقد يكون هذا التشكيك راجعا الى ما يعتقده البعض من ان الاخوان قد قبلوا الدخول في دائرة الصراع بين الوفد والقصر (١٠٧) او ان الوفد قد لمس خطر الدعوة بسبب اتخاذها اطارا اسلاميا يدفعها الى الانتشار السريع على حساب جماهيرية الوفد ومهما كانت نوافع الخلاف فإن جماعة الاخوان قد استطاعت وبذكاء شديد ان تستغل الصراع الدائر بين الوفد والقصر وان توطد علاقاتها بعلى ماهر الذى احتضن هذه الدعوة نكبة في الوفد ومن الثابت ان فترة تولى على ماهر الحكم تعتبر بداية انطلاقا جديدة لجماعة الاخوان (١٠٨) . حيث خاطب حسن البنا على ماهر صراحة برغبة الاخوان في تولى الشؤون الهامة في الجيش المرباط ووزارة الشؤون الاجتماعية (١٠٩) وهو ما يؤكد العلاقة الوطيدة بينهما .

وبالرغم من هذه العلاقة القوية فقد أعلن الشيخ البنا رأيه صراحة في موقف مصر من الحرب وقد سجل الموقف في رسالة بعث بها الى على ماهر يستنكر عزم الحكومة على اعلان الحرب بجانب بريطانيا مؤكدا استقلال مصر وفقا للقانون الدولى وانه ليس في معاهدة ١٩٣٦ ما يلزم مصر بدخول هذه الحرب وعليها الالتزام بمبدأ الحياد (١١٠) ولعل هذا الموقف ما يؤكد بان دعوة الشيخ البنا كان لها طابعها الخاص بها وان العلاقة مع على ماهر لم تكن الا وسيلة لخدمة القضية الاسلامية .

(١٠٦) صحيفة المصرى ١٩٣٨/٩/٣ .

(١٠٧) د . عبد العظيم رمضان مصدر سبق ذكره ص ٢١٠ .

(١٠٨) ريتشارد ميتشل ، الاخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان

القاهرة ١٩٧٧ ص ٥١ .

(١٠٩) حسن البنا الدعوة والداعية مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ .

(١١٠) المرجع السابق ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

وخلال حكم وزارة على ماهر ثم وزارة حسن صبرى التى خلفتها (يونية -
نوفمبر ١٩٤٠) طور الاخوان نظامهم وتضاعفت شعبهم وتعددت فسرقت
الكشافة التى تتبعهم وتشكل المجلس الاعلى للكشافة وترأسه حسن
البنّا نفسه وعين محمود لبيب مفتشاً عاماً لها (١١١) .

واثناء وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - ٤ فبراير ١٩٤٢) صدر
قرار من وزير المعارف بنقل الشيخ حسن البنّا من القاهرة الى قنا ويعترف
وزير المعارف بأن هذا النقل كان بايعاز من السفير البريطانى الذى طلب
من رئيس الحكومة (حسين سرى) سرعة العمل على نقل الرجل لانه
يعمل لحساب ايطاليا (١١٢) .

ومن المؤكد ان الحكومة البريطانية كانت تلصق تهمة العمل لحساب
المحور على اى شخص يرى السفير من خلال عيونه المنتشرة بأنه لا يكن
ولاء لبريطانيا وهذا السلاح الخطير راح ضحيته العديد من المصريين الشرفاء
الذين كانوا يعتبرون بريطانيا دولة محتلة لوطنهم بصرف النظر عن
الديمقراطية أو الفاشية ، فلقد كان لتطور الموقف العسكرى فى اوربا وانتهاء
فرنسا مما شجع فى مصر الميول التى كانت تتعاطف مع المحور شعبياً
كانت أم رسمية لا على اعتبار ان المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام
سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار انه لن يكون احتلالاً أسوأ من
الاحتلال البريطانى هذا من ناحية ومن ناحية اخرى كان هذا الميل يحل
فى طياته دوافع التشفى نحو حليف اكرهت مصر على مخالفته ضد
رغبة شعبها كما انه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الاعجاب بالعسكرية
الالمانية التى لا تقهر من جانب بعض قطاعات الراى العام المصرى وقادته بل
وحتى الملك فاروق ذاته (١١٣) .

(١١١) محمد شوقى زكى . الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى القاهرة
١٩٥٤ ص ١٢٥ .

(١١٢) د . محمد حسين هيكى مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٠٨ .
(١١٣) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٢٠٧٦ من كيرك الى
الخارجية الامريكية ٢٤ نوفمبر ١٩٤٢ . F.W. 862 - 20283/4

ويعلق وزير المعارف على نقل الشيخ حسن البنا بقوله : لقد احدث نقل الشيخ البنا اثرا كبيرا لدى دوائر الحكومة وتعددت الرجاءات من النواب الدستوريين بشأن اعادته الى القاهرة واخيرا ابدى حسين سرى موافقته على اعادة حسن البنا إلى القاهرة مرة ثانية (١١٤) ولعل حسين سرى قد استجاب لرجاء الاحرار الدستوريين خشية ان يزداد ضغط النواب وخصوصا وان احد اعضاء مجلس النواب قد تقدم بسؤال الى الحكومة حول المبررات التي اعتمدت عليها في نقل مدرس من القاهرة الى قنا (١١٥) .

وكان من الممكن ان تقع الحكومة في حرج شديد فليست لديها مبررات معقولة على اعتبار ان حسن البنا من اكمل المعلمين في حقل التربية والتعليم وان ما يقوم به من نشاط اسلامي يعد بعيدا عن نطاق عمله كمدرس في وزارة المعارف .^١

وبعودة حسن البنا مرة ثانية الى القاهرة فقد انتقلت حركة الاخوان الى مرحلة جديدة وهامة حيث قد استشعر قوته مما ضاعف من نشاطه وكان لهذا اكبر الأثر على دعوة الاخوان وانتشارها وكانت مصدر اعجاب قطاعات كبيرة من المصريين (١١٦) .

وبعودة الوفد الى الحكم في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وكسر شوكة القصر لم تنكر الجماعة لعلاقتها بالملك فاروق وانما احتفلت بعيد جلوسه على العرش (مايو ١٩٤٢) وشبهته جريدة النذير بالفاروق عمر بن الخطاب ولقبته بأمر المؤمنين (١١٧) ونشرت مجلة الاخوان المسلمين والتي اعيد

(١١٤) د . هيكल مرجع ذكره ص ٢٠٨ .

(١١٥) مضابط مجلس النواب — الجلسة الحادية والاربعين ١٩ ، ٢٠ ،

٢١ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة مضابط دور الانعقاد الرابع ص ١١٣٢

قدم السؤال النائب محمد نصير .

(١١٦) مذكرات ابراهيم عبد الهادي روز اليوسف ٣٠ اغسطس ١٩٨٢ ،

لقاء مع مفتي رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١١٧) النذير يناير ١٩٤٥ ، نفس المصدر ١٩٤٣/١/٢٣ .

اصدارها سنة ١٩٤٢ صورة الملك على غلاف عددها الاول (١١٨) ونشرت في عددها للثانى نبأ عن ذهاب وفد من الجماعة الى الملك على رأسه المرشد العام ليقدم العدد الاول من المجلة الى الملك فاروق (١١٩) .

ويبدو ان ردود الفعل لما وقع في ٤ فبراير لم يكن قويا لدى الاخوان على الرغم من بعض المظاهر التي ابرزت ولاء الجماعة للملك فاروق وقد يكون هذا الموقف بدافع عدم الاصطدام بالوفد وما يترتب على ذلك من حل الجماعة ومصادرة صحفها عملا بقانون الطوارئ وهذه سياسة بلا شك يحسد عليها المرشد العام للأخوان وهذا مما يضاعف من اعتقاد بأن ولاء الجماعة لم يكن خالصا للملك ولا لاي حزب سياسى وانما كانت الضرورة تقتضى التضامن مع هذه الجماعة او غيرها ولو لفترة تكون بعدها جماعة الاخوان قادرة على الوقوف كقوة يعتد بها وهذا لن يتحقق الا اذا هادن الشيخ البنا كل القوى المؤثرة في السياسة المصرية ولعل فاروق كان متفهما لهذا المعنى وتؤكد رواية انور السادات عن يوسف رشاد الذى حاول افهام الملك بان ولاء البنا الى العرش ليس موضع شك وكان تعليق الملك على ذلك : « لقد خدعك حسن البنا » (١٢٠) وجريا على سياسة بريطانيا عقب ٤ فبراير في العمل على تهدئة الاعصاب النائرة فقد تقابل كلايتون « وكيل المخابرات البريطانية » مع حسن البنا وتفاهما في دوافع بريطانيا وراء ما حدث في ٤ فبراير (١٢١) وحرصا من حسن البنا على تأكيد ان الاسلام دين ودولة فقد قرر الدخول في - انتخابات سنة ١٩٤٢ هذا من جانب ومن جانب آخر فقد اراد ان يعطى لجماعته نوعا من الشرعية التى كانت تفتقدها حيث كانت عرضة للحل والمصادرة في اى وقت وتحت اى ظروف .

(١١٨) الاخوان المسلمون ١٩٨٢/٨/٢٩ .

(١١٩) نفس المصدر ١٩٤٢/٩/١٣ .

(١٢٠) ريتشارد ميشيل مرجع سبق ذكره ص ٩٦ انور السادات صفحات

مجهولة ص ٩٩ .

(١٢١) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ١٥٣٠ من كيرك الى الخارجية الأمريكية ٩ يونية سنة ١٩٤٢ . F.W. 862 - 20283/4

الا انه لم يكذب ذاع خبر ترشيح حسن البنا لعضوية النواب عن دائرة الاسماعيلية حتى اتصل به عبد الواحد الوكيل (صهر مصطفى 'لنحاس') وطلب منه الرجوع الى النحاس لى يكون على بينة من امر هذا الترشيح (١٢٢) .

وبعد بضعة ايام تلقى حسن البنا دعوة لمخاطبة مصطفى النحاس حيث طلب اليه ان يتنازل عن الترشيح مقابل بعضا من الوعود من اهمها عدم التعرض لاعضاء الجماعة او لنشاطاتهم وعدم مراقبتهم او التضييق عليهم وقد لخص المرشد العام للاخوان اسباب تنازله فيما ياتى :

أولا : كسب ثقة النحاس باعتباره رئيس الحكومة وزعيم الاغلبية .
ثانيا : العمل على قيام الجماعة بأداء دورها وانتشارها فى مختلف البلاد .

ثالثا : عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب وسيستغل الخصوم ذلك لتثويبه سمعة الجماعة (١٢٤) .

ومن المؤكد ان تراجع حسن البنا عن الانتخابات قد اعطى هدنة للطرفين عبرت عنها صحيفة الأخوان بترجيحها بخطوات الحكومة لاهتمامها بمشروع فرض الزكاة ومشروع تحسين الصحة والقرار العسكرى الخاص بالقضاء على الدعارة (١٢٥) .

وفى الوقت الذى اتخذت فيه كل القوى السياسية موقفا عدائيا من الوفد بسبب احداث ٤ فبراير نجد ان وزيرا وغديا يقومون بزيارة المركز العام للاخوان ببداية استعداد الحكومة لتقديم كل الامكانيات خدمة للدعوة

(١٢٢) الاهرام ١٤/٢/١٩٧٥ من تقارير الامن العام التى تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير .

(١٢٣) نفس المصدر السابق .

(١٢٤) نفس المصدر وثيقة بتاريخ ٧/٤/١٩٥٢ حكمدارية بوليس الاسكندرية .

(١٢٥) الاخوان المسلمون ١٢/٩/١٩٤٢ ، الدعوة والداعية ص ١١٢ .

الإسلامية (١٣٦) . ويلاحظ ان الوفد قد قدر أهمية جماعة الإخوان باعتبارها من أهم الدعوات التي كانت قادرة على التأثير في المجتمع المصري ونظرا لهذه الأهمية فقد ترأس فؤاد سراج الدين وفدا ضم عبد الحميد عبد الحق وأحمد حمزة ومحمود سليمان غنام ومعهم مجموعة كبيرة من نواب الوفد وقاموا بزيارة لدار الإخوان مؤكدين على ان هذه الدعوة سوف يكون لها شأن كبير ووعده الجميع بتنفيذ مطالب الإخوان وتقديم قطعة ارض لبناء دار لهم ومدهم بالورق اللازم لاصدار صحفهم (١٢٧) وتعددت زيارة زعماء الوفد لشعب الإخوان ولعل الوفد كان يسلم بقوة الإخوان ومقدرتهم الفائقة على التنظيم وإثارة الشغب والاضطراب في وقت كان الوفد حريصا على أن يثبت لبريطانيا أنه الوحيد القادر على استقرار الأوضاع وعودة الطمأنينة والهدوء الى المجتمع المصري .

ومن المهم ان جماعة الإخوان قد استفادت من هذه العلاقة الطيبة مع الوفد حيث اعيد اصدار صحفها وتركت لهم الحرية في ممارسة انشطتهم حيث نحوا الاوضاع السياسية جانباً وبدأ الاهتمام بفكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بفهمها الشامل الكامل مما اثار عليها بعض الصحف متهمة اياها بالرجعية والجمود (١٢٨) .

ومما لا شك فيه ان ما وقع في ٤ فبراير قد افاد الإخوان بدرجسة كبيرة حيث انصرفت اليه جموع غفيرة من الوفديين احتجاجا على سياسة الرغد في ٤ فبراير (١٢٩) وبعد ان فقدوا الثقة في الزعامات التقليدية التي ارتضت لنفسها ان تهادن الاحتلال وان تساوّم على المبادئ الوطنية مقابل العودة الى الحكم مهما كان الثمن وجدت هذه الجموع في دعوة الإخوان ما يتفق وخلص المجتمع من كل تلك الشرور التي تحيق به .

وبالرغم من ان حكومة الوفد كانت تقدر خطورة هذه الدعوة واثراها على شعبية الوفد الا انه كان اختيارا لابد منه امام كل القوى التي اجتمعت وتناصرت بالرغم من افتراقها في المبدأ لكي تتخذ من الوفد هدفا تشهر في وجهه كل اسلحتها ولا ترضى عن سقوطه بديلا .

(١٢٦) الإخوان المسلمون ١٠/٢٤/١٩٤٢ .

(١٢٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ صحيفة الإخوان

المسلمون ١٢/٦/١٩٤٣ .

(١٢٨) آخر ساعة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(١٢٩) د . محمد انيس ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي ص ٧

للعلاقات الطيبة مع الوفد واعلنوا انهم كانوا وما يزالون من اشد خصوم الوفد (١٢٠) وهذا الموقف يختلف عن موقفهم من الملك فاروق عقب ٤ فبراير حيث اعلنوا ولاهم للملك في أكثر من مناسبة وهذا الموقف بقدر ما يدل على ذكاء مطلق لحسن البناء الا أنه يحمل قدرا كبيرا من الانتهازية حيث كان يدرك ان حكومة الوفد زائلة لا ريب في ذلك اما الملك فسيبقى دائما المصدر الفعلي لكل السلطات .

وبمينا كل القوى السياسية قد انشغلت باحداث ٤ فبراير حيث اخذت منه مادة خصبة للمزايدة انصرف الاخوان المسلمون الى رفع شعارات تتعلق بالتشريع الاسلامي وجعل القرآن اساسا للتشريع (١٢١) .

وعلى ما يبدو فان هذه الدعوة قد وجدت قبولا كبيرا لدى قطاعات عريضة من الشباب المثقف وخصوصا طلاب الأزهر . وتشير تقارير البوليس السياسي الى الدور الرائد الذي كان يضطلع به طلاب الأزهر وسط جماعة الاخوان حيث قام عدد من طلاب الأزهر يتقدمهم محمد الغزالي ، حفنى أبو زيد من كلية أصول الدين وهلال مصيلحي هلال من معهد القاهرة ، قاموا بتوجيه دعوة لطلبة الأزهر لعقد مؤتمر يمثل طلاب الأزهر عقب صلاة الجمعة ٣٠ يناير ١٩٤٢ بالجامع الأزهر والدعوة الى تكوين اتحاد اسلامي يقوم بالعمل على الاتصال بالجهات المسؤولة بغرض جعل الشريعة الاسلامية هي أساس الحكم وهدد الطلاب بالاضراب علما كاملا في سبيل تحقيق هذه الغاية (١٢٢) .

ومن المؤكد ان الدعوة لهذا المؤتمر قد وجدت قبولا هائلا لدى طلاب الأزهر حيث حضر المؤتمر حوالى ٣٠٠٠ طالب من مختلف الكليات والمعاهد الازهرية وافتتح المؤتمر عبد العزيز عبد الستار بكلية أصول الدين حيثلقى كلمة قوية مطالبها السلطات المعنية بجعل التشريع الاسلامي اساسا لنظام الحكم في مصر .

والقى الطالب ابراهيم البسيونى من كلية اللغة العربية قصيدة طويلة مؤكدا نفس المطلب ثم تحدث ابراهيم الجندي من كلية الشريعة والطالب حمودة امام من أصول الدين ثم هلال مصيلحي وهكذا تعددت الكلمات وكلها تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية وفي نهاية المؤتمر اتفق المؤتمر على عدة قرارات من بينها :

(١٣٠) طارق البشرى الحركة السياسية في مصر ٤٥ - ١٩٥٢ القاهرة

١٩٧٣ ص ١٤٦

(١٣١) دار الوثائق القومية - تقارير البوليس السيسى محفوظة ١٣ وثيقة

٩ « سري سياسى » .

(١٣٢) المصدر السابق .

١ - دعوة العلماء الى تكوين اتحاد ينادى بجعل القرآن اساسا للتشريع .

٢ - المطالبة بتأليف لجنة من كبار العلماء لتتولى صياغة ما ورد في القرآن من احكام تتفق والعصر الحديث (١٣٣) .

وبواصل طلبة الازهر الدعوة للعمل بالشريعة الاسلامية حيث اجتمع عدد هائل من طلبة الكليات الازهرية توجه لمقابلة رئيس الوزراء لعرض الفكرة الا انه لم يعط وعدا مؤكدا على اعتبار ان الوقت لا يسمح .

كما ان هذه الدعوة تتعارض مع ما للجانب من حقوق اقرها التشريع الوضعي واتفق المؤتمرون على ان تطبع المذكرة باللغة الفرنسية والانجليزية لتوزع على الجاليات الأجنبية ليعرفوا احقية تلك المطالب التي لا تتعارض مع حقوقهم (١٣٤) .

وتشير الوثائق الامريكية الى الصلة بين النشاطات المكتنة داخل الازهر وحادث ٤ فبراير على اعتبار انها محاولة لمضاغعة مشاكل الحكومة ومحاولة اخراجها في قضاياهم الغالبية العظمى من الشعب المصرى (١٣٥) .

ونظرا لاهمية الازهر وخطورته في الصراع الدائر فقد اتجهت انظار النحاس منذ اليوم الاول لتوليه الوزارة (عقب ٤ فبراير) الى الحد من نفوذ القصر داخل الازهر مستندا في ذلك الى المبادئ الديمقراطية القائلة بان الملك يملك ولا يحكم والى ما ورد في الدستور من ان رئيس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة بينما القصر من ناحيته يتمسك بسلطته المستمدة من الدستور ايضا فالملك هو الذى يعين الوزراء ويقيلهم وهو الرئيس الاعلى وهو الذى يعين الرؤساء الدينين (١٣٦) .

ونمينا يتعلق بالازهر فقد اتجهت الحكوم الى احتوائه باعتباره مؤسسة من مؤسسات الدولة واتخذت لهذا الغرض من الاجراءات ما يلى :

(١٣٣) المصدر السابق وثيقة ٢١٥ ، ٢١٨ « سرى سياسى »

(١٣٤) المصدر السابق وثيقة ٨٣ « سرى سياسى » الاول من مارس

١٩٤٢ .

(١٣٥) وثائق الخارجية املايكية وثيقة رقم ٣٣٠ من كيرك الى الخارجية الامريكية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٢ . Boo. 24. 313

(١٣٦) مذكرات حسن يوسف القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ -

١٩٥٢ ص ٢٣١ .

١ — أنشأت في مجلس الوزراء ادارة للشئون الدينية وعينت الشيخ محمد البنا مديرا لها وكان معروفا بميوله الوفدية وبهذا اصبح ضابط اتصال بين النحاس باشا واصحاب المناصب القيادية في الازهر .

٢ — أعدت الوزارة مشروعا لتحسين حال العلماء والمدرسين والخارجين من الازهر ولكنها عقلت تنفيذه على اخراج الشيخ المراغى من مشيخه الازهر .

٣ — شجعت الوزارة على اشغال الفرقة بين شيخ الازهر ومفتى الديار المصرية مما ترتب عليه اضطراب الدراسة في الكليات والمعاهد الدينية ووضعت العرائيل في سبيل الشيخ المراغى الى ان قدم استقالته ولكن الملك لم يقبلها (١٣٧) .

وفي الوقت الذى كانت حركة الاخوان تجد صداها لدى الكثرة من الشباب والطلاب (عقب ٤ فبراير) كان حسن البنا متفهما حالة الاستياء العامة لدى غالبية الشعب المصرى وخيبة الامل التى أوجدها الوفد بمسلكه فى ٤ فبراير ليستقطب لجهازه بعض ضباط الجيش من بينهم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى الامر الذى قد اوحى لبعضهم بان الوقت قد حان للتخلص من الاحتلال وضرب الجيش البريطانى المتقهقر غرب الاسكندرية (١٣٨) .

ويبدو ان المرشد العام للاخوان قد بدأ فى هذه الفترة بالذات فى تكوين ما يسمى بالجهاز الخاص أو الجهاز السرى بهدف التخلص من الجيش البريطانى العائد من العلمين (١٣٩) .

الا ان هذه الخطوة لم يكتب لها النجاح نظرا لعيون الاحتلال المنتشرة فى كل مكان والخوف على الدعوة من جبروت الاحتلال الذى كان يرقب حركات كل القوى السياسية والدينية بدقة متناهية (١٤٠) .

وخلاصة القول ان الاخوان المسلمين لم تسهم كغيرها من القوى فى تهيئة المناخ الذى اوجد احداث ٤ فبراير وانما انشغلت بالعديد من القضايا ذات — الطابع الدينى بالاضافة الى تربية العديد من الكوادر التى

(١٣٧) المصدر السابق ص ٢٣٢ .

(١٣٨) ريتشارد ميشيل ، الاخوان المسلمون ص ٧٠ .

(١٣٩) نفس المرجع ص ٦٧ دى رفعت السعيد مرجع سبق ذكره ص ١٣٠ .

(١٤٠) د . اسحاق الحسينى مرجع سبق ذكره ص ٢٩٤ — ٢٥٠ .

اسهمت في نجاح تلك الدعوة دون الدخول في أى نوع من الصراع مع أية حكومة من الحكومات التى تعاقبت على مصر طوال الثلاثينات واوائل الاربعينات ولهذا فهم لا تتحمل اية مسئولية من هذه الفاحية .

أما ردود فعل حادث ٤ فبراير على الاخوان فقد تجاوبوا بالقدر الذى يمكنهم من تحقيق غايتهم بصرف النظر عن الاثار السياسية التى ترتبت على هذا الحادث وهى امور فى مجملها تسجل للاخوان ولا تؤخذ عليهم فبينما انصرفت كل القوى للنيل من الوفد واستنفاد طاقاتهم فى صراع جزبى مرير انصرف الاخوان وبنقة متناهية الى تحقيق رسالتهم مستغلين كل الوسائل الممكنة .

وبحق فقد كان هذا الصراع المرير الذى احده ٤ فبراير بين كسل القوى السياسية فى مصر فرصة استغلها الاخوان واستفادوا منها بقدر يحسدون عليه ووفقا لشهادة احد المعاصرين « لقد كان الاخوان اقوى قوة تلى الوفد لانهم كانوا يتمتعون بامررين خطيرين جدا اولهما : التنظيم الشديد والدقة المتناهية ، وثانيهما : الطاعة للقيادة » . (١٤١)

مصر الفتاة :

تعد جماعة مصر الفتاة من اكثر الحركات السياسية التى اثرت في المجتمع المصرى منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات من هذا القرن بالرغم من ان البعض قد حاول التقليل من شأنها على اعتبار أنها صدى للقوى الفاشية والنازية (١٤٢) .

وهذه الاتهامات بالرغم من خطورتها الا انها لا تقيم دليلا ضد مصر الفتاة فهى حركة مصرية أصيلة نسبت فكرتها الحركات الاوربية وهى حركة قد نشأت من خلال الصراع الدائر ضد الاحتلال حيث الفاشية والنازية حركة استعمارية وليس جمال عبد الناصر واثور السادات الا أعضاء فى حركة مصر الفتاة (١٤٣) .

(١٤١) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٩/٨ مصر الجديدة — القاهرة

(١٤٢) د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ص ١٠٧

د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ —

١٩٤٨ ص ١٧٦ ، ١٧٧

(١٤٣) مجلة الهلال ابريل ١٩٨٢ من رد احمد حسين على الدكتور السيد

الشناوى .

ولعل مما يميز هذه الحركة عن غيرها من الاحزاب السياسية الاخرى انها بدأت بعيدة عن الوفد في الوقت الذى بدأ معظم السياسيين المصريين هيانهم في حظيرة الوفد حين كان يركب قمة الموجة الثورية ثم انشقوا عليه (١٤٤) .

ولقد ظهرت هذه الفكرة في العشرينات من هذا القرن من خلال المجلات المدرسية حيث توثقت اواصر الالفة بين عدد من طلاب المدارس الثانوية ، فالتكبر في مصر الفتاة كان اقدم من ازدهار النازية والفاشية اللذان ظهرا في الثلاثينيات من هذا القرن بل لقد هاجم أحمد حسين ايطاليا عند هجومها على الحبشة ووصفها بانها الدولة التى لا يعرفها الشرق الاطاعية جبارة في طرابلس تقتل أبناءه وتستقل حرمانه وتستعمر أرضه (١٤٥) وفى عدد آخر من جريدة « الصرخة » نشرت مقالا هاجمت فيه موسلىنى بأنه آخر من يتحدث عن مصر فهو الذى اغتصب منا جغوب والذى يتهىأ فى اقرب فرصة لغزو مصر والذى يقتل ابناء المسلمين فى طرابلس والذى لا يمثل لنا شيئا ذا قيمة الا القتل والنهب (١٤٦) .

بل ان الحكومة الايطالية طلبت من وزارة الداخلية المصرية موافقتها على الشكل القانونى الذى يمكن السفارة الايطالية من رفع دعوى قضائية ضد أحمد حسين بسبب كتاباته العدائية ضد ايطاليا والتي اعتبرت عملا عدائيا ليس له ما يبرره وتحريضا على كراهيتها . (١٤٧)

ومن الملاحظ ان العلاقة بين مصر الفتاة والحركتين الفاشية والنازية في كل من ايطاليا والمانيا لم تكن في يوم ما علاقة مودة أو صداقة حتى يكون التأثير ايجابيا وعلى الرغم من ان العلاقة تبدو واهية اذا ما حاول المؤرخون اليساريون ايجاد رابطة من اى نوع الا اننا نعتقد ان ظاهرة الربط بين التيارات الاسلامية والنازية والفاشية هى محاولة داب عليها المؤرخون اليساريون انطلاقا من موقف واضح من كل التيارات الاسلامية وهذا ، ما يقلل من قيمة مثل هذه الدراسات ويفقدها أهم اركان البحث العلمى وهذه

(١٤٤) د . عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية مرجع مسبق

ذكره ص ١٧٦

(١٤٥) الصرخة « صحيفة مصر الفتاة » ٢٣ ديسمبر ١٩٣٣ .

(١٤٦) المصدر السابق ٧ اكتوبر ١٩٣٣ .

(١٤٧) مرافعات الرئيس أحمد حسين ص ١٢٨ .

التهمة قد سبق ان ساقها خصوم مصر الفتاة وخصوصا حزب الوفد حيث اعلن النحاس باشا من داخل مجلس النواب : ان احمد حسين وجماعته يعملون لحساب دولة اجنبية ضد مصلحة البلاد (١٤٨) .

ولعل هذا الاتهام قد اثار عددا من اعضاء مجلس النواب حيث طلبوا من الحكومة التحقيق في هذا الموضوع واثبتت هذه التهمة حتى تكون درسا لغيرهم من الشباب وردعا لمن تسول له نفسه ان يقدم على مثل هذه التصرفات التي تنسم بالعمالة (١٤٩) .

ويبدو ان النحاس كان يهدف من وراء هذا التصريح الخطير الى الاساءة لجماعة مصر الفتاة بسبب رفضها لمعاهدة ١٩٣٦ ولان هذه الدعوة كانت تلقى ترحيبا عظيما من الشعب المصرى وخصوصا طلاب الجامعات والمدارس الثانوية ووفقا لسياسة النحاس فان هذا يتناقض مع ما للوفد من موقع الصدارة في المجتمع المصرى وبالرغم من اصرار اعضاء مجلس النواب على اقامة الدليل على هذا الاتهام الذى ان صدق يكون كفيلا بالقضاء على مستقبل هذه الجماعة الا ان النحاس عجز على ان يقدم دليل مقنعا للنواب وبالتالي لم تجر تحقيقات قضائية ضد جماعة مصر الفتاة مما كان سببا في تعاطف بعض النواب مع الجماعة وهذا مما يضاعف من اعتقادنا بان هذا الاتهام لم يكن قائما على اسس موضوعية .

وفي اكتوبر سنة ١٩٣٧ وامام المخاطر التي كان يواجهها الوفد سواء في علاقاته مع القصر او بسبب انشقاق الوفد وخروج احمد ماهر والنقراشى رفع احمد حسين قضية ضد النحاس بصفته الشخصية وبصفته وزيرا للداخلية .

مطالبيا بمبلغ عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض بسبب الاضرار الادبية التي لحقت به والتي نتجت عن تصريحات النحاس في مجلس النواب (١٥٠) وما لبث النحاس ان تقدم هو ايضا ببلاغ الى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع احمد حسين بسبب علاقاته مع هيئات اجنبية (١٥١)

وبعرض الموضوع على القضاء حسم الموقف لصالح مصر الفتاة حيث لم يجد النائب العام ما يقيم دليلا على ما يزعمه النحاس وعلى حد تعبير صحيفة مصر الفتاة « ان النائب العام قد تغاضى عن بلاغ النحاس بعد ان رأى انه لا يستحق مجرد النظر اليه » (١٥٢)

(١٤٨) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد الاول العادى ٢٢ يونيه

١٩٣٦ ص ٩٦ .

(١٤٩) المصدر السابق ص ٩٧

ويستقط وزارة مصطفى النحاس (ديسمبر ١٩٣٧) والمجىء بوزارة محمد محمود والتي ضمت من بين وزرائها كامل البندارى صديق احمد حسين بالإضافة الى محمد محمود نفسه والذي كانت تربطه باحمد حسين علاقات وطيدة (١٥٣) .

دخلت جماعة مصر الفتاة الى دور جديد هيا لها مكانة مميزة وسط القوى السياسية المتصارعة .

ومن المؤكد ان فترة حكومة محمد محمود تمثل ذروة النجاح في تاريخ مصر الفتاة حيث اطلق لها العنان في ممارسة دعوتها سواء من خلال المؤتمرات والندوات العديدة التي حرمت الجماعة على اقامتها او من خلال صحفها ولعل هدف محمد محمود هو الحصول على قدر من الشعبية واستخدم الجماعة كوسيلة بقصد النيل من الوفد الد أعداء الحكومة القائمة .

ومن قمة النجاح الذي وصلت اليه الجماعة الى منحدر الضيق والاضطهاد ويرجع احمد حسين ذلك الى سببين : —

اولا : هو الشباب المتحمس الذى كان يتصرف من منطلق المثالية وغنى عن البيان ان وزارة محمد محمود كانت لا تحقق هذه المثالية مهاجمتها الجماعة واشتدت في مهاجمتها واتخذت من شيخوخة محمد محمود واعتلال صحته ذريعة للهجوم .

ثانيهما : لقد كانت محلات بيع الخمر منتشرة فدعوة « احمد حسين » الى مهاجمتها وتحطيمها وكان من اشهر هذه الاحداث انقضاء اسماعيل عاهر على مهاجمة « الكاب دور » في الاسكندرية حيث وصلت المأساة الى ذروتها اذ تعرض لهم أحد الجلوس وكان موظفا كبيرا فاعتدوا عليه بالضرب حتى اصبح بين الموت والحياة واعتبر الانجليز ان عملية تحطيم الحانات من كبرى الكبائر فقرروا سحق مصر الفتاة سحقا حيث اعتقل الممدد الأكبر من الجماعة ووجهت الى احمد حسين تهمة قلب نظام الحكم (١٥٤) .

وبقدر العلاقة القوية بين مصر الفتاة وحكومة محمد محمود وبالرغم من النجاح والشهرة اللذين حققتهما الجماعة الا انها قد انحدرت الى الدرك الاسفل واعمل فيها الاعتقال والاعتقال والاضطهاد .

(١٥٣) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥ كيف اشركنى محمد محمود في الحكم بطريقة غير رسمية بقلم احمد حسين .
(١٥٤) صحيفة الشعب ١٩٨٢/٥/٢٥ من مذكرات احمد حسين — رئيس مصر الفتاة .

ويبدو ان السلطات البريطانية كانت متيقظة تماما لحركة مصر الفتاة على اعتبار انها تندد بمعاهدة ١٩٣٦ وتصفها بمعاهدة « الخزي والعار » ناهيك عن محاولة الاعتداء على الاجانب ومهاجمة دور اللهو مما ضاعف من كراهية الاحتلال لمثل هذا النوع من النشاط ووفقا لرأى السفير البريطانى « ان مثل هذا النوع من الانشطة مما يسبب قلقا لدى الاجانب فى مصر » (١٥٥)

وعلى الرغم من النجاح الذى حققته مصر الفتاة وانتشارها ووسط قطاعات كبيرة من الشباب او انحدارها مرة ثانية بسبب موقفها من حكومة محمد محمود على اعتبار انها عجزت عن تحقيق اى نوع من الإصلاح الداخلى فان مصر الفتاة تعد على رأس القوى التى استهانت بالقيم الدستورية وسأهت بشكل أو بآخر فى خلق مناخ سياسى يفتقد الى الديمقراطية ، فليس من قبيل المصادفة ان يتقدم أحمد حسين ببلاغ الى النائب العام (أكتوبر ١٩٣٧) يطلب التحقيق فيما ورد من اتهامات وجهها اليه النحاس باشا (بالتخابر مع دولة اجنبية) بالرغم من مرور أكثر من عام على هذه التهمة وليس من قبيل المصادفة أيضا ان يتضامن أحمد حسين مع الد خصومه كى يعملوا جميعا على إسقاط حكومة الوفد (١٥٦) . بل ويعتبر أحمد حسين ان اقالة الوفد هى البرنامج الوحيد الذى تقتبناه الجماعة (١٥٧) .

واعتقد ان ما أقدم عليه الأك فاروق من اقالة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) تعد التدخل الفعلى سواء لما أصاب مصر من حالة عدم الاستقرار السياسى فى فترة اواخر الثلاثينات وأوائل الاربعينيات أو لما وقع فى ٤ فبراير من أحداث تركت أثارا خطيرة على تاريخ مصر السياسى طوال فترة الحرب العالمية الثانية .

وتعددت أساليب المخطط الذى آمنت به مصر الفتاة والذى يعنى اقالة الوفد حيث رسمت الجماعة خطة بهدف النيل من الحكومة لا فى القاهرة وحدها بل فى القرى والمدن المصرية (١٥٨) .

(١٥٥) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٢٤٠ من لامبسون الى حكومته الاول من فبراير ١٩٤٠ .

(١٥٦) صحيفة الضياء ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٥٧) للضياء ١٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

(١٥٨) المراجعة ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ ، السياسة ١٥ ديسمبر ١٩٣٧ .

وكان خروج النقراشي واحمد ماهر من الوفد فرصة ثمينة استغلها احمد حسين للوقية بين صفوف الوفديين حيث استغل هذا الحادث اسوأ استغلال وسواء اكان هذا في اطار سياسة عامة رسمتها احزاب الاقلية ام ان هذه السياسة كانت مسلكا خاصا بمصر الفتاة فانها تتحمل فدرا كبيرا من المسؤولية على الرغم مما ساهم به الوفد من تصرفات تنقذ في معظمها الى الحنكة السياسية ووفقا لراى احد زعماء الوفد « لقد كان فصل النقراشي واحمد ماهر وبكل المقاييس خطأ سياسيا كبيرا (١٥٩) » .

ولم يتورع احمد حسين في ان يتقدم بالتماس في اغسطس ١٩٣٧ الى الملك فاروق بطرد الوزارة بجحة انها قد خالفت كل القوانين والاعراف (١٦٠) .

وبالرغم من ان نزاهة الوفد المالية حتى هذا التاريخ — كانت فوق كل الشبهات الا ان احمد حسين تقدم بالتماس الى الملك فاروق يشكك في ذمة النحاس ونزاهته المالية (١٦١) .

وهكذا ساهمت مصر الفتاة بتصيب لا بأس به من استعداد الملك ضد الحكومة الشرعية التي تمثل وبكل المقاييس الغالبية الفعلية من الشعب المصرى وتشاى اصحاب هذه الدعوة بقصد أو بغيره ان اقالة حكومة تتمتع بالغالبية العظمى في البرلمان وتلقى تأييدا كاسحا من الجماهير يعد بداية لسلسلة من المخاطر دفعت فاروق الى الاستهانة بالدستور والقانون ودفعت الوفد ايضا الى الاقدام على تصرفات لا تتفق بحال مع تاريخه الوطنى العريق ودوره الرائد في قيادة الحركة الوطنية المصرية ويلاحظ ان السمة المميزة لتلك الجماعة هي التناقض في الراى وافتقار الرؤية السياسية الثابتة حيث كانت الغالبية العظمى من اعضاء الجماعة من بين طلاب المدارس الثانوية والجامعات وحدانة السن والتحمس كلاهما شرط مطلوب في الايجان المطلق وتقبل النظريات التي تخاطب العواطف أكثر مما تخاطب العقول .

(١٥٩) فؤاد سراج الدين مقابلة شخصية ١٩٨٢/١١/٨ جاردن سيتى القاهرة .

(١٦٠) د. على شلبى جماعة مصر الفتاة ودورها في الحياة السياسية المصرية — القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٩٧ .
(١٦١) صحيفة الثغر ١٦ سبتمبر ١٩٣٧ .

ومن بين القضايا التي ظهر فيها التناقض واضحاً اشتراك مصر في الحرب بجانب بريطانيا فعندما تأزم الموقف الدولي وبدأت نذر الحرب أخذ أحمد حسين يدعو جميع الأحزاب وكل القوى السياسية إلى التضامن في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها مصر (١٩٣) وعندما تعقدت الأوضاع الدولية وبدأ واضحاً أن الحرب واقعة لا محالة أعلن الدكتور مصطفى الوكيل (نائب رئيس مصر الفتاة) أن التضحيات التي قدمتها الشعوب العربية والإسلامية لكل من إنجلترا وفرنسا طوال السنوات الطويلة الماضية قد ذهبت هباءاً ولم نحصل في مقابل ذلك إلا على كل ما يسوء إلى وحدة واستقلال هذه الشعوب ولذلك فلن نقف إلى جوار الحلفاء في الحرب (١٩٣) ويضيف أحمد حسين قائلاً أن الجلاء عن الأراضي المصرية إذا انتهت الحرب هو ثمن وقوف مصر إلى جانب إنجلترا (١٩٤) .

ثم يتراجع أحمد حسين عن هذا الموقف وبلا أي مبررات مقبولة ليعلم أن علاقاتنا الوطيدة بالدولة الحليفة تلزمنا بالوقوف مع الحلفاء وإعلان الحرب ضد النازية (١٩٥) ونشرت صحيفة مصر الفتاة سلسلة من المقالات تبرر أهمية دخول مصر الحرب على اعتبار أن بريطانيا مستتدر هذا الموقف من مصر ومن المؤكد أن النصر سيكون في جانب الحلفاء ولذا فإن الفرصة متاحة لكي تحصل مصر على استقلالها (١٩٦) .

وعندما تتدخل الحرب بالفعل تتراجع مصر الفتاة عن موقفها السابق فيعلن أحمد حسين أن موقف جماعته من قضية الحرب يتوقف على أن تعلن بريطانيا استقلال مصر استقلالاً عملياً وإن تعترف بحقوقنا في السودان وحل قضية فلسطين جلاً مرضياً (١٩٧) .

(١٩٣) مصر الفتاة ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٩ م .

• نفس المصدر السابق أول مايو ١٩٣٩ .

• نفس المصدر ١٩ أغسطس ١٩٣٩ .

• المصدر السابق ٣١ أغسطس ١٩٣٩ .

• نفس المصدر ٢٦ أغسطس ١٩٣٩ .

• نفس المصدر ٢ سبتمبر ١٩٣٩ .

وعلى ضوء كل هذه التصريحات والبيانات المتناقضة فلم يكن لمسرح الفتاة موقف محدد وانما كان التردد اهم سمة لازمت تلك الجماعة على الرغم من أن أحمد حسين قد حاول أن يبرر هذا الموقف بقوله : «ان الانتصارات للكلمة التي حققها الالمان اقتضت منا أن نعيد خطتنا حيث تحدثت مهمة مصر الفاء بالثورة المسلحة على الانجليز وطردهم من مصر وقد قوى من فكرة الثورة المسلحة ضد الانجليز تلك الانتصارات الكاسحة التي احرزها هتلر في بادئ الامر وكانت خطتنا ، ان وقت هجوم الالمان على الانجليز هي ساعة الصفر حيث نعلن الثورة المسلحة في كل ارجاء مصر (١٩٨) .

ووفقا لخطة الثورة والتي وضعها احمد حسين وفتحى رضوان فانها تقوم على احتلال عدد معين من القرى حول كل مركز ثم الزحف من القرى لاحتلال المراكز ومن المراكز الى عواصم المديرية على ان يكون ذلك مشفوعا بقطع السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات واعدت الخطة في شكل منشورات لا تنجح ولا يعرف محتواها الا بعد اعطاء كلمة السر وبدأت عملية جمع الاسلحة واستأجر الحزب عددا من المنازل لكي تكون مكائنا للأسلحة والمنشورات (١٩٩) الا أن ميون الاحتلال كانت ترقب كل حركة من حركات الحزب ويبدو أن الانجليز كانوا على علم بحقيقة الثورة التي يخطط لها احمد حسين وفتحى رضوان الا أنهم كانوا ينتظرون اللحظة المناسبة الكفيلة بالقضاء على هذا الحزب واقتلعه من جذوره ولعل هذا يفسر اضطهاد بريطانيا لمصر الفتاة اكثر من غيرها من القوى الاخرى ولما كانت ثورة رشيد على الكيلاني في العراق وموقف مصر الفتاة المؤيد لها فقد بدأت سلطات الاحتلال تشدد في المطالبة باعتقال احمد حسين ورجال حزبه بعد أن جاهرُوا بدعوتهم في اهمية الثورة ضد الانجليز كما فعل الصراقي (١٧٠) .

-
- (١٦٨) صحيفة الشعب من مذكرات احمد حسين ١٩٨٢/٦/٢٢ .
 (١٦٩) لقاء مع فتحى رضوان سكرتير عام مصر الفتاة وتقتذ ١٩٨٢/٨/٩ ،
 صحيفة الشعب ١٩٨٢/٦/٢٢ .
 (١٧٠) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات احمد حسين ، مذكرات اللواء ابراهيم امم رئيس البوليس السياسى مسحيفة الجمهورية ١٧ يناير ١٩٥٦ .

وهكذا صُنيت حركة مصر الفتاة وتمكن الاحتلال من تسديد ضربة قوية مكنته من اقتلاع هذا النبت الذى يعد نتاجاً لتربة مصرية خالصة بالرغم من ظاهرة التردد والتي تبررها ثورة الشباب وحماسه وفي الوقت الذى وقعت فيه أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كانت السجون المصرية تكثف بالمئات من أعضاء مصر الفتاة وعلى رأسهم أحمد حسين وفتحى رضوان ولذا فلم يكن وقع هذا الحادث عليهم إلا بالقدر الذى تسمح به ظروف الاعتقال حيث تصور أحمد حسين أن النحاس قد انتقد مصر بقبوله تأليف الوزارة ويضيف أحمد حسين عن ذكرياته في تلك الفترة قائلاً : لم نطم بالملابسات التى صاحبت تشكيل وزارة ٤ فبراير وبدأ النحاس وكنهه المنفذ فاتفقنا أنا وزملائي أن نرسل له برقية تأييد ولم تكن ندرى أننا بذلك نصلطم مع عواطف الكثير من زملائنا والذين تركوا الحزب احتجاجاً على هذا الموقف . (١٧١) .

ويطرق فتحى رضوان على هذه الرواية قائلاً : لقد بعث أحمد حسين ببرقية تأييد إلى النحاس تحمكه عوامل شخصية قد يكون الاعتقال من أهمها وليس صحيحاً أنه قد استشار البعض أو أخذ رأينا في ذلك (١٧٢) .

وبالرغم من المبررات التى يسوقها أحمد حسين والتى دفعته إلى أن يبعث إلى النحاس مهنئاً بما حدث على اعتبار أن حالة الاعتقال كانت حائلاً دون معرفة ملابسات الموضوع إلا أن نص البرقية يفيد خلاف ما ذكره أحمد حسين « لقد منحكم الأمة ثقتها بأعظم مما نطقت في أى يوم ولن يكون هناك سوى شرذمة قليلة من الرجال الحسودين الحقودين الذين يشرعون في دسائسهم وهؤلاء لن يكون لهم حظ قليل أو كثير .. لقد أصبحت أثق ثقة مطلقة في أن مصلحة مصر ومستقبلها هو هدفكم في كل ما تعملون أو تقولون (١٧٣) .

(١٧١) الشعب ١٩٨٢/٦/٦٩ من مذكرات أحمد حسين .

(١٧٢) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٧٣) المصرى ٩ فبراير ١٩٤٢ ، الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ .

والجدير بالملاحظة أن برقية أحمد حسين تعد البرقية الأولى في تهنة النحاس فلم يحدث أن اقدمت أى قوة سياسية أخرى على اتخاذ هذا الموقف وإنما كل الاتجاهات السياسية والحزبية قد استنكرت هذا الحادث من منطلق أن الوفد ضليع في تأمره مع الاحتلال .

ومن المؤكد أن أحمد حسين قد مل أمر الاعتقال معتقدا أن النحاس من الممكن أن يعيد النظر في أمر اعتقاله وإما القول بأنه لم يكن يعرف كل ملابسات الموضوع فلا يقيم دليلا على موقفه بدليل أنه قد عرف فيما بعد ولم يقدم على ما يناقض موقفه السابق ومن البراهين التي تقوم دليلا على هذا الاعتقاد هو هروب أحمد حسين من السجن ثم اتصاله بفؤاد سراج الدين الذى وعده بعدم العودة الى الاعتقال وبالفعل فقد وافق النحاس على الامرار عن أحمد حسين بصفة خاصة (١٧٤) .

ويبدو أن أحمد حسين قد عمل على الخروج من السجن بكل الوسائل الى درجة انه بعث برسالة الى مدير المخابرات بالجيش البريطانى « جنرال كلايتون » يقول فيها : عندما بدأت الحملة الانجليزية على ليبيا شعرت برغبة شديدة فى أن اكتب لك لأعرب لك عن تمنياتى الصادقة لنجاح هذه الحملة الا اننى توقفت خوفا من أن تبسب كتاباتى بأنها نوع من المراهنة أو الرغبة فى أن يطلق سراحى الا أن توقف المعارك على حدود ليبيا دفعنى الى أن اكتب لك ، لقد كان رأى الذى بسطته لك منذ مقابلتنا الأولى وظللت متمسكا به ، أن مصلحة مصر الحاضرة والمستقبلية تقتضى بضرورة تعاونها مع انجلترا تعاوننا على أوسع نطاق ممكن فان موقف مصر بعيدا عن هذا النزاع يعتبر موقفا شاذا (١٧٥) .

ولعل هذا الموقف من زعيم مصر الفتاة يشير الى عدة اعتبارات هامة : -

أولا : أن رسالة أحمد حسين الى النحاس عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ هى محاولة لجس نبضه ولعل أحمد حسين قد اتخذ من صداقته

(١٧٤) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ جاردن سبى القاهرة .
(١٧٥) دار الوثائق القومية احد تقارير السرايات الملكية صورة طبق الاصل من خطاب أحمد حسين الى كلايتون بتاريخ ١٩٤١/١٢/٧

لفؤاد سراج الدين (١٧٦) وسيلة من وسائل الضغط على النحاس، وهذا ما تحقق فعلا .

ثانيا : ان تاريخ الصراع الطويل بين حزب الوفد وجماعة مصر الفتاة والخلافات التي لم تتوقف بينهما كل هذا يدفعنا الى الاعتقاد بان رسالة احمد حسين الى النحاس تعد تراجعا اكيدا بسبب حالة الاعتقال .

ثالثا : ان رسالة احمد حسين الى « كلايتون » مدير المخابرات البريطانية تعد تناقضا غريبا في سياسة احمد حسين يؤكد من خلالها ايمانه العميق بقضية الحلفاء وهذا ما يتعارض تماما مع سياسته السابقة وهذا الموقف يعد تراجعا ليس له ما يبرره الا محاولة النظر في أمر الاعتقال وعلى الرغم من موقف مصر الفتاة من معاهدة ١٩٣٦ هذا الموقف الذي يتسم بالرفض الشديد الا انه لا مانع لدى احمد حسين من أن يعتبر بريطانيا دولة صديقة وحليفة وهو يشير من طرف خفي الى رغبته في الانراج عنه .

ولعل عددا كبيرا من أعضاء مصر الفتاة قد اعتبروا ان موقف احمد حسين يعد تراجعا عن الخط الوطني الذي اتخذه الحزب لنفسه حيث تعرض الحزب لأول مرة الى انتقادات خطيرة حيث اعتبر فتحى رضوان (سكرتير عام الحزب) أن ما حدث في ٤ فبراير يعد صدمة تجمعت بسببها المشاعر فلقد كان الاعتداء على الملك بهذه الصورة اعتداء على مصر كلها ولم يكن موقف احمد حسين موقفا مسئولا (١٧٧) .

ومن هنا فقد تقدم فتحى رضوان باستقالته من الحزب احتجاجا على موقف احمد حسين من أحداث ٤ فبراير ونجح فتحى رضوان في اجتذاب عدد من الاعضاء الحائقين على سياسة احمد حسين وكونوا اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى (١٧٨) .

محظظة ١٣ وثيقة رقم ٨ .

(١٧٦) الشعب ١٩٨٢/٦/٢٩ من مذكرات احمد حسين حيث اشار الى أن مؤاد سراج الدين كان زميلا له في الدراسة .

(١٧٧) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٦ .

(١٧٨) المصدر السابق ، اللواء الجديد ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وهذه اللجنة لم تقم بأى دور ظاهر خلال سنوات الحرب اللهم الا بعض للنشاطات المبرية التي سيرد الحديث عنها في مونس آخر من هذا البحث .

ومن المؤكد ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قد ترك اثرا على حزب مصر الفتاة يختلف تماما عن اثر نفس الحادث على بقية الاحزاب فبينما كل الاحزاب قد استمدت من احداث ٤ فبراير قدرا كبيرا لشعبيتها على حساب الوفد الا ان مصر الفتاة قد انقسمت على نفسها مما حدا بالكثيرين من اعضائها الى البحث عن قوى اخرى بخلاف القوتان المتنازعتان .

ومنذ منتصف سنة ١٩٤١ فقد صدرت الاوامر باعتقال زعماء مصر الفتاة والغالبية العظمى من اعضائها وبذلك تجرد نشاطها تماما فلا جرب ولا اعضاء ولا صحيفة ولا نشاط من أى نوع خلال الفترة المتبقية من الحرب ويمكن ان نلخص بعض العوامل التي ادت الى اجهاض مصر الفتاة .

اولا : موقفها من ثورة رشيد على الكيلانى وما ترتب على ذلك من اعتقال معظم اعضائها .

ثانيا : عدم صلابه احمد حسين ومحاولة اتصاله بالذ خصومه وهم الانجليز والوفضيون مما ترك انطباعا سيئا لدى غالبية اعضاء الحزب .

ثالثا : موقف احمد حسين من احداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وما ترتب على ذلك من خروج فتحي رضوان لكى يكون « اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى »

وعلى العموم فان العلاقة بين حادث ٤ فبراير وحزب مصر الفتاة لم تكن علاقة وطيدة نظرا لان الاحتلال قد تمكن من القضاء على الحزب في منتصفه ١٩٤١ عن طريق الحديد من الاجراءات سواء بالنفى أو الاعتقال ولذا فان الاثر كان محدودا لدرجة كبيرة وعلى الرغم من كل ذلك فان عددا كبيرا من الشباب قد انتابته حالة عدم الثقة سواء فى مصر الفتاة أو فى غيرها من الاحزاب الاخرى ولذا فقد انصرفت اعداد هائلة للعمل فى تنظيمات سرية اعتقادا منهم بان الاغتيالات هى الطريق الوحيد لخلاص مصر من اوضاعها المتردية وهذا ما سنتناوله فى الدراسة التالية .

قوى أخرى لعبت دورا هاما في مجرى الاحداث :

بصدور الحديث عن القوى التي تائثرت بشكل أو بآخر باحداث ٤ فبراير يتصدر الحزب الوطني مكانة هامة سواء في خلق المناخ الذي تمخضت عنه الاحداث أو في ردود الفعل التي نجمت عن الحادث بالرغم من أن مساهمة الحزب لم تكن تتناسب والمكانة الهامة التي كان يقبواها في أوائل هذا القرن حيث كان يتصدر حركة النضال الوطني . الا ان مواقف الحزب من القضايا الوطنية وتشده بالمطالبة باحتية مصر في الحصول على استقلالها بلا قيد أو شرط وبعده عن أى نوع من أشكال المساومة وتمسكه بمبدأ د لا مفاوضات الا بعد الجلاء ، كل تلك العوامل جعلت من الحزب الوطني هدفا للاحتلال ثم كان موقفه من معاهدة ١٩٣٦ والتي اعتبرها حماية قاسية تجعل الاحتلال شريعا وتؤيد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتمكن الانجليز من التسلط على ارضنا وسماثنا . (١٧٩)

وبات الحزب هدفا للقوى التي ساهمت في مفاوضات ١٩٣٦ وموضع تهكم من رجالات الاحزاب والذين كانوا يعتبرون معاهدة ١٩٣٦ مصادرة الشرف والاستقلال في الوقت الذي تنكر لها الحزب الوطني واعتبرها معاهدة الخزي والعار والاستسلام (١٨٠) .

وهذه السياسة المتشدة لا تتفق بحال مع ما ارتضاه حامض رمضان (رئيس الحزب الوطني) من الاشتراك في حكومة محمد محمود سنة ١٩٣٨ ثم حكومة حسن صبرى سنة ١٩٤٠ حيث كان الاشتراك في هاتين الحكومتين يعد اعترافا ضمنييا بمعاهدة ١٩٣٦ لا يتفق والسياسة العامة التي ارتضاها الحزب بالاضافة الى أن الاشتراك في هاتين الحكومتين يعد مساهمة اكيدة لضرب القوى الديمقراطية لان قبول العمل مع حكومات لا تستند الى أى قاعدة جماهيرية يعد خدعة لكيدة للقصر ورجالاته والذين افسدوا الحياة السياسية بقصرقاتهم الانانية وخلافاتهم الشخصية ولعل اشتراك الحزب الوطني بماضيه الطويل وكفاحه المشرف يعد صحة اكيدة قضت على البقية البنائية من نضال هذا الحزب (١٨١) .

-
- (١٧٩) معاهدة ١٩٣٦ حماية قاسية - كتيب من نشرات اللجنة الادارية للحزب الوطني - القاهرة ١٩٣٦ ص ١ .
 (١٨٠) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/١/٨ .
 (١٨١) نفس المصدر السابق .

والحقيقة انه على الرغم من عدم جاهزية الحزب في تلك الفترة - موضع البحث - الا ان بعضا من اعضائه امثال فكرى اباطة وعبد الميزم للصوفانى قد لثروا الحياة البرلمانية بمناقشاتهم الموضوعية وسلوكهم الحميد ولم تات مناسبة الا وكان لاعضاء الحزب الوطنى صوت مسموع منحددين دائما بالسياسة الانجليزية وضرورة وضع حد للعلاقات المصرية البريطانية على ضوء الاعتداءات المتكررة والتي يرتكبها جيش الاحتلال جهارا نهارا ضد المواطنين المصريين وحمل فكرى اباطة حملة شديدة ضد المشروعات الاستعمارية صناعية وحربية والتي وصفها بانها تهدف الى خدمة الاحتلال وضد مصالح البلاد (١٨٢) .

وفيمما يتعلق بموقف الحزب سواء من اعلان الاحكام العرفية او من قضية دخول مصر الحرب بجانب بريطانيا فقد رفض أى شكل من أشكال المساعدة لبريطانيا على اعتبار ان مصر قد قدمت العديد من التضحيات طوال فترة الوجود البريطانى في مصر ولم تحصل الا على الجحود والنكران (١٨٢) .

وبوقوع حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ اجتمع الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان وأعد مذكرة مستفيضة عن مركز مصر السياسى واعتداء انجلترا المسلح على السيادة المصرية وعدم احترام حكومة النحاس لى قانون أو دستور ولم تغفل المذكرة ان تندد بمعاودة ١٩٣٦ باعتبار انها اساس كل بلاء وارسلت صور من هذه المذكرة الى الملك فاروق والى النحاس كما بعث بصور منها الى وزير امريكا المفوض في القاهرة ووزير السويد والقائم على مصالح روسيا في مصر (١٨٤) بل وقد حاول حافظ رمضان ان يقود حملة ضد معاهدة ١٩٣٦ للمطالبة بالغائها نظرا للاعتداء الذى وقع من انجلترا على مصر - واستطاع الحزب الوطنى ممثلا في رئيسه ان يحصل على توقيع الدكتور أحمد ماهر والشوربجى بك واسماعيل صدقي باشا الا ان الخطة لم تنجح لان البعض كحافظ عفيفى والشمسى باشا لم يقبلوا التوقيع على مثل هذه الوثيقة ولذا فقد اخفقت الفكرة (١٨٥) .

(١٨٢) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد العادى ٣ مارس ١٩٤٣

صفحة ٣١٨ .

(١٨٣) مضابط مجلس النواب مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول - الجلسة الثانية والثلاثون ١٩ اغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٨٣ .
(١٨٤) الاحرام ١٤/٢/١٩٧٥ صور من تقارير الامن للعام التى تسجل تحركات خصوم الوفد عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .
(١٨٥) دار الوثائق القومية تقارير الامن العام حكمدارية بوليس مصر ١٦ لبريل ١٩٤٢م تقرير رقم ١٣ محفظة رقم ٣ .

وعلى ما يبدو غلّ عدا كبرا من أعضاء الحزب الوطني وخصوصا من بين الشباب قد انخرطوا في العمل السري بعد أن فقدوا كل أمل في الأحزاب التقليدية تلك الأحزاب التي تسبب لهم الاحتلال وتكبل له الذبح والمصا .

من هنا فقد تصدر قطاع كبير من شباب الحزب الوطني العمل السري واتخذوا من الاغتيالات وسيلة لاجبار الاحتلال على اللزوخ لمطالبهم ولعل خطتهم كانت تقوم على اعادة مدرسة ثورة ١٩١٩ والتي وصفت بانها مدرسة المفاوضات والتخايل (١٨١) حيث كانت معاهدة ١٩٣٦ من وجهة نظرهم اعتراف واضح باشتراك بريطانيا في حكم مصر ثم كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعلى مرأى ومسمع من كل الأحزاب السياسية هو بداية تشكيل جماعة حسين توفيق والتي وضعت في برنامجها اغتيال كل من سامح في أحداث ٤ فبراير وفي مقدماتهم للنحاس باشا ثم امين عثمان (٧٨١) .

ويعتقد حسين توفيق ان الوفد قد خان خيانة عظمى في مسألة ٤ فبراير وان زعماء الأحزاب ليس فيهم نفع بل جسيمهم قد اضرروا البلد ضررا كبيرا (١٨٨) .

ووفق ما ذكره حسين توفيق في قضية مقتل امين عثمان تبدو عبدة حقائق هامة : -

أولا : ان جماعة حسين توفيق كانت تسمى جماعة الشباب المجاهد .
ثانيا : ان هذه الجماعة قد تكونت عقب ٤ فبراير وكرد فعل لسياسة التواطؤ بين الوفد والانجليز .

ثالثا : ان هدف التنظيم هو اغتيال كل من سامح في صنع احداثه ٤ فبراير بدءا بالسياسيين المصريين (١٨٩) .

ويبدو ان هناك علاقة وطيدة بين جماعة حسين توفيق والتنظيم الذي اعد له القصر والذي يسمى « بالتنظيم الحديدي » والذي كان من اهم اهدافه اغتيال كل صائمي ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث ذكر احمد مرتضى المزاوي والذي شغل

(١٨٦) اسحاق الحسيني مرجع سبق ذكره ١٥١ - ١٥٢ ، الاميرلم ١٩٥/٢/١٤ .

(١٨٧) لطفي عثمان - المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية للقاهرة ١٩٤٨ ص ٢١٨ .

(٢٨٨) نفس المرجع ص ٢ .
(١٨٩) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

منصب وزير الداخلية عدة مرات وتقبلها كان معديرا للامن العام وكان على علاقة وطيدة بالقصر : « ان الملك فاروق قد دفع مبالغ طائلة لاعداد هذا التنظيم بهدف اغتيال النحاس وامين عثمان وكل من ساهم في ٤ فبراير الا ان الملك قد فقد ثقته في هذا التنظيم بعد فشل محاولة قتل النحاس مرتين مما اضطره الى التفكير في اعداد تنظيم آخر يكون قادرا على اصطلياد الرؤوس الكبيرة (١٩٠) »

وعلى ما يبدو فان مصرع امين عثمان (يناير سنة ١٩٤٦) هو العمل الوحيد الذى قام به هذا التنظيم (١٩١) وكانت الخطة تعنى مقتل امين عثمان ثم قتل النحاس اثناء سيره في جنازة امين عثمان *

ويؤكد احد زعماء التنظيم السرى والمتقنين الى الحزب الوطنى ان مسعد كامل « ابن شقيقة فتحى رضوان » هو المخبر والمخطط للمجموعة التى اغتالت امين عثمان وان كل الاعضاء كانوا من الشباب المتقنين الى الحزب الوطنى (١٩٢) *

ووفق اعتقدي فان انتماء اعضاء التنظيم الى الحزب الوطنى لا ينفي علاقتهم بالقصر على اعتبار ان التنظيم كان يمر بمراحل مختلفة وان اعضاءه فى الغالب لم يكونوا على علم بان القصر وراء مخططهم حيث كانت الاتصالات تتم عن طريق شخص معين هو قمة التنظيم ولعله الدكتور يوسف رشاد (١٩٤) *

ويعتقد احد الناصريين ان باقى التنظيمات المصرية لم تكن لا من حيث الكيف ولا الكم بالقدر الذى تتطلبه حالة البلاد والتنظيم الوحيد الذى كان فعلا هو تنظيم حسين توفيق والذى اعتمد على شخصية حسين توفيق فقط (١٩٥) *

(١٩٠) احمد مرتضى الراغى * غرائب من عهد فاروق - بيروت ١٩٧٦
صفحة ٦٨ *

(١٩١) نفس المرجع ص ٦٩ *

(١٩٢) المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية مرجع سبق

ذكره ص ٢٠٠ *

(١٩٣) عبد العزيز على * الناصر الضامات للقاهرة ١٩٦٦ ص ١٩٥ *

(١٩٤) كان قمة التنظيم هو الدكتور يوسف رشاد وزوجته نهى رشاد

صديقة فاروق * احمد مرتضى الراغى مرجع سبق ذكره ص ٥٧ *

(١٩٥) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة القاهرة *

وتشير الوثائق الامريكية الى العلاقة بين القصر والتنظيم الاحديدي
والذى امتد ليشمل عددا كبيرا من ضباط الجيش المصرى والذين يؤيدون الالمان
بصورة مطلقة (١٩١) وتشير الوثائق الامريكية ايضا الى ان عيون المخابرات
البريطانية كانت متيقظة لئلا تلك الانشطة الضارة بقضية التحالف على
اعتبار ان ضباط الجيش المصرى يخططون لشيء ما ولعل هذا الشيء هو اعلان
ثورة عسكرية داخل الجيش او اغتيال ضباط الحلفاء فى القاهرة وهذا
مما ضاعف من قلق السفير البريطانى فى القاهرة (١٩٢) .

وتعتبر قضية مصرع امين عثمان هى مفتاح الوصول الى هذه الجماعة
وتعتبر المحاكمة فى هذه القضية من المحاكمات التاريخية الهامة فى تاريخ مصر
السياسى حيث دار معظمها حول الكشف عن جذور حادث ٤ فبراير وان المتهمين
جميعا قد ركزوا على هذا الحادث باعتباره دافعا وطنيا « هو نفس الشيء الذى
اعتمد عليه الدفاع على اعتبار ان الاعتداء على الملك وهو رمز البلاد يعتبر
اعتداء على الوطن كله (١٩٨) .

وتشارك النيابة المتهمين فى اعتبار حادث ٤ فبراير وصمة فى جبين
الامبراطورية البريطانية ودليلا على البربرية التى حوى اليها الانجليز فى ذلك
اليوم الاغبر (١٩) .

وعندما يسحب النائب العام « محمود منصور » الكلام السابق الذى
اشار اليه « انور حبيب » وكيل النائب العام « يثور المتهمون ويمسلق
حسين توفيق : عار عليك يا حضرة النائب العام ان تسحب هذا الكلام الوطنى
وكن شجاعا ولا تخش شيئا » وقال : انور السادات انا افضل ان لشتق
الف مرة على ان ارى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير
المشرف (٢٠٠) .

(١٩٦) وثائق الخارجية الامريكية ٩١ من كيرك الى الخارجية الامريكية ٢٣
F.W. 862. 20.83. 4 مايو ١٩٤٢ .
(١٩٧) المصدر السابق نفسه .
(١٩٨) ملف قضية امين عثمان المجلد الاول ص ٧٥٤ دار القضاء العالى
القاهرة .

(١٩٩) المصدر السابق نفسه .
(٢٠٠) لطفى عثمان « المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ص
٢٠٨ ٢٠٩ .

واستند المحامون في دفاعهم عن المتهمين الى ما نشرته الصحف عقب اقالة الوفد سنة ١٩٤٤ على اعتبار ان ما اقترفه يعد جرماً لا يفتقر ثم تناول الدفاع ايضا مسلك امين عثمان وتحيزه الواضح الى جانب الانجليز حيث شبه مصر في علاقاتها بانجلترا بالزواج الكاثوليكي ولذا فقد شبه مصر بامرأة وبريطانيا بالرجل (٢٠١) .

ولم تقتصر هيئة الدفاع عن تورط امين عثمان في حادث ٤ فبراير وانما امتد الحديث ليشمل موقفه ايضا من مفاوضات ١٩٣٦ حيث يؤكد على ماهر ان طلبات الانجليز كانت كثيرة ولما اشار على السفير البريطاني بهذه الملاحظة اجاب بان الذنب ليس ذنبه لان امين عثمان افهمه ان النحاس يساوم كثيرا ويحاول دائما ان ينتقص ٥٠٪ من طلبات الانجليز ولذا فقد تقدموا بطلبات مبالغ فيها (٢٠٢) .

ولقد اشارت تقارير البوليس السياسى الى صعود نجم امين عثمان اعتمادا على الانجليز ففى أحد التقارير ما يشير الى قرب تولى عثمان الوزارة كما يشيع هو ذلك ويقول أن معه من الوزراء الحاليين ما يؤيده فوجوده فى رئاسة الوزارة عند اعتزال النحاس الحكم (٢٠٣) .

ومن غير شك فان هيئة المحكمة قد اكدت على تلك الدوافع التى دفعت هؤلاء الشباب للاقدام على ما فعلوا اعتقادا منها بان مصر كلها تشاركهم فى دوافعهم للوطنية الا انها - هيئة المحكمة - لا تقر مبدأ القتل كوسيلة للوصول الى أى غرض مهما كان نبيلاً ولقد رأت المحكمة انه لا يرجى من مثل المتهم ان يزن ويقدر عوامل الاستفزاز بل دعاها على انها خيانة للبلاد الى جانب تاريخ الاحتلال لمصر ، كلها عوامل راعتها المحكمة فى الحكم على هؤلاء الشباب (٢٠٤) .

(٢٠١) الوفد المصرى ٨ فبراير سنة ١٩٤٠ من كلمة امين عثمان فى حفل كلية فيكتوريا والذى حضره السفير البريطانى .

(٢٠٢) محسن محمد التاريخ السرى لمصر ص ٧١ ، لطفى عثمان مرجع سبق ذكره ص ١٢٣ .

(٢٠٣) دار الوثائق القومية - تقارير البوليس السياسى محفوظة رقم ٤١٣ (سرى ، جتون ، وتم) .

(٢٠٤) دار القضاء العالى ملف قضية امين عثمان المجلد الاول ص ٤٧٠ -

ومن المؤكد ان هؤلاء الشباب كانت تحركهم دوافع وطنية خالصة وبالرغم من اعتقادنا بان هذا التنظيم كان يعمل في ذلك القصر ولاهداف خاصة من وجهة نظر السراى (٢٠٥) الا اننا نعتقد ان هؤلاء الشباب لم يكونوا على بينة من مخططات السراى وانما كان للدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وزوجته (نهى) الدور الرئيسى فى استغلال هؤلاء الشباب وتوجيههم بما يتفق واغراض القصر وفى الوقت نفسه فليس هناك ما يثبت ادانة القصر وهذا ما حرص عليه فاروق جيدا .

والمؤكد ان احزاب الاقلية قد نجحت فى استغلال حادث ٤ فبراير والنيل من الوفد مما حدا بالكثيرين من اعضائه الى الانصراف عنه وكانت الفرصة مهيأة لظهور قوى اخرى احتلت حيزا هامشيا على مسرح الاحداث المصرية وتعنّى قوى اليسار حيث الدعاية السوفيتية قد حققت قدرا كبيرا من النجاح وغالبا وبدون قصد فقد كان الامريكيون والبريطانيون يقومون بمهمة الدعاية للسوفيت والتاكيد على تطورهم العسكرى وتقدمهم الاجتماعى والاقتصادى وعللوا هذه الظفرة فى حياة المجتمع الروسى بالثورة الروسية التى تمكنت من استيعاب كل مشاكل المواطن الروسى (٢٠٦) .

ومن الطبيعى فى مثل هذه الظروف ان تنتشر وبسرعة الافكار الاشتراكية والماركسية وخصوصا بين الناقمين على النظام ولعل ظروف الحرب من العوامل التى ساعدت على ازدهار هذا النشاط حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية آخذة فى التدهور والقوة الشعبية الوحيدة القادرة على التأثير فى المجتمع المصرى (الوفد) بدأت تنهار عقب احداث ٤ فبراير ووفقا لشهادة احد المعاصرين لقد كانت احداث ٤ فبراير من اهم العوامل التى لفتت الانتظار الى الافكار الماركسية والاشتراكية (٢٠٧) وفوق كل ذلك مراعاة بريطانيا لظروف التحالف مع الاتحاد السوفيتى حيث سمحت بممارسة هذا النوع من النشاط (٢٠) هذا بالإضافة الى الانتصارات المكسبة التى حققتها السوفيت ضد قوات المحور واقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٤٢ كل ذلك ادى الى انتشار الماركسية فى مصر .

-
- (٢٠٥) احمد مرتضى الراعى مرجع سبق ذكره ص ٦٨ - ٧٠ .
 (٢٠٦) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٢٤١ من الخارجية الامريكية الى كيرك للتفسير الامريكى فى القاهرة ١٠/١٩٤٣ .
 (٢٠٧) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الاحرار ١١ أبريل ١٩٨٣ .
 (٢٠٨) د. عاصم الحسنى مصر فى الحرب العالمية الثانية ص ٣٣٤ .

لثانية وانما ترجع جذورها الى نهاية العقد الثانى من القرن العشرين حيث نشأ الحزب الشيوعى المصرى الذى تمكن من ضم مجموعات من العمال الذين اسهموا فى ثورة ١٩١٩ (٢٠٩) الا ان ظروف الحرب وما ترتب عليها من علاقات شاذة خفقتها معاهدة ١٩٣٦ قد ساعد على خلق المناخ المناسب الذى ترعرت فيه تلك الافكار بشكل اطلق كل القوى السياسية الاخرى حيث تشكلت العديد من الخلايا حملت كل منها اسما مغايرا للآخر فهناك « اللجة المركزية للمنظمة الشيوعية المصرية » والتي كانت تصدر نشرات الى الطبقة العاملة .. وأخرى تحمل اسم « منظمة المقاومة الشعبية » واقتصرت مهمتها على توزيع الكتب الشيوعية على الطلبة والعمال ثم « الحزب الشيوعى المصرى » والذى كان يتولى كتابة التقارير والنشرات وحفظها فى مكان سري وهناك منظمة اخرى تحمل « حركة ديمقراطية تقدمية وطنية » وكان يختصر اسمها بكلمة « حتسو » ويرأسها صهوينيان احدهما مليونير يدعى « كوريل » والاخر يدعى « دويك » والاول كان ينفق بسخاء على منظمته ويعمل تحت ستار التجارة وكانت الهمة الحقيقية لهذه الجماعة امداد الصهيونية فى فلسطين بما تحتاج اليه من معلومات عن مصر ٢١٠ .

وفى سنة ١٩٤٢ تأسست « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » ولعمل اسمها كافة للدلالة على نوعية النشاط الذى اختاره مؤسسها « هنرى كوريل » وخلال احدث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وبينما كانت القاهرة تموج بالمظاهرات قامت الحركة بطبع المنشورات باللغة العربية تقول فيها « لا تتصوروا ايها المصريون ان الالمان افضل من الانجليز ويمضى « كوريل » فى روايته قائلا : وخرجت لاوزع هذه المنشورات انا وجورج بوانتية وكان منظرا مضحكا لثنان. من الاجناب جيوزعان منشورات باللغة العربية وقد وزعنا ٤٠٠ نسخة من هذه المنشورات (٢١١) .

(٢٠٩) د . رفعت السعيد تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر القاهرة ١٩٧٥ ص ١٥٨ .

(٢١٠) احمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص ٢٠ ، ٢١ .

(٢١١) د . رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ محضر

نقاش اجراه المؤلف مع هنرى كوريل فى باريس سنة ١٩٦٨ .

وقد اعتقل هنرى كوربيل سنة ١٩٤٢ ولودع في معتقل الزيتسون ويقول عن هذه الفترة : وفي المعتقل استندت فائدة كبرى حيث مارست احتكاكا مباشرا وجادا مع كثير من السياسيين هم في الاساس ابنساء البرلجوازية الصغيرة وباختصار لقد اخذت في المعتقل حمام تمصير ولصصت اصاصا عيقا ان البرلجوازية الصغيرة تموج بحركة وطنية عارمة وانه يتصين الاستفادة منها (٢١٢) .

ويعتقد البعض ان هذا التنظيم كان اكثر التنظيمات اليسارية ارتباطا بالواقع المصرى حيث تشكل من الطلاب والحرسين والعمال وغيرهم من قوى الاصول الصغيرة وكان اسلوب التجنيد يتم من خلال المصارك السياسية والاضطرابات (٢١٣) .

وتستهدف الحركة المصرية للتحرر الوطنى تكوين حزب شيوعى ، اصلاح زراعى ، وتنظيم للكفاح المشترك مع الشعب السودانى باعتبار ان وحدة وادى النيل قضية مصرية ووفقا لتقارير البوليس السياسى فقد كان هنرى كوربيل يدير احدى المكتبات بهدف الترويج للكتب الشيوعية (٢١٤) .

ومن خلال المكتبة استطاعت الحركة ان تجد صداها لدى الشباب خصوصا المتعطش للثقافة والمعرفة وتمكن هنرى كوربيل ان يضم عددا كبيرا من المصريين الناقمين على القوى السياسية التقليدية في مقدمتهم الوفند .

وعلى الرغم من ان الحركة المصرية للتحرر الوطنى كانت اقوى الحركات التى تشكلت عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الا ان هناك مجموعة اخرى تكونت عقب نفس الحادث وتسمى « منظمة الطلبة » حيث قامت على اكتاف ثمانية اشخاص « خمسة من الطلاب الذين يدرسون في المدارس الثانوية وطلاب ازهرى وحرى » تأثروا بما حدث في ٤ فبراير تأثيرا هز وجدلان هذه المجموعة هذا غنيما فدمهم الى البحث عن اتجاه جديد يخالف الاتجاهات التقليدية (٢١٥)

(٢١٢) المرجع السابق نفسه - د. عاصم محروس عبد المطسلب ، دور الطلاب في الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩ - ١٩٥٢ غير منشورة القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٦١ .

(٢١٣) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٤٥٠ ص ٨٣ .

(٢١٤) د. وفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية مرجع سبق ذكره ص ٣٣١ .

(٢١٥) المرجع السابق ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

وبدأت هذه الخلية توسع نشاطها من خلال مجموع الشباب الساخط على الوفد عقب ٤ فبراير وحدثت برنامجها في المطالبة بالاستقلال الوطني والاستقلال الاقتصادي وعلى ضوء العديد من القراءات في الفكر الاشتراكي فقد تمخض نشاطها عن اقامة تنظيم شيوعي يستند الى برنامج شفيو • ومبادئ غير منشورة ولم يكن لهذا التنظيم لجهزة فنية ولا مجلة سرية ورغم ذلك فقد واصل النمو معتمدا على الارض الخصبة التي مهدتها لحدوث الحرب والى جمهور الشباب الذي تملكته الحيرة والقلق عقب ٤ فبراير •

ثم تمكن التنظيم من أن يضم اليه بعضا من ضباط القوات المسلحة في مقدمتهم « احمد حمروش » ورويدا رويدا بدأت الحركة تتسع وتجد لها انصارا بين طلاب الجامعات وعدد لا بأس به من العمال (٢١١) •

وعموما فان عام ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ قد شهدا تكون العديد من المنظمات اليسارية في القاهرة والاسكندرية وتاريخ هذه الجماعات يكتنفه الغموض نظرا لتعقب البوليس لهم مما كان يجفهم الى حرق اوراقهم وثائقهم حتى لا يقوا تحت طائلة القانون الا أن الاسماء التي تسمت بها هذه الجماعات تشير الى ان عددها كان اكثر من عشرين جماعة تسمت كل منها باسم خاص وتباينت اسماء الدوريات والنشرات التي كانت تصدرها تبعيا لاهداف كلا منها واحتدم الصراع بينها من اجل اقامة حزب شيوعي مصري حقيقي (٢١٢) •

وعلى ما يبدو فقد برزت الى الوجود اتجاهات سياسية اختلفت مكانة لا بأس بها وسط العديد من القوى الاخرى وهذه الاتجاهات الجديدة اخذت مواقف متباينة فاذا كان البعض يتحالف مع محور ضد الانجليز بدعوى الوطنية واذا كان البعض الاخر يتحالف مع الانجليز ضد المحور بدعوى الديمقراطية فان الشيوعيين المصريين قد رفعوا شعارا مغايرا فهم ضد الفاشية وضد الاحتلال البريطاني لمصر ورفعوا شعارا ضد الفاشية ولكن ليس مع الانجليز • ولم يكن هذا هو التمايز الوحيد ففى مواجهة شعار اجمع عليه

(٢١٦) نفس المرجع السابق ص ٢٩٧ •

(٢١٧) د رؤوف عباس • الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢

التأخرة ١٩٦٧ ص ٣٦٨ •

كل السياسة وهو وحدة وادى النخيل رفع الشيوعيون شعارا « الاستقلال السياسى والاقتصاد والكفاح المشترك مع الشعب السودانى وحقه فى تقرير مصيره » (٢١٨) .

وتعمل قوات الاحتلال قد تغاضت عن النشاط الشيوعى فى مصر على أمل الاستفادة من تأثيرهم الفكرى والسياسى المناهص للفاشية ولأول مرة فى تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية (انتخابات ١٩٤٤) شهدت البلاد مرشحين يعنون انهم يحظون المعركة الانتخابية ويلصقون على الجدران اعلانات يقولون فيها - انتخبوا المرشح الاشتراكى الذى سيناضل فى سبيل الاشتراكية - وقد انتشرت هذه الاعلانات فى الاسكندرية بصفة خاصة حيث تقدم ثلاثة من العمال الى الانتخابات تؤيدهم طائفة كبيرة من سكان دوايرهم (٢١٩) .

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكننا أن نذكر بعض النتائج الهامة : -

أولا : لم تكن الحركات الشيوعية فى مصر وليدة الحرب العالمية الثانية ، وإنما ترجع فى جفورها الى العشرينات من هذا القرن إلا أن الحرب العالمية الثانية وما اكبتها من تناقضات سياسية واجتماعية واقتصادية تعد لنسب الفترات التى ساعدت على نمو هذا الاتجاه .

ثانيا : ان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قد ساعد على نمو اكبر الحركات وأهمها يصعب الاعتماد على عنصر الشباب الساخط على القوى السياسيه التقليدية وبلا شك فان عنصر الشباب دائما يعد عامل قوة تدفع القوي التى يساندها الى اخذ مواقف اكثر تطرفا .

ثالثا : أن السياسة البريطانية فى مصر تعد المسئول الاول عن تفاقم هذه للتنظيمات بسبب التحالف البريطانى الروسى وما لازم ذلك من لقامة العلاقات المصرية للروسية ولما كانت الحركات اليسارية تعلن دائما عن عدائها للمسافر ضد الفاشية والنازية. فلقد كان لهذا وقعا طيبا لدى الدوائر البريطانية .

رابعا : ان ظهور الاتجاهات اليسارية عموما وفى هذه الفترة يعد تعبيرا اكيدا عن وجود خلل هائل فى كل مناحى الحياة المصرية الاقتصادية

(٢١٨) د . رفعت السعيد اليسار المصرى ص ٢٧٨ .

(٢١٩) السياسة ١٠/١٢/١٩٤٤ ، اخبار اليوم ١٧ - ١٢ - ١٩٤٤ .

اجتماعية وسياسية وبشكل مكن هذه الاتجاهات من أن تجد لها واقعا
وسط المجتمع المصرى .

خامسا : ان مجمل نشاط هذه التنظيمات وما استطاعت ان تقدمه للمجتمع
المصرى لم يتعد الفكر النظري المنقول عن مؤلفات لينين - وماركس -
وستالين - وبعض المنشورات التى لا تخرج افكارها عن هذه المؤلفات .

سادسا : ان عددا من المنضمين الى هذه التنظيمات من المصريين المسلمين
قد بهرتهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ولم يؤمنوا بالفكر المادى
حيث دعوا الى التمسك بـتعاليم الاسلام مع اعتناقهم لفكرتى العمل
الاجتماعى والاقتصادى (٢) الا ان محاولة التوفيق بين بعض النظريات
الماركسية وبين اسلام لم تجد لها واقعا ملموسا بين الغالبية العظمى
من المسلمين .

الفصل الخامس

الجيش المصرى وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢م

✱ الجيش المصرى والحرب العالمية الثانية

✱ ردود فعل ٤ فبراير على الجيش

✱ حركة الضباط الاصرار

الجيش المصرى والحرب العالمية الثانية :

لقد أصبح الجيش المصرى هو حجر الزاوية فى قضية الاستقلال وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، والتي نصت صراحة على أن خروج القوات البريطانية من مصر مرهونا ببلوغ الجيش المصرى درجة الاعلية اللازمة للدفاع عن قناة السويس (١) ولذا فلقد حرص الوفد على أن تكون هذه القوة الوطنية الغالية بعيدا عن سلطة القصر وتحكمه . ولعل عهد الدفاع الاعلى وهيئة أركان الجيش وبمقتضى هذا القانون فقد أصبح رئيس الوزراء رئيسا لمجلس الدفاع الاعلى ووزيرى الحرب والبحرية « نائبان للرئيس » وكل من وزير الأشغال ووزير المالية ووزير المواصلات ووكيل البحرية ورئيس هيئة أركان حرب الجيش « أعضاء » (٢) . ولم تذكر أية إشارة الى الملك على الرغم من أن المادة ٤٦ من الدستور تقضى بأن الملك هو القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها الى البرلمان (٣) . ولعل هذا الاغفال المتعمد كان له أكبر الاثر على تفاسيم الصراع بين القصر والوفد .

ولما كانت معاهدة ١٩٣٦ قد نصت صراحة على إلغاء كافة القيود الموضوعة على عدد القوات المسلحة المصرية فإن حكومة الوفد حرصا منها على اعداد جيش قوى فقد سعت الى توسيع القاعدة الاجتماعية للضباط الجدد وأمكن للوفد ولاول مرة أن يضم الى الجيش شبابا من أبناء الطبقات الفقيرة وليس من قبيل المصادفة أن يكون فى طليعة الضباط الاحرار جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى وغيرهم ممن ينتمون الى الطبقات المتوسطة أو الفقيرة (٤) . ولذا فإن هذه السياسة تعد حسنة كبيرة تؤكد صدق الوفد على الارتفاع بتلك القيمة الوطنية الكبيرة حيث سهل نمو التحرك الثورى فى صفوف القوات المسلحة وأمكن للجيش ولاول مرة منذ الثورة العربية بين أن يساهم بقدر كبير فى النشاط السياسى لمختلف القوى والاتجاهات والتي تعمل لصالح القضية الوطنية .

(١) د. عبد العزيز الشناوى ، د. جلال يحيى وثائق ونصوص فى التاريخ الحديث والمعاصر - المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ ص ٧٤٧ .

(٢) نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ ملحق بمضبطة مجلس النواب المجلد الثانى دور الانعقاد العادى يونية ١٩٣٧ ص ٣٣١ .

(٣) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى مصدر سبق ذكره صفحة ٢١٣ .

(٤) احمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو القاهرة ١٩٨١ ص ٢١٢ .

وجريد على سبيلسة ابعاد للجيش عن مؤامرات القصر ومسانئسه ، ولما كان
يمين الجيش من اولى المسائل التى تحتاج الى تعديل لان سيفه اليمين قد
يضمت قبل الدستور ولذا فلم تشر اليه حيث تضمن : انقسم بالله ان اكون
خادما مخصا للملك مطيعا لاوامره الكريمة « فرأى الوفد تعديل هذا اليمين بهذه
الصيغة : انقسم بالله العظيم وبشرى العسكرى ان اكون مخلصا للوطن ولحضرة
صاحب الجلالة وقائد قواتها الاعلى وان اكون مطيعا للدستور ولقوانين الامة
المصرية .. الخ (٥) .

وعلى ما يبدو فان الملك فاروق كان على علم بما يهدف اليه الوفد ، وقد
علقت صحيفة « البلاغ » على « يمين الجيش » فى محاولة منها للوقية بين
القصر والوفد فقالت : ان اتمام الدستور فى اليمين يتضمن اتمام السياسة فى
واجبات الجيش الذى تقتصر وظيفته فقط على الدفاع والطاعة فيما يصدر اليه
من الاوامر ، وليس من وظائفه اقامة نظام سياسى معين والمحافظة على
هذا النظام وحمايته (٦) .

ونظرا لاهمية الجيش وحرصا من الملك على ان يبقى تحت امرته بعيدا
عن أى منافسة فقد أعلن فاروق صراحة انه لن يقبل تعديل اليمين بالشكل الذى
رأته الوزارة (٧) .

وكان من الصعب على الحكومة ان تتراجع عن موقفها وتمسكت
بالمشروع من دفع فاروق الى الغاء الحفل الذى كان معدا لكى يحلف الجيش
اليمين فى اليوم الثانى لتولى الملك سلطته الدستورية وأن يؤدى وزير
الحربية اليمين بالذيلة عن الجيش ولم يعجز فاروق عن توجيه الامانة
الى الحكومة وذلك بدعوة جميع اضبباط العاملين على اختلاف رتبهم الى حفل
شأى بقصر عابدين حيث أعلن بصريح العبارة عدم اشتغال للجيش
بالسياسة (٨) .

وظل هذا الوضع مطلقا بين القصر والوفد حتى اقالة حكومة الوفد فى
نهاية ١٩٣٧ ، ولم تستطع حكومة محمد محمود الا أن ترضخ لاوامر الملك لان
وجودها فى الحكم مرتبط بالرضا الملكى ، وهكذا يقى يمين الجيش القديم
كما هو عليه .

(٥) الاهرام ، البلاغ ، المصرى ١٩٣٧/٧/٢٨ .

(٦) صحيفة البلاغ ١٩٣٧/٨/٥ .

(٧) نفس المرجع ١٩٣٧/٨/٨ .

(٨) الاهرام ، البلاغ ، الصباسة ١٨ اغسطس ١٩٣٧ .

وبصدد هذه الازمة ورغبة من الوفد في أن يضمن ولاء الجيش الى الدستور
والذى يعنى من وجهة نظرهم - الولاة للوفد - باعتباره حزب الاغلبية . فقد
حرص النحاس على أن يقوم بالعديد من المحاولات بهدف الاتمسال بالجيش
لمعرفة هل يقف الى جانبه في موقفه من السراى (٩) .

ولعل من الامور الجديرة بالملاحظة ان حكومة الوفد حرصا منها على أهمية
الجيش فقد عملت على تطويره سواء بزيادة عدده الى ثلاث فرق قوامها خمسون
الف جندي او باستخدام كل وسائل الدفاع الحديث او بايفاد البعثات
العسكرية الى انجلترا بهدف الارتقاء بمستوى الأداء (١٠) . وعلى ما يبدو
فان تلك الآمال الكبيرة قد اصطدمت بالعديد من المؤثرات التى قد اعتقد الوفد
أن معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت حدا لها . واولى هذه المؤثرات هو القصر الذى
لم ينجز عن اتخاذ الوسائل الكفيلة للحد من طموحات الوفد ، ثم البعثة
العسكرية البريطانية التى كانت تمثل عقبة اكيدة في سبيل الارتقاء بمستوى
الجيش حيث فرضت شكلا معينا للتسليح وخصوصا بعض الاسلحة التى لم
تجد المصانع البريطانية لها أسواقا أخرى غير مصر ، او يوضع نظام معين
للتدريب يمثل عقبة اكيدة نحو ارتقاء الجيش سواء من حيث الكيف او
الكم (١١) .

ولعل عودة عزيز المصرى لكى يشغل منصب « مفتش عام الجيش » خلفا
لسيفكس باشا (١١ يناير ١٩٣٨) هى محاولة حادة لخروج الجيش
المصرى من تحت اللوصاية البريطانية الا ان البعثة العسكرية البريطانية
كانت تمثل عقبة في سبيل اى محاولة ناجحة ولما كانت الحكومة المصرية قد
تعاقدت على شراء سربين من طائرات القتال العسكرية من المصانع
البريطانية فان الحكومة البريطانية قد عادت لتعتذر بحجة أن الحالة
الدولية تتنذر بالخطر وأن مصانمها لا تستطيع في ذلك الوقت أن تكتفى الجيش
البريطانى حاجته من الطائرات (١٢) .

(٩) لقاء مع حسين الشافعى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو
حركة الضباط الاحرار - الدقى ١١ ابريل ١٩٨٣ .
(١٠) الوفد المصرى ٥ اكتوبر ١٩٣٨ .
(١١) لقاء مع حسين الشافعى ١١ ابريل ١٩٨٣ ، الوفد المصرى ١٠ يونية
١٩٣٨ .

(١٢) الوفد المصرى ٩ يناير ١٩٤٠ .
(١٣) الامرام ١٩٣٨/٦/٩ . الوفد المصرى ١٠ يونية ١٩٣٨ .

وعندما قرر مجلس الدفاع البدء في وضع الرسومات اللازمة لبناء نواة لاسطول بحرى مصرى فان البعثة العسكرية البريطانية قامت بموضع الحديد من العتبات في سبيل تحقيق هذه الامنية الوطنية (١٤) .

ولعل عزيز المصرى قد قدر منذ توليه رئاسة أركان الجيش الامتيازات التى تضمنها للبعثة العسكرية البريطانية ولذا فقد طرق الابواب بما فيها الملك فاروق حيث التمس من جلالتة . أن يستغل نفوذه كتائب أعلى للجيش في الاسراع نحو انشاء جيش قوى لان الحوات العالمية خطيرة وإذا لم تلعب فيها مصر دورها بجدارة وكفاءة فقدت حقوقها في الاستقلال والعالم لا يقدر قيمة الامم الا بقيمة جيوشها (١٥) .

ومن المؤكد أن كل الحكومات المصرية كانت صانعة في عزمها على الارتفاع بمستوى الجيش المصرى وعملا بتلك السياسة فلقد اصدر على ماهر قرارا في ٣١ اغسطس ١٩٣٩ باسناد رئاسة أركان الجيش الى عزيز المصرى (١٦) ووفقا لراى بعض المعاصرين فان هذا القرار كان له تكبر الاثر على مستويات الضباط والجنود حيث كان حافزا كى تتضافر الجهود لتحقيق الفاية الوطنية على اعتبار أن عزيز المصرى كان يمثل للضباط والجنود رمزا وطنيا كريما (١٧) الا ان البعثة العسكرية البريطانية كانت تسكك دائما في نوايا عزيز المصرى متهمة لياه بانحيازه نحو المانيا نظرا لأنه قد درس الفنون العسكرية في المانيا وكان دائم الاعجاب بالصكرية الالمانية وبمفندرة الالمان الفائقة على اعادة بقاء جيشهم فلا عجب أن مثلى نفس السفير البريطانى وأعوانه غضبا على عزيز المصرى (١٨) .

(١٤) الوفد المصرى ٢٥ فبراير ١٩٣٩ ، ٩ يناير ١٩٤٠ .

(٢٥) د . محمد عبد الرحمن برج . عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية مركز الدراسات السياسية بالاهرام القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ٤٩ ، ٥٠ .

(١٦) الوفد المصرى ، السياسة ، البلاغ الاول من سبتمبر ١٩٣٩ .

(١٧) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ ، لقاء مع حسين التيسافى

١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١٨) د . هيكل مرجع سبق ذكره ص ٢٠ ، ١٨٠ .

وتشير الوثائق البريطانية الى أن عزيز المصرى يمثل عقبة أكيدة في العلاقات البريطانية المصرية وتنصح الحكومة البريطانية بطرده من رئاسة أركان الجيش حتى تتمكن البعثة العسكرية البريطانية من أن تؤدي دورها المنوط بها لأن عزيز لمصرى دائم الخقد نكل ما تنعم البعثة على عمله ولأن اهانة البعثة أمر لا يمكن إحتماله ، وتشير نفس الوثيقة الى ما يفهم من أن على ماهر قد قطع وعدا على نفسه بطرد عزيز المصرى اذا سبب نوعا من المصاعب سواء في طريق البعثة العسكرية البريطانية أو مع القوات البريطانية . ووفق رأى السفير فان عزيز المصرى يعد احدى صنائع المانيا وهو يمثل أمرا في غاية الخطورة (١٩) .

والواقع ان هذا الاتهام لا يمثل قدرا من الحقيقة لأن مصر ومانيا وجنبا نفسيهما تحاربان عدوا واحدا الامر الذى خلق بالطبع رابطة ما بينهما . بل ان بعض الضباط المصريين الذين كانت لهم اتصالات مع المانيا لم يكونوا موالين للنازية ولما كانوا مناهضين للبريطانية ، وأن بعض الضباط المصريين الذين كانوا يعملون لتحرير بلادهم لم يكونوا جميعا راغبين في اللون الالمانى ، فقد كان بعضهم من أمثال جمال عبد الناصر يخشون انهم بالحساس لهتلر لن يغطوا أكثر من أن يستبطلوا المحتل الالمانى بالمحتل البريطانى (٢٠) .

وبينما الخلافات قائمة بين البعثة العسكرية البريطانية ورئاسة أركان حرب الجيش المصرى . كان قائد القوات البريطانية (جنرال ولسون) حريصا على اقامة علاقات طيبة مع الجيش المصرى ، منه على تجنب أى خلافات مع القوات المصرية فقد اتبع طريقة عقد مؤتمر يومية يحضره بنفسه أو أحد كبار مساعديه مع كبار الضباط المصريين للاتفاق على الاجراءات اللازمة لتحقيق التعاون بين القوتين . وبهذه الطريقة تم حل العديد من المشاكل من غير الرجوع الى البعثة العسكرية أو الى السفير (٢١) .

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٣ من لامبسون الى حكومته
٢٥ أغسطس ١٩٣٩ . F.O. 407. 225

(٢٠) محمد حسنين هيكل . عبد الناصر والعالم بيروت ١٩٧٢ ص ٤٣٠ .

(٢١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٠٦٦ من لامبسون الى حكومته ٢٩ أغسطس ١٩٣٩ . F.O 407. 223

ومن غير شك فإن الجنرال ولسون كان يقدر أهمية التعاون بين الجيش البريطاني والجيش المصري وأهميته على استقرار الأوضاع في الجبهة الداخلية . وجريا على هذه السياسة فقد استن فكرة اشتراك الجيش المصري مع الجيش البريطاني في التدريبات وقيامهما بمناورات مشتركة واشترك الضباط المصريون كاعضاء مخربون في ميس الضباط الانجليز ولعل كل هذه العوامل قد قصد بها توثيق صلات التعاون والتفاهم بين الجيشين (٢٢) .

ولعل الجنرال ولسون كان يؤمن بمبدأ التعاون مع القوات المصرية اعتقادا منه بأن سياسة اللين والتفاهم من الممكن أن تؤدي الى تحقيق كل الرغبات البريطانية بلا أى تصادم أو خلافات (٢٣) . يؤكد هذا موقفه من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فقد علم به وهو في سوريا حيث يقول : لقد ذهلت وفزعت لاننى شعرت بأن كافة الجهود التى بذلتها في الايام الاولى للحرب بهدف اقامة علاقات طيبة مع المصريين وضمان تعاونهم قد تبددت وكان من الممكن أن يكون لهذا الحادث ردود فعل خطيرة داخل الجيش المصري بسبب ما يتمتع به فاروق من شعبية وخصوصا وسط الضباط الشبان النافعين على الوجود البريطاني في مصر (٢٤) .

ووفقا لهذا المبدأ فقد تمسك ولسون بوجهة نظره السابقة عندما أراد السفير البريطاني أن يعيد ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما أراد فاروق أن يقبل وزارة النحاس في اوائل ١٩٤٣ وكان من رأى وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الاوسط مستر كايس ، النصح بعدم اللجوء الى القوة خشية تدخل الجيش المصري أو اغضابه وقواته تعاون الحلفاء في منطقة القتال . وقال وزير الدولة : ان الراى العام للعالمى سوف يفقد حمايتنا بقوة السلاح لوزارة تحوم حولها الشبهات ، وأنه يفضل تنحية الوزارة عن تنحية الملك فاروق (٢٥) .

(٢٢) الاصرام ١٩٣٩/٢/٣ .

(٢٣) دكتور السدى وآخرون مرجع سبق ذكره ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٢٤) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ١٠٦٦ من لامبسون الى الخارجية البريطانية ٢٥ فبراير ١٩٤٢ .

(٢٥) المصدر السابق وثيقة رقم ٧٤٥ . ٧ مايو ١٩٤٣ .

وعلى الرغم من تلك النصائح إلا أن الحكومة البريطانية قد وافقت على اسداء النصيح للملك فاروق على اعتبار أن اخراج النحاس في الوقت الحاضر يعتبر عملا يتعارض مع مصلحة مصر ومصلحة المجهود الحربي . فاذا صمم الملك على لقائنا الوزارة فان على السفير البريطاني أن يهدد باستعمال القوة العسكرية (٢٦) .

ورأى القادة العسكريون ضرورة الاستعداد لمواجهة رد الفعل لدى الجيش المصري اذا ما دعا للحال الى استعمال القوة ضد الملك . فاذا ما قصر الامر على المقاطعة السلبية أو عدم التعاون فان في استطاعة القوت البريطانية مواجهة الموقف أما اذا تطور الموقف الى عداء مباشر فان الامر يختلف لانه سوف يتطلب نزع سلاح القوات المصرية المسلحة (٢٧) .

ويبدو أن عزيز المصري رئيس أركان الجيش ، كان متيقظا لما يدبره الانجليز من محاولات ابعاد الضباط الشبان من الحياة السياسية واعتقادا منه أن الانجليز هم الاعداء الحقيقيون وأن عدة البلاد في التخلص منهم هم الضباط الشبان والجنود فقد اتخذ من السكنات حول القاهرة ومن مراكز الجنود مقرا لعملهم مكره المذهب في وزاة الحربية وبدا يبيت روح التضحية والفداء داخل صفوف الضباط الشبان (٢٨) وليس صحيحا أن عزيز المصري قد عمل على اقامة تفضيم داخل الجيش وانما كانت الكلمة سلاحه اللاذع الذي كان يعتمد عليه حيث انتشرت روح عزيز المصري وكلماته الصريحة في المعسكرات وبين الضباط والجنود وكانها الكهرياء (٢٩) .

ويتحدث أحد الضباط عن عزيز المصري قائلا ٠٠٩ لقد كان للزيارات التي يقوم بها داخل الوحدات العسكرية اكبر الاثر في نفسي فقد شاهدت بعيني هذه الشخصية الاسطورية التي شاركت في الثورة التركية مع كمال اتاتورك. كما كان أحد مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي وجمعية تحرير الامة العربية هذا الى جانب تاريخه الطويل الى بالكفاح ولعله بالثقافة والدعوة اليها (٣٠) .

(٢٦) المصدر السابق وثيقة رقم ٦٢٠ مايو ١٩٤٣ .

(٢٧) المصدر السابق .

(٢٨) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ ، حسين الشافعى لقاء ١١

ابريل ١٩٨٣ .

(٢٩) المصدر السابق .

(٣٠) أنور السادات البحث عن الذات القاهرة ١٩٧٨ ص ٣١ .

ومن المؤكد أن بريطانيا قد اقلتها تعيين عزيز المصرى رئيسا لاركان حرب الجيش بسبب طموحاته ومعلوماته العسكرية ومقدرته الفائقة على تنظيم واعداد الجيش وهذا ما يتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا في مصر حيث يفتقدها احدى حججها الهامة وهى مقدرة مصر على الدفاع عن نفسها وما يترتب على ذلك من جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس وفوق كل ذلك فقد كانت الدوائر البريطانية على علم بالعلامات الواطيدة التى تربط عزيز المصرى بالعديد من الشخصيات الالمانية وما كان يصرح به دائما من اعجابه الشديد بالمسكينة الالمانية . ولعل كل هذه العوامل قد جعلت السفير البريطانى يطلب من الملك ابعاد عزيز المصرى عن رئاسة اركان الجيش .

وتقوم فلسفة عزيز المصرى فى بناء الجيش على فكرة المشاركة الشعبية وخصوصا بعد أن تطورت احوال العالم ولم تعد للجيش عبارة عن وحدات متفرقة بل ويجب أن تكون الامة كلها حاملة السلاح ، ويتخذ على المرء ان يتصور أن الجيش يستطيع أن ينهض فى الميدان الا اذا عبثت قوة الامة بحيث يؤدى كل عضو فى المجتمع دوره على الوجه الاكمل ووفقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ فقد انشئت القوات المراقبة بهدف اعداد مصر المستقلة لحمل رسالتها الجديدة بما يناسب العصر الحاضر وقد يخشى أن تعجز مصر عن القيام بواجب الدفاع عن النفس اذا هى ذهبت بذهب التقليد والنقل دون ان تراعى حالتها المادية وظروفها الاجتماعية ، والذي انتهى الرأى اليه هو انشاء قوات مراقبة تكون أولى وظائفها أن تعفى الجيش العامل من كثير من ائسئوليات والواجبات المحلية فتزداد بذلك القوة المقاتلة التى يمكن استخدامها فى الميدان على أن ذلك ليس من شأنه أن يسقط عن القوات المراقبة ما يجب أن تؤدبه من ضريبة الدم فإن عليها واجب النجدة للجيش العامل فى الميدان وفوق كل ذلك فقد روى فى تكوينها عاملا فى تربية الخلق القوى (٣١) .

وعلى ما يبدو فإن الدوائر البريطانية قد ازعجت بسبب تلك الطموحات التي يتسم بها عزيز المصري ولعل من أولى مهام البعثة العسكرية البريطانية الميولولة دون الارتفاع بمستوى التمسك المصري بالرغم من أن وجودها كان بهدف الارتفاع بمستواه ولم تعجز البعثة العسكرية عن وضع الحديد من العقبات التي تحول دون لنتلاحة عزيز المصري لترقية الجيش ورفع كفاءته ولم تجد السلطات البريطانية ذريعة للنيل من عزيز المصري الا مسألة الميول الألمانية (٢٢) . وهذه حجة الصفت بالعديد من المصريين لا لأن لهم ميولا ألمانية وإنما لأن لهم ميولا عدائيا ضد بريطانيا . وبلا شك فإن وقع خروج عزيز المصري من الجيش كان له أكبر الأثر على مشاعر الضباط الصغار الذين كانوا يطمحون آمالا عريضة على شخصية عزيز المصري الا أنه قد تأكد لديهم أنه لا أمل في أي نوع من الإصلاح طالما بقي الاحتلال متذعرا بحجة أوبخسري (٢٣) .

وتشير الوثائق الأمريكية الى أن قرار الحكومة البريطانية بعزل عزيز المصري من منصب رئيس أركان حرب الجيش قد سبب اضطرابا كبيرا لدى كل لأدوائر السياسية والحزبية بل امتد الأثر الى السودان حيث انتشرت موجة من الاضطراب بين السودانيين الذين ضايقهم عزل عزيز المصري (٢٤) .

ووفقا للوثائق الأمريكية أيضا فإن رئيس الوزراء المصري (على ماهر) قد حاول نقل عزيز المصري لكي يتولى رئاسة الجيش الرابط الا أن السفير البريطاني قد طلب صراحة إبعاد عزيز المصري عن أي موقع سياسي أو عسكري (٢٥) .

(٢٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٢ من لامبسون الى هاليفاكس ٢ أكتوبر ١٩٣٩ . F.O. 407 . 223

(٢٣) لقاء مع حسين الشافعي النائب السابق لرئيس الجمهورية وعضو حركة الضباط الأحرار - التقى ١١ أبريل ١٩٤٣ .

(٢٤) وثائق الخارجية الأمريكية وثيقة رقم ٢٠٢٢ من برت فيش الى الخارجية الأمريكية ١٤ مايو سنة ١٩٤٠ . 250 - 83 - 741

(٢٥) المصدر السابق وثيقة رقم ١٨ ١٩٧٢ ١٨ يناير ١٩٤٠ .

ووفق رواية بعض المؤرخين ، فان عزيز المصرى لم يكن يعمل لصالح
الامان لكنه كان يعتقد وهذه سذاجة سياسية منه أن الامان يستطيعون
مساعدته في تحرير مصر من الاحتلال البريطانى . ويعتقد نفس المؤرخ . أن
الهدف من محاولة هروب عزيز المصرى وصاحبه (عبد النعم عبد الرؤف
وحسين ذو الفقار) فقد كانت تراوده فكرة انشاء جيش التحرير « على غرار
ما فعل ديغول بعد سقوط فرنسا (٢٦) » .

ومن الصعب أن نميل الى هذا الاستنتاج لان من أولى المهام التى يبدأ
بها أى قائد سواء فى الاعداد لثورة أو غير ذلك من وسائل الكفاح هو اعداد
تنظيم يعمد اليه بالقيام بتلك المهام وليس هناك ما يؤكد أن عزيز المصرى كان
صاحب تنظيم معين سواء داخل الجيش أو خارجه (٢٧) .

وعلى ما يبدو فان عزيز المصرى — وفق رواية أنور السادات — اتصل
بالضباط الاحرار وطلب مساعدتهم لتمكينه من السفر الى العراق حيث وصلت
رسالة من الامان يطلبون فيها سفرة لمعاونة رشيد على الكيلانى فى ثورته التى
قام بها فى العراق ضد الاحتلال البريطانى (٢٨) .

ومن المؤكد أن عزيز المصرى لم يحاول أن يقوم باعداد تنظيم سواء
داخل الجيش أو خارجه ولعل مرجع ذلك الى اعتماده على اتصاله المباشر
بالضباط وتكرار نصائحه لهم باعداد انفسهم ثقافيا وفكريا وما يولكب ذلك
من يقظة قومية سوف تؤتى ثمارها حتى ولو على المدى الطويل . وعندما
عرض عليه أحد الضباط العمل على رأس التنظيم أبدى عزيز المصرى عدم
موافقته قائلا ؟ « أول درس أقوله لكم اعتمدوا على انفسكم ولا تنتظروا أى رائد،
المبادأة يجب أن تاتى منكم انتم — نابليون وصل الى رتبة جنرال وكان
زعيمًا (٢٩) » . ولعل عزيز المصرى كان يعلم جيدا أن عيون الاحتلال ترقب

(٢٦) د. محمد أنيس دراسة عن ٤ فبراير ص ٤٥ .

(٢٧) لقاء مع فتحى رضوان « محامى عزيز المصرى فى قضية الهروب » ، ..

١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة .

(٢٨) أنور السادات أسرار الثورة المصرية ص ٦١ ، ٦٢ ، لقاء مع

فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ ، طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر

١٩٤٨ — ١٩٥٢ ص ٤٦١ .

(٢٩) أنور السادات المرجع السابق ص ٦٢ .

كل خطواته وإن قيامه بأعداد تنظيم من نوع ما سوف يكون مصدر خطر حقيقي على الحركة الوطنية. دُخلَ تَخْيِشٌ وإذا اقتصر دوره على النصائح العامة ونبت الروح الوطنية لدى الضباط للشباب .

والحقيقة أن موقف الجيش المصرى من بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية كان يتسم بنوع من التناقض حيث كان الضباط ذوى الرُتَب الكبيرة من أعوان الانجليز في جمّتهم وكان الانجليز يحسنون الرأى فيهم حيث يشيرون ولسون (قائد القوات البريطانية) بالخدمات الجليلة التى أدّاها ابراهيم عطا الله (رئيس أركان حرب الجيش المصرى والذى حُفّ عزيز المصرى) ويروى أنه لو لا عطا الله لحدثت أحداث خطيرة وكبيرة داخل الجيش المصرى نتيجة حادث ٤ فبراير والميجور سانسوم رئيس المخابرات البريطانية (يذكر أن حجازى مدير المخابرات العسكرية كان متعاوناً مع السلطات البريطانية الى حشد كبير (٤٠) .

أما موقف الضباط الصغار والذين دخلوا الجيش بعد سنة ١٩٣٦ فقد كانوا بحكم أصولهم الاجتماعية عناصر وطنية شديدة الحماس لقضية وطنهم كارهون للاحتلال ولا يمكن أن ننفل تأثير عزيز المصرى على هؤلاء الشباب .

وما من شك في أن حادث ٤ فبراير في مصر وحركة رشيد الكيلانى في العراق يعطيان أكبر الدلالات بالنسبة الى المستقبل حيث كان يعتقد الانجليز أن مصر والعراق دولتان متحالفتان مع انجلترا ضد دولتى المحور وأن القوات البريطانية لتى أسقطت ثورة رشيد الكيلانى وأرغمت ملك مصر على قبول النحاس رئيساً للوزارة قد ساندت « المخلصين » ضد الانقلابات ، « الخائنة » مستهدفة صالح العرب والمصريين والانجليز على قدم المساواة . والحقيقة أن العرب بوجه عام والمصريين بوجه خاص قد نظروا إلى هاتين الحادثتين نظرة مخالفة . فقد رأوا في الحزب العالمية نصلاً بين الاستعماريين ببغى كل منها الاستحواذ على بلادهم واستغلال دواورها وقد وجد في مصر مسكران يختلف كل منهما عن الآخر حول الوسائل لا الأهداف وكلاهما يبغى

تحقيق الاستقلال عن انجلترا . على حين ان أحد العسكريين كان يرى أن خير وسيلة لتحقيق هدفه هي التعاون مع انجلترا فان المسكر الآخر اختار التعاون مع دولتي المحور (٤١)، وبينما كان جمال عبد الناصر يقوم بحراسة مؤخرة القوات البريطانية في العلمين كان انور السادات يتخابر لصالح الالمان ضد بريطانيا ولا يمكننا ان نتهم جمال-عبد الناصر بأنه يناصر بريطانيا وفي الوقت نفسه فلا يمكن ان نتهم انور السادات بالعمالة لالمانيا ، وببساطة شديدة فان كلا منهما يعتقد أنه يعمل لصالح بلاده .

وعندما تأكد للسلطات البريطانية ان هناك شعورا معاديا ضد الموجود البريطاني يدعم الجيش المصري ولا كانت القوات المصرية تقوم بحراسة مؤخرة القوات البريطانية في الصحراء الغربية فقد صدرت الاوامر بانسحاب هذه القوات وتسليم أسلحتها الى القوات البريطانية (نوفمبر ١٩٤٠) إلا ان هذا التراجع ووجه بحركة تذمر واستنكار داخل الجيش المصري مما كان سببا في السماح للقوات المصرية بالانسحاب مع الاحتفاظ بأسلحتها (٤٢) .

ولقد راودت الضباط الشبان في ذلك الوقت فكرة القيام بثورة تستولي على بارق المواصلات وقطع دال خطوط الاتصال أمام القوات البريطانية والمطالبة بتسليم على ماهر زمام الحكم . الا أن تنظيم الضباط لم يكن قد وصل الى درجة تمكنه من الاقدام على هذه الخطوة حيث كان تجمع للضباط ما يزال في مرحلته الاولى . واذا كانت الاهداف الوظيفية قد تحددت فان الزعيم الذي يجب أن يجسد تلك الاهداف لم يكن قد ظهر بعد واقتصرت الخطة على جمع الرجال من قوى الضمائر الحية اعتقادا بأن أى عمل ناجح لابد من أن يبدأ بفكرة ناجحة أيضا (٤٣) .

(٤١) دة احمد عبد الرحيم مصطفى العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ص ٤٨ .

(٤٢) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ١٩٩٥ من كيرك الى حكومته . ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠

، حسين الشافعي لقاء ١١ ابريل ١٩٤٣ .

(٤٣) نفس المصدر السابق .

وتأكدت المخابرات البريطانية أن هناك حركة استياء تعم الضباط لكن لم يكن هناك من الأدلة المادية ما يقوم دليلا على ادانتهم .

ولذا اقتصرت بريطانيا على تنقلات الضباط وتشتيقهم بحيث يصعب ايجاد أى نوع من التفاهم بينهم (٤٤) ولعل هذا الأسلوب لم يقض على الحركة وإنما كان عائقا أدى إلى تأخيرها لسنوات ليست طويلة .

ردود فعل ٤ فبراير على الجيش :

في جميع الازمات التي موت بمصر كانت للحكومة البريطانية تأخذ في الاعتبار موقف الجيش المصرى الى جانب موقف الرأى العام ، عندما طالبت بريطانيا مصر بإعلان الحرب على دولتى المحور قالت أنها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية،وعندما نصحت بتغيير وزارة على ماهر على أن تجىء الوزارة الجديدة حائزة لولاء للجيش . وعند الاستعداد لمحاصرة قصر عابدين يوم ٤ فبراير احتفظت السلطات العسكرية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكي لا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية .

ولقد كان معظم الضباط يعتقدون أمالا كبيرة على حزب الوفد باعتباره الحزب الذى قاد حركة الكفاح الشعبى ضد الاحتلال البريطانى والذى وقف فى صلابه وحزم ضد تسلط الملك فؤاد وعيئه بالدستور ، لكن ذلك الامل لم يلبث أن خبا عقب احدث ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث احدثت مظاهرة السفير البريطانى العسكرية ودعايات احزاب الاقلية أكبر لاساءة الى الوفد وأصبح هذا الحادث نقطة سوداء فى تاريخه يطعنه عن طريقها أعداؤه ويلطخون بها صفحة كفاحه . ولعل هذا قد احدث تحولا كبيرا فى مشاعر الضباط . أدى الى التفاهم حول الملك الذى نجح وقتئذ فى الظهور بصورة البطل المناضل الذى جابه وحده سطوة الاحتلال علاوة على ما أحس به الضباط من شعور بالمهانة حيث اعتبروا عدوان على شرفهم العسكرى ، ولذا كانت النتيجة الحتمية هى ابتعاد الجيش عن الوفد (٤٥) .

(٤٤) نفس المصدر ، ، جورج فوشية ١٩٥٩/٢/١ .
(٥) جمال حماد عضو مجلس قيادة الثورة ، أطول يوم فى تاريخ مصر مجلدة الصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢ .

ويمكن معرفة انعكاسات ٤ فبراير على صفوف الضباط الصغار من خلال مراسلات جمال عبد الناصر في هذه الفترة ، وعقب وقوع الحادث كتب الى أحد "صدقائه قائلاً ؟ انى أشعر بخزى وعار شديدين لان جيشنا سكت على هذا الاعتداء ، وارتضاء ، ولكنى مسرور على كل حال لان ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن المتع والسهرات ولكنهم بداوا يتحدثون عن الانتقام والاثار ، ولو أن الانجليز قد أحسنوا أن بعض المصريين يفونون التضحية ويقابلون القوة بالقوة لانسحبوا كأي امرأة من العاهرات (٤٦) .

ومن المؤكد أن الانتقام والثأر الذى كان يعنيهما جمال عبد الناصر لم يكونا من أجل فاروق بل من أجل مصر على اعتبار أن الاعتداء على ملك مصر يعد اعتداء على السيادة المصرية ويلاحظ أن هذا المنى لم يكن خافيا على السفير البريطانى والذى كتب الى حكومته يوم ١٠ فبراير قائلاً ؟ • ابلغنى الجنرال ستون • قائد القوات البريطانية فى القاهرة ، أن حادث ٤ فبراير قد أحدث قدرا كبيرا من الاستياء فى الجيش المصرى لان الاعتقاد السائد لدى الضباط أن ثمة اهانة لحقت بمصر عن طريق فرض القوة على الملك (٤٧) .

ويبدو أن السلطات البريطانية كانت تقدر موقف الجيش المصرى وهو يفسر ليس فقط فى قطع الاتصال بين سكناات الجيش المصرى فى المازة وبين قصر عابدين بل كذلك فى تحديد الاسلوب والتوقيت لعملية محاصرة قصر عابدين فمن الواضح أن السلطات البريطانية فى القاهرة كانت ترى اهمية قصوى فى اتمام العملية بسرعة وبشكل مباغت • ومن المؤكد أنه روعى عدم الاصطدام بالجيش ، ولعل هذا هو الذى تطلب أن تكون العملية على كل هذا القدر من السرية ، الى جانب السرعة والمباغته •

(٤٦) مذكرات كمال الدين رفعت : القاهرة ١٩٦٨ ص ١٥ ، المصور مجموعة فبراير ومارس ١٩٧٢ ، عبد المنعم شميمس الزعيم الخائر - سلسلة كتب سياسية عدد ١٢ ص ١٩ •

١٠ فبراير ١٩٤٢ •
(٤٧) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة ٣٢٥ من لامبسون الى هاليفاكس

لكن جانباً هاما من العملية كان الخوف من تحرك الجيش المصرى الذى سيلازمه بالضرورة ثورة وطنية شعبية قد يضطر الانجليز ازاها ليس فقط إلى ضرب حركة الجيش المصرى بل الى اعتبار مصر أرضا محتلة الامر الذى سيغير تماما من استراتيجيية القوات البيطانية فى المنطقة ويضعف من مشاكلها (٤٨) .

وفى الوقت الذى بدأ فيه الضباط يتناقشون فيما بينهم أحداث هذا اليوم وبناء على أوامر الحكيم العسكري العام ، امتدعت كل الصحف عن نشر ما يشير إلى هذا الحادث ولو من بعيد " إلا أن صحيفة المانشستر جارديان كتبت تقول : أن الضباط الشبان يعتقدون أن ما حدث كان امتحانا لكرامتهم ولعزتهم الوطنية ونصحت الصحيفة الحكومة البريطانية بأن تعالج الموقف بسبعة صدروبروج جديدة يتفقان مع مقتضيات التحول الجديد فى الإنكار المصرية (٤٩) .

ولعل من الملاحظ أن الامر لم يقتصر على مجرد أحاديث يتناقشها الضباط بل تخطى الغضب مرحلة الاحساس الى اقدام على خطوات عملية حيث تقدم الضباط محمد نجيب (أول رئيس للجمهورية) باستقالته من الجيش بالرغم من علاقته الوثيقة بحزب الوفد حيث ذكر فى استقالته : حيث انى لم أستطع أن أحمى ملكى وقت الخطر فانى لاخلل من ارتداء بذلتى العسكرية والسير بها بين المواطنين ولذا أقدم استقالتي (٥٠) .

وتحت ضغط الملك فاروق ونزولا على رأى العديد من الضباط اضطر محمد نجيب الى سحب استقالته (٥١) .

ووفقا للمصادر قريبة الصلة بالقصر فقد توجه وفد من ضباط القوات المسلحة الى قصر عابدين عابدين عقب وقوع الحادث وقابلوا رئيس الديوان (حسنين باشا) وأعربوا له عن استعدادهم للثأر من المسئولين عن محاصرة

(٤٨) كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ٣٥ ، محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٣٨ ، د . محمد أنيس مرجع سبق ذكره ص ٤٠ .

(٤٩) نقلا من أخبار اليوم ١٩٤٦/٢/٢٣ .

(٥٠) محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ - القاهرة ١٩٧٥ ص ١٣ .

(٥١) نفس المرجع .

لقصر بالدبابات ، وقد اثناهم رئيس الديوان عما يفكرون فيه ونأشدهم الهدوء ، وقد قدر الملك هذا الشعور ولذا فقد حرص على أن يمضي يوم ٤ فبراير من كل عام مع الضباط في ناديهم (٥٢) .

وتشير الوثائق الامريكية وفقا لمصادرهما الخاصة داخل الجيش الى أن نتائج ٤ فبراير قد احدثت ردود فعل متباينة ، فبينما يرى الضباط الكبار أن القضية تقتضي قدرا من التعقل في معالجتها الا أن الضباط الأصغار يحسون بمرارة شديدة ويعقدون العديد من الاجتماعات السرية داخل الوحدات وهو أمر يعد غاية في الخطورة (٥٣) .

وبلا شك فقد كان تأثير هذا الحادث على المصريين عميقا وعلى الضباط على وجه الخصوص ساعقا ووفق العديد من الروايات فإن هذا الحادث كان له تأثير كهرباء وسط الضباط حيث قرر أحدهم (جمال عيد الناصر) ألا تتجرع بصر كأس للذل مرة أخرى بهذه الطريقة . ويرجع البعض بداية حركة الضباط الاحرار كحركة متكاملة الى اللحظة التي سددت فيها أول دبابة بريطانية مدفعها الى قصر عابدين فلم يعد للضباط من حديث سوى الحرية وكرامة بلادهم المطعونة وبدأ عبد الناصر يخطط لثورة ٢٣ يوليو (٥٤) .

وتكاد تجمع الآراء على أن ما حدث في ٤ فبراير كان هو الدافع الأقوى الى تحريك الثورة الوطنية داخل الجيش ، وبدأ قيام التنظيمات السرية بين الضباط والتي كان من بينها تنظيم الضباط الاحرار ، كما أن هذا الحادث يعد أقوى ضربة وقعت على رأس حزب الاغلبية الشعبية ، وكان فقدان حزب الوفد

(٥٢) مذكرات حسن يوسف ص ١٢٧ ، مذكرات عبد اللطيف البغدادى

ص ١٩ ، ٢٠ .

(٥٣) وثائق ل خارجية الامريكية وثيقة رقم ٣٠٢ من كيرك الى حكومة ٢٠ فبراير ١٩٤٢ .

(٥٤) مذكرات كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ٣٦ ، محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٢٨ .

لوقتِه وسلطاته الوطنية وزعامته الشعبية اكبر الاثر في اعتزاز النظام السياسي الذي كان يحكم مصر (٥٥) .

واخذ الضباط يبحثون عن دغذ يمارسون من خلاله نشاطهم الوطنى بعد ان فقدوا كل امل فى الاحزاب التقليدية التى اعتزات بسبب خلافاتها المستورة وصراعاها على الحكم ، ووجد الضباط ضالتهم فى الجماعات الجديدة والتى بذات تأخذ لها هوقعا على مسرح السياسة المصرية والتى كانت وقتئذ تحاول اجتذاب الجماهير بمبادئها المتطرفة سواء اليمينية او اليسارية ، ولعل اشد الدعوات نجاحا فى اجتذاب الضباط هى جماعة الاخوان المسلمين فانها بتنظيمها الهرمى الذى يقف المارشء العام على قمته ، وبجناحها العسكرية الذى يضم العسكريين ، وبجهازها السرى للقيام بالعمليات الخاصة ، كل هذا وجد فيه الضباط شيئا غير بعيد عن النظام العسكرى الذى اعتادوه ، علاوة على أن الشيخ البنا كانت لديه مقدرة فائقة على اجتذاب الجماهير وعلى ضم الضباط الى الجماعة من خلال أحاديثه عن علاقة الدين بالوطن ، وكان فى مقدمة من انضم من للضباط الى الجماعة ثمانية من أعضاء اللبقة التأسيسية للضباط الاحرار وهم جمال عبد الناصر ، عبد المنعم عبد الرؤف ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، عبد اللطيف البغدادى ، حسن ابراهيم ، خالد محى الدين ، صلاح سالم (٥٦) .

ومن المؤكد أن مجموعة الضباط قد اكتسبت خبرة وأصبحت أكثر قدرة على مزاوله نشاطها بعد لقائها بالشيخ البنا حيث قدمت لجنة الجنود الاحرار بالجيش ولاول مرة تقريرا الى الملك (ديسمبر ١٩٤٢) يعبر عن مدى تأثرهم بفساد الحياة الاجتماعية والاخلاقية ، ومن ثورتهم على انتهاك الجنود البريطانيين لحرمة الفتاة المصرية بما يتناقض تماما مع الشريعة الاسلامية ، وطالبت اللجنة بعده مطالب كان من بينها ٥٠٤ .

(٥٥) احسان عبد القدوس ، ضمن مقدمة كتاب الديابات حول القصر

لكمال عبد الرؤف ص ٤ ، جمال حماد المصور ٢٣ يوليو ١٩٨٢ .

(٥٦) احمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ١١١ ، جمال حماد المصور ٢٣

يوليو ١٩٨٢ .

أولاً : بث الروح الوطنية بين أفراد الجيش المصرى ضد المحتل البريطانى

ثانياً : مقابلة الاعتداء بالاعتداء عملاً بالآية الكريمة « ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .

ثالثاً : القبض على أى فتاة مصرية تسير مع أى جندى بريطانى .

وأبداً إلغاء معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها أساس كل الشرور التى لحقت بالوطن (٥٧)

وعلى الرغم من أن علاقة الضباط بالشيخ حسن البقا قد سبقت أحداث ٤ فبراير ، إلا أن هذا الحادث قد ضاعف من سخط الضباط على البريطانيين وزاد من حماسهم للثورة ودفعهم الى أن يعرضوا على الشيخ حسن البنا خطة ترمى الى اباداة الجيش البريطانى المائد من الطمين . الا أن حسن البنا لم يكن يملك القوة الكافية لتنفيذ للخطة (٥٥) وقد يكون هذا من بين الاسباب التى دفعت الضباط الى الاعتماد على انفسهم بعيدا عن أى قوة أخرى .

ولم يقتصر عمل الضباط على محاولة التنسيق مع الاخوان المسلمين وانما كانت فى مظاهراتهم التى قاموا بها الى قصر عابدين يوم ١١ فبراير ١٩٤٢ الكبر دليل على رفضهم واستنكارهم لما حدث حيث تجمع الضباط والجنود وساروا الى قصر عابدين وهم يهتفون بحياة الملك والوطن (٥٩) .

(٥٧) تقارير الامن العام - السرايات الملكية - محفظة ٣٤ تقرير بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٤٢ دار الوثائق القومية .

(٥٨) ريتشارد هيشيل ، الاخوان المسلمون ترجمة عبد السلام رضوان القاهرة ١٩٧٧ - ص ٦٢ ، انور السادات ، أسرار الثورة المصرية ص ٩١ - ٩٣ .

(٥٩) د. محمد حسين هيكل هرجع سبق ذكره ج٢ ص ٢٤٨ ، محسن محمد تاريخ مصر السرى ص ٢٣٧ ، مذكرات حسن يوسف ص ٢١٤ و ص ٢١٥ .

واجتمعت الجمعية العمومية للضباط بناديتهم في الزملاك ليدتشاروا في الامر وليقرروا ماذا يفعلون ازاء تلك الامانة التي لحقت بالوطن واسفرت مناقشتهم عن التوجه لسراى عابدين وتسجيل اسمائهم في سجل التشريفات اثباتا لولائهم للملك وتعبيرا عن مساندتهم له ، وفي أثناء الاجتماع تقدم عبد اللطيف البغدادى ، باقتراح عزل خلايا سرية من ضباط الجيش تكون مهمتها قتل كل سياسى ينحرف أو يخون البلاد ويهتف - البغدادى - بأنه كان متأثرا بما قراه عن مثل تلك التنظيمات السرية . التي كانت موجودة داخل الجيش اليابانى في ذلك الوقت ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض اشد من الضباط نوى الرتب الكبيرة (١٠) . ومن المؤكد ان هذا الموقف من البغدادى لم يكن ينم عن ادراك سياسى كامل لان الاعلان عن قيام تنظيم تقتصر مهمته على الاغتيالات السياسية أمر من السهل القضاء عليه لان مثل هذه الاعمال تقتضى قدرا كبيرا من السرية ودقة كاملة في التخطيط ولذا فان رفض الضباط لكبار لهذا الاقتراح يتسم بقدر كبير من التعقل .

ويمكننا القول . . ان حادث ٤ فبراير قد اثار حالة من الغليان الشديد داخل الجيش المصرى وتشير الوثائق البريطانية الى : ان عددا كبيرا من الضباط قد اخذوا مسالة ٤ فبراير على انها امانة خطيرة لحقت بالكرامات المصرية ، وبعت العديد من التجمعات داخل الجيش بهدف القيام بمظاهرة معادية للنفارة البريطانية ، الا ان كبار الضباط قد استطاعوا السيطرة على الموقف وقرر - حمدي سيف النصر - نقل بعض الضباط الصغار من القاهرة الى بعض الاماكن النائية .

وتشير الوثائق البريطانية ايضا الى زعماء تلك الاضطرابات وهو العقائدقام عقيد احمد فؤاد صادق (قائد الجيش المصرى في حرب فلسطين) والثانى الاميرالاي محمد كامل الرحمانى « أول مدير للإذاعة بعد الثورة ، وثالث هو الاميرالاي حمدي طاهر (١٢) .

(١٠) . مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ١٨ .

(١١) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٥٤٨ من لاميسون لل
حكومته ١٨ مارس ١٩٤٢ .

ويبدو القلق واضحا من خلال ما كتبه للمسكريون البريطانيون ووفق ما ذكره لورد ويلسون .^٥ أن ردود الفعل التي أعقبت حادث ٤ فبراير تؤكد أن أوضاعنا العسكرية تتعرض لخطر أكيدة ولا بد من معالجة الموقف بأسرع ما يمكن (١٢) .

وإمل هذا الإحساس قد تملك الدوائر الأمريكية في القاهرة حيث يشير السفير في إحدى رسائله إلى حكومته قائلا : لقد أصبحت نصيحتي في سرية السفير البريطاني بأن هناك معلومات مؤكدة تشير إلى وجود مخطط داخل الجيش بهدف أحداث نشاطات تيميرية ضد الحلفاء وأن هذا الموقف جاء ردا على سياسة بريطانيا التي طالبنا حذرا منها في ٤ فبراير ١٩٤٢ (١٣) .

وهكذا كان حادث ٤ فبراير سببا كافيا لنمو المشاعر الثورية داخل الجيش وكان بداية انهيار الشعبية الكاسحة التي يتمتع بها حزب الوفد والذي كان يعد أمل الأمة المصرية في نظر الكثير من الضباط ، ولذا فاننى اميل إلى الرأي القائل بأن بداية التكوين الفطى لحركة الضباط الاحرار كان عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ (١٤) . حيث بدأ عبد الناصر يضع أولى الخطوات الجادة نحو إبراز للتنظيم إلى واقع عملي ولم تدعوه للعود الكاذبة التي كانت تطلقها بريطانيا من حين لآخر من أن مصر ستحصل على استقلالها عقب انتصار الحلفاء .

وتنبه للضباط الذين كانوا قبل عام ١٩٤٣ يعتمدون على ألمانيا لطرد أنجلترا من مصر ، إلى أن قوة لنجلترا ستظل قائمة بعد الحرب بفضل أمريكا وبينما هب الساسة المصريون إلى نجدة الحلفاء وراحوا يطالبون

(٦٢) ذ. أنيس مرجع سبق ذكره ص ٤١ .

(٦٣) وثائق الخارجية الأمريكية برقية رقم ٣٠٣ من كرك إلى حكومته ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٢ .

(٦٤) احسان عبد القدوس ضبون مقدمة ، الدبابات حول القصر ، كمال

عبد الرؤف ص ٤ ، محمد حسنين هيكل عبد الناصر والعالم ص ٣٤ ،

جورج فوشيه الهيئة العامة للاستعلامات نشرة ١٩٥٩/١٢/٣ .

بالاستقلال الاقام مكافاة لتعاونهم لم يستسلم العسكريون لتلك الوعود وانما بداءوا يعدون انفسهم لتولى مقاليد البلاد بعد ان امتزات امامهم كل الاحزاب السياسية وراحت تتنافس وتتناحر ليس من اجل الوطن وانما خدمة وتملقا للمحتل .

وبصدد الحديث عن ٤ فبراير والاجيش يتحدث جمال عبد الناصر فيقول :
عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ كان علينا أن نعمل مـلا وطنيا وذمهنا الى عزيز المصرى
وكان مـى كمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وطلينا
منه النصيحة . فقال :، الثورة ومن هنا كان الامل الذى صممنا عليه وتماعننا
على المضى من اجله الى آخر الطريق (٦٥) .

ولما كان الاستياء موجها الى الوفد والانجليز مما فقد قام للنحاس بكبير
حركة اعتقالات داخل الجيش وصفتها تقارير السفير الامريكى بانها محاولة
من الوفد لاحداث حالة من « التخويف » داخل القوات المسلحة المصرية (٦٦) .

« ويبدو أن بعض الضباط قد خرجوا على التقاليد العسكرية المتبعة لدرجة
أن الاميرالاي أحمد فؤاد صادق قد تقدم بعريضة اتهام ضد وزير الدفاع
(حمدي سيف النصر) متهما اياه بما يأتى ٠٠٩

أولا : لقد حرصت جميع الحكومات على ابعاد الجيش عن السياسة وعدم
الزج به في الحزبية ولكن سياسة وزير الدفاع دفعت بصولات الجيش الى دخول
القادى السعدى والتحدث في السياسة بما اعزى ضباط الصف بالتماضى في هذا
السبيل .

ثانيا : ان الحكومة قد استطاعت استقطاب بعض الضباط ضعاف النفوس
وقربتهم ومنحتهم الامتيازات والملاوات بالرغم من أنهم أقل كفاءة من زملائهم
لا شيء الا بهدف الزج بالجيش في السياسة .

(٦٥) من خطبة مجال عبد الناصر في عيد الثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٢ ، الامرام ،
الاخبار ٢٤ يوليو ١٩٦٢ .

(٦٦) وثائق الخارجية الامريكية تقرير رقم ٨٦٢ من كيرك الى حكومته
بتاريخ ٢٩ يونية ١٩٤٢ .

ثالثا : لقد جرت التقاليد على عدم نقل كبار الضباط الحائزين على رتبة اللواء الا بعد موافقة القصر ولكن حمدي سيف النصر نقل محمد زكي الحكيم مدير الحدود وعلى حسنين الشريف مدير القرعة كلا منهما مكان الآخر دون الرجوع الى القصر .

رابعا : لقد عرض على الوزير كشفا بأسماء طائفة من الضباط طلب الانعام عليهم بنياشين بمناسبة عيد جاوس الملك (يوليو ١٩٤٢) ولكن الوزير اعترض على بعض الاسماء وانتهى الامر بحرمان الجيش من عطف الملك .

خامسا : انتخب الوزير نجده « فؤادى حمدي » للخدمة في ادارة الجيش على أن يظل في مركزه بسلاح الفرسان الملكي والغرض من ذلك هو للحصول على علاوة انتداب (٦٧) .

ولعل حكومة النحاس في محاولة منها لتهدئة المشاعر الثائرة داخل الجيش قد وقعت في العديد من الاخطاء التي ضاعفت من حركة الاضطراب في صفوف القوات المسلحة ووفق المصادر البريطانية فان القصر كان وراء حركة التفتت في صفوف الجيش وإن حكومة الوفد لم تستطع السيطرة الكاملة على الجيش ومن المؤكد أن القصر وراء كل هذه الاضطرابات وأن الضابط احمد فؤاد صادق لا يستطيع أن يستمر في حملته بدون مساعدة القصر (٦٨) .

ومن المؤكد أن للنحاس باشا كان أشد ما يخشاه هو حدوث ردود فعل داخل الجيش تؤدي الى تقلص شعبيته وبدلا من أن يعالج الموقف بأعصاب هادئة الا أنه قد أقدم على اعتقال الضابط صاحب عريضة الاتهام (احمد فؤاد صادق) والبكباشي « محمد كامل الرحمانى » وبالرغم من أن الاول قد ساءت حالته الصحية لدرجة كبيرة وحدث له تسمم في الدم مما دفع الدكتور هيكل الى أن يثير قضيته في مجلس الشيوخ الا أن النحاس قد انبرى بدافع قاتل : أن حالة

(٦٧) تقارير الامن العام محفوظة ٤٨ - السرايات الملكية تقرير بتاريخ ٨ اكتوبر ١٩٤٢ ، روز اليوسف ٩ اكتوبر ١٩٤٤ .

(٦٨) وثائق الخارجية البريطانية وثيقة رقم ٢٠٨٨ من لامبسون الى حكومته ١٩ سبتمبر ١٩٤٢ .

الضابط على خير ما يرام وليس هناك ما يستحق الاستجواب (٦٩) ، وذلك في الوقت الذي قرر فيه الأطباء أن حالة المريض خطيرة ويجب نقله فسيورا من معتقل النيا إلى القاهرة للعلاج . ولما كان الدكتور ميكل يحتفظ بصوت قرار الأطباء فقد ذهب إلى الأحكام العسكرية « النحاس باشا » وقال له « لولا أنني أخشى تعريض حياة الضابط للخطر بإضاعة الوقت لأريت المجلس ما تحت يدي من المستندات الرسمية التي تنفي تصريحك » ذا ، فاستمعه للنحاس حتى يقتل المريض لدى المستشفى بالقاهرة وأكثته نقله بمستشفى الأحداث بالجيزة حيث بقي بها تسعة أشهر (٧٠) .

ولما أراد الضابط أن يكتب برقية تهنئة إلى الملك بمناسبة عيد جلوسه رفضت الحكومة وبقي فؤاد صادق في الاعتقال ثلاث عشر شهرا دون أن يصرف له ما يستحقه من المعاش مما اضطره إلى كتابة برقية إلى الحاكم العسكري يقول فيها « عندما اعتقل رفعتكم في سيشل كان الانجليز يصرفون لك ماهية شهرية للانفاق على نفسك وأسرتك فأرجوا أن تعاملني كما كان يعاملهم الانجليز أو أن تعاملني كما تعامل أحمد حسين الذي تسكنه هو وعائلته في منزله وتنفق عليه (٧١) » .

وبقي هذان الضابطان مدة اعتقالهما (٢٣ شهرا) لا يصرفان عليهما واحدا ، ومريض محمد كامل الرحمانى أيضا وبذلا من أن يفتقل إلى المستشفى أنزل في معتقل للزيوتون حيث بقي شهرين ثم أُضرب عن الطعام والشراب حتى أوشك على الموت فنقلوه إلى مستشفى سيدناوى ليعالج (٧٢) .

(٦٩) مضابط مجلس الشيوخ الجلسة الحادية عشرة أول ديسمبر ١٩٤٢

ص ١١٨ .

(٧٠) نفس المصدر السابق .

(٧١) مجلة روز النيوسف ٩ نوفمبر ١٩٤٤ من ذكريات اعتقال الأبرياء

أحمد فؤاد صادق واليكباش محمد كامل الرحمانى .

(٧٢) مضابط مجلس النواب - الجلسة الثانية عشرة أول فبراير ١٩٤٣ -

دور الانقصاد الثانى ص ٣٥٣ - ٣٦٤ .

وإذا كان هناك من ينفى عن النحاس مسئوليته في ٤ فبراير بحجة أنه لم يكن يعلم بنية الانجليز فان الإجراءات التتقصية التي لحقت ببعض ضباط الأمن المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يفتقر . وفي الوقت الذي أقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعتقال كل من تحوم حوله الشبهات من ضباط الجيش فقد أصدر الحاكم العسكري العام عفوا من عزيز المصري وصاحبه — عبد المنعم عبد الرؤف وحسين ذو الفقار — وأمل القصد من وراء هذا العفو كان ترضية الضباط لما كان يتمتع به عزيز المصري من شعبية واسمة وسط ضباط الجيش ومع أن هذا الاجراء قد استقبلته الجماهير استقبالا طيبا الا أنه افتقد الى الشرعية حيث كانت اجراءات المحاكمة مازال مستمرة ولذا فقد كان هذا الاجراء ويخضع لتساؤل داخل البرلمان وانبرى لنحاس مفعفا أمر العفو العام بحجة أن المحاكمة التي طالقت شهوزا قبل أن تبدأ في صميم التهمة والتي كانت مسرحا لكثير من المقاورات السياسية التي لبست ثوب القانون ، وأن تلك المحاكمة قد شغلت الرأي العام أمدا طويلا ، وسياسة الوفد هي تهيئة المشاعر من هنا كان قرار العفو العام (٧٢) أما عن الاضطرابات التي وقعت في سلاح الطيران عقب فبراير فيؤكد النحاس باشا عدم وجود أي نوع من العلاقة بينها وبين موضوع عزيز المصري ، وانما أرجع هذه الاضطرابات الى عوامل متصلة بالاجاسوسية الألمانية وقت أن اشتد ضغط قوات المحور حتى وصلت الى العلمين في بولية ١٩٤٢ . فلقد اعتقد هؤلاء أن المغيرين على الابواب ، فأرادوا أن يشبخوا وجودهم فكان أن وقع حادث الضابط الطيار (٧ بولية ١٩٤٢) وحادث زميله ، الصول ، الطيار (٨ يولية ١٩٤٢) ا بعد وصول قوات المحور الى العلمين بأسبوع واحد ، ويؤكد النحاس أن لدى المحكمة من المعلومات ما يدل على أن الصول الذي هرب بطائرته كان يعمل لحساب المحور . وقد عثر على طائرته بمرسى مطروح (٧٤) .

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تقدم النائب عبد السلام السافلى بـ
استجوابات ؟

أولا : موقف الحكومة من الاضطرابات التي وقعت داخل سلاح
الطيران .

ثانيا : اضهاد الحكومة لضابطين من اكفأ الضباط — مؤلف صادق .
كامل الرحمانى — وفصلهما ثم اعتقالهما بلا تحقيق بسبب ما اتهموا به
الضابطان من التقدم بشكوى الى رئيس الحكومة (٧٥) .

(٧٣) نفس المصدر السابق .

(٧٤) نفس المصدر .

(٧٥) اصدر السابق الجلسة الحادية عشرة اول فبراير ١٩٤٣ ص ٣٥٥ .

والغريب أن للنحاس قد دلفع عن سياسة الحكومة تجاه الجيش مؤكدا حرص الحكومة على أن يظل الجيش فوق الخصومات السياسية ويشير للنحاس من طرف خفى الى وجود علاقة بين هذين الضابطين وبين القصر (وان لم يطن هذا صراحة) (٢٦) .

وإذا كان هناك من ينفي عن النحاس مسئوليته في ٤ فبراير بحجة أنه لم يكن يعلم بنية الانجليز فان الإجراءات التمسفية التي لحقت ببعض ضباط القوات المسلحة المصرية من جراء سياسة النحاس تعد خطأ لا يفتقر . وفي الوقت الذي أقدمت عليه حكومة ٤ فبراير من اعتقال كل من تحوم حوله التشبهات من ضباط الجيش فقد أصدر الحاكم العسكري العام عفوا من عزير المصرى وصاحبه - عبد المعم عبد الرؤف وحسين ذو الفقار - ولعل القصد من وراء هذا العفو كان ترضية الضباط لما كان .

ومما يدل على موقف الجيش المصرى من أحداث ٤ فبراير ما نشر في الامرام (٧ فبراير ١٩٤٢) وهو كما يلى : « لقد تأجلت الحفلة التي كانت ستقام اليوم في نادى ضباط الجيش بالزمالك لتوديع الجنرال ستون الى موعد سيعين فيما بعد ، ولم تتم الحفلة . ولعل فيما حدث في ٤ فبراير كان من أهم العوامل التي دفعت حركة الضباط الى التنسيق مع المخابرات الألمانية ، حيث أرسل الألمان أحد جواسيسهم الى القاهرة ورات لجنة الضباط للاحرار تكليف انور لسادات وحسين عزت بالاتصال بالجاسوس الألماني (٧٧) .

ولعل الضباط قد راودتهم فكرة القيام بحركة عسكرية بهدف الانتقاض على القوات البريطانية الماندة من العلمين وخصوصا وأن الهزائم المتتالية التي كانت تلحقها قوات المحور بالطفاء على الجبهة الغربية في هذا الوقت شجعت الضباط على التفكير فيما هو أبعد من ذلك وهو إسقاط حكومة النحاس والمجنى، بطلى ماهر رئيسا للحكومة (٧٨) .

(٧٦) أصدر السابق .

(٧٣) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ١٥ ، ١٦ .

(٧٤) تقارير السرايات الملكية محفوظة ٤٨ تقرير بتاريخ ١٥ يونية ١٩٤٢ دار الوثائق القومية ، جورج فوشيه جمال عبد الناصر وصحة
فسرة ١٦٧١ ، ١٩٥٩/١١/٣ .

ويبدو أن الهزائم المتكررة لموات الحلفاء قد فتحت باب الامل أمام
الجنود للقيام بخبركتهم وخصوصا عندما سقط شطر كبير من الشرق الأقصى
في أيدي اليابان وكان الموقف في الصحراء الغربية غاية في التدهور حيث أخذ
روميل يتقدم في الأراضي المصرية ، وأخذت القيادة البريطانية تعد العدة
للجلاء عن مصر وقامت بحرق أوراقها ووثائقها العسكرية وطلب السفير
البريطاني من الحكومة المصرية الاستعداد لمغادرة البلاد في أي وقت (٧٩) .

ومن المؤكد أن الضباط أرادوا أن يستغلوا تدهور الأوضاع العسكرية
لصالح القضية الوطنية الا أن عبد الناصر كان مترددا خشية أن يستبدل المحتل
الاماني بالمحتل البريطاني (٨٠) ووفق التنسيق القائم بين الضباط والإخوان
المسلمين فقد ذهب أنور السادات الى حسن البنا وأقضى اليه أن ساعة الصفر
قد حانت ولئن الضباط قيد قدارسوا الموقف بالتنسيق مع الامان الا أن حسن
البنينا قد تردد في الامر ثم قرر الانتظار لان الحرب لم تحسم
جعبند (٨١) .

وعلى ما يبدو فان ساعة الصفر كانت وقت دخول الامان الاسكندرية
وبما أن هذا ثم يحدث فقد بدأ الضباط يتدارسون الموقف على ضوء التطورات
الجديدة والتي بدأت تشير الى تغيير الموقف العسكري لصالح الحلفاء
وعلى ضوء كل ما ذكرنا يمكننا أن نستخلص بعض النتائج :٠٠٩

أولا :

أن حادث ٤ فبراير قد أيقظ الشعور الوطني لدى الغالبية العظمى
من الشعب المصري .

ثانيا :

أن حالة الغضب التي شملت الضباط لم تكن بسبب الاهانة التي
لحقت بشخص الملك وانما لان الملك هو رمز الامة واهانته تعد
إهانة لمصر كلها .

(٧٥) لقاء مع سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٣ .

(٧٦) محمد جستن هيكل عبد الناصر والعالم ص ٣٤٠ .

(٧٧) أنور السادات البحث عن الذات ص ٤٣ ، جورج فوشيه نشر
١٩٥٩/١٢/٣ .

اسحاق الحسين مرجع سبق ذكره ص ٢٢٢ .

ثالثيا :

أن حداث ٤ فبراير يعد البدلية العملية لتنظيم الضباط
الاحرار .

رابعا :

لقد حاول الضباط التعاون مع كل القوى المعادية لبريطانية سواء
الدخلية منها او الخارجية ، ألمانيا ، .

خامسا :

لقد كان هذا الحادث نهاية الشعبية التي كان يتمتع بها الوعد
داخل الجيش .

**حركة الضباط الاحرار :**

ان التاريخ لحركة الضباط الاحرار من المسائل التي تبدو في غاية الصعوبة
نظرا لعدم توفر لوثائق الرسمية التي تمكن الباحث من الوصول الى
الحقيقة من اقصر الطرق ، ومما يزيد الامر تعقيدا تضارب العديد من روايات
المعاصرين بما فيهم أعضاء حركة الضباط الاحرار . الا ان هذا التضارب
والاختلاف في الروايات لن يثنيانا عن غايتنا ايمانا منا بان القضايا كلها افترقت
الآراء والمذاهب حولها كلما بحث مهمة الباحث أكثر أهمية ، وعلى ضوء هذا
الاعتبار تبدو أهمية العودة الى معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها حدا فاصلا في تاريخ
الجيش المصري ، حيث اتاحت الفرصة ولاول مرة امام الطبقات المتوسطة
والفقيرة للالتحاق بالكلية الحربية وشاعت الظروف ان ترسل مجموعة من
الضباط بعد تخرجها سنة ١٩٣٨ الى معسكر منقباد ، في صعيد مصر ،
ولطها كانت فرصة ثمينة لكي يتحدثون ويتناقشون فيما بينهم حول اضطراب
الحالة السياسية في مصر وفي منقباد وضعت اللجنة الاولى في تنظيم الضباط
حيث تعاودوا (جمال عبد الناصر وأنور السادات وزكريا محي الدين) على
العمل من أجل خلاص مصر من السيطرة البريطانية (٨٢) .

(٦٨) عبد اللطيف البغدادي مصدر سبق ذكره ص ١٥ ، أنور السادات
البحث عن الذات ص ٤٣ .

(٨٣) لقاء مع حسين الشافعي ١١ ابريل ١٩٨٣ البقي القاهرة ، مذكرات
كمال الدين رفعت مرجع سبق ذكره ص ١٤ ، ١٥ ، مذكرات عبد اللطيف
البغدادي مرجع سبق ذكره ص ١٣ ، جورج فوشيه ١٩٥٦/١٢/٣٠ -
للهيئة العامة للإستعلامات ص ٧٤٧ .

وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تجمع بالآلاف الحاشدة من جنود بريطانيا ومستعمراتها من شتى الملل والألوان ، الوافدون من مختلف أنحاء الامبراطورية تعرض الجيش المصري لأبشع الاغاثات من الجنود السكارى الذين كانوا يتركبون الفظائع كل يوم في شوارع القاهرة . والاسكندرية . كان الضباط الشبان يشاهدون هذه المظالم الأليمة ويرون بإعينهم اعتداءات الجنود البريطانيين على الأهالي وهم يكادون يتمزقون من الغيظ والغضب ولم يكن هذا هو مصدر الهم الوحيد وإنما كانوا يعانون دليلاً الجيش من السيطرة البريطانية ممثلة في البعثة العسكرية البريطانية وعلى الرغم من أن قيادة الجيش المصري كانت قد تمصرت عقب معاهدة ١٩٣٦ وتخلص الجيش من السردار الانجليزي الا أن السياسة البريطانية لم تتخل عن قبضتها الحديدية على الجيش من خلال البعثة العسكرية التي كانت تعمل في الظاهر على تطوير الجيش وتحديثه بينما كان هدفها الحقيقي هو العمل على اضعاف هذا الجيش والجيلولة دون تقدمه فقد كان بقاء الجيش البريطاني في مصر رهناً بعدم مقدرة الجيش المصري على حماية قناة السويس (٨٤) .

ولعل كل هذه المؤثرات قد دفعت الضباط الشبان كي يتجهوا الى العمل السياسي بهدف تحرير مصر من لاحتلال ، كان هذا هو الأساس الذي تركزت عليه أفكار الضباط الوطنيين بعد أن تأكد لهم عملياً أن معاهدة ١٩٣٦ لن تؤد الى الاستقلال الحقيقي .

وإذا كانت الاسس التي تجمع من حولها الضباط كانت كئيبة بعميق المفهوم القومي والوطني لديهم لانطلاقاً لتنظيم أنفسهم الا انفسا لا نستطيع أن نجزم بأن اللقاءات والمناقشات التي دارت في منقباد تعد البداية العملية للحركة وإنما على ما نعتقد كانت « اللبنة » الأولى في وضع الأساس لانه من البديهيات أن كل الاعمال العظيمة تبدأ بفكرة ، وهكذا كان تولد بعض الضباط الشبان في منقباد هو بداية الفكرة وانطلاقاً من الفكرة التي وضعت تحت سفح

(٨٤) د . عبد العزيز الشناوى ، د . جلال يحيى وثائق نصوص التاريخ .

للحديث والمعاصر مادة ٨ من معاهدة ١٩٣٦ ص ٧٤٧ .

جبل تشریف فی منقباد كان على الاعضاء أن ينتشروا بأفكارهم ليس فقط داخل القوات المسلحة وإنما محاولة التنسيق مع القوى الدينية والسياسية خارج القوات المسلحة (٨٥) .

وحينما طلب عبد الناصر (١٩٣٩) نقله الى السودان بالكتيبة الثالثة مشاة كان يريد دراسة أحوال السودان الذى يحكمه حاكم انجليزى يمثل الحكم الثنائى (الانجليزى المصرى) بالإضافة الى العمل على نشر افكار الجماعة واجتذاب بعض الضباط الناقمين على الاحتلال (٨٦) .

وفى السودان قضى جمال عبد الناصر ثلاث سنوات عاد بعدها الى مصر ليواصل نشاطه وبسرعان ما اخذت حركة الضباط تتسع داخل الجيش وتضم الى صفوفها العناصر المخلصة الساخطة على الاوضاع السياسية الفاسدة وعلى قيادة الجيش المتعاونة مع قوات الاحتلال .

ونحن بصدد الحديث عن بداية حركة الضباط يجدر عدم اغفال ذكر عزيز المصرى حيث كان تعيينه فى منصب رئيس أركان حرب الجيش حافزا قويا لدى الضباط الشبان كى يضاعفوا من نشاطهم بالرغم من عدم وجود علاقة بينة وبين التنظيم الا أن أحاديثه مع الضباط والمرارة الشديدة التى كان يكنها للمحتل ونصائحه المتكررة باعتماد الضباط على أنفسهم وضرورة مواكبتهم للعلوم العسكرية المعاصرة كل هذه المعانى كانت حافزا قويا أمام الضباط (٨٧) .

(٨٥) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ١٣ ، ١٤ ، مذكرات كمال الدين رفعت ص ١٤ ، جمال حماد المصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢ .

(٨٦) كمال الدين رفعت ص ١٥ ، ١٦ ، د . أحمد فؤاد مصطفى العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية ١٩٢٤ - ١٩٥٣ رسالة دكتوراه جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٥٢٠ .

(٨٧) لوكاز ميرويز . المانيا الهتلرية والمشرق العربى ص ١٤٠ ، د . محمد عبد الرحمن برج عزيز المصرى ص ٥٦ ، أنور السادات البحث عن الذات ص ٥٤ .

وعلى الرغم من أن الاستاذ فتحى رضوان (بحكم صلته الوثيقة بعزيز المصرى) ينفى قيام علاقة رسمية بين تنظيم الضباط وعزيز المصرى، الا أنه يؤكد أن دوره كان دور الالهم قد كانت أحاديثه مع الضباط مما فعله فى تركيا وفى تبنيته للحركة العربية ودعوته الدائمة للمزيد من الثقافة والمعرفة كل هذه المعانى دفعت الشباب الى الاقدام على الاعمال الوطنية حيث قوى فيهم روح المغامرة فقد كان يحظى بحب الضباط وكانوا يعتبرونه رمزا للوطنية وهو من هذه الناحية يعد صاحب البذرة الاولى فى الثورة فقد كان دائم الحديث معهم عن المهانة التى يلحقها الاحتلال بالوطن وكان ينزع الخوف من قلوبهم (٨٨) .

وكما تعلق الضباط الشبان بعزيز المصرى وهو على رأس الحيتس بحماسته ووطنيته كان ابعاده عن الجيش سنة ١٩٤٠ عن طريق الانجليز سببا فى أن يزداد ارتباط الضباط بشخصه وتعلقهم بأفكاره وسرعان ما أخذوا يسعون اليه فرادى وجماعات يستمعون اليه وهو يحدثهم عن أنفسهم باعتبارهم الوسيلة الوحيدة لخلاص مصر (٨٩) .

وعلى ما يبدو فان هذا التنظيم بقى حتى سنة ١٩٤٢ مفتقدا الى الهيكل التنظيمى وكل ما حدث أن جماعة من الضباط تجمعهم الصداقة تارة والزمالة فى الدراسة تارة أخرى ويربط الجميع شعور واحد هو كراهية الانجليز لذلك فقد اتسمت خططهم بالحماسة بعيدا عن الموضوعية ومن هنا كان رأى جمال عبد الناصر بأن العمل على قيام جهاز قوى لقيادة هذا التنظيم هو بداية الشرارة التى من الممكن أن تنطلق فى أى وقت (٩٠) .

(٨٨) لقاء مع فتحى رضوان ١٢ أغسطس .

(٨٥) من خطبة جمال عبد الناصر فى عيد ثورة ٢٣ يونيو ١٩٦٢ الاخبار والاهرام ٢٤ يوليو ١٩٦٢ ، جمال حماد للمصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢ .

(٩٠) د . أحمد فؤاد مصطفى مرجع سبق ذكره ص ٥٢٠ ، مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ١٢ ، انور السادات هذا عمك جمال . يا ولدى ص ٨٢ .

ووفقا لمظم الروايات فان فكرة التنظيم قد بدأت في منقباد سنة ١٩٣٨ بما في ذلك رواية انور السادات والتي ضمنها كتابه - أسرار الثورة المصرية - حيث يقول : تبدأ القصة بمجموعة من الملازمين الشبان اجتمعوا لخدمة معا في منقباد - وأخذت تلك المجموعة تلقف حول شاب من بينهم يمثل الشخصية الصاعدة وكان هذا الشاب هو جمال عبد الناصر الذي استحوذ بخصاله واتزانه على اعجاب واحترام زملائه . واضحى بمثابة الرائد لهذه المجموعة حيث رسم لافرادها رسالتهم الكبرى في مقاومة الانجليز (١١) .

ويبدو من حديث السادات أن هناك تنظيما قائما ولعل هذا واضحا من خلال لقاءات انور السادات بالشيخ حسن البنا والفریق بمنزلة المصري حيث كان لقاؤه بهما سنة ١٩٤٠ بصفته مندوبا عن تشكيل الضباط حيث يتحدث عن عزيز المصري قائلا : لقد كان على أن أرجع الى التشكيل قبل المقابلة وكان على أن أعود اليهم بعد المقابلة ، فلابد من الحذر لأن أي شك بحسوم حولي قد يذهب بالتشكيل كله (١٢) .

ووفق رواية انور السادات أيضا وهو يتحدث عن لقاءه بحسن البنا « اننى لا أعمل وحدي بل ان هناك تشكيلا معينا موجودا وأن البلاد لن تتخلص من الاستعمار الا بانقلاب عسكري يقوم به رجال الجيش » (١٢)

وهذا مما يضاعف من اعتقادنا بأن التشكيل كان قائما بالفعل وأن الاتصالات انتى يقوم بها انور السادات كانت بتكليف من الضباط الاحرار (١٤) .

وعلى ما يبدو فان التنظيم سنة ١٩٤٢ كن قد وصل الى درجة متقدمة من التخطيط والتنظيم لان ردود الفعل التي أحدثها حصار الدبابات في ٤ فبراير ١٩٤٢ تؤكد هذا الاعتقاد سواء فيما قرره الاغضاء من اعلان ثورة عسكرية

(١١) انور السادات أسرار الثورة المصرية دار الهلال عدد ٧٦ ص ٥٧ ، ٥٨ .

(١٢) نفس المرجع ص ٥٢ .

(١٣) نفس المرجع ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٤) مذكرات عبد الحفيظ الجندى مرجع سبق ذكره ص ١٣ ، جمال حشاد

المصور ١٩٨٢/٨/١٣ .

بهدف إبادة الثورات البريطانية العائدة من العملية • أو مما اقترحه بعض
الاعضاء من اغتيال كل الذين اشتركوا في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ أو في محاولة
التنسيق مع بعض القوى الأخرى مثل الإخوان المسلمين أو بعض
اليساريين (٩٥) •

وعلى ضوء العديد من الروايات التي ذكرناها تبدو عدة أمور أشبه
بالحقائق •
أولاً :

ان فكرة تنظيم الضباط الاحرار ترجع الى سنة ١٩٣٨ حيث تجمع
الضباط الشبان في معسكر منقباد •

ثانياً :

لعل الفترة من سنة ١٩٣٨ وحتى سنة ١٩٤٢ تعد فترة اعداد
وترتيب ولم ترق بالتنظيم الى شكله النهائي •

ثالثاً :

ان احداث ٤ فبراير وما صاحبها من ردود فعل عنيفة داخل الجيش
تعد بمثابة المرحلة الثانية من التنظيم ولعلها مرحلة الاعداد وقيام
التنظيم ببناء العديد من الخلايا داخل الجيش وخارجه (٩٦) •
واعتقد ان ما حدث في ٤ فبراير كان بداية الخطوات العملية حيث أقسم
الضباط على الثأر من الانجليز وليس من المقول أن يقدموا على عمل خطير كهذا
سواء بالثورة ضد الانجليز أو اغتيال كل من شارك في ٤ فبراير الا اذا وضعت
الاسس الكفيلة ببناء هذا لتنظيم بناء اجيدا أو بمعنى آخر الوصول بالتنظيم
الى مرحلته العملية وبصدد الحديث من الضباط الاحرار لابد من تناول كل
الدراسات التي أعدت سواء ممن شاركوا في الاحداث أو من عاصروها على حد
سواء • الا أن الامر يزداد غرابة وتبدو الامور أكثر تعقيدا حينما يناقش انور
السادات نفسه ففي كتابه « البحث عن الذات سنة ١٩٧٨ » نجده يضرب

(٩٥) عبد الإطيف البغدادي المرجع السابق ص ١٢ ، ١٣ ، انور السادات
اسرار الثورة المصرية ص ٦٦ ، ٦٧ اسحاق الحويني «موجع سنيق
ذكره ص ٢٢٢ •

(٩٦) انور السادات هذا عمك جمال يا ولدي ص ٨٢ ، محمد حسنين هيكل
« مرجع سنيق فكرة ص ٣٤٠ ، ريتشارد ميشيل الإخوان المسلمون ترجمة
عبد السلام رضوان القاهرة ١٩٧١ ص ٥٩ •

عرض الحائط بكل ما ذكره في كتابه « اسرار الثورة المصرية ، هذا عمك جمال يا ولدى » حيث يتحدث عن تنظيم منابر تماما للتنظيم الذي تحدث عنه من قبل فيقول : لقد أنشأت سنة ١٩٣٩ أول تنظيم سرى من الضباط وكان من بين أعضائه عبد المنعم عبد الرؤف وعبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم وخالد محي الدين وأحمد مسعودى وحسن عزت والمشير أحمد اسماعيل (٩٧) ونظرا لاعتقال انور السادات (أغسطس ١٩٤٢) فقد تسلم جمال عبد الناصر قيادة هذا التنظيم في أوائل سنة ١٩٤٣ عقب عودته من السودان (٩٨) . ولم يترك السادات أية فرصة كي يتجه بنا الظن الى أن التنظيم الذى يعنيه كان تنظيما آخر خلاف الضباط الاحرار ولعل هذه المعلومات الجديدة والتي تضمنها كتاب البحث عن الذات تكشف لنا عن أمرين هامين ٠٠٩

أولهما : أن المؤسس الحقيقى لتنظيم الضباط الاحرار هو انور السادات وليس جمال عبد الناصر .

ثانيهما : أن بداية التنظيم ترجع الى سنة ١٩٣٩ وليس الى سنة ١٩٣٨ كما ذكر معظم الضباط الاحرار .

ونظرا لاهمية تلك الرواية وخطورتها فلا بد من تحقيقها ودراستها دراسة موضوعية نظرا لما يترتب عليها من نتائج بالغة الخطورة وعلى ضوء ما ذكره الضباط الطيارين والذين ذكر السادات أسماءهم ضم تنظيمهم أنهم جميعا أنكروا انضمامهم في هذه الؤونة الى أى تنظيم خلاف تنظيم الطيران (٩٩) .

فإذا كان السادات يعمل ضابطا في سلاح الإشارة فمن البديهي أن يتجه تفكيره الى زملاء السلاح الواحد بدلا من الاتجاه الى سلاح الطيران هذه واحدة اما الثانية فلقد ذكر السادات أن من بين الذين قام عليهم التنظيم هو الضابط

(٩٧) انور السادات البحث عن الذات ص ٣٠ .

(٩٨) المرجع السابق .

(٩٩) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ص ٩ - ١٥ ، جمال حماد المصدر

١٥ أغسطس ١٩٨٢ ، حسين الشافعى لقاء شخصى ١١ ابريل سنة ١٩٨٣ .

خالد محي الدين فاذا تفاضينا عن حقيقة صارخة وهي أنه عندما ذكر السادات اسمه ضمن تنظيم سنة ١٩٣٩ لم يكن قد تخرج بعد من الكلية الحربية فكيف نتفاضى عما ذكره خالد محي الدين نفسه من أن أول صلة له بأحداث السياسة كانت في صيف سنة ١٩٤٢ عندما عين حارسا على الطيار حسن عزت بعد اعتقاله مع السادات في ميسر سلاح الفرسان في قضية الجاسوسيين الالمانيين في أغسطس ١٩٤٢ وأن حسن عزت هو أول من وجه اعتماده الى السياسة (١٠٠) .

ومن المؤكد أن أنور السادات قد صدق نفسه ومضى في ذكر العديد من المغالطات التاريخية والتي تتناقض ومذكرات أعضاء الضباط الأحرار سواء منها ما نشر في عهد عبد الناصر أو بعد وفاته ، حيث حرص السادات على أن يؤكد في كتابه « البحث عن الذات » أن عودة عبد الناصر من السودان كانت في ديسمبر سنة ١٩٤٢ (١٠١) وربما لو ذكر السادات التاريخ الحقيقي لعودة عبد الناصر من السودان وهو نوفمبر ١٩٤١ لانتابته الناس الدهشة ولتساووا ؟ كيف لم تتم أية لقاءات بين عبد الناصر وزميله السادات في القاهرة عقب عودة الاول من السودان طوال المدة التي أمضاها في مصر قبل اعتقال السادات - من نوفمبر ١٩٤١ وفي أغسطس ١٩٤٢ - والسؤال الذي يعرض ، لماذا لم يدعوا السادات زميله وصديقه عبد الناصر الى الانضمام الى تنظيمه الذي أنشأه عام ١٩٣٩ بالرغم من أن جمال عبد الناصر قد خدم مع السادات عقب عودته الاول من السودان حيث أمضيا معا ما يقرب من تسعة أشهر من نوفمبر ١٩٤١ وحتى أغسطس ١٩٤٢ منها ستة أشهر قضاها عبد الناصر بالكتيبة الثالثة مشاة بممنشية البكري بالقاهرة (١٠٢) . وكان السادات باعترافه يخدم في نفس الفترة كضابط اشارة بمنطقة الجبل الاصفر في القاهرة (١٠٣) .

وعلى ما اعتقد فلو أن السادات قد ذكر التاريخ الحقيقي لعودة عبد الناصر من السودان (نوفمبر ١٩٤١) لما استقامت القصة ولتسائل الناس أين كان

(١٠٠) المصدر السابق .

(١٠١) البحث عن الذات .

(١٠٢) ملف خدمة جمال عبد الناصر مجلة المصور ١٣ أغسطس ١٩٨٢ ،

الاهرام ٢٣ يوليو ١٩٥٧ .

(١٠٣) البحث عن الذات ص ٨٩ .

عبد الناصر طوال هذه الفترة الا ان اعتقال السادات في اغسطس ١٩٤٢ وعودة
عبد الناصر من السودان في ديسمبر ١٩٤٢ وفقا لرواية السادات يتمشى مع
ما نسجه عليه الخيال من قيادة الحركة الوطنية داخل الجيش والمسألة من
وجهة نظره تستلزم تغييرا بسيطا في التاريخ ليصبح تاريخ عودة عبد الناصر
من السودان ديسمبر ١٩٤٢ بدلا من نوفمبر ١٩٤١ وهكذا استقام الامر
ليصبح التسلسل منطقيا ومقبولا . الا أنه يعد منطقيا من وجهة نظره فقط
لأن الحقائق التاريخية تبقى ناصعة وأما الزبد فيذهب جفاء .

ولعل أنور السادات قد تناسى أنه قد ذكر في إحدى كتبه والتي نشرها
في عهد عبد الناصر أن عودة الأخير من السودان كانت في نوفمبر سنة ١٩٤١ وفي
مارس ١٩٤٢ انضم الى الكتبية الثالثة مشاة وفي نوفمبر سنة ١٩٤٢ اختير
مدرسا في الكلية الحربية وهي الفترة التي قام فيها التنظيم بعمليات البناء
العملي بعد ما تأكد للضابط أن الاحزاب السياسية قد اهترأت وعجزت عن
تمثيل الشعب المصري تمثيلا حقيقيا (١٠٤) .

وعلى ضوء العديد من الروايات فإن التنظيم الذي أقيم سنة ١٩٣٩ داخل
سلاح الطيران والذي أشار اليه السادات كان شعبة من ضمن عشرات الشعب
التي انشئت داخل الجيش الا أن شهرة تنظيم الطيران ترجع الى بعض الاعمال
الانتحارية التي أقدم عليها الطيارين ولعل أهمها ما اتفق عليه الاعضاء من
جمع المعلومات والصور عن نشاط قوات الحلفاء في مصر وارسالها الى القيادة
العسكرية الألمانية في مرسى مطروح (١٠٥) . حيث استقل أحد أفراد اللجنة وهو
الضابط أحمد مسعود ابو علي طائرة مقاتلة من النوع البريطاني ومعه حقيبة
بها كل ما أمكن جمعه من معلومات واتجه بها نحو منطقة مرسى مطروح
(الاثنين ٢٩ يونيو ١٩٤٢) والغالب أن طائرة قد استقطت بواسطة
الدفاع الجوي الألماني لان نفس النوع من الطائرات كانت تستخدمه القوات
البريطانية (١٠٦) .

(١٠٤) أنور السادات هذا عمك جمال يا ولدي ص ٨٢ ، ٨٥ ، عبد اللطيف
البغدادي ص ١٣ - ١٨ .

(١٠٥) لقاء مع حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية السابق الاثنين ١١
ابريل ١٩٨٣ .

(١٠٦) المصدر السابق ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ص ٢٢ ، ٢٣ .

ويضيف أحد أعضاء التنظيم قائلا : لقد كلف أحد الطيارين المصريين بالبحث عن الطائرة التي استقلها مسعودي ولكن بدلا من أن يعود هذا الزميل فمقد توجه هو الآخر بطائرته نحو مرسى مطروح تاركا تشكيله ويبدو أن هذا التصرف قد كشف للمسؤولين في البعثة العسكرية البريطانية الغرض من عملية مسعودي وأجروا تحقيقا ولكنهم لم يتوصلوا الى شيء يكشف أمر التنظيم الا أن عددا من أفراد سلاح الطيران قد أبعثوا عن الجيش اثر هذا الحادث (١٠٧) .

وتشير الوثائق الامريكية الى العلاقة بين حركة الاضطراب في الجيش المصرى والقصر على اعتبار أن ما اصاب فاروق في ٤ فبراير ١٩٤٢ قد أحدث حالة من الغليان الشديد في صفوف الضباط وتؤكد نفس الوثيقة وفقا لمصادر السفارة الامريكية أن هناك خططا محكمة ومتقنة لنشاطات تدميرية على النحو التالي .

أولا : نشر دعايات مضادة للانجليز ومؤيدة للامان وذلك للتقليل من حجم التعاون الممكن مع الجيش المصرى .

ثانيا : القيام بعمليات تخريب لوسائل الاتصال والمنشآت الحيوية الاخرى في وقت متزامن مع هجوم المانى ناجح صوب الاسكندرية .

ثالثا : جمع ونقل المعلومات للاعداء (١٠٨) .

ووفق مضابط مجلس النواب فان النحاس باشا قد اشار من طرف خفى الى ان القصر وراء تلك الاضطرابات التي تحدث سواء في سلاح الطيران أو في غيره من الأسلحة الاخرى (١٠٩) ، وهذا ما يؤكد العلاقة بين ما حدث في ٤ فبراير وحركة الضباط الاحرار ، ومن الملاحظ ان موقف الضباط في ذلك الوقت لم يكن

(١٠٧) المرجع السابق ص ٣٣٠-٣٤٠ .

(١٠٨) وثائق الخارجية الامريكية بزيعة رقم ٨٤١ من كتيك التي حكومتها

٢٥ مايو ١٩٤٢ .

(١٠٩) مضابط مجلس النواب الجلسة الحادية عشرة اول فبراير ١٩٤٣ دور

الانتقاد الثانى ص ٣٥٠ - ٣٧٥ .

يحمل أى نوايا عدوانية تجاه فاروق والذي كان يحظى بشعبية جارفة وسط صفوف الضباط ولم يكن التفكير في خلع من بين المسائل التي كانت موضع تفكير لدى قوة سياسية أو عسكرية (١١٠) .

وإذا كانت حركة الضباط قد استمدت قوتها من احدث ٤ فبراير ومسا صاحب ذلك من رضا فاروق على تلك الحركة الا أن هذا لا يعنى أن الحركة كانت تعمل في اطار مخططات القصر بدليل انها قد غيرت من استراتيجيتها عقب الحرب ووضعت في اعتبارها التخلص من فاروق والاحتلال معا ولو كان فاروق على علم بسياستها لامكنه التخلص منها ووادها في الوقت المناسب وهذا يدفعنا الى الإشارة الى « التنظيم الحديدي » والذي نشأ في اطار القصر بهدف محدد وواضح وهو اغتيال كل من ساهم في ٤ فبراير (١١١) وهذا التنظيم يختلف تماما عن تنظيم الضباط الاحرار على الرغم من أن بعض الضباط الاحرار كانوا يعملون ضمن هذا التنظيم اعتقادا منهم بأن لهدف واحد وهو التخلص من الانجليز والوفد معا (١١٢) .

ولعل هذا مما دفع السفير الامريكى الى أن يبعث الى حكومته قائلاً : ان الملك فاروق يلعب لعبة خطيرة ترتكز على ما يسمى (بالحرس الحديدي) المكون من بعض ضباط الجيش والحرس الخاص للملك فاروق وأن المخابرات البريطانية على بينة من أمر هذا التنظيم الذى قد يترتب عليه ابعاد فاروق عن مصر نهائياً (١١٣) .

وإذا كان تنظيم اضباط الاحرار لم يكن يحمل أى نوايا عدوانية الى فاروق حيث اقتصر تفكير الضباط خلال الحرب العالمية الثانية على الانتقام من الاحتلال البريطاني باعتباره حجر الزاوية في حركة الاستقلال الوطني . الا أن تصرفات

(١١٠) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ١٢/١١/١٩٨٢ ، حسين الشافعى لقاء ١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١١١) أحمد مرتضى المراغى مرجع سبق ذكره ص ٦٤ - ٦٨ .

(١١٢) حسين الشافعى ١١ ابريل ١٩٨٣ .

(١١٣) الوثائق الامريكية وثيقة رقم ٤٣٣ من كيرك الى حكومته ٢٩ يونية سنة ١٩٤٢ .

الملك فاروق فيما بعد وانغماسه في المذات وانصرافه تماما عن صالح الشعب وقضاياها العامة ثم ما أعقب ذلك من حرب فلسطين والتي استهلكت قدرا كبيرا من نشاط الضباط الاحرار حيث تأكد لهم من خلالها أنه لا فرق بين المحتل البريطاني والملك فاروق فكلاهما عدو حقيقي للشعب المصري (١١٤) .

وقبل أن نخلص من تلك الدراسة فافننا ننوه الى عدة أمور هامة ٠٠٩

أولا : أن التاريخ للضباط الاحرار من بين الموضوعات التي تعرضت لحركة تزيف ومزادة لان العديد من الكتابات التي تناولت هذا الموضوع لم بتجرد أصحابها من عامل الرعية أو الرعية في محاولة لظهور بطولات شخصية على حساب الحقائق التاريخية اعتمادا على عدم الافراج عن الوثائق الرسمية لثورة ٢٣ يوليو ولذا فاننا نعتقد أن الكلمة الاخيرة في هذا الموضوع لم تذكر بعد .

ثانيا : أن حركة الضباط الاحرار قد بدأت بفكرة راودت بعض الضباط الشبان في منقباد سنة ١٩٣٨ . حيث وضعت اللجنة الاولى في قيسام هذا التنظيم وأن ما ذكر من قيام تنظيمات أخرى سواء في سلاح الطيران أو في غيره من الاسلحة كانت في اطار هذا التنظيم .

ثالثا : ان المرحلة الثانية من حركة الضباط قد بدأت عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث عاد عبد الناصر الى القاهرة ضمن الكتبية الثالثة مشاة ولذا فان هذه الفترة تعد البداية العملية للتنظيم حيث بدأ ينتشر داخل وحدات القوات المسلحة المصرية (١١٥) .

رابعا : ان المرحلة الثالثة (وهي لا تدخل ضمن دراستنا) تبدأ من حرب فلسطين حيث تأكد للضباط أن الإصلاح لا بد وأن يكون شاملا رجاءا بهدف الاضاحة بكل الذين يعملون ضد مصر بما فيهم الملك ، فاروق نفسه .

(١١٤) محمد نجيب أول رئيس جمهورية مصر - كلمتي للتاريخ ص ١٣ .

١٤ جمال حماد المصور ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

(١١٥) حسين الشافعي ١١ ابريل ١٩٨٣ لقاء شخصي - الدقي - القاهرة .

الفصل السادس

سياسة القصر عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م

- مسؤولية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبيد والنحاس ..
- سياسة فاروق تجاه الوفد ...
- وزارة أحمد ماهر وانتقال الوفد الى جبهة المعارضة ..

«سؤالية القصر عن تفاقم الصراع بين مكرم عبيد والنحاس :-

لم تكن القوى المناوئة للوفد بغافلة عن الظروف الصعبة التي احاطت بحدوث ٤ فبراير وردود الفعل التي واكبت تلك الأحداث . ومن هنا تعددت المؤامرات بهدف النيل من الوفد ولعل اخطر واقسى هذه المؤامرات هي تلك التي خرجت بانقسام مكرم عبيد باشا عن الوفد وما تلى ذلك من حملة تشهير واسعة انتهت بتجميع المثات من التهم باستغلال النموذ والمحسوبية والفساد ضد قيادات الوفد وضد الدوائر المقربة من النحاس وزوجته (١) وكان لابد لهذه الحملة من ان تترك اثرها على جماهيرية زعيم اكتسب اكبر قدر من زعامته الطاغية بسبب بساطته وترفعه عن الكسب الشخصي (٢) .

وكان من الصعب على دوائر القصر ان تتلقى هزائم ٤ فبراير دون ان تفكر في الانتقام من الوفد ومن زعميه مصطفى النحاس واختار القصر ميدانا جديدا للنيل من الوفد وهو الوقعة بين القطبين الكبيرين في الوفد وهما مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

وبينما كانت البلاد ترقب بكل اهتمام تطورات الحرب على حدودها الغربية وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام كانت الوزارة تعاني في دخلها بواذر انقسامات خطيرة بدأت تظهر آثارها في النصف الثاني من شهر مايو سنة ١٩٤٢ فلقد اعتقدت الجماهير ان مكرم عبيد (سكرتير الوفد ووزير المالية) هو محرك الوفد ومركز نشاطه وحركته الدائمة والقوة الدافعة في الانتخابات وفي غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبي بل وزاد الاعتقاد انه هو الذي يحرك النحاس باشا في نشاطه السياسي الى اليمين والى اليسار بحكم اتصاله بعدد كبير من السياسة الانجليز وبحكم دراسته في اكسفورد واسفاره الكثيرة الى انجلترا وعلاقته الوطيدة برجال حزب العمال وعلى رأسهم رامزي ماكدونالد (رئيس حزب العمال) وقد كان النحاس يضاعف

(١) تقرير لجنة التحقيق في الوقع الماسة نزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية « المطبعة الاميرية » القاهرة سنة ١٩٤٥ ص .

(٢) د . رعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ص ٩٤ ، جلال الحمامصي معركة نزاهة الحكم ص ٤٠ .

اعتاد الجماهير في مكرم عبيد وقوته بما سبغه عليه من اوصاف وما يظهره من ثسته به ثقة لا حد لها وكان مكرم هو همزة الوصل بين النحاس والسفارة البريطانية مساء ٤ فبراير وهو الذى اشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس والسفير البريطانى لتأليف الوزارة • (٢)

ووفق العديد من الروايات التى ادلى بها عهد كبير من المعاصرين فانتسنا نستطيع ان نجل اسباب الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد فيما يأتى :-

اولا :- تلك الغيرة التى دبت بين مكرم عبيد وبين السيدة زينب الوكيل حرم النحاس ويقول السفير البريطانى « ان زوجة رئيس الوفد قد سعت ما وسعها الجهد الى استقلال زوجها عن الرجل الذى استمر لسنوات طويلة مستشاره الرئيسى والرئيس الحقيقى لحزب الوفد » (٤) وتعترف زينب الوكيل انها سعت الى استقلال زوجها عن الرجل الذى كان سببا فى كل الانشقاقات التى اصابته الوفد وانها اقدمت على ذلك حرصا منها على مصلحة الوفد فى المرتبة الاولى (٥) •

وعلى ما يبدو فان النحاس باشا كان مجالا للصراع بين السيدة زينب والوكيل وبين مكرم عبيد حيث نال الاولى بدات تمارس على زوجها نوعا من السيطرة فاصطدمت بذلك مع مكرم عبيد الذى كان يعمل هو الآخر على السيطرة على النحاس او كان يسيطر عليه بالفعل ولذا فقد اعتقد البعض بان هذا النزاع يعد صراعا بين قوتين تحاول كل منهما السيطرة على شخصية اخرى ومن هنا فقد كان انتصار زينب الوكيل باعتبارها زوجة وعلى قدر كبير من الجمال واقرب الى النحاس من مكريم عبيد • (٦)

(٣) • محمد حسين هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٦٣ مذكرات حسن يوسف ج ١٤٤ ، ١٤٨ :

(٤) بقلا عن الدكتور يونان لبيب رزق • تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٤٩ •

(٥) لقاء شخصي مع مؤاد سراج الدين ١١/١٢/١٩٨٢ • لقاء مع فتحي رضوان ١٠/٨/١٩٨٢ ، محمد التايبي مرجع سبق ذكره ص ٢٣٤ •

(٦) دكتور هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، محمد التايبي

٣٢ • مرجع سبق ذكره ص ٥٠ ، فتحي رضوان ١١/٨/١٩٨٢ • جلال الدين الحمامي ، حوار وواء الاسرار ص ٢٢٢ ، هيكريك حسين يوسف ص

واعتقد أن النحاس وقد تخطى الستين من عمره وأمام زوجة ماتزال في عقدهما الثالث وعلى قدر كبير من الجمال والذكاء . لذا فقد تنازل عن أشياء كثيرة تتعارض مع مصلحة الوفد وتتفق مع مطامع الزوجة الشامة الزكية والتي اهتمت أولا وقبل كل شيء بأذونات التصدير والاستيراد وجمع الاموال عن طريق ما يسمى « بجمعيات البر » بل وقد وصل الامر بتلك الزوجة ان يكون لها النفوذ الاكبر في تصريف الامور الى الحد الذي يجعلها تقترح اسماء وزراء بل وتعين هؤلاء الوزراء (٧) .

ثانيا : لقد بدأ منذ وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ظهور نجم جديد في ساحة السياسة المصرية لم يكن له نشاط سياسي من قبل الا أن نجوميته قد تالقت بسرعة استرعت انتباه الجميع ذلك هو محمد فؤاد سراج الدين حيث عين وزيرا للزراعة في تلك الوزارة وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره ثم عين وزيرا للداخلية والمشتون الاجتماعية ثم سكرتيرا عاما للوفد عقب خروج مكرم عبيد (٨) ولاشك ان ظهور فؤاد سراج الدين والثقة الكبيرة التي كان يحظى بها من مصطفى النحاس وزوجته زينب الوكيل لاشك أن هذا العامل قد اضاف عنصرا جديدا وهاما ضاعف من حدة الصراع (٩) ، بالرغم من تنصل فؤاد سراج الدين من كونه قد شارك بأي جهد لاساءة العلاقات بين الرجلين الا ان الخوف قد بدأ يتسرب الى قلب مكرم عبيد من هذا النجم الجديد الذي اخذ يستطع في سماء الوفد (١٠) .

ثالثا : لقد عمل فاروق واحمد حسنين رئيس الديوان على توسيع شقة الخلاف بين عناصر الوفد وذلك باستخدام وسيلة رخيصة وهي اغراء مكرم على انه سيكون زعيم الامة ورئيس الوزراء المقبل وانه يستطيع ان يرث النحاس

(٧) فتحي رضوان لقاء شخصي ١٩٨٢/٩/٨ جلال الحمصامى حوار وراء الاسوار ص ٥١٠ ٥٠ د هيكمل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٦٦ ، محمد التابعي مرجع سبق ذكره ص ٢٢٣ مذكرات حسن يوسف ص ١٥٠ .

(٨) مجلة روز اليوسف مذكرات ابراهيم عبد الهادي ٩ اغسطس سنة ١٩٨٢ .

(٩) المصدر السابق ، فتحي رضوان مقابلة شخصية ١٩٨٢/٨/١٠ .

(١٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/١٢ ، محمد التابعي ص ٢٤٧ .

د . ميغان لجيب للوزارات المصرية ص ٢٤٨ .

الذى فقد قدرا كبيرا من شعبيته بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ (١١) ووفق رأى
النحاس فان كل الخلافات التى كانت بينه وبين مكرم كان من الممكن احتواؤها
لولا احمد حسنين والذى عمل بمهارة على تنمية تلك الخلافات وتفاقمها
لصالح القصر (١٢) .

ومن المؤكد ان القصر باختياره هذا المجال لكى يكون ميدانا للصراع يعد
ذكاء من احمد حسنين والذى لعب دورا مائلا فى استغلال هذا الحادث بهـحف
النيل من الوفد لا حبا فى مكرم عبید ولا حرصا على مصلحة البلاد وانما ارضاء
لشهووات القصر وانتقاما من مصطفى النحاس حيث اقسم احمد حسنين عقب
٤ فبراير ان يرد له الصاع صاعين (١٢) وهكذا واتته الفرصة وتمكن من
النيل من الوفد وشعبيته حيث اخذ يعمل على توسيع شقة الخلاف بين رئيس
الوزراء ووزير المالية فرتب مقابلة لمكرم باشا مع الملك خرج بعدها ليقول لخدوب
الاعرام انه لقي من الملك فاروق « ارشادا نافعا واطلاعا واسعا ونظرة دقيقة
وعميقة الى جوهر المسائل المعروضة رغم تباينها وبعد نواحيها » الى أن قال :
« ولم البث طويلا حتى ادركت ان ملكنا الشاب قد ملك زمام الامور بفضل
ما اوتى من رجولة وخبرة منوعة ، قلما لتيحت لك من الملوك » (١٤) .
ومذا الوصف الذى سجله مكرم عبید يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى
رسمها النحاس ومكرم عن الملك للسفير البريطانى منذ سنة ١٩٣٧ وعندما
تخرج الموقف فى فبراير سنة ١٩٤٢ .

ويقدم محمد التابعى شهادته فى هذا الصدد وهو واحد ممن اتصلوا باحمد
حسين فيقول : « لم يكن احمد حسنين سبب الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتير
الوفد ولكنه كان احد الذين عملوا بمهارة على توسيع شقة الخلاف » (١٥) .

(١١) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ ، فتحي رضوان لقاء شخصي .
١٠/٨/١٩٨٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ اغسطس
سنة ١٩٨٢ .

(١٢) من حديث النحاس مع محمد التابعى لسرلر السياسة والسياسة ص .
٢٤١ - ٢٤٢ .

(١٣) المرجع السابق

(١٤) الاحرام ١٣ مارس ١٩٤٢ ، مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان
الملكى ص ١٤١ .

(١٥) محمد التابعى لسرلر السياسة والسياسة ص ٢٦٤ - ٢٦٦ .

ومع اعتقادنا بأن شخصية زينب الوكيل وظهور نجم فؤاد سراج الدين كانا من بين الأسباب التي أدت إلى القطيعة بين مكرم والنحاس إلا أن هذين العاملين كان من الممكن التغلب عليهما لولا أن القصر قد لعب الدور الهام والاساسي وخصوصا وأن الموضوعات التي طرحها مكرم عبيد والتي أراد أن يتخذها سلاحا للتشهير بالنحاس وأقاربه سواء في مسألة الاستثناءات أو في انذونات التصدير والاستيراد كل هذه العوامل لم تكن جديدة سواء في سياسة أو في سياسة غيره من الأحزاب وأن كل الأحزاب المصرية كانت تلجأ إلى هذه الوسيلة لتدعيم انصارها وهذه السياسة لم يسبق لمكرم عبيد أن اعترض عليها (١٦) .

وهنا يبدو السبب الثالث والنهام وهو دور القصر وخصوصا أحمد حسنين والذي أجس بعبارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولذا فقد رسم سياسته على استخدام مكرم عبيد بمهارة فائقة حتى يقوض حزب الوفد من الداخل ، من ثم يمكنه الإجهاد على النحاس في الوقت المناسب . واعتقد أن هذا هو العامل الحقيقي وراء القطيعة بين الرجلين ومما يؤكد وجهة نظرنا تلك أن مقابلة مكرم عبيد للملك فاروق كانت في ١٢ مارس ١٩٤٢ ولم يمض على أحداث ٤ فبراير أكثر من شهر . وحتى يبدو هذا الحكم أكثر موضوعية فلا بد من تتبع مراحل الصراع بين النحاس ومكرم ، والقرتب الذي كان باديا على القصر حتى تمكن من الانقضاض في الوقت المناسب ، وعلى ضوء شهادة أحمد حسنين (رئيس الديوان) والذي صرح قائلا « رغبة مني في تصفية الجو بين الملك والوزارة سميت عند الملك حتى وافق على مقابلة مكرم عبيد وأمين عثمان . . . لأننا جميعا كنا نعرف أن مكرم هو زراع النحاس اليميني ومستشاره في الشؤون الداخلية والمالية . . . وأن أمين عثمان هو زراعه اليسرى ومستشاره في الشؤون الخارجية ، فكان من المرغوب فيه والحالة هذه أن نوثق علاقتنا بهذين الزراعين أو بالرجلين المقربين إلى رئيس الحكومة هكذا طلبت من مكرم باشا أن يلتبس بمقابلة الملك بسبب ما ،

(١٦) الامرام ١١/٢٢/١٩٣٧ ، المصري ٢٤ - ١١ - ١٩٣٧ ، آخر ساعة ٣١ مايو لسنة ١٩٤٣ .

واقترح مكرم أن أعداد أوراق التشفد الأجيذة تقتضى أن يعرض الرسم الجديد على جلالة الملك قبل البدة فى طبعة وتقت المقابلة واستطاع مكرم أن يحظى بعطف الملك (١٧) .

اذن فان احمد حسنين السياسى الداهية يزعم انه سعى لدى فاروق حتى اقنعه بالموافقة على مقابلة مكرم عبيد رغبة منه فى تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الوفد وفاروق وهذا ما قاله أو زعمه احمد حسنين .

ولعل غرض حسنين كان ابعد ما يكون عن الصفاء والوفاء حيث كان الهدف الاول لرئيس الديوان ان يوقع بين النحاس ومكرم من جانب وبين امين عثمان والنحاس من جانب آخر أو بعبارة اخرى ان ينتزع من رئيس الوفد زراعيه الاثنين اللذين يستند اليهما فى ادارة شئون البلاد الداخلية والخارجية .

وبالاه من انتصار يمحو عار هزيمة ٤ فبراير يوم ان ينجح حسنين فى ضم مكرم وامين عثمان الى معسكر القصر ولعل هذا هو الغرض الحقيقى من هذه الخطوة والتي جمع فيها بين فاروق ومكرم عبيد ، ولو كان احمد حسنين صادقا فى نيته لعمل على ان يكون هذا اللقاء مع النحاس باشا نفسه باعتبار رئيس الحزب ورئيس الحكومة وبالفعل صدق قول مصطفى النحاس حيث أعلن عند سماعه بنبا هذا اللقاء « ان الغرض من هذا اللقاء هو التفرقة بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد » (١٨) .

وكان هذا هو الفصل الاول حيث مضت الحوادث بعد ذلك سريعة متعاقبة فلقد خرج مكرم من مقابلة فاروق مقتبضا مسرورا واملى تصريحا على الصحف يحمل كثيرا من كلمات الثناء على الملك وعلى حد قوله : « لقد اتيج لى أن أعرف الرجل الملك فكان الرجل فى رجولته لا يقل جلالة عن الملك فى مملكته (١٩) ومما

(١٧) ضمن حديث احمد حسنين مع محمد التابعى ، اسرار السياسة والسياسة ص ٢١٨ ، روز اليوسف ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

(١٨) لقاء شخصى مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سىيى القايرة ، محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٢١٩ .

(١٩) الاهرام ، المصرى ١٣ مارس ١٩٤٢ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٤٢ .

يضاعف من اعتقادنا بأن ما حدث كان مؤامرة نصبها احمد حسنين لمصطفى النحاس ومكرم عبيد فلم تكن العادة قد جرت وقتئذ على أن يخرج الوزير من لقاء الملك ويصف المقابلة في مقال ينشر في الصحف مما أدى الى التصادم بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، الا ان عقلاء الوفد قد سعوا الى ترضية النحاس ومحاولة اقناعه بصدق نية مكرم عبيد الا أن مكرم على مايبدو كان عازما على المضي الى آخر الطريق (٢٠) .

وجاءت الازمة الفاصلة في موضوع الاستثناءات اذ طالب النحاس باشا بترقيات استثنائية لثلاثة من العاملين معه في وزارة الداخلية وأحيل الطلب الى اللجنة المالية برئاسة مكرم باشا فرفضته بحجة ان تلك الترقيات لا تتفق والقواعد المعمول بها في وزارة المالية زيادة على ما فيها من لججاف بحقوق الموظفين الذين يراد تخطى دورهم في الترقية علما بان الكثيرين منهم اقدم من الموظفين المطلوب ترقية استثنائية علاوة على انهم اكفاء وممتازون في عملهم فاذا ما انفرد بالاستثناء فئة من الموظفين فسيستود التذمر نفوس الآخرين وينخفض تبعاً لذلك مستوى العمل في المصالح والدواوين والمالية المترتبة على الحرب والتي زادت من اعباء الميزانية وان تلغزمت الوزارات والمصالح حدود القانون (٢١) .

وفي اجتماع مجلس الوزراء في ٢١ مايو صمم النحاس باشا على طلبه ووافقه جميع الوزراء ماعدا وزير المالية (مكرم عبيد) ونشرت احدى الصحف مذكرة اللجنة المالية بمنع الاستثناءات بين الموظفين (٢٢) وبهذا اصبح معروفا ان الخلاف بين النحاس ومكرم قد بلغ مداه .

(٢٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١١/١٢/١٩٨٢ ، محمد ذكى عبد القادر
محنة الدستور ص ١٣١ - ١٣٢ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى
روز اليوسف ١٦ أغسطس ١٩٨٢ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٤١ .

(٢١) ملحق بمضبطة مجلس النواب . دور الانعقاد العادى الاول ١٨
أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٥٥ - ١٥٠٠ .
(٢٢) الاهرام ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ .

وبالرغم من أن مذكره اللجنة المالية قد بنت رفضها على العبد من المبررات الشرعية والقانونية إلا أن هذا المسلك يعد حديدا أو غريبا على مكرم عبيد وهو الذى انبرى الى الدفاع عن الاستثناءات التى اقدمت عليها حكومة الوفد سنة ١٩٣٧ وكانت له وجهات نظر اعتمدت فى اساسها على أن الوفدين قد اضطهدوا فى ظل وزارات الاقلية (٢٤) .

وكان قرار مجلس الوزراء بعدم الاخذ بوجهة نظر اللجنة المالية (٢٤) ضاربا عرض الحائط بما ورد فى المذكرة بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير حيث أعلن النحاس عدم امكانه التعاون مع مكرم وطلب منه أن يستقيل من الوزارة فرفض مما اضطر النحاس الى أن يتقدم الى الملك باستقالة الوزارة كلها وعهد اليه الملك بتأليفها من جديد فالفها دون مكرم عبيد (٢٥) .

والسؤال الذى يبرز نفسه فى هذا الصدد ما الذى دعا الى استقالة الوزارة الم يكن بالامكان اقالة مكرم دون استقالة الوزارة كلها ؟ والحقيقة ان الذى يملك اقالة الوزارة أو وزير فيها هو الملك فقط ولما كان مكرم عبيد قد رفض تقديم استقالته وان اية محاولة لاستصدار قرار باقالة وزير المالية قد تبوءت بالاخفاق سواء العلاقة الجديدة بين مكرم والقصر أو بسبب سوء علاقة القصر بالنحاس فلم يكن امام النحاس من سبيل سوى تقديم استقالة وزارته واعادة تشكيلها بدون وزير المالية ولهذا الموقف سابقة فى تاريخ الوزارات المصرية ولو أن الوضع فى الحالتين جد مختلف .

فى سبتمبر ١٩٢٥ طلب رئيس الوزراء بالنيابة (يحيى ابراهيم) استصدار مرسوم باقالة عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية اذ ذاك ووافق الملك فؤاد على الطلب فوراً لان عبد العزيز فهمى كان قد امتنع عن تنفيذ

(٢٣) المصرى والجهاد ١١/١١/١٩٣٧ ، والامهرام ٢٤ - ١١ - ١٩٣٧ ، المقطم ١٩٣٧/١١/٢٥ .

(٢٤) المصرى والامهرام ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢ اخر ساعة ٣١ مايو سنة ١٩٤٢ .

(٢٥) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ٨ ، ١٢ / ١١ / ١٩٨٢ .

رغبة الملك في عزل الشيخ على عبد الرازق (القاضي بالمحاكم الشرعية) بسبب كتابه « الاسلام واصول الحكم » ، أما في حالة مكرم عبيد فان الملك كان راضيا عنه تمام الرضا بل ان القصر كان يساند مكرم في تحديه للنحاس باشا .

ويبدو سؤال مُحَرَّر ، هل كان النحاس على ثقة من ان الملك سيعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة ، وخصوصا وان العلاقات بينهما كانت قد وصلت الى درجة القطيعة ، وان النحاس كان على يقين من ان القصر وراء الانسلاخ الاخير في الوفد (٢٧) .

لعل هذا الاحساس قد راود النحاس باشا ولذا فقد حرص على ان يثبت في كتاب الاستقالة انها بسبب الخلاف بينه وبين وزير ماليته اذ قال : « نظرا لما قام بيني وبين حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا من خلاف جوهري ظال امده وتعددت مظاهره وتعذر علاجه بالرغم مما بذلته من الجهود ، ولما كان هذا الخلاف قد ادى الى استحالة استمرار التعاون بيننا فاني اتسرف بان ارفع الى جلالتك استقالة الوزارة (٢٨) » .

وعلى ما يبدو ايضا فان النحاس كان واثقا من ان الملك سيعهد اليه بتأليف الوزارة لان احداث ٤ فبراير كانت ما تزال عالقة في ذهن فاروق حيث لم يمض عليها اربعة اشهر ومن السذاجة المطلقة ان يعيد الملك التجربة مرة ثانية وخصوصا ون الاسباب التي من اجلها عاد الوفد لم تختلف كثيرا ولعل في هذا الموقف ازال للملك فاروق مما ضاعف من حدة الصراع بين الطرفين .

ومما يضاعف من اعتقادي ان النحاس عندما قرر اخراج النقراشي من الوزارة في صيف سنة ١٩٣٧ فانه تربيت الى ان حانت الفرصة في ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ بمناسبة تولي الملك سلطته الدستورية حيث تقضى التقصيد

(٢٦) مذكرات حسن يوسف . القصر ودوره في السياسة المصرية سنة ١٩٤٢ - ١٩٥٢ ص ١٤١ .

(٢٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٩٨٢/١١/٨ .

(٢٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٤٢ ، عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة ج٣ ص ١٢٠ .

الدستورية أن تُعظم الوزارة انتقالاتها ويغد الملك الى رئيس الحكومة بتشكيل وزارة جديدة وهكذا تمكن النحاس من اخراج النقراشي وثلاثة وزراء آخرين (محمد صفوت ومحمود غالب على فهمي) بلا أى مصادمات مع القصر اما هذه المرة فالموقف مختلف الى حد كبير والصراع قد تفاقم بين القطبين الوفديين .

وبخروج مكرم من الوزارة قررت الهيئة الوفدية فصله من منصبه (سكرته . عام الوفد) بعد ان ظل يتمتع بهذا المنصب خمس عشرة سنة متوالية وكذلك قرر الوفد حرمانه من عضوية الحزب بعد ان كان من اهم اعضاء الحزب ولم يبق لمكرم من المناصب سوى عضوية البرلمان والذي اتخذه اساسا لحملة

ضارية ضد النحاس حيث كثرت الاستجابات التى قدمها مكرم حتى وصلت الى ثمانية استجابات دارت في معظمها على ان النحاس قد فرط في حقوق الامة وجامل الانجليز الى حد الاغفاء عن مطالبتهم بتنقيذ مواد المعاهدة وسكوت النحاس عن وضع مصر في موضع البلاد المخفية والسماح لاشخاص معينين بتصدير المواد الاولى وسياسة الوزارة فيما يختص بالحريات العامة (٢٩) .

وتحت عنوان - حارس الهيكل بالامس يريد ان يهدمه اليوم على ساكنيه كتب محمد التابعي يقول : « لقد قال مكرم يوم ان اختلف مع النحاس ان اسباب الخلاف هي الاستثناءات والسكر والزيت .. الخ ولم يقل شيئا عن الخيانة والتفريط في حقوق البلاد . هل كان التفريط وممالة الانجليز موجودة يومها أو غير موجودة واذا كانت موجودة فلماذا سكنت الفارس الهمام ولماذا لم ينشرها يومها بين ما نشره على الناس أم تراها لم توجد الا منذ خروج سعادته فقط من الوزارة وكانما سعادته يريد ان يقول ان وجوده في الوفد كان الضمان الشاق لوجود الوطنية في صدر النحاس فلما خرج سعادته ضاع الضمان (٣٠) .

(٢٩) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد الاول ١٨ اغسطس ١٩٤٢ ص

١٤٥٥ - ١٦٠٠ .

(٣٠) آخر ساعة ٢٣ اغسطس ١٩٤٢ مقال بقلم محمد التابعي .

ومن غير شك فقد كان خروج مكرم عبيد يعد الضربة الثانية التي لحقت بالوفد بعد ما أصابه من الضربة الأولى في ٤ فبراير ، فلقد شن مكرم عبيد حملة ضارية ضد النحاس ضمنها ما سمي « بالكتاب الاسود » وقد امتلا بالعديد من المطاعن التي تنال من رئيس الحكومة ومن زوجته السيدة زينب الوكيل .

وتشير مذكرات السفير البريطاني الى مسئولية القصر عن اصـدار الكتاب الاسود وان غاروقا هو الذى اوحى لمكرم عبيد وشجعه على نشر هذا الكتاب حتى يتخلص من عدوه الاول وهو النحاس وبعد لك يتفرغ للتخلص من الثانى وهو السفير البريطانى (١٢) .

ولا شك ان الوفد قد تأثر كثيرا بسبب خروج مكرم عبيد وتعددت وجوه معاناة مصطفى النحاس بسبب ما حظى به مكرم من تأييد منقطع النظر وخصوصا وسط قطاعات الشباب والمثقفين منهم على وجه الخصوص (٢٢) ولم يكن هذا التأييد على ما نعتقد لشخص مكرم عبيد بقدر ما كان لسوء تصرف الحكومة انوفدية واندفاعها في سياسة حزبية وضغطها على الحريات الى حد الاعتقال ومصادرة الآراء المعارضة .

ولقد دفع الخوف من تأثير اخراج مكرم عبيد على التأييد القبطى للوفد الى تعيين قبطى آخر مكانه في وزارة المالية وهو كامل صدقى والذى وصفته الدوائر البريطانية بأنه كان يفتقد الى الكفاءة وكان بمثابة عقبة في حسن ادارة الامور بسبب تصرفاته الصغيرة مما دفع النحاس الى التفكير في فصله الا انه امتنع عن ذلك مخافة اثاره الاقباط ضد الوفد (١) .

(٣١) الديابات حول القصر - مذكرات اللورد كيلرن عن ٤ فبراير اعداد وترجمة كمال عبد الرؤف ص ١٠٣ - ١٥٥ .

(٣٢) محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور ص ١٣١ ومكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ١٦ اغسطس ١٩٨٢ ، مكرات حسن يوسف مرجع سبق ذكره ص ١٤٣ ، د . يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٥١ .

(٣٣) نقلا عن الدكتور يونان لبيب تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٥١ .

وبلا شك فإن سياسة النحاس تجاه خروج مكرم عبيد من الوفد قد اتسمت بعدم الصواب والبعد عن الشرعية حيث لجأ الوفد الى اساليب ديكتاتورية كان من بينها فصل عشرة من اعضاء مجلس النواب من الموالين لمكرم عبيد بحجة انهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم ، ومن العجيب أن هؤلاء الاعضاء قد أقر المجلس نيابتهم من قبل حينما تقدم عدد من المعارضين للحكومة يطعون ضد هؤلاء النواب بسبب أنهم لم يبلغوا السن القانونية الا ان المجلس قد اقر نيابتهم مؤكدا على انهم قد استوفوا كل الشروط القانونية (٢) ولم تمض ايام حتى كان الكتاب الاسود قد أثار في البلاد كلها ضجة كبيرة مع ان الرقابة الصحفية قد منعت الإشارة اليه حتى كان الناس من كل الاحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه ولم يقف الامر على حدود مصر بل بدأت الصحف البريطانية تتحدث عنه مما ضاعف من مشاكل الحكومة بسبب هذه الحملة العنيفة التي وجهت اليها والتي تشعر ان لبعض المقامات يدا فيها (٢٥) .

وفي محاولة لتبديد الاثر الذي احدثه مكرم وكتابه فلقد وضعت الحكومة خطة بان اوحت الى رجال حزبيها في كل من البرلمان والشيوخ لكي يتقدموا بأسئلة عن الوقائع التي وردت في الكتاب الاسود واخذ الوزراء يجيبون على هذه الاسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيراً يتسم بالغموض وعدم الموضوعية في بعض الاحيان وباللجوء الى العموميات في احيان كثيرة ولما كانت اللائحة في كلا المجلسين « النواب والشيوخ » لا تجيز لغير مقدم السؤال بالتطبيق فقد بذلت محاولات من قبل المعارضة للتعليق أو للاستفسار الا ان كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل وكثيرا ما كان التعليق من قبل مقدم السؤال بالشكر أو بتجريح واضع الكتاب الاسود والتشكيك في وطنيته (٢٦) مما دفع مكرم الى أن يتقدم باستجواب الى مجلس النواب طالبا من رئيس الحكومة اجابة محددة عن الموضوعات الآتية : -

(٣٤) الحلبة الثالثة والثلاثون من مضابط مجلس النواب مجموعة دور

الانقصاد الثاني ٢٧ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١١١٩ ، د محمد حسين هيكل

مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٣٥) د هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٧٣ مذكرات ابراهيم عبد الهادي

روز اليوسف ١٦ اغسطس ١٩٨٢ ، جلال الحمامصي حوار وراء الاسوار

ص ٥١ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٤٤ .

(٣٦) مضابط مجلس النواب الجلسة الثلاثون ١٩ ابريل ١٩٤٣ ص ١٢١٧ ،

نفس المصدر الجلسة السابعة والاربعون ١٩ ابريل ١٩٤٣ ص ١٢٢١ .

- أولاً : استناد رئيس الوزراء في تصريحه على مجلس النواب الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية .
- ثانياً : إجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب .
- ثالثاً : بقاء الموظفين الانجليز في البوليس المصرى .
- رابعاً : السماح لاشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية .
- خامساً : سياسة الوزارة فيما يختص بالحريات العامة (٢٧) .

وبلترغم من ان نقاط الاستجواب كانت محددة وواضحة الا ان رئيس الحكومة قد انتزى يكيل الاتهامات ضد صاحب الكتاب الاسود متهما ايها بالخيانة والخروج على خط الجماعة ونظرا لحالة الغضب التي سيطرت على رئيس الحكومة من خلال اجابات طويلة فقد افتتحت ردوده الموضوعية بتناولها القضايا بشكل يخرجها من دائرة الشك الى دائرة اليقين وفقا لقول مكرم عبيد (٢٨) .

وفي محاولة من القصر لاستثمار الموقف لصالحه فقد ذهب احمد حسين الى السفير البريطاني وحذثه في شأن الكتاب الاسود معربا عن رايه بان البيانات المدعمة بالوثائق تكفى للحكم على تصرفات رئيس الوزراء ولكن السفير ارتأى اما تقديم الاتهامات الى القضاء واما مناقشتها بالطريق الدستورية في البرلمان (٢٩) . وعلى الرغم من ان احمد حسين قد استوثق من موقف الحكومة البريطانية والتي رأت اعطاء فرصة للتخاس للدفاع عن نفسه امام القضاء او باجراء استفتاء عام فان حسين قد اشار الى ان التهم الموجهة الى رئيس الحكومة اذا لم تثبت براعته منها فان اللوم سوف يوجه بطريقة غير مباشرة الى السفارة البريطانية لانها تحتضن وزارة فاسدة (٤٠) .

ويبدو ان القصر قد فضل ان يمارس نوعا آخر من الضغط على الحكومة البريطانية وذلك لزيء من الخراج الحكومة حيث بدأ نشاط المعارضة باجتماع

(٣٧) نفس المصدر السابق .

(٣٨) الحكومة الفتنة المصدر السابق ١٩ أبريل ١٩٤٣ ص ١٢١٧ .

(٣٩) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٤٣ .

(٤٠) مذكرات حسن يوسف ص ١٤٢ .

ويبدو أن القصر قد فضل أن يمارس نوعاً آخر من الضغط على الحكومة حيث بدأ نشاط المعارضة بإجتماع عقده اسماعيل صدقي في داره دعا اليه كبار السياسيين لتنظيم حركة المعارضة من خلال التنسيق مع كل القوى الحزبية بهدف الضغط على الحكومة البريطانية وبعد ان اتضح ان الانجليز مارسوا ضغطاً شديداً على القصر لكي يوافق على مناقشة الكتاب الاسود تحت قبة البرلمان عاد زعماء المعارضة الى الاجتماع وطلبوا مقابلة السفير البريطاني ولما اعتذر السفير عن عدم مقابلتهم ارسنوا اليه مذكرة قالوا فيها انهم مع اخلاصهم للمعاهدة فانهم يحتجون على تدخل انجلترا في شئون مصر الداخلية بعد ان ابتعد خطر الحرب عن اراضيها (٤١) .

وسعياء وراء ايجاد جو من الود بين القصر والانجليز اوعز حسنين باشا الى الملك ان يضع قصر رأس التين تحت تصرف السلطات البريطانية بمغاسبة زيارة « دوق جلوسستر » لبحر وان يتبرع الخاصة الملكية بمبالغ للترفيه عن الجنود البريطانيين والأمريكيين لدرجة أن إحدى الصحف اليومية قالت : ان القصر يتنافس مع الحكومة على كسب صداقة الحلفاء (٤٢) .

وعلى الرغم من ان كل خطط القصر لم تؤت ثمارها في اقبالية الحكومة وان السفير مصمم على مساندة الحكومة الى النهاية الا ان القصر قد تمكن من ان يوجد في الوند حالة من عدم التوازن وفقدان الرؤيا الصائبة لذا فقد اتسمت سياسته بالارتجالية وعدم الموضوعية في كثير من القضايا القومية والوطنية مبادئ المعارضة الى الانتقاض على هذا الهرم الشامخ والذي بدأ يتساقط امام أول عاصفة رعدية نظمها القصر بمهارة فائقة ولولا معارضة بريطانيا لتمكن فاروق من ان يقتلع الوزارة الوفدية وهي في شهورها الاولى واذا كان فاروق قد عجز على اقالة الوزارة وهي في تلك الازمة الا انه قد تمكن من النيل منها وتشويه صورتها امام الرأي العام ، فلقد كانت المحسوبيات والذونبات التصدير حيث رجل الشارع العادي وعلى هذا استطاع ان يقول اذا كان حادث ٤ فبراير قد ادى الى فقدان ثقة الجماهير في الوفد فان الكتاب الاسود وما ترتب عليه كان بداية انصراف الناس عن الوفد وخصوصا الشباب المثقف والذي بدأ يبحث عن قوى اخرى يعبر من خلالها عن ذاته بعد ان فقد ثقته في حزب الوفد وهكذا كان الشباب دائما ضحية لمجتربي السياسة .

(٤١) المرجع السابق ص ١٤٥ .
(٤٢) الاهرام ١٨ ابريل ١٩٤٣ ، آخر ساعة الاول من ابريل ١٩٤٤ .

ولم يقف امر الكتاب الاسود عند الاستجواب والرد عليه بل رأى النحاس ان ما اقدم عليه مكرم يعد هرطقة لا يجوز معها ان يبقى عضوا بمجلس النواب لذلك تقدم النائب الوفدى عمر عمر باقتراح جاء فيه : ان مكرم عبيد قد اتى بما صلح امرا منكرا يتعارض مع كرامة النيابة عن الامة لذلك يجب فصله من مجلس النواب واسقاط صفة النيابة عنه وعلى الرغم من المبررات القانونية التى اوردتها النائب عبد السلام الشاذلى فى محاولة مسميئة لتبييد هذا الاقتراح الا ان رئيس المجلس قد اخذ رأى بالمناداة بالاسم واسفر عن ٢٠٨ موافقون .

١٧ غير موافقين (٤٢) .

واذا كان الوفد قد حاول ان يجد مبررا معقولا حين اقدم على اعتقال على ماهر داخل مجلس الشيوخ بحجة أنه يعمل لصالح المحور الا ان ما أقدمت عليه حكومة الوفد من فصل مكرم عبيد ثم اعتقاله قد افتقدت الى اية مبررات معقولة ولم يعد امام الرأى العام اى شك فى ان الدوافع الحزبية هي الاساس فى اى اجراء اتخذ ضد مكرم عبيد وبدلا من ان يكسب الوفد ارضا جديدة من تحت اقدام المعارضة فقد اضحى مكرم عبيد امام الرأى العام شهيد الديمقراطية ومدافعا عن الحرية ضد الاستبداد والمحسوبية والفساد وكل ما يناهض مبدأى الحق والعدل .

ولم يعجز الحاكم العسكرى العام (مصطفى النحاس) عن ذكر بعض المبررات التى سوغت له اقدام على هذا العمل الذى يفتقد الى اى منطق أو قانون فلقد جاء فى المذكرة التى نشرت بمناسبة هذا الاعتقال ان مكرم عبيد دأب على عقد اجتماعات سياسية متكررة فى مكتبة وفى منزله تلقى فيها منه ومن بعض انصاره خطب مثيرة ومخلّة بالنظام ومهددة للامن العام وانه كان من نتاج الاجتماع الذى عقده بمنزله اخيرا ان ألف نفر ممن حضروا ذلك الاجتماع مظاهرة مرت ببض الطرقات العامة وحتف المتظاهرون بهتافات تحث على الثورة وجاء فى المذكرة ايضا ان مكوم عبيد عمد الى توزيع نشرات مطبوعة فى انحاء البلاد وقد تم ضبط عدة الاف من هذه النشرات (٤٤) ويبدو ان المذكرة ان مبررات

(٤٣) الجلسة السابعة والاربعون من مضابط مجلس النواب ١٢ ، ١٣ يوليو

١٩٤٣ دور الاعتقاد الثانى من ٢١١٩ الى ٢١٣٠ .

(٤٤) المصرى والاهرام ١٦ مايو سنة ١٩٤٤ روز اليوسف ١٧ مايو

سنة ١٩٤٤ .

الاعتقال قد اعتمدت على ان مكرم عبيد قد لجأ الى عقد اجتماعات سياسية في مكتبه وفي منزله على الرغم من انه كان يترأس حزبا قائما فعلا ، الكتلة الوفدية « ومن حقه طبقا للقانون والدستور ان يمارس نشاطه الحزبي كغيره من الاحزاب أما عن المظاهرات التي ساقطتها المذكرة كمبرر للاعتقال فكان على الحكومة ان تقدم على اعتقال زعماء تلك المظاهرة وبلا شك فلم يكن مكرم عبيد من بينهم اما عن النشرات التي توزع في البلاد فهي النشرات التي تصل الى اعضاء الكتلة الوفدية في الاقاليم وهي وسيلة شرعية معترف بها حتى في ظل قانون الطوارئ بل هي القناة لربط اعضاء الكتلة في القرى والمدن بإدارة الحزب في القاهرة وعلى ما اعتقد فان ما اقدمت عليه الحكومة الوفدية من اعتقال مكرم عبيد يعد تجاوزا خطيرا دفع الرأي العام الى أن يتعاطف مع مكرم عبيد .

وباعتراف أحد زعماء الوفد والشخصية الاولى بعد النحاس (فؤاد سراج الدين) حيث أعلن صراحة أن فصل مكرم عبيد من الوفد ثم اعتقاله يعد خطأ سياسيا كبيرا (٤٥) .

وبالرغم من ان الحكومة قد سلكت في موضوع الكتاب الاسود مسلكا يبدو في ظاهره الديمقراطية حيث نوقش الموضوع داخل مجلس النواب والشيوخ الا أن المعارضة البرلمانية داخل المجلس كانت تود ان تستتدج الحكومة الى ان تتولى النيابة امر التحقيق وان يعترض على تحقيق النيابة بحجة أن مكرم نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية لأن الاغلبية الوفدية داخل مجلس النواب كقيلة بان ترفع عنه هذه الحصانة (٤٦) وفي محاولة من المعارضة لاقناع الحكومة بوجهة نظرها فقد اعتمدت في مطلبها على العديد من الحثثيات القانونية على اعتبار ان المادة ٦٦ من الدستور اعطت مجلس النواب حق الاتهام ومجلس الاحكام حق المحاكمة ولكنها تركت حق التحقيق مباحا لاطهار الحقيقة فلقاضى التحقيق ان يحقق وكذلك لوكيل النيابة ولكنه ليس لاحدهما ان يتهم ، ولما سئل مقم الاقتراح (عبد الرحمن الرافعى) عن مصير التحقيق قال : ان نتيجته تقدم الى مجلس النواب ليجد نفسه امام رسمية في محاضر التحقيق (٤٧) .

-
- (٤٥) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سبتى القاهرة .
 (٤٦) د . مكيل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٨٣ ، الامرام ٢٩/٤/١٩٤٣ .
 (٤٧) الجلسة للامانة والخلاقون من بضابط مجلس الشيوخ . دور الانقضاء الثالث ٢٢/٤/١٩٤٣ ص ١٣١٨ ، الامرام ٢٣ - ٤ - ١٩٤٣ .

ويبدو ان هدف المعارضة في اسناد امر التحقيق الى جهة قضائية محايدة كان بسبب عدم الثقة فيما تقدمه الحكومة داخل المجلسين (النواب والشيوخ) من اجابات تستند الى بيانات غير دقيقة وليس من حق اعضاء المجلس الاعتراض الا على ضوء ماقرره لائحة البرلمان والتي اعطت حق المناقشة لمقدم الاستجواب فقط بينما اسناد امر التحقيق الى جهة قضائية محايدة يوفر على البرلمان العديد من الجهد حيث تقدم نتائج التحقيق مستوفاة لكل الاركاز القانونية . ولو كانت الوزارة حريصة على نتائج سليمة في التحقيق لدفعت بالقضية برمتها الى القضاء الذي يعد طرفا محايدا تماما .

وفي محاولة من النحاس لتبديد هذا المطلب فقد انبرى للرد معتمدا على دستورية الاقتراح بحجة ان المادة ١٠٧ من الدستور تنص على ان لكل من اعضاء البرلمان ان يسأل الوزراء ويستجوبهم على الوجه المبين في اللائحة وان المادة ١٠٨ نصت على ان لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستتير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه وورودها على هذا النحو يحدد الغرض المقصود بالاستئذارة في الاسئلة والاستجابات وان من حق المجلس تشكيل لجنة تتولى التحقيق وعلى ضوء التقرير الذي تعده تارك اللجنة فان المجلس الحق في اصدار ما يشاء من قرارات اما من اسناد امر التحقيق الى القضاء فانه يكون تحقيقا اطلاقيا لان النتيجة اما ان تكون حفظ القضية او تقرير ان هناك مسؤولية وفي هذه الحالة الاخيرة يكون للمحقق ان يقدم المسئلة الى المحكمة او غيرها وهذا امر خارج عن اختصاصه ولا يمكن للبرلمان ان يكون تابعا لأي جهة اخرى مهما كان وضعها لان البرلمان لا يلتزم الا بما يجزئيه هو في حدود اختصاصه (٤٨) وبالرغم من مبررات النحاس الا ان الامر كان من الممكن علاجه بان يتولى القضاء التحقيق وما يتوصل اليه من نتائج تكون موضع الزام للجميع اما ان يكون المتهم قاضيا في نفس الوقت فهذا يتعارض مع ايسر المبادئ الدستورية .

ووفق ما ورد من اسئلة واستجابات داخل المجلسين - النواب والشيوخ - فان الاغلبية الوفدية لم تتنازل عن وجهة نظرها ورفضت ان يقوم بامر التحقيق الا اللجان البرلمانية وعلى بلا شك لجان رنديه خالصة وهكذا اصبح القاضى خصما وكانت النتيجة التصفيق الحاد على نزاهة الحكم وان النحاس وزوجته وكبار مستشاريه فوق مستوى الشبهات (٤٩) •

ولعل ما توصل اليه التحقيق من نتائج كانت موضع مناقشات بين فاروق والسفير البريطانى حيث تقدم الملك بمذكرة الى السفير يتسكك فيها من اجراءات التحقيق وان افضل طريقة هى ان يطرح النحاس القضية على الشعب لمعرفة مدى ثقته فى الحكومة الحاضرة وبما ان الحكومة التى سوف نقوم باهر الاستفتاء ستزيفه لصالحها فمن الافضل قيام حكومة محايدة يعقبها اجراء انتخابات نزيهة (٥٠) •

وعلى ما يبدو فان الحكومة البريطانية قد تأثرت بالدعايات التى احدثها مكرم عبيد وحملت مراسلات وزارة الخرجية البريطانية الى اللورد كيلرن استطلاع وجهة النظر المصرية على ضوء التطورات الجديدة وتقويض السفير فى اعطاء الملك الضوء الاخضر لاقالة الحكومة اذا ما اصبحت لا تفتح برضا الشعب المصرى الا ان السفير البريطانى ابدى بعض التحفظات على اعتبار ان اقالة الوفد فى مثل تلك الظروف يعد تشجيعا للملك وهو موقف يتعارض مع مصالح بريطانيا فى هذا الوقت بالذات (٥١) •

وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا ان نستخلص بعض النتائج الهامة :

أولا : ان ما أصاب الوفد من انقسامات بعد خروج مكرم عبيد يعد نتاجا طبيعيا لسياسة القصر التى نتجت عن أحداث ٤ فبراير •

(٤٩) مضابط مجلس النواب الجلسة الثانية والاربعون دور الانعقاد العادى ١٩٤٣/٤/٢٣ ص ٣١٣ ، المصرى الاول من مايو ١٩٤٣ •

(٥٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٦٢٤ من كيلرن الى حكومته ١٩٤٣ / ٤ / ٢٥

(٥١) المصدر السابق وثيقة ٦٤٨ من كيلرن الى حكومته ١٩٤٣ / ٤ / ٢٨

ثانيا : بالرغم من التقليل في حجم العناصر الوفدية التي ناصرت مكرم عبيد الا ان الوفد قد تأثر كثيرا من حدوث عذا الانفصال (٥٢) وواجهه العديد من المشاكل التي كان من اهمها اعتزاز نقة الناس في نزاهة النحاس والتي كانت سمة من سمات حكمة طوال العهود السابقة .

ثالثا : ان خروج مكرم عبيد قد اغرى أحزاب الاقلية لى تتجه الى التنسيق مع بعضها بهدف القضاء نهائيا على الوفد الذى ناد حـركة النضال الوطنى اكثر من عشرين عاما .

رابعا : لقد كان خروج مكرم عبيد من اهم العوامل التى اغرت حكومة الوفد على المضى فى العديد من التجاوزات التى تناهض الديمقراطية والتي كاحت سمة من سمات الوفد طوال فترات نضاله الطويل .

سياسة فاروق تجاه الوفد :

لقد سعى فاروق ورجله الاول أحمد حسنين (رئيس لـديوان)على استغلال كل الفرص الممكنة لرد الاعاءة التى . لحقت بهما حينما ولى النحاس الحكم ضد ارادتهما وبتأييد من السفارة البريطانية فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واذا كان القصر قد اقدم على اقالة الوفد سنة ١٩٣٧ ولم يجد مايحول بينه وبين حكم البلاد نحو اربع سنوات ببرلمان وحكومات لاتستند الى أى قاعدة جماهيرية فان القصر عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ كان اشد شوقا لى يكرر هذه الاقالة واذا كانت العلاقات فى ديسمبر ١٩٣٧ قد ساءت بين القصر والوفد فانهم اليوم (١٩٤٢) اكثر سوءا بل وصلت الى حد القطيعة وتبادل اقسى الاتهامات (٥٣)

وقبل ان نستعرض سياسة فاروق تجاه الوفد عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ يجدر ان نسجل بعض الاسباب الموضوعية لكراهية الملك فاروق للنحاس باشا ؟ .

(٥٢) فؤاد سراج الدين لقاء شخص ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سبتى القاهرة:
(٥٣) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسـز يوسف ص ١٥١ ، محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ص ١٣٧ .

أولا : لقد كان فاروق دائم الاستماع الى احاديث مستشاريه وخصوصا على ماهر واحمد حسنين عن العلاقات بين النحاس باشا والملك مؤدا تلك العلاقات التي اتسمت بالعديد من المصادمات في محاولة من الوفد لانتزاع اكبر قدر ممكن من الحقوق الدستورية التي تعد من صميم اختصاص القصر ، وهكذا صور له مستشاروه أن الوفد كان دائم الاعتداء على حقوق الملك الدستورية وأن الخلاف بينهما ليس من باب توضيح الحقوق الدستورية لكل من القوتين المتصارعتين وإنما من باب أن الامة مصدر السلطان وأن الملك يجب أن يبقى بعيدا عن الحكم ويترك الامر لحكومة الاغلبية عملا بمبدأ أن الملك يملك ولا يحكم (٥٤) .

ثانيا : ان موقف الوفد في ٤ فبراير قد افقد القصر كل صوابه وبات مؤكدا ان الوفد لم يعد يكن أى نوع من الولاء للقصر حيث كان واضحا ان الجيء بالوفد كان ضد رغبة القصر وهذا مما ضاعف من حدة الصراع بين الطرفين مما نتج عنه العديد من اللوايا العدوانية لكل من الطرفين تجاه الآخر .

ثالثا : لقد كان النحاس يتعامل مع فاروق من منطلق انه « ولد صغير » يفتقد الى الخبرة والتجربة وان الميول الاستبدادية هي من اهم السمات التي حصل عليها « الولد الصغير » من الوالد « الملك فؤاد » وكانت هذه الاتهامات تصل الى الملك فاروق عن طريق العديد من عناصر السوء (٥٥) .

رابعا : لقد كان فاروق يعتقد ان للنحاس مطامع خفية لا تصل عند حد رئاسة الحكومة وإنما يمني نفسه بان يكون اول رئيس للجمهورية المصرية وعلى ضوء هذا الاعتقاد كان ينظر اليه كخطر يهدد العرش ويعترف فاروق صراحة بعد أن نجا من حادث القصاصين : « لما كنت أقرب الى الموت منى الحياة كان أكثر ما يؤلنى اننى قد اموت والنحاس في رئاسة الوزارة مما يمكنه من الوصول الى غايته من اقرب الطرق » (٥٦) .

(٥٤) صلاح الشاهد ذكرياتى في عهدين القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٥ ، مذكرات

كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ .

(٥٥) صلاح الشاهد المرجع السابق ص ٣٥ ، مذكرات كريم ثابت ، المرجع

السابق ، مذكرات حسن يوسف ص ١٦٢ .

(٥٦) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ .

وبالرغم من ان الوفد ينفي تماما ما اشيع من أمر التفكير في عزل فاروق على اعتبار ان اعلان الجمهورية لم يكن موضع تفكير لدى الدوائر السياسية في الوفد (٥٧) الا ان احد المعاصرين يعترف صراحة بهذا الموضوع حيث يقول : « لقد ظهر ان الملك وحاشيته سائرون في سياسة غير وطنية .. ورأى كبار الوفدين عزل الملك عن العرش وتم عرض الامر على مجلس الوزراء الذى أقر هذا الاتجاه وعهد الى احمد نجيب الهلالي بان يصوغ بأسلوبه الدقيق مبررات خلع الملك فاعد بيانا وسلمه الى محمود سليمان غنام ، وزير التجارة الذى ذهب الى مكتبه واخذ في تبيض «سودة نجيب باشا ولما انتهى من ذلك ذهب الى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء (سنة ١٩٤٣) » .

ويعترف صاحب هذه الرواية ان هذا الاجراء كان رد فعل لسياسة الملك الذى اخذ يعد فرقا خاصة من ضباط الجيش بهدف الاعتداء على النحاس باشا ووزرائه انتقاما لقبولهم وزارة ٤ فبراير (٥٨) .

وعلى الرغم من أن صاحب هذه الرواية لم يقدم تبريرا لتراجع الوفد عن المضي في تنفيذ مخططاته الا اننى اعتقد ان الوفد قد اراد ان يقوم بمناورة لارهاب الملك حتى يثنيه عن تصرفاته التى اتسمت بالعداء الواضح تجاه النحاس ووزرائه حيث نجح فروق في النيل من الوفد سواء بانفصال مكرم عبيد (الذراع اليمنى للنحاس) أو باقامة التنظيمات شبه العسكرية واهمها - التنظيم الحديدي - الذى اعده الملك بهدف اغتيال كل من ساهم في احداث ٤ فبراير أو قبل الحكم في ظل ٤ فبراير (٥٩) .

(٥٧) لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سیتی القاهرة .

(٥٨) مذكرات صلاح الشاهد ص ٣٥ ، ٣٦ ، فتحى رضوان لقاء شخصي ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة - القاهرة .

(٥٩) احمد مرتضى الراغى مرجع سبق ذكره ص ٥٧ - ٦٧ .

وعى ضوء ما أعتقد فإن مجلس الوزراء الوفدى قد اقدم على هذه الخطوة كدفع لمحاولة الاعتداء على النحاس وإمام العديد من المؤثرات العدائية تجاه الوفد الا ان مزيدا من التفكير والتروى اعتمادا على ان فكرة خلع الملك وعلان الجمهورية لم تكن من بين الافكار التى يتقبلها الشعب المصرى وقتئذ حيث كان الملك مايزال يحظى بشعبية كبيرة سواء وسط الجماهير أو داخل الجيش المصرى . . على ضوء كل هذه الاعتبارات فلقد كان على النحاس ان يعيد النظر فى هذا القرار الخطير والذي لا يضمن عواقبه ، واعتمادا على ان بريطانيا كانت تهدف من عودة الوفد فى ٤ فبراير الى استقرار الاحوال داخل مصر واقدام الوفد على هذه الخطوة الثورية بتعارض تماما مع استراتيجية بريطانيا فى المنطقة حيث كانت الحرب ما تزال دائرة على الجبهة المصرية وكانت قوات الحلفاء ما تزال تتلقى العديد من الضربات العنيفة من قوات المحور فليس من المنطقي والحالة هكذا ان تشجع الحكومة المصرية على سياستها هذه حتى ولو كان فى نية بريطانيا التخلص من فاروق فقد كان عليها ان تنتظر الوقت المناسب سواء فيما يتعلق بسير الحرب أو فى تهيئة النفوس المصرية لتقبل مثل هذه الافكار الجديدة .

وتحدثت مظاهر الخلاف بين الملك والوزارة فى العديد من المناسبات مما أتاح لفاروق العديد من المبررات التى تمكنه من التخلص من الوزارة واقتلتها الا ان السفير البريطانى « كيلرن » ظل واقفا امام محاولات الملك بحجة ان ظروف الحرب لا تقتضى الاقدام على مثل هذه الخطوة (١٠) .

ولا شك ان كل طرف قد اصطنع لنفسه من الوسائل ما تمكنه من بلوغ اعدائه وبدأ هذا فى العديد من الازمات التى كان من بينها : -

١ - لقد حضر الملك الاحتفال بليلة القدر فى مسجد الفتح وحضر الحفل مصطفى النحاس وبعد ان انتهى الشيخ عبد الله عفيفى من القاء خطبته دعا للملك وللمؤمنين جميعا وثلثت الملك الى النحاس وساله عن رايه فى الخطبة فأجاب بأن الخطيب لم يدع فى خطبته لحكومة الشعب ولا لزعيم لشعب وهناتفت الملك الى أحمد حسن نين (رئيس الديوان الملكى) وطلب اليه ان يبحث فى المراجع الرسمية فان وجد سابقة دعا فيها خطباء المساجد لرئيس الحكومة فمن حق النحاس ان تجاب برغبته وفى المساء اتصل صبرى ابو علم « وزير العدل »

(٦٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية ٣١٢ من الخارجية البريطانية

الى كيلرن ١٢ ابريل ١٩٤٢ .

باحمد حسنين وأخبره أن النحاس سيستقيل ان لم تسو مسألة الدعا، له في المساجد ووفق نفس المرجع فان النحاس خشى اذا أقدم على الاستقالة ان تقبل فورا مما اضطره اخيرا ان يتصل باحمد حسنين ويبلغه اعتذاره (٦١) .

٢ - لقد استقر الرأي على الاحتفال بالعيد الالفى للأزهر ووضع برنامج الاحتفال بمعرفة الملك شخصيا وكان القائم على تنفيذه هو الشيخ المرامى شيخ الأزهر الا ان مصطفى النحاس كان يود ان يكون الاحتفال تحت اشراف الحكومة على اعتبار ان الاحتفال سيكون شعبيا ودينيا واحس النحاس ان اسمه لن يكون في الاحتفال وان رجال الأزهر لن يذيعوا ان جوهر الصقلي كان وفديا ومن هنا فقد عمل النحاس على عرقلة الاحتفال او منعه ان استطاع وبالفعل لم يعمل الاحتفال (٦٢) .

٣ - بحلول موسم صيف ١٩٤٣ بدأت الوزارة في الانتقال الى الاسكندرية . وكانت القاعدة المرعية في جميع العهد ان يقرر الملك موعد الانتقال الرسمي الى المصيف وكان هذا التصرف من جانب الوزارة مظهرا من مظاهر التحدى للقصر وكان رد الفعل ان القصر اقام حفلا للطلبة المتفوقين دعا اليه نحو ٤٥٠ طالبا من الجامعات والمدارس ثم تبع ذلك حفل آخر للطلبة الغرباء، ولم يدع القصر الى هاتين الحفلتين احد من الوزراء (٦٣) .

٤ - لقد أعد انحاس باشا علما مصريا على سارية عالية في اعلا مكان من منزله وكان غذا العلم يرفع بمجرد دخوله الى منزله ويظل مرتفعا طالما بقى داخل قصره حتى اذا ما خرج نكس العلم ويظل منكسا الى ان يعود النحاس الى قصره وكانت عملية رفع وتنكيس العلم تصحبها تحية عسكرية تقوم بها قوة من سلاح حرس الوزارات تحيي الزعيم عند الدخول

(٦١) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، آخر ساعة أول أكتوبر ١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٦٢) مجلة روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٣٩ - ١٤٠ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية سنة ١٩٥٥ .

(٦٣) مذكرات حسن يوسف ص ١٥٩ .

وعند الخروج وعلم فاروق بموضوع العلم حيث كان من المعلوم ان المعلم لا يرفع ولا ينكس الا لرمز الدولة وهو الملك وصدرت التعليمات من القصر برفع العلم فوراً وعدم تكرار هذا التقليد الذي يفتقد الى أى سند قانونى (٦٢) .

وعلى الرغم من ان معظم المصادمات كانت من باب تصيد المواقف حيث كانت في مجملها خلافات شكلية اكثر منها موضوعية الا انها كانت مقدمة للعديد من المحاولات من جانب القصر بهدف اقالة الحكومة ، ففي أعقاب أزمة الكتاب الاسود تقدم احمد حسنين رئيس الديوان « باستقالته من منصبه (١٤ ابريل ١٩٤٢) بحجة أن استمرار الوفد في الوزارة بعد ان ثبت فساداه سوف يؤدي الى كراعية الشعب للنحاس مما سيجعل مركزه مستحيلا وقد ادرك « كيلرن » ما وراء هذه الحركة المسرحية ومن ثم سعى الى ابطال مفعولها (٦٥) .

وعلى ضوء تعليمات الخارجية البريطانية الى سفيرها في القاهرة فقد طلب السفير من الملك مزيداً من ضبط النفس محذراً من الاقدام على اية خطوة متهوره قد تكون لها عواقب ليست في الحسبان (٦٦) وبالطبع فان « التهور » الذي تعنيه لندن هو اقالة الوفد واما العواقب التي ليست في الحسبان فهي تذكير الملك بما يشبه ٤ فبراير او يزيد .

وعلى كل فان محاولات احمد حسنين لم تتوقف فقد جعل همه أن يظهر الملك بمظهر الرجل الوطنى وان يظهر حكومة الوفد بمظهر المتساعل في حقوق الوطن المعتمد على تأييد البريطانيين وفي الوقت نفسه ادار احمد حسنين حملة دعائية واسعة لصالح فاروق وجعله يغشى المساجد ولما اصيب في حادث القصاصين اتخذوا فرصة لاستدراار العطف على الملك الجسريع

(٦٤) روز اليوسف ٢ نوفمبر ١٩٤٤ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية

٢٧ يونية ١٩٥٥ .

(٦٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٥٢٧٠ ابريل ١٩٤٤ من

كيلرن الى حكومته .

(٦٦) المصدر السابق برقية رقم ٢٠٧ من كيلسن الى حكومته ٢٥

فبراير .

الذى يقاوم الطغيان البريطانى وجعل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة وكان واضحا ان كل هذه الحركات مما يضايق الحكـومة ويخرجها ثم انها تعد تعبيرا عن التأييد الذى يحظى به الملك لدى غالبية الشعب المصرى (١٧) .

ويبدو ان أحمد حسن بن قد تصور ان محاولاته المتكررة باظهار الملك في صورة « الملك المتدين » و « الملك الصالح » قد تؤدي الى التفاف الشعب حول فاروق وانصرفهم عن الوفد وهو ما يتعارض مع سياسة الوفد باعتباره حزب الامة المصرية كلها وحتى لا يتهم القصر بأنه لا يحسن بمعاونة الجماهير فقد فتحت ابواب قصر عابدين امام العمال حيث دعوا الى ماتب لهم وقيام فاروق شخصيا بترحيبهم ولم يكتف الملك بهذا بل تمسك على ان يمضى يوم ذكرى حلف اليمين الدستورية (٢٩ يوليو ١٩٣٧) بين عمال المحلة الكبرى متفقدا احوالهم الصحية والاجتماعية حتى اذا دخل السراى المقام لاستقباله قال : « انى ارى حولى اصحاب رؤوس الاموال التى انفسات هذه المصانع ولكنى لا ارى حولى احدا من اصحاب السواعد الذين قامت هذه المصانع على سواعدهم . وكندرا ماردد فى خيليتهم وكندا على حقوق العمال وقد تراس بنفسه المجلس الاعلى لمحاربة الجهل والفقر والمرض لدرجة ان « كيلرن » كان ينقد هذه السياسة معتقدا انها تقلل من هيبة الملك (١٨) .

وعلى ما اعتقد فان كل هذه المحاولات التى كان يقوم بها الملك لم تكن خالصة لوجه الله وانما كانت بهدف كسب ارض جديدة من تحت اقدام الوفد وعو مانجح فيه فاروق الى حد كبير حيث ان العمال كانوا يعنون الغالبية العظمى لحزب الوفد وعلى ما اعتقد ايضا فان انتقادات السفير البريطانى « كيلرن » للملك فاروق بحجة ان سياسته تجاه العمال تقلل من هيبة هو استنتاج لا يتسم بقدر من الموضوعية ولعل السفير كان يهدف من وراء هذه النصيحة الى ان يظل فاروق بعيدا عن اهم قطاع يمثل عامل ضغط همام فى مجرى الاحداث المصرية .

(٦٧) محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ٣٨ ، مذكرات حسين يوسف ص ١٦٨ . روز اليوسف ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

(٦٨) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٤ يوليو سنة ١٩٥٥ ، د. يونسان لبيب رزق مرجع سبق ذكره ص ٤٥٤ ، اخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦ .

ولم تتوقف سياسة القصر بهدف النيل من الفحاس وحكومته بل بدا ذلك النشاط المتزايد الذى شهدته الشهور الباقية من عام ١٩٤٣ من تنظيم العمال والطلاب تحت راية القصر من خلال الاجتماعات المتكررة التى كان يعتقدوا احمد حسنين مع زعماء تلك الطوائف لدرجة انه تمكن من ان يمتنعهم بان الذخائن مصمم على سلب الملك سلطاته وعلى وضع نفسه على رأس الدولة بدلا من ان يقنع بدوره فى رعاية الحزب السياسى ورئاسة الوزراء (٦٩) .

ويسجل الثورد كيلرن ان الملك فاروق قد حقق شعبية كبيرة على الوفود وخصوصا وسط الطبقات العاملة وان عددا كبيرا من طلاب الجامعات اخذ فى التحول من الوفد الى الملك ويستشهد السفير بتلك المظاهرات المستمرة التى قام بها الطلاب والعمال عندما اصيب الملك فى حادث القصاصين (نوفمبر ١٩٤٣) (٧٠) .

وفى الوقت الذى كان يقوم فيه القصر بالعديد من المناورات لاضعاف الحكومة والتقليل من هيبتها ، نستطيع ان نقرر ان معظم تلك المناورات قد حققت قدرا كبيرا من النجاح ولم يقتصر الامر على مناورات القصر بل تعدى ذلك الى احزاب الاقلية التى انتشرت فى القرى والمدن المصرية لعقد العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والتى انصبت فى مجملها على النيل من 'الوفد (٦١) مما يجعلنا نعتقد ان كل احزاب المعارضة كانت تعمل من خلال تنسيق أعداء احمد حسنين باسم القصر الملكى .

(٦٩) مذكرات كريم ثابت المصدر السابق واخبار اليوم المصدر السابق .

(٧٠) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٨٣٠ ٢٨ نوفمبر ١٩٤٣ من كيلرن الى حكومته .

(٧١) روز اليوسف ٩ اغسطس ١٩٨٢ مذكرات ابراهيم عبد الهادي ، روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤ ، اخبار اليوم ٦/٤/١٩٤٦ .

ونظرا لاجمية الجيتس في حسم أى نوع من الصراع السياسى فقد بدأ الملك يقترب الى الضباط حيث حرص على أدائه لصلاة الجمعة في مسجد ناروق بالمخالفة وتكررت هذه الزيارة ثلاث مرات في الفترة من ١٣ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٢٥ فبراير وفي كل مرة كان الضباط يهتفون « يعيش الملك قائدنا الاعلى » ، « الجيش غدا الملك » (٧٢) .

وعلى ما يبدو فان احمد حسنين قد استطاع ان يفتح فاروق بأن الرشد اضحى قوة مزيلة فقدت مكانتها لدى معظم الجماهير المصرية ولم يعد يمثل واقعا ملموسا وسط الجماهير ، ومزيذا من احراج الوفد واعترافا من القصر بان الوفد لم يعد يمثل الامة المصرية فلقد دعا الملك زعماء المعارضة وطلب منهم التقدم بمطالب مصر الى القادة الكبار (نوفمبر ١٩٤٣) . في مؤتمرهم المنعقد في القاهرة (تشرشل روزفلت ، شايينج كاي شك) (٧٣) .

ويعترف احد زعماء الاحزاب المصرية بان هذه اللفتة الملكية كان لها مغزاها فالطبيعى ان تقوم الوزارة بهذا المسعى فهؤلاء الكبار ضيوفها وهي اقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم وهي مطالبة بحكم مركزها بان تتولى هذا الامر ومن خصائص الملك الدستورية ان يلفت نظر رئيس وزرائه الى هذا الامر فاختصاص الملك رجال المعارضة بهذا الامر الجبوى له مغزا له البين على ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بقى عميق الاثر في نفسه (٧٤) .

وعلى ما اعتقد فان تعليمات الملك الى زعماء المعارضة لكى يتقدموا بمطالب مصر الى القادة الكبار لم يكن يهدف تقرير احقية مصر في الاستقلال عقب الحروب بقدر ماكان يهدف الى احراج الحكومة واظهارها سواء أمام التادة الكبار أو أمام الشعب بمظهر الحكومة العاجزة عن تحقيق امانى الشعب المصرى ولعل هذا ما يبدو واضحا من خلال الحاح الملك بعزل حكومة النحاس باعتبارها عتبية في سبيل تحقيق الامانى الوطنية للشعب المصرى .

(٧٢) اخبار اليوم ١٩٤٦/٤/٦ ، روز اليوسف ٢ مارس ١٩٤٤ ، مذكرات حسين يوسف ص ٢١٤ .

(٧٣) د . هيكمل مرجع سبق كر مج ١ ص ٢٧٥ ، عبد الرحمن الرافعى في عتائب الثورة المصرية ج ٣ ص ١٣٥ ، محمد زكى عبد الشادر مذحة الدستور صفحة ١٣٨ .

(٧٤) د . هيكمل ج ٢ ص ٢٧٥ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلـة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢

ويلاحظ ان المذكرة التي تقدم بها زعماء المعارضة (٢١ نوفمبر ١٩٤٣) كانت على غرار مذكرة مماثلة قدمها الوفد في ٢١ ابريل سنة ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية ولعل هاتين المذكرتين لم تكونا سوى مناورة لا تعبر عن حقيقة أو موقف جاد فقد قدم الوفد مذكرته كيدا للوزارة للقائمة حينئذ وقدمت المعارضة مذكرتها كيدا لوزارة الوفد بدليل ان الوفد حينما ولى الحكم لم يقدم نلى اى اجراء عملى لتنفيذ ما جاء فى مذكرته وكذلك كان موقف احزاب المعارضة فلانها حينما وليت الحكم بعد ذلك باقل من عام تناست كل ما طالبت به فى مذكرتها .

وفى الوقت الذى كان فيه فاروق يبذل كل جهد ممكن سواء فى تشويه صورة الوفد والنبل من مكانته أو فى محاولاته المتكررة لطرد الحكومة كانت هناك محاولات اخرى تأخذ طابعا سرىا وتعنى بها محاولة اعداد تنظيم سرى بهدف اغتيال كل من ساهم فى صنع ٤ فبراير ١٩٤٢ وعلى راسهم النحاس باشا وامين عثمان (٧٥) .

لقد وصلت العلاقات بين القصر والحكومة الى ابعد مدا وخصوصا بعد انتشار الملاحيا فى محيرتى قنا واسوان مع نهاية عام ١٩٤٣ وبداية عام ١٩٤٤ وزيادة المجاعة وكثرة الوفيات فى تلك المناطق وفشلت جهود الوزارة فى اتخاذ الاجراءات المناسبة مما حدا بالقصر لكى يستخدم هذا الفشل كورقة ضد الوفد وتراعى للملك ان يقوم برحلة خاصة الى الصعيد ومع أنه استقبل النحاس باسا يوم ٧ فبراير فانه لم يخبره بما يفكر فيه من زيارة المديرىاب المنكوبة (٧٦) .

(٧٤) د . ديكال ج ٢ ص ٢٧٥ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى مجلدة روز اليوسف ٩ أغسطس ١٩٨٢ .

(٧٥) وثائق الخارجية الامريكية وثيقة رقم ٨٣٩ من كيرك الى الخارجية الامريكية ٢٩ يونية ١٩٤٢

، احمد مرتضى الراغى مرجع سبق ذكره ص ٦٤ .

(٧٦) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٦٧ .

وفي صباح الخميس ١٠ فبراير سافر الملك (عشية عيد ميلاده) حيث أحيطت تلك الزملاء بالعديد من مظاهر العطف الملكي على الفلاحين المنكوبين وقد أشار فاروق في إحاديثه إلى أعل الثنوبة بما يفهم من أن الحكومة قد عملت اهتماما كبيرا في السيطرة على كل تلك المشاكل (٧٧) .

وكان لتلك الزيارة أثرها في تنبيه الأذهان إلى خطورة الموقف حيث جرت في الأسبوع الأخير من فبراير مناقشات حامية في البرلمان حول نقص المواد الغذائية وانتشار الملاريا وقدلقى النحاس بياناً استغرق أربع ساعات دافع فيه عن سياسة حكومته وألقى باللائمة على الوزارات السابقة لأنها اعاققت مشروع تعليية خزان أسوان ثم ألقى المسؤولية على كبار الملك في الوجه القبلى لأنهم يعطون أجورا غير مجزية للعمال الزراعيين (٧٨) ولدى النحاس كان يقصد القضاء التبعة على الملك فاروق شخصيا لأنه من المعروف أن الخاصة الملكية لها تفتيش واسعة في تلك المناطق ولم يكتف النحاس بذلك بل ألقى بياناً نشر في كل الصحف الوفدية وبعض صحف المعارضة مؤكداً على أن أبناء الصعيد في حالة جيدة وأنهم سعداء بإدارة الحكومة (٧٩) .

وإمعاناً في تجسيم المنافسة بين الملك والنحاس قام الأخير في ١٣ مارس بزيارة أسبوط والمنيا واصطحب معه وزراء الأشغال والعدل والمعارف والدخيلة والصحة والأوقاف وأعلن عن زيارته إلى قنا وأسوان بعد قليل وتمت الرحلة خلال مارس ١٩٤٤ حيث افتتح النحاس عدداً من المنشآت والمساحات الشعبية وأطلق عليها « مؤسسة مصطفى النحاس » وفي الخطاب الذى ألقاه الوزراء في تلك المناسبة ركزوا على أن الحكومة تعمل الكثير لإبناء الصعيد بينما القصر لا يعمل شيئاً (٨٠) .

(٧٧) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ٢٧ يونية ١٩٥٥ مذكرات حسن يوسف ص ١٦٨ ، الأهرام ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ فبراير سنة ١٩٤٤ .

(٧٩) الأهرام ٢٨ فبراير ١٩٤٤ . المصرى والسياسى ٢٨ فبراير ١٩٤٤ .

(٨٠) الوفد المصرى ، الأهرام ١٣ مارس ١٩٤٤ مذكرات حسن يوسف صفحة ١٦٨ .

وبالرغم من أن زيارة فروق لتلك المناطق والتصريحات التي ألقى بها تعد إخراجا لكبداء للحكومة إلا أنه لم يكتف بذلك بل استدعى رئيس الوزراء كما اجتمع بوزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والاعاقف والتموين والصحة ولفت أنظارهم الى سوء حالة التغذية والتدوين وانعدام الرعاية الصحية في المناطق التي زارها (٨١) .

ويبدو ان فاروق قد حاول استثمار الموقف بهدف اقالة الوزارة واستدعى السفير البريطاني وابلقه بنيته بحجة ان الامة لم تعد تنظر باحترام كاف للمعرش وان البلاد لا تحتفل ملكين « ورد السفير مداعبا » ان ملكا واحدا يكفيها (٨٢) . وبالرغم من الاتفاق الذي تم بين الرجلين على انتظار رد لندن الا أن فاروق حاول ان يضع السفير البريطاني امام الامر الواقع واصدر امرا ملكيا باقالة الوزارة الا ان السفير كان متيقظا وتمكن من الضغط على فاروق وطلب منه انتظار رد تشرشل الذي جمع وزارة الحرب لبحث المسألة وجاء قرار الحكومة البريطانية والذي تم ابلاغه الى القصر وفحواة : ان مجلس الحرب يرى أن رغبة الملك في اقالة حكومة يتمتع رئيسها بأغلبية كبيرة في البرلمان الذي لارال أمامه ثلاث سنوات أخرى يعد عملا محفوفا بالمخاطر (٨٣) .

وبعثت الحكومة البريطانية برسول يستطلع الموقف السياسي في مصر وفد حضر مستر « سكرينر » رئيس ادارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية البريطانية واجتمع أكثر من مرة بحسين باشا « رئيس الديوان » كما اجتمع بعدد من زعماء المعارضة وخلص الى ان الشكوى من الوزارة القائمة تنحصر في أمرين :

أولهما :

شدة الرقابة على الصحف .

(٨١) البلاغ الاول من مارس ١٩٤٤ .

(٨٢) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠٣ من كيلرن الى حكومته

١٢ ابريل سنة ١٩٤٤ .

(٨٣) المصدر السابق برقية رقم ٣ من الخارجية البريطانية الى

كيلرن ٢١ ابريل ١٩٤٤ .

ثانيهما :

كثرة الاعتقالات السياسية • وكان من رأى السفير البريطانى ان بعض الاعتقالات يتم لاغراض حزبية ولهذا فقد اقترح تأليف لجنة برئاسة أمين عثمان لمراجعة كشوف المعتقلين وتوضيح أسباب اعتقالهم وعلى سبيل التندر قال مستر « سكريفنر » انه علم من مصدر ثقة ان النحاس أمر باعتقال الطاهى الخصوصى لانه وضع فى الحساء كمية من البصل اكثر من اللازم (٨٤) •

ووفقا لأحد المصادر وثيقة الصلة بالقصر الملكى فان أحمد حسنين فى حديثه مع « سكريفنر » قد انحى باللائمة على بريطانيا لانها تتهمسك بوزارة قصر فى شئون التموين وان اهالى الصعيد قد يقومون بثورة كالتى حدثت فى سنة ١٩١٩ وان الوفد اذا دخل انتخابات جديدة فانه لن يفوز باكثر من ٣٠٪ من الاصوات (٨٥) •

ولعل النحاس بأسا قد قرر خطورة المحاولات التى يبذلها القصر بهدف الاطاحة بوزارة ٤ فبراير لذا فقد ذهب الى السفير البريطانى معاتبا اياه قائلا : « لقد بذلت قصارى جهدى لكى أبجو مفيدا فى تلبية مطالبكم سواء بقاءهم قواتكم أو بتوفير المواد الغذائية للقوات الحاربة واعتلقت غير المرغوب فيهم من الشخصيات العامة كل هذا وصل بى الى موقف اتهمت فيه بأنى افعل ما يريد الانجليز لابقى فى الحكم واخيرا وبعد كل ذلك احس انكم بدائم تتخلون عنى ويشير النحاس من طرف خفى أنه على استعداد لالغاء الاحكام العرفية والغاء الرقابة والاعتقال والعودة الى المحاكم العادية ويعلق السفير البريطانى على حديث النحاس بقوله : « ان البريطانيين معتادون على تحمل قدر من اللوم لا يستحقونه ، على مسئوليات تعد من صميم عمل الحكومة المصرية ويضيف السفير فى برقيته قائلا : ان النحاس اصبح يدرك بصورة متزايدة المشاعر المعادية ضده بسبب عيوبه ومطاردته لخصومه السياسيين

(٨٤) وثائق الخارجية البريطانية تقرير رقم ١٣ من « سكريفنر » الى

حكومته ٢٥ ابريل ١٩٤٤ •

(٨٥) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٧٢ •

بحجة تسيء الى بريطانيا قبل أن تسيء لى الوفد وعموما فإن الوفد بكل عيوبه لا يزال افضل ما نعتمد عليه (٨٦) .

واذا كان هدف بريطانيا من عودة الوفد في ٤ فبراير هو استتقرار الاوضاع المصرية بالاضافة الى توظيف كل الامكانيات المصرية خدمة لقضية الحلفاء بما يضمن أمن القوات البريطانية المحاربة وتأمين ظهرها فان هذه البرقية تضاعف من قناعتنا بأن بريطانيا كانت تهدف أيضا بعودة الوفد الى اعتزاز ثقة الجماهير في غذا البناء الشامخ « الوفد » حتى اذا ما انقضت الجماهير من حوله فلا مانع من اعطاء الضوء الاخضر للملك لكي يقيسه . لكن اقالته هذه المرة ستكون اسوأ اقالة حيث شاخ وعزم وفقد القدرة على التأثير واصبح تزيخا فقط لا يحمل نبضا صادقا ولعل فاروق كان مدركا غذا المعنى واثقا من محاولاته ولذا فقد سعى جاهدا لمقابلة « كيرك » السفير الامريكى في القاهرة طالبا منه التوسط لدى الحكومة البريطانية في محاولة لاقتناعها بفكرة عزل النحاس وحكومته . ووفقا لتعبير « كيرك » : « فان الملك عاهد العزم على انهاء الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء بالقوة حتى ولو كلمه ذلك اعتزال العرس والاقامة في المنفى . ويضيف السفير الامريكى : « ان الخلاف بين فاروق والنحاس من الممكن ان تكون له عواقب وخيمة على منطقة الشرق الاوسط كلها . الا ان السفير الامريكى لم يقطع على نفسه وعدا على اعتبار ان هذه المسألة تدور في اطار العلاقات البريطانية المصرية (١) » .

ولعل السفير الامريكى لم يحاول ان يقطع على نفسه وعدا قد يورط الولايات المتحدة الامريكية في أمر يعد من اخص خصائص الحكومة البريطانية اعتمادا على ان فاروق لا يساوى خلافا بين الولايات المتحدة وحلفائها . ولهذا فقد امتنع « كيرك » عن التوسط في حسم هذا الخلاف وعلى

(٨٦) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٧٣ من كيلرن الى حكومته ٢٠ ابريل ١٩٤٤ .

(١) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٣٣ من كيرك الى حكومته الاول من مايو سنة ١٩٤٣ .

ما اعتقد ايضا فان امتلاك السفير الامريكى عن التدخل قد يكون راجعا الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد بدأت تحرك ان الامبراطورية البريطانية قد شاخت وان مصيرها الى زوال . والنظرة الموضوعية تقتضى التعقل بعيدا عن التدخل في صراعات قد تحدث آثارا ضارة للمصالح الامريكية المنتظرة .

وعلى ما اعتقد فان قضية التغيير التى كان يعتبرها فاروق قضيتة الاولى والاخيرة كانت اشد ما تكون ارتباطا بانتصار الحلفاء في الحرب ومع نهاية ١٩٤٤ حيث كان الامريكان والانجليز قد نزلوا فرنسا وبدأوا يجلون الالمان عنها وكان الروس من ناحيتهم قد تاوموا الالمان في - ستالنجراد - مقاومة اضطرتهم الى التراجع واتاحت للروس ان يتقدموا الى بروسيا الشرقية وكانت بوادر خسر الحلفاء تتبدى في الافق نصرا حاسما بغير شرط ولا قيد وادرك البريطانيون وفقا لسياستهم التقليدية انه لم يتبق لهم في مصر حاجة لليد الحديدية التى جعلوا النحاس وسيلتها منذ ان فرضوه على الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وادرك احمد حسنين ان الفرصة مواتية لاقالة مصطفى النحاس وادرك فاروق ان احمد حسنين هو الرجل الذى من الممكن ان تقبله بريطانيا بديلا عن الوفد بعد ان استنفذت كل الوسائل المتاحة امام القصر الا ان بريطانيا كانت تحرك جيذا ان احمد حسنين على الرغم من صداقته لبريطانيا الا انه ليس بالرجل المنتظر (٨٨) .

والسؤال الذى يحتاج الى اجابة : لماذا اعتقد فاروق ان احمد حسنين هو البديل المناسب عن الوفد على الرغم من ان استمراره في منصب رئيس الحيوان يعد صمام أمن لفاروق ؟ . وتأسيسا على العديد من القرائن التى تنسرها العديد من البديهيات فاننى اعتقد ان محاولة القصر لاقالة النحاس هذا الرجل الذى استطاع ان يبث الطمأنينة في نفوس السياسة الانجليز منذ

(٨٨) مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف ٢٣ اغسطس ١٩٨٢ .

محمد التابعى اسرار السياسة والسياسة ص ١٢٤ .

ولى الحكم في ٤ فبراير ولعل هذا الاعتبار الذى استباحته من اجله بريطانيا كل القوانين والمعاهدات لا يمكن ان تقبل تغييره ولكن من الممكن ان تيسد تفكيرها اذا وجد على رأس الحكومة ما يستلزم أن يؤمن مصالح بريطانيا واختيار احمد حسنين هذا الرجل الذى اجمع كل العاسة الانجليز على أنه لا يضم أى نوايا عنوانية تجاه الانجليز به اعرف من صداقته للعديد من الشخصيات البريطانية وبمعنى اكثر وضوحا لقد استطاع القصر ان يقدم البديل عن الوفد وعن النحاس ، اما الاعتقاد بان الوفد يستند الى قاعدة شعبية كبيرة تؤمن بالنحاس ولا ترضى عنه بديلا اعتقد ان القصر قد قدر الانهيار الذى لحق بالوفد سواء بعد ٤ فبراير أو عقب خروج مكرم عبيد ولذا فلم تعد لبريطانيا حجة من ان الوفد يستند الى اغلبيه شعبية .

الا ان بريطانيا على ما يبدو لم تكن على استعداد لاجراء أى نوع من التغيير نظرا لان الحرب سواء في الجبهة الافريقية (شمال افريقيا) أو في جبهات أوروبا كانت تمر بأدق واطغر المراحل وعلى حد تعبير السننغير البريطانى : « سيظل السوط معلقا على الحائط ليراه الملك بين وقت وآخر » (٨٩) .

وبالفرد الذى كانت فيه بريطانيا تحاول حماية الوفد من الاقالة كان النحاس يلقي بكل ثقله في جانب السفير البريطانى ايمانا منه بان بقاءه في الحكم لا يستند الى الاغلبيه ولا لغيرها من الاعتبارات وانما يستند الى ما يقدمه الوفد للانجليز ولذا فقد القى النحاس بكل ثقله في جانب الحليفة غير مدرك لابعاد السياسة البريطانية التى ستتخطى عنه حتما في الوقت المناسب .

ووفق العديد من المخططات التى كان يقوم بها القصر فانه لم يفقد الامل في الاطاحة بالحكومة بل جعلها مبدءا استراتيجيا في سياسته وحتما سيكون

(٨٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٠١ من كيلرن الى حكومته

من تحقيق اغراضه وعلى حد تعبير احمد حسنين : صبرا يا مولانا فالشباك قد اعدت ، (٩٠) .

ولعل فاروق كان مقدرا طبيعة الموقف الدولى وكان يلتبس النهاية التى تمكنه من تحقيق رغبته بعد ان طال صبره ما يقرب من ثلاثة أعوام حتى كان يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ فقد بعث كبير الامناء الى النحاس طبقا للعادة الرعية يخبره بان جلالة الملك سوف يؤدي صلاة للجمعة فى مسجد عمرو بن العاص . ولكن الانظار لم يتضمن دعوة رئيس الوزراء الى مصاحبة الملك طبقا لما جرت عليه التقاليد ولما سأل النحاس قال له كبير الامناء أن حسنين بالثا رئيس الديوان هو الذى سيصحب الملك فى موكب (٩١) .

ويبدو ان هذا القرار جاء ردا على تحدى النحاس باشا للملك اذ لم يحضر ولم يعتذر عن عدم قبول الدعوة الى مأدبة الانطار التى اقامها الملك يوم ٢٥ أغسطس لسفراء الدول العربية (٩٢) .

وبينما موكب الملك يمر لاداء صلاة الجمعة لاحظ الملك بعض اللافعات وقد كتب عليها ، يحيا الملك مع النحاس ، وكان اقتران اسم الملك باسم النحاس سببا لاصدار الاوامر من الملك الى مدير الامن العام « محمود غزالى بك » بنزع اللافعات ونفذ الامر على الفور وفى اليوم التالى نشرت الصحف قرارا من وزير الداخلية بايقاف مدير الامن العام عن العمل (٩٣) .

واثار هذا القرار حفيظة الملك الذى صمم بدوره على بقاء مدير الامن العام فى منصبه واتصل حسنين باشا بمستر (الان ترنس شون) القائم باعمال السفارة البريطانية وابلغه انه لا يعتزم اتخاذ أى اجراء متسرع ضد الوزارة

(٩٠) مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٧ يونية ١٩٥٥ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٨٥ .

(٩١) مذكرات حسن يوسف ص ١٨٥ .

(٩٢) المرجع السابق نفسه .

(٩٣) الاهرام ، المصرى ، السياسة ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

ولكنه حفاظا لكرامة الملك يجب ان يعود محمود غزالي الى منصبه وبادر هــ شون بارسال خطاب الى النحاس قال فيه ان إنجلترا ما زالت تبدي اهتماما كبيرا بتأمين مصر باعتبارها قاعدة للعمليات الحربية وانها ترغب في تجنب اية اجراءات قد تؤثر في سير المجهود الحربى (١٤) .

وبدا واضحا انه لابد من تنازل احد الفريقين حتى تمر تلك الازمة الا ان كل منهما قد تطلع الى دار السفارة البريطانية باعتبارها المصدر الفعلى لحكم البلاد وغاب عن النحاس ان الموقف هذه المرة تحكمه اعتبارات دولية جديدة فلقد كانت الاوضاع الدولية توشك في نهاية الحرب لصالح الحلفاء في الوقت الذى كان فيه اللورد كيلرن صاحب احدث ٤ فبراير العسكرية غائبا عن مصر في رحلة صيد الى جنوب افريقيا وعلى ما اعتقد فان غيابـه لم يكن من قبيل المصادفة وحتى لو كان موجودا فلن يغير من الامر شئ لان السياسة البريطانية لا تقوم على اعتبارات شخصية وانما تعتمد على اعتبارات موضوعية لعل في مقدمتها التخلي عن اليد الحديدية حتى يتطلع الشعب المصرى الى امل جديد مما يخفف من حدة العداء التقليدى بين المصريين والانجليز ثم ان الرجل موضع الخلاف « محمود غزالي » كان موضع اهتمام الدوائر البريطانية وكان اختياره لهذا المنصب بناء على تعليمات الحكومة البريطانية (١٥) .

ولما كانت حجة إنجلترا في التمسك بوزارة الوفد انها ما زالت تحتل الاغلبية بين مجاهير الشعب وانها تتعاون بصق مع الحليفة في سبيل المجهود الحربى اما وقد انحصر خطر الحرب عن مصر نهائيا وتوات انتصارات الحلفاء بحيث اخذوا يستعدون لعقد مؤتمر السلام ، فقد تغير الموقف تماما .

(١٤) مذكرات حسن يوسف ص ١٨٦ ، مذكرات اللواء ابراهيم امام مدير البوليس السياسى الجمهورية ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ .

(١٥) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٦ من « شون » القوائم بالاعمال الى حكومته ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

وعلى ما اعتقد فان الوفد لم يدرك ان المجيء بحكومته كان لأهداف بريطانية بحتة حيث حصلت بريطانيا من مصر على كل ما ممكن ان تقدمه الدول الحاربة .

اما القول بان بريطانيا قد ساهمت في عودة الوفد لاسباب ديمقراطية بحتة (٩٦) فهو قول لا يستند على أى دليل مادي أو عقلى واعتقد ان بريطانيا كانت عازمة على اقالة الوفد حتى ولو لم تحدث مشكلة غزالى بك والا كيف نفسر ذهاب السفير البريطانى الى جنوب افريقيا في رحلة صيد والحرب لم تنته بعد وجيوش الحلفاء في القاهرة وباتى المواسم المصرية تقرب من المائة وخمسون الفا أو يزيد وما يترب على ذلك من مشاكل تستلزم بالضرورة بقاء الرجل الذى يطبق السوط على الحائض لكي يرهب به كل من قصول له نفسه الخروج على رغبة الحكومة البريطانية .

وعلى ضوء كل الاعتبارات السابقة حمل المستر شون القائم بأعمال السفير قرار الحكومة البريطانية الى القصر وكان تصه : ان حكومة صاحب الجلالة لا تريد ان تتدخل في هذا الخلاف الداخلى (٩٧) ومن المؤكد ان الحكومة البريطانية كانت تعنى حرية القصر في اقالة الوزارة اعتقادا من الحكومة البريطانية بان القصر لن يفوت هذه الفرصة .

ووفق احد المصادر قريبة الصلة من القصر الملكى فان النحاس بعد ان أدرك حقيقة السياسة البريطانية كان يستعد لمواجهة القصر والانجليز معا وذلك بتقديم استقالته بدعوى ان الانجليز لا يستجيبون للمطالب الوطنية وانهم يتدخلون في شئون مصر الداخلية (٩٨) .

وواقع الامر ان النحاس قد اشار في احدى خطبه الى ضرورة تعديل المعاهدة كما اشار الى ضرورة صيانة حقوق مصر في السودان (٩٩) الا ان

-
- (٩٦) فؤاد سراج الدين ، ٨ ، ١٢ / ١١ / ١٩٨٢ جاردن سیتی - القاهرة .
 (٩٧) وفاق الخارجية البريطانية برقية رقم ٩٦ من الخارجية البريطانية الى مستر شون ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .
 (٩٨) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكى ص ١٨٦ .
 (٩٩) الاهرام والمصرى ٢٧ اغسطس ١٩٤٤ .

السفارة البريطانية قد ادركت أهمية الموقف الذى من الممكن ان يحدث لو اقمتم
النجاس على تقديم استقالته ولذا فقد بادرت باعطاء الضوء الاخضر حتى
يتمكن القصر من تحقيق امنيته التى يسعى الى بلوغها منذ ثلاث سنوات .

ولما كانت مناقشات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاتحاد العربى تسير قدما
نحو النجاح وتحدد يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٤ موعدا لانتهائها وتقرر
الاجتماع بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية يوم ٧ اكتوبر فكان على
النجاس ان يتريث حتى يتم هذا العمل المجيد وبعدها يقدم استقاله مستقدا
الى اسباب وطنية ومن جانب القصر كان الموقف يقتضى التريث ايضا لان
مقالة الوزارة وهى بصدد توقيع ميثاق الجامعة العربية قد يفسر بان فاروق
يعترض على قيام لائحة العربية وهو الحريص على ان تكون له زعامتها ولهذا
فقد التزم الطرغان جنب الترقب ولا انتظار .

وفي صباح الاحد ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ذهب حسن يوسف «وكيل الديوان»
حاملا قرار لائحة حكومة ٤ فبراير والتى ورد ذكرها على النحو التالى : لما
كنت حريصا على ان تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق
احكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات
وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رايت ان تقيى لكم من
منصبكم .. الخ (١٠٠) .

وزارة احمد ماهر وانتقال الوفد الى جبهة المعارضة :

وفي نفس اليوم الذى وجه فيه الملك امر الاقالة الى النجاس (٨ اكتوبر
١٩٤٤) (١٠١) وجه امر تأليف الوزارة الى احمد ماهر وكان من المتوقع ان يكون
احمد حسنين هو الرئيس الجديد الا ان الموقف كانت تحكمه عدة عوامل
موضوعية تفسرها القرائن الاتية :

(١٠٠) مذكرته حسن يوسف ص ١٩٠ ، الامرام ، السياسة ٩ اكتوبر
سنة ١٩٤٤ .

(١٠١) الوقائع ، الامرام والسياسة ٩ اكتوبر .

أولا : لعل أحمد حسنين قد فضل ان يدع لغيره مواجهة المتغيرات الجديدة وخصوصا وانه كان دائم التصريح عن محاولاته المستمرة بهدف اصلاح الصراع الذى وقع في العلاقات بين القصر والوفد نتيجة لحادث ٤ فبراير وحتى في اشد مراحل الصراع بين الملك والنحاس عقب اقالة مكرم عبيد كان أحمد حسنين يلعب دوره وبذكاء شديد محاولا اقناع الوفد بان رئاسة ديوان القصر تسعى لوجود نوع من التفاهم بين القصر والوفد (١٠٢) • وعلى حد تعبير أحد المعاصرين : « لقد كان أحمد حسنين داهية سياسية يصعب فهمها » (١٠٢) وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات فان أحمد حسنين لم يكن من السذاجة لدرجة أنه يوافق على رئاسة الحكومة حتى لا يتهم بانه كان وراء كل ما حدث من خلافات بين القصر والوفد ، بالرغم من أننا على درجة كبيرة من القناعة التي تجعلنا نقرر بان أحمد حسنين يعد العامل الثانى في تصدع العلاقات بين القصر والوفد بعد العمل الاول وهو حادث ٤ فبراير •

ثانيا : لقد كانت سياسة القصر قائمة على مبدأ تحمير الوفد والتجاوز عن فكرة الدستور أو القانون وأحمد حسنين بما عرف عنه من ذكاء وحكمة لا يمكن ان يكون كبش الفداء حيث تعود دائما ان يعمل من خلف الستار وكان اختيار أحمد ماهر ليس من قبيل المصادفة بل لما عرف عنه من كراهية شديدة للنحاس تؤمله ان يكون الزراع التي تمكن القصر من اقتلاع عروش الوفد •

ثالثا : ان منصب رئيس الديوان لا يقل اهمية عن منصب رئيس الحكومة علاوة على ن منصب رئيس الديوان يتسم بالثبات والاستقرار بعد مشاحنات الاحزاب بل غالبا ما كانت الاحزاب تلجأ الى رئيس الديوان لحسم اى نوع

(١٠٢) محمد التابعى مرجع سبق ذكره ص ٣٠٢ ، مذكرات كريم ثابت الجمهورية ١٥ يونية ١٩٥٥ ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٤١ ، مذكرات حسن يوسف ٢٤٢ •

(١٠٣) فتحى رضوان لقاء شخصى ١٩٨٢/٨/٩ مصر الجديدة - القاهرة ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٤١ مذكرات كمال الدين رفعت ص ٢ •

من الخلافات التي تقع سواء بين الاحزاب وبعضها أو بين الاحزاب والملك وما كان لاحمد حسنين وهو في موقع الاختيار ان يقبل عن منصب رئيس الديوان بديلا وخصوصا في تلك الفترة التي تستلزم وفقا لسياسة القصر الععيد من الاجراءات التي لا تتفق مع مبدأ الدستور أو القانون .

وعلى الرغم من اعترافنا صراحة بان الوفد قد تجاوز في تصرفاته الى درجة لا تتفق وتاريخ هذا البناء الشامخ واذ كان الدستور قد أعطى الملك حرية لقالة الحكومة باعتباره حقا مقرر في الدستور الا ان هذا الحق ليس مطلقا بل مقيدا بشرط الا تنتقل السلطة من الشعب الى الملك بل لابد من العودة الى الامة باعتبارها مصدر السلطات واستطلاع رايها من خلال انتخابات حرة يتبين منها الراى الصحيح للشعب الا ان احزاب الاقلية مجتمعة ما عدا الحزب الوطنى كانت تسبىح بحمد الملك وتقبله مصدرا لكل السلطات ولم يتورع رئيس للحكومة الجديدة من ان يتهم النحاس صراحة بأنه كان أسوا الديكتاتوريين ، وانه كان يحكم مصر باساليب هتلر وموسلينى (١٠٥) .

ووصلت الحملة على الوفد ذروتها حينما تقرر تشكيل لجنة تحقيق يتراسها مكرم عبيد لتقدم تقريرا عن أعمال الفساد والمحسوبية المنسوبتان الى النحاس ووزرائه واقاربه (١٠٦) ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل أصدر الملك مرسوما بقانون هذا نصه :

مادة ١ : تبطل فيما يتعلق بالدرجة والماهية جميع التعيينات الاستثنائية في المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ وحتى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وكذلك جميع التعيينات التي تمت في لمدة المذكورة ولا يسرى الحكم السابق على التعيينات التي صدر بها مرسوم أو أمر ملكي .

(١٠٤) لقاء مع فتحى رضوان ١٩٨٢/٨/٩ .

(١٠٥) الامرام ، الكتلة ، الدستور ١٠ أكتوبر ١٩٤٤ مارسيل كولومب مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(١٠٦) الامرام ، الكتلة ١٥/١٠/١٩٤٤ .

مادة ٢ : يبطل بالنسبة لأرباب المعاشات أيضا ويسرى المعاش على أساس
الأمية التي تستحق طبقا لتلك الاحكام مع ادخال المدة التي تكون قد اضيفت
في حسابات المعاشات على الا تتجاوز عامان (١٠٧) .

وعلى ضوء المذكرة التفسيرية للقانون السابق فان الامر يبدو أكثر غرابة
حيث ابانت المذكرة العلة القانونية في بطلان العلاوات والترقيات والتعيينات
على اعتبار أنه لم يقصد في مجموعها تحقيق المصلحة العامة وانما كان الباعث
اليها هو محاباة ذوى القربى وارضاء الشهوات السياسية على حساب
المصلحة العامة (١٠٨) .

ولعل من البديهيات ان كل الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر في
الفقرة من ١٩٣٧ - ١٩٤٥ قد اتخذت من الاستثناءات والمصوبيات وسيلة
لتدعيم مكانتها وسلاحا تشهره في وجه معارضيه سواء لصالح انصارها
أو في الفيل من معارضيه حتى باتت فكرة « الاستثناءات » وكأنها ظاهرة
طبيعية في الحياة السياسية المصرية وفي الوقت الذي كانت تلجأ فيه
الحكومة « أية حكومة » الى التشهير بفكرة الاستثناءات تكون هي أكثر
الحكومات عملا بتلك تسياسه وغالبا ما كانت تلجأ للحكومات الى تبرير هذا
السلوك (١٠٩) ولم تعد المبررات التي تسوغها للاقدام على هذا
السلوك الذي استقر في المجتمع المصرى واصبح سمة مميزة في تاريخ كل
الوزارات المصرية المتعاقبة .

ولعل هذا السلوك قد خلق روح التذمر بين الموظفين فشاع الحقد وعت
الخيرة وفترت همة الموظفين عن العمل وانصرف البعض للبحث عن وساطة

(١٠٧) الوقائع المصرية والاهرام ١١/٩/ ١٩٤٤ .

(١٠٨) مجموعة القوانين والمراسيم الصادرة عام ١٩٤٤ ص ٣ ، كتيب
طبعة ١٩٤٧ المطابع الاميرية - القاهرة .

(١٠٩) مضابط مجلس الشيوخ دور الانعقاد السابع عشر الجلسة
للسابعة عشرة ٥ مايو سنة ١٩٤٢ ص ٢١٥ ، الاهرام ١١/٩/ ١٩٣٧ ،
الوفد المصرى ١١/٢٧/ ١٩٣٧ دفاع مكرم عبيد عن الاستثناءات .

تشفع لهم عند القائمين بالحكم بل وعمت روح النفاق والتلق وهوأتان الظاهرتان قد استشرقتا في دماء المجتمع المصرى وكأتهما علامة مميزة لتلك الفترة .

واللاحظ على حكومة احمد ماهر انها تألفت من جميع الاحزاب المصرية فيما عدا الوفد ولم تشمل احدا من المستقلين ولعل الهدف من وراء ذلك ان تكون للحكومة الجديدة بديلا مناسباً عن الوفد ويبدو هذا من اقتراح الملك فاروق يتساوى عدد المرشحين لمجلس لنواب من بين الاحزاب الاربعة المشتركة في الحكم (١١٠) (الهيئة السعدية ، الاحرار الدستوريون ، الحرب الوطنى ، الكتلة الوفدية) .

ولعل فاروق كان يهدف من اقتراحه ايجاد نوع من التعادل بين الاحزاب المشتركة في الحكم مما لا يرجع كفة على اخرى وبالتالي يتمكن الملك من ترجحه السياسة العامة باعتباره صاحب الفضل الاول في المجى باحزاب الانقلاب الى الحكم .

الا ان الدكتور احمد ماهر لم يوافق على هذه الفكرة على اعتبار ان مشورة الملك تسوى بين جميع الاحزاب في عدد الاعضاء بالرغم من ان بعض الاحزاب مثل الكتلة الوفدية والحزب الوطنى ليس لديهم من المرشحين ما يمكنهم من النجاح في الانتخابات الاعدادا يسيرا فضلا عن ذلك فان احمد ماهر لا يريد أن يجعل مركزه رهنا برضاء هذا الحزب أو غضب ذلك عليه ولا بد له من عدد مناسب من الاعضاء يستطيع الاطمئنان الى تأييده لبقاء الوزارة واستمرارها (١١١) .

ويعترف أحد زعماء الهيئة السعدية أن الدكتور أحمد ماهر قد اعترض على فكرة التساوى بين الاحزاب بسبب سياسة القصر التى تريد ان تبسط نفوذها وسيطرتها التامة على الحكومة عن طريق تمزيق الاحزاب وخلق

(١١٠) د هيكىل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٤ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادى ، روز اليوسف ٢٣ اغسطس سنة ١٩٨٢ .
(١١١) د هيكىل ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ابراهيم عبد الهادى المصدر السابق - حسن يوسف ص ٥٠٧ .

حزازات بل وعدوات صريحة بين بعضهم البعض لتضرب هذا بذلك الى آخر سياسة « فرق تسد » وان خطة احمد ماهر كانت قائمة على فكرة جمع الشمل ودمج الاحزاب كلها في كتلة واحدة تواجه القصر والاستعمار معا (١١٢) .

وعلى ما اعتقد فان هذه الرواية لا تحمل قدرا كبيرا من الحقيقة
للاسباب الآتية : —

١ — ان اعتراض الدكتور ماهر فوق رواية الدكتور هيكل (١١٢) لم يكن بسبب القصر وانما لحاجة الدكتور ماهر الى قاعدة برلمانية تساند الحكومة في سياستها حتى لا تفشل الحكومة بحجة فشل الائتلاف .

٢ — اذا كان اعتراض الدكتور ماهر على مبدأ التساوى بين الاحزاب في الانتخابات المقترحة فكيف يمكن لقرار فكرة الدمج التي تعتمد أولا وقبل كل شيء على انكار لذاتية والموافقة على قبول الهوية العامة التي ترضاها جميع الاحزاب الا اذا كان صاحب هذه الرواية يقصد ان تندمج كل الاحزاب « ما عدا الوفد » تحت مبادئ الهيئة السعدية وهو ما لا نعتقد بصحته اطلاقا .

٣ — ان المساوىء التي كان يتسم بها القصر لم تكن حديث الاحزاب المعارضة في تلك الفترة وانما كانت جميعها تسبح بحمد القصر وتود لو انتزعت من الحقوق الدستورية لصالح القصر ثمنا لبقائها في الحكم .

ونظرا لان كل القوى المناوئة للوفد وعلى رأسها القصر كانت ما تزال تنن من الضربات الشديدة التي تلقتها من الوفد فقد اتفق الجميع على تأليف لجنة تسمى « لجنة الترشيح للانتخابات » وتكونت من الاحزاب الاربعة المشتركة في الوزارة وتم الاتفاق على تقسيم الدوائر الى طائفتين : دوائر مغلقة ودوائر مفتوحة اما الدوائر المغلقة فهي التي تتفق الاحزاب الاربعة

(١١٢) مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف ٩ اغسطس سنة ١٩٨٢ .

(١١٣) د. هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

على ترشيح شخص بذاته في كل دائرة منها اما الدوائر المفتوحة فهي التي تركت ليرشح فيها كل حزب ما يشاء . . . وانما قصد بهذا التقسيم أن يترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذي يختاره ممن يستطيعون النجاح في هذه الدوائر المفتوحة (١١٤) .

وهكذا وزعت الاقوال وقسمت الدوائر وكان الوفد لم يعد له أى تأثير أو وجود في الحياة السياسية المصرية وبينما الدكتور ماهر قد وجه كلمته المشهورة الى النحاس في اجتماع قصر عابدين مساء ٤ فبراير - لقد قبلت المجيء، يا نحاس باشا على اسنة الحراب البريطانية - ماذا يمكن ان نفسر مجيء للدكتور ماهر الى الحكم على اسنة حراب القصر وتواطؤ الاحزاب التي تنفذ إلى الجماهيرية الفعلية ، لقد بات واضحا وفقا لسياسة القصر ان الهدف الاساسي من المجيء بحكومة احمد ماهر هو المزيد من التشهير بالوفد والتفكيك بزعمائه والنيل منه بل وضربه الضربة القاضية ان أمكن الا ان الحوادث قد كذبت ظن الدكتور ماهر فبينما كان الوفد قد خسر اكثر من نصف انصاره في آخر حكمه اذا باقائه بهذه الصورة يبدو - ان خطأ أو صوابا - شهيدا واذا بالناس يتناولون سبب اقالته كل حسب اتجاعه ولكن كل سبب قيل أو انصرف اليه الخاطر لم يكن في صالح الوزارة الجديدة بسبب تواطؤها الواضح مع القصر وبعدها عن مبدأ الديمقراطية (١١٥) .

ثم كانت انتخابات مجلس النواب والتي تشبه الى حد كبير انتخابات ١٩٣٨ والتي أجرتها حكومة محمد محمود حيث عطلت الدوائر الانتخابية من جديد وتم نقل أو فصل العديد من مديري الاقاليم وبات واضحا أن الانتخابات ستزيف لذا كان قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات (١١٦) .

(١٤٤) د. هيكل ج ٢ ص ٢٦٩ ، الاهرام ١٥/١٠/١٩٤٤ ، الكتلة ٢٣ - ١٠ - ١٩٤٤ السياسة ١٨/١٠/١٩٤٤ .

(١١٥) لقاء مع فتحى رضوان ٩/٨/١٩٨٢ ، محمد زكى عبد القادر محنة الدستور ص ١٤٤ .

(١١٦) فؤاد سراج الدين لقاء شخصى ٨/١١/١٩٨٢ .

ويرجع احد المعاصرين عدم دخول الوفد في انتخابات ١٩٤٤ الى شعور الوفديين بانهم فقدوا ثقة غالبية الشعب بسبب مساوىء حكومة ٤ فبراير وطغيانها وتصرفاتها المنافية للعدل والاستقامة والنزاهة من هنا فقد آثروا الامتناع عن دخول الانتخابات سترا لفشلهم المرتقب ولكي ينسى الناس مع الزمن سيئاتهم لعلمهم في بلد كل شيء فيه ينسى بعد حين (١١٧) .

ولعل الوفد قد ارتضى ان يبقى بعيدا عن مسرح السياسة وسواء اكان هذا ايمانا منه بان ارادة الامة ستزيف او لاعتقاده بان الوفديين فقدوا ثقة غالبية الشعب الا أن هذا الموقف يعد نكاء سياسيا مـأهرا فلقد ضاعف من الاعتقاد القائل بان الوفد يعد شهيد الديمقراطية ولان السياسة التى سارعت عليها احزاب الاقلية « المشتركة في الحكم » والتجاوزات العديدة التى احصتها والاضطهادات الواضحة التى لقيها الوفديون كل هذه الامور قد اعادت الى الوفد بعضا من مكانته التى فقدوها وسط الجماهير ولعل من الصعب تحقيق هذه المكاسب لو ارتضى الوفد الدخول في عملية الانتخابات في وقت يعلم ان ارادة القصر قد اجتمعت على سقوطه فلم يكن من المقبول ان يكذب القصر نفسه حيث كان قرار اقالة الوفد « لما كنت حريصا على ان تحكم بلادى وزارة ديمقراطية تعمل للوطن وتطبق احكام الدستور وتسوى بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقبلكم من منصبتكم » (١١٨) .

فليس من المعقول وقد لقر الملك حقيقة مؤكدة من وجهة نظـره « وهي ان الوفد لم يعد يحظى بالاجماع الشعبي » لاعتقاده الى الاسباب التى وريدت في قرار الاقالة وليس من المعقول ان يكذب القصر نفسه ويحظى الوفد بالاغلبية البرلمانية اى ان كل العوامل قد اجتمعت على سقوط الوفد لذا فقد ارتضى الوفد نفسه موقفا يتفق ومصلحته الفعلية وهو عدم دخول الانتخابات .

(١١٧) عبد الرحمن الرافعى في اعقاب الثورة ج ٣ ص ١٤٦ .

(١١٨) الوقائع ، الاهرام ٩ اكتوبر ١٩٤٤ .

وكان معلوماً ان يشمل التغيير مجلس الشيوخ وفقاً لمواد الدستور النافذة، بذلك (١١٩) وتمكن الدكتور احمد ماهر من استصدار مرسوم بالغاء التجديد النصفى الذى اقره الوفد سنة ١٩٤٢ والعودة الى تعيينات سرى باشا سنة ١٩٤١ وظل الوفد يرفب التطورات الا أنه لم يكن ساكناً والاسهم توجه اليه من كل صوب بل انه قد استطاع ان يحرك بعض قواعد وخصوصاً الطلاب الا أن حركة الوفد هذه المرة لم تكن بالاتساع الذى تخشاه الحكومة (١٢٠) وتمكن الدكتور ماهر بحكم خبرته القديمة وحنكته السياسية ان يتصدى لتيار مظاهرات الطلاب الوفديين وان يضعف من فاعليتها حيث قام بنفسه بالذهاب الى جامعة فؤاد الاول واجرى حواراً ديمقراطياً مع زعماء الطلاب تمكن من اقناعهم بالعدول عن تظاهريهم (١٢١) .

وبالرغم من ان النية كانت متجهة ليس فقط الى محاكمة الوزراء الوفديين وانما الى محاكمة النحاس باشا نفسه الا أن الحكومة البريطانية اعتقاداً منها بأن التجاوزات التى أتى بها النحاس فى مجملها أنت بناء على سياسات الدولة الحبيذة لذا نفذ لدى السفير بكل ثقله منعاً لمحاكمة النحاس (١٢٢)

وعلى ما اعتقد فان تدخل السفير البريطانى ليحول دون محاكمة النحاس لم يكن بهدف الاخلاص للوفد بقدر ما هو حماية للمصالح البريطانية على اعتبار ان بريطانيه تعد شريكاً متضامناً مع النحاس فى كل التجاوزات التى احبها لذا فقد تعذرت الحكومة البريطانية التى لم تجد صعوبة فى اقناع الدكتور ماهر الا أن المحاكمة قد شملت عدداً من اقارب ومحاسيب النحاس

(١١٩) لقاء مع فتحي رضوان ١٩٨٢/١١/٩ .

(١٢٠) هاريسيل كولومب تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ مرجع سبق ذكره
صفحة ٢٦٢ .

(١٢١) الامرام ، الكتلة ، السياسية ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

(١٢٢) د. يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٦٦ ، لطفى عثمان المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية ص ١٥٠ - ١٥١ ، كمال عبد الرؤف، مذكرات لورد كيلرن (ادبابات حول القصر) .
صفحة ١٢٤ .

حيث حكمت محكمة القاهرة العسكرية على كل من احمد الوكيل « شقيق حرم النحاس » بالحبس مع الشغل سنة وتغريمه خمسمائة جنيه وامرت بوقف تنفيذ الحكم (١٢٣) .

ويلاحظ على سياسة حكومة احمد ماهر انها اعطت قدرا كبيرا من اهتمامها لمطاردة الوفد وتعقب اتباعه سواء بالفصل أو النقل وبقيت الأوضاع السياسية والاقتصادية كما هي سواء فيما يتعلق بالاحكام العرفية التي ظلت مضروبة على البلاد وبقيت الرقابة الصحفية على الصحف والمطبوعات وذهبت مبادئ الصيحات المتكررة والتي كان يطلقها اعضاء هذه الوزارة حينما كانوا في المعارضة من وجوب الغاء الاحكام العرفية وما يتبعها من اجراءات استثنائية الا أن الحرية قد مورست من جانب واحد وهو الهجوم على الوفد ومحاولة النيل منه .

ولعل من اهم الموضوعات التي واجهتها حكومة الدكتور احمد ماهر قضية دخول مصر الحرب حيث ظلت منذ قيام الحرب العالمية الثانية - سبتمبر ١٩٣٩ - دولة غير محاربة على الرغم من انها قد قدمت للطفاء سواء في شكل مساعدات اقتصادية أو في استغلال موقع مصر كخط مواجهة ضد الألمان في الجبهة الأفريقية ما يمكننا من القول بأن مصر قد قدمت من الامكانيات ما لا يقل عن الاشتراك الفعلي في الحرب .

وحرصت كل الحكومات المتعاقبة على سياسة تجنيد مصر ويلات الحرب الا أن رئيس الوزراء الدكتور احمد ماهر اتجه تفكيره الى احياء هذه الفكرة من جديد وأخذ يعدد المزايا التي ستحصل عليها مصر من جراء دخولها الحرب وعلى حد قوله : « أن ما يصيب الدول من الحياة أو الموت إنما يقدر بمقدار نصيبها من الدفاع عن نفسها والتضحية في سبيل هذا الدفاع (١٢٤) » .

(١٢٣) السياسة ، الكتلة ١٩٤٥/٤/٤ ، مذكرات ابراهيم عبد الهادي
مجلة روز اليوسف ٢٣ أغسطس ١٩٨٢ .
(١٢٤) مضابط مجلس الشيوخ دور انعقاد ٧ أكتوبر ١٩٤٠ ص ٢٣٦ من
خطاب احمد ماهر في مجلس الشيوخ .

وتمشيا مع الدعوة التي اطلقتها الدكتور احمد ماهر أضافت احدى الصحف التي تعبر عن وجهة نظر بعض الاحزاب داخل الحكومة : ان اعلان مصر الحرب لن يقدم شيئا سوى تأكيد الوضع القائم .

واخذت نفس الصحيفة في تنفيذ الاشاعات القائلة بان مصر ستتقدم المال والرجال بسبب ذلك ورأت أن مصر قد خرجت بثلاث فوائد من وراء دخولها الحرب فهي دعوت مركزها الدولي أنها لم تعد مقيدة بالميثاق السياسي للعلاقات مع بريطانيا ثم انها من ناحية ثالثة ستعطي مصر حقا شرعيا يمكنها من الاشتراك في مؤتمر السلام الذي ستدعى اليه كل الدول المحاربة (١٢٥) .

وشاركت - السياسة - لسان حال الاحرار الدستوريين في نفس الحملة حيث رأت أن اشتراك مصر في مؤتمر السلام أمل يراود كل القوى الوطنية وعلى الراى العام ان يتفهم حقيقة تلك الدعوة التي تتفق ومصالح مصر الحقيقية (١٢٦) وقامت العديد من الصحف التي تناصر الحكومة بالدعوة الى نفس الفكرة (١٢٧) .

ويعتقد بعض المعاصرين أن الدكتور احمد ماهر قد تلقى من الحكومة الامريكية أن دول الحلفاء (أمريكا انجلترا فرنسا الصين ، روسيا) وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ بالخمس الكبار ستعقد مؤتمرا بسان فرانسيسكو في ابريل ١٩٤٥ لانشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الامم وان الدول التي تشترك في هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل اول مارس ١٩٤٥ .

وعلى ما يبدو فان الدكتور احمد ماهر قد اتخذ من مؤتمر سان فرانسيسكو ذريعة لاقحام مصر في بوتقة الصراع الدولي بالرغم من أن الحرب قد أوشكت

(١٢٥) الكتلة الوفدية ١٩٤٥/٢/٢٤ .

(١٢٦) السياسة ١٩٤٥/٢/٢٨ .

(١٢٧) اخبار اليوم ١٩٤٥/٢/٢٤ .

(١٢٨) مذكرات ابراهيم عبد الهادي مجلة روز اليوسف اعداد اغسطس

١٩٨٢ ، مذكرات الدكتور هيكل ج ٢ ص ٣٠٢ .

على الانتهاء، وتقرر مصيرها لصالح الحلفاء، ولم يكن أمام أحمد ماهر وحكومته إلا الاستجابة لطلب تقدم به السفير البريطاني في منتصف فبراير سنة ١٩٤٥ بإعلان مصر دولة محاربة إذا رغبت في الاستمتاع بعضوية مؤتمر سان فرانسيسكو (١٢٩) ولقد أحدثت هذه السياسة ردود فعل متباينة لدى جميع المصريين على اختلاف اتجاهاتهم فبينما السعديون وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر كانوا يرون أن تتخذ الحكومة قرار دخول الحرب دون استشارة البرلمان . فقد صمم مكرم عبيد وحزب الكتلة على أن يكون اتخاذ القرار من خلال البرلمان (١٣٠) أما الحزب الوطني والذي كان يمثل حافزاً رمضان داخل الوزارة فقد اعتنق مبدأ المعارضة وقدم استقالته احتجاجاً على تلك السياسة لولا أن تدخل فاروق شخصياً وأقنعه بسحب استقالته (١٣١) .

أما الدكتور هيكل زعيم الاحرار الدستوريين فقد وافق على فكرة دخول مصر الحرب اعتقاداً منه بأن هذه الخطوة ستمكن مصر من الدخول في الحلبة الدولية وخروجها من الدائرة الثنائية التي تحصر علاقاتها الدولية في حدود ما بينها وبين إنجلترا (١٣٢) .

أما الوفد فقد رفض هذا الموضوع واخذ على الحكومة تهورها وعدم اهتمامها بمصالح مصر وطالب الوفد من خلال بيان وزعه على كل الاحزاب والشخصيات العامة والهيئات السياسية والبرلمانية طالباً من كل

(١٢٩) وثائق الخارجية بلاريطانية برقية رقم ٣٤٨ من كيلرن الى حكومته ١٥ فبراير ١٩٤٥ .

(١٣٠) للكتلة الوفدية ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الاهرام ١٨ ، ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ م .

د يونان مرجع سبق ذكره ص ١٦٩ .

(١٣١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٣٠٤ من كيرك الى حكومته ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ .

(١٣٢) السياسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ د هيكل مرجع سبق ذكره ج ٢ ص ٣٠٣ .

مصرى غيور على وطنه أن يحارب قضية دخول مصر الحرب بكل ما أوتي من قوة (١٣٣) •

ومن المؤكد أن الوفد قد استغل دعوة الحكومة لدخول مصر الحرب واستثمرها لصالحه وعلى ما يبدو فإنه قد حقق قدرا كبيرا من النجاح نظرا لان غالبية الشعب المصرى كانت لا تؤيد هذه الفكرة وان تعاطف بعض الجماهير مع قضية الحلفاء لم يكن الا بالقدر الذى يتفق والمصالح الحقيقية لتلك الجماهير ونظرا للآثار التي لحقت بالمجتمع المصرى من جراء التعاون الخلقى مع قضية الحلفاء فان فكره السير فى هذا الطريق أبعد من ذلك كانت لا تجد لها صدى لدى الغالبية العظمى من الشعب المصرى •

ولقد اخطأ الدكتور ماهر عندما نفى عن الاستعمار البريطانى اغراضه الاقتصادية وأخطأ أيضا حينما اعتبر دخول مصر الحرب هو العامل الوحيد الذى يؤهلها للحصول على استقلالها بعد الحرب وحين قرر ان عدم اعلان الحرب يعطى انجلترا الحق فى ابقاء قواتها فى الاراضى المصرية لحماية مصر وحماية مصالح بريطانيا (١٣٤) فلقد ذهب الدكتور ماهر فى ذلك الى ما لم يكن فى وسع انجلترا أن تعلنه صراحة لأن حق مصر فى لاستقلال والجلاء حق طبيعى لا يتعلق بمصالح بريطانيا وبتضاعف خطأ الدكتور أحمد ماهر اذا ادركنا انه كان يعرف أن رأى العام المصرى لا يؤيد فكرة دخول مصر الحرب واذا ادركنا أيضا أن قرار دخول مصر الحرب وخصوصا بعد أن حسمت الحرب لصالح الحلفاء كان لا يتفق والكرامة المصرية •• ووفقا لكل هذه الاعتبارات فاننى اعتقد أن سياسة الدكتور ماهر تجاه هذه القضية الشائكة تعد خطأ سياسيا كبيرا دفع أحمد ماهر حياته ثمنا لما اعتقد أنه فى صالح مصر •

ومن خلال هذا الجو المشحون بالمحاذير التى رئيس الوزراء أحمد ماهر مساء السبت ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وفى جلسة سرية لمجلس النواب قرار دخول مصر الحرب ضد اليابان والمانيا وأشار رئيس الحكومة الى أن مصر

(١٣٣) الوفد المصرى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ •

(١٣٤) مضابط مجلس النواب دور الانعقاد العادى الاول جلسة افتتاح

المؤتمر البرلمانى ١٨ يناير ١٩٤٥ ص ١٨ •

سوف تحقق باعلانها الحرب هدفها في أن تجعل صوتها مسموعا دفاعا عن حقوقها ومصالحها الوطنية وأشار الى أن دولا أخرى مثل العراق وإيران قد أعلنتا الحرب دون أن تقدم أى معونة مادية وأن السفير البريطاني قد بلغه أن حكومته راضية تماما عن الدور الذى لعبته مصر في الحروب وإنها حرة في اعلان الحرب حتى تتمكن من الاشتراك في مؤتمر السلام (١٩٢٥) .

وعلى الرغم من عدم إيماننا بالعنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية إلا أن الدكتور ماهر وحكومته يعدان مسئولان عما حدث بسبب الخروج على القواعد الدستورية والانحفاع في تيارات من الحكم لا تتفق ومصالح مصر الحقيقية في وقت كان الشعب المصرى يطلق أملا كبيرا على لفتواء الحرب ويعتقد أن من حقه طبقا للمبادئ التى أعلنها « فرنكلين روزفلت » رئيس الولايات المتحدة الامريكية وسماها للحريات الأربع أن تتبوا مصر مكانتها اللائقة بها بعد ما تحمل المصريون من تضحيات وما قاموا به من مجهود كان له اثر كبير في كسب الحرب وكان من الاولى أن يتمسك للدكتور ماهر بحق مصر في أن تتبوا مكانتها الدولية بعيدا عن فكرة دخول الحرب ولعل لديه من الاسباب والمبررات يمكنه من اقناع الدول الكبرى بفكرته إلا أنه قد اختار الطريق الذى دفع ثمنه غاليا .

وفي ساعة متأخرة من الليلة التى قتل فيها الدكتور أحمد ماهر تم تأليف وزارة محمود فهمى النقراشى (٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥) وقد ألفها من أعضاء وزارة أحمد ماهر دون تغيير أو تبديل وتولى النقراشى الرئاسة والداخلية

(١٣٥) الأهرام اخبار اليوم ١ السياسة ، الكتلة أول مارس ١٩٤٥ .
(١٣٩) لقد حكم على محمود الميسوى بالاعدام شنقا ونفذ الحكم في ١٨/٩/١٩٤٥م بعد أن قال كلمته المشهورة « أنا لا يهمنى الا حكم التاريخ وارجو من الصحفيين الا يشوهوا سمعتى كما شوهوا القضية وكلمتى لهم « الا تفتروا على ميت » .

(١٣٧) اخبار اليوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، الأهرام والكتلة ، السياسة نفس التاريخ .

والخارجية وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ انعقد البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ وانقر المجلسان قيام حالة الحرب ضد ألمانيا واليابان وإيطاليا (١٣٧) .

ولقد أراد الوفد أن ينتهز فرصة إعلان الحرب ضد المحور وإن يقوم بمناورة سياسية تشبه مناورته التي قام بها في أول أبريل ١٩٤١ إذ قدم الوفد مذكرة للسفير البريطاني تتضمن نفس المطالب التي تقدم بها في إبريل سنة ١٩٤١ والتي كانت تدور حول المطالبة بالجلء التام وقيام الوحدة بين مصر والسودان (١٣٨) إلا أن الرأي العام قد فقد ثقته في الوفد ومناوراته وأخذت الجماهير تبحث عن زعامة جديدة وأخذ الوعي القومي يتسرب إلى صفوف المثقفين على أسس واضحة وازدادت الروح القومية تطرفاً واكتسبت شعوراً بالعداء للجانب وأخذ الطلبة والعمال يلتفون حول مبادئ وفلسفات جديدة اعتقاداً منهم بأن القوى لتقليدية مد اعترأت ولم تعد تعبر عن الروح الوطنية المعاصرة .

وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا وفي أغسطس من تلك السنة استسلمت اليابان وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية بعد خمس سنوات وثمانية أشهر وستة أيام (١٣٩) .

وبالرغم من أن العديد من الصحف حاولت أن تضلل الرأي العام المصرى على اعتبار أن حادث الاغتيال ظاهرة عادية لا تستحق كل هذا الاهتمام وإنها تحدث في كل المجتمعات (١٤٠) إلا أن هذا الحكم يفتقد الى الموضوعية وعدم الإدراك الفعلى لطبيعة المرحلة التي كانت تمر بها البلاد فلقد أحدثت الحرب العالمية الثانية حالة من الحضور الذهني داخل المجتمع المصرى حيث اتسعت لمعاودة العمال والطلاب والموظفين وأصحاب المهن الحرة وقد ولكب هذا جموع المصريين المهتمين بالسياسة والمشتغلين بها ومن خلال التصور الحقيقي

(١٣٨) شهدى عطية الشافعى - الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٢٦

ص ١٠٤ .

(١٣٩) جى ديبورين الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية

تعريب خيرى حماد ص ٤٣٩ القاهرة ١٩٦٧ .

(١٤٠) السياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٥ ، للكتلة ٣ مارس سنة ١٩٤٥ .

لواقع المجتمع المصرى فى تلك الفترة وعلى ضوء الرؤيا الموضوعية يمكننا القول ان سلوك الاحزاب المصرية وتسايقها الواضح فى التعلق للمحتل والمزايدات العديدة التى احدثتها احزاب المعارضة عقب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ كل هذه المواقف قد احدثت صدمة اليمه داخل المجتمع المصرى وخصوصا لدى الشباب وليس من قبيل المصادفة ان يكون الشباب فى طليعة القوى التى تقدم على حوادث الاغتيال السياسى بدأ بقضية بطرس غالى سنة ١٨١٠ ، التى اضطلع بها ابراهيم الوردانى « ٢١ سنة » ومرورا بقضية امين عثمان ، التى اضطلع بها ايضا حسن توفيق « ٢٠ سنة » وانتهاء بقضية الدكتور احمد ماهر ، التى نفذها محمود العيسوى « ٢٢ سنة ».

لقد كان من المتوقع ان يتقدم الدكتور احمد ماهر عقب رئاسته للحكومة بالمطالبة بتحديد شكل الوجود البريطانى فى مصر والمطالبة بجلاء الثغرات البريطانية والاعتراف بحق مصر فى السودان فلم يكن الموقف يتحمل مزيدا من المهاترات وبدلا من ان تتقدم الحكومة بتلك المطالب راح رئيسها يشيد بالعلاقات المصرية البريطانية حتى صرح لندوب مجلة وكالة الانباء الفرنسية انه لا يمكن السير فى اية سياسة مصرية معقولة الا بالتفاهم مع الامة البريطانية العظيمة التى تفاخر مصر بانها حليفة لها ويبرر الدكتور احمد ماهر المخالفات التى احدثها الوجود البريطانى على الارض المصرية قائلا : ان الاخطاء التى ارتكبت هنا وهناك لم يكن فى الامكان اجتنابها ويجب الا نترك أى اثر او مرارة فى النفوس .. وتعلق وكالة الانباء الفرنسية على تصريحات الدكتور ماهر قائلا : لقد افضى رئيس الوزراء بهذه التصريحات بينما كان المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية فى القاهرة وهذا مما يكسبها اهمية خاصة (١٤١) .

وكان طبيعيا ان تفقد الاحزاب المصرية اهميتها حيث لم تعد تعبر عن واقع المجتمع المصرى الجديد الذى صنعه احداث الحرب مما ادى الى نمو صريح للتنظيمات السياسية العقائدية - الاخوان - الشيوعيون - مصر

الفتاة - ولعل اساليب هذه التنظيمات تختلف كثيرا عن اساليب الاحزاب التقليدية حيث اصطبغت الاساليب الجديدة بصبغة من العنف كانت وراء الكثير من اسباب الاضطراب خلال تلك الفترة .

وحرصا من حكومه النقراشى على تهدئة المشاعر الثائرة ونظرا لعدم وجود حجة موضوعية تسوقها للبقاء على الاحكام العرفية فاضطرت لرفع الرقابة على الصحف والغاء الاحكام العرفية فى اكتوبر سنة ١٩٤٥ (١٤٢) .

وبرفع الرقابة على الصحف والغاء الاحكام العرفية اخذت العديد من الصحف تتربص بالحكومة وتطلق على النقراشى التعليقات اللاذعة كما حدث عندما اسمته - رجل الوقت المناسب - تعليقاً على تصريح له بانه ينتظر الوقت المناسب للتقدم بمطالب مصر الوطنية وعندما اطلقت عليه « أبو خطوة » رداً على قوله بانه قد اتخذ خطوة فى سبيل تحقيق الامانى الوطنية (١٤٢) .

وامام الضغط الشديد الذى واجهته حكومة النقراشى سواء بسبب استقالة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل من الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٤٥م احتجاجا على اتجاه الوزارة الى المفاوضات قبل الجلاء بما يناقض مبدأ الحزب العتيد أو بسبب مماثلة الحكومة البريطانية فى الرد على المذكرة التى قمتها الحكومة المصرية (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥) تطالب بفتح باب المفاوضات . وامام العديد من الضغوط التى واجهتها الحكومة وعدم استطاعتها التقدم خطوة ترضى الرغبات الوطنية وانتشرت بين الناس عبارة « سياسة الصمت » ولم يجد النقراشى قولا يردده الا أنه ينتظر الوقت المناسب مما ضاعف من احراج الحكومة وعجل باستقالة مكرم عبيد والكتلة الوفدية ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦ (١٤٤) مما عجل بانتهاء الائتلاف الوزارى عموما .

(١٤٢) اخبار اليوم ، الامرام ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٥ .

(١٤٣) طارق البشرى الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢

صحة ٢٣ .

(١٤٤) اخبار اليوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٦ ، الكتلة الوفدية ١٥ فبراير

سنة ١٩٤٦ .

الفصل السابع

الموضوع الاقتصادي والاجتماعية في ظل حكومة ٤ فبراير

- السياسة الزراعية والتمويلية
- الصناعة والتجارة واخضاعهما لخدمة الحلفاء .
- المتغيرات الاجتماعية في ظل الحرب

الاضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل حكومة ٤ فبراير :

اولا : السياسة الزراعية والتموينية :

لقد شاعت الظروف أن تذلل الحرب العالمية الثانية ومصر مكبله بمعامدة ١٩٣٦ تلك المعامدة التى الزهت مصر باعلان الاحكام العرفية وهكذا منحت الفرصة لكى تطلق بريطانيا يدها ليس فقط فى الشئون السياسية بل فى الشئون الاقتصادية أيضا واخضاع مصر لخدمة الجيوش المتحالفة وقد تمثل ذلك بصورة واضحة فى السياسة الزراعية التى الزمت بها الحكومات المصرية طوال فترة الحرب .

ولعل الحكومة البريطانية كانت مقدرة أهمية الاقتصاد الزراعى المصرى وضرورة توجيهه لسد العجز الواضح فى المواد الغذائية بسبب صعوبة النقل البحرى (١) .

ولاشك أن حالة الحرب وسيطرة الدول المحاربة على البحار قد جعلت مصر فى عزلة اقتصادية عن العالم ولم تستطع تصريف حاصلاتها وخصوصا القطن الا الى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وأصبح الانجليز يتحكمون فى سعر القطن والحاصلات الزراعية الاخرى ففى عام ١٩٤٠ اشترى القطن المصرى بسعر ٢٠ ريالاً للقطنار بينما كان يباع فى الاسواق الاجنبية بخمسة وثلاثين ريالاً (٢) .

وبالرغم من أهمية اخضاع السياسة الزراعية المصرية لخدمة اغراض بريطانيا زمن الحرب الا أن وجهة النظر البريطانية اعتبرت أن تردى الحالة الزراعية فى مصر يعد تأكيداً لدعايات المحور تلك التى تحاول اقناع المصريين بأن سبب شقائهم هم البريطانيون والذين يفتهمون فرصة الحرب ويتحكمون

(١) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٢ من لامبسون الى هالدكس ٨ نوفمبر ١٩٣٩ .

(٢) الوفد المصرى ١٢ أغسطس ١٩٤١ ، عبد الرحمن الرافعى مصر المجاهدة فى العصر الحديث ص ٤٧ .

في أسعار القطن طبقا لمصالحهم الخاصة ، ويضيف السفير البريطاني في تقريره أنه لابد من محض هذه المقولة العدائية والتي لن تتحقق الا بشراء القطن المصرى بأسعار أكثر ارتفاعا من الاسعار الحالية ، لان المسألة ليست اقتصادية بحتة ، بل هي ضرورة سياسية ، ومن باب العدل أن نعترف بأن الحرب قد جلبت الشقاء على الشعب المصرى ومن الخطر أن نترك المصريين تحت شعور الاحساس بالظلم وخصوصا وأن مايردده رجل الشارع العادى يتفق بصورة كبيرة مع ما يردده الاعداء(٣) وبدلا من أن تسعى بريطانيا لكسب ود المصريين عن طريق حل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحرب الا انها قد عملت على تأليف لجنة تسمى باللجنة البريطانية المصرية احتكرت كل محصول القطن خلال سنوات الحرب ومنعت التنافس على شرائه وباتت أى دولة تريد شراء أى كمية من القطن المصرى لا تاتى الى السوق المصرية بل تشتري ماثر يده عن طريق هذه اللجنة وخسرت البلاد من جراء ذلك العديد من ملايين الجنيهات ، وثقة من بريطانيا في أن مصر لن تتمكن من ايجاد سوق عالمى لتخريف انتاجها بسبب التكتلات الدولية الناجمة عن الحرب فقد تحكمت في سوق القطن المصرى بلا أى منافسة وعجزت الحكومة المصرية عن ايجاد سوق بديل لهذا المحصول الذى يعد عمود الاقتصاد للشعب المصرى(٤) .

ووفقا لحاجة بريطانيا الى الحاصلات الزراعية أكثر من حاجتها الى القطن فقد أخطرت الحكومة المصرية سنة ١٩٤١ أنها غير مستعدة لشراء أكثر من نصف المحصول الجيد وبنفس أسعار العام السابق ، ولما كانت الحكومة المصرية قد قررت رفع سعر القطن بمقدار ريالين للقنطار فانها قد تحملت وحدها هذا الترقع عن المحصول كله كما كان عليها أن تشتري النصف الباقي من المحصول ولم تجد وسيلة لذلك سوى اصدار قرض قدره ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات طرحته على دفعتين(٥) . ومن الطريف أن

(٣) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ١٣٦٢ من لامبسون الى

هاليناكس ٨ نوفمبر ١٩٣٩ .

(٤) مضابط مجلس الشيوخ - دور الانعقاد السادس عشر جلسة ٨ سبتمبر

١٩٤١ من خطاب يوسف الجندي ص ٨٢٢ ، مضابط النواب جلسة

١٧ يولية ١٩٤٥ ملحق رقم ١٠٨ تحت عنوان : آثار الحرب في

حياتنا الاقتصادية ص ٣٢٠ .

(٥) د. عبد النعم فوزى . مذكرات في تطور مصر الاقتصادى والمالى

ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

الصحف البريطانية قد حاولت تبرير فرص هذا السعر المنخفض بحجة أن رفع أسعار القطن لا يفيد سوى حفنة من الباشاول مما أثار قلق هؤلاء الباشاول بحيث انبرت صحيفة الوفد المصرية قائله : (لمصلحة من يريدون بذور الشقاق بين هذه الطبقات واحداث مشكلة اجتماعية من أعقد المشكلات التي اطلقت بالأمم كثيرة ومصر بقيت ناجية منها الى الآن بفضل الله) (٦) ويبدو أن غالبية أعضاء مجلس الشيوخ - وهم من الباشاول - وقد ضايقهم هذا القول لدرجة أن أحدهم قد اتهم الانجليز صراحة بأذهم لا يتأثرون الا بمصلحتهم • وأن سياستهم في شراء القطن لا تقوم فقط على تحقيق مصالحهم وإنما على سياسة « افقار الشعوب المحكومة » (٧) •

ويبدو أن حكومة الوفد (٤ فبراير ١٩٤٢) رأت أنه من الضروري احدث تغيير في المساحة المنزرعة قطناً وضرورة التوسع في انتاج الحبوب والفلال وصدر أمر عسكري في سبتمبر ١٩٤٢ يقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الاراضى الواقعة في شمال الدلتا ، ٦٠٪ من بقية مناطق القطر وقد قرر مجلس الوزراء منع زراعة القطن في مديرتى القليوبية والمنوفية وبعض مناطق مديريات الشرقية والدقهلية والغربية وبعض المناطق في مديرتى أسيوط وجرجا شرق النيل ، وزيادة المساحة المنزرعة ذرة بنوعيهما (العويجة والشامية) وكذلك زيادة المساحة المنزرعة أرزا (٨) وحددت الكمية المنزرعة قطناً عن الموسم الزراعى ١٩٤٢/١٩٤٣ بحوالى ٧٠٠.٠٠٠ فدان بدلاً من ١٧٥٠.٠٠٠ عن الاعوام السابقة (٩) •

وكان من المتوقع أن تبادر بريطانيا الى شراء كميات القطن المصرى والذي كان يصدر الى بلاد الاعداء فتحمى أسعاره من الهبوط وتبرهن على تقديرها للمحالفة وما تؤديه مصر من خدمات - ولكن بريطانيا وبيوت المال

(٦) الوفد المصرى ١٩٤١/٨/٢٣ •

(٧) مضايط مجلس الشيوخ - دور انعقاد السادس عشر ١٩٤١/٩/٨

ص ٨٢٤ ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة الخامسة والعشرون

٢٨ يولية ١٩٤٢ ص ١١٣٥ ، الوفد المصرى ٢ مارس ١٩٤٢ •

(٩) المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ ، من بيان عبد السلام فهمى جمعة وزير الزراعة •

ففيها أثرت أن تفتقر الفرصة للكسب غير المشروع على حساب مصر وفرض سياسات معينة على البلاد ولم يقتصر النهب البريطانى على محصول القطن بل تعداه إلى المحاصيل الغذائية كالارز والقمح والذرة حيث فقدت مصر أسواقها في الخارج وتحولت مصر من دولة مصدرة إلى دولة تقاسى عجزا رهيبا في جميع المواد الغذائية (١٠) .

وفي الوقت الذى صارت فيه البلاد نهبا لبريطانيا وحلفائها وبالرغم من الانخفاض في أسعار القطن المصرى انخفاضا ملحوظا فقد ارتفعت أسعار باقى المواد الغذائية وأهمها القمح ولذا فقد بادر مجلس النواب بتشكيل لجنة « شئون القطن والمحاصيل الزراعية » وخرجت اللجنة بالعديد من التوصيات التى تعبر عن سوء الاحوال الاقتصادية عموما حيث اعتبرت اللجنة في إحدى توصياتها « أن ربح الزراع يقدر بقيمة التبن فقط » (١١) وعلى حد قول أحد الأعضاء تعليقا على هذه الحقيقة الخطيرة « لقد كانت اللجنة مسرفة جدا في تقديرها لأن ارتفاع أسعار السماد وفرض الضريبة الجديدة على الارض الزراعية يحرم الفلاح حتى من قيمة التبن » (١٢) .

ويمضى التقدير ليعكس وبصورة أكيدة تدهور الحياة الاقتصادية حيث كان ثمن ضريبة الارز في الاعوام السابقة ثمانية جنيهات فأصبح ثلاثة عشر جنيها كذلك استيلاء الحكومة على البذرة بثمن قدره ٨٥ قرشا وأخذت تبنيها بسعر ١١٠ قروش فارتفع تبعا لذلك ثمن الزيت و ثمن الكسب ثم أن وزارة المواصلات رفعت أجر النقل وتضع اللجنة يدها على خطورة الحالة بقولها : أن رفع سعر أى محصول يتبعه حتما رفع المحاصيل الأخرى وتبعاً لذلك فإن موجة الغلاء ستستمر في الارتفاع الأمر الذى يحدث اضطرابا وتقلقا في أجور العمال والموظفين والمستخدمين وأصحاب الإيراد المحدود ويخل بالميزانية

(١٠) مضبطة مجلس النواب للجلسة ١٩٣٨ سبتمبر ١٩٤٢ دور الانعقاد

المعدى الاول ص ١٧٠٥ - ١٧٠٨ .

(١١) الجلسة السادسة والاربعون - المصدر السابق ١٤ ، ١٥ ، ١٦

يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٥ .

(١٢) المصدر السابق نفسه من حديث النائب جلال حسين .

العامة (١٣) . ووفقا لتدهور الحياة الاقتصادية في مصر عموما وفي القرية المصرية على وجه الخصوص فلقد تردت حياة الفلاح المصرى عموما وعامل اليومية على وجه الخصوص حيث انخفضت أسعار العمال الزراعيين الى حد يصعب على العامل أن يوفر قوت يومه فما بالنا بضرورات الحياة من ملابس وخلافه (١٤) .

ومما يلفت النظر في دراسة السياسة الزراعية في تلك الفترة بروز أسلوب جديد من الاستغلال يعد سببا في القاء عبء الازمة على صغار الزراعيين وهو أسلوب المضاربة بالاراضى الزراعية حيث كان استئجار الاراضى الزراعية ثم اعادة تأجيرها أكثر ربحا بالنسبة لكبار ملاك الاراضى في مصر وارتفع عدد المستأجرين الى مليونى شخص (١٥) وشهدت مداوات مجلس النواب والشيوخ العديد من الاسباب التى أدت الى تفاقم الازمات بهذا الشكل (١٦) .

ويبدو أن حكومة ٤ فبراير قد عجزت عن مواجهة تلك الحالة المتردية مما دعاها الى اشراك الحكومة البريطانية في وضع حلول عملية لتلك الحالة حيث شكلت لجنة انجيزية مصرية بناء على اقتراح السفير البريطانى وكانت مهمة تلك اللجنة شراء القمح بسعر ثلاثة جنيهات للارdeb ثم بيعه للجمهور بنصف هذا المبلغ عن طريق البطاقات التى أعدت لهذا الغرض (١٧) الا ان كل تلك الحلول لم تحقق الغرض منها نظرا لاعتماد جيوش الحلفاء في اوقات كثيرة على الحاصلات الزراعية المصرية وأيضا بسبب نقص السماد لعدم إمكانية الاستيراد بسبب ظروف الحرب ، وحدث العجز في كميات الحبوب عموما

(١٣) المصدر السابق الجلسة السادسة والاربعون ٢١ يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .

(١٤) د.جما الدين محمد سعيد . التطور الاقتصادى في مصر منذ الكساد العالمى ص ١٢٨ .

(١٥) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ص ٣٤ .

(١٦) مضبطة مجلس النواب للجلسة السادسة والاربعون ٢١ يونية ١٩٤٣ ص ١٩٤٧ .

(١٧) المصدر السابق لجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثانى ص ٢٦٤ المصرى اول فبراير ١٩٤٣ .

بمليونين وثلاثمائة ألف أربع من القمح والذرة والارز وعلى الرغم من تخفيض نسبة زراعة القطن في شمال الدلتا الى ٢٧٪ وجنوب الدلتا والوجه القليل بنسبة ٢٣٪ ، ولو أضيفت مساحة ٨٨ ألف فدان وهى الارض التى تزرع بالحياض وممنوع زراعة القطن فيها فاذا أضيفت كل هذه المساحات الى نسبة ٦٠٪ من الارض الزراعية المعدة لزراعة القمح فان نسبة الاراضى الزراعية المعدة لزراعة الحبوب تقدر بأكثر من ٨٥٪ من قيمة الارض الزراعية عموماً (١٨) .

وبصدد مواجهة النقص الواضح من المواد الغذائية فقد وافق مجلس النواب على اعتماد مبلغ ١٢٨٨٤٢٥١ جنيها من فائض ميزانية ١٩٤١ — ١٩٤٢ لسد الخسارة في عمليات التسليف على القمح وتصديره والتموين لعام ١٩٤٣ ، ١٩٤٨ ر ٢١٨ ر ١ لسد العاز في محصول الذرة (١٩) .

وعلى ضوء مهام الحاكم العسكري لعام فلقد صدر الامر العسكري الآتى :

مادة ١ : يحظر حتى نهاية أغسطس ١٩٤٢ اجراء أى بيع للقمح من موسم عام ١٩٤٢ ويثنتنى من ذلك عقود البيع الصادرة للحكومة .

مادة ٢ : تلغى بحكم القانون عقود القمح المبرمة من ٧ ابريل الى صدور هذا الامر والمنصبة على مقادير من القمح غير واجبة التسليم الى الحكومة ويجب على المشتريين أو غيرهم من الحائزين خلال شهر من تاريخ صدور هذا الامر أن يسلموا الى الحكومة مقادير موضوع التعاقد المشار اليها في الفقرة السابقة بثمن قدره ٣٠٠ قرش للاردب من قيمة القمح الهندى ، ٢٨٥ قرش للاردب من القمح البلدى .

مادة ٣ : يحظر نقل القمح خرج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

(١٨) المصرى اول فبراير ١٩٤٣ .

(١٩) مشروع قانون ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يولية ١٩٤٢ أنظر ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشر سنة ١٩٤٣ ص ٦١٧ ، ص ١٠٩٠ .

مادة ٤ : كل مخالفة لاحكام هذا الامر يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر وبغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ جنيه وفي جميع الحالات يضبط ويصادر القمح موضوع المخالفة .

مادة ٥ : يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة وبغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ جنيه كل من اشترك كبائع أو وسيط .

مادة ٦ : تصرف مكافأة مالية لكل شخص يقوم بضبط أو تسهيل ضبط ومصادره ومقادير القمح موضوع الجرائم (٢٠) .

ويبدو من الامر العسكري السابق أن الحاكم العسكري العام (رئيس الوزراء) قد استخدم سلطانه الى أبعد حد فلم تقتصر مهامه على أمر الاعتقال والنفي والمصادرة للصحف بل تعداه ليشمل الاوضاع الاقتصادية التي تنطوق بسُكل أو بآخر بقضية الحلفاء وعلى الرغم مما أصاب البلاد بسبب ارتباطها بالحلفاء الا أن بريطانيا لم تقدم أية معونة أو حتى تدفع ثمن ما تشتريه مما أدى الى ارتفاع ريعيب في قيمة الحاصلات الزراعية وصل في السوق السوداء الى عشر أضعاف السعر الحقيقي (٢١) .

ولقد حدد حجم ما تصرفه الجيوش المتحالفة داخل الاراضى المصرية بمبلغ ستة وثلاثين مليوناً من الجنيهات كل عام لا تدفع منها مليماً واحداً والمسألة تمضى هكذا فانجلترا تريد أن تحول ثلث عشرة أو خمسة ملايين من الجنيهات الى جنودها في مصر . انها تقول لبنك انجلترا ضع تحت تصرف البنك الاعلى المصرى خمسة ملايين من الجنيهات لحساب الجيش البريطانى فيرسل للبنك الى فرع الاصدار في القاهرة برقية يطلب فيها اصدار بنكوت مصرى بخمسة ملايين جنيه مقابل شراء سندات على الخزانة البريطانية قصيرة الاجل بنفس القيمة بفائدة تقل عن ١٪ ومدتها تقل عن ستة أشهر فالبنك الاعلى يشتري في لندن هذه السندات ويصدر بقيمتها في مصر أوراق بنكوت يسادها الى الضباط نهم والحالمة هذه لا يدفعون مالا أو بضاعة ولكنهم يقدموا

(٢٠) المصرى ٢٣ مايو ١٩٤٢ ، السياسة ٢٤ مايو ١٩٤٢ .

(٢١) د. محمد بهي الدين بركات . صفحات من التاريخ ص ٤٥ دار الهلا

كمبيالات وفي مقابل الكمبيالات تعطيهم مصر عملة متداولة فيؤجر البيت الذى كان ايجاره خمسة أو عشرة جنيهات بخمسين أو مائة ويشترى المواد الغذائية بأثمان مرتفعة ثم يأتى المستهلك المصرى فلا يجد شيئا بالسعر الذى حددته الحكومة ولذا فقد اقترح حلا لهذه المشاكل ما يأتى :

١ - فصل الجنيه المصرى عن الجنيه الانجليزى •

٢ - أن تبحث انجلترا عن مصدر لمعيشة جنودها غير مصر •

٣ - ترك الاستيراد حرا (٢٢) •

ووفق اعتقادى فان حكومة الوفد قد عجزت طوال عام ١٩٤٢ عن ايجاد حلول عملية للخروج من أزمة المواد الغذائية ومع مطلع عام ١٩٤٣ أصدر وزير التموين بيانا بشأن الحاصلات الزراعية قال فيه : « لقد مرت البلاد بظروف قاسية كانت البلاد فيها على شفا مجاعة وكانت القاهرة وباقي المديرية تترقب قوتها يوما بيوم ، بل كان الكثيرون يبيتون على الطوى فى انتظار الرغيف المرتجى فى الصباح المبكر » (٢٣) •

وبصدد الحد من تفاقم أزمة الخبز فقد أصدرت حكومة الوفد تشريعا يحدد « الرغيف القانونى » الذى ثمنه ٦ مليمات ووزنه ٧٥ جرام ويحتوى على ١٥٪ دقيق مخلوط من القمح ، ١٥٪ دقيق أرز ثم مالبث أن تغيرت النسب الى ٥٠٪ قمح ، ٢٥٪ من دقيق الذرة ، ٢٥ من دقيق الارز وبذلك اختفى الرغيف الابيض من الحياة اليومية للمستهلك المصرى (٢٤) •

ولما كانت المشاكل الاقتصادية قد امتدت لتشمل كل المواد الغذائية تقريبا فقد أصدر الحاكم العسكرى العام أمرا هذا نصه :

مادة ١ : لا يجوز بعد ظهر الاحد وحتى صباح الاربعاء أن تذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل ولا يجوز ذبح الحيوانات فى الايام الاخرى من

(٢٢) د محمد بهى الدين بركات المرجع السابق ص ٤٦ •

(٢٣) المصرى ٧ يناير ١٩٤٣ من بيان وزير التموين •

(٢٤) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ — نور

الانعقاد الثانى ص ٢٦٤ •

الاسبوع الا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي لذبائح
للسلخانة أو المكان الذى يقوم مقامها فى الاسبوع المقابل له من
سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠٪ .

مادة ٢ : يتولى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للقرارات الصادرة بتنفيذ
هذا الامر رجال الضبطة القضائية .

مادة ٣ : يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر تنفيذا لهذا الامر
بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبغرامة من خمسة جنيهات
الى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم باغلاق المحل
الذى وقعت فيه الذبيحة لمدة ثمانية ايام وفي حالة العودة يكون
الاغلاق من خمسة عشر يوما الى شهر (٢٥) ويبدو أن كل ما يتعلق
بالانتاج الزراعى قد مثل مشكلة استعصى على الحكومة حلها بما
فى ذلك السكر حيث استولت الحكومة على مقادير السكر المخزون لدى
الشركة العامة لمصانع السكر وبناء على قرار الحاكم العسكرى
العام تلتزم لشركة العامة لمصانع السكر بتسليم كل ما تنتجه الى
الحكومة وتظل شروط الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة نافذة
للمفعول حتى ترى الحكومة أن المشكلة قد اختتمت بالفعل (٢٦) .

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية فى محاولة منها لتبديد حالة
الشعور بالغضب التى سيطرت على الشعب المصرى فقد أصدرت بيانا نشرتته
معظم الصحف المصرية يحمل حملة شديدة على الدعايات التى يشنها الاعداء
من أن وجود القوات المتحالفة هى سبب نقص الغذاء فى مصر وشمل البيان
ما يفيد من أنه لا علاقة بين الازمة الغذائية المتردية فى مصر والقوات المحاربة
مؤكدًا على أن الحكومة البريطانية قد قامت بتقديم العديد من المواد الغذائية
الى الحكومة المصرية (٢٧) .

(٢٥) الاهرام ، المصرى ، السياسة ١١ فبراير ١٩٤٣ نص الامر العسكرى
الصادر من الحاكم العام بخصوص الحد من استهلاك اللحوم .

(٢٦) الاهرام ، المصرى ٤ يونية ١٩٤٢ نص بيان الحاكم العسكرى العام
بالاستيلاء على السكر .

(٢٧) الاهرام ، المصرى ٢١ فبراير ١٩٤٢ .

وتبدو المغالطات واضحة في بيان الحكومة البريطانية وإذا تفاضينا عن حقيقة مؤكدة وهى أن مصر كانت تصدر فائضا من احتياجاتها الغذائية قبل الحرب يقدر بعدة ملايين من الجنيهات بخلاف القطن الذى يمثل صلب الاقتصاد المصرى إذا تفاضينا عن كل ذلك وتركنا الارقام لتتخطى بمداولها حيث بلغت الارصدة الاسترلينية المستحقة الدفع على الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٥ (بعد انتهاء الحرب) أربعمئة وخمسين مليوناً من الجنيهات وهذه الارصدة كلها نظير مواد غذائية وقطنية ومرتبات حصلت عليها القوات البريطانية(٢٨) وكانت سببا من أسباب التضخم وهبوط القيمة الشرائية للنقد مما أدى الى الغلاء الفاحش فى الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة حيث بلغ هذا الارتفاع رقما قياسيا كبيرا اذ وصلت فى أواخر الحرب الى ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب مع أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٣٥ فى المائة وفى الولايات المتحدة عن ١٤٥ فى المائة فى حين أن مصر كانت تنتج حاجاتها من المواد الغذائية والبلاد التى تنتج هذه الحاجات كجنوب أفريقيا واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة (٢٩) .

وعلى الرغم مما وصلت اليه الحالة الزراعية والتموينية عموما وذلك بسبب تجريد كل امكانيات مصر لخدمة الحليفة الا أن السياسة الحزبية التى اتسم بها حكم الوفد بدأ من سنة ١٩٤٢ وحتى سنة ١٩٤٤ قد مكنت العديد من المضاربين وتجار السوق السوداء وسماسرة الحروب من السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد المصرى وذلك عن طريق أذونات الاستيراد التى كانت مصدر ثراء لاقتارب وأصهار النحاس باشا ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل امتد الى البسطاء من الفلاحين حيث قام الوسطاء بالتحكم فى محصول البطاطس وقيامهم بدور الوسيط لتموين الجيوش البريطانية من هذا محصول انهام مما تسبب فى هبوط سعره(٣٠) ولم يقتصر الامر على محصول البطاطس بل تعداه الى القمح حيث كان من اختصاص وزير التموين الموافقة على أية

(٢٨) مضبطة مجلس النواب — الجلسة الثانية — دورالانعقاد غير العادى

١٠ أكتوبر ١٩٤٥ ص ٣٤ .

(٢٩) مجلة روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ، الرافعى مصر الجاهدة

فى العصر الحديث ص ٤٧ .

كميه سواء، للافراد أو للهيئات ، ويجدوا أن حكومة الوفد قد جرت في سياستها
التمويلية على اصلاح ما أفسده حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولعل الاستجواب الذى تقدم به النائب ابو المجد محمد الناظر (عن
دائرة قنا) قد كشف العديد من الجوانب الهامة حول هذا الموضوع حيث
يضيف قائلا :

« ان مديرية قنا تصرف مائة أردب من القمح شهريا لاحمد عبود باشا
بناحية أرمنت بدعوى تمويل المستخدمين وتصرف المديرية أيضا ثلاثمائة
أردب فمحا شهريا لمصنع السكر بأرمنت بدعوى تمويل العمال (٢١) .

وعلى ضوء المناقشات الحامية التى دارت فى مجلس النواب أمكننا
التوصل الى عدة اعتبارات تؤكد السياسة الحزبية التى سارت عليها الحكومة
ومن أهمها :

أولا : أن تفتيش عبود باشا قد قام بزرعة مساحات طائلة من القمح أنتجت
٤٠٠ أردب وقد لجأ وكيل عبود باشا الى حيلة : وهى أنه ادعى أن
ما أنتجه التفتيش من القمح لا يتعدى الحاجة الى التقاوى وبذلك
فوت على الحكومة الحصول على حصتها التى تقدر ٢٤٠ أردب
ثم حصل التفتيش فيما بعد على حصته من التقاوى من
بنك التسليف .

ثانيا : ان الحصة التى تصرف لدائرة عبود باشا ومصنع السكر تقدر بربع
تمويل مركز الاقصر البالغ عدد سكانه ١٧٥ ألف .

ثالثا : ان العاملين بمصنع السكر ودائرة عبود باشا يحصلون على

(٣٠) مضبطة مجلس الشيوخ - الجلسة الحادية والاربعون -
٢ سبتمبر ١٩٤٢ ص ١٩٤٢ .

(٣١) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثامنة ١٢ يناير ١٩٤٣ ص ٢٦٤
(الاستجواب مقدم الى وزير التموين من النائب أبو المجد محمد
الناظر) .

مستحققاتهم من القمح كثيرهم من المواطنين بواسطة البطاقات التي أعدت لهذا الغرض (٣٢) .

ولعل بعض الاعضاء المعارضون للحكومة داخل مجلس النواب قد طلبوا من وزير التموين وضع ضوابط موضوعية يتم على أساسها توزيع الحاصلات الغذائية الا أن الغالبية الوفدية قد صادرت هذا الاقتراح بحجة أن مديريات مصر تختلف عن بعضها في أمور جوهرية وما يصلح في الوجه البحري قد لا يصلح في الوجه القبلي (٣٣) . ويبدو بطلان حجة الحكومة اذا ما وضعنا في الاعتبار حاجة جميع المواطنين سواء في الوجه القبلي أو البحري الى المواد التموينية وأن الهدف من الاقتراح الذي تقدمت به المعارضة لا يمكن أن يعترض عليه إلا المفرضون والمستبعدون من النظام القائم .

وشهدت لقرية المصرية فترات عصيبة بسبب قلة انتاجية محصول القطن بسبب انخفاض سعره واستيلاء الحكومة على المحاصيل الزراعية مما أدى الى ارتفاع سعرها فقد كان على الفلاح الصغير أن يشتري ما يسد رمق أسرته من السوق السوداء والذي وصل سعر اردب القمح فيه على سبيل المثال عشرة جنيهاً في حين أن الحكومة كانت تستولى عليه بثلاثة جنيهاً فقط وقس على ذلك باقى المواد الغذائية الأخرى ومن الواضح أن الحكومة أحست بحرج شديد أمام تلك الحالة المتردية ولذا فقد تقدمت بمشروع تجميد الاقساط المتأخرة والمستحقة للبنك الزراعى المصرى والبنك العقارى المصرى وبنك الاراضى المصرى لغاية آخر ديسمبر ١٩٤٢ (٣٤) .

ولعل الهدف من هذا القانون على ما يبدو كان بسبب ما تنشى في البلاد

(٣٢) المصدر السابق ص ٢٦٥ وما بعده .

(٣٣) نفس المصدر السابق من حديث وكيل وزارة التموين .

(٣٤) ملحق بمضبطة مجلس النواب — الجلسة السابعة ٥ ، ٦ ، ١١ يناير ١٩٤٣ ص ٢٠٤ .

الزراعية لصالح المربين وأغلبهم من عملاء الإقطاعيين والباشوات مما سبب بضياع الملكيات الصغيرة (٢٥)

وبصدد دراسة الملكيات الزراعية وتطورها تبدو عدة حقائق غاية في الخطورة من أهمها :

أولاً : أن كبار الملاك (أى الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر) وعددهم ١٢٠١٨ يملكون ٢٥٠٨٢٨٦ فداناً أما بقية السكان وعددهم ما يقرب من ١٥ مليوناً فلا يملكون شيئاً (٢٦) .

ثانياً : أن مقدار الاراضى التى يملكها كبار الملاك كانت في زيادة مستمرة وهذه الزيادة لا يمكن أن تكون الا على حساب صغار الملاك الذين يفقدون أملاكهم ، ووفق الاحصاءات الرسمية فلقد كان كبار الملاك يملكون في سنة ١٩٣٩ - ٢٤٨١٢٥٠ فداناً ، وفي سنة ١٩٤٠ - ٢٤٩٦٥٤٦ فداناً ، وفي سنة ١٩٤١ - ٢٥٠٨٢٨٦ فداناً و في نفس الوقت قل عددهم من ١٢٢٤٨ في سنة ١٩٣٩ الى ١٢٠١٨ في سنة ١٩٤١ (٢٤) .

ولو استمر الحال على تلك الطريقة فقد تصل النتيجة الى أن يملك ألف مالك مثلاً الاكثرية الساحقة لاراضى القطر .

ثالثاً : لقد انخفض سعر الفدان من الاراضى الزراعية الى قيمة النصف تقريباً على نظيره قبل سنة ١٩٣٨ (٢٨) ولذا فقد شهدت الفترة من ١٩٣٩ وحتى أوائل ١٩٤٤ أكبر تحول في شكل الملكيات الزراعية وكانت جميع هذه التحولات تتم لصالح كبار الملاك الذين كانوا في الغالب لا يقطنون القرية وانما كانوا يمارسون دوراً اقتصادياً خطيراً عن طريق وكلائهم في القرية .

(٣٥) مجلة روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤٤ ، السياسة ١٥ مارس ١٩٤٣ .

(٣٦) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد التاسع عشر — ملحق

رقم ٥٩ ص ١٦٨ ، ١٦٩ (مذكرة تفسيرية بالقانون) .

(٣٧) المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٥٩ ص ٢٦٩ المصدر السابق .

(٣٨) روز اليوسف ١٦ مارس ١٩٤٥ .

ونظرا لأن الظاهرة كانت صارخة بسبب ما يمكن أن يترتب عليها من هزات عنيفة حيث أن الحروب الكبرى يتبعها دائما نشاط زائد في السعى الى عدالة التوزيع للثروات وعدالة الاستمتاع بالحياة ولم تكن ظهور الشيوعية عقب انحراب العالمية الاولى في دولة تبلغ مساحتها سدس مساحة العالم من قبيل المصادفة . لذا كان لزاما أن يعاد النظر في الفروق الطبقيّة الشاسعة داخل المجتمع المصري . ومن هنا فقد تقدم النائب محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ بمشروع قانون يحظر شراء الاراضى على الذين زيد أملاكهم على خمسين فداناً (٢٩) ويبدو أن هذه لم تكن المرة الاولى التي يتقدم فيها بعض النواب بطلب تحديد الملكية الزراعية حيث سبقتها دعوى عبد الرحمن عزام سنة ١٩٢٤ حينما تقدم للبرلمان طالبا تحديد الملكية بمائة فدان للشخص الواحد (٤٠) .

وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع وما يترتب عليه من استقرار الحياة الاقتصادية الا أن القانون في صورته النهائية قد خلا من المحتوى الاجتماعي لصالح السواد الاعظم من الشعب ويبدو هذا واضحا من خلال مواده .

مادة ١ : كل شخص يملك خمسين فداناً أو أكثر من الاراضى الزراعية لا يجوز أن ينتقل الى ملكيته أرض زراعية جديدة وكل عقد يؤدي الى ذلك يعد باطلا .

مادة ٢ : لا يسرى حكم المادة السابقة على الاراضى الزراعية التي تؤول الى الافراد بطريقة الميراث .

مادة ٣ : لا يجوز الوقف فيما لا يزيد على الخمسين فداناً للشخص الواحد اذا لم يكن وارثا ، فاذا كان وارثا فلا يجوز أن يزيد ما يوقف عليه عن حصته الشرعية أو خمسين فداناً أيهما أكثر .

(٣٩) المصدر السابق ، روز اليوسف ٩ مارس ١٩٤٤ .

(٤٠) عبد الرحمن عزام ، أول أمين عام للجامعة العربية وحيد الدالى .
الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام ص ١١٧ مؤسسة روز اليوسف
القاهرة ١٩٨٢ .

مادة ٤ : يثبتنى من أحكام هذا القانون أطيان الحكومة والاراضى غير المستصلحة والتي لا تدفع عنها ضريبة أطيان .

مادة ٥ : على وزير المالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه (٤١) .

واعتقد أن هذا القانون لم يحقق أى نوع من التغيير فى شكل الملكيات الزراعية حيث كان من السهل التحايل على هذا القانون وشراء الاراضى بأسماء الابناء والاقارب وبمقارنة شكل الملكيات عقب صدور هذا القانون بنظائرها قبل صدوره يبدو أنه لم يحقق الغرض الذى أنشئ من أجله وهو الحد من ضياع الملكيات الزراعية الصغيرة لصالح كبار الملاك ومن الواضح أن انتشار الملكيات الصغيرة يؤدى بدوره الى انتشار التعاون الزراعى الذى لم يقدر له فى مصر أى نجاح فى الفترة موضع البحث .

ورفق اعتقادى فان المحافظة على الملكيات الصغيرة مرتبط أشد الارتباط بالاستقلال الحقيقى حيث أن الاستقلال الاقتصادى وتعميق الشعور بالانتماء وكرامة الافراد التى يتكون من مجموعها كرامة الوطن كل هذه الامور تعد جنورا أكيدة للاستقلال السياسى وكلما ارتفع مستوى المعيشة للافراد زادت بلاشك قوة الامة وحيويتها .

ثاذا : الصناعة والتجارة واخضاعها لخدمة الحلفاء :

لقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة للمزيد من النمو الصناعى حيث اخذت الصناعة المصرية تنتعش انتعاشا حقيقيا وخصوصا بعد اشتراك ايطاليا الى جانب ألمانيا فى الحرب فقد ترتب على هذا اغلاق البحر المتوسط أمام حركة التجارة ومن ثم اعتمدت كافة الصناعات على المواد المحلية سواء منها ما كان خاصا بمصانع الحلفاء أو ما كان خاصا بلفشاط الراسمالى الوطنى ، فخلال الحرب قد نمت الصناعة بمعدل ٥٠% سنويا وزاد انتاج

(٤١) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ — دور الانعقاد التاسع عشر — ملحق رقم ٥٩ نص القانون ص ١٦٨ .

صناعة النسيج بمعدل ١٤ر٥٪ في العام الواحد ووصل انتاج الصناعة عموما من أربعة ملايين سنة ١٩٣٩ الى ثلاثة وعشرون مليونا سنة ١٩٤٣ (٤٢) .

وعلى ضوء النمو الصناعى الذى شهدته البلاد خلال الحرب العالمية الثانية فلقد ازداد اتسحاب المصانع الصغيرة من حلبة المنافسة ونقص عدد المصانع الصغيرة التى تقل قيمة انتاجها السنوى عن ٥٠٠ جنيه من ٩٤و٩٪ الى ٣٧ر٧٪ بينما ارتفع عدد المصانع التى يزيد انتاجها عن ١٠٠٠ جنيه من ١٥ر٧٪ الى ٢٢ر٧٪ (٤٣) .

وعلى الرغم من هذا النمو الصناعى وما ترتب عليه من ارتفاع في متوسط دخل العامل الا أن هذا الارتفاع لم يكن يمثل القيمة الفعلية لارتفاع الحاجيات المعيشية فلقد وصل متوسط دخل العامل شهريا ٢٩٣ قرشا في حين أن أردب القمح قد وصل سعره في السوق الى ما يقرب من عشر جنيهات(٤٤) .

ومن المعتقد أن حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ لم تدرك الدلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تركتها آثار الحرب حيث زادت الهوة بين الاغنياء والفقراء ففيما بين عامى ١٩٤٠ - ١٩٤٤ ارتفع عدد أصحاب الملايين في مصر من ٥٠ الى ٤٠٠ وزادت الودائع في البنوك من ٤٥ الى ١٢٠ مليون من الجنيهات(٤٥) .

وعلى الرغم من زيادة أصحاب الملايين وارتفاع حجم الودائع في البنوك الا أن هاتان الظاهرتان لم يواكبهما نموا ملحوظا في الاقتصاد الانتاجي ففى عام ١٩٤٢ أغلق ما يزيد على ١١٠ر٠٠٠ نول من ائوال النسيج بسبب

(٤٢) مضبطة مجلس النواب - الجلسة ٤٨ - ١٤ يوليو ١٩٤٣ مجموعة دور الانعقاد الثانى ص٢٣١٧ ، محمود حسين الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ص٦٤ ، دوفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية ص٤٨ .

(٤٣) دمال الدين سعيد ، التطور الاقتصادى في مصر منذ الكساد العالمى ص١٣٠ ، ملحق اقتصادى بالاهرام عدد ١٣ مارس ١٩٤٥ .

(٤٤) مضبطة مجلس النواب - الجلسة المامنة والاربعون ١٤ يوليو ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثانى ص٢٣١٧ .

(٤٥) دمر عبد العزيز ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر القاهرة ١٩٨٠ ص٥١٤ .

عدم قدرة هذه المصانع الصغيرة على المنافسة وعجزت الحكومة عن إيجاد حل لهذه المشكلة ولما تقدم النائب محمد الفرنواى عضو مجلس النواب بسؤال الى وزير التموين بخصوص الآثار التى نجمت عن الحرب فيما يتعلق بمصانع الغزل وما تحصل عليه القوات لابريطانية وهل هناك علاقة بين ما تحصل عليه القوات البريطانية والحالة المتردية لمصانع الغزل الصغيرة : لجأ وزير التموين الى الغموض فى اجابته ملقيا بالمسئولية على الوزارات التى تعاقبت على الحكم منذ قيام الحرب وعلى حد قوله : فان السياسات الخاطئة التى سارت عليها الحكومات السابقة هى التى أوصلت البلاد الى هذه الحالة (٤١) .

وبينما طرأ تحسن واضح على بعض الصناعات الاخرى مثل المواد الكيماوية وصناعة أوانى التعبئة وصناعة البطاريات الكهربائية وتعليب الخضروات وصناعة المطاط فقد تعرضت صناعة الحرير الصناعى للتدهور لعدم وجود المواد الأولية وكانت تغلق المصانع لولا تدخل الحكومة وتقديم بعض المعونات لها (٤٧) .

أما باقى الصناعات التى كانت مرتبطة بحاجة الحلفاء فقد كانت فى نمو وازدياد مستمر فلقد زاد انتاج صناعة الجبن من ٥٠ ، ١٠٠ طن فى العام فى الفترة قبل الحرب الى ١٨٠٠ طن عام ١٩٤٣ وزادت صناعة تجفيف الخضر والفاكهة من لا شئ تقريبا الى ١٧٠٠ طن فى المتوسط وبلغ انتاج صناعة النشا وهى احدى الصناعات التى أوجدتها الحرب ٧٥٠٠ طن سنويا كما زاد انتاج صناعة الاسمنت من ٣٦٥ طن قبل الحرب الى ٤٢٠.٠٠٠ طن بعد الحرب (٤٨) .

وعلى ضوء الاعتبارات العديدة التى اقتضتها ظروف الحرب فقد كان من الطبيعى أن يواكب هذا كله نموا ملحوظا فى الصناعة حتى يمكن استيعاب

(٤٦) مضابط مجلس النواب الجلسة التاسعة ٢٠ يناير ١٩٤٣ ص ٢٨٨ ،

الجلسة الائمة والاربعون ١٤ يولية ١٩٤٣ ص ٢٣١٧ .

(٤٧) مصر للصناعية ابريل ١٩٤٢ - تقرير اتحاد الصناعات المصرية عن عام ١٩٤٢ .

(٤٨) جمال سعيد ، تطور مصر الاقصادى منذ الكساد العالمى ص ٩٤ .

حاجة السوق من الانتاج والاستهلاك فأخذ عدد المصانع في الازدياد حتى بلغ عام ١٩٤٤ — ١٢٩٢٢٠ مصنعا بلغ عدد المشتغلين فيهم ٤٥٧٩٥٤ (٤٩) .
ويلاحظ تركيز الانتاج الصناعى في يد قلة من الرأسماليين المصريين بعد أن انعدمت المنافسة بينهم وبين أصحاب المصانع الصغيرة ، وتفسيرا لهذه الظاهرة التى تركت بعدا اجتماعيا خطيرا على المجتمع المصرى خلال تلك الفترة فمن الممكن ردها الى عدة أسباب :

أولا : لقد ظهرت سياسة الاحتكار في أشكال متعددة ولفئة ارتبطت بمصالحها ببعض العناصر التى كانت قريبة من الحكومة وما كان انشغاق مكرم عبيد عن الوفد سنة ١٩٤٢ الا دليلا على وجود العديد من أشكال الاحتكار .

ثانيا : لقد اعتمد حزب الوفد بدأ من سنة ١٩٤٢ على بعض العناصر الرأسمالية التى تمثل ثقلا هاما داخل المجتمع المصرى وكان من الصعب على هذه العناصر أن تتعامل بمصالحها الاقتصادية بل على العكس فقد اتخذت من موقعها الجديد داخل الهيئة الحاكمة فرصة للحصول على العديد من التسهيلات سواء في شكل أذونات تصدير واستيراد أو إعانات كانت تخصصها الحكومة لبعض الصناعات التى على وشك الانهيار .

ثالثا : ارتباط عدد كبير من الرأسماليين بمصالح الاحتلال الذى سهل لهم في مناسبات عديدة الحصول على بعض الامتيازات التى عجز أصحاب المصانع الصغيرة من الحصول عليها ، وأمام اختفاء المنافسة الأجنبية وازدياد الطلب على الانتاج الملقى وحاجة جيوش الحلفاء الى العديد من المواد الصناعية فقد انتعشت الصناعة عموما وانعكس ذلك على ميزانيات الشركات المنتجة ومقدار الارباح التى تحصل عليها .

ووفقا لما أقره مجلس الشيوخ فإن وزارة التجارة والصناعة قد عنيت بكافة الاساليب التى من شأنها الاخذ بيد الصناعات المحلية وتنشيطها والعمل على انشاء بنك صناعى تقتصر مهمته على دعم الصناعات المحلية وتشجيعها (٥٠) .

ومن الملاحظ أن الرأسماليين المصريين قد نشطوا نشاطا ملحوظا وغامروا فى تمويل أنواع من الصناعات التى اقتضتها ظروف الحرب مثل صناعة الكيماويات وانتاج الحرير الصناعى وصناعة الملبات الغذائية وغير ذلك من الصناعات التى تخدم جيوش الاحتلال وبلغ عدد الشركات المساهمة التى أنشئت خصيصا لهذا الغرض ٣٧٥ شركة مساهمة بلغ رأسمالها فى مجموعة ٧٨ مليون جنيه منها شركة مصرية الجنسية بلغ رأسمالها فى مجمله ٦٩ مليون جنيه (٥١) .

ولاشك أن نجاح هؤلاء المغامرين لم يكن مرده الى كفاية خارقة أو موهبة متميزة وإنما مرده الى تأثير هذه النخبة فى نظام الحكم والتمتع بالحمابة الجمركية اذا ما هددت صناعاتهم من المنافسة الاجنبية ، ولذا فقد تميزت الرأسمالية المصرية بخصائص معينة : أعما أنها لم تتجه الى التخصص فى مجالات اقتصادية معينة وإنما كان فريق كبير منها يجمع بين المجالات الثلاثة تارة ، صناعة ، مال رغبة فى الكسب السريع الميسور وامتلاك حرية الحركة التى تمكنه من تحقيق أكبر عائد من الربح فى أقل وقت ممكن (٥٢) .

وبعد هذا العرض يتبين أن الحرب العالمية الثانية قد أفادت الرأسمالية المصرية فائدة عظيمة فى تدعيم مركزها المالى وقوتها الاقتصادية وقد ظهر ذلك عند انتهاء الحرب حيث تراكمت رؤوس أموال ضخمة فى أيدي هذه

(٥٠) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ رقم ٣٩ دور الانعقاد التاسع عشر ٩ اغسطس ص ١١٠ .

(٥١) عاصم الدسوقي . مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٨٨ .

(٥٢) د. حسني خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ٤٣٧ مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٦٢ .

الطابقة جعلت منها قوة اقتصادية واجتماعية هامة (٥٢) . وبرزت في محيط الرأسمالية الوطنية مجموعة كبيرة من أسماء الباشاوات والبكوات الذين جمعوا بين الاقتصاد والسياسة ومن أبرز هؤلاء، حافظ عفيفي باشا الذى كان عضواً في مجلس ادارة ٣٣ شركة ، عبد المقصود أحمد بك الذى كان عضواً في مجلس ادارة شركة ثم أحمد فرغلى باشا الذى كان عضواً في مجلس ادارة ٢٧ شركة ، اسماعيل صدقى الذى كان عضواً في مجلس ادارة تسع شركات ، اما أحمد زيور باشا فقد كان عضواً في مجلس ادارة ست شركات (٥٤) .

ويلاحظ حافظ عفيفي باشا من خلال احصاء رسمى بأن - أربعة ملايين شخص من سكان مصر يعيش الفرد منهم بإيراد يقل عن جنيه واحد في الشهر أى جنحو ثلاثة قروش في اليوم . ويلاحظ أيضاً أن الضرائب غير المباشرة التى يتبع عبئها على الطبقات الفقيرة تمثل ٧٥٪ من الإيرادات العامة وأن مرتبات الموظفين ومعاشاتهم تستنفذ ٤١٪ من اجمالي مصروفات الدولة (٥٥) .

وتعرضت البلاد لحالة من النهب لصالح البريطانيين وبعض الرأسماليين المصريين وعلى سبيل المثال فإن السلطات البريطانية استغلت فرصة ربط الجنيه المصرى بكتلة الاسترليني ولجأت الى اصدار سندات على الخزانة البريطانية واستخدامها كغطاء مالى لما يصدر من أوراق نقد مصرية تتسلمها السلطات البريطانية لتشتري بها كل ما تريد من السوق المصرية وتسدد بها أجور جنود الاحتلال والعاملين في المعسكرات ، وقد أدى ذلك ، بطبيعة الحال الى تزايد شديد في كمية الصادر من النقد الورقى (٥٦) .

وكذلك فإن مصلحة الجمارك أعفت السلطات البريطانية في مصر من ضرائب مستحقة على السلع المستوردة طيلة مدة الحرب بلغت قيمتها ٦١٧٧٢٢٧٩٠ جنيهاً مصريةً أما مجموع الضرائب التى تنازلت الحكومة

(٥٣) د. عبد العظيم رمضان . الصراع بين الطبقات في مصر ١٨٣٧ -

١٩٥٢ ص ١١٠ بيروت ١٩٧٨ .

(٥٤) المرجع السابق ص ١١٥ .

(٥٥) حافظ عفيفي ، على هامش السياسة المصرية ص ١٦٥ .

(٥٦) راشد الجرادى ، محمد حمزة عليش التطور الاقتصادى في مصر

في العصر الحديث ص ٢٨٢ .

المصرية عن تحصيلها من البضائع المصدرة فبلغت مبيعاتها ١٠٢٢٩ر١٨٨ (٥٧) وكان من الطبيعي أن يولكب كل هذا ارتفاعا ملحوظا في الاسعار ونقصا أكيد في الدخل القومي للبلاد بدا هذا واضحا في عدم مقدرة الحكومة على استيعاب الكم الهائل من المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الحرب .

وعلى الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت شكلا واضحا للعلاقات بين مصر وبريطانيا الا أن الفترة من ١٩٤٢ وحتى ١٩٤٥ قد شهدت تجاوزا أكيدا لنبود المعاهدة وتحولت مصر الى ضيعة بريطانية بدا هذا واضحا من تطويع الاقتصاد المصرى بما يهدف الى خدمة جيوش الحلفاء ، وفوضت الحكومة البريطانية اللورد كيلرن في عقد الاتفاقات وإبرام المعاهدات التجارية مع الحكومة المصرية (٥٨) وعلى ضوء الاتفاقات التجارية التى أقرها مجلس الوزراء المصرى بجلسته المنعقدة في ٢٣ فبراير ١٩٤٢ فقد اقتضت بنود المعاهدات على ما تورده الحكومة المصرية لجيوش الحلفاء من مواد تموينية وصناعية دون التعرض لحاجة السوق المصرية للبضائع والمنتجات البريطانية (٥٩) .

ولذا فإننا نعتقد أن هذا النوع من الاتفاقات لم يراع فيه مصالح مصر الاقتصادية لأنه كان يلزم الحكومة المصرية بامداد جيوش الحلفاء بأوراق النقد المصرية التى يتعامل بها جيش الاحتلال في شراء حاجياته المعيشية من المواد التموينية المصرية المخصصة أصلا للشعب المصرى ولم يراع الجانب المصرى في هذا الاتفاق الا لزامات التموينية لحادة التى أحدثت خلاا ملحوظا في الاقتصاد المصرى وزيادة في الخضاع للاقتصاد المصرى لكى يخدم جيوش الحلفاء فقد اخترعت الحكومة البريطانية ما يسمى بمركز تموين الشرق الأوسط والذي كان يهدف في ظاهره الى تنشيط التجارة بين دول الشرق

(٥٧) د. رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ص ٥١ .

(٥٨) صحيفة المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ .

(٥٩) المصدر السابق ٢٥ فبراير ١٩٤٢ .

الايوسط اثناء الحرب الا أنه كان يهدف في باطنه الى امداد جيوش الحلفاء بالمواد الغذائية والتوينية التي يصعب استيرادها من بريطانيا زمن الحرب (٦٠) ووفق هذه الحقيقة فانني لا أتفق مع الرأي القائل : بأن هذا المكتب قد حقق نجاحا لا يستهان به في تنشيط التجارة بين دول الشرق الاوسط اثناء الحرب ويعتقد صاحب هذا الرأي أن الروابط التاريخية بين الدول العربية كانت مشلولة في زمن السلم وأن هذا المكتب قد أفضأ بعض الصناعات التي لم تكن موجودة وزاد الانتاج المحلي واستغنى عن السلع المستوردة وقام المكتب بالقضاء على الاحتكارات والتخزين والمصاربة في المواد الغذائية (٦١) .

وعلى ضوء الظروف الاقتصادية الناجمة عن الحرب فإن هذا المكتب قد أحدث نوعا من التوازن في العلاقات التجارية الا أن هذا التوازن لم يكن لمصالح المصريين بقدر ما كان يهدف الى امداد الجيوش البريطانية بالمواد التوينية التي تمثل الدافع الحقيقي من وراء انشاء هذا المكتب ولعل هذه كانت بداية استعمال اصطلاح كلمة الشرق الاوسط كاصطلاح سياسي عندها اعتبر الشرق الاوسط وحدة واحدة من حيث حاجاته ومن حيث تنمية امكاناته وعقدت العديد من المؤتمرات التي تمخضت عن هذا المكتب وكانت في معظمها ذات طابع اقتصادي تجارى (٦٢) .

واذا كان لهذا المكتب من فضل فانه قد لفت نظر الدول العربية الى أهمية التخطيط والتعاون في القضايا الاقتصادية بين الاقطار العربية وعلى ضوء المصالح البريطانية فإن أى تعاون أو تقارب بين الدول العربية أو أى تنسيق في سياسة بريطانيا مع الدول العربية سيعود حتما بالفائدة على قضية الحلفاء وعلى سلامة جيوشهم المحاربة في المنطقة وبذلك تحصل بريطانيا على تأييد الدول العربية مجتمعة من خلال التنسيق الاقتصادي الذى كان يحمل بعدا سياسيا أكيدا .

(٦٠) مضابط مجلس النواب - الجلسة السابعة والاربعون ٣ يولية ١٩٤٤ ص ١٩٨٥ .

(٦١) أحمد طرين . الوحدة العربية ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٦٢) الاهرام ٢٣/١١/١٩٤٣ .

وإذا كانت بريطانيا قد تمكنت من إخضاع الاقتصاد الزراعى والصناعى لخدمة أهدافها فانها لم تدعم الوسائل التى مكنتها من إخضاع الجانب التجارى أيضا ليس برسم سياسته فقط وانما عن طريق السيطرة الفعلية حيث استحدثت ما يسمى « بالغرفة التجارية المصرية البريطانية لتنمية العلاقات بين الحليفتين » (٦٢) .

وعلا بمفهوم القائمين على الغرفة التجارية المصرية البريطانية فقد شارك الاعضاء البريطانيون فى وضع السياسات التموينية والتجارية للحكومة المصرية وعلى حد قول أحد مؤسسى هذه الغرفة « ان العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا وتنميتها كفيل بجعل علاقة البلدان وصداقتهما وطيدة (٦٤) وفى اجتماع الغرفة التجارية بلندن فى ١٩٤٢/١١/٨ أعلن حسن نشأت باشا ان الميزانية التجارية بين مصر وبريطانيا الآن فى مصلحة مصر وذلك للقيود المفروضة على الصادرات البريطانية لظروف الحرب ولان عددا كبيرا من القوات يقيم فى مصر . ومما جاء فى التقرير الذى قدمه المجلس عن أعمال الغرفة : أن صادرات بريطانيا الى مصر هبطت بمقدار ٤٨ ٪ فى عام ١٩٣٨ (٦٥) .

وعموما فان بريطانيا كانت تهدف من اقامة سواء مركز تموين الشرق الاوسط أو الغرفة التجارية المصرية البريطانية الى امداد القوات المحاربة فى الشرق بالمواد التموينية والغذائية ومن هنا فقد تأثرت تجارة مصر الخارجية بسبب الصعوبات الشديدة سواء بسبب تعذر وسائل النقل البحرى أو بسبب الالتزامات التى فرضتها المعاهدات المصرية البريطانية وكان من الضرورى هبوط حجم التجارة الخارجية هبوطا محسوسا إذ بلغت قيمته الصادرات عام ١٩٤٢ — ١٩٢٩٠٠٠ ر.جنيها مصرية مقابل ٢٢٦١٢٠٠٠ ر.جنيها مصرية فى سنة ١٩٤١ أى عجز قدره ٣٣٣٢٠٠ ر.جنيها (٦٦) .

(٦٣) المصرى ٣ مارس ١٩٤٢ .

(٦٤) للسياسة ١٠/١٢/١٩٤٤ .

(٦٥) الاهرام ١١/٩/١٩٤٤ (دراسة عن حجم العلاقات التجارية بين

مصر وبريطانيا) .

(٦٦) مضبطة مجلس النواب — الجلسة السابعة عشر ١٦ مارس ١٩٤٣

ص٨٦٥ (ملحق تحت عنوان التجارة الخارجية) .

أما تجارة الواردات فقد نشطت في النصف الاول من ١٩٤٢ ثم عادت الى الهبوط على أثر الرقابة عليها في البلاد المصدرة وقلة وسائل النقل وقد بلغت جملة الواردات ٥٥١٢ر٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٢مقابل ٣٣١٣٧ر٠٠٠ سنة ١٩٤١ أى بزيادة قدرها ٢٢٣٧٥ر٠٠٠ وبذلك أصبح العجز الظاهر في الميدان التجارى ٣٦٢٢٢ر٠٠٠ جنيها مصريا (٢٧) .

على أن هذا العجز في الميزان التجارى لا يمثل الحقيقة لاعتبارين هامين :

اولهما : أن ما اشترته الحكومة البريطانية من القطن منفردة أو باشتراكها مع الحكومة المصرية لم يتم تصديره بأكمله وإن كان ثمنه قد دفع فعلا للبائعين ولو أن هذا القطن صدر بالفعل لأضيف الى قيمة الصادرات ولظهر الميزان التجارى على حقيقته ، ومن الصعب ان لم يكن من المتعذر حصر كميات هذا القطن بمختلف أنواعها ورتبها وتقدير ثمنها تقديرا حقيقيا لما تتطلبه هذه العملية من دقة التفاصيل وتعدد الارقام .

ثانيهما : أن بعض الاصناف المستوردة كانت مشاعا بين الاستهلاك المحلى واستهلاك قوات الحليفة المرابطة في مصر أى أن مجموع ثمنها موزع بين هذين المستوردين الرئيسيين فدفعت مصر ثمن نصيبها منها أما نصيب القوات المرابطة في مصر فدفع من أموال غير مصرية ودفع خارج مصر ..

وعلى ما يبدو فإن الحكومة المصرية لم تتمكن نظرا للاعتبارين السابقين من تحديد حجم الميزان التجارى بالمعنى الصحيح اعتقادا منها بأن بقاء بعض المشاكل التجارية وعلى رأسها مشكلة القطن المصرى تحول بين الحكومة وبين حقيقة الميزان التجارى (٢٨) .

والملاحظ أن عمليات الاستيراد قد واجهت العديد من الصعوبات مما

(٢٧) نفس المصدر السابق .

(٢٨) نفس المصدر السابق ص ٦٨٦ .

اضطر الحكومة البريطانية الى ابلاغ السلطات المصرية عدم الترخيص بتصدير وشحن البضائع الى بلاد الشرق الاوسط ومن بينها مصر ما لم تصلها توصية من مندوبها في مركز تموين الشرق الاوسط الذى اجتمعت لديه المعلومات الخاصة بوسائل الشحن والمقادير التى يمكن تصديرها من المناطق المختلفة (٦٩) ونظرا للهزات الاقتصادية العديدة التى لحقت بالاقتصاد المصرى طوال فترة الحرب لذا فقد اتسم الميزان التجارى بالعجز الدائم واستمر والذى وصل فى مجموعه الى ما يقرب من مائة مليون جنيه مصرى (اوائل ١٩٤٤) (٧٠) .

وعلى ضوء كل ما سبق فان مصر وان لم تعلن الحرب على ايطاليا وألمانيا الا فى فبراير ١٩٤٥ فانها قد ساهمت بنصيب كبير فى العمليات الحربية مما كان له الاثر البالغ فى انتصار بريطانيا وحلفائها على المحور حيث كان تموين جيوش الحلفاء من المواد الغذائية والصناعية وقد أخضعت مصر انتاجها الزراعى والصناعى والتجارى لمتطلبات هذا التموين ، وليس خافيا ان تموين الجيوش من أهم أسباب ثباتها وقوتها ، وقد بذلت مصر فى هذا السبيل تضحيات جسيمة ، اذ كان تموين الحلفاء دون مقابل بل كان بطريق التسليف الذى نشأت عنه مشكلة الارصدة الاسترلينية والتي سبق الحديث عنها فى موضع آخر من هذه الدراسة .

التغيرات الاجتماعية فى ظل الحرب :

ان ما حدث مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ من ارباب الملك فاروق لم يكن الغاية من سياسة الحكومة البريطانية وانما كان وسيلة لاختضاع مصر سياسيا واقتصاديا خدمة لقضية الحلفاء ومن هنا لا يمكن الفصل بين ما حدث فى ٢ فبراير وأوضاع مصر الاقتصادية وبالتالي لا يمكن الفصل بين تردى

(٦٩) مضبطة مجلس النواب ١٦ مارس ١٩٤٣ ملحق يحمل رقم ١٤ - الجلسة السابعة عشر ص ٧١١٧ ، الاهرام ، السياسة ١٩٤٣/١١/٢٥ (٧٠) تقرير لجنة المالية عن ميزانية ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ دور الانعقاد العادى ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ - ٩ أغسطس ١٩٤٤ ص ٣٠١ .

الاحوال الاقتصادية والحياة الاجتماعية على اعتبار أن الاوضاع الاجتماعية هي المقياس الفعلى لقوة الاقتصاد أو ضعفه في بلد ما ومن هنا فان الامر بين (الاقتصادي والاجتماعي) نتاج فعلى للحياة السياسية .

واذا كانت مصر قد أعلنت الاحكام العرفية منذ بداية الحرب وبدا هذا واضحا في العديد من القرارات الاستثنائية فان ما ترتب على هذا الاجراء السياسى من ردود فعل داخل المجتمع المصرى يعد بعدا اجتماعيا واضحا حيث عاشت الجماعير في حالة أشبه بالمأساة وبدا هذا في العديد من أشكال القلق النفسى وانتشر الهمس بين أوساط المصريين البسطاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت على الحكومة المصرية ارسال جيش من المتطوعين لخوض غمار الحرب على الجبهة الاوربية كما تردد في ريف مصر بأن الدواب والمواشى سوف تصادر وأن مديرى المديرية المصرين سوف يستبدل بهم ضباط انجليز (٧١) . وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد حاولت في العديد من المناسبات أن تكذب هذه الدعايات الا أنها لم تستطع باى حال أن تقفل من حجم الكراهية الشديدة التى يكنها المصريون للاحتلال البريطانى .

وضاعف من حجم هذه الكراهية تصرفات ضباط وجنود جيش الاحتلال التى تتناقض مع عادات وتقاليده الشعب المصرى سواء وهم في الشوارع والطرقاات وبعضهم في حالة سكر وتعددت حالات الاعتداء على الفتيات المحريات وفي كل الاحوال عجزت الحكومة المصرية عن محاكمة المتهمين بحجة أن المعاهدات بين مصر وبقية دول الحلفاء كافية لمحاكمتهم (٧٢) .

وتعددت حالات اعتداء الجنود الانجليز على بعض الفتيات المصريات وصليت بعض الأحيان الى حد هتك العرض (٧٣) . وفي كل الحالات كانت الحكومة المصرية لا تملك الا أن ترفع الامر الى هيئة أركان حرب الجيش

(٧١) مارسيل كولومب تطور مصر ١٩٢٤ ص ١١٨ ، مجلة روز اليوسف

١٢ يولية ١٩٤٤ ، د. محمود متولى مرجع سابق ذكره ص ١٧١ .

(٧٢) ملحق بمضبطة مجلس الشيوخ - دور الانعقاد التاسع عشر ص ١٧١

(٧٣) ملحق رقم ١ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشر ١٦ مارس

١٩٤٣ وحتى ٩ أغسطس ١٩٤٤ . عريضة تحمل رقم ٢٣٣٣ ص ٢٩٥

البريطاني (٧٤) مما يعد من وجهة نظرنا اعتداء صارخا على استقلال مصر وشرفها .

وتعددت حالات الاعتداء من بعض جنود الحلفاء على بعض المصريين واكتظفت أقسام البويس بالعديد من الشكاوى (٧٥) ووقفت السلطات المصرية عاجزة عن منع تكرار مثل تلك الاعتداءات ، ونظرا لتغلغل الوحدات العسكرية داخل القرى والحدن المصرية وما يترتب على ذلك من وقوع العديد من المشاكل فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى رئيس الحكومة عن مدا إمكانية نقل تلك الوحدات بعيدا عن الاحياء السكنية (٧٦) ، ونظرا لعدم قدرة الحكومة على اتخاذ قرار في مثل تلك الحالات فقد تذرعت بظروف الحرب بسبب مسائل الاعداد والتموين وغير ذلك وعلى حد تعبير رئيس الوزراء : ان الشعب المصرى قد ضحى بالكثير وبمزيد من الصبر ستفى بريطانيا بكل مطالبنا (٧٧) . وعلى ضوء تطور العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب فقد ثبت عكس هذا الاعتقاد وبدأ واضحا أن معاهدة ١٩٣٦ كانت ترضية للزعامات المصرية لم يترتب عليها أى نوع من الاستقلال بل استباحة بريطانيا لنفسها كل موارد الحياة المصرية مما مرتب عليه بالضرورة احداث خلل فى الاقتصاد المصرى لازمة بالضرورة عدم تناسب الخدمات العامة مع لانتاج . كما اننا نرى اننا من المتاعب الاجتماعية وعلى حد تعبير وزير المالية في بيانة أمام مجلس النواب حيث قال : ان للحرب اثرا أشد وأخطر ولعل أخطر الشر فيه أنه يؤدى الى تضخم خلقى حيث يسرى للتضخم من مرافق الناس الى اخلاق الناس ومن قيم المال الى قيم الرجال حيث تتضخم المطامع والشكايات ويندفع البعض مخاطرا ، مغامرة ، مقامرا ويبدو ذلك في التهرب والتهريب

(٧٤) مجموعة ملاحق مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ وحتى أغسطس ١٩٤٠ عريضة تحمل رقم ٢٣٣٣ ص ٢٩٥ .

(٧٥) مضبطة مجلس النواب - الجلسة السادسة والاربعون ٢٨ يونية ١٩٤٤ ص ١٩٥٤ الكتلة أول فبراير ١٩٤٤ .

(٧٦) المصدر السابق - مجموعة مضابط دور الانعقاد الثانى - الجلسة الثامنة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣ ص ٣٥٥ .

(٧٧) المصدر السابق ص ٢٥٨ .

واستغلال ضعف الضعفاء وحاجة الفقراء وهكذا ينزلق الضعفاء سعياً وراء الربح الحرام لا يعنيه في ذلك الا أن تتضخم بطونهم ولو جرد الفقير من الطعام ، ولما كان هذا التضخم الخلقي مرتبطاً بالتضخم النقدي ونتيجة حتمية له فالتفاعل بينهما شديد كل يفعل فعله في الآخر (٧٨) .

وقد يتصور البعض أن الحرب قد أحدثت تقدماً في شتى المجالات الاقتصادية (٧٩) الا أن ما ترتب على تلك الحرب من تناقضات اجتماعية وبؤرة (ما يسمى) بالصراع الطبقي لأول مرة في تاريخ مصر يعد أمراً خطيراً وذلك لازدياد حدة الفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون الى جانب موجة الغلاء وارتفاع الاسعار وحدة التضخم ومن هنا فقد اعتزت المبادئ الاخلاقية .

ويعتقد البعض أن تردى الأوضاع الاجتماعية في القرى المصرية كان بسبب المعتقدات الاستسلامية التي أفلح كبار الملاك في نشرها باسم الدين وبواسطتها استطاع كبار الملاك إخضاع الفلاحين لنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي (٨٠) الا أننا لا يمكننا أن نقبل هذا الرأي بأن الغالبية العظمى من الفلاحين كاد أن يقتلها اليأس والفقر الا أن مرد ذلك لم يكن بسبب المعتقدات الاستسلامية التي أفلح كبار الملاك في نشرها باسم الدين (كما يعتقد صاحب هذه الرواية) وإنما كان بسبب السياسات الخاطئة للحكومة المصرية والتي أهملت في برامجها النهوض بحالة الفلاح المصري والارتفاع بمستواه الاجتماعي ويلاحظ أن كل الأحزاب المصرية قد افترقت الى البرنامج الاجتماعي الذي يستهدف رفع مستوى الفلاح المصري وكل الأحزاب المصرية تقريباً بما فيها حزب الوفد قد اهتمت بالبيانات الانشائية بعيداً عن الواقع العملي ووضع الخطط والبرامج

(٧٨) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الخامسة ٢٧ ابريل - ٤ مايو سنة ١٩٤٢ من بيان وزير المالية مكرم عبيد ص ١٠٠ .

(٧٩) د. عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ص ١٠٧ بيروت ١٩٧٨ .

(٨٠) المرجع السابق ص ١٨٠ .

التي تستهدف الارتفاع بمستوى القرية المصرية ووفق الوثائق الرسمية فقد وصل متوسط الدخل القومي تسعة جنيهاً للفرد سنوياً (٨١) .

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات قد وضعت يدها على أساس المشكلة حيث أوضحت الحكومة في إحدى تقاريرها أهمية التضامن الاجتماعي بين أبناء الوطن على اعتبار أنه لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا بتحقيق العدالة الاجتماعية برفع مستوى الحياة العامة لطائفة كبيرة من أبناء هذا الوطن تنح تحت أثقال الفقر والمرض والجهل ولا بد من تكاتف كل الجهود إلى علاج هذه الآواء الثلاثة والعمل على خلق طبقة من صغار الملاك تحيا حياة إنسانية في المستوى الأدنى الذي تراه البلدان المتقدمة أقل ما يجب أن يبلغه واحد من أبنائها (٨٢) إلا أنه لم تبذل أي مجهود عملية لتحقيق هذه الغاية مما يجعلنا نعتقد أن هذا الإعلان كان مجرد المزايدة بهدف إرضاء تلك الطبقات المعهمة .

وتجددت تلك المحاولة مرة ثانية حيث تقدم أحد النواب بسؤال إلى الحكومة حول الأحوال الاجتماعية السيئة التي يحيها معظم الفلاحين المصريين وما هي جهود الحكومة في هذا الصدد . وفي هذه المرة أيضاً لم تقدم الحكومة على إجراءات عملية وإنما كل ما فعلته هو وعود طالما تتبدد بمجرد انتهاء الدورة البرلمانية (٨٣) ولم تقتصر سوء الأحوال عموماً على الفلاح وإنما شملت أيضاً الطبقة العاملة حيث ظهرت العديد من التحقيقات الصحفية عن سوء مستوى العامل وضرورة العمل على رفع مستواه . وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات الصناعية قد حققت ربحاً كبيراً خلال سنوات الحرب وصل في بعض الحالات إلى عشرة أمثال رأس المال المستثمر (٨٤) .

(٨١) ملحق بمضبطة مجلس النواب الجلسة الثانية والثلاثين ١٣ مارس ١٩٤٠ ص ١٠٠٧ .

(٨٢) ملحق بمضبطة مجلس النواب — الجلسة الثانية والثلاثين ١٣ مارس ١٩٤٠ ص ١٠٠٧ .

(٨٣) المصدر السابق الجلسة الثامنة عشرة ٣ مارس ١٩٤١ ص ٤٧٦ .
مقدم السؤال النائب مصطفى العسال .
(٨٤) السياسة ، الكتلة ٢٨ فبراير ١٩٤٣ .

الا أن دخل العامل المصرى قد ارتبط بالارتفاع المستمر بالمواد التموينية الاساسية ومن خلال الجدول التالى يمكن معرفة مستوى الحياة التى يحياها العامل المصرى .

اسم الشركة	ايراداتها فى عام ١٩٤٢	متوسط أجر العامل فى اليوم
شركة السكر	٤٣١ر٢٥٥	١٧ قرش
شركة الترام	٢٦٠١ر١٣٤	١٢ قرش
شركة الور	٦٨ر٩٢٠	٨ قروش
شركة الاسمنت	١٩٤٥ر٢٣٧	١٤ قرش
شركة المياه	١١٢٥ر٦٧١	١٢ قرش
شبكة استخراج الفوسفات	٤٣٠ر٠٠٠	١٤ قرش
شركة زيت البترول	٤٥١ر٩١٣	١٠ قروش
شركة اتوبيس القاهرة	٧٠ر٠٧٣	١٢ قرش
شركة البيرة	٧٠٣ر٢٢٥	٨ قروش
شركة جناكليس	٢٨٣ر٤١٤	١٢ قرش

ويلاحظ أننا اذا وضعنا فى الاعتبار اجرة العمال الدائمين ومعظمهم يعولون اسرا لا يقل عدد افراد الواحد منها على ثلاثة ، كما اغفلنا طبقة العمال الذهورات - الذين صدر من اجلهم الامر العسكرى الذى حدد خمسة قروش كحد ادنى لأجورهم وكانوا قبل ذلك يتقاضون اجرا يوميا يتراوح بين قرشين واربعة ، على ضوء كل ذلك يتبين مدى الغبن الذى يقع على عاتق الطبقة العاملة والتى تعتبر عصب الحياة الاقتصادية .

وعند فحص طلاب الجامعة وهم من وسط يمثل طبقات الشعب العليا — لم يوجد من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لا تزيد على السدس أما خمسة الاسداس الاخرى فهم غير صالحين جثمانيا للخدمة العسكرية وأما باقى طبقات الشعب فان الامراض كانت تفتك بهم — بنسب لا تتفق والحياة الآدمية فقد بلغ عدد المصابين بالرمد الحبيبي ١٤٠٠ر٠٠٠ قروى أى بنسبة ٩٠٪

من عدد السكان وعدد المصابين بالبهارسيا ١٢.٠٠٠.٠٠٠ أى بنسبة ٧٥٪
من السكان وعدد المصابين بالديدان المعوية الأخرى ٨.٠٠٠.٠٠٠ أى بنسبة
٥٠٪ من السكان (٨٦) .

ومن خلال بحث أعده الدكتور عبد الواحد الوكيل وهو حجة في شئون
الصحة العامة حيث قال :

« اذا جمعنا أمراض المصريين لوجدنا جملتها أكثر من خمسين مليوناً أى
أنها تكفى لاصابة شعب من خمسين مليون نفس بحيث يصيب كل شخص
منهم مرض واحد فاذا وزعناها على المصريين أصاب كل شخص في المتوسط
ثلاثة أمراض في وقت واحد (٨٧) » .

وتناولت إحدى الصحف العلاقة بين انخفاض أجور العمال وحالة
التسول التي انتشرت في أنحاء القطر وأرجعت السبب في انتشار جماعة
المسؤولين الذين يلجأون الى الاستجداء عن طريق السواعد المشوهة والارجل
المبتورة الى الغلاء المستمر في وسائل الحياة اليومية وعدم الربط بين هذا
الارتفاع والاجور مما أدى الى ترك العمل وتفضيل حياة التسول (٨٨) .

ونظرا لسوء التغذية وظهور ما يشبه المجاعة في بعض مناطق القطر
المصرى فقد انتشرت العديد من الامراض وخصوصا مرض الملاريا والذي بدا
بصورة واضحة في مناطق الجنوب وخصوصا في بلاد النوبة وبعض مناطق
مديرتى قنا وجرجا بدأت في أكتوبر ١٩٤٢ ولأن الحكومة كانت تعلم جيدا
أن سوء التغذية قد لعب دورا كبيرا في حدوث المرض فقد أقرت الحكومة مبلغ
٤٣٠٠ جنيه لتوزيع الأغذية على فقراء المناطق الموبوءة بحيث نال كل فقير
مريض كيلة من الاذرة المعويجة وأتة من زيت بذرة القطن ونصف
أوقية سكر (٨٩) .

(٨٦) د. محمد بهي الدين بركات . صفحات من التاريخ ص ٤٠ دار الهلال
سنة ١٩٦١ .

(٨٧) المرجع السابق ص ٤٠ ، ٤١ .

(٨٨) جريدة السياسة ١٩٤٤/٥/٥ .

(٨٩) ملحق رقم ٢ مضبطة مجلس النواب الجلسة السابعة عشر
١٦ مارس ١٩٤٣ ص ٩٣٩ ، المصرى ٢٠ مارس ١٩٤٣ .

ويبدو أن الحكومة لم تكن في حالة تمكنها من القضاء على هذا المرض الذى بدأ ينتشر في معظم مناطق جنوب مصر ولا أدل على ذلك من أن المبالغ التى خصصت لهذا الغرض لم تكن كافية للحد من هذا الوباء اللعين فقد اعتمدت الحكومة مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه لمقاومة البعوض ، ٣٠٠ جنيه ، ٢٣٣ مليما لوضع خطة واقية لمقاومة الملاريا (٩٠) .

وفي منتصف سنة ١٩٤٣ أصيب بهذا المرض أكثر السكان حتى لم ينج منه أحد في بعض المناطق وتعذر على وزارة الصحة تحديد عدد المرضى على وجه الدقة وارتفعت نسبة الوفيات ارتفاعا يتباين تبعا للحالة الاقتصادية والاجتماعية من مسكن وملبس وغذاء ووصلت نسبة الوفيات الى ٢٠٪ في بعض المناطق ، ١٠٪ في مناطق أخرى (٩١) .

وعلى الرغم من أن وزارة الصحة قد أصدرت بيانا أرجعت فيه سبب ظهور وباء الملاريا الى سوء التغذية وانتشار التباغوس الا أن الاستاذ الرفاعي قد أرجع سبب هذا الوباء الى دخول بعوضة (أنجاذيا) من الجزائر الطائرات البريطانية حيث يؤكد أنه قد ثبت من الحقائق والبحوث العلمية أن تلك البعوضة لم توجد من قبل في أى مكان من البلاد المصرية أو شمال السودان قبل الحرب ، فلما انسند الفئال سنة ١٩٤٢ كانت هذه البعوضة الابيض المتوسط غير مالوفة فكانت الطائرات البريطانية التى تقصد مواقع الجيش الثامن بشمال أفريقيا تسلك طريق غرب أفريقيا - الخرطوم - وادى حلفا - القاهرة . ولم تكن السلطات البريطانية في السودان بتطهير الطائرات التى تقصد وادى حلفا فمصر ومن هنا تسربت بعوضة « الجامبيا » الى النوبة ومنها انتشرت بواسطة القطارات ووسائل الاتصال الى المديرية الجنوبية (٩٢) .

وأيا كانت الاسباب التى أدت الى ظهور الوباء الا أن الحكومة المصرية لم تعط لهذا الوضع أهمية تتناسب وخطورة الموقف ويبدو هذا من

(٩٠) المصدر السابق ص ٩٤٠ .

(٩١) مجلة الصحة العامة اعداد وزارة الصحة المصرية لعام ١٩٤٢ ،

١٩٤٣ ص ١١٣ ، السياسة ، ١٦/١٢/١٩٤٤ .

(٩٢) عبد الرحمن الرفاعي - في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ص ١١٢ .

المبالغ الضئيلة جدا والتي اعتمدت لهذا الغرض ومن هنا عقد استنفحل الامر
وتفشى الوباء وتسبب في وفاة ٢٠٤١٦ (١٣) ولم تتمكن الحكومة من استئصال
هذا الوباء الا في فبراير ١٩٤٥ على عهد وزارة أحمد ماهر .

أما مرض التيفوس فقد ارتفعت حالات الاصابة به أيضا ووفق بيان
وزير الصحة : لقد زادت الاصابة بمرض التيفوس هذا العام (١٩٤٢) عن
مثلها في الاعوام السابقة اذ المسـروف أن
اصابات هذا المرض تكثر في مثل هذه لازمت وكان أشدها خطورة في مديريات
الوجه البحرى وبعض مناطق الوجه القبلى مما تسبب في وفاة خمسة أطباء
وهم يؤدون واجبهم ، وعندما طلب بعض أعضاء مجلس النواب احصائية
بعدد الوفيات التى حدثت بسبب هذا المرض أبدى الوزير عدم امكانية حصر
حالات الوفاة في الوقت الحاضر (١٤) الا أن بعض الصحف قد نشرت حصرا
مبدئيا بعدد الوفيات التى راحت ضحية هذا المرض والذي بلغ على حد قولها
١٢٠٠٠ حالة خلال عام ١٩٤٢ فقط (١٥) .

ولعل أهم الآثار الاجتماعية وأخطرها والتي كانت نتاجا طبيعيا لاختلاط
المصريين بالاجانب ، الازياء العامة ، وخصوصا لدى السيدات والفتيات فلاول
مرة في تاريخ مصر تخرج الفتاة المصرية وهى متبرجة ووصل الامر الى
حد ظهور المرأة المصرية شبه عارية على الشواطىء وفى الاندية العامة (١٦) ،
ولذا فقد تقدم النائب محمد قرنى بك باقتراح يقضى بالزام المرأة المصرية
بارتداء اللزى الذى يتناسب والسلوك الاجتماعى (١٧) .

(٩٣) مجلة للصحة العامة مصدر سبق ذكره ص١٤ ، الرافعى المرجع
السابق ص١١٣ السياسة ١٦/١٢/١٩٤٤ .

(٩٤) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثامنة والثلاثون ١٩ أغسطس
١٩٤٢ ص١٤٨٥ .

(٩٥) الاحرام ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ .

(٩٦) السياسة ٢٣/٣/١٩٤٣ .

(٩٧) مضبطة مجلس النواب - الجلسة الثلاثون ١٧ أغسطس ١٩٤٢
ص١٣٨٠ .

وعلى الرغم من اعتراض بعض النواب بحجة أن هذا الاقتراح غير جدير بالنظر لتعارضه مع الحرية الشخصية المكفولة في المادة الرابعة من الدستور علاوة على أنه لا يتمشى من الروح الاجتماعية الحديثة (٩٨) •

وبعرض هذا الاقتراح على مجلس النواب والشيوخ فقد حظى بالأغلبية ولذا فقد صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ويقضى في مادته الاولى بأن كل سيدة مصرية بلغت من العمر ست عشرة سنة يجب أن يكون لباسها الخارجى فى الطرقات والاماكن العامة والشواطىء ساترا لأعضاء الجسم ماعدا الوجه والكفين بحيث تكون مرسلة الى الكفين واصلة الى الكعبين ، والا تكون اللابس محددة لأعضاء الجسم •

^٤ وقضت المادة الثانية : بأنه لا يجوز لسيدة مصرية بلغت العمر المخصوص عليه بالمادة الاولى أن تشاهد فى الطرق أو الاماكن العامة وهي مخاصرة رجلا أو معه على أى حال منافية للاداب ، كما لا يجوز أن تخالط الرجال فى الاستحمام أو ترى على الشواطىء بلباس البحر •

المادة الثالثة : كل سيدة ارتكبت محظورا مما نص عليه فى هذا القانون تعاقب بإفذارها أو ولى أمرها وإذا تكررت منها نفس الامر يتم تعزيرها للمرة الثانية فاذا لم ترتدع يحكم عليها بغرامة قدرها عشرون جنيها أو الحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا (٩٩) •

ووفق المذكرة الايضاحية التى تقدم بها النائب محمد قرنى والخاصة بهذا القانون فقد بنى الاقتراح على العديد من المبررات التى كانت مسببا فى استصدار قانون بهذا الشأن حيث اعتمد النائب مذكرته على بعض الحقائق التى ينكرها الاسلام وتتناهى مع طبيعة المرأة المصرية ومن أهمها :

(٩٨) المصدر السابق •

(٩٩) قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب جطسة ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٣٨١ ، الاهرام أول سبتمبر ١٩٤٢ •

- ١ - ظهور المرأة المصرية وهى متبرجة متشبهه بالمرأة الاجنبية فى مصر -
- ٢ - ظهور المرأة المصرية وهى برفقة جنود وضباط جيش الاحتلال وهى فى حالة منافقة للاداب العامة .
- ٣ - أن كل الشرائع الالهية حتمت بالنص الصريح على النساء أن يدين عليهن من جلايبهن وألا يبدین زینتهن الا لبعلوتهن ٠٠٠ الخ (١٠٠) .
- ووجه هذا الاقتراح ببعض الانتقادات على اعتبار أن الحياة الاجتماعية قد تطعت سوطا بعيدا فيما يختص بالازياء ومن العبث الرجوع بالازياء بعد هذا التقدم الى الوراء (١٠١) .
- وكان تناول قضية الازياء فرصة لبعض النواب لكي يتحدثوا عن الجرائم الاخلاقية التى ترتكب جهارا نهارا بلا رادع أو قانون حيث لا يعاقب القانون الفتاة البالغة ستة عشرة عاما اذا ارتكبت الجريمة مع شاب تزيد سنه عن الثمانية عشرة عاما (١٠٢) .
- وعلى الرغم من صور هذا القانون الا أن المرأة المصرية قد تأثرت كثيرا بسبب الحروب وما نتج عنها من سوء الاوضاع الاقتصادية ، ووفق دراسة أعدتها مجلة « كورونيت » حيث أرسلت أحد مراسليها الى القاهرة ليكتب لها عن المرأة المصرية والحرب فكتب يقول : حقا لقد تأثرت حياة البعض من الحرب الى أقصى حد ٠٠٠ وياله من تأثر نشأ عنه انقلاب خطير فى حياة بعض المصريات وعلى ضوء تلك الدراسة التى أجري بسببها العديد من اللقاءات الشخصية مع بعض النسوة اللاتى اخترن مهنة البغاء وأختار مراسل تلك الصحيفة بعض النماذج الآتية :

(١٠٠) المذكرة الايضاحية للقانون السابق ملحق بمضبطة مجلس النواب

— المصدر السابق ص ١٤٢٦ .

(١٠١) من كلمة النائب أحمد الحضرى معترضا على الاقتراح (مضبطة

مجلس النواب الجلسة الثلاثون - ١٧ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٤٠٦ .

(١٠٢) المصدر السابق من كلمة النائب عبده البرتقائى .

١ - اللقاء الاول مع فتاة تعمل في كباريه « الاكسلسيور » في الاسكندرية واسمها كيكي ويضيف مراسل المجلة أن كيكي هذه كان اسمها « عائشة » وكانت تعيش في قرية في أعماق الريف المصرى وتحديث معها طويلا وسألتها كيف حدث هذا الانقلاب في حياتها وكيف أصبح شكلها هكذا وكيف أصبحت تتكلم الانجليزية وبسؤالها عن كل ذلك أجابت :

اسألوا الحرب لأنها هي السبب ؟

٢ - واخثار مراسل المجلة امرأة أخرى كانت تعمل خادمة في إحدى البيوتات الراقية ووجدت نفسها بلا مقدمات تقع فريسة للاغراءات الشديدة من جنود وضباط الحلفاء ولم تستطع أن تقاوم الكافيار والشامبانيا .

٢ - أما النموذج الثالث : فقد كان لفتاة يبدو عليها الجمال الشرقي وبالطبع لم تذكر اسمها الحقيقي حيث اختارت لنفسها اسماً جديداً « شوشو » وتؤكد تلك الفتاة أنها تنتمى الى إحدى البيوتات الراقية وقد وقعت في حب أحد الضباط الانجليز الذين يعملون ضمن الوحدات المتمركزة في القاهرة وبعد أن مكنته من نفسها بعد أن وعداها بالزواج فقد تم نقله الى الفرقة الاولى في الصحراء الغربية حيث لقي حتفه واختارت تلك الفتاة طريق البغاء سترا لفضيحتها وسط أهلها (١٠٢) .

وعلى الرغم من اعتمادنا بأن هذا الأثر السيئ لم يشمل الا عدداً محدوداً من الفتيات المصريات الا أننا لا يمكن أن نخفل هذا الجانب لأهميته للخطرة تباطه الاكيد بتردى الاحوال الاقتصادية وخصوصاً في مدينة سكندرية التي تعرضت نقص الامان واستشهاد الآلاف من الرجال نساء اختارت بعضهن حياة الليل بعد أن فقدت زوجها (١٠٤) .

وعلى الجانب الآخر فقد أعطت الحرب للمرأة المصرية بعضاً من الحرية ضهن قد اشترك في الحياة العامة وتعرض البعض للاعتقال (١٠٥) . وبعد

(١٠٣) دراسة عن المرأة المصرية والحرب وأعدتها مجلة « كورونييت » ونشرتها روز اليوسف ١٢ يولية ١٩٤٤ .
(١٠٤) روز اليوسف ١٩ يولية ١٩٤٤ .

اعتقال السيدة/نبوية مسى لأسباب سياسة انقلابيا خطيرا في حياة المرأة المصرية وتعد محاكمتها أمام المحكمة العسكرية فرصة استغلها المرأة لكي تطالب بمزيد من الحقوق العامة وفي مقدمتها تلك الحقوق التي كانت المرأة في اقامة حزب نسائي حيث صرحت الاستاذة مفيدة عبد الرحمن بأن فكرة اقامة حزب نسائي قد راودت الكثيرات من النساء المتعلمات وفي مقدمتهن السيدة نعمت راشد ، عطيات الشافعي ، زينب لبيب وبدات أولى جلسات الهيئة التأسيسية للحزب في أول فبراير ١٩٤٤ ودار الحديث عما يلزم الحزب من مطبوعات وقانون الحزب وغير ذلك من الاجراءات (١٠٦) .

الا أن تلك التجربة على ما يبدو لم تحظ بالنجاح حيث فضل بعضهن الاشتراك في الاحزاب التقليدية حتى لا يتهمن بالتعصب من جانب الرجال (١٠٧) . ووصل الامر الى أن بعض النساء كقاطمة اليوسف بدأت تحت الفتيات المصريات على الاضراب عن الزواج وخصوصا العاملات منهن بحجة أن المرأة لفتى قد يضطرها عملها الى التغيب عن منزلها معظم ساعات اليوم لتعود مرضاها كطبيبة أو لتعد قضاياها كمحامية أو لتسرف على مجلتها كصحيفة لا يمكن أن توفق بين عملها ومنزلها ثم أضافت قائلة : أطلبكن يا حضرات الزميلات الناشطات الناشطات وأنصحكن بعدم الزواج اذا أردتن المجد والعمل ، تزوجن الثورة على أنانية الرجل وغروره (١٠٨) .

ويلاحظ أن قضية المرأة قد شغلت حيزا كبيرا في ضمير المجتمع المصري في تلك الفترة وليس من قبيل المصادفة أن تظهر تلك الدعوات الغريبة والجديدة على المجتمع المصري وانما كان للآثار التي تركتها الحرب اكبر الاثر في تمرد المرأة المصرية وظهور تلك الدعوات التي تعد خروجا صارخا على تقاليد وعادات المجتمع المصري ، ولم تتوقف مطالب المرأة عند هذا الحد بل تبنت إحدى المجلات الدعوة الى حق المرأة في دخول الازهر وأجرت المجلة عدة لقاءات

(١٠٥) المصدر السابق ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤ ، السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤

(١٠٦) المصري أول مارس ١٩٤٤ ، السياسة ٢٣ فبراير ١٩٤٤ ،

روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٤ .

(١٠٧) روز اليوسف ٣ مارس ١٩٤٤ .

(١٠٨) روز اليوسف ٢٤ فبراير ١٩٤٢ .

مع بعض الشخصيات العامة حول حق المرأة في دخول الازهر وفيما بهى آراء،
طائفة من هؤلاء :

توفيق الحكيم : اذا قبلت المرأة أن تلبس عمامة وجبة وكاكلة وقفطانا
فأنا لا مانع عندي من التحاقها بالازهر وأرى أن انسب كلية لها هى كلية
الشريعة حتى يمكن أن تتخرج محامية شرعية أو قاضية شرعية حيث تكون
أجدر بفهم المرأة ومعرفة نسئونها ويضيف توفيق الحكيم بأسلوب تهكمى الا
ترى أن المرأة قد بالغت في مطالبها لدرجة أن تطالب بدخول الازهر .

أما الاستاذ زهير صبرى فقد أيد حق المرأة في أن تدخل الازهر باعتباره
معهدا للعلم أما الدكتور زكى مبارك : فقد قال اننى من أشد المؤيدين بفتح
بواب الازهر أمام الجنس اللطيف .

أما فاطمة اليوسف فقد قالت : لقد عشت عمرى مدافعة عن حقوق المرأة
ولاشك اننى أؤيد دخولها الازهر (١٠٩) .

وخلاصة القو أن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) قد تركت
آثارها في كل نواحي الحياة المصرية ، سواء أكانت تلك الآثار بالايجاب
أو بالسلب ، حيث قد أحدثت ردود فعل عنيفة لأنها حدثت طفرة واحدة سواء
في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية وما نورده من أمثلة هو من باب
الاستدلا وليس من باب الحصر .

ويبدو أن حكومة الوفد قد قدرت خطورة الآثار الناتجة عن الحرب فيما
يتعلق بانحراف الاخلاقيات ولذا فقد أصدر الحاكم العسكرى أمرا بالغاء
البغاء الا أنه قد استثنى من هذا القرار عواصم المحافظات والمديريات (١١٠) .

ولذا فقد تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى رئيس مجلس
الوزراء والحاكم العسكرى العام عن عدد بيوت الدعارة التى أغلقت في جميع

(١٠٩) المصدر السابق ١٥ يونية ١٩٤٤ .

(١١٠) الاهرام . المصرى ، السياسة ١٣ ابريل سنة ١٩٤٢ (أمر عسكرى
رقم ٣٤٧) .

أنحاء القطر وما الذى فعلته الحكومة لهؤلاء البغايا كى يصلن الى سبيل الاستقامة ولكى تكون الاسرة المصرية محفوظة فلا يصل اليها شر * (١١١) .

ولقد أجابت الحكومة بأنه تم اغلاق ٤٠٧ من بيوت العاهرات فى جميع أنحاء البلاد تنفيذا للامر العسكرية رقم ٢٤٧ الصادر فى ١١ ابريل ١٩٤٢ ، وقد أرسلت وزارة للشئون الاجتماعية الى كل مديرية بكتاب تطلب موافقتها ببعض التفاصيل عما تعتزم المديرية اتخاذه من الاجراءات بالنسبة للبغايا اللائى ستطلق بيوتهن ، وقد اقترحت بعض المديريات تخصيص مكان لايواء البغايا تحت اشرف اللبوليس وتزويدهن بالمال من مجلس المديرية أو المجلس البلدى حتى يتزوجن أو يجدن عملا شريفا (١١٢) ، ولقد اقترحت الحكومة بناء على رغبات مديري المديريات تاليف لجنة من وزارتي الداخلية والصحة للنظر فى الطرق التى تسهل للمديريات تنفيذ الامر العسكرية المذكور والتى تكفل النتيجة المنشودة من الغناء البغاء وحماية للناس مما ينجم عنه من ضرور (١١٣) * .

ويلاحظ ان الحكومة قد حرصت على اصدار القرارات ذات الطابع الجماهيرى حرصا منها على أن يسترد الوفد بعضا من الارض التى فقدتها عقب ٤ فبراير ، وانطلاقا من هذا المفهوم فقد أصدر الحاكم العسكرية العام قرارا بالغاء المراهانات على سباق الخيل (١١٤) ، ويلاحظ أن حيثيات القرار لم ترجعه الحكومة الى أسباب اسلامية وانما الى مناسقاته للاخلاق النتيجة المنشودة من الغناء البغاء وحماية للناس مما ينجم عنه من ضرور (١١٤) * .

ولما كانت الحركة العمالية قد اعتزت ثقتها فى الوفد بسبب العديد من الاحداث التى لا تتفق وشعبية الوفد فقد حرصت الحكومة على كسب هذا القطاع الجماهيرى الهام ولذا فقد أصدر النحاس باشا قرارا عم جميع

(١١١) مضبطة مجلس النواب — الجلسة السابعة عشرة — دور الانعقاد العادى الاول — ٢٩ من يونية ١٩٤٢ ص ٦١٧ ، ٦١٨ .

(١١٢) نص خطابى مدير الغربية والفيوم الى وزير الشئون الاجتماعيا ملحق بمضبطة النواب الجلسة السابعة عشرة يونية ١٩٤٢ ص ١٥٠ .

(١١٣) مضبطة مجلس النواب — جلسته السابعة عشرة ٢٩ يونية ١٩٤٢ ص ٦١٨ .

(١١٤) المصدر السابق ص ٦١٧ .

قطاعات الدولة سواء، أكانت قطاعات صناعية أو زراعية يقضى بجعل الحد الأدنى لأجر العامل في اليوم الواحد خمسة قروش (١١٥) .

ولما كانت الحكومات التي تعاقبت على الحكم بدأ من سنة ١٩٣٦ قد حرصت على كسب ود العمال لأسباب سياسية وحزبية فقد حرصت حكومة الوفد بدأ من ١٩٣٦ على إقامة نقابة للعمال ترعى مصالحهم إلا أن هذا المشروع قد تعثر إصداره بالرغم من تشكيل لجنة لوضع مذكرة تفصيلية بالمشروع وبدأ من حكومة محمود ١٩٣٨ وحتى حكومة حسين سرى قبيل حادث ٤ فبراير فقد حرصت كل الحكومات على النظر والتفكير في مشروع تلك النقابة إلا أنه لم تكن هناك خطوات جادة للخروج بهذا المشروع إلى حيز الوجود حتى كانت حكومة ٤ فبراير حيث صدرت العديد من التشريعات العمالية كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات العمالية (٣١٦) . ثم أعقب ذلك قانون التأمين الإجباري ضد حوادث العمل وقانون عقد العمل الفردي وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب (٣١٧) .

أما القانون الخاص بالاعتراف بالنقابات فقد نص في مادته الأولى على جديد كلمة عمال . وهم الذين يقومون بنادية عمل دائر اجر مادي سراً . أكان هذا العمل مادياً أو عقلياً وسواء، أكان صاحب العمل شخصاً حقيقياً أو معنوياً أما في مادته الثانية فقد حدد الأشخاص الذين لا يندرجون تحت تلك النقابة وهم :

- ١ - موظفو الحكومة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والمحلية والقروية وعمال الجيش والبوليس .
- ب - عمال الزراعة .

(١١٥) المصري ، الأهرام ٦ مارس ١٩٤٢ .

(١١٦) نص القانون ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة السادسة والعشرون - مجموعة مضابط دور لاتعداد الاول ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ص ١١٠٢ - ١١٠٥ .

(١١٧) الأهرام ، المصري ٩/٦/١٩٤٢ ، الأهرام ١٣/١٠/١٩٤٢ ، فؤاد سراج الدين ، لماذا الحزب الجديد ص ٥٨ .

ج - الوكلاء المفروضون الذين يمثلون أصحاب العمال .

د - الممرضون وعمال المستشفيات على أن لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال أن ينشئوا لهم جمعيات ترعى مصالحهم المشتركة (٢١٨) .

وهكذا تم التمييز بين العمال الذين لهم حق تأليف النقابات وغيرهم بناءً على رغبة الحكومة لأن بعض الأعضاء داخل مجلس النواب والسيوخ كانوا يطالبون بحرمان عمال البيوتات (الخدم) من حق تأليف النقابات بحجة أنه ليس من المعقول أن تتدخل النقابة في العلاقة بين الخادم ومخدومه وقد يلجأ الخدم إلى إعلان الإضراب وهذا لا يتفق مع العلاقات الألمانية والعادات الشرقية ، وأن السبب الذي يدعو عمال الصناعة والتجارة إلى تأليف النقابات هو حاجتهم إلى الاستقرار النفسي وحمايتهم من أصحاب العمل مع مراعاة أن عمال المصانع والشركات أرفع في مستواهم الاجتماعي من الخدم والطهاة والسائقين . وحرصاً من الحكومة على ضمان حق الخدم ومن شاكلهم أضافت الحكومة اقتراحاً يقضى بالاعتراف لهم بحق الدخول في النقابة بشرط ألا تتدخل النقابة في العلاقة بين الخادم ومخدومه ، ولذا فأننا نعتقد أن النواب قد فقدت أهميتها بالنسبة لتلك الطبقة كما أن الحكومة قد جردتهم من أهم حق من الحقوق النقابية وهو الإضراب « حيث لا يجوز لهم الإضراب وإذا قرروا الإضراب وجب حل نقاباتهم » (١١٩) .

ووفق مضابط مجلس النواب فقد تمسكت الحكومة بحق العمال الخصوصيون (الخدم - السائقون - وغيرهم) في الاشتراك في النقابة على الرغم من أن الأغلبية البرلمانية كانت تميل إلى خروجهم من النقابة وهذه نقطة تسجل للوفد وأوزير الشؤون الاجتماعية عبد الحميد عبد الحق الذي نجح بمهارة في اقناع الأعضاء بأن هذا التمييز يعد مخالفاً للدستور ولذا فالحكومة لا يمكنها الفصل بين العمال بغض النظر عن نوعية العمل ، ومما

(١١٨) القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ملحق بمضبطة مجلس النواب - الجلسة

السادسة والعشرون ٣ ، ٤ ، ٥ أغسطس ١٩٤٢ ص ١٢٠٢ .

(١١٩) مضابط مجلس النواب - الجلسة الخامسة والعشرون ٢٨ يولية

١٩٤٢ ص ١١٤٥ ، الجلسة ٢٦ ص ١٢٠٦ - ١٢١٥ .

يؤخذ على هذا المشروع أنه جرد النقابة من حق ممارسة النشاط السياسى والدينى (١٢٠) • على اعتبار أن مثل تلك النشاطات لا تدخل فى الغرض الذى انشئت من أجله النقابة ، كما أنها حرمت عمال الزراعة من الاشتراك فى تلك النقابة على اعتبار أن من حقهم تكوين نقابة خاصة بهم وكان الاولى عدم التفرقة بين العمال الصناعيين والزراعيين ومن هنا فقد فشل العمال الزراعيين فى إقامة نقابة ترعى مصالحهم وتحميهم من بطش أصحاب العمل وفى الوقت الذى قطعت فيه نقابات العمال شوطا كبيرا فى رفع مستوى العمال وحماية حقوقهم كان العمال الزراعيون يعيشون فى ظروف اجتماعية لا تتفق بأى حال والحياة الآمية ويعتقد بعض المؤرخين المعاصرين أن حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات هو خوف أعضاء مجلس النواب والشيوخ من أن عمال الزراعة قد يعمدون الى الاضراب مما يشل حركة الاقتصاد ويكون مصدر خطر على البلاد وكذلك يسرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادىء الشيوعية داخل الريف مما يؤدى الى إثارة النزاع بين الملك ومزريعيهم (١٢١) • وهذا الرأى يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة على الرغم من أن الاعضاء البرلمانيون (وهم من كبار الملاك) لم يعلنوا هذا صراحة •

لقد كان قانون الاعتراف بالنقابات مخيبا لآمال العمال حيث خضعت النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة ابلاغه عن الاجتماعات التى تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف ، كما نص القانون على أن من حق الحكومة حل النقابة اذا رأت السلطة أنها انحرفت عن الغرض الذى اقيمت من أجله ولهذا فاننا نعتقد أن الدافع وراء اهتمام الحكومة باقامة نقابة شرعية للعمال كان دافعا حزبيا فى الدرجة الاولى •

واستكمالا للملامح التشريعية العمالي فقد أصدرت الحكومة قانونا بتحديد ساعات العمل ، حيث نصت المادة السادسة من هذا القانون على أن مدة العمل الفعلية ثمانى ساعات فى اليوم أو ثمانية وأربعون ساعة فى الاسبوع ، ومدة العمل لئلا ست ساعات ، ونصت المادة السابعة على أن العمل سبع ساعات

(١٢٠) المصدر السابق •

(١٢١) د. رؤوف عباس • الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢

ص ١٦٦ •

في اليوم في الاعمال الخطرة بالصحة وخمس ساعات اذا كان العمل ليسلا .
وقد حدد القانون الاعمال الخطرة أو المصرة بالصحة فيما يأتى :

- ١ - أعمال المناجم والمحاجل .
- ب - صناعة المواد الكيماوية والمواد القابلة للانفجار والغازية .
- ج - صناعة المواد السامة أو المصرة بالصحة .
- د - شحن وتفريغ الحبوب والمواد الغذائية (١٢٢) .

وعلى الرغم من القيود التى فرضت على النشاط النقابى الا انه قد خطا خطوات هامة مع نهاية سنة ١٩٤٥ حيث كان الاتحاد الدولى لنقابات العمال قد دعا اتحادات العمال أن يرسلوا مندوبيهم في المؤتمر المزمع اقامته في باريس وسافر من مصر وفدان يمثلان اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى ، وهؤتمر نقابات القطر المصرى وأمكن توحيد الوفدين في وفد واحد حيث نوقشت مشاكل الاجور والبطالة وطرد القوات الاجنبية من وادى النيل واثار الاستعمار البريطانى على تأخر الصناعة وتفاقم المشكلة الزراعية وتقييد الحريات واستطاع الوفد المصرى أن يحصل من المؤتمر على قرار ينسد بالاستعمار في مصر (١٢٣) .

ومع الاقتراب من نهاية الحرب بدت مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة فلقد نشأت السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب العديد من المصانع التى تخدم أغراض الحرب ولما كانت على وشك الانتهاء منها فان ألوفاً من العمال الذين يعملون في هذه المصانع سوف يتعطلون عن العمل وسوف يترتب على ذلك العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة ولذا فقد اقترحت الحكومة المصرية شراء تلك المصانع وقبالت بريطانيا هذا الرأى مع تحفظ واحد وهو أن يكون للسلطات البريطانية حق نقل بعض المصانع التى يقتضى نقلها الى الشرق الاقصى (١٢٤) (حيث كانت الحرب مازال مستمرة) .

-
- (١٢٢) نص قانون تحديد ساعات العمل ، ملحق بمضبطة مجلس النواب
الجلسة الثلاثون ٧ أغسطس ص١٣٧٢ ، ١٣٧٣ .
- (١٢٣) شهدى عطية الشافعى - الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٢ ص٢٢٥
- (١٢٤) د.هيكال مرجع سبق ذكره ج٢ ص٢٩٩ .

وبصرف النظر عن الأبلغ الذى قدرته الحكومة البريطانية ثمنا لتلك المصانع أما كان لبريطانيا أن تتنازل لمصر عن تلك المصانع بلا مقابل : وهل كل التضحيات التى قدمتها مصر لبريطانيا خلال الحرب لا تعد ثمنا باهظا لتلك المصانع الصغيرة ؟

ولعل أخطر الآثار الناجمة من الحرب تلك الحركات التبشيرية والتى أخذت تنحس وسط صفوف المصريين وفى التجمعات الجماهيرية وخصوصا وسط المرضى فى المستشفيات ولقد أغفلت السلطات البريطانية أعينها عن تلك المهام الخطيرة فى الوقت الذى كانت السلطات البريطانية ترصد كل حركة فى المجتمع مما يجعلنا نعتقد بأن هذه الأنشطة كانت تدور فى إطار السياسة البريطانية .

ولعل هذا النوع من النشاط قد بدأ بصورة أكثر وضوحا داخل المدارس الأجنبية حتى كان يفرض على الطلاب حضور الدورات التى تعقد لهذا الغرض وهؤلاء الطلاب بأعداد بعض البحوث عن موضوعات ذات صبغة تبشيرية مثل سماحة المسيحية وغير ذلك من الموضوعات (١٢٥) . ومما يلفت النظر انتشار الجماعات التبشيرية وتعدد مسمياتها وكثرتها تحمل أسماء ذات طابع ديني مثل جماعة مساعدة الأيتام . وجماعة أصدقاء المرضى وغير ذلك من المسميات ولقد نجحت تقارير البوليس السياسى فى رصد تحركات معظم تلك الجماعات وخصوصا علاقتهم بسفارات دول الحلفاء فى القاهرة حيث كان زعماء تلك الجماعات يترددون على سفارات فرنسا ، وأمريكا وإنجلترا وخصوصا فى غير أوقات العمل الرسمية (١٢٦) مما يزيحنا اعتقادا بأن هذا النوع من النشاط يعد جزءا من مهام سفراء دول الحلفاء فى القاهرة وفى الوقت الذى كان الوفد يتتبع الخصوم السياسيين ويزج بهم فى السجون بلا تحقيق أو مساهمة أغضت الحكومة أعينها عن هذا النشاط الخبيث ومما يضاعف من مسئولية الحكومة أنها كانت على بينة من كل تلك التحركات مما اضطر أحد أعضاء مجلس النواب الى التقدم بسؤال الى وزير الداخلية حول ما تقوم به

(١٢٥) تقارير لبوليس السياسى ، محفظة ٤٣ ملف ١ - ١٣ وثيقة

رقم ٨٨ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٣ .

(١٢٦) المصدر السابق وثيقة ١٣٣ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٤٣ .

مستشفى هرمل بالتبشير بين المرضى من الفقراء المسلمين • ولعل أخطر ما في الامر أن الحكومة لم تكذب هذا الخبر وإنما أعلن وزير الداخلية بأن الوزارة ستخطر ادارة المستشفى بضرورة ابطال هذا النوع من النشاط (١٢٧) •

ويبدو أن طلبه الازهر كانوا من أولى القوى التي قدرت خطورة الامر ولذا فقد تقدم بعض الطلاب بعريضة الى رئيس مجلس الوزراء يلفتون نظره الى خطورة الدعايات التي تقوم بها بعض الجماعات وخصوصا وسط المدارس والمستشفيات وطلبت العريضة بفرض التعليم الدينى في المدارس وخصوصا المدارس الاجنبية (١٢٨) •

والملاحظ أن الحكومة لم تقدر خطورة الامر حيث لم تتخذ أى نوع من الاجراءات ضد تلك الجماعات ومن الصعب الحصول على احصائية تحدد حجم لانجازات التي قاهت بها تلك الجماعات نظرا للطابع السرى الذى كان مفروضا على هذا النوع من النشاط ولذا فمن الصعب الحكم على النتائج التي حققتها تلك الجماعات •

الا أن ما نستطيع أن نجزم به هو مسئولية الحكومة المصرية رتغافلها من خطورة الامر وبلا أى مساعلة •

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا أن نطرح تساؤلا : ما هى العلاقة بين كل ما تقدم وحدث ٤ فبراير ونتائجه السياسية •

ولابد من تقرير حقيقة تاريخية : أن ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ من ارباب الملك فاروق وكل من تسول له نفسه الخروج من دائرة لنفوذ البريطانى لم يكن هدفا بريطانيا وإنما يعد وسيلة لاختضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا لخدمة الدول المتحالفة •

(١٢٧) مضبطة مجلس النواب الجلسة الثانية والثلاثون ١٩ أغسطس

١٩٤٢ — قدم السؤال النائب عبد الحميد الرمالى — ص ١٤٨٧ •

(١٢٨) تقارير البوليس السياسى (مصدر سبق ذكره) وثيقة ١١٥

(سرى) •

وبلا شك فقد نجحت السياسة البريطانية في تحقيق أغراضها حيث خضع الاقتصاد المصرى لصالح الدول الحليفة .

أما من الناحية السياسية فإن تطبيق الاحكام العرفية في مصر في الوقت الذى لم تتمكن السلطات البريطانية من تطبيقه في بريطانيا ذاتها يعد نجاحا باهرا من وجهة النظر البريطانية ، وأيضا من لناحية العسكرية حيث قدمت الامكانيات المصرية لخدمة القوات المحاربة ومن هنا فقد عاشت مصر وكأنها دولة محاربة في الدرجة الاولى .

ولا يمكن الفصل بين كل ما تقدم والمتغيرات الاجتماعية ، وليس من قبيل المصادفة على سبيل المثال أن تقدم حكومة ٤ فبراير على اصدار العديد من التشريعات ذات الصبغة الاجتماعية مثل قانون النقابات ، وتحديد ساعات العمل وغير ذلك من القوانين التى سبق الحديث عنها الا لكى تقلل من حجم الآثار التى تركها هذا الحادث وسط صفوف الشعب المصرى ولذا فإنه لا يمكن الفصل بين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لان تلك المظاهر الثلاثة تعد نتاجا مؤكدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ...



الفصل الثامن

- العلاقة المصرية البريطانية على ضوء المتغيرات الجديدة

- الأطماع البريطانية في مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢

- سياسة بريطانيا •

- سياسة بريطانيا العربية •

الأطماع البريطانية في مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ :

إذا كانت معاهدة ١٩٣٦ قد وضعت شكلا محددا للعلاقات المصرية البريطانية فإن قيام الحرب العالمية الثانية يعد - من وجهة النظر البريطانية - مبررا معقولا للخروج على تلك المعاهدة ووقوع العديد من التجاوزات التي أحدثتها بريطانيا بحجة « داعى الحرب » ، وبكل التقاييس فإن ما حدث في ٤ فبراير يعد انتهاكا قانونيا لنصوص المعاهدة وتدخل في عمل يعد من أخص شئون السيادة المصرية التي قررتها المعاهدة (١) .

وعلى ضوء كل ما حدث في ٤ فبراير فقد تخطت العلاقات المصرية البريطانية مرحلة الرجوع الى نصوص المعاهدة والثوب الى مرحلة جديدة تعد في الدبلوماسية المعاصرة : شكلا من أشكال التسلط السياسى ، والذي ترتب عليه بالضرورة انتهاكا اقتصاديا وعسكريا وأخلاقيا .

والغريب في الامر أن حكومة ٤ فبراير ظلت تسوق العديد من المبررات ليس دفاعا عن سياستها فقط وإنما للدفاع أيضا عن سياسة بريطانية بحجة « تأمين الديمقراطية » (٢) وتناست الحكومة أن الاحتلال البريطاني لمصر منذ ١٨٨٢ يعد انتهاكا صارخا لبدأ الديمقراطية وأى وعود سوف تقدمها بريطانيا تعد من باب السراب الذى لا وجود له ، وتمكنت السياسة البريطانية من أن تطبق على مقدرات الشعب المصرى وتوجه لاقتصاد المصرى ليخدم أهداف الحرب مما دعا اقتصاديا بارزا كالحكتور عبد الجليل العمرى أن يقول في وصف الحالة : لقد كان الاقتصاد المصرى كبقرة ترعى في أرض مصر ولكن ضرورها كانت تحلب خارجها (٣) . وهذا ما يضاعف من اعتقادى بأن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا وإنما كان وسيلة لاختضاع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا بهدف خدمة الحلفاء .

-
- (١) محمد عبد القادر : محنة الدستور ص ١٠٤ مرجع سبق ذكره .
 - (٢) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والاربعون ٣١ مايو - أول يونية ١٩٤٣ - دور الانعقاد الثانى ص ١٨٥٠ ، ١٨٥٦ .
 - (٣) محمد حسنين هيكل : لمصر لا لعبد لناصر الطبعة الثانية بيروت ١٩٨٢ ص ٩ .

ولعل السياسة البريطانية كانت تدرك جيدا ما أصاب الوفد من جراء ٤ فبراير ولذا فقد حرصت على أن تعمق هذا المفهوم لدى الجماهير الوفدية الكاسحة ، وليس من قبيل المصادفة أن ينعم على السفير البريطاني بلقب « لورد » عقب ٤ فبراير وأن يذهب النحاس باشا مهنئا حيث استعرض مع السفير قوات من الجيش البريطاني في ميدان الاسماعيليه (٤) .

ويبدو أن النحاس قد أراد أن يناور مناورة سياسية للفت نظر الراى العام حيث تحدث شفها مع السفير البريطاني حول اشراك مصر في مفاوضات الصلح ، على الرغم من أن مصر الحرب لم يكن قد تقرر بعد الا ان الحكومة البريطانية لم تجد ما يحول دون اشراك مصر في جميع المفاوضات التي تمس مصالحها بالاضافة الى أن الحكومة البريطانية لن تتدخل اثناء هذه المفاوضات في مناقشة أى شىء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الراى مع الحكومة المصرية (٥) .

ووفقا للمعنى السابق فان الحكومة البريطانية ستبذل كل معاونتها ليتحقق لمصر أن تمثل على قدم المساواة بين جميع مفاوضات الصلح التي تمس مصالح مصر مباشرة فالتقيد ينصب على مصالح مصر المباشرة أى أنه فيما عدا مصالح مصر المباشرة لا تسعى بريطانيا حيث لا يكون هناك مبرر لكى يكون لمصر مكان في هذا المؤتمر ، وتفسيرا لهذا النص فانه من المفترض ضمنا أن يتعرض المؤتمر لمصالح مصر غير المباشرة من غير أن تكون مصر موجودة ، وأكبر مثل على هذا هو قضية السودان ، فوفقا للمبدأ السابق فان السودان يعتبر قضية مصرية غير مباشرة ولذا ستكون بريطانيا طرفا عن مصر في تلك القضية وهو ما يتعارض تماما مع حق مصر السياسى في السودان .

أما القول : بأن حكومة جلالة الملك لن تتدخل في اثناء هذه المفاوضات في مناقشة أى شىء يمس مصالح مصر المباشرة دون تبادل الراى مع الحكومة

(٤) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ٣ ص ١١٣ ،

١١٥ ، الدستور المصرى ١٥ يناير ١٩٤٣ .

(٥) مضبطة مجلس الشيوخ : الجلسة الافتتاحية ل دور الانعقاد العادى

الثامن عشر ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ ص ١٣ ، ١٤ .

المصرية • فان هذا النص لا يتفق ومصالح مصر الوطنية لأن مصر اما أن تكون وصلت الى أن تمثل في المؤتمر وهي بذلك موجودة باعتبارها عضواً فيه وهذا يمكنها من التحدث عن نفسها وابداء آرائها والدفاع عن مصالحها • واما أن تكون فشلت المساعي لاشراك مصر في المؤتمر وهنا يكون النص غاية في الخطورة لأن معناه أن بريطانيا تستبجح لنفسها أن تتحدث عن مصر وأن تتفاوض عن مصالحها المباشرة ، ومصر تقبل ذلك وتكتفى بمجرد أخذ رأيها خارج المؤتمر الامر الذي دعا أحد أعضاء مجلس الشيوخ البارزين الى القول : ان كان للحماية الخارجية معنى ، فحدثوني ، ما هو هذا المعنى اذا لم يكن أن دولة تتحدثت عن أخرى وتقضى في صوالحها (٦) •

ومزياداً من احراج الحكومة فقد اجتمعت المعارضة على ان مطالب مصر واضحة لا غموض فيها ولا تحتاج الى مؤتمرات لطلها وهي : الجلاء عن مصر والسودان وبذلك نكون قد قطعنا خطوات كبيرة لتحقيق مصالح مصر (٧) •

وعلى الرغم من أن مصر كانت تتطلع الى اليوم الذي تتحرر فيه من قيود التبعية البريطانية الا أن حكومة الوفد قد سعت لاستقدام بعض الخبراء الانجليز في مجال الاقتصاد مما كان سبباً في تفاقم حالة القلق لدى المصريين وخصوصاً وأن مصر في تلك الفترة كان لديها المجلس الاقتصادي الاعلى وهو هيئة رسمية تضم مجموعة من الخبراء الممتازين في المسائل المالية والاقتصادية ولدى مصر أيضاً اللجنة المالية بوزارة المالية ، واللجنة المالية في مجلس النواب ومثلها في مجلس الشيوخ ولدى مصر أيضاً طبقة عظيمة من رجال المال والاعمال الذين يتولون فعلاً مشروعات ومؤسسات مالية واقتصادية فهذه الهيئات وكل تلك المؤسسات سواء كانت رسمية أم غير رسمية ألا يوجد فيها من يصلح بأن تسترشد به الحكومة ؟ (٨) •

(٦) مضبطة الشيوخ — الجلسة الثانية ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٢

ص ٥٢ ، ٥٣ من كلمة الشيخ بهي الدين بركات •

(٧) المصدر السابق ص ٥٤ ، محمد بهي الدين بركات : صفحات من

تاريخ القاهرة سنة ١٩٦١ ص ١٥١ •

(٨) المصدر السابق الجلسة الخامسة والاربعون ١٥ يولية ١٩٤٣

ص ٨٦٩ من كلمة الشيخ عبد الرحمن الرافعي •

وهذا ما يدعونا الى القول بأن ادخال خبراء انجليز بحجة اصلاح الخلل في الاقتصاد المصرى بعد سياسة بريطانية قصد بها تطويع لاقتصاد المصرى وتوجيهه بما يحقق المصالح البريطانية حيث تشير مذكرات رئيس البوليس السياسى الى تعدد المطالب البريطانية وتنوعها في كل مرافق لحياة المصرية وكانت كل الطلبات تجمع في مكتب رئيس الحكومة حيث يصدر اوامره الى كل الهيئات ووضع الاهتمام البريطانى وفي كثير من الاحيان كانت تصدر الاوامر من النحاس باشا تليفونيا حتى لا يقع في حرج اذا ما بعث بالمذكرة البريطانية (٩) .

وعلى الرغم من التحالف القائم بين بريطانيا وأمريكا وحصول الأخيرة على قدر من الامتيازات التى تتمتع بها بريطانيا داخل الاراضى المصرية الا ان السفير الامريكى (كيرك) قد طلب من ايدن وبطريقة ودية محاولة كسب ود الملك فاروق وترضية خاطره بسبب ما لحقه من جراء ٤ فبراير و اضاف السفير الاهريكى بأن المعاملة الخشنة التى اختص بها الدبلوماسيون البريطانيون الخديو عباس حلمى لم تسفر الا عن تحويله الاكاره لكل ما هو بريطانى ، وعلى حد تعبير السفير الاهريكى : ان الصراع الدائر بين بريطانيا والملك فاروق يجعلنا نسير على الحبال بصورة خيالية لطيفة (١٠) .

ولعل الحكومة البريطانية في محاولة منها للوقية بين الشعب المصرى والملك فاروق فقد اشادت من خلال البيانات التى صدرت بصفة رسمية من الخارجية البريطانية بالروح المعنوية العالية ورباطة الجاش التى يبديها المصريون وخصوصا في الاوقات العصيبة (١١) . وفي الوقت نفسه فقد شككت في نوايا القصر عن اعتبار انه يأخذ موقفا مناهضا للشعب المصرى من خلال تأييده الواضح للمحور (١٢) .

(٩) مذكرات اللواء ابراهيم أمام رئيس البوليس السياسى الجمهورية
١٦ يناير ١٩٥٦ .

(١٠) الوثائق الامريكية برقية رقم ٣٤٤ من كيرك الى حكومة ١٣ ابريل
١٩٤٣ .

(١١) الاهرام ، المصرى ١١ يناير ١٩٤٣ .

(١٢) محسن محمد التاريخ السرى لمصر ص ٤١٠ .

وأخذت الصحافة البريطانية تشيد بأهمية الدور المصرى حيث كتبت
 « التايمز ٢٠ أغسطس ١٩٤٢ » تقول : ان كثيرا من الناس لا يدركون مبلغ ما
 تدعين به الجيوش البريطانية في مصر للحكومة المصرية فقد وضعت موانئ البلاد
 ومطاراتها وطرقها وكل مرافقها تحت تصرف الجيوش المتحالفة ، وقال المستر
 تشرشل حين مر بالقاهرة في رحلته الاخيرة : ان مصر ولو انها كانت لاتزال
 بلدا محايدا فليس من الحق مطلقا أن يقال انها لم تقم بدور مهم ومشرف لا في
 دفاعها عن نفسها فحسب بل في الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقسما
 عظيما نحو نهايته (١٣) »

وبالرغم من كل التصريحات التى اطلقها الساسة الانجليز والتى تشيد
 بموقف مصر وشجاعة حكومتها الا ان بريطانيا لم تتقدم بديلا مرضيا لحل
 القضية الوطنية التى بدعتها احداث الحسب ولم تفقد الحكومة المصرية
 الوسيلة التقليدية في الاشادة بمبدأ الديمقراطية التى تحارب من أجلها الدول
 المتحالفة ضد الفاشية والنازية (١٤) »

ولعل ما تعرضت له مصر منذ سنة ١٨٨٢ ما يقف دليلا على عدم صدق
 بريطانيا بصرف النظر عن مبدأ الديمقراطية أو الفاشية . ومبالغة من الحكومة
 المصرية في صدق نواياها تجاه بريطانيا فقد زج بالعديد من المصريين في غياهب
 السجون وبلا أى محاكمة ولعل هذا في حد ذاته يعد تناقضا صريحا لفكرة
 الديمقراطية وعملا بمبدأ الديكتاتورية ولذا فاننى اعتقد أن كل التصريحات
 التى اطلقتها الدوائر البريطانية كانت من باب ترضية خاطر المصريين ويبدو
 فما اعلنه المستر تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا) ما يؤكد وجهة نظرنا
 حيث أعلن : أننا مسئولون طيلة الحرب عن المحافظة على العلاقات الطيبة مع
 الدولة المصرية التى وقيناها شر اعتداء القوات الإيطالية والالمانية (١٥) »

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : مرجع سبق ذكره ج٣ ص ١٣٢ .

(١٤) الوفد المصرى ١٤/١١/١٩٤٢ ، ٩/١٢/١٩٤٢ .

(١٥) مجلة روز اليوسف ١١/٥/١٩٤٤ .

وهذا التصريح يتناقض بشكل واضح مع ما سبق أن أعلنه قشربل مرارا وهو يثنى على موقف مصر أيام المهين ، ذلك الموقف الرائع الذى لولاه لتغير مصير الحرب وتبدو تلك المناظرات فى بيان تشربل لأن لتك الحرب التى كانت تخوضها انجلترا فى الصحراء الغربية لم تكن من أجل مصر بدليل بيانات الشكر التى بعث بها عدد كبير من الساسة الانجليز والتى تشيد برباطة جأش المصريين ، فليس من المعقول أن يتولى رجل الدفاع فى بيتك ثم يشكر لانك أمثت له مؤخرته ولو أنه كان يدافع عنك لما رضى بأقل من وقوفك الى الى جانبه ؟ ولكن كان يدافع عن نفسه وهو فى بيتك وكان من واجبه أن يشكر لانك ساعدته وأمنته (١٦) • فانجلترا لم تكن تدافع عن مصر وانما كانت تدافع عن امبراطوريتها ، ومصر تستحق الشكر لاقها جعلت هذا الدفاع ممكنا بتركها أرضها وكافة مواصلاتها وتقديمها قوت يومها الى قوات الحلفاء ولم يكن هذا ممكنا الا اذا كانت هناك حكومة مصرية تتخذها بريطانيا وسيلة لتحقيق كل اغراضها ولذا فان ما حدث فى ٤ فبراير ليس أمرا عاديا وانما كان استراتيجىة بريطانية واضحة المعالم والاهداف •

ويعلق الدكتور أحمد ماهر على البيان السابق للمستتر تشربل قائلا :
افنى لا أجد مسوغا لأن يمتن على مصر لوقايتها، من اعتداء المحور لان المعاهدة المصرية البريطانية تحتم أن تشترك معنا بريطانيا فى صد الهجوم الذى يشن علينا • أما فى هذه الحالة التى لم تكن طرفا فيها فلم تكن مصر الا ميدان حرب بين بريطانيا والمحور (١٧) •

وقد علق أحد زعماء الاحزاب السياسية المعارضة بقوله : ان تصريح المستتر تشربل مسألة معروفة فى السياسة البريطانية التى كثيرا ما تلجأ الى هذه الوسيلة لاغراض سياسية ترمى اليها (١٨) •

(١٦) من بيان أحمد ماهر ردا على ما أعلن تشربل : بمجلة روز اليوسف
١٩٤٤/٥/١١ •

(١٧) مضابط مجلس لشيوخ — الجلسة الرابعة والاربعون ٨ مايو
سنة ١٩٤٤ ص ٣١٨ ، ٣١٩ ، روز اليوسف ١٩٤٤/٥/١١ •

(١٨) مضابط الشيوخ المصدر السابق — من كلمة حافظ رمضاء رئيس
الحزب الوطنى •

ولعل الغرض من إعلان تشرشل أن يقلل من الاتار السياسية التي نطمح إليها مصر مقابل وقفها بجانب الحلفاء .

وعلى ضوء كل ما تقدم يمكننا القول : لقد كان التدخل البريطاني السافر في ٤ فبراير ١٩٤٢ فرصة لكي تحقق بريطانيا كل أغراضها بما يؤدي إلى استقرار الأوضاع المصرية بهدف تطويع الاقتصاد لمصرى لخدمة الحلفاء .

وقد نجح لامبسون في تحقيق كل الأغراض أعظم نجاح كما أن ما حدث في ٤ فبراير أتاح للنحاس الفرصة لكي يحد من سطوة القصر وهيبته وهذا مما ضاعف من حدة الصراع القائم بين القوتين ، ولا يتورع النحاس من أن يقدم نقدا مريرا للملك طالبا إياه بتغيير موقفه تجاه الحلفاء . وأضاف النحاس أنه مصمم مادام رئيسا للوزراء على أن تكون مصر قاعدة آمنة مستقرة حتى يتمكن الحلفاء من تحقيق النصر مما أثار هذا الحماس سخرية الملك فاروق الذي أعلن أن بريطانيا لن تقف دائما إلى جانب النحاس فلقد خذلته سنة ١٩٣٧ . وبما أن حديث فاروق كان يحمل قدرا كبيرا من الحقيقة فلقد أجاب النحاس بأنه لا يعبا بما يفعله البريطانيون سواء أيدوه أم خذلوه وأنه يلتزم فقط بالمعاهدة وأن مهمته بسيطة للغاية وهي الحفاظ على الديمقراطية وهنا يثور الملك متهمها النحاس صراحة بأنه يتخذ من الديمقراطية وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية للغاية (١٩) .

ويبدو أن الانتصارات التي أحرزها الحلفاء وعلى كل جبهات الحرب كانت سببا كافيا لكي يبدي الملك قدرا من التعاطف مع قضية الحلفاء ولعل أحمد حسنين « رئيس الديوان » قد لعب دورا هاما في اقناع الملك بوجهة النظر تلك حتى يبدو أمام بريطانيا كأنه بديل معقول عن الوفد (٢٠) .

ولعل القصر قد قطع شوطا كبيرا في ائناع بريطانيا بالعدول عن سياستها التي تهدف إلى مناصرة الوفد إلى أقصى حد ممكن ، وبالرغم من أن الوفد قد استنزف كل إمكانياته منذ ٤ فبراير إلا أن الحكومة البريطانية اعتقادات

(١٩) وثائق الخارجية البريطانية برقية رقم ٢٧٢ من لامبسون إلى حكومته ٥ مارس ١٩٤٣ .

(٢٠) لقاء مع فؤاد سراج الدين ٨ ، ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتي للقاهرة

منها بأن لوفد قد جيى، به لاء، مهمة محددة فلابد من استثمار فترة حكمه الى اقصى حدممكن .

وتشير الوثائق الاريكية الى أن بريطانيا قد نجحت الى حد كبير في استثمار حكومة ٤ فبراير سواء في الازواض السياسية او لاقصادية ويشير نفس المصدر لى أن شعورا وطنيا قويا يسود البلاد وقد يجد^{٢١} متنفسا بشكل أو آخر قبل مرور وقت طويل على اعتبار أن الحكومة الحالية غير قادرة على التوفيق بكفاءة بين المطالب البريطانية والتسلاقل الداخلية التى تسود البلاد (٢١) .

ولعل حكومة ٤ فبراير قد أدركت الاعيب السياسة البريطانية وخصوصا بعد انتصارات العلمين ونزول القوات الامريكية في شمال أفريقيا حيث ساد الاعتقاد بأن خط الحرب قد ابتعد عن مصر الى غير رجعة مما دفع النحاس الى ان يصرح بمطالب مصر القومية مؤكداً على ضرورة الاستقلال وبذل اعظم اهتمام لحماية المصالح الوطنية الا أنه قد اعترف بأن انجلترا لم تقصر في اى وقت من الاوقات معها كان عصيبا في مراعاة اقصى احترام لاستقلال مصر يحمائتها (٢٢) .

واللاحظ على تصريح النحاس انه أراد ان يقطع على المعارضة ما تدعيه نفسها من الزعامة الوطنية ولعله كان يهدف أيضا الى أن يذكر بريطانيا بأن لوفد مايزل القوة السياسية القادرة عن التأثير في المجتمع المصرى .

وفي الوقت نفسه فان اعلانه عن الاستقلال لم يكن واضحا بل اتسم بالمزايدة حيث اعترف بأن بريطانيا قد احترمت استقلال مصر وبذلت اعظم اهتمام لحمايتها ، ولو كان النحاس صادق النية لتقدم رسميا بطلب الجلاء إذا فاننا نعتقد أن ما أعلنه النحاس لم يكن الا من باب تهينة المشاعر المتهبة قطع الطويق على أحزاب المعارضة والتي نجحت في استثمار حادث ٤ فبراير نظم نجاح .

(٢١) وثائق الخارجية الامريكية تقرر برقم ٤٨٣ من كيرك الى حكومته

٣ سبتمبر ١٩٤٣ .

(٢٢) المصرى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٣ .

وعلى ما يبدو فإن الحكومة البريطانية قد أخذت من الحرب العالمية الثانية فرصة لمزيد من السيطرة على مصر وبدأ واضحا أهمية الدور الذي لعبته مصر من خلال لصراع العالمى سواء سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا فلم يكن من العقول أن تقبل بريطانيا الخروج من مصر طوعية ولعل احدى الصحف البريطانية أدركت هذا المعنى قائلة : ان المهمة الشاقة لتي تواجه بريطانيا حاليا هي صيانة المصالح الجهورية لتي أخذتها أمانة في عنقها لحساب الامبراطورية البريطانية غير أن لاحوال قد تبدلت تبديلا تاما ولذ فان العودة الى النظام الذى كان قائما قبل لحرب هو ضمن الطرق (٢٢) .

وبالرغم من تعدد العوامل الموضوعية التي أوصلت مصر الى هذه الدرجة من التردى الا أن حادث ٤ فبراير وما ترتب عليه من أحداث يعد الاساس الذي تفجرت منه قضية الصراع والذى حمل بعدا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقد يبدو أن موقف الوفد يعد غريبا بعض الشيء حيث اتسم موقفه بالسلبية الا أن هذا الموقف لا يصعب تفسيره وانما هو يتطابق الى حد كبير مع الظروف الموضوعية والتي اتت بالوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ويتطابق أيضا مع تركيب الوفد الاجتماعى وتكوينه السياسى فبعد أن كان الوفد قائما على أساس الطبقة الوسطى بدأ كبار الملاك وأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة يحكمون قبضتهم على سياسة الوفد وبلاشك فان أول ما تهتم به تلك الطبقة هو حماية مصالحها بصرف النظر عن القضية القومية ولذا فقد اتسمت سياسة الوفد طوال وجوده في الحكم عقب ٤ فبراير بنوع من المهادنة ، أما طبقة العمال والفلاحين والطبقة الوسطى فلم يكن في استطاعة تلك الطبقات أن توجه سياسة الوفد العامة ، ولعل السبب في هذا هو ما أصاب تلك الطبقات من انقسامات وما ترتب على ذلك من اختلافات بسبب تباين وجهات النظر حول ما حدث في ٤ فبراير وما ترتب على ذلك من انقسام الوفد وخروج مكرم عبيد .

وليس في موقف الوفد مع كل هذه التناقضات غرابة فهو لم يكن حزبا عقائديا صلبا كما ينبغي أن تكون الاحزاب بل تتناهب من الانتهازية الطاحنة بين أعضائه المتناقضين مع انفسهم والتي أفقته مع ظروف الحكم في ٤ فبراير

رصيدا كبيرا من التأييد الشعبى وجعلته متخلفا عن جماهير الشعب المصرى
لعجزه عن فهم المزدون الاجتماعى للثورة (٢٤) .

ومن العوامل الموضوعية التى ضاعفت من شعبية الوفد فى البداية أنه
تأسس فى ظل الصراع الدائر ضد الاحتلال مما أكسبه مقرا هائلا من الشعبية الا
أن معاهدة ١٩٣٦ وما ترتب عليها من سياسة المهادنة ومحاولة الوصول الى
الحكم بكل الوسائل بما فى ذلك الاستعانة بالمحتل لتحقيق هذا الغرض من
أهم العوامل التى أدت الى انصراف الجماهير عن تلك المؤسسة السياسية
الوطنية .

وما أن أقيل الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حتى عاد الى موقفه التقليدى وهو
معارضة السياسة الانجليزية مما أفقده لقدرته على التأثير فى المجتمع ولا
تتنوع أحدى الصحف الوفدية فتزعم أن « الآن » هو وقت المطالبة بتحقيق
الامانى الوطنية ، وتضيف نفس الصحيفة اذا كانت بريطانيا قد شغلت فى
الماضى بمسائل الحرب شغلا حال دون أن توجه اهتمامها الى المسائل الملقة
بينها وبين مصر فان اهتمامها بمسائل السلم كمسائل بولونيا ويوغسلافيا
وغيرهما يجعلنا نعتقد أن فى امكانها أن تجد الوقت الكافى للنظر فى مطالبنا وفى
أمانينا القومية (٢٥) .

والسؤال الذى يفرض نفسه : هل لم تكن بريطانيا تهتم بمسائل مثل
بولونيا ويوغسلافيا وغيرها من فبراير ١٩٤٢ وحتى اقالة الوفد فى أكتوبر
١٩٤٤ ؟ ولذا فاننا نعجب لمواقف الوفد حينما يكون خارج الحكم وترك هذه
الغيرة فى أكفان النسيان حينما يكون داخل الحكم .

وتبدو تلك الملاحظة ليس على الوفد فقط وإنما على غيره من الاحزاب
لتنى تتولى الحكم ، حيث تتسابق ائى التسبيح بحمد لاحتلال والتقرب اليه
أما لتنى خارج نطاق الحكم فدورها التقليدى هو الزايدة وشن الحملات ضد

(٢٤) د.عاصم الحسنى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ص ١٤١ .

(٢٥) صحيفة مصرى ١٩٤٥/٣/٨ .

الاحتلال ، ولعل في حديث الدكتور أمحد ماهر ما يقوم ذليلا على هذا الاعتقاد فلقد نشرت كل الصحف بياننا خطيرا لرئيس الحكومة حول العلاقات المصرية البريطانية قال فيه : اننى اصرح بأنه اذا ما ترك الامر لنا فاننا لن نختار حليفا أو صديقا الا انجلترا ، اقر ذلك لان مصائنا الحقيقية تتفق تماما مع ما تتطلبه انجلترا من مصر وهو حماية قناة السويس وطريقها الى الشرق ، وهذا هو كل ما تريده مصر ، ولذلك لا أجد غضاضة في أن أقول ان سياستنا قائمة على التمسك بصداقة انجلترا والاعتماد عليها (٢٦) .

ومن المؤكد أن هذا التحول الغريب في سياسة الدكتور ماهر يعد تناقضا واضحا في بديهات السياسة عدها بعض أعضاء مجلس النواب تراجعا واضحا في سياسة الدكتور ماهر لأن مصر قد بذلك كل ما في استطاعتها وعلى بريطانيا أن تثبت حسن نواياها ، وأن رئيس الحكومة أحمد ماهر طالما اعترض على مسلك انجلترا مصر فما هو المقابل الذى اضطر رئيس الحكومة الى العدول عن رايه لسابق (٢٧) .

وجريا على سياسة الزايدة فقد تقدم الوفد بمذكرة للسفير البريطانى ، يولية ١٩٤٥) على غرار المذكرة التى قدمها الوفد (١٩٤٠) وهى تتناول المسائل القائمة بين انجلترا ومصر وأهمها مستقبل السودان وطلب الجلاء العسكرى عن مصر (٢٨) .

ولعل انتهاء الحرب العالمية الثانية قد ضاعف من ثقل التبعة ، لقاة على كاهل الحكومة المصرية وخصوصا بعد أن ابتعدت المخاطر عن مصر والتي كانت تعتبرها بريطانيا ذريعة تحول دون الحديث عن أى مطالب وطنية . ووفقا لاهمية تلك القضية فقد تقدم أعضاء مجلس النواب المصرى الى رئيس

(٢٦) السياسة الكتلة المصرى ، الدستور ١٩٤٥/٢/٨ .

(٢٧) مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد الرابع - ٧ فبراير ١٩٤٥ ص ٣٣٠ .

(٢٨) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ص ٨٣ .

الوزراء بخصص موقف لحكومة ازاء تعديل معاهدة ١٩٣٦ وعن الخطوات
التي اتخذتها في هذا السبيل (٢٩) .

ويعد تصريح محدود فهمي النقراش في هذا الصدد اول تصريح من
مسئول رسمي يلخص مطالب مصر القومية حيث أعلن ان لم يعد هناك أى
سبب يحول دون جلاء القوات الاجنبية عن مصر ، وأن وحدة وادى النيل
بمصره وسودانه تتفق وصميم رغبات أبناء الوادى جميعا (٣٠) .

وبالرغم من أهمية هذا التصريح الا أنه لم تولكه أية خطوة عملية
لتحقيق هذا الغرض مما حدا ببعض أعضاء مجلس النواب الى اتهام الحكومة
صرامة بالتقصير لأنها لم تفتح بريطانيا في أمر تعديل المعاهدة وتساءل أحد
النواب : هل قام الجانب البريطانى بتنفيذ ما قيده به المساعدة من قيود
ضئيلة الى جانب المكسب الضخم الذى حصل عليه ؟ لم نر الى الآن رئيسا
واحدا من رؤساء الحكومات جابه رأى العام بأمر تتدخل لانجليز في شئوننا
الداخلية واذا أردتم أمثلة على هذا التدخل فلعل أبرزها جميعا هو ذلك الحادث
الذى روع البلاد يوم أن ذهبت الدبابات الانجليزية الى أعز مكان عند
المصريين كى تقدم انذار غاشما (٣١) .

ولعل طرح قضية لعلاقات المصرية البريطانية للمناقشة أمام البرلمان
المصرى قد فجرت قدرا كبيرا من الغضب داخل نفوس الاعضاء ويبدو أنها كانت
فرصة للنيل من معاهدة ١٩٣٦ على اعتبار أن المتحمسين لها قد اعتقدوا أنها
ستحول دون تدخل بريطانيا في الشؤون المصرية (٣٢) .

الا أن الواقع العملى قد أكد عكس هذا المفهوم حيث تدخلت السلطات
البريطانية في سن العديد من التشريعات التى تتعلق بالجيش والاقتصاد
وتعيين الوزراء أو لقاتهم ولعل أهم التشريعات التى تدخلت فيها السياسة

(٢٩) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٦ ، ٧ أغسطس

١٩٤٥ ص١٦٢٥ دقلم السؤال النائب نور الدين طراف .

(٣٠) نفس المصدر السابق ص١٦٢٥ .

(٣١) نفس المصدر ص١٦٢٦ .

(٣٢) المصرى ١٠/٢٠/١٩٣٧ .

للسياسة البريطانية أن لا يسفير البريطانى قد حال دون صدور قانون محاكمة الوزراء وهو الذى حال أيضا دون صدور قانون التجنيد الإجبارى وهو الذى لم يوافق على قانون إجبار الشركات على استعمال اللغة العربية (٢٢) .

وتبدو الامور أكثر غريبة اذا ما علمنا أن مصر قد انضمت الى اتفاقية التعمير (١٩٤٣) وبمقتضاها تساهم مصر بـ ١٪ من دخلها القومى للمساهمة فى إعادة تعمير الدول التى دمرها الحرب (٢٤) .

وبالرغم من التوضيحات التى قدمها الشعب المصرى طوال سنوات الحرب الا ان السياسة البريطانية الماكرة اخذت تسوف وتماطل وعلى الفور برزت المسألة الوطنية على سطح الحياة السياسية فى مصر ولم يمض وقت طويل حتى أدركت الجماهير المصرية أن حكومة النقرشى تسوف وانتشرت بين الناس عبارة « سياسة الصمت » التى تتبعها الحكومة ولما تحرك النقرشى لم يجد قولا يردده الا أنه ينتظر « الوقت المناسب » فاطلقت عليه الجماهير والصحف « رجل الوقت المناسب » (٢٥) وزادت لهجة المطالبة وانتشر السخط وبدأت المظاهرات الشعبية تملأ الشوارع وتردحت هتافات عداوية ضد الاحتلال والحكومة . ولما ضاقت من إحراج الحكومة ودفعها الى التحرك ضمن حدود غير مجدية حيث أرسلت الى الحكومة البريطانية مذكرة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ذكرت فيها أن انتصار الحلفاء فى الحرب يجعل الكثير من أحكام معاهدة ١٩٣٦ لا مبرر لها ثم ذكرت أن وجود القوات الأجنبية فى مصر يجرح الكرامة الوطنية ولا يستطيع الشعب المصرى الا أن يفسره بأنه دليل محسوس على الريبة ، وأن لحكومة البريطانية ذاتها لا تجد مبررا لها ثم طالبت المذكرة فى نهايتها بتحديد موعد قريب لكى يذهب وفد مصرى الى لندن للمفاوضة فى إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ (٢٦) .

(٢٣) مضابط مجلس النواب - الجلسة الرابعة والثلاثون ٧ أغسطس ١٩٤٥ ص ١٩٣٨ .

(٢٤) المصدر السابق - الجلسة الثالثة - دور الانعقاد غير العادى ١٥ أكتوبر ١٩٤٥ ص ٥٤ .

(٢٥) المصرى والكتلة ، اللواء الجديد ٢ نوفمبر ١٩٤٥ .

(٢٦) نص المذكرة : الاهرام ، المصرى ، السياسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٥ .

وتلكا الرد البريطاني أكثر من شهر ثم جاء، في ٢ يناير ١٩٤٦ ليقول :
ان المبادئ الأساسية التي قاهت عليها المعاهدة البريطانية المصرية سلبية في
جوهرها وأن سياسة حكومة جلالة الملك أن تدعم بروح الصراحة والود
والتعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية
في أثناء الحرب ١٩١٤-١٩١٨ وأضاف الرد البريطاني أن الحكومة البريطانية
لديها الاستعداد لاعادة النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة على ضوء
تجاربه المشتركة (٣٧) .

وعلى اثر اذاعة مذكرة الحكومة البريطانية تبين للرأى العام مبلغ سوء
نية الانجليز نحو مصر واصرارهم على ابقاء معاهدة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات
بين بلدين ، وكان انتهاء الحرب العالمية الثانية والتضحيات الباهظة التي
قدمها الشعب المصرى ، وعلان ميثاق الاطلنطى ، والحريات الاربع والمبادئ
الحديثة التي قررها ميثاق الأمم المتحدة كل أولئك لم يغير من سياسة الانجليز
الاستعمارية حيال مصر وهما تدخل الحركة الوطنية المصرية دورا جديدا وهما
يتفق وأهمية تلك المرحلة الراهنة .

سياسة بريطانيا العربية :

ولقد كان من بين الدوافع التي حدثت ببريطانيا الى ارتكاب حادث
٤ فبراير ١٩٤٢ هو رغبتها في فرض حكومة مصرية تتمتع بثقتها وخصوصا
عندما تدهور موقف بريطانيا العسكرية في ميادين اوربا والشرق الاوسط ،
ونظرا لأهمية موقع مصر الاستراتيجى باعتبارها من أهم قواعد بريطانيا
العسكرية في الشرق الاوسط ، وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تفكر في اعداد
خطةها II بعد الحرب ولما كان اساس هذه الخطة يدور حول أحكام سيطرتها
على الشرق الاوسط الذى صار مركز الثقل في السياسة العالمية ، كان من
الضرورى لبريطانيا أن تطمئن الى اخلاص الحكومة للقائمة في مصر
حتى يمكن أن تتعاون معها في تنفيذ هذه الخطة .

(٣٧) مضابط مجلس النواب - مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى

٢٨ يناير ١٩٤٦ ص ٨٤٥

ونشرت احدى الصحف البريطانية فصلا تحت عنوان « اعادة بناء الشرق الاوسط » اشارت فيه الى ان حماية المصالح الجوهرية في الشرق الاوسط ضرورة بريطانية تحتتمها حاجة الامبراطورية ، والامل الوحيد في نجاح تلك الفكرة هو انشاء هيئة سياسية مستقرة الدعائم في الشرق الاوسط ، تكون مهمتها لتعاون على صيانة المصالح البريطانية ، وليست هناك وسيلة مختصرة توصلنا الى اعادة بناء الشرق الاوسط الا اذا عولجت اسباب القلق وعدم الاستقرار (٢٨) .

ولعل هذا التصور الذى اشارت اليه الصحيفة البريطانية قد سبق العديد من الدراسات البريطانية وأخذت السياسة لبريطانيا تعمل على تنفيذ خطتها مدفوعة في ذلك أولا وقبل كل شئ الى تحقيق مصالحها الخاصة وليس من قبيل المصادفة عودة النحاس باشا الى الحكم في ٤ فبراير وقيام نوري السعيد في الحكم بالعراق في أكتوبر ١٩٤١ عقب تمكن بريطانيا من اخماد ثورة رشيد على الكيلاني ، ولا عجب ان يكون النحاس ونوري السعيد الداعين الرئيسيين للوحدة العربية فقد حصل كل منهما على منصبه نتيجة التدخل البريطاني وكان كلاهما طموحا في أن يرفع من مركزه بالحصول على شهرة عن طريق اتخاذ سياسة في مجال أوسع وعلى ذلك كان من المناسب أن يعتقد كلا منهما فكرة الوحدة العربية التي يرجع الالهام بها الى بريطانيا (٢٩) .

ولما كانت بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسة لذا كان من الضروري وجود حكومة مصرية محالفة لبريطانيا ، ولعل رغبة بريطانيا في تحقيق هذه السياسة قد تطابقت الى حد كبير مع مصالح الوفد والذي كان يسعى الى تحقيق لاجاز عربي يعوض بعضا من شعبيته التي افتقدها عقب ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد شهدت فترة ما بين الحربين تفتحا في الوعي العربي ونضجا سياسيا كبيرا أدى الى قيام عدة ثورات تزداد في مختلف البلاد

(٢٨) السياسة المصرية الاولى من ديسمبر ١٩٤٤ نقلا عن صحيفة « التيمس » البريطانية .

(٢٩) مذكرات حسن يوسف وكيل الديوان الملكي ص ١٩٥ ، أحمد طربين : الوحدة المصرية ص ٢٥٠ .

العربية بالاستقلال (٤٠) ، وتعلن سخطها على الاستعمار ومحاولات تقسيم
الامة العربية وخاصة عقب معاهدة لوزان ١٩٢٣ والتي قررت توزيع الممتلكات
العثمانية العربية بين مناطق نفوذ فرنسية وأخرى بريطانية ، وتعد قضية
فلسطين محور العديد من اللقاءات والثورات لتقى اتاحت الفرصة لتجسيد
وحدة مصير الامة العربية . وتبادل الرأي في المصالح المشتركة وأهمية العمل
العربي الموحد وزاد لشعور بالروح لقومية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية
(سبتمبر ١٩٣٩) مما دفع البعض الى التفكير في لقامة نوع من الاتحاد
بين الشعوب العربية في الوقت الذي كان العالم العربي يشهد دعايات دول
المحور بتأييد الامانى العربية في التحرر من النفوذ الاجنبى . وتصريحات
الحلفاء المضادة التي تبشر العرب بتحقيق آمالهم في قيام وحدة اوثق
بين شعوبهم (٤١) .

ولعل كل هذه الاحداث قد دفعت بريطانيا الى ان تصدر في ٢٩ مايو
سنة ١٩٤١ على لسان وزير خارجيتها انطونى ايدن تصريحاً تعلن فيه
تأييدها لامانى بعض المفكرين العرب في قيام وحدة بين شعوبهم ، وأنها
لذلك ستؤيد تأييداً كاملاً أى مشروع ينال اجماع العرب في هذا الشأن (٤٢) .

وعلى اثر هذا التصريح نشطت الصحف المصرية والبريطانية الى نشر
العديد من المقالات والآراء الداعية لاقامة اتحاد فيدرالى عربى شبيه بنظام
الولايات المتحدة الامريكية (٤٣) .

(٤٠) أهمها على سبيل المثال ثورة مصر الشعبية سنة ١٩١٩ ، وثورة
العراق سنة ١٩٢٠ ، وثورة سوريا ولبنان سنة ١٩٢٥ وثورة
فلسطين الاولى سنة ١٩٢٠ ثم ثورتها . الثانية ١٩٣٦ ، ثورة المغرب
ضد الظلم الفرنسى والاسبانى وثورة ليبيا ضد الاستعمار الايطالى
١٩٢٣ .

(٤١) لوكاز ميرزويك المانيا الهتلرية والمشرق العربى ص٢٤٤ دوفيد
شهاب : المنظمات الدولية القاهرة ١٩٧٦ ص٤١٧ .

(٤٢) مارسيل كولومب : مرجع سبق ذكره ص٢١٢ ، دوفيد شهاب .
المنظمات الدولية ص٤١٧ مذكرات حسن يونس ص١٩٥ .

(٤٣) الاحرام الاول من يونية ١٩٤١ ، المصرى والسياسة ٢ يونية ١٩٤١

ويبدو أن بريطانيا كانت تهدف من وراء هذا التصريح الى عدة أمور من أهمها :

أولاً : القضاء على ما بقي لتركيا من نفوذ من منطقة لشرق الاوسط .

ثانياً : أن تتزعم بريطانيا حركة الوحدة العربية من خلال القاهرة أو بغداد وكانت تطمح في أن يتزعم نوري السعيد الوحدة العربية .

ثالثاً : امتصاص غضب الامة العربية عن طريق بعض الوعود التي تتفق الى حد كبير مع آماني العرب ويلاحظ أن اهتمام بريطانيا بفكرة الجامعة العربية قد سبقتها عدة دعوات من بعض المفكرين لعرب وكان الهدف من وراء مثل ذلك الدعوات ايجاد جبهة متحدة ومترابطة ضد خطر الصهيونية في فلسطين (٤٤٢) وعندما وجدت بريطانيا أن مصالحها تتطابق مع تلك الدعوة فانها لم تفعل سوى أن جعلت سياستها تتفق مع الرغبة العربية ، فلقد كان الشغل الاول لبريطانيا في تلك الفترة هو أن تسترد تعاطف العرب في وقت كانت توشك كل الدول العربية على أن تنفض يدها من سيرها في فلك بريطانيا حين كانت ثورة العراق قد أخمعت وكانت القوات الألمانية على أبواب مصر تهددها وتنشر الرعب والقلق في نفوس الكثيرين وكانت الدعاية الألمانية في أوج عظمتها ، ومن هنا كانت السياسة البريطانية تبحث عن فكرة جديدة لتجمع بها شمل العرب ولعلها قد وجدت في فكرة الجامعة العربية ما يتفق ومصلحتها الاستراتيجية .

وليس هناك ما يؤكد بأن فكرة للجامعة العربية قد حققت أطماع بريطانيا بل ثمة دلائل تشير عكس ذلك الامر الذي دعا أول أمين للجامعة العربية (عبد الرحيم عزام) الى الاعتراف بأن فكرة الجامعة العربية قد خرجت من لندن حيث كان البريطانيون يريدونها أداة تعمل في خدمة مصالحهم

الاستعمارية الا اننا قد نجحنا برغم كل الحساسات والمؤامرات في أن تصبح الجامعة العربية أداة تعمل في خدمة العرب (٤٥) .

وعلى الرغم من التصريح الذى اطلق به انطونى ايدان (مايو ١٩٤١) وما واكبه من ردود فعل لدى الساسة والمفكرين العرب الا ان الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ الا في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ أى بعد عام كامل من المجيء بحكومة ٤ فبر اير وبعد أن تاكدت بريطانيا من أن نورى السعيد لا يحظى بقدر من الشعبية وسط العالم لعربى وأن النحاس قد تمكن من السيطرة على الموقف وخصوصا بعد أن بدت قضية الصراع الدولى وكأنها مسألة وقت فقط وانفتح باب الامل أمام الحلفاء .

وفي ٢٤ من فبراير ١٩٤٣ أكد « أنطونى ايدن » أمام مجلس العموم البريطانى مرة أخرى أن دولته تنظر بعين العطف الى أى حركة تعزز الروابط الاقتصادية والثقافية بل والسياسية بين العرب وأن الخطوة الاولى لتحقيق أى مشروع فى هذا الشأن يجب أن تصدر عن العرب انفسهم (٤٦) .

ولذا كان تأييدا بريطانيا وهى الدولة الاستعمارية ، لقيام اتحاد بين الدو العربية . يبدو غريبا ، فلاشك أنها قامت بهذه الخطوة ادراكا منها للتطور التاريخى الحتمى للامة العربية ، وفى محاولة منها لارضاء العرب وكسب ودهم من ناحية وعلى امل السيطرة على مثل هذا الاتحاد أو توجيهه مستقلا من ناحية أخرى .

ولم يمض أكثر من شهر على تصريح « ايدن » حتى تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ المصرى بسؤال الى رئيس الحكومة عن موقف الحكومة المصرية من تصريح وزير خارجية بريطانيا بخصوص لاتحاد الامة العربية . وتقدم وزير الحل « محمد صبرى ابو علم » بالنيابة عن رئيس للوزراء

(٤٥) مذكرات عبد الرحمن عزام أول أمين لجامعة الدول العربية للطبعة الاولى القاهرة ١٩٧٧ ص ١٣ .

(٤٦) للمرجع السابق ص ١٤ ، د. احمد فؤاد مصطفى : العلاقات المصرية الانجليزية ١٩١٤ - ١٩٥٣ . رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ٢٥٧ ، د. مفيد شهاب المنظمات الدولية ص ٤١٧ ، مذكرات حسن يونس ص ١٩٥ .

ليستنى بتصريح أشار فيه : أنه منذ أن أعلن المستر آيدن تصريحه قامت الحكومة المصرية بالتفكير في الموضوع طويلا ورات أن الطريقة المثلى التى يمكن أن تصل الى غاية مرضية هى أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع وأن تخطو خطوات رسمية في هذا السبيل : وتفكر الحكومة المصرية في أن تتبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل لاستطلاع آراء الحكومات العربية ثم الدعوة لعقد مؤتمر في القاهرة تدعى اليه كل الزعامات العربية لإكمال بحث الموضوع (٤٧) .

ولما كانت الحكومة البريطانية حريصة على أن يكون لها السبق في تلك المبادرة فقد أبلغت سفيرها في القاهرة « اللورد كيالن » تطلب اليه أن يتحدث مع النحاس باشا وأن يحثه على بذل جهد أكبر في هذا الموضوع : وكذلك أرسلت برقيات مماثلة الى ممثلى بريطانيا في كل العواصم العربية (٤٨) .

وعلى ضوء كل ما تقدم فإن بريطانيا قد اختارت مصر لتكون محور هذه السياسية على اعتبار أن وجود حكومة مصرية صديقة لبريطانيا سوف يترتب عليه نتائج هامة بالنسبة للمصالح البريطانية ولعل عقد المعاهدة المصرية ١٩٣٦ كان أساسا لمحاولة العمل المشترك بين الحكومتين المصرية والبريطانية في حل القضايا العربية المختلفة وخصوصا بعد المجئ بالوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ لأن بريطانيا كانت تعلم أن سياستها العربية اذا رسمت بالاتفاق والتفاهم مع حكومة صديقة فسوف تحظى رضا وقبولا أكثر ليس في مصر وحدها وإنما في كل الاقطار العربية لاسيما اذا كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول العربية كلها وهى أوفرها نصيبا في مضمار التقدم والثروة (٤٩) .

وبالرغم من أن فكرة الجامعة العربية قد خرجت من لندن وبشهادة

(٤٧) مضابط مجلس الشيوخ — الجلسة العشرون ٣٠ مارس ١٩٤٣ ص ٣٤٥ .

(٤٨) مذكرات عبد الرحمن عزام أول رئيس لجامعة الدول العربية ص ١٤ ، لقاء مع فؤاد سراج الدين ١٢/١١/٨٢ .

(٤٩) مذكرات عبد الرحمن عزام ص ١٤ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٩٦ ، د. مفيد شهاب ص ٤١٧ د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - مرجع سبق ذكره ص ٤٩ ، أحمد طربين الوحدة العربية ص ٢٥٠ .

النحاس باشا نفسه (٥٠) الا انه وجد أخيراً من ينفي هذه الحقيقة اعتقاداً منه بأن بريطانيا لم يكن من مصلحتها جمع كلمة العرب في صعيد واحد ولأن الجامعة العربية ستكون قوة متحدة في مواجهة الأطماع البريطانية في المنطقة وهذا ما يتناقض بالضرورة مع مصالح بريطانيا (٥١) .

وعلى الرغم من أهمية هذا الرأي الا أن التفسير الطمى وفق تطور الأحداث السياسية يحتم علينا عدم لآخذ بظواهر الأمور ، وانطلاقاً من هذه المقولة المتواضعة فاننى لا أميل الى الرأي السابق لأن بريطانيا اذا كانت تقدر خطورة جمع العرب في هيئة واحدة فان الاخطر من ذلك هى حالة الاستياء العام والتي كانت منتشرة في كل الاقطار العربية وخصوصاً في مصر والمشرق . وتصورت الحكومة البريطانية أن مجرد التلويح بمثل هذه الفكرة سيقطل من حجم الكراهية الشديدة ضد بريطانيا والتي تعم أقطار الوطن العربى ، ولما كانت للحكومة البريطانية تعلم جيداً أن الهيمنة العسكرية التى فرضتها على معظم أقطار الوطن العربى لم تتناسب والمرحلة الجديدة فكان من الضروري التفكير في وضع سياسة جديدة تتفق وما أحدثته الحرب من أفكار وآمال جديدة وبدلاً من أن تشتت بريطانيا جهودها مع العديد من الحكومات العربية فان الوضع الجديد سيمكنها من تحقيق أهدافها لكن بشكل جيد وبأسلوب جديد بأسلوب مغاير الى حد كبير للأساليب البريطانية السابقة واذا كانت جامعة الدول العربية قد شفضت يدها من التبعية البريطانية بعد ذلك في محاولة لخلق شخصية مستقلة تتفق مع مصالح كل الاقطار العربية فان هذا لا ينفي أن بريطانيا كانت صاحبة الفكرة الاولى منذ البداية .

ووفقاً للمصالح البريطانية والتي كانت تمثل المعيار الاول في السياسة البريطانية فان هناك العديد من الاعتبارات التى دفعت السياسة البريطانية الى المضي في هذا الاتجاه ففى عام ١٩٤٢ بدأ تول نوع من التحالف بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الامريكية ودعمت شركات النفط الامريكية

(٥٠) مضابط مجلس الشيوخ — الجلسة العشرون ٣٠ مارس ١٩٤٣

ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٥١) لقاء شخصى مع، فؤاد سراج الدين ١٢/١١/١٩٨٢ جاردن سيتى

القاهرة .

ودعمت شركات النفط الامريكية مراكزها في السعودية كما كانت بريطانيا
تقدر خطورة الوجود السوفيتي وخصوصا في ايران ولم يعد الموقف في الشرق
الاوسط يتشكل وفقا للصراع بين المعسكر الفاشي وأعدائه وانما وفقا
لتضارب المصالح بين الثلاثة الكبار - أمريكا ، بريطانيا ، الاتحاد السوفيتي
- وفي ظل الموقف الجديد قام البريطانيون بمحاولات لانشاء كتلة عربية
موجهة ضد الاتحاد السوفيتي من الناحيتين السياسية والعسكرية وضد
الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية (٥٢) .

ولعل هذا المعنى لم يكن خافيا على السياسة الامريكية. حيث اشار
السفير الامريكي في إحدى برقيات الى حكومته من أن المخابرات البريطانية
تتابع كل اعمالنا في محاولة منها للموقف على أدق الخطوات التي تتعلق
بالعلاقات الامريكية العربية (٥٣) .

وليس من قبيل المصادفة أن تتدخل بريطانيا بكل ثقلها لانهاء الوجود
الفرنسي في كل من سوريا ولبنان وانما لكي يتم لها السيطرة السياسية
والاقتصادية على مدين القطرين وفقا للسياسة البريطانية الجديدة في اطار
الجامعة العربية ولعل في وجود مصطفى النحاس ، ونوري السعيد ، والامير
عبد الله مما يساعد بريطانيا على تحقيق اغراضها الاستراتيجية .

ويبدو أن بريطانيا قد تأكدت من أهمية التضامن العربي بعد نجاح فكرة
مركز تموين الشرق الاوسط في السنوات الاولى من الحرب حيث كان لبريطانيا
السيطرة الكاملة على هذا المركز وتمكنت من تطويع اقتصاد العالم العربي
لخدمة الحلفاء (٥٤) .

لكل هذه الاعتبارات السابقة كان يصعب على الحكومة البريطانية ان
تحقق اهدافها لو لم يكن على رأس الحكومة المصرية شخصية مثل مصطفى

(٥٢) لوكازميرزويز : ألمانيا الهتلرية والشرق العربي ص ٤٠١ .

(٥٣) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٢٢٥ من كيرك الى حكومته

٤٨٢

(٥٤) لوكازميرزويز . للانيا الهتلرية والشرق العربي ص ٤٠١ .

النحاس والذي يستند الى قاعدة جماهيرية تمثل غالبية الشعب المصري ، ولما كانت مصر بمثابة العمود الفقري في خطط بريطانيا السياسية والعسكرية والاقتصادية في هذه الفترة فكان من الضروري قيام حكومة وطنية في مصر تستطيع ان تعتمد عليها بريطانيا وتحظى بمساعدتها ومن أجل ذلك اجبر السفير البريطاني الملك فاروق في ٤ فبراير ١٩٤٢ كي يأتي بحكومة الوفد الى دست الحكم كما اشرنا فقد كان مركز بريطانيا في ميدان الشرق الاوسط يواجه عواصف سياسية وعسكرية في وقت عمت الازمة الاقتصادية الخائفة بلدان الشرق الاوسط وساهمت في احراج مركز بريطانيا واذا اضيفت هذه الازمة الثقيلة الى الاعباء السياسية والعسكرية اتضح لنفاذ الهوة التي انحدر اليها مركز بريطانيا وبلغ حاجتها الى حليف ومعين يخفف عنها اعباءها المتباينة بهدف تنسيق سياستها في الشرق الاوسط بحيث تتعامل مع دول المنطقة من مركز واحد وان لم يستطيع هذا الحليف ان يدارب الى جانبها فلا أقل من ان تآمن جانبه (٥٥) .

ويبدو أن الملك عبد العزيز آل سعود كان من المعارضين لفكرة الجامعة العربية منذ البداية ، حيث كان يعتقد أن اقتراح مستر آيدن بانشاء هذه الجامعة يثير الشك في نوايا الانجليز (٥٦) .

وتشير الوثائق الامريكية الى ان الحكومة البريطانية قد بذلت قذرا كبيرا لاقتناع العامل السعودي بالعول عن رايه وخصوصا أن الامام يحيى حميد الدين و ملك اليمن ، قد التزم بالخط السياسي الذي يبيده العامل السعودي (٥٧) .

واعتقد أن محاولات النحاس باشا لاقتناع الملك عبد العزيز آل سعود

(٥٥) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٤٤ من كيرك الى حكومته
٢٧ سبتمبر ١٩٤١ .

(٥٦) مذكرات سعد ارحمن عزام مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ .

(٥٧) وثائق الخارجية الامريكية برقية رقم ٣٣١ من كيرك الى حكومته
١٧ مارس ١٩٤٣

بفكرة الجامعة العربية (٥٨) . كانت في اطار المحاولات البريطانية المبذولة حتى تاتى الفكرة وكانها مبادرة عربية خالصة .

واستنادا على ثقة بريطانيا في النحاس باشا فقد كثف من نشاطه لتبديد المخاوف التي ايداعها العامل السعودي عن طريق اقناع الملوك والرؤساء العرب بهذه الفكرة وكان من الطبيعي أن يثير هذا النشاط مخاوف الفرنسيين الذين كانوا على علم بمحاولات بريطانيا انشاء حلف عربي اشغاية منه في رأى فرنسا سلخ سوريا ولبنان عن نطاق الادارة الفرنسية (٥٩) .

ووفقا لسياسة النحاس باشا تجاه الجامعة العربية فاننا نعتقد أنه كان من الاولى على الحكومة المصرية أن تطلب من بريطانيا تحديد موقفها من الاحتلال المسمى مصر وضرورة وجود ضمانات كافية تلزم بريطانيا بالخروج من الاراضى المصرية عقب انتهاء الحرب مقابل التعاون معها في سياستها العربية ، فلو أن النحاس قد عمل على توحيد الصفوف في مصر لاستطاع بغير شك أن يخدم البلاد أعظم خدمة ولخدمت مصر القضايا العربية في سائر الاقطار باكثر مما افادتها الجامعة العربية . غير أن النحاس قد وقف موقفا سلبيًا من بريطانيا فيما يتعلق بالمطالب المصرية ، فضلا عن أنه ذهب في مساعدتها خلال الحرب الى أبعد مدى كما أنه ذهب في سياسته الحزبية الى درجة أدت الى زيادة الانقسام والفرقة بين القوى الوطنية المصرية مما فوت فرصة قيام جبهة مصرية متحدة ، ولعل للنحاس ظل يحمل لبريطانيا دينا كبيرا في عنقه طوقته به لسياسة البريطانية منذ فبراير ١٩٤٢ ، وفي الوقت الذي كان يبذل من المساعي لحصول كل من سوريا ولبنان على استقلالهما كانت مصر تعاني أشد القوانين العسكرية واقساها مما يجعلنا نعتقد بأن محاولات النحاس لحصول سوريا ولبنان على استقلالهما لم يكن بهدف خدمة القضية العربية بقدر ما كان للسياسة البريطانية الماكرة لان سلخ سوريا ولبنان عن الإدارة الفرنسية ودخولهما في حلف عربي ما يتيح لبريطانيا تحقيق غرضين

(٥٨) مذكرات عبد الرحمن عزام مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ احمد طربين
الوحدة العمة ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٥٩) احمد عره مروزة : الوحدة العربية بيروت ١٩٥٧ ص ١٢٧ .

أولهما : خروج فرنسا من الشرق الاوسط نهائيا وهو امل طالما رواد السياسة البريطانية .

ثانيهما : ان دخول سوريا ولبنان في حلف مع بقية الاقطار العربية يربطهما بمجلة السياسة البريطانية (١٠) .

وفي يولية ١٩٤٣ اتخذت مصر المبادرة العملية ببدء المباحثات لاولى وجاء الى القاهرة كل من نوري السعيد رئيس وزراء العراق وتوفيق ابو الهدي رئيس وزراء الاردن والشيخ يوسف ياسين ممثل المملكة السعودية وسعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان والسيد حسين الكبيسي مفوض اليمن واستمرت المباحثات حتى فبراير ١٩٤٤ وكانت مباحثات مضمينة بسبب الخلافات العديدة وتباين وجهات النظر بين الدول العربية ، وكانت العراق

كل من سوريا ولبنان وشرق الاردن في دولة واحدة ، وأن تشكل هذه الدولة للجديدة مع العراق اتحادا فيدراليا تستطيع بقية الدول العربية ان تنضم اليه فيما بعد ، لكن هذا المشروع قد اصطدم بمعارضة علنية من جانب كل من مصر والسعودية على اعتبار أن أي مشروع لا يحظى بموافقة مصر ولا يخلع عايتها الزعامة العربية فسوف يحكم عليه بالفشل (١١) .

ولذا فقد فشل كل من مشروع سوريا الكبرى الذي خطط له الملك عبد الله أثناء الحرب ومشروع انهلال الخصيب الذي خطط له نوري السعيد وكان كلا المشروعين يهدفان الى توحيد آسيا العربية باستثناء شبه الجزيرة العربية بالإضافة الى استبعادها لمصر ومحاولتها عزلها عن التيارات السياسية في المشرق العربي ، وبعد العديد من المفاوضات (التي تخرج عن موضوع دراستنا) تمكنت اللجنة التحضيرية من توقيع ما عرف « ببروتوكول الاسكندرية » أكتوبر ١٩٤٤ (١٢) .

(٦٠) مارسيل لوكومب مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ ، ٢١٤ .
(٦١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مرجع سبق ذكره ص ٤٩ ، مذكرات حسن يوسف ص ١٩٧ .

(٦٢) أحمد الشقيري ، م ترى متى : الاهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية ببيروت ١٩٥٣ ص ٢٣ .

وهكذا تشكلت الجامعة العربية والتي عملت بريطانيا على اخراجها الى حيز الوجود والتي كانت من صنع السياسة البريطانية (١٢) .

ويبدو أن مشروع جامعة الدول العربية كان يختلف تماما عن تلك الفكرة التي جاء بها نوري السعيد والتي لم تكن تتطابق الى حد كبير مع المصالح البريطانية ، لان مشروع الجامعة العربية والذي وافقت عليه بريطانيا قد ضم مصر بطريقة مباشرة بعكس مشروع نوري السعيد والذي تركها خارج المشروع وترك لها حرية الدخول من عنده ولعل هذا لا يتفق مع الخطة البريطانية الراهية الى جعل مصر محور هذه الفكرة بثقلها السياسى والاقتصادى والبشرى والجغرافى والتاريخى الخ .

وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن كلا من المشروعين كان نوعا من الصراع بين مصر ولعراق على زعامة الامة العربية . بالاضافة الى أن المشروع الذى وافقت عليه بريطانيا بل وابتكرته (الجامعة العربية) بضم اكبر عدد ممكن من دول هذه المنطقة ، وهكذا نجحت بريطانيا فى تحقيق سياستها العربية كما نجحت فى تحقيق الاهداف التي رمت اليها من وراء أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ على اعتبار أن المجيء بحكومة وفدية يعد ضرورة بريطانية بهدف تفسير بنود

معاهدة ١٩٣٦ بما يتفق مع المصالح البريطانية . وعلى ضوء كل ما تقدم تبدو الظروف والملايسات التي دفعت الحكومة البريطانية كي تضرب بمعاهدة ١٩٣٦ عرض الحائط وأن تتدخل تحخلا سافرا فى السياسة الداخلية المصرية وعلى ما اعتقد فان بريطانيا لم تغامر بسمعتها فى ٤ فبراير جزافا أو لمجرد ارضاء الوفد لان قيام حكومة وفدية أو غيرها لا يعنى بريطانيا فى شيء بقدر عنايتها بمآربها واهدافها طبقا للاستراتيجية التي اختطتها لنفسها ليس فى مصر فقط وانما فى منطقة الشرق الاوسط كلها ولذا فاننا نعتقد أن عودة الوفد فى ٤ فبراير كان جزءا من خطة بريطانية مرسومة محددة المعالم واضحة الاهداف .

(٦٣) عبد الرحمن عزيم — مرجع سبق ذكره ص ٢٦٢ ، مارصيل كولومب : مرجع سبق ذكره ص ١٨٠ .

الخلاصة

يصعب على الباحث في مجال الدراسات الانسانية عموما أن يحدد النتائج التي توصل اليها بشكل قاطع وقد يكون ذلك راجعا الى أن قضية الدراسات الانسانية عموما والدراسات التاريخية على وجه الخصوص تعنى تقويم سلوك الانسان ورصد حركته ايجابيا وسلبا ، ولما كانت عملية التقويم هذه لا تحكمها قوانين طبيعية وانما تخضع في مجملها الى اجتهادات شخصية اعتمادا على الوسائل المتاحة من وثائق ودراسات وغير ذلك ومهما حاول الباحث أن يجتهد الا أن الحقيقة دائما تظل نسبية ، ولذا فان القيمة الحقيقية لا تبدو من خلال النتائج فقط ، وانما من خلال الوسيلة التي استخدمها الباحث ، وطريقة استخدامها .

ولما كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ يقع في اطار العلاقات المصرية البريطانية تلك العلاقة التي تستند على معاهدة ١٩٣٦م والتي بمقتضاها حصلت مصر على قدر من حريتها واستقلالها الا أن بريطانيا لم تكن خالصة النية ولعلها قد أرادت أن تهدىء من روع المصريين في وقت بدأت فيه العلاقات الدولية تنذر بمخاطر حرب توشك أن تقع .

واعتمادا على المقولة القائلة بأن معاهدة ١٩٣٦م هي معاهدة الشرف والاستقلال الا أن العلاقات المصرية البريطانية عقب توقيع تلك المعاهدة لم يطرأ عليها قدر يذكر من التغيير ، فلقد حرصت بريطانيا على أن تتدخل في شئون السياسة المصرية كما كان يحدث قبل توقيع المعاهدة الا أن تدخلها أصبح مستقرا الى حد كبير ، ولم يحدث منذ توقيع المعاهدة وحتى ٤ فبراير ١٩٤٢م أن كانت الادارة المصرية حرة طليقة من التبعية البريطانية ، حتى في أخص القضايا التي أقرتها المعاهدة .

وإذا كان من أولى المسائل التي أقرها الدستور هو حق الملك في اختيار رؤس له حكومته الا أن الحكومة البريطانية لم تسلم مطلقا بهذا الحق وانما حرصت على أن يؤخذ رأيها عند اختيار كل حكومة جديدة ولعل هذه كانت بدلية المصالحات بين الملك فاروق والانجليز .

وعموما فلقد بقي الوجود البريطاني قائما في كل شئون السياسة المصرية ولم يسمح للإدارة المصرية أن تمارس حقها الا بالقدر الذى لا يتعارض مع النفوذ البريطانى ، والغريب في الامر أن الحكومات المصرية كانت تدرك هذه الحقيقة الا أن أحدا لم يجرؤ على التصريح بها علانية .

ويبدو أن قيام الحرب العالمية الثانية كان حداً فاصلاً بين التدخل البريطاني المستقر والتدخل العننى ، وأستطيع أن أقول أنه منذ قيام الحرب والانتصارات الكاسحة التى حققها الجيش الالمانى في أوروبا فقد تضاعف الوجود البريطانى في شئون السياسة المصرية بقدر أكبر مما كان عليه الحال قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ م .

وإذا كان موقف مصر من قضية الصراع الدولى كان غير واضح الا أن معاهدة ١٩٣٦م كانت تضع مصر موضع الحليف لبريطانيا على الرغم من أن مصر لم تعلن الحرب رسمياً ضد الالمان ، وشهدت أروقة البرلمان المصرى مناقشات فقهية جادة حول دخول مصر الحرب أو عدم دخولها .

والحقيقة أن الملك فاروق كان صاحب سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، وعلى الرغم من أنه لم يعط هذا صراحة الا أنه اتخذ من حكومة على ماهر وسيلة للتمسك بهذه السياسة ولقد كانت بريطانيا تدرك هذه الحقيقة ولذا فقد تضاعف العداء بينها وبين الملك فاروق .

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد أدركت أن اعلان مصر الحرب لن يكون له تأثير كبير من حيث المساهمة في العمليات العسكرية ، وأن بقاء مصر دولة غير محاربة يمكنها من حرية الحركة ويجنبها غارات الحور ويجعلها قاعدة مركزية لتموين جيوش الحلفاء ولذا فقد حرصت بريطانيا على أن تبقى مصر بعيدا عن حلبة الصراع الدولى .

وإذا كان بعض الزعماء المصريين أمثال أحمد ماهر قد حرصوا على دخول مصر الحرب إيماناً بقضية الديمقراطية ووقوفاً بجانب الحليفة وقت شهدتها إلا أن هذه الرغبة كانت مرتبطة الى حد كبير بسير المعارك الحربية فمثلاً كان فشل المانيا في غزو بريطانيا وانتصارات ويفل في الصحراء الغربية ونجاح

حملة الحبشة سببا قويا في تخفيف حدة التوتر السياسى خلال شتاء ١٩٤٠م - ١٩٤١م وجاء انتصار الالمان في البلقان في ربيع ١٩٤١م ليعيد التوازن للموقف حيث تارجح مرة اخرى باحتلال بريطانيا لاراضى سوريا والعراق .

واذا كان الموقف قد انتهى الى اعتناق مبدأ « تجنب مصر ويلات الحرب » الا أن أجهزة المخابرات البريطانية قد توصلت الى أن فاروق وعلى ماهر على اتصالات سرية بهتلر ، ولعل هذه المعلومات كانت سببا كافيا لكى تتجاوز بريطانيا حدود معاهدة ١٩٣٦م ، وفى الوقت نفسه فقد سجلت العديد من تقارير استطلاع الرأى بأن الشعب المصرى يتعاطف مع الالمان نكاية فى الانجليز فى الوقت الذى حققت فيه القوات الالمانية انتصارات ساحقة على الجبهتين الاوربية والافريقية .

وعلى ضوء كل لاعتبارات السابقة يمكننا أن نخلص الى بعض النتائج التى قد ارتبطت الى حد كبير ببعضها البعض : —

أولا : لقد بدأت بريطانيا تميد النظر فى علاقتها بالقصر بعد أن توصل السفير البريطانى الى فكرة التقليل من حجم القصر عن طريق خروج على ماهر من رئاسة الحكومة ، وعلى الرغم من أن « لامبسون » قد طلب من فاروق صراحة أبعاد على ماهر من رئاسة الحكومة الا أن الملك أخذ يراوغ ويماطل وخاصة بعد تدهور الموقف العسكرى فى أوروبا وعقب انهيار فرنسا الامر الذى شجع فى مصر الميول التى كانت تتعاطف مع المحور ، شعبية كانت أم رسمية ، لا على اعتبار أن المحور صادق النية فيما يتعلق باحترام سلامة واستقلال مصر ولكن على اعتبار أنه لن يكون احتلالا أسوأ من الاحتلال البريطانى ، الذى عانت منه مصر ما يزيد على نصف قرن ولعل هذا الميل كان يحمل فى طياته دوافع التشفى نحو طيف أكرهت مصر على محالفته ضد رغبة شعبيها ، كما أنه كان يتضمن فى الوقت نفسه معنى الإعجاب بالعسكرية الالمانية التى لا تقهر من جانب بعض قطاعات الرأى العام المصرى وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته وإذا كان الملك فاروق قد بعث الى ملك انجلترا يشكو من التعسف والتشدد الذى يمارسه « لامبسون » فى مصر . الا أن رسالة فاروق الى ملك انجلترا لم تكن لتحث أثرا على اعتبار أن الحكومة

البريطانية هي المسئولة عن القرار الذى أخفته وأبلغته بدورها الى لامبسون فى القاهرة والذي يعنى : اذا لم يستجب فاروق لمطالبنا ويبعد على ماهر عن رئاسة الحكومة فان فاروق يجب أن يتنازل عن العرش على أن لا يترك طليقا وانما يوضع تحت الرقابة المشددة حتى لا يلجأ الى ايطاليا ليطلب بعرضه ،

ومن الواضح أن حوص بريطانيا على خروج على ماهر لم يكن بسبب احكامه عن اعلان الحرب اذ أن الانجليز قد انتهوا الى الموافقة على تخاذ مصر موقف الدولة غير المحاربة .

ولعل السبب فى اخراج على ماهر هو انعدام الثقة بينه وبين الانجليز بسبب تشييعه للمحور وأنه كان يظاهر الملك فى الاستخفاف بقوات الحلفاء والاشادة بانتصارات الالمان .

ثانيا : أن ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ م لم يكن سياسة بريطانية خالصة ووفقا للوثائق البريطانية التى أشارت الى أن أطرفا مصرية مثل حسين سرى وأمين عثمان قد شهد القضية منذ بدايتها ، بل ان حسين سرى هو الذى أشار على السفير البريطانى « بتخويف » فاروق .

أما فيما يتعلق بمسئولية الوفد فلم يكن غريبا ولا مستهجنا أن يكون للحكومة البريطانية رأى فى اختيار رؤساء الحكومات المصرية على الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦م لم تشر الى هذا صراحة أو ضمنا ، وكان من الطبيعى جدا أن تلجأ احدى القوى الى دار السفارة البريطانية فى محاولة لاسناد الحكم اليها .

وقد تمكنت من تحقيق تلك القضية وكلنت مسئولية الوفد من هذه الناحية واضحة تماما . أما الغريب فى الامر فهو شكل هذا التدخل والطريقة التى استخدمتها بريطانيا ، وأعتقد أننى قد تمكنت من كشف الجوانب الدقيقة حول عملية الحصار سواء ما يتطرق منها بحصار القصر واجبار فاروق على التنازل وفى حالة رفض فاروق فان على القوات البريطانية أن تتعامل مع الموقف على ضوء الخطة التى وضعها المجلس العسكرى الأعلى التى

تغنى كك المطارات المصرية. العسكرية وتدمير كل الطرق المؤدية الى القاهرة ثم لالتقبض على فاروق ونقله الى احدى سفن الاسطول البريطانى حتى يتقرر مصيره من قبل الحكومة البريطانية والجميد فى الامر. أيضا: أن بريطانيا فكرت فى الغاء النظام الملكى فى مصر وبعثت الى سفيرها فى القاهرة لكى يستطلع الامر فيما اذا كان من الممكن قيام نظام جمهورى شريطة أن يحظى بموافقة الرأى العام المصرى .

ثالثا : أن الطريقة التى عاد بها الوفد فى ٤ فبراير كانت سببا كافيا لكى تمارس بريطانيا سياستها فى مصر بالطريقة التى تراها حيث تحول حزب الفضال الوطنى إلى أداة تمارس بريطانيا من خلالها كل ما ترى أنه يدعم موقفها فى الحرب ، ولعل من أخطر الامور محاولة بريطانيا تدمير آبار البترول المصرية وشبكة الطرق والمواصلات واغراق الدلتا بمياه البحر المتوسط فى محاولة لاعاقه تقدم القوات الالمانية التى بدت على مشارف الاسكندرية ، وعلى الرغم من أن النحاس قد رفض كل هذه المطالب إلا أن رفضه لم يكن كافيا لاعاقه بريطانيا عما اعترفت أن تقدم عليه .

وإذا كانت مصر لم تعلن الحرب رسميا ضد قوات المحور إلا أن السياسة التى اتبعتها حكومة الوفد كانت كافية من الناحية العملية حيث تم تطويع مصر سياسيا واقتصاديا خدمة لجهة الحلفاء وعاش الشعب المصرى أسوأ فترات حياته ، وإذا كان الانجليز قد تجاوزوا كل حد معقول مساء ٤ فبراير إلا أن ما أقدمت عليه حكومة الوفد يعد من أخطر التجاوزات التى مارسها حكومة وطنية بدا بقضية الاعتقالات وانتهاء بالمحسوبيات .

رابعا : أن أحزاب الأقلية قد لعبت دورا خطيرا سواء بالنظر للمقدمات التى ساهمت فى صنع ٤ فبراير أو النتائج التى ترتبت عليه .

ولقد كانت اقالة الوفد (ديسمبر ١٩٣٧) واسناد الحكم إلى أحزاب لا تتمتع بقدر كاف من الشعبية سببا كافيا لتبديد فكرة الديمقراطية ، وبدا بحكومة محمد محمود (يناير ١٩٣٨) وانتهاء بحكومة حسين سبرى (١٩٤٢) فقد عاشت مصر خلال هذه الفترة فى ظل حكومات لا تتمتع بقدر من الشعبية مما خلق جوا من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسى وشهدت

القاهرة وبعض العواصم الأخرى العديد من المظاهرات التي انطلقت وهي تردد هتافات عدائية ضد بريطانيا وعجزت الحكومة المصرية (وزارة حسين سرى) على السيطرة على الموقف تماما مما دفع حسين سرى الى أن يطلب من السفير البريطاني العمل على عودة الوفد باعتباره القوة الوحيدة القادرة على إعادة الاستقرار الى الحياة المصرية •

وفي محاولة من أحزاب الاقلية لاستثمار حادث ٤ فبراير بهدف التقليل من هيبة الوفد وتجديد شعبيته فقد بذلت محاولات مضنية لتعريف الراى العام المصرى بما حدث مساء ٤ فبراير على الرغم من أن زعماء الاقلية الذين اجتمعوا مع الملك فاروق يومى ٣ ، ٤ فبراير يتحملون قدرا كبيرا من المسؤولية بسبب نصائحهم التي افترقت في مجملها الى أى وازع وطنى •

ويبدو من المقابلات التي جرت بين الملك والنحاس وغيره من الزعماء السياسيين وبين لامبسون وأمين عثمان ، أن الخلاف كان ينحصر على توعية الوزارة الجديدة وكيفية تشكيلها ، حل تكون قومية أو ائتلافية ، حزبية أو محايدة •• واعتقد أن كل هذه الخلافات لا ترقى الى حجم الازمة التي انتهت اليها لأن القضية كانت نوعا من الصراع على السلطة بين قوتين متعارضتين • الاولى تمثل حزب الاغلبية يسانده الانجليز والثانية تقوم على أحزاب الاقلية يساندها القصر •

خامسا : في جميع الازمات التي مرت بمصر كانت الحكومة البريطانية تقدر أهمية الجيش المصرى ، فعندما طالبت باعلان مصر الحرب على المانيا قالت أنها تقدر الاهمية البالغة للقوات المسلحة المصرية ، وعندما طلبت من فاروق عزل على ماهر حرصت على أن تجيء الوزارة الجديدة حائزة لولاء الجيش وعند الاستعداد لمحاصرة قصر اعبدين مساء ٤ فبراير وضعت خطة عسكرية لمواجهة أى رد فعل قد يحدث من الجيش المصرى واحتفظت المخابرات العسكرية البريطانية بأسرار العملية الى ساعة الصفر واتخذت جميع الاحتياطات لكيلا يقع تصادم بين الجيش المصرى والقوات البريطانية • وإذا كان الجيش لمصرى قد فوجئ، بأحداث ٤ فبراير الا أن ردود الفعل التي واكبت تلك

الاحداث قد تركت قدرا كبيرا من الغضب على اعتبار أن الاعتداء على ملك مصر يعد اعتداء على كرامة مصر وشرفها .

ولذا فقد شهدت تلك الفترة المولد الحقيقي لحركة الضباط الاحرار .

سادسا : لقد كان فاروق يقدر حجم الصدمة التي أصابته في ٤ فبراير وكان يدرك جيدا حجم المسؤولية التي يتحملها النحاس ، لذا فقد ضاعف القصر من نشاطه بهدف النيل من الوفد وزعامته ولعل من أولى المحاولات التي نجح فيها القصر الى حد كبير تلك المحاولة التي تهدف الى تقويض الوفد من الداخل . وبذلت محاولات على درجة كبيرة من الذكاء انتهت بانشقاق مكرم عبيد . . . ولعل فاروق لم يكتف بتلك المحاولة وانما عمل على انشاء تنظيم سرى بهدف اغتيال كل من ساهم في أحداث ٤ فبراير ، ولقد نجح التنظيم في اغتيال أمين عثمان الا أنه قد فشل ثلاث مرات في محاولة اغتيال للنحاس باشا .

ولم يتوان فاروق في بذل كل المحاولات بهدف اقالة حكومة الوفد . ويوم أن تمكن من تحقيق تلك الامنية فانه قد استسلم تماما لبريطانيا ، ولذا فاننى اعتقد أن ما حدث في ٤ فبراير يعد نقطة تحول خطيرة في سلوك الملك الشاب وخصوصا في علاقاته مع بريطانيا .

سابعا : لعل من أخطر النتائج التي تترتب على حادث ٤ فبراير هو ظهور العديد من الاتجاهات السياسية والتي اتخذت من العنف وسيلة لتحقيق اغرضها وخصوصا بعد أن اهترأت الاحزاب التقليدية واختارت طريق الاستسلام والمهادنة وما حدث في ٤ فبراير كان محك اختبار عملى أفقد الجماهير قدرا من ثقتها ليس في حزب الوفد فقط وانما في غيره من الاحزاب ، ولذا فقد شهدت تلك لفترة أكبر موجة من العنف السياسى .

ثامنا : أن ما حدث في ٤ فبراير لم يكن هدفا بريطانيا خالصا وانما كان وسيلة لتطويع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكرية بهدف خدمة القوات التحالفه واذا كانت أحداث ٤ فبراير تعتبر أحداثا سياسية خالصة الا أن مصر قد شهدت أزمة اقتصادية حادة حيث عملت الحكومة المصرية على أن

توفر التموين اللازم للجيش الموجودة بأرضها ، واستطاعت ذلك على حساب ارتفاع الاسعار ومعاناة الشعب حيث لجأت الحكومة الى خلط القمح بينما كان الخبز الابيض يقدم للجيش الاجنبية واستدعى ذلك تعديل النظام الاقتصادي المصري وتغيير الدورة الزراعية وتحقيق المطالب البريطانية على ماعداها من الطلبات ، وقد واكب سوء الاوضاع الاقتصادية تدهور واضح في الحياة الاجتماعية بأشكالها المختلفة بدأ بقضية المرأة وانتهاء بتردى الاحوال الصحية .

وهكذا تحملت مصر كثيرا من التضحيات بسبب الحرب ولم يكن موقفها هذا يرجع فقط الى نصوص معاهدة ١٩٣٦ أو الى الشعور بمناصرة الديمقراطية ضد الفاشية والنازية ولكن كان يدفعها لهذا الموقف شعور آخر وهو أن تنال شيئا من تقدير بريطانيا يكون من نتائجها اعادة النظر في العلاقات بين الدولتين بصورة تخفف كثيرا من غلواء وقيود معاهدة ١٩٣٦ .

تاسعا : لقد كانت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ نقطة تحول خطيرة في شكل العلاقات المصرية البريطانية فلم تعد معاهدة ١٩٣٦ تمثل اطارا مرضيا لبريطانيا لان قضية الصراع الدولي قد فرضت على أى معاهدة أو تفاهات وأصبحت مصر في ظل حكومة ٤ فبراير ضيعة بريطانيا تمارس بريطانيا من خلالها كل ما ترى أنه يدعم قضية الحرب . وفي الوقت نفسه فان الحكومة المصرية اعتقادا منها بأن بريطانيا ستقدر تضحياتها فانها كانت تطمح الى قدر أكبر من الاستقلال يتناسب وخطورة تلك التضحيات . ويبدو أن الوفد قد حصل على وعد شخصي بالنظر في تلك القضية عقب انتهاء الحرب وفي محاولة من جانب بريطانيا لتبديد هذا الوعد فقد أعطت الضوء الاخضر للملك فاروق لكي يقلل الحكومة الوفدية (أكتوبر ١٩٤٤) .

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد حرصت على اقالة الوفد قبل أن يسترد قدرا يتناسب وحجم التضحيات الباهظة التي تقدمها ثمنا لعودته الى الحكم في ٤ فبراير فعلى الرغم من ائتهالية الوفد الا انه كان مصدر قلق امام السياسة البريطانية لفترة ابعاده عن الحكم . أما وقد تحقق الغرض من عودته وحسنت قضية الحرب فلا مانع من ارضاء فاروق واجابته الى مطالبه الذي حرص على تحقيقه وفي الوقت ذاته فقد تمكنت بريطانيا من تبديد شعبية هذا الحزب الذي كان دوما مصدرا للقلق والاضطرابات وهكذا استخفف الوفد بلا مقاييل . واستنفذت مصر أيضا بلا مقابل . ونجحت بريطانيا في ترويض فاروق حتى استسلم أخيرا وأصبح انجليزيا أكثر من الانجليز .

المصادر والمراجع

أولا - وثائق عربية غير منشورة :

١ - مجموعة تقارير الا من العام والبوليس السياسى وتحمل عناوين :
تقارير سياسية - تقارير الامن العام - مسائل سياسية - وقد اطلعت على
سبع محافظ وهى مودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة .

ثانيا - وثائق انجليزية غير منشورة :

وهى عبارة عن وثائق وزارة الخارجية البريطانية المعروفة باسم
مصورة على ميكروفيلم من دار الوثائق العامة بلندن وقد تم الاستعانة
بالمجموعات الآتية :-

No	Date
F.O. 407/210	July-Dec. 1939
F.O. 407/221	Jan-June. 1937
F.O. 407/221	July-Dec. 1937
F.O. 407/222	Jan.-June 1938
F.O. 407/222	July?Dec. 1938
F.O. 407/223	Jan -June 1939
F.O. 407/223	July-Dec 1939
F.O. 407/225	Jan.-Dec. 1941
F.O. 407/224	Jan.-Dec. 1940

ثم مجموعة F. O. 371 وقد استغدت منها بالارقام والسنوات التالية :

F.O. 371/31569	1942
F.O. 371/41334	1943
F.O. 371/45916	1944
F.O. 371/45916	1945

ثالثا - وثائق امريكية غير منشورة :

No	Date
740.00/1138	Apr, 25, 1939
740.00/1138	May, 3, 1939
740.00/1138	Sep, 2, 1939

No	Date
470.00/11 European	Oct, 1, 1939
883.W.103	Sept, 25, 1939
883.00/1080	Aug, 23, 1939
883.00/1066	Apr, 11, 1939
883.00/1085	Oct, 3, 1939
865 C. 20/43	May, 6, 1939
740, Coll European	Jul, 9, 1940
741.83/263	Oct, 19, 1940
740.001 European	Jun, 3, 1940
741.83/263	March, 12, 1940
740.001 European	Aug, 19, 1940
740.001 European	Sept, 25, 1940
740.001 European	Sept, 3, 1940
741.83/247	March, 21, 1940
883.20/114	Apr, 1, 1940
741.83/255	Jun, 22, 1940
740.001 European	Mar, 20, 1940
740.001 European	Oct, 18, 1940
740.001 European	July, 2, 1940
741.83.251	May, 17, 1940
741.83.250	Apr, 23, 1940
741.83.224	Mar, 20, 1940
741.83/248	Apr, 4, 1940
741.83/246	Mar, 9, 1940
741.83/252	May, 23, 1940
883.00/1209	Aug, 25, 1941
88.3.001, Farouk	Mar, 14, 1941
F.W. 883.00	Apr, 2, 1941
F.W. 883.00	Mar, 23, 1941
F.W. 883.00	Mar, 20, 1941
F.W. 883.00	Mar, 21, 1941
F.W. 862.20283	Jun, 30, 1942
740.001.2601 C.	Dec, 1, 1942
F.W. 862.20283	Jun, 15, 1942
800.24/1303	Oct, 14, 1943

رابعاً - وثائق عربية منشورة :

- ١ - مضابط مجلس النواب عن الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٤٥ وتضم
عشرة مجلدات .
- ٢ - مضابط مجلس الشيوخ عن الفترة من ١٩٣٦ - ١٩٤٥ وتضم
تسعة مجلدات .
- ٣ - الملف للسرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - الاهرام مايو ١٩٧٣ .
- ٤ - تقرير لجنة التحقيق الوزارية في الوقائع والتصرفات الماسة
بنزاهة الحكم في عهد لوزارة النحاسية . القاهرة ١٩٤٥ .
- ٥ - القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (الكتاب الابيض) المطابع
الاميرية القاهرة ١٩٤٥ .
- ٦ - وثائق ونصوص في تاريخ مصر الحديث والمعاصر لعداد : الدكتور
عبد العزيز الشناوى ، جلال يحيى ، القاهرة ١٩٦٩ .

خامساً - مقابلات شخصية :

- ١ - لقاء مع فتحى رضوان في منزله بمصر الجديدة بتاريخ
١٩٨٢/٩/٨ .
- ٢ - لقاء مع فؤاد سراج في منزله بجاردن سيتى بتاريخ
١٩٨٢/١١/١٢ ، ٨ .
- ٣ - لقاء مع حسين الشافعى في منزله بالدقى بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١ .
- ٤ - لقاء مع كامل زهير الصحفى بنقابة الصحفيين ١٩٨٣/٤/٤ .

سادساً - مذكرات منشورة :

- ١ - ابراهيم امام (رئيس البوليس السياسى) صحيفة الجمهورية
يناير ١٩٥٦ .
- ٢ - اسماعيل صدقى (مذكراتى) دار الهلال القاهرة ١٩٥٥ .
- ٣ - انور السادات : صفحات مجهولة ، كتب للجميع نوفمبر ١٩٥٤
القاهرة .

- ٤ — أنور السادات : البحث عن الذات القاهرة ١٩٧٨ للطبعة الثانية .
- ٥ — حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية — الطبعة الثالثة بيروت ١٩٧٤ .
- ٦ — حسن يوسف (وكيل الديوان الملكي) القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ — ١٩٥٢ القاهرة ١٩٨٢ .
- صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدي . الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٦ .
- ٨ — صليب سلمي : ذكريات سياسية للقاهرة ١٩٥٢ .
- ٩ — عبد الرحمن عزام : الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام القاهرة ١٩٨٢ .
- ١٠ — عبد العزيز : الثائر الصامت . القاهرة ١٩٧٨ .
- ١١ — عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي . دار الهلال للقاهرة ١٩٥٤ .
- ١٢ — عبد اللطيف البغدادي (مذكراتي) ج١ القاهرة ١٩٧٧ .
- ١٣ — كريم ثابت : أسرار السياسة المصرية . صحيفة الجمهورية يونيو ١٩٥٥ .
- ١٤ — كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت . القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٥ — محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج٢ القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٦ — محمد نجيب (أول رئيس للجمهورية) كلمتي للتاريخ القاهرة ١٩٨١ .
- ١٧ — محمد التابعي : أسرار السياسة المصرية القاهرة ١٩٧٢ .
- ١٨ — محمد بهي الدين بركات : سبعون يوما في وصاية المرش المصور ٢٩ يوليو — ١١ أغسطس ١٩٧٧ .
- ١٩ — مكرم عبيد (مذكراتي) صحيفة الأكتلة لكتوبر ١٩٤٨ .
- ٢٠ — محمد مكي عبد القادر : لقاء مع علي الطريق للقاهرة ١٩٦٧ .

٢١ — ونستون تشرشل (مذكراتي) ترجمة محمد شلبي القاهرة ١٩٧٠

سابعاً — المؤلفات والدراسات :

١ — أحمد طربين : الوحدة العربية ١٩١٦ — ١٩٤٥ القاهرة ١٩٥٧ .

٢ — أحمد مرتضى المراغى : غرائب من عهد فاروق بيروت ١٩٧٦ .

٣ — أحمد زكريا شلق : حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ — ١٩٥٣
القاهرة ١٩٨٢ .

٤ — أنور السادات : هذا عمك جمال يا ولدى القاهرة ١٩٥٥ .

٥ — أ.ج.ب تايلور : أصول الحرب المالية الثانية ترجمة مصطفى
خميس القاهرة ١٩٧١ .

٦ — جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ — ١٩٥٢
القاهرة ١٩٧٥ .

٧ — جمال سليم : قراءات جديدة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ القاهرة
١٩٧٥ .

٨ — جلال الدين الحامصى : حوار وراء الاسوار الطبعة الرابعة
القاهرة ١٩٧٦ .

٩ — جلال الدين الحامصى : معركة نزلة الحكم فبراير ١٩٤٢ —
يوليو ١٩٤٤ القاهرة ١٩٥٧ .

١٠ — جورج : موجز تاريخ الشرق الاوسط ترجمة عمر الاسكندراني
القاهرة ١٩٥٧ .

١١ — جى ديبورين : الحرب المالية الثانية من وجهة النظر
السوفيتية - ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ .

١٢ — جان ليجول : مصر والحرب العالمية الثانية - ترجمة عبد الرحمن
فهمى القاهرة ١٩٥٠ .

١٣ — رفعت السعيد : الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ — ١٩٤٨
القاهرة ١٩٧٧ .

١٤ — رفعت السعيد : تاريخ التظاهرات اليسارية في مصر القاهرة
١٩٧٦ .

١٥ — رؤف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ — للقاهرة ١٩٧٦

١٦ — زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمون والجماعات
الاسلامية ١٩٢٨ ١٩٤٨ القاهرة ١٩٧٩ .

١٧ — زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره في السياسة
المصرية ١٩١٢ — ١٩٥٣ القاهرة ١٩٨١ .

١٨ — شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٨٢ —
١٩٥٦ القاهرة ١٩٥٧ .

١٩ — صبحى وحيدة : في أصول المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ .

٢٠ — صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية القاهرة ١٩٦٦ .

٢١ — صلاح عيسى : محاكمة فؤاد سراج الدين . القاهرة ١٩٨٢ .

٢٢ — عاصم الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم في
المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٥ .

٢٣ — عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ —
١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٦ .

٢٤ — عصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين في الحركة
الوطنية ١٩١٩ — ١٩٥٢ دكتوراة غير منشورة . كلية الآداب
جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

٢٥ — عبد الخالق لاشين : أضواء على مواقف وازارة على مهر دراسة
بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عدد (٢٤) ١٩٧٧

٢٦ — عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المصرية ج٣ للقاهرة
١٩٥١ .

٢٧ — عبد العزيز الرافعى : الديمقراطية والاحزاب السياسية في مصر
الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥ — ١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٧ .

- ٢٨ — عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ —
١٩٤٨ للقاهرة ١٩٧٣ .
- ٢٩ — عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والمرش ١٩٣٦ —
١٩٣٩ بيروت ١٩٧٩ .
- ٣٠ — عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ — ١٩٥٢
بيروت ١٩٧٨ .
- ٣١ — على شلبى : مصر الفتاة ودورها في المجتمع ١٩٣٧ — ١٩٤٤
القاهرة ١٩٨٢ .
- ٣٢ — على شلبى ، مصطفى النحاس جبر ، الانقلابات الدستورية في
مصر ١٩٣١ — ١٩٣٦ القاهرة ١٩٨١ .
- ٣٣ — كريم ثابت : الملك فاروق ملك النهضة القاهرة ١٩٤٤ .
- ٣٤ — كمال عبد الرؤف : الدبابات حول القصر (بدون تاريخ)
القاهرة .
- ٣٥ — لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية
القاهرة ١٩٤٨ .
- ٣٦ — لوكاز ميرزويز : المانيا الهتلرية والمشرق العربى ترجمة أحمد
عبد الرحيم مصطفى القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣٧ — مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ترجمة زهير
الشايب القاهرة ١٩٧٢ .
- ٣٨ — مجيد خدورى : عرب معاصرون . بيروت ١٩٧٣ .
- ٣٩ — محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٤٠ — محسن محمد : عندما يموت الملك القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤١ — محمد أنيس : ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسى القاهرة ١٩٧٢ .
- ٤٢ — محمد بهى الدين بركات : صفحات من التاريخ القاهرة ١٩٦١ .
- ٤٣ — محمد جمال المسدى ، يونان لبيب ، عبد العظيم رمضان : مصر
والحرب العالمية الثانية . القاهرة ١٩٧٨ .

- ٤٤ — محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ، بيروت ١٩٧٢
الطبعة الثانية .
- ٤٥ — محمد زكى عبد القادر : محنة الجستور ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ٤٦ — محمد فريد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ — ١٩٥٢ ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٠ .
- ٤٧ — محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ج٢ القاهرة ١٩٧٢ .
- ٤٨ — محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية القاهرة ١٩٨٠ .
- ٤٩ — محمد صبيح : كفاح شعب مصر للقاهرة ١٩٦٦ .
- ٥١ — محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، دراستها من الوجهة العملية . القاهرة ١٩٣٦ .
- ٥٢ — محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية للقاهرة ١٩٧٧ .
- ٥٣ — مفيد محمود شهاب : المناظمت الدولية الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٧٦ .
- ٥٤ — يونان لببيب رزق : قضية وحدة وادى النيل بين لاولدة وتغيير الواقع الاستعمارى ١٩٣٦ — ١٩٤٦ القاهرة ١٩٧٥ .
- ٥٦ — يونان لببيب رزق : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ — ١٩٣٦ القاهرة ١٩٧٤ .
- ٥٧ — يونان لببيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٩٣٨ — ١٩٥٣ القاهرة ١٩٧٥ .
- ٥٨ — يونان لببيب رزق : الوفد والكتاب الاسود للقاهرة ١٩٧٨ .
- ٥٩ — يونان لببيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ للقاهرة ١٩٧٧ .

ثامنا - الدوريات :

- ١ - الاحرام ١٩٣٦ - ١٩٤٥ .
- ٢ - السياسة ١٩٣٦ - ١٩٤٥ (يومية واسبوعية) .
- ٣ - أخبار اليوم ١٩٤٤ - ١٩٤٥ .
- ٤ - ابن مصر ١٩٤٣ .
- ٦ - الوقائع المصرية ١٩٣٦ - ١٩٤٥ .
- ٧ - البلاغ ١٩٣٦ - ١٩٣٨ .
- ٨ - الدستور ١٩٣٨ - ١٩٤٥ .
- ٩ - الوفد المصرى ١٩٣٧ - ١٩٤٥ .
- ١٠ - الشعب ١٩٨٢ .
- ١١ - المصرى ١٩٣٦ - ١٩٤٥ .
- ١٢ - الجمهورية يونية - يولية ١٩٥٥ ، يناير ١٩٥٦ .
- ١٣ - الاخوان المسلمون ١٩٤٢ - ١٩٤٥ .
- ١٣ - الاخوان المسلمون ١٩٤٢ - ١٩٤٥ .
- ١٤ - آخر ساعة المصورة ١٩٣٨ - ١٩٤٤ .
- ١٥ - روز اليوسف ١٩٣٨ - ١٩٤٥ .
- ١٦ - الكتلة ١٩٤٣ - ١٩٤٥ .
- ١٧ - مصر الفتاة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ .
- ١٨ - المصور ١٩٤١ - ١٩٤٣ .
- ١٩ - الفخير ١٩٣٨ - ١٩٣٩ .

القهررس

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم :	٣ - ١
المقدمة	٧ - ١

تمهيد

« العلاقات المصرية البريطانية عقب معاهدة ١٩٣٦ م »	٢١ - ٧١
١ - تقييم معاهدة سنة ١٩٣٦ م	٢٢ - ٤١
٢ - موقف بريطانيا من الصراع بين الوفد والقصر	٤١ - ٥٩
٣ - الوجود البريطاني في السياسة المصرية	٥٨ - ٧١
فيمسبر سنة ١٩٣٧ - يونيو ١٩٤٠	

+ الفصل الاول

« جذور حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ »

١ - سياسة تجنيد مصر ويلات الحرب	٧٢ - ٩٢
٢ - بريطانيا تستنفذ اغراضها من وزارتي	
حسن صبرى وحسين سرى	٩٣ - ١٣٦
(أ) وزارة حسن صبرى	٩٣ - ١٠٤
(ب) وزارة حسين سرى	١٠٤ - ١١١
٣ - تمطش الوفد الى الحكم	١١١ - ١٢٤
٤ - تطع للعلاقات المصرية مع حكومة فيثي	١٢٤ - ١٣٦

الفصل الثاني

« وقائع ٤ فبراير »

١ - شكل التدخل البريطاني	١٣٨ - ١٤٨
٢ - الدبابات البريطانية حول القصر	١٥٤ - ١٧٣
٣ - مسئولية الوفد عن حادث ٤ فبراير	١٧٣ - ١٨٨

1770.3/1

